



• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

• (لا اله الا انت سبحانك انى كنت) •

أى الى طهر من الخسر او اقرب بعد هاتوا وفيه من المجلس يستلزم زيه
من جميع أفراده وتسمى لا التربة بأشياء لدال الى المدلول لتبرئة التكم
وتزيم المجلس من الحر والمراد بكونه التني الخفس أما كونه في الجملة
دون لا العامة يحمل ان اعماء ~~تكون~~ نافي في نفي المجلس اذا كانا جميعا
مفردا فان كل متني نحو لا رجلين أو حمارين ولا رجال كانت محتملة لنفي
المجلس ولنفي قيد الانثوية أو الجمعية كما أوضحه السعدني مطولة وأما
العامة عمل ليس فاعند افراد اسم التني الخفس طهروا لعموم التسمية
مطلقا في سياق النفي ولنفي وحدة مدخولها المفرد بمرجوحه فتنحتاج الى
قرينة ولهذا يجوز بعدها ان تقول بل رجلان أو رجال فان تنى اسمها
أو جمع كانت في الاحتمال مثل لا العامة يحمل ان اذا نفي اسمها أو جمع
فان اختلف بين العامة يحمل ان والعامة عمل ليس انما هو عند افراد

• (لا اله الا انت سبحانك انى كنت) •

الاسم فاحفظ هذا التحقيق ولا تانفت الى ما وقع في كلام البعض وغيره مما يتخالفه والمهمة كالعاملة عمل ابنس ولا يرد على كون العاملة عمل ليس انما ليست لثني الجنس فصاعدا افراد اسمها ان الجنس متفي نصافي * تعز فلا شيء على الارض باقيا * مع عمله اعمل ليس لان التخصيص فيه لقربة خارجية (قوله على سبيل الاستغراق) أي نصا وقوله اختصت بالاسم أي النكرة بدليل قوله ولا يلبق ذلك الخ (قوله لان قصد الاستغراق) يستلزم وجود من وذلك لان الموضوع لثني الجنس نصا على سبيل الاستغراق لفظية لا متضمنة معني من قاله سم (قوله وجود من) أي الاستغراقية كما في التصریح وهو الموافق لقول الشارح ولا يلبق ذلك الخ ويعبر عنها بالزائدة وفي سم اسم الالهية قال شيخنا وهذا ان صح فوجهه ان أصل لارجل لاشئ من رحل (قوله ولا يلبق ذلك) أي وجود من لفظا أو معني وقوله الابالاسماء المنكرات أي لانها انني تدخل عليها من المذكورة (قوله فوجب الخ) تقر ببع على قوله اختصت بالاسم وانما وجب ذلك لان حق المختص يقبل أن يعمل فيه (قوله من المئوية) أي تضمينا لا تقديرا كما يفهم من لئدما يني وذكرة بس (قوله لظهورها في بعض الاحيان) أي ضرورة كافي حاشية شيخنا السيد (قوله يذود) أي يطرد (قوله لئلا يعتقد انه بالابتداء) يرده عليه انه يحكي من هذا الاعتقاد في العاملة عمل ليس أيضا ولم يراعوه الا أن يقال اعتباؤهم بالعاملة عمل ليس أقل من اعتناؤهم بالعاملة عمل ان لان العاملة عمل ان أقوى عملا من العاملة عمل ليس للاجماع على اعمالها دون اعمال العاملة عمل ليس (قوله ولان في ذلك الخ) عطف على قدره وهم محاسبون والتقدير فحين النصب لدفع الاعتقادين المذكورين ولان الخ أو لسلامته مما ذكره لان الخ (قوله لتأكيد النفي) يعني لثني المؤكد بمعنى انها تفيد نفيا أكيدا أقوى باوهة لا يقتضي وجود النفي أو لا يغيرها فلا اعتراض عليه (قوله وان لتأكيد الاثبات) أي اثبات المنسوب للأنسوب اليه ولو كان المنسوب نفيا كما في القضية المعدولة المحمولة نحو ان زيد ليس في الدار فادفع الاعتراض بانها لتوكيد النسبة مطلقا اثباتا أو نفيا (قوله حملت عليها في العمل) ولذلك كانت مخطئة

اعلم انه اذا قصد بلان في الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لان قصد الاستغراق على سبيل التخصيص يستلزم وجود من انظرا أو معني ولا يلبق ذلك الابالاسماء المنكرات فوجب للاعتداد بذلك لقصدهم فيما يليها وذلك العمل امارفعا واما نصب واما جزم فليكن جزا لئلا يعتقد انه من المئوية فانها في حكم الموحودة لظهورها في بعض الاحيان كقوله مقام يذود الناس عنها بسيده وقال الا لا من سبيل الى هند ولم يكن رفعا لئلا يعتقد انه بالابتداء فحين النصب ولان في ذلك الخ اقالا لان المشابهة اياها في التوكيد فان لا لتوكيد النفي وان لتوكيد الاثبات وانظرا لاسما وللفظ اذا خففت في تضمن متحرك بعده ما كن فلما ناميتها حملت عليها في العمل وقد أشار الى عمله اعلى وجه

عها لم تجعل الا بالشرط الآتية ولم تحترقتم حبرها على اسمها طرما
 أو محرورا (قوله يؤد ذلك) أي الخلق (قوله شروط أعمال لا الخ) يشمل
 الأعمال في عبارة أعمال الصبي المصاف والشبهه وحيث شئت فقل
 من الشرط كون الشيء الحسن وكونه بمصارع مح في ان لا يلقى الحسن بها
 سواء في اسمها أو وصفها وهو كذلك خلافا للتأنيح السبكي حيث حصها فادتها
 ذلك بما ادعى اسمها ولا في الامام حيث ذهب الى ان المنيبة أيضا ليست
 مصاف العموم وانه يجوز لرجل بل رجلا ان يكابر ذلك في رافعة الاسم
 وكما حار لرجل بل رجلا ان يماها فان قيل تقدم عن اسم ان الموصوع لشي
 الحسن مصاف على سبيل الاستعراق لا المصاف بمعنى من وتسميها معقود عند
 عملها في المصاف وشبهه والى هذا قلنا لا نسلم العقد كما مر به عن واحد
 كالروداني وأما عربا لم يصره الا صاها وشبهها شبه الحرف (قوله سبعة)
 الثلاثة الاول فهمت من الترجمة أما الاقوال ففهمها منها ظاهر وأما
 الثالث فلا معنى أطلق في الحسن انصرف الى نفيه مصافه سم وعدم
 دخول حروفها من قوله عمل ان جعل للال عملها عمل ان اعماها ومع عدم
 دخول الحروف لها هو معلوم ان الحروف اعماها على ما لا سماء وأذا دخل على
 لا لم يكن متعلقا بما دل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها موصولا للحروف لا لها
 فلا عمل لها حيث قد تنكر الاسم والحرف من قوله في سكرة والاتصال من قوله
 لا في ووجه ذلك الحرف ان كذا ما قد تقدم حروف الفصل بينهما وبين اسمها بالخبر
 وماذا ولي عدم حروفه بغيره فله بعضهم وببحث فيه بأنه اعماها يقيد بقوله
 وبعد ذلك الحرف ان كذا ما تقدم الحرف على الاسم وهذا لا يستلزم امتناع
 الفصل بينهما وبين الاسم لحوار أن يكون امتناع تقدم الحرف على الاسم لحواف
 الترتيب لا امتناع الفصل (قوله وان يكون نبيه مصافا) أي أن يقصد
 المسكلم نبيه مصافا ولا شك في سبق هذا المصداق على الشرط الذي هو عملها
 عمل ولا يراد أن يكون التي مصارع عن العمل المدكور لان السامع اعماها
 فهو من هذا العمل ولا يكون شرطه في الشرط على الشروط (قوله)
 وشدة أعمال الزائدة أي لعدم اختصاصها بحرفة الاعمال (قوله لو لم تكن
 الخ) وجه كونهما زائدة ان معنى اليبس لو لم يكن اعطاءه زائد لا مواجر

يؤد ذلك مقال (عملان)

اجعل الذي سكره مكره

حاء ملكا يتحول اعلام رجل

هائ (أو مكره) يتحول حول

ولا قوة الا بالله وهو مع العزة

على سبيل الوجوه ومع

المكره على سبيل الحوار

كما تراه (نفسه) شروط

أعمال لا العمل المذكور على

ما أودعه كلامه نصريحا

وبلوها سبعة أن يكون مائة

وأن يكون مائة الحسن وأن

يكون نفيه ما وأن لا يدخل

علمها حار وأمر يكون اسمها

تكره وأن تصل ما وأن يكون

حبرها ابصار سكرة فان كانت

صبرها لم تجعل وشدة أعمال

الزائدة في قوله

لو لم تكن عطمان لا دنوبها

ان الام دو وأحسامها

أى امتنع لهمهم عمر بن هبيرة الفزارى الذى كان به سبوق بيلة غطفان لم يوت
 الذنوب لها المنة فادمن النفي المأخوذ من المأسط على النفي المأخوذ من لم
 ن نفي النفي اثبات فلم يستفد من ل نفي أصلا فتمين أن تكون زائدة وانما
 أفاد البيت امتناع لهمهم لان لو تدل على امتناع جوامها كشرطها على ما هو
 المشهور وقال الروادى الصواب جعلها نافية والمعنى لو كان لغطفان ذنوب
 للامه وامر لان ذنوبهم كالدنوب بالنسبة الى ذنوبها بالك بأنهم يلومونه حين
 لم يذنبوا يعنى انهم يلومونه على كل حال كان لها ذنوب أو لا مثل لو لم يحث الله
 لم يعصه اه وما ذكره محتمل لامتة في التصويب في غير محله (قوله أول نفي
 الجنس) أى مطلقة اعن قيد الوحدة والافالتى اتنى الوحدة لئى الجنس أيضا
 لسكن فى ضمن الفرد المقيد بالوحدة على ما أفاده البعض ولك أن تقول انها
 لئى الفرد بقيد الوحدة قد بر (قوله عملت عمل ليس) أى أو أهم عملت وكررت
 (قوله خفض النكرة) أى ولا ملغاة معترضة بين الجار ومجروره وعن
 البكوفيين ان لاحيدئذ اسم بمعنى غير مجرور بالحرف وما بعده مجرور
 بإضافة لاليه (قوله بلاشئ بالفتح) وجه بيان الجار دخل بعد التركيب فأجرى
 المركب مجرى الاسم الواحد فله جر بالباء ولا خبر لاحيدئذ لصيرورتها
 فحالة قاله فى التصريح (قوله وان كان الاسم معرفة) سكت عن
 شتم ز تسيكر الخبر لعل من محتمل ز تسيكر الاسم بالمقايضة (قوله ووجب
 تسيكرها) أى عند الجمهور أى فى المعرفة خبر المسافاتهم نفى الجنس
 وأما فى الانفصال فتنبها بالتكرير على كونه النفى الجنس لان نفى الجنس
 تسيكر النفى فى الحقيقة أفاده الدمامين ومنه يعلم ان الغامه لا يخرجها عن
 كونه النفى الجنس فى التسيكرات وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار
 فى الموضعين (قوله قضية ولا أباحسن لها) أى هذه قضية ولا أباحسن
 قاض اه او هو من كلام عمر بن قنقلى رضى الله تعالى عنهما كما فى شرح
 الجامع لا شطر بيت واهذا الميزكره العينى فى شواهد وصار مثالا يضرب عند
 الامراء العبر فقول البعض هو من كلام على وهو من السكامل ودخله الوتص
 فى جزأيه الاول والثانى خبط فاحش (قوله ولا هيثم) كلام آخر لقائل آخر
 والواو طائفة من كلام الشارح وهيثم بالثلاثة اسم سارق أو راع أو جاد

وان كانت لئى الوحدة أو لئى
 الجنس لا على سبيل المنصيص
 عملت عمل ليس كما مر وان
 دخل علم جار خفض النكرة
 نحو حجت بلا زاد وغضبت من
 لاشئ وشذجت بلاشئ بالفتح
 وان كان الاسم معرفة
 أو منفصلا أهم عملت ووجب
 تسيكرها نحو لا زبدى الدار
 ولا عمر وولا فى الدار رجل
 ولا امرأة وأما نحو قضية ولا أباحسن
 حشواها ولا هيثم المائلة
 للطنى وقوله
 بكذا ولا يلية فى البلاد

أقوال وهذا شرط بيت من الرحر (قوله في قول) أي بأنه على تقدير
 مصاف لا يتعرف بالاصافة كلفظ مثل أو يجعله اسم جنس لكل من
 اتصف بالمعنى المشهور به معنى ذلك العلم والمعنى قضية ولا يصلح أن يكون
 لكل فرع من موصي يدوين العلم على معنى لكل جبارة أو قاله الرمي
 والثاني أول من الأول لا معتبر بأن العرب الترتب بتردد الاسم
 المستعمل هذا الاستعمال من آل فلم يؤولوا ولا أبا الحسن مثلا ولو كانت
 اصافة مثل منوية لم يحتج إلى ذلك الالتزام لعدم صفاء آل حيث شد تكبير
 اسم لافي الحقيقة، وبأن العرب أحروا عن الاسم المذكور بمثل ثاني قوله
 يمكن على ريد ولا يبدله ولو كانت اصافة مثل منوية لكان التقدير ولا مثل
 ريد مثله وهو فاسدون كان يحجب عن الأول بأن آل في الحسن وان
 كان لمع لان الاصل في أن تكون علامة لفظية متعريف وتعرف
 العلية وان كان أقوى مما إذا نه منوي فهو حدث آل مع علامة التذكير
 وهي لا لزم التبع طاهر وعن الثاني بأن العباد في موضع لقص لا يستلزم
 العباد في موضع ليس به ذلك المعنى بم ذلك يستلزم عدم الاطراد فأمثل
 وأما الأول فإراد معنى هذا الاسم فغير مناسب ادليس كل معنى بهذا
 الاسم ثلاث ارية لأنها ليست للاسم حتى تلزم معناه (قوله حتى لا أرال)
 الاطهر ان حتى ابتدئية بمعنى في السببية فالقول بعد هذا معنى وان
 انصر شجنا والعص تعال التصريح على كونه اغائية بمعنى الى والفعل
 يدها مصوب وقوله ثاني أي باعصا حذر لا أرال وقف عليه بالسكون على
 له ربيعة ولما علق به وما موصولة أو موصوفة والزاط متحد في أي شائنه
 ومن شاسا علق بشائية على ساق الشواهد الكبرى والظاهر انه حال من ما
 أوصفه (قوله وشبه بالاصاف) من حيث ان كلامهما متصل به شيء من
 تمام معناه (قوله وهو ما عده ثني من تمام معناه) أي يعمل عبر الحذر
 أو عطف فلا اعتراض شهولة المصاف والمعوت مع انه قسم من المفرد على
 اسم نقل عن الرمي في الداء ان الموصوف بالخملة من الشبه بالاضاف بل
 صرح صاحب الهم في الداء بان الموصوف بمفرد أو جملة أو طرف من
 شبه المضاف والمراد بالتمام المقم (قوله فانه شبهه بامضاء) قال سمعنا

في قول وعدم التكرار في قوله
 أشاء ما شئت حتى لا أرال لما
 لا أنت شائنه من شاسا شاني
 ضرورة اه واعلم أن اسم
 لا على ثلاثة اشرب ضاف
 ومنه بالاصاف وهو ما عده
 شيء من تمام معناه وبمعنى
 مطلقا وتطولا أي عروضا
 وهو مردود وهو ما عده
 (طائفة بها صاه) نحو
 لا صاحب ريموث

لربن كذا التركيب فيما فوق اثنين وانما بنى نظري على لارجل نظري لان
 الصفته وهو وصفه واحدا في المعنى انه وهذا الظاهر على القول بأن بناء اسمها
 المفرد التركيب مع ما على القول بأنه لتضمنه معنى من فاعراب المضاف
 لما عرفت الاضافة التي هي من خصائص الاسماء شبه الحرف وحمل المشبه
 به عليه ودخل في المضاف ما فصل باللام الزائدة من المضاف اليه نحو لا بائناك
 ولا أسنانك ولا غلامك ولا يدي لك بناء على مذهب سيويه والجمهور ان
 مدخول المضاف حقيقة الى الجبرور باللام الزائدة لئلا تدخل لا على
 ما طاهره التعريف والخبر محذوف والاضافة غير محضة فهي مثل مثلك
 لانه لم يقصد تدني أب معين من سلاسل هو دعاء بعد دم الأب وكل من يشبه اى
 لا ناصر لك والاضافة غير المحضة ليست بمسورة في اضافة الوصف العامل
 الى معجولة فلم يجرى لاني معرفة ولو سلم ان الاسم معرفة هو نكرة مسورة
 ويؤيد مذهبهم ورود بصريح الاضافة عن العرب شذوذا وأوله جماعة
 كالفارسي وابن الطراوة واختاره السيوطي بأن مدخول لا مفرد لكن
 جاء أبابك وأخالك على لغة أقصر وحذف تنوينه الباء وحذفتون غلامك
 ويدي التثنية شذوذا واللام ومجرورها خبر وفيه ان المنصوص عليه ان
 الحارث لا يكون غير اللام وعلى القصير لا بد من التزام جواز كونه غير اللام
 اذ لا وجه لمنع لا أبانها أو عليا على لغة القصير ومنهم من جعل اللام
 ومجرورها صفة وجعل الاسم شبهها بالمضاف لان الصفة من تمام الموصوف
 وجعل مذهب التنوين والتثنية للمشبه به (قوله أو مضارعة 4) يجوز
 البعدا بنون ترك تنوينه حملاه في هذا على المضاف كما حمل عليه في الأعراب
 وخرج ابن هشام على قولهم حديث لما منع لما أعطيت ولا معطى لما منعت
 قال الدماميني ويمكن نشره على مذهب البصريين الموجبين تنوينه أيضا
 بتحويل ما منع اسم لا مفردا مبنيًا والخبر محذوف أي لا مانع مانع لما أعطيت
 واللام للتقوية وكذا القول في ولا معطى لما منعت (قوله وأما الرفع له)
 معادله اسم حذف أي اما الرفع فلا خلاف فيه وأما الرفع الخ (قوله لا خلاف)
 أي بين البصريين اذ البكروفيون لا يقولون برفع الخبر فلا أولى بذلك أفاده
 الدماميني (قوله لمذهب الانخس الخ) دليله ان ما استحق به العمل باق

أو مضارعة) أي مشابهة نحو
 لا لها العاجب لا ظاهرا (وبعد
 ذلك) المنصوب (الترادف)
 حال كونك (رافعه) حتما
 وأما الرفع له فقال الشلوبين
 لا خلاف في ان لا هي الرافعة له
 عندهم تركيبها ان ركبت مع
 الاسم المفرد فذهب الانخس
 انما أيضا هي الرافعة له وقال
 في التمهيد انه الاصح

والتركيب لا يطله - (قوله ومذهب سيديوه انه مرفوع الخ) مقتضاه انه
مرفوع بالمبتدا قبل دخول التامع وهو الاسم بعد دخول التامع وفي
التصريح ان العامل فيه الرفع لامع اسمه لان موضعه مرفوع بالابتداء عند
سيديوه والذي يتجه كما أشار اليه ابن فارس حمل عبارة التصريح ونحوها على
التسليم وأن العامل في الحقيقة هو النكرة فقط التي هي المبتدا قبل
دخول التامع لكن لما كانت لا تجزء منها نسبوا ذلك الى المجموع تسجيلا
وبه يدفع الاستشكل بأنه لو كانت لامع اسمه في محل رفع مبتدا لزم ان الخبر
عنه بالخبر بمجموعه ما فلا يكون للنسبة تسلط على الخبر فيكون معنى لا رجل قائم
غير الر - حمل ما تم وليس مرادا وورد ان المبتدا لا يكون بمجموع اسم وحرف
غير ساكن فان كانت كـون النكرة مبتدا زال بدخول التامع فهي الآن
ليست مبتدا فلا ترفع الخبر قلت يجاب بما ذكره المصنف في شرح تهذيبه
وشرح كفايته ان لا عامل له ضعف فلم تقسح حمل الابتداء لفظا وتقدير ابل هو
ما في تقديره قال ولهذا أتبعنا اسمه اربعة باعتبار محله ولم تفعل ذلك في اسم
ان لقومنا ونسخه اعلم الابتداء لفظا ومجلا فتخص ان ما في الشارح هو
الحقبة في وأن ما يخالفه يدعي ارجاءه اليه بالتأويل هذا وقد وجه سيديوه
عدم عمل لا في الخبر بضعف شبهه بان حالة التركيب لانها اسارت كجزء
كلمة وانما عملت في الاسم لقربه وقال في المعنى الذي عندي ان سيديوه يرى ان
المركية لا تفعل في الاسم أيضا لان جزء الشيء لا يفعل وأما لا رجل نظر بقا
بالنصب فانه عند مثل يازيد الفاضل بالرفع اه أي ان النصب بالتبعية على
اللفظ كان الرفع في الفاضل كذلك قال في شرح الجامع ويظهر أثر الخلاف
بين الأحفش وسيديوه في نحو لا رجل ولا امرأة قائمان في قول الأخفش
يمتنع لما فيه من أعمال عاملين لا الأولى ولا الثانية في معول واحد وعمل على
كلام سيديوه يجوز لان العامل واحد اه بايضاح وسيأتى عند كلامنا
على قول الناطم أو مر كما يردّه (قوله تقديم خبرها) ولو طرعا أو جارا
ومجروا وكذا معمول خبرها وعلى بتقديم معول الخبر على نفس الخبر
الأقرب عندي نعم ويرشحه قوله * تعز فلا الفين بالعيش متعا * (قوله
فاشغاله) فتحا طاهرا أو متدرا كافي المبني ولو على الفتح قبل دخول لا نحو

ومذهب سيديوه انه مرفوع
بما كان مرفوعا به قبل
دخولها ولم تفعل اه في الاسم
(تنبيه) أنهم قوله وبعد ذلك
الخبر اذ كراهه لا يجوز تقديم
خبره على اسمه او هو طاهر
(وركب) الاسم (المورد)
وهو وليس مضاعفا ولا مشها
به مع لا تركيب خمسة عشر
(فتحا) له من خبرتين وهذه
الفتحة فتحة ساء

لا خمسة عشر ندنا وفي قوله فانتقادهم ورأيهم السارح المبهل لعدم ثبوت المتن
والجودع على حدة لانها بيان على الساء وجميع المؤث السالم لانه
ينبغي على المكسر كالتفتح ويمكن أن يكون اقتضاه على الفتح لكونه الأصل
أو مراد من المذهب المبرد الآتي في بيان المتن والجمع على حدة ومذهب ابن
عصرون الآتي في بيان جميع المؤث السالم (قوله على الصحيح) وقبل
فتحة اعراب وحذف التنوين تحقبقا (قوله لتضمنه حرف الجر) اعترض
بان المتضمن ذلك انما هو لا نفسه وورده الروائي بأنه دعوى بلا دليل
ولا نظير اذ ليس في العربية حرف دال على معناه متضمن معنى حرف آخر
والثمن انما هو هاء في الاسماء فالصواب ان المتضمن معنى من انما هو
النكرة وهو وجبه فينبغي حمل من قال بتضمنه لا معنى من على التسميع
فافهم (قوله مبني) أي مرتب على جواب سؤال وكان الصواب اسقاط
جواب لأن لا رجل الخ مرتب على السؤال لا الجواب لانه نفس الجواب كذا
قال البعض ويمكن دفعه بان المراد موضوع وهذا كوراجل اجابه سؤال الخ
(قوله أو متدر) أي مفروض وانما فرض لان الكلام بعد السؤال أوقع
في النفس (قوله من الواجب) أي المستحسن (قوله فتضمن من فبني
ان ذلك) كلامه يروهم ان تضمن معنى من مختص بالمبني وليس كذلك كما أسلفناه
وحديثنا اعراب المضاف وشبهه لعارضه الاضافة وشبهه اشبه الحرف كما مر
وقول البعض كلامه كالصريح في ان تضمن معنى من ليس مختصا بالمبني غير
سلم واعترض على تعليل البناء بذلك بان تضمن معنى الحرف هنا عارض
بذات قول لا والتضمن يقتضي البناء بشرط فيه أن يكون بأصل الوضع
ولهذا اعلل سيوريه وكثيرا البناء بتركيب الاسم مع لا تركيب خمسة عشر
وأشار اليه الناظم بقوله وركب الخ وان نقل يس عن ابن هشام ان التركيب
أيضا لا يصلح علة لأصل البناء بل للفتح لاقتضائه التحقيف وبأن هذا
التضمن أشبه بالتضمن الذي لا يقتضي البناء كتضمن الحال معنى في والتبميز
معنى من بدليل ورود التصريح بمن في قوله فقام يذود الناس الخ ويتجابه
عن الأول بان اشتراط كون التضمن بأصل الوضع انما هو في البناء الاسمي
لا العارض والحاصل ان البناء على ثلاثة أنواع أصلي وهو المشروط فيه

على الصحيح وانما مبني والحالة
هذه لتضمنه حرف الجر لأن
قولنا لا رجل في الدار مبني على
جواب سؤال سائل شاعق
أو مقدر سأل فقال هل من
رجل في الدار وكان من
الواجب أن يقال لا من رجل
في الدار ليكون الجواب مطابقا
للسؤال الا انه لما جرى ذكر
من في السؤال استغنى عنه
في الجواب فحذف فقيل
لا رجل في الدار فتضمن من
فبني لذلك وبني على الحركة ايذانا
بعرض البناء وعلى الفتح

ذلك وهو الذي حصصا بالنسبة في شبه الحرف وعارض واحب ومن
 أسماء الصحن العارض والتركيب وتوارد أساسا موانع الصرف وعارض
 حازر ومن أساسا موانع الصنف إلى المني واصافه الظرف إلى الجملة
 المصدرية عارض فاحط هذا الحق في موطن كثيرة وعن الثاني
 بأن التصريح من ضرورة كبر ولا تفرق وليس هذا الصحن كتصحيح
 الحال معني في والغير معني من (قوله لخصه) ولما عارض هذا النوع
 أيضا (قوله وهو المعرد) أي في باب الاعراب والصغير لغير (قوله فستان
 الخ) لم يعارض الشدة والجمع فاسبب السماع معارضتهما إياه في الالهي
 والذي على القول باعرابهما لا نسب الماء وأرداهما على الشدة والجمع
 والوارد له قوة وهنالك ما عكس ولا ينبغي أن يقال باعراب الالهي والديس
 يقول بأن نسبة الالهي وجمع الالهي حقيقة معان تقول البعض اسمها غير
 حقيقة معني أما يأتي على مذهب القائلين بأنهما أولس الكلام به (قوله
 تعري) أي قبل (قوله وقد عنيهم) أي أهمتهم والشؤون جميع شأن
 وهو الخطب قال في التصريح والجملة أي جملة وقد عنيهم شؤون في موضع
 رفع خبر لا ولا يصرف اقترابه بالواو لأن حرا اسمها مع نحو راقترابه بالواو كقول
 الجاسي فأمسى وهو عريان وقولهم ما أحد الأول من آثاره وليست
 حالا خلافا للعبى لأن واو الحال لا تدخل على الماء الثاني إلا كجاءه الموصح
 في باب الحال اه مال الروداني قوله لأن حرا لتسمع الخ فيه أن هذا غير
 مسلم على الإطلاق وحاصل ما في التفسير والاهم أن الخبران كل جملة بعد
 الالهي يقرن بالواو لا بعد ليس وكن المنصبة دون غيرها من الواضع ويعبر
 إلا يقرن بالواو بعد كان وجميع أخواتها لا بعد جميع المواضع هذا عند
 الاحفش واسم المالك وغيرهما لا يخبر إعراب الخبر بالواو أصلا وجاء ما ورد
 من ذلك على أنه حال والله على ما لا ينص أو بخلاف الضرورة وظهور أن
 جملة وقد عنيهم شؤون لا يصح أن تكون خبر لا وأيضاً هذه الجملة بعد
 إلا لا يجاسة وسبق في باب الاستثناء أن لا السالبة للجنس لا تعمل
 في موجب وصرح في المعنى بأن من شروط عمائها أن لا ينطل منها كما
 انحرارية فالصواب أن الجملة حال كمال العبي وقد دل الشارح في باب

لحقه هذا إلا كان المعرد
 بالمعنى المذكور عريش
 أو مجموع جمع سلامه وهو
 المعرد (كلا حول ولا قوة)
 إلا بالله وجميع التسكيرة مثل
 لا علم لنا إلا الله والحمد لله
 جميع سلامة لك كرسيا
 على ما يصح به وهو الياه
 كقوله
 وهو فلا اله بالعيش متعا
 واسكن لوراد المون تان
 وقوله
 يتخير الناس لادين ولا آباء
 إلا وقد عنيهم شؤون

الحال جواز اقتران الماضي التالى بالواو وخبر لا محذوف قبيل الاقل
 يبطل نفي الاعد استيفاء عملها فخر ما زيد تأملا فى الداراه وكتب على
 قوله وقوله ما أحد الخ مانصه فيه ان ما لا بطلان فيها بالابتداء سنا ولوسلم
 انه جاء على مذهب يونس الذى لا يشترط عدم ابطاله بالخبر هذا الناصح
 لا يتنزل بالواو لما تقدم فاحتمل عدم محذوف الخبر والجملة بعد الا حال
 لانها اسم ما وخبرها محذوف قبل الا كما مر فى لابن لان خبرها لا يجوز حذفه
 اه وقال الشارح فى شرحه على التوضيح الجملة متضمنة للتكررة عند
 التخصى قال فى قوله تعالى وما اهلكتكم قرية الا واهلها كتاب معلوم ان
 واهل الخ جملة وقعت ستة للتكررة وتوسط الواو تأكيده لصوق الصفة
 بالموصوف وتابعه على ذلك أبو البقاء وهو عند غيرهما حال (قوله وذهب
 المبرد الى انه ما عربان) بعدهما بالالتبينة والجمع عن مشابهة الحرف
 ولوصح هذا الا عرب يازيدان ويازيدون ولا قائل به قاله الشارح فى شرحه
 على التوضيح ومنه فى التصريح وتظهر مرة الخلاف فى فتح لابن كرام الله
 فعنده لا يجوز بناء الصفة على التثنية وعند الجمهور ويجوز (قوله وهو
 الكسر) أى بالتثنية لان توينه وان كان للقابلة لا يمكن مشبه لتثنية
 التمكن وجوز بعضهم توينه قياسا لاهلها عاتقرا الى ان التثنية للقابلة
 وهو منقوض بنحوها بالمتبالاتين قاله الرضى (قوله وقد روى بالوجهين)
 ثبوتهما عن العرب يبطل تعيين أحدهما (قوله الشيب) بفتح الشين على
 ما يتبادر من صليح العين فهو على حذف مضاف أى لنى الشيب وضبطه
 الشارح على الاوضح بالكسر جمع أشيب وهو أنصب ببقية القوافى (قوله
 لاسابغات) أى دروعا سابغات أى واسعة والجأواء كعمراء قاؤها جيم
 وعينها همزة الجماعة التى يعلوها الجأواء أى السوداء لكثرة الدروع وبأسلة
 نعت الجأواء من البأسلة وهى الشجاعة (قوله والثانى) مفعول أول لاجعل
 لكن سكن الياء ضرورة وحذفه لاساكنين (قوله أو منصوبا) هذا أضعف
 الارجح بل قبل ضرورة كفى التوضيح (قوله اليوم) خبر لا أولى وخبر الثانية
 محذوف لئلا يخلو خبر الاولى أى ولا خلة اليوم وقامه قيل * اتسع الخرق
 على الراقع وقيل اتسع الفتح على الراقع وعلى هذا القائل وابن الوردي

وذهب المبرد الى انه ما عربان
 وأما جمع السلامة لمؤن
 فيبنى على ما نصبه وهو
 الكسر ويجوز أيضا فتحه
 وأرجحه ابن عصفور وقال
 الناطم الفتح أولى وقد روى
 بالوجهين قوله

ان الشباب الذى مجد عواقبه
 فيه نالذول لذات الشيب
 وقوله

لا سابغات ولا جأواء بأسلة
 تقي المنون لدى استيفاء آجال

(والثانى) وهو المعطوف مع
 تكرر لا كقوة من لا حول ولا
 قوة الا بالله (اجعل الامر فوعا)
 كقوله

لا أم لى ان كان ذلك ولا أب
 (أو منصوبا) كقوله
 لانسب اليوم ولا خلة

وعبر هـ ما قبل هو الصواب لان القافية قافية (قوله أو مركبا) يجوز على
 هذا عند سيبويه أن يقترب بعده ما حير واحدا لها معا أي لا حول ولا قوة
 موجود أن لا الآن لا حول عنه في موضع رفع. شذوذ لا قوة في محل رفع
 معطوف على المتشابهة تترجم عن محو صها محو ريد وجر و قائمان
 فيكون الكلام جملة واحدة ويحذف أن يقترب لكل حير على حدته أي لا حول
 موجود تشا ولا قوة موجودة لئلا يكون الكلام جملتين وكذا يجوز عند غيره
 أن يقترب لهما معا حير واحد مرفوع، لا الأولى والثانية لا هما وان كانا
 عامتين في الالهام متماثلتان فيحذف أن يقترب اسم واحد على واحد كما
 في ان ريد او ان هـ قائمان وان خذرا كل حير على حدته كذا في التصريح
 والندام يسي وكتب عليه سم قوله والمقترب حير عن مجموعها ظاهره انه حير من
 مجموع المتدأين اللذين كل منهما مجموع لا واسمها وقيل ان الاحرار من
 مجموع لا واسمها يستلزم عدم تسلط الذي على الخبر وذلك متناقض لكون
 لا في الجنس معنى في الخبر من جنس الاسم فلا بد من تأويل هذا الكلام
 كبير اذا ان الخبر لا اسمي المصلي بل لا اسم مع لا اه بعض تصرف
 وكتب الرواداني قوله مما تشابه أي لفظا ومعنى فلا يراد أن يراد من حلس
 وتعد ريد ليس فاعلام ما قبل أحدهما لعدم تماثل الدالين لفظا هذا والحق
 المتخالف مع الحس في ذلك وفي نحو ان ريد او ان هـ قائمان اسمها ومجموع
 الحرفين لا يمكن الا يقل معول لهما ملبس لا متماثلين ولا مختلفين لاستحالة أثر
 في مؤثرين مطلقا وان قائمان لا يكونه مني لا يتغير به عن كل من الاسمين
 لكونه مفردا بل عن مجموعهما فلم يكونه مجموع الحرفين وكذا يجوز
 ريد وريدا وجر و قائمان فالرفع الخبر مجموع الاسمين مثل الريدان قائمان
 ولا فرق الا ان النسبة في الاول تحذف العطف وفي الثاني بالصبغة ولا أثر له
 اه واقصر في المعنى على تقدير جبر من عند سيبويه (قوله فاما الرفع)
 أي رفع الثاني مع فتح الاول (قوله على محل لا مع اسمها الخ) فالعطف من
 عطف المفردات والخبر المحذوف متين حير عنهم معا في عبارة الشارح
 هنا وهما يأتي السمع المتقدم به والمحذوف الحقيقة للاسم قط باعتبار
 دل دخول لا فلا تغفل (قوله فان محله الخ) نقل سم عن النسابي ان الاسم

(أو مركبا) كالأول نحو لا سم
 فيه ولا حلة ولا شعا في قراءة
 أي جر و واسم كسبر فاما
 الرفع فانه على أحد ثلاثة أوجه
 العطف على محل لا مع اسمها
 فان محله ما رفع بالابتداء عند
 سيبويه وجب شذوذ يكون
 لا الثانية

كذا لا عند سيبويه مع المضاف وشبهه وهذا أيضا فيه التسميح المتقدم وفيه
 بعد عندى تقدير لا يلزم عليه عدم عمل هذا المبتدأ فى شئ عند سيبويه لان رفع
 الخبر بلا عنده كغيره اذا كان اسما مضافا وشبهه كاسم الان يقال الشافى
 والمنفى كالشئ الواحد فعمل أحدهما كأنه عمل الآخر وتطير غير قائم
 الزيدان فتأمل (قوله زائدة بين الخ) فيه ان لا على هذا الوجه من جملة
 المعطوف عليه فلا تسلط اها على المعطوف فكيف تكون لا الثانية زائدة
 والجواب ان فى الكلام تسجيحا كما مر ايضا وحمل الاسم فقط باعتبار
 قبل دخول لا والعطف عليه فقط بهذا الاعتبار ومن أحاط بما اقتضاه
 لم يشك كل عليه هذا الجواب وان أشكل على البعض قال الورداني والفرق
 بين لا الزائدة ولا المتغاة ان الزائدة هي التي لا حمل لها الاسالة والمتغاة هي
 التي لا حمل اصالة لكن أهمات اه وظاهره ان الزائدة باقية على كونها
 للنفي وينافيه قواهم الحرف الزائد والذي لا معنى له ولا يختل الكلام
 بسقوطه الا أن يكون أغليا والوجه الفرق بأن الزائدة يستغنى الكلام
 عنها بخلاف المتغاة فتأمل (قوله أو بالابتداء وليس لا عمل فيه) أى بل
 هي متغاة عن العمل فى الاسم وان كانت نافية للجنس لوجود شرط جواز
 الغاشا وهو تكرر يلا قاله الدماميني وظاهر صنيع الشاوح حيث جعل
 الرفع على هذا الوجه بالابتداء دون العطف كما فى الوجه الذى قبله أن يكون
 المرفوع بغير اسم متغلا ليس معطوفا على مبتدأ تقدم فيكون العطف من
 عطف الجمل ويجب على هذا أن يقتدر لكل خبر لثلاثين تواردا ملين
 وهما الاول والمبتدأ عند سيبويه والمبتدأ الاول والمبتدأ الثانى المستقل عند
 سيبويه على معمول واحد والخبر هذا ما ظهر لى (قوله أو ان لا الثانية الخ)
 وعليه يقتدر لكل من لا الاولى ولا الثانية خبر والعطف من عطف الجمل
 ولا يصح أن يكون المقتدر واحدا خبرا عنهما لا متناع تواردا ملين على معمول
 واحد وزوم كون الخبر مرفوعا متصوبا (قوله وأما النصب فبا اعطف
 الخ) وعلى هذا يجب عند سيبويه أن يقتدر لكل خبر على حدة فيكون الكلام
 جملتين ويتبع عنده أن يقتدر لهما ما خبر واحدا لان الخبر بعد الاولى مرفوع
 عنده بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والخبر بعد الثانية مرفوع بلا

زائدة بين العاطف والمعطوف
 لتأكيد النفي أو بالابتداء
 وليس لا عمل فيه أو ان
 لا الثانية عاملة عمل ليس وأما
 النصب فبا اعطف

الأولى لان الأولى تابعة لما بعد لا الثابتة ولا السالبة عامة في الخبر
 عنده كغيره فيلزم ارتفاع الخبر عما يلي محله وهو لا يجوز وأما عند
 غيره فيقتدره ما حرم واحد لان العامل واحد وهو لا الأولى كما في شرح
 الجامع ما يصح ومنه في التصريح وبه عندى نظر أما أولاً فلان مقتضى
 جعل السالبة طبع على محل الاسم ولا الثابتة رائدة أن العطف من
 عطف المتردات والكلام جملة واحدة والمقدر حر واحد من دفع عما كل
 مرة وعنه قبل لا عند سيويه ولا الأولى عند غيره وأما ثانياً فلا يبعد رفع
 ما بعد الثابتة بالاولى مع عدم دفعها ما بعدها وتعليل ذلك بان لا الأولى تابعة
 للاسم بعد الثابتة أى لمطابق كونها عامة في الخبر بعد الثابتة بده انطاع عمل
 لا في الخبر وعنده بالتركيب وعدمه كفي عبارة الشارح السابقة وعبارة
 الجمع وغيرهما ولا في محض مكرمة فلا عمل لها في الخبر عند سيويه مطلقاً
 مع ان التنازل من التامة السالبة لاجلها بان كسماه أو شبهه لا مطلق
 السالبة ولو لم يطوف على اسمها فاعرف ذلك وزاد في التصريح انه يجوز أن
 يقدر لكل خبر من خبر سيويه وفي هذه الزيادة من الظن ما فهم تأمل
 (قوله على محل اسم لا) أى أو على لفظه وان كان متبياً لاسم حر كحركة
 الاعراب في العروص ومثل ذلك ثم انه أطلق عند سيويه وفي الضرورة
 عند الأحنف كفي شرح التوضيح لشارح لكن الحركة على هذا التامية
 والاعراب مقدر بها أو بسا قدر (قوله ما رفعه) وعليه ما خبر واحد
 ان قدرت لا الثابتة رائدة وما بعدها معطوفة سواء جعلت لا الأولى جملة
 أو عامة بحمل ليس ويجب جريان ان قدرت لا الأولى جملة والثابتة عامة
 عمل ليس أو بالعكس ولا يصح على هذا امتحان أن يكون الخبر واحد التلا
 يلزم كون الخبر الواحد من دفعه وصحوا أو تواردها على معجول واحد فان
 جعلتها ما عاقلين عمل ليس جازت تقدير خبرين وكذا التقدير خبر واحد
 ولا من روى ما روى في التبيين ما عاقل في النسخ فيه واتصرت في المعنى على
 تفسير خبرين عند جعلها عامتين عمل ليس (قوله وأماؤه على النسخ)
 وعلى هذا تبين جريان عند الجميع ان جعلت الأولى عامة بحمل ليس
 لتلا يلزم المخدوران السابقان وكذا ان جعلت جملة عند غير سيويه بله

على محل اسم لا وتكون
 لا الثابتة رائدة من العطف
 والمطوف كما مر (وابدعت
 أولاً) أما لا تده أو على
 أعمال لا عمل ليس الثاني
 وهو المطوف (لأنه
 لأن به) أما يكون بالعطف
 على منه وبالمطوف أو بخلافه
 حيث معدود بل يتغير أما
 رده كقوله
 ما خبرت لا حتى قلت معناه
 لا ما به في هذا عمل
 وأما أثره على الجمع كقوله

وأما عند سيوريه فيجوز خبران وكذا يجوز خبر واحد عن مجموع المتبدئين
 ان كان سيوريه لا يوجب كون لامع اسمها مبتدأ مستقلاً غير معطوف على
 مبتدأ قبله فان كان يوجب ذلك وجب خبران هكذا ظهر لي ثم رأيت في كلام
 الامام عني ما ظاهره وجوب خبرين مطلقاً حيث قال الخامس لا حول
 ولا قوة رفيع الاول على الغناء لا أوامها لم يعمل ليس وفتح الثاني للتركيب
 والاسلام جملتان اهـ (قوله فلا لغوا الخ) اللغو القول الباطل والتأني قولك
 لا تأخر أئمت والضمير لئمت (قوله في نحو لا حول الخ) أي من كل تركيب
 تكررت فيه لا وسبق الثانية عطف وكان كل من الاسمين مفرداً صالحاً لعمل
 لان لم يكرر لا فيأتي حكمه في قول المصنف والعطف ان لم يتكرر لا الخ
 أو لم يسبق الثانية عطف فالاسلام جملتان مستقلتان أو كان أحدهما اسماً
 ضمير مفرد فان كان الاول نفعاً فيه أيضاً نحو أوجهه بابدال فتح الاول بنصبه نحو
 لا غلام رجل ولا امرأة وهذا ما في التنبيه الاول وان كان الثاني تعدياً
 رفعه أو نصبه نحو لا امرأة ولا غلام رجل فهذا وان كان غير صالح للعمل لا تعين
 الرفع وهذا ما في التنبيه الثاني (قوله خمسة أوجه) أي اجبالا وثلاثة عشر
 تفصيلاً لان ما بعد الاولى اماميني على الفتح أو مرفوع بالابتداء وعلى اعمال
 لا عمل ليس وما بعد الثانية كذلك أو مرفوع بالعطف على محل لامع اسمها
 فهذه اثنا عشر والثالث عشر بناء ما بعد الاولى على الفتح ونصب ما بعد
 الثانية وهي بالقسمه العقلية عشر وحاصله من ضرب أربعة ما بعد الاولى
 الفتح والنصب والرفع بوجهيه في خمسة ما بعد الثانية هذه الأربعة والرفع
 بالعطف على محل لامع اسمها هي فقط منها نصب ما بعد الاولى مضر وبقي خمسة
 ما بعد الثانية ورفع ما بعد الاولى بوجهيه مع نصب ما بعد الثانية اذا سمعت
 ما تنوّهنا عليه لنا عرفنا ان قول شيخنا والبعض تبعاً لا نصريح واثنا عشر
 تنصب لالم يوافق القسمه الواقعية ولا العقلية (قوله افهم كلامه) يعني
 قوله وان رفعت أو لا تنصب لانه علق منع النصب على رفع الاول فأفهم الله
 اذا كان مفتوحاً أو منصوباً بأن كان مضافاً أو شبهه جاز فيه الأوجه الثلاثة
 (قوله صالحاً لم لا) بان كان نسكرة (قوله تعين رفعه) أي بالابتداء
 أو بالعطف على محل لامع اسمها لا باعمال لا يعمل ليس لان العامة تعمل

فلا لغوا ولا تأني فيهما
 وما فاهوا به أبداً تعجب
 فواصل ما يجوز في نحو
 لا حول ولا قوة الا بالله خمسة
 أوجه فتحها وفتح الاول
 مع نصب الثاني وفتح الاول
 مع رفع الثاني وفتحها
 وفتح الاول مع فتح الثاني
 (تتبعهم ان) الاول افهم كلامه

انه اذا كان الاول منصوباً باجمل
 في المعطوف أيضاً الوجه
 الثلاثة الفتح والنصب والرفع
 نحو لا غلام رجل ولا امرأة
 ولا امرأة ولا امرأة الثاني
 محل جواز الأوجه الثلاثة
 في المعطوف اذا كان صالحاً
 للعمل لان لم يكن صالحاً تعين
 رفعه فتحو لا امرأة فيها ولا زيد
 ولا غلام رجل فيها ولا يمر و

ليس يختص أيضا بالشكرات (قوله ومفردا) مفعول مقدم لافتتح لأن فاء
 زائدة للتخسين فلا تمنع من جعل ما بعدها فيما قبلها لقوله أجزئه الخ حل معنى
 لا حل اعرابا وافتاعطف يان أو بدل وليني صفة فتأويل صفة ثانية هذا
 ومن التعت التذكور وقوله لا ماء ماء بارد اعتدنا في الثاني نعت الاول
 فيحوز فيه الاوجه الثلاثة لا يوصف بالاسم الجامد اذا وصف بمشتق نحو
 مررت برجل رجل صالح ويسمى نعتا ووطئا ولا بد من تبيين باردا لأن
 العرب لا تتركب أربعة أشياء ولا يصح أن يكون ماء الثاني تأكيد الفظيا
 ولا بد لا لأنه مقيد بالوصف والاول مطلق فليس مراد فاحتي يكون تأكيد
 ولا مساويا حتى يكون بدلا كافي التوضيح وشرحه فانه شيخنا قيل هو تأكيد
 لفظي وقد جوزوا التوكيد مع الوصف كقوله تعالى ناصية كاذبة خاطئة
 وقال في التكت يحوز كونه عطفاً يان أو بدلا لجواز كونهما أوضع من
 التروع ووجه الورداني جواز كونه تأكيداً أو بدلا لأنه لا مانع من اعتبار
 كون وصف الثاني طارئا بعد التوكيد أو الابدال أو يكون وصف الاول
 محذوفاً لأنه لا وصف الثاني عليه وفيه بحث لأن ما ذكره من الوجهين انما
 يصلح توجيهاً للتوكيد لا الابدال لأن حاصل الوجه الاول اتحاد اللفظين
 المطلقا وحاصل الثاني اتحادهما تفصيلا أو مثل جاء في رجل رجل أو رجل
 فأنزل رجل فاعل انما هو من التوكيد اللفظي لا من الابدال (قوله فافهم)
 جرى على الغالب والاقصد يكون مبنيا على غير الفتح كالباء في النعت التي
 أو المجموع على حذوه هل يقال عند بناء النعت ان مجموع النعت والمنعوت
 في محل نصب أو يحكم بالمحل على كل اختيار يسر على التصريح الثاني
 واستظهره بعضهم وفارقت صفة لصفة المنادى المبني حيث لم تب لأن
 الصفة هنا هي المنفية في المعنى بخلاف صفة المنادى فاما الباء المنادى
 في المعنى كما قاله سم (قوله على نية) أي لنية تركيب الصفة مع الموصوف
 فيه ان هذا خلاف ما مبني عليه سابقا من ان بناء الاسم ليعينه معنى من
 الآن يقال ما تقدم في أصل البناء وما هنا في كونه على الفتح فلا مخالفة لكن
 يمنع من هذا قوله بعد لتعذر موجب البناء ان المراد به التركيب فالأولى أن
 يقال مشى في كل من الموضوعين على قول من القولين في علة البناء إشارة إلى

(ومرردا نعتا لمبني يسلي)
 منعونه أجزئه الاوجه الثلاثة
 (فافهم) على نية تركيب
 الصفة مع الموصوف

نحو لارجل طرف فيها (أو انصب) مراعاة لمل اسم

لأن نحو لارجل طرف فيها

(أو أرفع تعدل) مراعاة لمل

لامع المنعوت نحو لارجل

طرف فيها (وغير مايلي)

منعونه (وغير المفرد) وهو

المضاف والمشبّه (لأن

لهذين وجب البناء بالطول

(وانصبه) نحو لارجل فيها

طرفا ولا رجل صاحب

فيها ولا رجل طالعا جبلا

ظاهرا (أو أرفع أقصد) نحو

لارجل فيها طرف ولا رجل

صاحب رفها ولا رجل

طالع جبلا ظاهرا وكذا يمنع

البناء ويجوز الأمران

الأخران إذا كان المنعوت

غير مفرد نحو لا غلام سفر

ماهرا أو ماهر فيها وقد يتناوله

قوله وغير المفرد (والعطف ان

لم تسكر رلا) معه (احكامه بما

لنعت ذي الفصل انتهى) امن

جواز النصب والرفع دون

البناء كقوله فلا أب وابنا

مثل مروان وابنه بنصب ابن

ويجوز رفعه وعينه بناءه وعلى

الفتح وأما محاكاة الاختش

الخلافاً فيما هذا وجوز بعضهم أن تكون فتحة الصفة أعرابية باعتبار
الحل يمكن حذف تنوينها للتثنية وعلى قياس ما مر وما يأتي يجوز أن
تكون اتباعية (قوله قبل دخول لا) أي التلايزم تركيب ثلاثة أشياء
(قوله أو انصب) مقعوله محذوف وكذا أرفع ولا تنازع لأن الناطم لا يرى
التنازع في التقديم (قوله مراعاة لمل اسم لا) أو اتباعاً للعركة البنائية
(قوله وغير المفرد) وفارق سفة المتأدي المضافة حيث يتعين فيها النصب
لنحوه لو باثرتا يا وعدم تعيينه لو باثرت النعت هنا لا يجوز رفعه عند
التسكّر (قوله لعدم وجوب البناء) أي مقتضيه وهو التركيب وقوله
بالطول غير ظاهر بالنسبة إلى غير مايلي لأن الفاصل لا حظ له في البناء حتى
يكون المانع لبناء المجموع الذي هو منه الطول لأنه خبر وانحصر لا يبنى
في هذا الباب وكان ينبغي أن يزيد أو بالفصل أفاده سم (قوله وكذا يمنع
البناء الخ) هذا مقعوله قول المصنف ليبنى (قوله أو ماهر فيها) بالرفع على
القطع قيل أو بالعطف على محل لامع اسمها لأن موضعها رفع بالابتداء
عند سيبويه في غير البناء أيضاً كما تقدم وقد أسلفنا ما فيه قننه (قوله وقد
يتناوله قوله وغير المفرد) أي بأن مراد وغير المفرد من نعت أو منعوت وفيه
أنه بمنع قوله أو أرفع أقصد إلا أن يرفع المنعوت غير المفرد رفعه على أعمال
لا محل ليس أو الغائماً (قوله دون البناء) أي لوجود الفصل بحرف العطف
(قوله مثل مروان) أما صفة والخبر محذوف محل مرفوع أو منصوب أو خبر
فهو مرفوع فقط (قوله بالفتح) أي فتح البناء (قوله فساد) وخرجه بعضهم
على أن الأصل ولا امر أقصد فت لا وابقى البناء بحال على نية لا (قوله حكم
البدل الخ) مثله عطف البيان وأما التوكيد فقال الرضي إن كان لفظياً
فالأولى كونه على لفظ المؤكّد مجرداً عن التثنية وجاز الرفع والنصب أي
وأما المعنوي فلا يجوز تأكيد المنفي المبني به أي لأنه تكرر وألفاظ التوكيد
المعنوي معارف وفي تأكيد التكرار بالعطف قولان وعلى الجواز يتعين
الرفع إذا لم يعمل في معرفة فتحة حفظه وجوز لا بد لسي بناء البدل إذا كان
مفرداً لتكرار نحو لارجل صاحب لي قال الرضي وقوله أقرب إذا لم يفصل عن
المنفي المبني لأنه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازاً بل يرفع عليه من حيث

صيان في من نحو لارجل واسم بالفتح فساد وما ذكره في معطوف يصلح لمل لأن لم يصلح

تعين رفعه نحو لارجل وهذا فيها (تنبه) حكم البدل الصالح لمل لا يحكم الفصل نحو لا أحد

كوه المقصود وتعليل امتناع بناءه على بنية تكرار العامل فهناك
 عامل مقدر يقتضي جوارحه لا امتناعه لان العامل المقدر ولا يقتضي
 التثنية (قوله رجلا) أي منه أي من الاحد فوجد التثنية بالشرط في بدل
 البعض والتصا اما اتباع للتحليل أوله (قوله رجل) ياترفع بدل من محل
 لامع اسمها (قوله تغير الرع) أي على الاقبال من محل لامع اسمها للعامل
 فيه الانشاء (قوله نحو لا أحدر يد) منه بدلا البعض والاشتمال المضاد
 الى ضمير الجدل منه فان لم يضاف الى ضميره بل جر ضميره بعدهما بالحرف كما
 من الصالح (قوله هذه) الاولى حذفت لشمول الاعطاء لعمامة عمل ليس أيضا
 (قوله مع همزة استفهام) هذا باعتبار ما كره وهو الآن همزة توبيخ وانكار
 كذا في النسخ صحيحة والرواية في كتابهم ما بالنسبة لغير ضرورة الاستفهام عن
 الشيء واستعمال الهمزة في غير الاستفهام لا يحقق مجاز كما هو مذهب في باب
 العطف (قوله من الاحكام) كذا عمل عمل ان وجواز الانقضاء اذا تكررت
 وجواز رفع العطف ونصبه بلانكار الوجود وتثنية البعث والمعطوف
 بعد لا التثنية بالشرط السابقة (قوله أو كثيرا يكون ذلك) أي الاعطاء
 المذكور (قوله التوبيخ) أي على الفعل المسامي والانكار أي على الخلل
 ويصح جعل كلم ماعلى كليهما والمراد بانكاره منكر انيما لا الخلل
 والثاني (قوله الألعان) أي موجود والأمرسان أي موجودون على
 رواية من نصب عادية نعمنا الأمرسان أماعلى رواية من رفعها فهي خبر
 لا التثنية والأمرسان بضم الهمزة مع فليس وعادية يروى بالعين الهمزة من
 العدو وهو اسراع السير أو العدوان وهو الظلم كناية عن القوة والتجاعة
 وبالمجتمعة من العدو فذا الواح وقوة الاتيخوكم أي الناسي من كثرة
 الأكلي والاستثناء منقطع والتنوير يخبر فيه من شرح شواهد المعنى
 للسرطى مع زيادة (قوله الألعان) أي انكشاف والتثنية الشبان
 وهو لغة حدث السن وعند الأطباء كون الحيوان في زمن تكون حرارة
 العريضة قوية قولا وهو من الوقوف ويكون من نحو ثلاثين الى نحو خمس
 وثلاثين أو أربعين سنة والشيب قبل الشيب وقبل دخول الرجل في حذ
 الشيب والشيب يابض الشعر والهرم كبر السن شتمى مع زيادة قال المصنف

رجلا وامرأة فيها ولا أحد
 رجل وامرأة فيها فلم يصلح
 له تغير الرفع نحو لا أحدر يد
 وجر ومبا (وأعط لا) هذه
 (مع همزة استفهام)
 (ما حقق) من الاحكام (دون)
 الاستفهام على ما سبق ياب
 وأكثر ما يكون ذلك اذا قصد
 بالاستفهام معها التوبيخ
 والانكار كقوله
 ألعان الأمرسان عادية
 الاتيخوكم حول التثنية
 وقوله
 ألعان الأمرسان والتثنية
 وأدت بمشيب بعدهم

وأذنت أن كان حالاً على تقدير قدة الاشكال أو عطفاً على الصلة تاربط
 الصلة المعطوفة بعود الضمير منها على الشبيهة المضافة إلى ضمير الموصول
 مع أنه يمكن جعل الصلة بمجموع الجملتين فيكفي ضمير شبيهته في الربط لأن
 مجموعهما حينئذ جملة واحدة اه باختصار (قوله ويقال ذلك) أي الاعطاء
 المنذور وقوله عن النبي متعلق بالاستفهام ويتجوزده خلوه من التوبيخ
 والانسكار وقرئ بالبعض العبارة بما لا ينبغي فاحذره (قوله لسي) هي
 زوجته وقوله الذي لاقاه أمثالي يعني الموت وأم تحتمل الاتصال فيكون
 المطلوب بها بالهمزة المتعيين والانتطاع فتكون اضرباً عن الاستفهام
 عن عدم الصبر إلى الاستفهام عن الصبر دما مني (قوله اما اذا قصد
 بالاستفهام) أي مع لا اذا المجموع وهو الدال على التثني على المذهبين الآتين
 وقوله بالاستفهام أي بالهمزة التي للاستفهام باعتبار ما كان والا لأن قد
 انسحق عنها الاستفهام كأنه السج التثني عن لأفاد الروداني (قوله فيرأب) أي
 يصلح منصوب في جواب التثني أثأت أخرت (قوله بمنزلة أمتي فلا خبر لها)
 أي لا لفظاً ولا تسديراً كما قاله الدمايني كان أمتي كذلك اذا خبر بالفعل
 ويبحث فيه الروداني بأن كونها بمنزلة أمتي أن أوجب أن لا يكون اهـ خبر
 أوجب أيضاً أن لا يكون له اسم فان أمتي كالأخبر له اسم له وذلك باطل قال
 والحق انهما ان أراد ابانه لا خبر اهـ انه يحذف ولا يذكرفلم والاقتسايط
 التثني على مجرد الاسم دون معنى فيه لا يعقل والمعقول انما هو معنى المعنى
 في الاسم فيسلم كون ذلك المعنى خبراً اهـ وقد يقال كما حصلت الفائدة
 المطلوبة بقولك أمتي ما حصلت بما هو بمنزلة فلم يمتحج إلى خبر فلا يرد قوله
 والاقتسايط الخ والحاصل ان الألاماء كلام تام جمل على معناه وهو أمتي ماء
 كما قاله الدمايني والاسم هنا بمنزلة المفعول به وأمتي له مفعول به فلا يرد قوله
 ان أوجب كونها بمنزلة أمتي الخ (قوله وخالفهما المازني والمبرد) فجعلها
 كالمجتردة من الهمزة واستدل بالبيعت لان مستطاع إما خبر للأوصاف لا اسمها
 ورفع مراعاة الجمل لأمع اسمها والخبر على هذا محذوف أي راجع وعلى كل
 فرجوعه نائب فاعل مستطاع وأيا كان يبطل المذهب الأول قال في الهمع
 والفرق بين المذهبين من جهة المعنى ان التثني واقع على الاسم على الأول

ويقال ذلك اذا كان مجرد
 استفهام عن التثني حتى توهم
 الشلو بين أنه غير واقع كقوله
 ألا صطبار لسي أم له احد
 اذا ألقى الذي لاقاه أمثالي
 اما اذا قصد بالاستفهام التثني
 وهو كغير كقوله
 ألا صبر ولي مستطاع رجوعه
 فيرأب ما أثأت يد الغفلت
 فعند الخليل وسيبويه ان
 ألا هذه بمنزلة أمتي فلا خبر
 لها وبمنزلة ليت فلا يجوز
 مراعاة محلها مع اسمها
 ولا الغاؤها اذا نسكرت
 وخالفهما المازني والمبرد

وعلى الخبر على الثاني (قوله ولا جملة لها) أي لما زني والبعد (قوله خبرا) أي حتى يمنع قول الخليل وسيؤيد لا خبر لها وقوله أو مضافة أي حتى يمنع قولهما لا يجوز مراعاة محالهما مع اسمهما في كلامه لف ونشر مرتب (قوله ورجوعه) أي على الوجهين فاعلا أي نائب فاعل (قوله والجملة صفة ثانية) أي في محل نصب اتباعا لمحل اسم لا المفرد أو للفظه كشابهة حركته البتائية حركة الأعراب في عرونها بعروض لا وزوالها بالواو فافكتها عاملة لها قاله الثمعي وما ذكر من كون الجملة صفة ثانية بشكل عليه ما مر عليه الرضي في المنادى أن الموصوف بالجملة من الشبه بالمضاف وحينئذ قلوا كأن من الموصوف بالجملة توجب نصبه إلا أن يخرج على ما أجازاه المصنف من ترك تعيين الشبه بالمضاف مع إعرابه اسم أو يقال هو من وصف التقي لأن تقي الموصوف فيكون الوصف متأخرا عن البناء كما يقال في صورة التمداء من وصف المنادى لأن هذا الموصوف وهذا الاشكال وارد على كلام المارقي والمبرد أيضا لانه في صفة لهر كانه عليه الشارح بده قوله صفة ثانية وسبب أن في باب النداء جواز جعل نحويا محليا لا يعجل من المفرد وجعله من الشبه بالمضاف هذا وبحث الورداني في كون مستطاع رجوعه صفة ثانية انه كسكارة مقتضى العقل اذ لا يشك عاقل تأمل في أن المتقي انما هو المستطاع رجوعه هو فيكون مستطاع جبر ولا يعقل أن المتقي هو العسر المدبر المستطاع رجوعه (قوله لمجرد التنبيه) أي قد دل على تحقق ما بعدهما وقوي تركهما في الأصل من همزة الانكسار لا بطلان ولا التافية ونفي التقي يستلزم التيقن فهو وكدهوى الشيء مبينة كذا في المقضي والمسلمين عليه قال الثمعي قال التقطاراني لكن بعد التركيب سارت كنهية تنبيه فدخل على ما تدخل عليه لا مثل ان زيدا قائم وكذا الكلام في اما والاكثر على انهما حرفان موضوعان لا تركيب قسما اه (قوله الايوم يا أيهم) مثال له قوله اعلى الفعلية لأن الادخال في الحقيقة على ليس (قوله وللعرض) أي الطلب برفق والتخصيص أي الطلب بازعاج وقد مثل له ما على الآب والنشر المرتب (قوله فمختص بالفعلية) أي ولو تعدى كافي البيت ويشرط في الجملة أن تكون خبرية فعملها مضارع أو مؤزلة به كما

ولا جملة لها في البيت اذ لا يتعين كون مستطاع خبرا أو صفة ورجوعه فاعلا بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبدأ مؤخرا والجملة صفة ثانية ولا خبر هنالك (تبي) تأتي المجرد التنبيه وهي الاستفاحية قد تدخل على الجائز نحو ألا أولياء الله لا خوف عليهم الا يوم يأتهم ليس مصروفا عنهم ولا مرض والتخصيص فمختص بالفعلية نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم ألا تقاتلون فوامنكموا يا أيها الذين آمنون وقوله

سيأتي (قوله الأرجل الخ) بعده

ترجل لمتى وتمم يتي *

وأعطيها الأناوة ان رزيت

قال الأزهري هما لأعرابي أراد ان يترجج امرأة جمعة ورجلا منصوب

بمخدوب أي ألا ترون رجلا أو هو منصوب بما يفسره جزاءه قاله البعض تبعا

لفسره وفيه ان نصبه بما يفسره جزاءه يخرج ألا عن كونه للعرض

أو للتخصيص لكون الفعل انشائيا فلا يطلب ويصيرها استفهائية فلا

يكون البيت شاهدا للمذهب الشارح ثم رأيت في الدماميني على المعنى ثم

رأيت صاحب المعنى اعترض أيضا جعله من الاشتغال بأن طلب رجل

هذه صفة أهم من المدح له فالجمل عليه أولى وبأن شرط منصوب الاشتغال

ان يقبل الرغ بالابتداء ورجلا منكرا وأجيب بأن المنكرة هنا موصوفة

بقوله يدل على محصلة تبيت وباستلزامه الفصل بين الموصوف وصفته بالجمل

المفسرة وأجيب بأن ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ كهكلكم ليس له ولد وبني

وجه ثالث وهو قول نونس اللفظي ونون الاسم ضرورة ويروي بالجر على

تقدير من وبالرفع على الابتداء والمحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن

واختارها لكون عونه على استخراج المذهب من تراب معدنه وقوله

تبيت بفتح التاء من بات يفعل كذا اذا فعله ليل او ليله الضمير الذي فيه وخبره

قوله في البيت الثاني ترجل لمتى الخ وقيل بضم التاء من بات أي تبيتني عندها

وقيل معناه تسكون لي بيتا أي امرأة يسكنها وقوله ترجل لمتى أي تخرج شعير

رأسى والهاء بكسر اللام هي في الاصل الشعر الذي يحاوي شحمه الأذن فاذا

بلغ المنكبين فهو وجه بضم الجيم وقوله وتقسم بيني بضم القاف أي تنكسه

والأناوة بكسر الهمزة وبالفوقية الخراج كما قاله العيني ولعل المراد به هنا

المهر (قوله وليست الاولى) أي الاستفحاحية مركبة أي من همزة

الاستفهام ولا النافية (قوله على الاظهر) أي من الخلاف بدليل تعبير

التصريح بالامع فليأروه قوله وفي الاخيرين خلاف من انه لا خلاف في

تركيب الاولى غير مراد ولعل وجه صفة انه لم يظهر له ترجيح في الاخيرتين

بخلاف الاولى لكن في التصريح ان الامع الباطلة في الثلاث (قوله

يشعر بالتركيب) الا انها انسخا عن المعنى الأصلي (قوله اسقاط الخبر)

الأرجل جزاء الله خيرا

يدل على محصلة تبيت

وليست الاولى مركبة على

الاظهر وفي الاخيرتين خلاف

وكلامه في السكافة يشعر

بالتركيب (وشاع في ذا الباب

اسقاط الخبر) جواز عند

الجناس بين ولز وما عند

التمهيد والاطاين

(إذا المراد مع - سقوطه طهر)

تقرينة نحو ولو نرى اذ قرعوا
فلا فوت قالوا لا ضير فان حتى
المراد وجد كره عند الجميع
ولا فرق بين الطرفين وغيره
قال حاتم

وردة حارهم حرة مصرمة
ولا كريم من الولد ان مصوح
(تسبه) يذرى هذا الباب - دى

الاسم وانما العلم من ذلك
قوامه لا علمه يريدون لا بأس
علمه انه (حاجة) اذا انفصل

بلا حراؤته أحوال وحسب
تكرارها نحو ولا يباع أول ولا هم
عها مرون توفد من شجرة

ماركز بنية لا شرفية
ولا عرسه وحار يذلا حائفا
ولا أسما وأما قوله

وأنت امرؤ منا حاقب لغيرنا
حياتك لا مع وموتك فاحجم
وقوله

بكت حرا واسترحفت ثم أدبت
وكنهم أن لا ينارحوا عنها
وقوله

فهرت العدا لا متعبنا فصة
ولكن بأواع الخدائع والمكر
فضرورة والله أعلم

* (طن وأحوتها) *
منه الأفعال

ومن لا يسمي ولا اله الا الله فلفظ الجلالة بدل من الصمير المستكن في الخبر
المحذوف وهو موجود لا حيز لا لوجوب تشكيكه ولا خبره ان خبر في الأصل
لا معها ولا يصح أن يكون لفظ الجلالة خبرا له تعريفة وتشكيكه ولما مال ابن
الحاجب من ان المستثنى من مد كور لا يكون خبرا عن المستثنى منه لانه لم
يد كر الا بالانما قد علمت شي منه واحترز بقوله من مد كور من غروما
محمد الا رسول وقيل بدل من محض لامع اسمها أو دل من محض اسمها انقل
دحوها وسدكم على القوي في الاستثناء فان قلت السدل هو المقصود
بالسنة وهي بالنظر الى المدل منه سلبية فيفيد التركيب ضد المطلوب قلت
السنة اسماء وقعت للبدل بعد نقص الذي بالامال بدل هو المقصود وبالنسبة
المعمر في المدل منه لكن بعد نقصه وبني التي اثبات أفاده الهاميني (قوله
ار المراد) ماد الشرطية أو اذ التعليلية والشرط أولى لا يهاجم التعليل
طهر والمراد في كل تركيب وقعت فيه لا وليس كذلك (قوله فلا فوت) أي
اهم بدليل واحد ومن مكان قريب قالوا لا ضير أي علمنا بدليل واما الى رسا
لسعادون (قوله قال حاتم) فوزع في بدته الى حاتم والخرف الناقصة الموزونة
وقيل السنة والمصرمة منفع الراء المستندة التي يعالج ضررها لينقطع لبنها
ليكون أقوى لها والولد ان جمع وليد من صبي وعبد والمصوح اسم مفعول
من صحنه أي سقيته المصوح وهو الشراب صما حاق قد لقى الشارح غير
بيت الى مدد بيت آخر كما بينه العيني (قوله يذرى هذا الباب الخ) كما
يذكره همام على قولك لا في جواب القائل أهلى تأس (قوله اذا انفصل
بلا حرا الخ) وتكون حينئذ مهملة (قوله وجب تكرارها) ما لم يكن
الخبر أو انعت أو الحال جملة فعلية بخور يذلا يقوم ومهرث برجل لا يكرم
أحاه وحاز يذلا يركب فرسا (قوله لا نفع) أي لا نفعة ويحتمل اسماء عامة
عمل ليس والخبر محذوف أي لا نفع فيها فلا شاهد فيه

* (طن وأحوتها) *

ماد حلت عليه كاستدخل عليه هذه الأفعال وما فلا الا ابتداء الذي هو
اسم استفهام أو مضاف اليه فان هذه الأفعال تدخل عليه ويقدم عليها نحو
أيهم طنت أفضل ولا تدخل عليه كالان اسمها لا يقدم عليها أو ما الخبر

فيكون أن يكون اسم استفهام أو مضافا إليه في البراءين إذا مانع من تقديمه
 فيه ما خروا أن كنت وأن نأنت عهرا قاله سم (قوله تدخل بعد استيفاء غاها)
 جرى على الغالب فلا يريد أن القائل قد يتأخروا بتقديم المبتدأ والخبر على
 الأفعال بل قد يتقدمان على العامل فله يس (قوله على المبتدأ والخبر) يشكل
 عليه حديث أن زيدا قائم وإن يهزم زيد كلاهما على مذهب سيويده أنه
 لا حذف في الكلام لا على مذهب المبرد أن الخبر محذوف أي ثابتاً أو مستقراً
 وحديث زيد عهرا وأفعال التصيير كصيرت الطين خزفاً وأجيب عن
 الجميع بأنه ليس في العبارة أن هذه الأفعال لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر
 وعن الأديبين بأن أصل المفعولين فهم المبتدأ والخبر لكن الأخبار
 في ثنائهما باعتبار الأول وفي أولهما باعتبار اعتقاد أن المسميين بالاسمين
 واحد كذا قاله البعض وفيه انقضاء طينته زيدا عهرا بما اعتقدنا للتغير
 كما هو الواقع وليكن اعتقاد أن المسمى له عهرو وهو في الواقع زيد فيجب
 التعبير بهما بصديق باعتقاد الاتحاد واعتقاد التغير كان يقال باعتبار
 اعتقاد أن زيدا هو عهرو أي أنه ما اعتقد أن أو أن المسمى الذي هو زيد
 في الواقع عهرو (قوله وهي على نوعين) جعل الاختصاص من هذا الباب
 مع المتعاقبة عين الخبر بعدها بفعل دال على صوت نحو سمعت زيدا يكلم
 بخلاف المتعاقبة مسهوع نحو سمعت كلاماً واقعه على ذلك الفارسي وابن
 بابشاذ وابن عصفور وابن الصائغ وابن أبي الريح وابن مالك واحتجوا بأنها
 لما دخلت على غير مسهوع أتى بمفعول ثان يدل على المسهوع كما أن طين لما
 دخلت على غير مطلق أتى بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المطلق والجهمور
 أنكروا ذلك وقالوا لا تنهت عن مفعول واحد فان كان مما يسمع
 فهو ذلك وإن كان عناءه والمفعول والفعل بعده في موضع نصب على الحال
 وهو على حذف مضاف أي سمعت صوت زيد في حال كونه يتكلم وهذه
 الحال مبنية واحتج ابن السكيت أنهم بانهم بانهم أنفعال الحواس وأفعال
 الحواس كلها تنهت إلى مفعول واحد وبأنهم لو تعدت إلى اثنين لمكانت
 إمامان باب أعطى أو من باب طن ويطلب الأول كون الثاني فعلاً والمفعول
 لا يكون في موضع إلا في باب أعطى ويطلب الثاني أنه لا يجوز إلغاؤها

تدخل بعد استيفاء غاها
 على المبتدأ والخبر فتنهصهما
 مفعولين وهي على نوعين
 أفعال ملوب سميت

وباب من يجوز فيه الابتداء اه مع ولا خفش ومن راقه اختيار الثاني
 ودفع هذا الابطال بان من باب من لا يجوز الغاؤه كهب وتعلم وأفعال
 التصير كما في قلنكن سمع مثل ملا كقندر (قوله لقيام معانها) أى
 الضمنية (قوله جزأى ابتدا) أى جزأى جملة ذات ابتداء وعبارته توهيم
 جواز كون المفعول التالى جملة انشائية وليس كذلك راءه اذ قال فى تسهيله
 وله سماع أى للنفولين من التقديم والتأخير ماله ما مجرد من أى عن هذه
 الأفعال ولتأنيها من الاقسام والاحوال المحركة ان اه قال المامنى
 فى الاحوال انه لا يكون جملة ظلية وله اذ قال المحرك ان ولم يقل ما خبر
 المتدا وأما قول أبى الرداءة وحديث التام احبته فعلى اخبار القول أى
 وجدت الناس مقولا فى حق كل واحد منهم اخبرته كقوله كأول قول الشاعر
 وكفى المكارم كرى ما خبر معى أى تذكرينى (قوله رأى بمعنى علم الخ)
 يستحق منه أرى المبني للمفعول فانه استعمل بمعنى أظن ولم يستعمل بمعنى أعلم
 وان استعمل فى الاكثر أرى بمعنى أعلمت نفسه التامى عن الرضى (قوله
 يرونه) أى يظنون الحث متعاضدا ونعلمه واقبالان العرب تستعمل البعد
 فى الابتداء والقرب فى المفعول قال الشيخ يحيى لا يخفى انهم سمعوا من البعد
 فعمله على الظن مشكلا لأن يحمل الظن على ما يشمل الاعتقاد الجازم
 الخاف لا وانع (قوله أو من رأى) بمعنى الاعتقاد الناشئ عن اجتهاد
 يقال رأى أبو حنيفة حل كذا أى اعتقد حله فبه عدى الى واحد ولا يرد
 رأى أبو حنيفة كذا احسلا لا يجوز ان يكون بمعنى ظن أو علم لكن صرح
 بعضهم كفى المامنى بان رأى الاعتقادية متعذرة الى اثنين وقال الرضى
 لا دلالة فى قولنا رأى أبو حنيفة حل كذا على ان رأى الذى من رأى متعذرة
 الى واحد او شاملا لجزأى ان تتعدى تارة الى مفعولين كراى أبو حنيفة كذا
 حللا وتارة الى واحد ومصدر ثانى هذين المفعولين مضاف الى أولهما
 كراى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعذرة لاثنتين هذا الاستعمال
 اه وهذا امر مح فى جواز استعمال أفعال هذا الباب متعذرة الى واحد
 هو مصدر ثانى الجزأين مضاف الى أولهما من غير تقدير مفعول ثان لان هذا
 المصدر والمفعول فى الحقيقة كما صرح به الرضى غير مرة فليجزأ لاقصا

بذلك لقيام معانها بالقلب
 وافعال نصير وقد اشار الى
 الاول بقوله (انصب بفعل
 القلب جزأى ابتدا) يعنى
 المتدا وانظر (أخى) بفعل
 القلب (رأى) بمعنى علم وهو
 الكثير كقوله
 رأيت أنه أكر كل شئ
 محالة وأكثروهم جنودا
 وبمعنى ظنوه وقابل وقد
 اجتمعا فى قوله تعالى انهم
 يرونه بعيدا ونراه قريباً أى
 يظنونه بعلمه وان كانت
 بصيرة أو من رأى أو بمعنى

أصاب رثته نعتت إلى واحد أو ما الحلية فستانى و (خال) بمعنى ظن كقوله * أخاك إن لم تغضض الطرف ذاهوى
يسوملنا لا يستطيع من الوجد * (٢٥) ومعنى علم وهو قليل كقوله * دعاني الغواني صحن وختلى *
لي اسم فلا أدعى به وهو أول

فان كانت بمعنى تكبر أو تطلع
فهي لازمة و (علت) بمعنى
تبعثت كقوله عليك الباذل
المعروف فانه عثت * اليك
في واجفات الشوق والأمل *
وقوله

عليك منانا فاست بأمل
نذلك ولو طمأن غرثان عار يا
ومعنى طمئت وهو قليل
تخوفان علموهن مؤمنات
فان كانت من قوله سم علم
الرجل اذا انشقت شفته
العليا فهو أعلم فهي لازمة
وأما التي بمعنى عرف فستانى

و (وجدنا) بمعنى علم نحو
وان وجدنا أكثرهم
افاسقين ومصدرها الوجود
فان كانت بمعنى أصاب
تحدثت إلى واحد ومصدرها
الوجدان وان كانت بمعنى
استغنى أو حزن أو حقد فهي
لازمة و (ظن) بمعنى الرجحان
كقوله * ظنتك ان شئت لظي
الحرب صالبا * فغردت فبين

عليه في العبارة وفي اللغة ما يتخال من ذلك وعلا بان المضاف اليه غير
متمم ولذلك انزل فيه وهذه الأفعال مستدعية في المعنى الشيقين يتقدم
منها المعنى المراد فترطوا استقلال كل منهما بنفسه فلا يكون أحدهما
كأنفة للآخر وهو قابل للبحث وما تقدمناه عن الرضى أوجه فتأمل (قوله
أصاب رثته) بالهاء مفعول وشعبتين في القلب (قوله أخاك) بكسر الهمزة
على غير قياس وقد تفتح وذاهوى مفعوله الثاني تغضض الطرف أى تكفه
يسومل أى يكافك والضمير المستتر لاهوى (قوله دعاني) أى سماني الغواني
جميع غائبة وهي المرأة المستغنية بجمالها عن الخلق والحلل وختلى الياء
مفعول أول وجملة لي اسم مفعوله الثاني وقوله فلا أدعى يظهر انه على تقدير
همزة الاستسقاء انكارى أى أفلا أدعى به وهو أول اسم لي وجملة وهو
أول حال وقد عمل خال هنا في ضمير من لشي واحد وهو خاص بأفعال
القلوب فلا يقال ضربتني كما ينبسطه (قوله أو تطلع) من باب نفع كما في الصباح
أى عرج (قوله المعروف) بالفتح مفعول الباذل أو الجرح بإضافة الباذل
اليه فانه عثت أى انطقت واجفات الشوق أى دواعيه وأسبابه (قوله
منانا) أى معدد الانعم والندى الجود والغرثان بفتح الغين المحجمة فسكون
الراء بعد هاء مثله الجائع (قوله علم الرجل) بالفتح فالكسر وأما عمله
بفتحين فتعذر الى واحد بمعنى شق شفته العليا كذا في القاموس (قوله
شفته العليا) أما مشقوق السفلى فأنفخ (قوله ومصدرها الوجود) وقيل
الوجدان (قوله ومصدرها الوجدان) بكسر الواو كما في القاموس فيل
والوجود أيضا (قوله فهي لازمة) ومصدرها الولى وجد بثلاث الواو ومصدر
الثانية وجد بفتحها ومصدر الثالثة موجودة اسم أى بفتح الميم وكسر
الجيم (قوله ان شئت) بفتح الشين وضمة هاء كما في القاموس أى انتقدت صالبا
هو اسم فاعل من صلى الشار كرضى قاسى حرها فغردت بالعين للمهمة فالراء
المشددة أى انهمزت (قوله وظنونا انهم ملاقوا ربهم) التلاوة الذين يظنون

٤ صبان في كان عنهما عرتا * ومعنى اليقين وهو قليل نحو وظنونا انهم ملاقوا ربهم وأما التي
بمعنى انهم فستانى و (حسبت) بمعنى ظننت كقوله تعالى يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف وتحسبهم أيقاظا وهم
رقود ومعنى تبعثت وهو قليل كقوله

حدثت التقي والجود خير
 تجارة رباحا دائما المره
 أصبح نافلا وفي مضارعهما
 لغتان فغ السبن وهو القياس
 وكسرهما وهو الاكثر
 في الاستعمال ومصدرها
 الحبان بكسر الحاء والمحة
 والمحبة فان كانت بمعنى سار
 أحسب أي ذائقة أو حمرة
 ويأص كالبرص فهي لازمة
 (وزعمت مع عد) بمعنى
 الرحان فالاول كقول
 زعمتني شجنا ولست بشج
 انما الشيخ من يدب ديبا
 ومصدرها الزعم قال
 السباني هو قول مقرون
 باعتقاد مع أم لا وقال
 الجرجاني هو قول مع علم وقال
 ابن الانباري انه يستعمل
 في القول من غير صحة وفيه
 هذا قولهم زعم مطية
 الكذب أي هذه النكظة
 مركب الكذب فان كانت
 بمعنى تكفل أو رأس تعدت
 لواحد تارة بنفسها.

انهم ملاقورهم ولعله لم يرتطم القرآن (قوله نافلا) أي مبتأ (قوله وفي
 مضارعهما الغتان) بخلاف التي بمعنى عذفي مضاعف السين ومضارعهما بالضم
 ومصدرها حسب الفتح وحسبان بالضم والكسر وحساب وحبة وحسابة
 بكسر هـ كذا في القاموس فقول البعض ومصدرها الحبان فيه قصور
 (قوله والمحبة والمحبة) أي بفتح السين وكسرهما (قوله مع عد) حال من
 مفعول أضي (قوله يدب) بكسر الهمزة والياء أي يمشي متمهلا (قوله ومصدرها
 الزعم) بتثنية الزاى كافي القاء وس (قوله قال السباني الخ) ساق كلام
 السباني دليل على قوله للرحان لكن قد يقال الاعتقاد هو الحكم الجازم
 فانه دليل مناف لا يدل على أن يجاب بان المراد بالاعتقاد الظن كما هو في قول
 المصنف وجعل اللز كاعتقاد وبالرحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم لانه
 دليل المعنى اعتقادا وساق كلام الجرجاني وكلام ابن الانباري ليقابل بكل
 منهما القول الاول لمقابلته بكلام الجرجاني فلا شترط الجرجاني في الزعم
 العلم المستلزم لصحة والجزم والدليل وأما مقابلته بكلام ابن الانباري
 فلا شترط ابن الانباري عدم الصحة والاطلاق لقول عن قيدا قرانه بالاعتقاد
 فعلم ان بين القول الاول وقول الجرجاني التباين بناء على ان المراد بالاعتقاد
 في الاول الظن أو بالرحان ما قبل اليقين كما مروا بين الاول وقول ابن
 الانباري العموم والخصوص من وجه نعم ان حمل كلام ابن الانباري على
 ان الزعم يستعمل في القول من غير صحة لبا كما في كلام كثير فلا ينافي انه
 قد يستعمل في القول الصحيح كما في قول أبي طالب يخاطبه صلى الله عليه وسلم
 ودعوتني وزعمت انك ناصح * ولقد صدقت وكنت ثم أمينا
 كان يشبه وبين كلام السباني العموم والخصوص المطلق وأما بين قول
 الجرجاني وقول ابن الانباري فالتباين لاشتراط الصحة في أولهما لان المقولوم
 لابد أن يكون صحيحا كما عرفت واشترط عدمها في ثانيهما على ما مر والمراد
 الصحة وعدمها في الواقع وان خالفه الاعتقاد وتقرير البعض كلام الشارح
 على غير هذا الوجه ناشئ عن عدم التأمل (قوله فان كنت بمعنى تكفل الخ)
 عبارة الجمع فان كانت بمعنى كفيل تعدت الى واحد والمصدر الزعامة
 أو بمعنى رأس تعدت تارة الى واحد وأخرى بحرف الجر اه وفي القاموس

ونارة بالحرف وان كانت بمعنى من أو هزل فهي لازمة (تنبيه)

الاكثر تعدى زعم الى ان
وصلتها نحو زعم الذين كفروا
ان لن يعذبوا وقوله

وقد زعمت اني تغيرت بعدها
ومن ذا الذي ياغر لا يتغير
والثاني **كقوله** *

فلان تعدد المولى شريكك
في الغنى * ولكنما المولى
شريكتك في العدم * فان كانت
بمعنى حسب تعدت لواحد

و (تجاء) بمعنى ظن كقوله
قد كنت أظن بأب عمر وأخاثة
حتى ألت بنا يوما ملات
فان **كانت** بمعنى غلب

في الحاجة أو قصد أو ردت تعدت
الى واحد وان كانت بمعنى أقام
أو بطل فهي لازمة **توم (دري)**

بمعنى علم كقوله * دريت
الوفى العهد يا عمر وفاغبط *
فان اغتباطا بالوفاء جديد
والا **كثرفيه** ان بتعدى

الى واحد بالباء تقول دريت
بكذا فان دخلت عليه همزة
النقل تعدى الى واحد بنفسه

والى آخر بالباء نحو قول لوشاء
الله ما تلونه عليكم ولا أدراكم
به وتكون بمعنى ختم أى

خلع قتمهذى لواحد نحو

الزعم السكفيل وقد زعم به زعماء ثم قال والزعماء الشرف والرياسة
(قوله ونارة بالحرف) أى الباعى الاولى وعلى الثانية (قوله هزل)
هو بمعنى أصابه الهزال مما لزم البناء للجهول وأما هزل المبني للفاعل ففقد
الجد كقافى الصحاح (قوله الى أن) أى المستددة والمحققة فيها بدليل
الأمثلة وكزعم فى أكثرية التعدى الى ان وصلته أنعلم كما سبقت كره الشارح
وبعكسهما هب فان تعدى الى ان وصلته أقبل بدليل حتى منعه الجوهرى
والحريرى كذا فى المغنى والدمايين (قوله والثاني) أى عذ (قوله المولى)
أى صاحب مفعول ثان وشريك مفعول أول أى مخالطك فى حال الغنى
والعدم كقفل الفقر (قوله بمعنى حسب) أى بفتح السين (قوله ثقة)
بالتصريف أخلص ثقة موثوقه أو أخلص باضافته اليه معنى ثقة وثوق
والمات الحوادث النازلة بالشخص (قوله فى الحاجة) فى القياموس
حاجيته محاجة وبها عجزه فاطتته فغلبته (قوله أورد) أى أوساق
أو حفظ أو كتم كقافى التسهيل (قوله دريت) التاء المفتوحة كقافى شرح
التوضيح للشارح نائب فاعل وهو المفعول الأول والوفى مفعول ثان مضاف
للفعل أو ناصب له أو رافع له والتصب أى ربحها والرفع أضعفها وعرو منادى
مرشح عروة فاغبط أى دم على الاغتباط وهو معنى مثل حال الغبوط من
غير ان يزول عنه (قوله والاكثر فيه الخ) عطف على مقدراى هذا
الاستعمال قيسل والاكثر الخ أى الكثير اذ لا كثرة فى الاستعمال الاول
(قوله فان دخلت عليه همزة النقل الخ) محله اذ لم يدخل على الفعل
استفهام فان دخل عليه تعدى الى ثلاثة مفاعيل نحو قوله تعالى وما أدراك
ما المقارعة فالمكاف مفعول أول والجملة بعدها سمت مسند المفعولين قاله
شيخ الاسلام ولا يبعد عندى منع التقييد وجعل الجملة سادة مسند الثاني
المتعدى اليه بالحرف لما فى الهمع والمغنى انها سمت مسند المفعول المتعدى
اليه بالحرف فتكون فى محل نصب باسقاط الجار كقافى فكرت أهذا اصح
أم لا (قوله كاعتقد) أى ظن كما يدل عليه عد الشارح وغيره مما يدل
على الرجحان كما سبقت فى الأثر اذ بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم لاعت
دليل كما تدرى بالظن ذلك كقافى الاول ثم قضية المتن ان اعتقد به تعدى

دريت الصيد أى ختمته (وجعل المبدأ كاعتقد) فى المعنى نحو

وجه لولا ان تلك المنة هم عباد الرحمن انما فان كانت بمعنى اوجداً وأوجب تعذت الى واحد نحو وجعل
 انطلاقات والنور وتقول جعلت ليعمل كذا والتي بمعنى انما تعني الكلام عليها في بابها وأما التي بمعنى
 صير فستأتي (دوب) بلفظ الامر معي لمن كقولك قلب أجرني أبا جالس (٢٨) والانهي امراً حالكا

أى اعتقدي (رفع) بمعنى
 اعلم كقولك * تعلم شفاء
 النفس قهره ودوها *
 فيبالغ بلفظ في التحصيل
 والمكر * والكثير المشهور
 استعملها في ان وصلنا كقولك
 قد ات تعلم ان للصدقة
 والاضحية ما عاكث قائله
 وقوله
 تعلم رسول الله اننا مديرك
 وفي حديث النجاشي تعلموا ان
 ربكم ليس بأعز مني اعلموا
 فان كانت بمعنى تعلم الحساب
 وعنده تعذت لواحد قد بان
 لك ان افعال القلوب المذكورة
 على اربعة انواع * الاول
 ما يند في الخبر فينا وهو
 ثلاثة وجد تعلم ودرى *
 والثاني ما يفيد فيه رجحانا
 وهو خمسة جعل وجاز وعذ
 وزعم وهب * والثالث
 ما يرد للامرين والغالب كونه
 لليقين وهو ان شاء الله وعلم
 * والرابع ما يرد له صا

الى ان يتيقن وقد نقل في الومع عن السكاك زيادة افعال منها اعتدوا ونوعهم
 (قوله وجعلوا كالملائكة) قال الناطم في شرح الكافية أى اعتدوا وعاقل
 ابن الناطم أى ظنوا وقال الخنصري أى صيروا وكذا في شرح الغزى
 قال القليل بالآية مبنى على غير ما ذكره الخنصري (قوله تعذت الى واحد) أى
 بنفسه فلا ياتي ان جعل بمعنى اوجب يعذى الى ثان يعرف الجرك في المثال
 (قوله بجى طن) احتراز عن هب امر من الوصية وهب امر من الوصية
 (قوله أى اعتقدي) بمعنى طنى كما مر به في الومع أو أراد بالظن في قوله ما عاكث
 بجى طن ما قابل اليقين فلا منافاة في كلامه (قوله غرة) أى غفلة وقوله
 والاضحية ما عاكث قائله
 (الحساب) أى حصل علمه في المستقبل تعالى أسبابه بخلاف التي بمعنى
 احصل فهمى أمر بتفصيل العلم في الحال بما يذ كرم من المتعلق بالانكشاف الى
 سماع المتكلم حصل الفرق وايدفع الاعتراض بان معنى اعلم موجود في نحو
 تعلم الحساب لانه أمر بالعلم فأى فرق أفاده سم (قوله في الخبر) أى في ثبوته
 للخبر عنه سم (قوله كصير) تضعيف صاراً تحت كل ورجعاً إلى باله مرة بديل
 التضعيف تقيل أصار كما في التسهيل وأما ما مر به بمعنى نقل تضعيف صار باللازم
 بمعنى انتقل فليست من أفعال هذا الباب (قوله نحو جعل الخ) انما قال
 نحو لا دخل ما زاده كثير من حذاق النحاة على الغزى وهو ضرب العامل
 في الفعل نحو ضرب الله مثلاً قرية واضرب اهلها أصحاب القرية لكن
 الذي اختاره المصنف في تسهيله عدم عدد من أفعال هذا الباب وعليه
 فهو بمعنى ذكر متعلق واحد والنصب الآخر بيان أو بديل وما زاده بعضهم
 من يند في نحو يندقر يق من المني أو في الكلب كلب الله ورائه وزعم
 فكلب الله مفعول أول ورائه مفعول ثان ولا يصح أن يكون ظريرة للبيد لان
 الظرف لا بد أن يكون ساوياً بالفعل العامل فيه وذلك مستعذر هنا كذا انقله

والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة على وجهين (تبيينه) انما قال أعنى رأى
 الى آخره انما ان أفعال القلوب ليست كلها تصب مفعولين اذ منها ما لا ينصب الا مفعولاً واحداً نحو عرف
 وفهم ومنها لازم نحو جبن وحزن وهذا النوع الثاني من أفعال الباب روى أفعال التصيير (والتي
 كصير) من الأفعال في الله تعالى التحويل نحو جعل واتخذ وتخذ

غير واحد كالبعض عن ابن هشام وأقره هو يقتضي أن ما كان بمعنى نبت
 كرمي وطرح مثله في ذلك وإن الظرفية للعامل لا تصح في نحو خلافت زيدا
 ورأى وأجلست عمرا أمامي وهو نعت جذأ ثم رأيت الفاضل الورداني
 قال ينبغي أن لا يشك في بطلان هذه الدعوى إذ لا شك في صحة أبصرت الهلال
 في السماء وبين السحاب مع عدم احتواء الظرف على الفاعل فالحق أن
 الظرف نارة يحوي الفاعل كدعوت الله في المسجد ونارة يحوي المفعول
 كالذي سر ونارة يحويهما معا كقربت زيدا في السوق فلان لم يلق الخاق نبتا
 بأفعال التصيير (قوله ووهب) وهو بهذا المعنى لازم المضى (قوله فصبروا
 مثل كعصف مأكول) هو يحجز بيت من السربيع الموقوف فلا هم مأكول
 ساكنة وكاف كعصف قبل زائدة ومثل مضاف الى عصف وفيه قطع الجار
 عن العمل بلا كاف فالاولى أنها اسم بمعنى مثل تأكيده لمثل الاولى أو مضافة
 الى عصف ومضاف اليها مثل وأجيب كافي الورداني بأنه نظير لا أبالك حيث
 جاز الضمير بالمضاف وزيدت اللام عند الجمهور والعصف زرع أو كل
 حبه وبقية تنبه وقيل ورق الزرع (قوله غراز) بضم الغين المججمة وفتح الراء
 ثم زاي اسم وادومع من الصرف لقصد البقعة أثرهم أي عقب رحيلهم
 ودنس بالبال المهملة (قوله فذاك) بالذة والقصر وقد يفتح المقصور كذا
 في القاموس (قوله فرد) الضمير يرجع الى الخلدان في البيت قبله وهو قوله
 رعى الخلدان نسوة آل حرب * بمقدار ممدن له سمودا
 والخلدان بالأكسر كافي القاموس وخذنان الأمر ابتداءه وخذنان الدهر
 كما هنا بتجديده صائبه وفي العيني ما يقتضي أنه محرك مشق لأنه فسر بالليل
 والهمسار وعليه ما افهمه في فرد للقمدار وسمدن بفتح الميم كما يستفاد من
 القاموس أي خزن وقال العيني بالبناء للمفعول ثم قال والسامد الساكت
 والحزين الخاشع اه في كلامه تناف لان فاعلا انما يصاغ من المبنى
 للفاعل (قوله وخص بالتعليق الخ) التناسب لما قبله من قوله والتي كصبرا
 أيضا بما انصب ممداد وخيرا أن يكون خص فعل أمر ولما بعده من قوله
 مغبيا للجهول ويرجح الاول قوله
 بقوله وجوز الالغام وقوله والترم

ووهب وترك ورده

(أيضاها انصب) بعد

ان تستوفي فاعلاها (ممداد)

وخيرا) نحو فصبروا ومثل

كعصف مأكول * ونحو

فخلعناه هباء منثورا ونحو

وانتخبنا الله ابراهيم خليلا

وكقوله

تخت غراز ثم دليلا

وما حكاه ابن الأعرابي من

قولههم ووهبني الله فذاك ونحو

وتركنا بعضهم يومئذ عوج

في بعض وقوله * وربيت

حتى اذا ماتر كنه * آخا القوم

واستغنى عن المسح شاربه *

ونحو لو يردونكم من

بعد ايمانكم كفارا وقوله

فردشعورهن السود ايضا

ورد وجوههن البيض سودا

(وخص بالتعليق) وهو

انطال العمل لفظا لا محلا

(والا لفاء) وهو باطاله لفظا

ومحلا (ما ذكر) (من قبل

هب) من أفعال القلوب وهو

أحد عشر فعلا

التعليق بما على ان الرواية في هذا بصفة الاسر كما هو المشهور
 التخصيص انما في أي بالنسبة له وبما فيه فلا بد من ان التعليق في نحو
 ضحكوا وبصر أو التخصيص بالنظر الى مجوع الاعاء والتعليق والبص
 داخل على المصور وبما يخص به الافعال الذاتية المتصرفه أيضا جواز
 كون ما عليها وبمعناها غير من متصلين متعدين معنى نحو امرأه استغنى
 ولطقتي داخل وظنقتي داخل وهل يجوز وضع نفس مكان الضمير الثاني
 نحو طنت نفسي عالمة ان كيان نعم والاكترون لا وألحق به في ذلك
 رأى البصرية والحلية بكثرة وعدم وقدر وجنحة ولا يجوز ذلك في بقية
 الافعال فلا يجوز ضم نتي مثلا لا تاتى وعلته سيويه بالاستثناء فنته
 بالنفس بخوة ان رب ان طنت نفسي وقبل ثلاث يكون الفاعل معقولا وقيل
 ثلاث جمع فمران أحدها مرفوع والآخر منصوب وهما النتي واحد وقيل
 لان العالب في خبر أفعال التلويب تنابر الماعل والمفعول فلو تواتر نتي مثلا
 لربما سبق الى التهم وهو الغالب من التعابير ولم تتحرك الفع على دفع
 ذلك وأما أفعال التلويب فمعه واليس المنصوب الاول في الحقيقة بله منور
 الثاني مصافا الى الاول فجاز فيها ذلك وأيضا ليس الغالب فم المتغايرة لان عمل
 الانسان صفات نفسه ونفسه ايها أكثر فان كان أحدا الضمير من منفعلا
 جاز في كل فعل نحو ما ضربت الاميال ويمتنع الاتحاد في هذا الباب وفي غيره
 ان أضمر الفاعل متصلا مستترا مفسرا بالمفعول فلا يجوز زيد اظن زيد انما
 ولا زيد اضرب زيد ن نفس وضرب نفسه اذ مع الانفعال والبروز فجاز
 نحو ما ظن زيد انما الا هو واضرب همرا الا هو هذا حاصل ما في التهم
 مع زيادة من الدفائمي وفي النفس وغيره انه يجب فيها أو هم كون الفاعل
 والمفعول ضميرين متعدين متعدين معنى تقدير نفس نحو وجزي اليك
 يجزع التحلة واضم اليك جتا حلت من الوهب أمك عليك ز وجعل أي
 الى نفسك نفس (قوله وقت) أي تخصيص ماذ كمن قبل هب بالتعليق
 والالقاء بآيات الخ (قوله تأثير الفعل) أي تأثيرا كتأثير الفعل غيرها
 في المفعول وذلك لما اذا كانت ضربه زيداً كمن متعلق الضرب الذات
 لا الحلت بخلاف أفعال هذا الباب فان متعلقه الإلحاح بآية كقيام زيد

وذلك لان هذه الافعال لا تؤثر
 فيها دخلت عليه تأثير الفعل
 في المفعول لا من تأويلها
 في الحقيقة ليس هو الأشخاص
 وانما تأويلها الاحداث

التي يدل عليها أسامي الفاعلين

والمفعولين فهي ضخيفة العمل
بختلاف أفعال التصيير وانما
لم يدخل التعليق والالغاء هب
وتعلم وان كانا قليدين لضعف
شبههما بأفعال القلوب من
حيث لزوم صيغة الامر كما
أشار اليه بقوله (والامر هب

قد أنزما كذا تعلم) أنزما مض
مجهول فيه ضمير مستتر يعود
على هب نائب عن الفاعل
والانف للاطلاق والامر
نصب بالمفعولية والجملة خبر
الابتداء وهو هب (ولغير الماضي)
وهو المضارع والامر واسم
الفاعل واسم المفعول والمصدر

(من سواهما) أي سوى
هب وتعلم من أفعال الباب
(اجعل كل ماله) أي للماض
(زكن) أي علم من الاحكام
من نصب مفعولين هما
في الاصل مبتدأ وخبر نحو
أطن زيد قائما وبهذا ظن
زيد قائما وأنا ظن زيد قائما
ومررت برجل مظلون أبوه
قائما وأعجبني ظنك زيد قائما
ومن جواز الالغاء في القليبي
وتعليقه على ما تراه (وجوز

الالغاء لاني) حال (الابتداء)

في قولك علمت زيدا قائما آخراده مبتدأ وله امتعاضها وقيل وجه التخصيص ان
أفعال القلوب ضعيفة من حيث خفاء معانيها الكونها بالطنبية (قوله التي
يدل) أي دلالة تضمينية (قوله أسامي) أي الواقعة بمفاعيل ثانية غالباً
(قوله بختلاف أفعال التصيير) فان متناولها الذات فهي قوية في الجملة
(قوله لضعف شبههما بأفعال القلوب) أي ضميرهما أي فلا يضم اليه وإلى
نصبها الحاصل لغيرهما أيضاً من أفعال القلوب وهو ما ذكره الشارح آنفاً
لضعف آخره ودخول الالغاء والتعليق لئلا يجتمع على الكلمة ثلاث
مضعفات فلا يقال ان تعليل الشارح يقتضي ثبوت التعليق والالغاء فيه - ما
بالاولى (قوله كذا تعلم) قال الدماميني هذا من ذهب الاعلم وذهب غيره إلى
انما يتصرف وهو الصحيح حكى ابن السكيت تعليل ان فلانا خارج قال سم
وقباس تصرفها ان يدخلها الالغاء والتعليق (قوله الزما مض مجهول الخ)
يلزم على هذا الاعراب تقديم مجهول انظر الفعل وفيه خلاف والضمير
يحيرونه ولورفع الامر على انه مبتدأ أول وهب مبتدأ ثان وقد دل الزمخشر
المبتدأ الثاني والرباط محذوف تقديره الزم سلم من ذلك (قوله ولغير
الماضي) مفعول ثان لا جعل ومن سواهما حال لازمة من غير أن يهليان
الواقع أي اجعل كل الاحكام التي علمت للماض ثابتة لغير الماضي حاله كونه
جائزاً من سوى هب وتعلم (قوله وهو المضارع الخ) نبه بالحصر على ان دخول
الصيغة المشبهة وافتل التفضيل وفعل التعجب غير مراد لان الاولى لا تصاغ
الا من لازم والاخيرين لا ينصبان مفعولين وما نقله البعض عن الهوفي
وأقره من التعليل بانهم ساءلوا عن من فعل قلبي لا يخفى بطلانه اذا منع
أخبر زيد أعلم من عمرو وما أعلم زيداً (قوله ومن جواز الالغاء) أي في غير
المصدر اما فيه فيجب الالغاء اذا تقدم عليه مفعولاً أو أحدهما لان مجهول
المصدر لا يتقدم عليه كما سيأتي أو المراد بجواز ما قبل الامتناع فيصدق
بالوجوب (قوله في القليبي) قيد به لاختراع أفعال التصيير لانه اخذ في قوله
سابقاً من أفعال الباب (قوله وتعليقه) ان عطف على جواز فلا اشكال
أو على الالغاء فالمراد بجواز ما قبل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا ينافي
ما سيأتي من ان التعليق لازم عند وجود المعلق لاجاز أو المراد بجوازه

حوار الايات منه وهو المعلق (قوله بل في حال توسطه أو تأخره) لكن بقية
 الالفاظ اذا أكد المعلق بمصدرها فأكيده لا لغائه وشغل اذا أكد بآية
 اشاره أو صيغة عائدية الى المصدر المتقهر منه كقولك من هذا كأي
 الظن مطلقاً ويريد بآية أي الظن منطلقاً وما أشبهه السنوي على
 هامش شرح التكميل للمعليب نقلاً عن مائة مائة كالمراى ان بلواء
 الالفاظ ما قدس آدم لها ما اصعب أحدها ان لا تدخل لام الاستدعاء على
 الامم وان دخلت تكون يدقاً ثم طفت وحب الالفاظ الثاني ان لا يسي
 راً مني ما منع من تعذر يدقاً ثم لم أقبل لسا الكلام على الثاني ولم يصر
 المصنف ولا يعرف من اتباعه لهذا المبدأ كالمراى وهو محل نظر وقد
 دفع الأول ما لا حاجة لاستدراكه من باب التعليل ١١ ١٠
 المعلق مع وجود المعلق لا يجمع من التعلق ويدفع الثاني منه رقة يؤيد أو
 أي يؤيده منه بعدم منافية لسا الكلام على الثاني لالفاظه وقبول الشاعر
 وهو الحال لم يمانعك تويل على ما يده وتوسطه المرادى قوله السيلوى
 في سكة عن أي حيوان شبح المرادى دلسم وحق أن يكون كالكلام فيها
 من الملاحظات اه وقد نصرت البعض في عبارة السيلوى بلادهم صيد
 ارفع في الخلل حيث هل عقب الشرط الأول فلا يجوز زيد قائم
 ولا بد طنت قائم (قوله وصدق ذلك) أي قول المصنف لا في الاستدلال
 المراد الاستدلال أن لا يستقر على اهل شيء كقولهم يجمع جميع الناس
 (قوله سواء) أي لأن العائد المعلق لسا مصنف بالتوسط قوله الالفاظ
 المعنوى الذي هو الاستدلال وقيل الالفاظ أقوى لأن المظني أقوى وأد
 توسط ووجه في التوضيح وكل من التعليق لا يعزى في نحو قول الشاعر
 شجاعة الخ على تعزير التنازع الآتي ادليس فيه على تعزيره فاعلم مصنف
 كما استعرفه واعلم جريان في تعزير بد طنت قائم (قوله شجاعة) أي
 آخر طنت ربيع الطاعين أي من الراحلين (قوله يروي ربيع ربيع الخ)
 كلام التنازع فعين الالفاظ على ربيع ربيع وقيل الالفاظ على نصيبه وأن
 سولرهما مع عدم الترام واحد بعد من الرفع والنصب وهو كلام صحيح
 لا يوجب أن يقع فيه خلاف بين مصري وتكونى وأما قول المصنف في نهله

ما هو بل في حال توسطه
 أو تأخره وصدق ذلك خلاف
 سور الأولى أن توسط المعلق
 من المصنفين والالفاظ
 والالفاظ حدث سواء
 كقوله
 شجاعة الخ ربيع الطاعين
 ويروي ربيع ربيع على اه
 شجاعة أي أحرقت

والغناء ما بين الفعل ومرفوعه جائز ولا واجب خلافا للكوفيين فانظروا هندی
 أن مرفوعه مرفوع الفعل ما يصلح مرفوعا له لا المرفوع له بالفعل وكيف يدعى
 أحد جوارز الانشاء مع فرض ما قبل انشاءه فلا وما تقدمه مرفوعا له على
 الفاعلية وماذا كرنا به على ما في كلام البعض فانهم ولا تقول (قوله وأظن
 لغو) فهو مع فاعله جملة معترضة كما في اللغوي والجملة المعترضة تقع بين الفعل
 وفاعله والابتداء وخبره فاعترض البعض بأنه يلزم على الانشاء المذكور
 الفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبي مدفوع (قوله وشجاءك المفعول الثاني)
 أي جملة في محل نصب مفعول ثان وبخبر الفعل الدوامي وغیره شيئا في البيت
 اسماء ما إلى السكاف لا فعلا مانسيا وشجاء الحزن والمعنى ان سبب خزنك
 ربيع الاحجية الفاعلين أي المرتحلين باعتبار ما شيره عندئذ رؤيته خالبا
 منهم من لوعة الغراق وتذكر أوقات الانس القاسية (قوله أن يتأخر عنهما)
 وجملة مع حذيفة استئنافية كما في المغني (قوله فلا يرهبكم) بفتح اليا والهاء
 أو بضم الياء وكسر الاء أي يخشاكم اضطرام أي اشتعال (قوله بل يتقدم
 عليه شيء) أي سواء يصلح لأن يكون مفعول انشد بركتي في المثال أو لم يصلح
 كما في البيت الآتي كيدل عليه قول الشارح الآتي نعم يجوز الخ وانما يجوز
 تقدم ذلك الانشاء لتزده منزلة تقدم مفعول الفعل وفي كلام شجنا وغیره
 تشبيه الشيء المتقدم بأن لا يكون معمولاً للفعل شأن كان معمولاً له كتي
 في المثال ان جعل معمولاً للفعل لا للغير امتنع الانشاء عند البصريين لان
 المتقدم على ظن حذيفة لم معمولاً فهو في الحقيقة في الابتداء بخلاف
 معمول الخبر لانه أجنبي عن الفعل اذ معمول المفعول ليس بمفعول (قوله وقبل
 واجب) لان العبرة في الابتداء بالفعل بوقوعه قبل المفعولين وان سبقه شيء
 غيرهما (قوله ولا يجوز انشاء المتقدم) هذا بيان لفهم قوله لا في الابتداء
 ودخول على المتن والمراد المتقدم على المفعولين وغيرهما بأن لا يتقدم عليه
 شيء كجاء عليه كلامه قبل لكن ينافيه تنبيهه بعد اوجهم انشاء المتقدم
 باليتين الآتين لان الفعل فيهما متبوع بشئ وانما يكون هذا الفعل
 متبوعا بالوجه المتقدم الفعل على تقدمه على المفعولين وان سبق بشئ غيرهما
 فيما يتعلق بالجملة ويمكن أن يقدم في قول المصنف وانما يجوز ان يرد ان وجوبا

وأظن اغو وبضبه على أنه
 مفعول أول لأظن وشجاءك
 المفعول الثاني مقدم الثانية
 أن يتأخر عنهما والالغاء
 حينئذ أر بفتح كوفه

آت الموت تعلمون فلا يرهبكم
 من أظن اضطرام
 الثالثة أن يتقدم عليهم ما ولا
 يتقدم أبداً بل يتقدم عليه شيء نحو
 متى ظننت زيدا قائما والأعمال
 حينئذ أر بفتح وقيل واجب
 ولا يجوز الغناء المتقدم خلافا
 للكوفيين والاختفاء (وانو
 عهد بر الشان) ليكون هو
 المفعول الأول والجزء آت جملة
 في موضع المفعول الثاني (أو)
 انو (لام ابتداء) لتكون المسئلة
 من باب التعليق (في وهو)
 الغناء مائة تما) كوفه

وذلك اذ لم يسبق الفعل بشئ وباعتبار هذا القسم اتجه الدخول على
 المتعبر به ولا يجوز الخ أو استخما وذلك اذا سبق بشئ غير مفعول به وان
 اقتصر الشارح في القليل على القسم الثاني وقد يؤيد هذا قوله نعم يجوز
 الخ فتأمل (قوله وآمل) من عطف المرادف ولا يكون الا ما لو كان لا ركبا
 وغيره (قوله تنوّل) أي اعطاه (قوله كذلك) أي مثل الادب المذكور
 وقوله ملاك الشبهة بكسر الميم وقضها ما يعوم به الشبهة بالكسر الحلق
 (قوله فالقيل عامر على التقديرين) لكنه على تقدير ضمير الشأن عامر
 في محل كل من المفعولين على حدة أعني ضمير الشأن المقدر والجملة بعده
 وعلى تقدير لام الابتداء عامر في محل الجملة السابقة من المعربين (قوله
 نعم يجوز الخ) استدراك على ما يؤيده القليل باليتين من أنه لا يصح أن يكون
 من باب الالفاء (قوله كما عرفت) أي من قوله والاحمال حينئذ أخرج وتقبل
 واجب (قوله فالحمل على ما سبق) أي حمل البيتين على نية ضمير الشأن أولا
 الابتداء (قوله نبي ما) أي ما انشائية فلا حاجة لقول الشارح التاني (قوله
 لقد علمت ما هو لا يطقون) جملة ولا يطقون لفظها واحد قبل التعليل
 وبعدها وبما الفرق بينهما ما أن الحمل للجملة السابقة من هذا المفعولين بعد
 التعليل ولكل من جزأيه ما قبله قاله يس (قوله وان) أي سواء كانت عاملة
 أو مفعولة وان يحمل الشارح الالفاء جملة (قوله ولا) أي سواء كانت عاملة
 على ان أو على ليس أو مفعولة وان اقتصر الشارح في القليل على المهمة
 وقد بدأ شارح الباب بالتانيه لنفس (قوله في جواب قسم) قبل الجمع أنه
 ليس شيدا لكن في المفتي ما يظهره وجهه القيد حيث نقل فيه أن الذي
 اعتقده سيرويه أن لا النافية انما يكون لها الصدرة حيث وقعت في صدر
 جواب القسم وقال في محل آخر لا النافية في جواب القسم لها الصدرة
 لحلولها على ذوات الصدر كلام الابتداء والنافية اه وان كلا (قوله علمت
 واقه ان تريد قائم) جواب القسم مع الفعل المقدر وهو أنتم في محل نصب
 ستمد المفعولين وقوله سم جواب القسم لا محل له اذ المفعول الى غيره كما هنا
 ولا يضر وقوع المعلق بالكسر وغير صدر الجملة المعلقة أما على القول به عدم
 اشتراط ذلك قطا هو وأنما على الاشتراط فلا في المقصود بالقسم تأكيد

أرجو وآمل أن تكون مودتها
 وما خال لها من مثل تنوّل
 وقوله
 كذلك أدبت حتى سار من
 خالق أي رأيت ملاك
 الشبهة الأدب فعلى الاول
 التقدير اخاله ورأته أي
 الشأن وعلى الثاني الملاك
 ولابد ما فالقيل عامر على
 التقديرين هم يجوز أن يكون
 ما في البيتين من باب الالفاء
 لتقسم ما في الاول وأنى
 في الثاني على العمل لكن
 الاربع خلاصة كما عرفت
 فالحمل على ما سبق أول (والترجم
 التعليل) من العمل في اللفظ
 اذا وقع الفعل قبل نتي له الصدر
 كما اذا وقع (قبل نبي ما) النافية
 نحو لقد علمت ما هو لا يطقون
 (وان ولا) التانيه في جواب
 قسم ملفوظ أو مفعولة نحو علمت
 واقه ان تريد قائم وعلمت ان
 تريد قائم وعلمت والله لا زيد
 في الدار ولا عمرو وعلمت
 لا زيد في الدار ولا عمرو

الجواب فهو معه كالثاني الواحد فالتقدم عليه كالتقدم على القسم هذا فآله
 واشتد أن يقول العلم انما يتعلق بمفعول جلة الجواب فقط فهي التي في محل
 نصب سنت مستأنفة ولا يراد أن جلة الجواب لا محل لها الجواز أن يكون
 لها محل باعتبار التعلق ولا يكون لها باعتبار الجواب كما يجوز المصريح
 في قول الناظم في باب اعراب الفعل وسره يتم نصب أن الجملة حالية
 معترضة وله محل من حيث انها حالية ولا محل لها من حيث انها معترضة
 ولا منافاة أو يخصص قواهم جلة الجواب لا محل لها بما اذا لم يقاطعها
 حامل فاعرفه (قوله لام الابتداء) مبتدأ خبره كذا أي كذا في ما ونه (قوله
 نحو واقد علوا الخ) اللام الاولى لام القسم ولاشاهد فيها والثانية لام
 الابتداء وفيها شاهد ومن مبتدأ أول وخلاق مبتدأ ثان مجرور عن
 الزائدة وله خبره والجملة خبر من وجه من اشتراء الخ في محل نصب سنت
 مستأنفة عواين (قوله ولقد علمت لتسعين الخ) اللام الاولى للأنكىد والثانية
 لام جواب القسم كما قاله العيني وجملة القسم المقترنة وخوابه في محل نصب
 سنت مستأنفة عواين على ما قيل وفيه ما رويك جعل اللام الاولى لام جواب
 قسم آخر بان يكون أقسم على انعلم وأقسم على الانبان (قوله والاستفهام)
 أي روي على الصحيح كما بسطه الدماميني (قوله هذا الحكم) أي التعليق
 لا التزامه لقوله انتم (قوله وان أدري الخ) أي ما أدري جواب هذا السؤال
 وما نوعه دون مبتدأ خبره ماقبله أفعال بقريب لاعتماد على استفهام
 أو ببعيد على التنازع والجملة على كل في محل نصب بأدري (قوله أخصي)
 فعل مضارع قبل اسم تفضيل على غير قياس لانه من رباعي ورتقى المعنى
 بأن الامس ليس محصيا بل محصى بشرط التمييز المنسوب بعدد فعل كونه
 فاعلا في المعنى كزيد أكثر مالا واللام على الاول زائدة وعلى الثاني لتعدي
 (قوله أم مضافا اليه المبتدأ) أي أو الخ برنحو علمت صبيحة أي يوم سفر
 (قوله أبو من) أو انتم استفهام مبتدأ مضاف الى من قول الشاعر أو مضافا
 اليه المبتدأ أو بالظن للاسأل والافاسم الاستفهام بعد الاساقفة هو أبو بكر
 لا يقال ماله الصدر لا بعد فيه ماقبله فكيف عمل أبو في من لا ناعول محل
 ذلك اذ لم يكن العاملا جار (قوله فأى نصب على المصدر الخ) عبارة

(لام ابتداء أو) لام جواب

(قسم كذا) نحو واقد علوا

لمن اشتراء وكقوله

واقد علمت لتسعين مثني

ان المذيا بالانطيش بهاها

(والاستفهام دا) الحكم (له)

انتم) سواء كان بالحرف نحو

وان أدري أفر يب أم بعد

ما نوعه دون أم بالاسم سواء كان

الاسم مبتدأ أشعر لعلم أي

الخز بن أخصي ولتعلن أي

أشعرنا أم خبر انتم علمت

متى السفر أم مضافا اليه المبتدأ

نحو علمت أبو من زيد أم فضلة

نحو ربيع الذي نطوا أي

منقلب يتقلبون فأى نصب

على المصدر بمابعده أي

يتقلبون

وذلك اذ لم يسبق الفعل بشئ وباعتبار هذا القسم اتبعه المدخول على
 المقابلة ولا يجوز ان لا يستعمل اذ لا يسبق بشئ غير مفعوليه وان
 اقتصر المشاريح في القبول على القسم السابق وتنبؤ به اذ قوله نعم يجوز
 ان لا يتأمل (قوله وتامل) من عطف المرادف ولا يكون الا بالواو كما ذكرنا
 وغيره (قوله تنويل) أي اعطاء (قوله كذلك) أي مثل الادب المذكور
 وقوله مسلك الشبهة بكسر الميم وقسمها ما يقوم به والشبهة بالكسر الخلق
 (قوله والفعل عامل على التقديرين) لكنه على تقدير خبر الشان عامل
 في محل كل من المفعولين على حدة أعني خبر الشان المقدر والجملة بعده
 وعلى تقدير لام الابتداء عامل في محل الجملة الساذجة مسند المفرد (قوله
 نعم يجوز ان لا) استدراك على ما يوجهه القبول باليتين من أنه لا يصح أن يكون
 من باب الالفاء (قوله كما عرفت) أي من قوله والاحمال حيث ذكرنا ربح وقيل
 واجب (قوله فالجمل على ما سبق) أي على البيتين على أنه خبر الشان أو لام
 الابتداء (قوله في ما) أي ما النافية فلا حاجة لقول الشارح النافية (قوله
 لقد علمت ما هو لا ينطقون) جملة مؤولة ينطقون لفظها واحد قبل التعليق
 وبعده وانما الفرق بينهما أن محل الجملة الساذجة مسند المقعوبين بعد
 التعليق ولكل من جزأيه قبله لا ليس (قوله وان) أي سواء كانت عاملة
 أو مفعولة وان لم يمتل الشارح الا للجملة (قوله ولا) أي سواء كانت عاملة
 عمل ان أو عمل ليس أو مفعولة وان اقتصر الشارح في التنبؤ على الجملة
 وقيدھا شارح الايات بالنافية لنفس (قوله في جواب قسم) قبل الجمع أنه
 ليس بقيد لكن في المعنى ما يظهر به وجبه التعيد حيث نقل فيه أن الذي
 اعقده سيويه أن لا النافية انما يكون لها الصدارة حيث وقعت في صدر
 جواب القسم وقال في محل آخر لا النافية في جواب القسم لها الصدارة
 لحولها محل ذوات الصدر كلام الابتداء والنافية اه وان كلا (قوله علمت
 واقه ان تريد قائم) جواب القسم مع الفعل المقدر وهو انهم في محل نصب
 قسم المفعولين وقوله هم جواب القسم لا محل له اذ المضمم الى غيره كما هنا
 ولا يضر وقوع المعلق بالكسر في غير صدر الجملة المعلقة أثناء القول به عدم
 اشتراط ذلك قطا هو وانما على الاشتراط فلان المقصود بالقسم تأكيد

أرجو ان لا أنعمه وقسمها
 وما خال له ما استتروا
 وقوله
 كذلك اذبت حتى صار من
 شاق • أنى رأيت ملاك
 الشبهة الادب فعل الاول
 التقدير انما هو رأيت أي
 الشان وعلى الثاني للملاك
 ولدي ما فالفعل عامل على
 التقديرين نعم يجوز أن يكون
 مافي البيتين من باب الالفاء
 لتقدم مافي الاول وانى
 في الثاني على الله ولكن
 الاربع - لانه كما عرفت

فالجمل على ما سبق أولى (والترجم
 التعليق) من العمل في اللفظ
 اذ اوقع الفعل قبل شئ له الصدر
 كما اذا وقع (قبل في ما) النافية
 نحو لقد علمت ما هو لا ينطقون
 (وان ولا) النافيتين في جواب
 قسم ملفوظ أو مفعول شرط
 واقه ان تريد قائم وعلمت ان
 زيدا ثم علمت والله لازيد
 في الله اولا وعمر وعلمت
 لازيد في الدار ولا عمرو

الجواب فهو معه كالثاني الواحد فالمتقدم عليه كالتقدم على القسم هذا قالوه
 ولقائل أن يقول العلم انما يتعلق بمضمون جملة الجواب فقط في محل
 نصب سدت مسدداً معروين ولا رد أن جملة الجواب لا محل لها الجواز أن يكون
 لها محل باعتبار التعليق ولا يكون لها باعتبار الجواب كما جوز المصريح
 في قول الناظم في باب اعراب الفعل وستره حتى نصب أن الجملة حالية
 معترضة ولو لا محل من حيث انها سالبة ولا محل لها من حيث انها معترضة
 ولا منافية أو يخصص فوهم جملة الجواب لا محل لها بما اذا لم يتسلط عليها
 عامل فاعرفه (قوله لام الابتداء) مبتدأ خبره كذا أي كتنفي ما ون ولا (قوله
 نحو وقد علموا الخ) اللام الاولى لام القسم ولا شاهد فيها والثانية لام
 الابتداء وفيها الشاهد ومن مبتدأ أول وخلاق مبتدأ ثان مجرور بمن
 الزائدة وله خبره والجملة خبر من وجهلة من اشتراء الخ في محل نصب سدت
 مسدداً معروين (قوله وقد علمت لتسعين الخ) اللام الاولى للتأكيد والثانية
 لام جواب القسم كما قاله العيني وجملة القسم المقدرة وجوابه في محل نصب
 سدت مسدداً معروين على ما قيل وفيه ما مر ولا جعل اللام الاولى لام جواب
 قسم آخر بان يكون أقسم على العلم وأقسم على الاتيان (قوله والاستفهام)
 أي ولو لم يعلم على الصحيح كما نسطه الله تعالى (قوله ذا الحكم) أي التعليق
 لا التزامه لقوله الختم (قوله وإن أدري الخ) أي ما أدري جواب هذا السؤال
 وما توقعه من مبتدأ خبره ما قبله أو فاعل بقرير لا عقده على استفهام
 أو بيبعد على التنازع والجملة على كل في محل نصب بأدري (قوله أخصي)
 فعل ماض وقيل اسم تفضيل على غير قياس لانه من رباعي ورد في المعنى
 بأن الاسد ليس محصياً بل محصى بشرط التمييز المنصوب بعده فعل كونه
 فاعل في المعنى كثر يداً كثيراً واللام على الاول زائدة وعلى الثاني لتعديته
 (قوله أم مضافا اليه المبتدأ) أي أو أخصي بنحو علمت صبيحة أي يوم سقر
 (قوله أبو من) أي أو اسم استفهام مبتدأ مضاف الى من فقوله الشارح أو مضافا
 اليه المبتدأ هو بالنظر لاداء والافاسم الاستفهام بعد الاضافة هو أبو كمر
 لا يشال ماله المصدر لا يعمر فيه ما قبله فكيف عمل أبو من لانا نقول محل
 ذلك اذا لم يكن العام جاراً (قوله فأى نصب على المصدر الخ) عبارة

(لام ابتداء أو) لام جواب
 (قسم كذا) نحو وقد علموا
 لمن اشتراء وأقوله
 وقد علمت لتسعين منقبي
 ان المذنب بالانطيس سهامها
 (والاستفهام ذا) الحكم (له)
 الختم) سواء كان بالحرف نحو
 وإن أدري أفر يب أم بعيد
 ما توقعه أم بالاسم سواء كان
 الاسم مبتدأ نحو لنعلم أي
 الخزيين أخصي وتعليق أي
 أشد عذاباً أم خبر بنحو علمت
 متى السفر أم مضافا اليه المبتدأ
 بنحو علمت أبو من زيد أم فضلة
 بنحو ربي علم الذين ظلموا أي
 منقلب يتقلبون فأى نصب
 على المصدر بما بعده أي
 يتقلبون

الذي رضى فأى اسم لستفهام مفعول مطلق منصوب بينه وبين وهو مقدم
من تأخير لأن الأصل مقبلون أى متقبلين أى انقلاب مقدم لأن المصدر
الكلام (قوله مثلي أى انقلاب) يؤيد أن أيا مفعول مصدر مجذوف وهو ساقط
ما أسلفه من كونه استفهامية لأن الاستفهامية لا تكون سفة كما أن السفة
لا تكون استفهامية كما نص عليه الشنخي (قوله فلا يعمل فيه ما قبله) سالم
يكن حرف جر مخبر عن أخذت وجم جئت وعم سأل وعمل أى حال أنت
أو مضافا نحو غلام من أنت (قوله جاز نبيه) أى على أنه مفعول أول
والجمله بعده مفعول ثان وهذه الصورة مستثناة من كون التعليق واجبا
وليس من ذلك أرى زيد أيا من هو بمعنى أخبرني عن زيد لأن زيدا
منصوب بترع الحافض وجوبا والجمله بعده مستأنفة ولا تعلقي فان وقع
بعد التاء كاف فهي حرف خطاب قال الشهاب في حواشي اليساري
استعمال أرى بمعنى أخبرني بجاز ووجه المجاز أنه لما كان العلم بالشئ
وإصداره سببا للأخبار عنه استعمال رأى التي بمعنى علم أو أدرى في الأخبار
والهزة التي للاستفهام عن الرؤية في طلب الأخبار لا شترأ كهما
في مطلق الطلب فقيه مجازان اه باختصار (قوله وهو الأجود) وعليه
فالتعليق ليس إلا من المفعول الثاني وقد نقل الدماميني عن صاحب
الاتصاف أنه قال التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف ومن صاحب
التعريب أنه استشكل وقوع الجمله الاستفهامية مفعولا تابيا بأنه لا معنى
لذلك على زيد اجواب هذا الاستفهام ويمكن دفعه بتقدير متعلق بدل
جواب (قوله أيضا لعل) أيضا مقدمة من تأخير ويختص تعلية ما يدرى فلا
تعلق غيره كما في الجامع وشرحه ومنها كم الخبرية أيضا كما قاله الزنجشیری
وأيد صاحب المفتي في الجملة السادسة من الباب الخامس بل قال
الدماميني انما سكت عنها التصويرون استغناء بتصريحهم بأن لها المصدر
كلا استفهامية إذ كل ملأ المصدر يعلق نعم لا تعلق على ما حكاه الاخفش عن
بعض العرب من عدم التزم صدرتها وأدلة أنه لغة تردية (قوله لو أن حاتما)
أن ومعمولاها فاعمل ثبت محذوف أو ثرا المال بالفتح والمذكّر كثرته والوفر
الكثير (قوله في خبرها) أى أو اسمها للتأخير نحو علمت أن في ذلك لعبر

مقبليا أى انقلابا وليس
منصوبا بما قبله لأن الاستفهام
له المصدر فلا يعمل فيه ما قبله
تجسيات الأول إذا كان
الواقعين العاق والمعاق غير
مضاف نحو علمت زيدا من هو
جاء نبيه وهو الأجود لكونه
غير مستفهم به ولا مضاف إلى
مستفهم به وجاز أيضا رفعة
لأنه المستفهم عنه في المسمى
وهذا شبيه بقولهم إن أحدا
لا يقول ذلك فأحدهما هذا
لا يستعمل إلا بعد نفي وهنا
قد وقع قبل النفي لأنه والضمير
في لا يقول شئ واحد في المسمى
الثاني من الماهيات أيضا لعل
نحو وان أدرى لعله دلتة لكم
ذكر ذلك أبو الهيثم في التذكرة
ولو الشرطية كقوله
وقد علم الأروام لو أن حاتما
أراد ثرا المال كونه وافر
وان التي في خبرها الملامح
علمت أن زيد الغائب ذكر ذلك
جماعة من المغاربة

أومعقول خبرها نحو علمت أن زيد الذي الدارقائم (قوله والظاهر أن المعقول
انما هو اللام) فيعلم أن المعاني لا يشترط أن يكون في صدر الجملة المعاني عموماً
وقد يقال إن اللام حقيقة في الأصل صدر الجملة لكن زحفت عنه كراهة
توالي حرفي تأكيد كحرف فهي مصدرية حكما بقوله شيخنا (قوله فعل في هذا المعاني
إن) أي ولا يحتاج إلى ما سبق من اشتراط وجود اللام في خبرها لأن
أيضاً ما المصدرية قال سيبويه في التعليق هنا جائز لا واجب فيسكن من
وجوب التعليق ونفسه عن غيره أنه واجب فلا استثناء أولئك أن تقول معنى
يجوز يميز التعليق هنا أنه لا يتعين كسران وتعليق الفعل بهما بل يجوز القبح
وجعل الفعل غير معلى ومعنى استحباب غيره التعليق أنه يتعين مادام كسران
فلا خلاف في الحقيقة (قوله الجواز) أي في غير المصدر أما إذا كان الملقى
مصدراً متوسطاً أو متأخراً فالقاعدة واجب لأن المصدر لا يعمل في متقدم
نحو زيد قائم طي غالب وزيد طي غالب قائم وفي غير اقتران المفعول الأول
المقدم على عامه بلام الابتداء فالقاعدة حادثة واجب على ما مر (قوله
والمعاني عامل في المحل) أي في محل الجملة بعد أن كان عاملاً في لفظ كل من
الجزأين أو في محله (قوله حتى يجوز الخ) حتى إنه دائمة تقريرة فالفعل
بعدها واجب الرفع ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل أن المعاني
انما يجمع العمل بالنسبة للجملة التي اتصل بها بالنسبة لتوابعها وإن العطف
على المحل جائز لا واجب (قوله كقوله وما كنت الخ) قال الدماميني ليس
بقاطع لاحتمال أن تكون ما زائد واليكاه مفعول به وإن الأصل ولا أدري
موجبات القلب فيكون من عطف الجملة اه ولا يخفى كيفية الظواهر
في أمثال هذه المقامات (قوله ولا موجبات) عطف على محل ما بالكوايد
من تقدير ما هي بعد موجبات القلب أو اعتبار أن موجبات القلب في معنى
الجملة أي ولا موجبات لقابى والازم عمل أدري في مفعول واحد وهو
لا يجوز على ما مر في شرط على المشهور في المعطوف على المحل أن يكون جملة
في الأصل لفظاً نحو علمت زيد قائم ويكرها عدا أو تقدير انجو الذي مر على
الوجه الأول فيه أو معنى نحو علمت زيد قائم وغير ذلك من أموره لأنه بمعنى
وزيداً متعاقبة بذلك ونحو الذي مر على الوجه الثاني فيه فلا يجوز علمت

والظاهر أن المعاني انما هي
اللام لأن الأنابن الجلباز
يجوز في بعض كتبه أنه يجوز
علمت اني زيد قائم بالكسر
مع عدم اللام وأن ذلك مذاهب
سبويه فعل في هذا المعاني أن
« الناقصة قد عرفت أن الالغاء
يسيله عند وجود سببه الجواز
والزاهق سبيله الوجوب وإن
الملقى لاهل له أئمة والمعاني
عامل في المحل حتى يجوز
العطف بالنصب على المحل
كقوله « وما كنت أدري
قبل عزة ما ألبكا « ولا موجبات
القلب حتى تواتر « يروى
بنصب موجبات بالكسر
عطفاً على محل قوله ما ألبكا
ووجه تسميته تعليقا أن
العامل ملحق في اللفظ عامل
في المحل فهو عامل لا جامل في معي
معلقاً أخذاً

زيد قائم وعمر ابدون تعذرون بهذا التحقيق يعلم ما في كلام البعض (قوله
 من المرأة المعلقة) اي المفقودز وحدها لقوله لا مضرورة اي بحسب الصورة
 (قوله ولها) اي شبه المعلق بالمرأة المذكورة (قوله بأفعال القلوب) اي
 التماسية للمفعولين وقوله أفعال غيرها اي غير أفعال القلوب التماسية لها ما
 بأن كان فعلا غير قلبي كإلى الأمثلة غير أولم يتفكروا الخ أو فعلا قلبي غير
 تاسبا لها ما يلوا واحدة قط كسوى وعرف ولم يمتل له الشارح أو لا شيء أصلا
 كإلى أولم يتفكروا ويخصص التعدي في القسم الأول أعني غير القلبي
 بالاستعفاء ثم يحذف القلبي هذا هو المناسب لقبيل الشارح والمضى بقوله
 تعالى أولم يتفكروا وما صاحبهم من جنتهم على الظاهر كما قاله الشنخي
 ان ما يابى أكر في التسهيل والجمع تخصيص تعليق هذه الأفعال بالخطبة
 بالاستعفاء ثم عليه يكون الوقف على قوله أولم يتفكروا وما يابى استئناف
 قال الشنخي وقيل بالاستعفاء بجمعي الثاني أي شيء يصاحبكم من الجنون
 أي ليس بشيء منه اهـ وعليه لا مخالفة فتأمل (فائدة) الجملة بعد المعلق
 سابقة هذا للمفعولين ان كان يتعدي اليها ولم ينصب الأول فان نصبه سدت
 هذا الثاني نحو علمت زيدا أبومر هو من لم يتعد اليها ما فإما كان يتعدي
 بحرف الجر فهو في وضع نصب بلا فاعط الجار نحو فكرت أهدا أصبح أم
 لا وان كان يتعدي الى واحد سدت مسده نحو عرفت أبيهم زيد فان كان
 مفعوله مسد كور نحو عرفت زيدا أبومر هو فصال جماعة الجملة حال
 ورد بأن الجملة الانشائية لا تكون حالا وقال آخرون بدل قبيل بدل كل
 بتقدير مضاف أي عرفت شأنه في بدل اشتغال ولا حاجة الى تقدير
 وقال القاري مفعول ثان عرفت بتفهيمه معنى علمت واختاره أبو حيان
 كذا في الجمع ومثله في الغني وزاد أن القول الأخير رد بأن التضمين
 لا يتقاس وهذا التركيب مفسر ويرجع في محل آخر القول بالبدلية قال
 وعلى تضمين عرف معنى لم هل يقال الفعل معلق أم لا قال جماعة ممن
 الغاربية اذا قلت علمت زيدا أبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن
 الجملة عامل في محله التنبه على أنه مفعول ثان وخالف بعضهم لان حكم
 الجملة في مثل هذا أن تكون في موضع نصب وأن لا يؤثر العامل في لفظها

من المرأة المعلقة التي
 لا مضرورة ولا معلقة ولها
 قال ابن الحشاش لقد أجاد أهل
 هذه الصناعة في هذا القلب
 لهذا المعنى الرابع قد ألحق
 بأفعال القلوب في التعليق
 أفعال غيرها نحو فاستظر رأيها
 أركبها ما منبصر
 ويصرون ما بكم المفعول أول
 يتفكروا ما صاحبهم من جنة
 يألون

إيان يوم الدين ويستنبط أنك أحق هو ومنه ما حكاه (٣٩) سيدويه من قولهم أمتري أي برقي ما هنا

(علم عرفان وظن نعمه *

تعدية لواحد ملتزمه) نحو
والله أخبركم من بطون
أمتها أنكم لا تعلمون شيئا
أي لا تعرفون وتقول سرق
مالى وظننت زيدا أى اتهمته
واسم المفعول منه مطلقون
وظنين قال الله تعالى وما هو
على الغيب بظنين أى بجهتم
وقد فهمت على استعمال بقية
أفعال القلوب في غير ما تعدى
فيه إلى مفعولين كإرأيت وإنما
يخص هو علم وظن بالتنبيه
لانهما الأصل إذ ضربهما
لا يصب المفعولين إلا إذا كان
معناهما وأيضاً فغيرهما عند
عدم نصب المفعولين بخروج
عن القلبية غالباً بخلافهما
(ولرأى التى مصدرها (الرؤيا)
وهى الحلية) (تم) أى انصب
(بالعلماء) طالب مفعولين من
قبيل انتهى) أى انصب
ماموسول سلمته انتهى فى موضع
نصب مفعول لانهم ولطالب
حال من علم ولرأى متعلق
بانهم ولعلماء متعلق بانتهى وكذلك
من قبل والتقدير انصب لرأى

وان لم يوجد متعلق بنحو علمت زيدا أو علمت قائم (قوله أولم يتفكروا الخ) ما نافية
على مأمروا بالثبوت وتفكر لازم على جماعن الجرح وراذ الأصل أولم
يتفكروا فمما ذكر (قوله علم عرفان) من إضافة المبالغة للدلول أى له هذه
المادة الدالة على العرفان أى صيغة كانت وكذلك يقال فيما بعده والجار
والجرح وخبر تعدية وملتزمة نعت تعدية أو ملتزمة الخبر وأخبار والجرح و
متعلق به (قوله تعدية لواحد ملتزمة) لا فرق فى المعنى بين علم العرفانية وعلم
المعدية إلى اثنين بل الأولى متعلقة بنفس الشيء وذاته كعلمت زيدا أى
عرفت ذاته والثانية بإتصاف الشيء بصفة كعلمت زيدا قائماً أى عرفت
اتصاف زيدا بالقيام لا فرق بين عرف وعلم فعنى علمت أن زيدا قائم علمت
اتصاف زيدا بالقيام لا علمت حقيقة القيام اتصاف إلى زيدا بنفسه ومعنى
عرفت أن زيدا قائم عرفت القيام فى نفسه لا اتصاف زيدا به وبين المعنيين
فرق ظاهر هذا ما ذهب إليه ابن الحارث وغيره وقال الرضى لا فرق بينهما فى
المعنى والفرق فى العمل إنما هو باعتبار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد
المتساويين معنى بحكم لفظى (قوله واسم المفعول منه) أمّا اسم المفعول من
ظن الذى لا يرجحان فظنون تعطف وأراد اسم المفعول فى المعنى فلا يرد أن ظنينا
ليس على وزن اسم المفعول (قوله فى غير ما) أى اتركيب أو ما واقعته على
المعنى وفى فيه سببية (قوله بالتنبيه) أى على استعمالهما فى غير ما تعديان
فيه إلى المفعولين (قوله غالباً) احتراز من نحو وجد بمعنى حزب وجد
وإنما معنى بخل (قوله بخلافهما) أى عند نصبهما مفعولاً واحداً الذى يشبه
عليه المثنى وإن عم ظاهر الشرح لزومه أيضاً فلا يرد علم إذا انشقت شقته
العلمية فانه لازم (قوله التى مصدرها الرؤيا) حل معنى لاجل اعراب ومبايعة
من تغيير اعراب المثنى معتقداً لانه غير ظاهر (قوله وهى الحلية) ضم الحاء
نسبة إلى الحلم بضم فسكون وبضمه تين كفى القاموس مصدر حلى بفتح اللام
أى رأى فى منامه (قوله من قبل) أى قبل ذكر علم العرفانية وعرفان
متعلق بانتهى كما سيذكره الشارح أنى به لجرد الايضاح يصح كونه متقرا
حالا من علم (قوله من الاحكام) أى الاتصاف بالعلم والاتصاف بالعلم لا لاشاطي

التي مصدرها الرؤيا التى انصب العلم تعدية إلى مفعولين من الاحكام وذلك لانها مفعولان من حيث الادرائة
بالعلمين الباطن قال الشاعر

في التصريح وغيره (قوله أبو حشيش يورقني الخ) أبو حشيش وطلق وجمار وأمانة
 انحصار قوله أنا لا مرخص في غير السند الأخير وورقني أي يسهرني
 وآتة جميع أو أن وهو الحلي أي الزمن كذا في القاموس وقول البعض
 وأوان جميع أن سخاف للتدليس مع كونه يرد أن تعال ليس من مبيع
 الجموع وهو منصوب على الطولية فصنل بين العاطف والمعطوف أعني
 أنا لا وأذا الأولى طرقيية شرطية والثانية بخاتبة والليل الزمن المعروف
 ويحوز أن يكون أوابه النوم ومعنى سخاف زال وكذا معنى انخزل واللام
 في لورد قلبية والورد بالكسر المنزل أي الماء الذي يورد والال بالسفقال
 في الصباح هو الذي يشبه السراباء والسراب كما في القاموس متراء
 نصف النهار كما هو وقال في القاموس الال السراب أو خاص بما في أول
 النهاراه والبال بالكسر ما يبل به الخلق من ماء وغيره وأراد هنا الماء
 ويبحث الله ما يعني في الاستشهاد بذلك بأن القصد أنه رأى ذواتهم لا كونهم
 رقتة لأنه محقق ليس الكلام فيه وجعل رقتي حالاً وضعف بأن رقتي معرفة
 والحال لا يكون معرفة وأجيب بأن الرقة بمعنى المراقبين فهو بمعنى اسم
 الفاعل واساتته غير محضة ولا أن تقول المحقق كونهم رقتة في الية قطرة
 لا كونهم رقتة في المنام الذي كلام الشاعر فيه فلا يرد البحث (قوله وأمانة
 قيد بقوله الخ) لما مرصية أن من قبل طرف مستقر حال وهو يخالف
 ما تقدم من أنه لغو متعلق بالتمعي (قوله أويقظية) في تعبيره باليقظية دون
 البصرية اشعار بأن الرؤيا قد تكون مصدر الرأى العلية والبصرية هذا
 ومذهب الحريري والمصنف أن الرؤيا لا تكون إلا مصدر الحلية وعليه
 لا إشكال (قوله الغالب الخ) أي وأما الرؤية بالساعة فالغالب كونها مصدر
 رأى البصرية ورأى العلية قال في القاموس الرؤية النظر بالعين
 وبالقالب (قوله في هذا الباب) لانعدام المساعدة بانعدامها أو انعدام
 أحدهما أما في الثاني فظاهر وأما في الأول فلأن الشخص لا يتخول عن طلق
 أو علم بخلاف المفعول في غيره فيجوز حذفه يدلل به لا دليل لحصول الفائدة
 مطلقاً ويغني أن محل امتناع الحذف إذا أريد الاخبار بحصول مطلق
 طلق أو علم أما إذا أريد تلخيصاً أو عظيمياً أو نحو ذلك أو أريد اعلام

أبو حشيش يورقني وطلق •
 وجمار وآتة أنا لا مرخص
 رقتي حتى إذا ما سخافني
 الليل وانخزل انخزلا
 إذا أنا كالتى يجرى لورد
 الى آل فلم يدرك بسلا
 فهم من أراهم مفعول أول
 ورقتي مفعول ثان وانما قيد
 بقوله لحالب مفعولين من
 قبل ثلاثية قد أمه أحوال على
 علم العرفانية فان قلت ليس
 في قوله الرؤيا نص على المراد
 إذا الرؤيا تستعمل مصدر الرأى
 مطلقاً حلية كانت أو يقظية
 قلت الغالب والشهور كونها
 مصدر الصلمية (ولا تجزئ هنا)
 في هذا الباب (بلا دليل •
 مفعول مفعولين أو مفعول)

السامع يتحدد النطق أو العلم أو البهائم المظنون أو المعلوم تشككة في
 الجواز أو إعدامه الروداني وما يجوز الحذف أيضا تشديد الفعل نظرف أو جار
 ويجز و نحو طنت في الدار أو طنت لك الحصول الفائدة حيث قد نص
 عليه في التمهيل (قوله ويسمى اقتصارا) أي يسمى الحذف بلا دليل اقتصارا
 للاقتصار على نسبة الفعل إلى الماعل ينتزله منزلة اللازم في صورة حذف
 المفعولين وعلى أحد المفعولين لتنتزله منزلة المتعدي إلى واحد في صورة
 حذف أحدهما فعلم أن الاقتصار للتزيل المذكور ولا ينافي ذلك نص
 السانين على أن المنزل منزلة اللازم لا مفعول له لأن نظره هم إلى المعاني
 الخامسة في الحال ونظر النجاة إلى الالفاظ تنحب الوضع تعدى أو زوما
 ووافق في المعنى السانين ويحتمل أن الاقتصار لا للتزيل بل مع ملاحظة
 المفعولين من غير إقامة دليل عامهما والتوجه عندى ضعف القول بالمنع على
 احتمال التزيل وضعف القول بالجواز على احتمال الملاحظة وأن الأولى
 الخسيع بين القولين يتوزعهما على الاحتمالين فاحفظه (قوله أما الثاني
 في الإجماع) إنما أجمع هنا واختلف فيما بعده لأن المفعول حقيقة مضمون
 المفعولين كقيام زيد في ظننت زيدا أو إنما حذف أحدهما كحذف جزء
 النكامة وحذف النكامة بتمامها كثير بخلاف حذف جزئها ومثله يقال
 في الحذف للدليل وإنما أجمع على منع حذف أحدهما اقتصارا واختلف
 في حذف أحدهما اختصارا لأن المحذوف لدليل كالتدكور ولهذا أجمع
 على جواز حذفهما اختصارا واختلف في حذفهما اقتصارا (قوله مطلقا)
 أي في أفعال العلم وأفعال الظن فهو في مقابلة تفصيل العلم الآتي (قوله فهو
 يرى) أي ما يتقدمه حقا وقد يقال كافي الروداني أن قوله تعالى أعنده علم
 الغيب يشعر بالمفعولين فحذفهما للدليل (قوله وتظنتم ظن السوء) أي ظننتم
 اقتضاب الرسول والمؤمنين إلى أهلهم متغيا أبدا ونطق السوء مفعول
 مطلق وفي كون الحذف هنا الغيبة دليل نظر لأن قوله تعالى بل ظننتم
 أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون إلى أهلهم أبدا وزين ذلك في قلوبكم يشعر
 بالافه ولين أو بما سدت مسددهما وهو أن ينقلب الخ (قوله من سمع يحفل)
 أي سمعوه حقا وجعله جماعة كالرشي من الحذف للدليل قال الروداني

و يسمى اقتصارا أما الثاني
 في الإجماع وفي الأول وهو
 حذفهما معا اقتصارا خلافا
 فمن سيديو لا خفش المنع
 مطلقا كما هو ظاهر الالاق
 النظم وعن الأكثرين الجواز
 مطلقا تمسكوا بآخذه علم
 الغيب فهو يرى أي يعلم وظننتم
 ظن السوء وقولهم من يسمع
 يحفل

وعن الاعم الجواز في افعال
الظن دون افعال العلم اما
حذفها فالدليل يسمى
لانتصار الجواز باجتماعه
ان شرك في الذين كنتم ترهون
وقوله
بأي كتاب أم بآية سنة
نرى بهم عاراهي وتجب
وفي حذف أحد هملين اختصارا
خلاف فتحة ان المسكون
وأجازه الجمهور من ذلك
والحذف في الأول قوله تعالى
ولا يحسن الذين يظنون بما
آأهم الله من فضله هو خيرا
لهم في قراءة يحسن بالياء آخر
الحروف أي ولا يحسن الذين
يظنون ما يظنون به هو خيرا
ومنه والحذف في الثاني قوله
ولقد نزلت فلا تظني غيره
منه بجزلة المحب المسكوم
أي فلا تظني غيره وانعامي
(وكنظن) همل لا معنى (اجعل)
جواز (انزل) مصارع قال
البدوي بناء الخطباء فاصب
مفعولين (انزل) مستفهما
(من حرف أو اسم) ولم
يعمل عنه (بغير حرف أو

ويبقى أن لا يختلف في أنه الحق لظهور أن يسمع دليل على المفعول الأول
وسال التماس دليل على الثاني ومقتضى الدلالة فيه على الثاني قطعاً مكررة
لقتضى التوق السليم اهـ ومنهم من يخلص عن ذلك بحمل جعله من الحذف
لغير دليل على أن المعنى من يسمع غير ما يحصل له خيلة أي ظن متزيلة منزلة
اللازم (قوله وعن الاعم الجواز في أفعال الظن) لكثرة الهماع فيها اهـ
تصريح (قوله ترهون) التدبير ترهونهم شركائي أو ترهون أنهم شركائي
جر يا على الاكثر من تعدى زعم الى أن وصلها ولا يرد أن الكلام في حذف
المفعولين لا في حذف ما يمتددهما لأن ما يمتددهما مجزئتهما (قوله
وتجب) جعل الواو بمعنى أو أبلغ في المعنى قاله الروداني (قوله ان المسكون)
تسببه بعضهم بضم الميم غرره (قوله هو خيرا) هو خير فصل والمفعول
الأول محذوف قدره الشارح فيما يأتي ما يظنون به ويصح تقديره بخلاف
(قوله بالياء آخر الحروف) أعماع في قراءة الموقية فالفعل استوفى مفعوله مع
تقدير مضاف أي ولا تحسن بمنزلة الذين يظنون الخ (قوله ولقد نزلت الخ) كون
البيت منه مبنى على أن معنى متعلق بدراش وهو الظاهر أنما على أنه مفعول
ثاب للظن أي فلا تظني غيره كاشعني وليس منه قول الشارح أي لا تظني
غيره واقعامني موهوم خلاف الراد والتاء مكسورة كافي التصريح ولعل
ضمير غيره للقول المفهوم من نزلت والمحب المسكوم يوزن اسم المفعول فيهما
كافي التصريح (قوله وكنظن) مفعول ثان لا جعل ومفعوله الأول
تقول (قوله همل لا معنى) أي عند الجوه ورو قبل همل لا تظني وتظهر شجرة
الخلاف كما يحسن صاحب التصريح في الالفاظ والتعليق فيجرب أن فيه على
الأول دون الثاني (قوله جوازاً) فلذا انقبوز الحسنة مع استيفاء الشروط
الآتية لكن إذا حكى به كان معنى التلظظ كافي الروداني (قوله مضارع قال)
والحق في السبإ في قلت الخطباء والكوفيين قل بالامر كافي التصريح
(قوله بناء الخطباء) أي لا يعبد الا افرادوا التذكريه ما يبنى (قوله مستفهما
هـ) أي من الفعل أو عن غير حمايته لاني به كافي التماسي وضربه وان اتدنى
كلام بعضهم كالصرح اشتراط كون الاستفهام عن الفعل فالتاني نحو
علام تقول البيت قال الاستفهام عن سبب القول لا عن القول ونحو متى

تقول القاص الرواسما البيت فان متى طرف اليدتين (قوله أى معمول)
 المراد به ما يعم المفعولين معا نحو أزيد أفا تهما تقول ومعمول المعمول نحو
 أزيد أتعول زيد أشار بأول المعمول غير المفعول كالحال نحو أراكبا تقول
 زيد أأ تيا أفا دهم (قوله وان ببعض ذى) أى منفردا أو مجتمعا مع أحد
 أخويه أو معهما فالفصل بكها كالفصل ببعضها على ما يتبعه سم قال لان
 الاصل فى ضم الجائر الى الجائر الجواز قال يس والاقرب أنه احتراز عن
 الفصل بكها أقال ويشهد له النهى عن تتبع الرخص فى الشرعيات وعلى
 هذا يدفع أن قوله وان ببعض ذى الخ حشو ولانه لم يقدر زيادة على ما قبله (قوله)
 هلام تقول الخ) ما استغفاهمة حذف ألفه المدخول الجار علمها وأطعن
 بضم العين ونقصا يدل عليه قول القاموس طعنه بالرح كمنعه ونقصه طعنه
 شربه وخزاه قيل والأطعن فى السن من باب منع وفى المصباح طعنه
 بالرح شربه وطعن فى المضازة ذهب وفى السن كبير وفى الامر أخذ فيه
 ودخل وطعن فيه بالقول وعليه طعنا وطعنا قدح وعاب وباب الكل نصر
 وجاء الاخير من باب منع فى لغة وأجاز القراء ففتح عن المضارع فى الكل لكان
 حرف الخاتمة بالهين واذا الاولى طرف ليشغل والثانية طرف لم أطعن
 والمعنى بأى حجة أحصل السلاح اذالم أقائل عند ذكر الخيل (قوله القاص)
 بضمتين جميع فلوصل الثاقبة الشاة الرواسم جميع رامة من الرمم وهو التأثير
 فى الارض اشدة الوطء كذا فى القاموس (قوله أهد بعد الخ) هذا مثال
 الفصل بالطرف الزمانى ومثال الفصل بالطرف المسكنى أعندى تقول زيد
 جالسا (قوله شمل) مصدر شملهم الامر كفرح ونصر شملا وشملا وشملا
 اذا جمهم كفى القاموس وفى شواء العيني هو الاجتماع وفى المصباح جمع
 الله شملهم أى مانفرق من امرهم وفرق شملهم أى ما اجتمع من امرهم
 (قوله وأنت تقول زيد منطلق) انما يتعين فى الرفع اذ جعل الضمير مبتدأ
 فان جعل لفاعل فعل محذوف بقصره المذكور جازا العمل اتفاقا لتوفر
 الشرط كذا فى التوضيح واستشكاه فى التصريح بما نقله عن الموضع
 فى الحواشي من أن الحكم انما هو لذكور وأما المضمير فلا حمل له الا فى
 الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل

معمول (وان ببعض ذى)
 المذكورات (فصلت يجعل)
 فى ذلك حيث لا فصل قوله
 هلام تقول الرح ينقل عاتقى
 اذا أقالم أطعن اذا الخيل كرت
 وقوله

متى تقول القاص الرواسما
 يدنين أم قاسم وقاسما
 ومنه مع الفصل بالطرف قوله
 أهد بعد قول المدار جماعة
 شملهم أى قول الاهد محشوما
 ومنه مع الفصل بالمعمول قوله
 أجهالا تقول بنى أوى
 لعمرا يسك أم متجها هينا
 فان فقد شرط من هذه
 الاربعة تعين رفع الجزمين
 على الحكاية نحو قال زيد همرو
 منطلق وقول زيد همرو
 منطلق وانست تقول زيد منطلق
 وأنت تقول زيد منطلق
 تنبيه زاد المسهل شرطاً
 آخر وهو أن لا يتعدى

بالاستفهام لكن هذا غير متفق عليه قد صرح بعضهم بأن الحكم للغير
 ودكرنا ظاهر الجرد والتفسير (قوله باللام) لأنها تبعه من الظن (قوله أن يكون
 حاضرا) وعليه فيشترط في الاستفهام أن لا يكون بل لأنها انحصرت في المصارف
 بالاستقبال والمعنى عليه الاكثر عدم اشتراط الحضور والاستفهام على
 الإطلاق واستدل لما عليه الاكثر بنحو قوله نعمتي تقول الفارسيه هنا
 بنصب الفارسي على أنه المفعول الأول وتبعه عن في موضع الثاني فقد عمل
 مع استقباله لأن متى ظرف مستقبل متعلق به ويبحث فيه الموضع والمعاملة
 وغيرهما بأننا لا نسلم تعلق متى بقول بل هي متعلقة بجمعا فاستقبل هو
 الجمع وأما الظن فقال وكون الاستفهام عن القول غير شرط كما مر حتى
 يتوجه نظر الشيخ خالد بأن الفعل على هذا البحث ليس هو المسئول عنه قال
 القماميني فان قيل المسئول عنه هو ما يلي أداة الاستفهام فالجواب أن ذلك
 في الهمزة وأم وهل على ما فيه لأنها أحرف لا موضع لها من الأعراب فأنما
 الأسماء فأنما ترتبط به وانما أرومها لأنها كذلك هو المسئول عنه (قوله وفي
 شرحه أن يكون الخ) طاهر العبارة أن هذا شرط آخر غير ما ذكره في التسهيل
 وليس كذلك بل هو تغييره فيقول كلام الشارع بأن المعنى وفهمه في شرحه
 بأن يكون الخ (قوله وأجرى القول كلن مطلقا عند سليم) وهل يعلمونه بآية
 على معناه أولا يعلمونه حتى يفهموه معنى الظن قولان اختارنا ما بين جنى
 وعلى الأول الأعم وابن خروف وصاحب البسيط واستدلوا بقوله قالت
 وكنت الخ اه سم وجه الاستدلال أنه ليس المعنى على الظن لا هذه
 المرأتان عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا امرأتين لأنها تقدمت
 في الضباب أنهما من مسخ في إسرائيل قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال
 أن يكون هذا مبتدأ وامرأتين على تقدير مضاف أى مسخ في إسرائيل
 فخذ المضاف الذي هو الخيرو بقى المضاف اليه على حرة بالفتح لا غير
 منصرف للعلمية والمجبة لأنه لغة في إسرائيل اه تصرح (قوله هذا) إشارة
 إلى ضبا صاده الأعرابي قائل هذا البيت والخمير في قالت إلى امرأته
 إسرائيل أي من مسخ في إسرائيل لغة في إسرائيل وعنه عبيد الله (قوله
 على هذه اللغة) مقتضاها عدم الفتح على غير لغة سليم وإن أجرى القول بجرى

باللام نحو أو تقول لا يدعرو
 متطابق وزاد في التسهيل
 أن يكون حاضرا وفي شرحه
 أن يكون مقصودا به الحال
 هذا كله في غير لغة سليم
 (وأجرى القول كلن مطلقا)
 أى ولو مع تقدم الشرط
 المذكورة (عند سليم نحو
 قل ذا شعفا) وقوله
 قالت وكنت رجلا مطنا
 هذا العمر الله إسرائيل
 تبيينه على هذه اللغة

الظن وهو المنقول عن المحكوفين لقوة اجرائه مجرى الظن عند تسليم
دون غيرهم والمنقول عن المصير بين الفتح اذا أجرى مجرى الظن على لغة
سلم وغيرها (قوله متنع أن) أي جواز المصير أن الحكاية بظن حتى مع
استيفاء الشرط وقوله وشبهه أي من بقية تصرفات القول (قوله آيب أهل
بلدة) أي إلى أهل بلدة اسم فاعل من آيت إلى بني فلان آيتهم ليلًا كذا
في شواهد العيب في التماموس أنه جمعني ورجع وشبهه عنه يعود إلى الجمل
والولاية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد التحتية البرذعة والهمزة بفتح الهاء
وسكون الجيم ضرورة والأصل فتحه نصف النهار عند اشتداد الحر كما
في التمر بفتح وغيره (قوله حيث تفهم معنى الظن) المناسب لقوله سابقا
وكتظن محلا ومعنى أن يقول حيث كل جمع معنى الظن لا يهام عبارته أن
القول في هذه الحالة مستعمل في معناه الأصلي أيضا (قوله وهو على نوعين)
بقي ثالث وهو المفرد الذي مدلوله لفظ نحو قلت كلمة اذا كنت تالفت باللفظة
زيد مثلا لصريح به الرضى (قوله لمن منع هذا النوع) وجعل ابراهيم في الآية
مثاذاي أو خبر المبتدأ محذوف (قوله وأما جملة) أي ملفوظ بجميع أجزائها
أولا كما في قالوا لا ماقال سلام أي سلمنا سلاما عليكم سلام (قوله فتعسكى
به) يقتضى اعتبار كونها ملفوظا بها قبل هذا الكلام واللام يكن القول
حكاية لها وهو كذلك وأما الحكاية به لالم ملفوظ به قبل وكقول المصنف قال
محمد الخ تعالى طر بق الجمار كالمسرا علم أن الأصل في الحكاية بالقول أن
يحكى لفظ الجملة كما سمع ويجوز على المعنى بإجماع فإذا قال زيد همر ومطلق
فذلك أن تقول قال زيد همر ومطلق أو المطلق همر وكذا في الهمع وقال
الرضي فذلك أن تقول حكاية همر قال زيد قائم قال فلان قائم زيد وإذا قال زيد أنا
قائم قلت لعمر وأنت بخيل فذلك أن تقول قال زيد أنا قائم وقلت لعمر وأنت
بخبيل رعاية لفظ المحكى وأن تقول قال زيد هو قائم وقلت لعمر وهو بخيل
بالمعنى اعتبار إرجاع الحكاية فان زيد أو عمر أفي غائبان أو صريح صدر
عبارته جواز تغيير الاسم بالفعلية وهو ما رأيت بخط الشنواني والظاهر
أن العكس كذلك قال في الهمع وتحكى الجملة المحوكة بالمعنى فتقول في قول
زيد همر وقائم بالجر قال زيد همر وقائم بالرفع وهل يجوز حكايتهما باللفظ

تفتح أن بعد فلات وشبهه
ومنه قوله
إذا قلت أني آيب أهل بلدة
وضعت بهاء عنه الواو
بالهمزة اهـ حاشية وقد
عرفت أن القول إنما يصب
المفعولين حيث تضمن معنى
الظن إلا فهو رفر وعما
يتعدى إلى واحد ومفعوله
اتمام فرد وهو على نوعين مفرد
في معنى الجملة فتوالت
شعرا وخطبة وحدا
ومفرد يراد به مجزء اللفظ نحو
يقال له ابراهيم أي يطلق
عليه هذا الاسم ولو كان
مبينا لا فاعل المصير ابراهيم
خلافان منع هذا النوع
وعن أجزائه ابن خروف
والنحشري وأما جملة فتعسكى
به فتكون

• (أعلم وأرى) •

(الى ذاته) من المفاعيل

(أرى وعلم) المتعديين الى

مفعولين (هذا اذا دخلت

عليهما همزة النقل و) (صارا

أرى وأعلم) لان همزة

الهمزة تدخل على الفعل

التركيبي فتبدل فيهما الى

مفعول كان مفعول فيصير

هذه ما بالكل لار ما محو جلس

زيد وأجلس زيدا ويراد

مفعولان كل منعديا محو

ليس زيد جبة وأجلس زيدا

جبة ورأيت الحق غالبا

وأراني الله الحق غالبا وعلمت

الصدق تابعاً وأعلم على الله

الصدق ناهياً (وما) (حق

(لمفعول علمت) ورأيت من

الاحكام) (مطلقاً) (لشأن

والثالث) (من مفاعيل أعلم

وأرى) (أيضاً) (مفعول فيحوز

حذفهما معاً اختصاراً

اجتماعاً وفي حذف أحدهما

اختصاراً ماسبقه وبمقتضى

حذف أحدهما اقتصاراً

اجزاء

ولان جميع ان عصفور المتع قال لانهم اذا جوزوا المعنى في العربية فينبغي
 أن يلتزموا في المفعول اه والوجه عندى الجواز اذا كان قصد المحاكاة
 حكاية المتن (قوله في موضع مفعوله) أى المفعول به عند الجملة ور
 والمفعول المطلق التوعى عند خبرهم

• (أعلم وأرى) •

كذا في نسخ وفي نسخ أخرى أرى وأعلم ووجهت هذه بأدقها موافقة

الترجمة لما بعدها الى الترتيب ووجهت الاولى بأن المخالفة ليست عادلة كل

من أرى وأعلم اذ لا مزية لاحدا معاً على الأخرى فليست احداهما متابعاً

في الفعل للأخرى فليست احدى التختيب أحسن بترجيحه يس وتبعه

البعض وأصل أرى أرى قلبت الياء النفسا لغير كها وانفتاح ما قبله ثم

حذف الهمزة بدله من حركاتها الى الساكن قباه (قوله أرى) ولو حكيمة

بحواذير يكملهم الله في منامك فليلا ولو أراكمهم كثيراً (قوله على الفعل

التركيبي) فليدرك لان غير التركيبي لا تدخل عليه همزة النقل (قوله ان

كان من هذا) أى واحد أو اثنين بقرينة التمثيل (قوله وما حقق) نذكر ان يتعلق

حقق دون كل أو استغنى مثلاً لانه الذى يشهده قول المصنف للثان والثالث

أيضاً حقاً (قوله مطلقاً) حال من ضمير حقق متعلق بقوله لمفعول أو حقاً

متعلق بقوله للثان والثالث أو مفعول مطلق أى تحقيقاً مطلقاً أى من

التقيد يحكم بخصوصه من الاحكام المتقدمة ويحتمل على جعله مرتبطاً

بجتماع متعلق بقوله للثان والثالث أن الالحاق من التفسير ببعض الاحوال

كبناء أهله ونحوه للجهول رد على من اشترطه لجواز الانفاء والتعليق

في هذا السبب ليكون بمنزلة طنت فطنت فى طلب مفعول (قوله لاثان

والثالث) أى لان أسلها المبدأ والخبر كفعول علمت ورأيت (قوله فيحوز

حذفهما معاً) أى مع كالأول أو حذفه بل يجوز حذف الثلاثة ولو اقتضارا

ففى التصريح أتاح حذف السلافة والصواب كما قال الشافعي جواز مطلقاً

لحصول العائدة اذ الاعلام قد يتخلوعه الشخص فلا يكون كحذف مفعول

طنت وحيداً فالمتن مخصوص بغير الحذف (قوله وفي حذف أحدهما

اختصاراً ماسبق) أى من الخلاف ووجه القول بالمتن ما فى حذف أحدهما

وفي حذفه ما معا اقتصار الخلف السابق ويجوز القاء العامل بالنسبة اليهما نحو عمر وعلمت
 البركة أعلن الله مع الاكابر وقوله وأنت أراي الله أمتع عاصم وأراي مستكني وأسمع وأعب وكذا ان يتعلق
 الفعل منهما نحو علمت زيد العمر وثم وأريت (٤٧) خالدا البركة منطلقا وأنتا الف دول الأول فلا يجوز

تعلق الفعل عنه ولا القاءه
 ويجوز حذفه اختصارا
 واقتصارا (وان تعذبا) أي
 رأي وعلم (لواحد بلا همز)
 بأن كانت رأي بصرية وعلم
 عرفانية (فلاثنين) أي
 بالهمز (توصلا) لما عرفت
 فتقول أريت ربدا الهلال
 وأهلته الحبر (والثان منهما)

أي من هذين المفعولين (كثاني
 اثنين) مفعولي (كسا)
 وبابه من كل فعل تعدى الى
 مفعولين ليس أصلا
 البدأ والخبر نحو كسوت
 زيدا جبة وأعطيتهم درهما
 (فهو) أي الثاني من هذين
 المفعولين (به) أي بالثاني
 من مفعولي باب كسا في كل
 حتم دواتسا أي ذواتا
 فيمتنع أن يخبر به عن الأول
 ويجوز الاقتصار عليه وعلى
 الأول ويحذف الالفاء نعم
 يستثنى من الالفاء التعليق
 فإن أعلم وأرى هذين يعلقان

من الاقتصار على ما هو كثر الكلمة كما أوجتاه في الباب السابق (قوله وفي
 حذفه ما مع الخ) قال سم قضية أن المانع هناك مانع هنا وهو غير لازم
 لحصول الفائدة من باب كرا الأول بخلافه هناك على أن الفائدة تحصل
 بدون ذكر الأول أيضا كما علمت عاصم عن ابن مالك (قوله وأنت أراي الله
 الخ) الأصل أراي الله أياك أمتع عاصم فلما قدم المفعول الثاني أبدل بضمير
 الرفع وجعل مبتدأ والعاصم الحافظ (قوله مستكني) بفتح الفاء كافي العيني أي
 مطلوباً منه الكفاية (قوله ويجوز حذفه) أي مع حذفهما أو ذكرهما وكذا
 مع حذف أحدهما فقط اختصارا على الخلاف (قوله فلاثنين به توصلا)
 اعترض بأن المسموع تعدية علم ععي حرف الى اثنين بالتضعيف نحو وعلم آدم
 الاسماء كلها بالالف هزة وأجيب بأن في كلام الشاطبي دلالة على سماع
 تعدية بالالف هزة الى اثنين ولو سلم عدم السماع فالقياس على نحو أريت زيدا
 جبة جائز وتوصلا تاما ماض مبني للمجهول أو فعل أمر موكدا باننون الخفيفة
 المقلبة الفاء للوقف ويرجع هذا وجود الفاء بدون احتياج الى تقدير
 عقبه بخلاف الأول (قوله لما عرفت) أي في أول الباب (قوله اثني مفعولي)
 الاضافة يائية (قوله وبه الخ) أتى به دفعا لما قد يتوهم من أن التشبيه
 في بعض الاحكام فقط لكن لو قال بدل هذا الشطر ومن يعلق هو هنا فما
 أساسه لكان أحسن كما سنعرفه (قوله في كل حكم ذواتسا) منه علم صحة
 كونه جملة كالشبهه وكان هذا احكاما اقتصارا للتألف على الثاني لانه لو شبه
 المفعولين بمفعولي كساتوهم أنه من تشبيه المجمع والمجموع وأنه في غير
 امتناع كون الثاني جملة بدليل أن الأول لا يكون جملة قاله سم (قوله ويجوز
 الاقتصار عليه وعلى الاول) ويجوز حذفه ما معا كافي التصريح وغيره (قوله
 ويمتنع الالفاء) نقول زيدا الهلال أريت وزيدا الكلمة أعلمت بالاعمال
 وجوبا كما نقول زيدا درهما أعطيت وانما امتنع الالفاء لامتناع الاخبار
 بالثاني عن الاول (قوله ومن تعلين أرى عن الثاني) أي بناء على أن

عن الثاني لان أعلم قلية وأرى وان كانت بصرية فهي ملحقه بالقلبية في ذلك ومن تعلين أرى عن الثاني قوله
 تعالى رب أرى كيف تشقي المؤمن (وذكرى السابق) المتعدى الى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الاحكام

الزوجة المصرية وهو ما صار وجب عليه ولا شاهد به المانع بصدده وفي
 القيل بالآية لتعلق الفعل بحدث لا محال أن تكون كيف معنى الكيفية
 لأن كيف تستعمل أسماء المجردين الاستهامة معنى كيفية كقوله
 في قوله تعالى ألم تر كيف فعل ربك ويكون مصافا إلى الفعل -هـ- وتأويله
 بالصدر كما في يوم يبعث الله النبي أرى كنهه فاجتاز الموقى فظهر أن أرى
 كيفية فاجتاز كنهه ليعبر عن كنهه لا تأويله بالصدر وأن سلك حمله تخي
 ما حياه لكونها مصافا لها أفاض الزوداني وتقريرا للمصرح ونوعه غير واحد
 كأنه من المثلث بأن حمله كيف تخي الموقى بحتل كونه في مأوى من مصدر
 معه ولأرى أي أرى كيفية فاجتاز الموقى كما قال الكومون واسم المثلث
 في قوله تعالى وتبليكم كيف فعلناهم ابن التذير كيفية فعلناهم
 فدللت الآية من باب التعليل برده عليه أن الكيفية ليست مصدر (قوله ساء
 وأحمر الخ) قال شيخ الإسلام اعلم أن ساء وأساء وحديث وأحمر وحمل تقع
 تعدتها إلى ثلاثة معا في كلام العرب الأولى مسببة للمفعول اه وتوقع
 في القرآن بعده ساء مسببة له اعل الما واحد مصرح وانبي سئمتها أن
 المكسورة العلقية بالاء ومعمولاها في قوله تعالى ينشكم اذ امر قم الآية
 إلا أن يقال مراد شيخ الإسلام ثلاثة معا في صريحة وفي الدمامي من
 الحين هذه الاعمال بأعل ليسه فلا مانع من كون الهمزة والتضعيف بها لثمة في ادم
 يشت في لساهم ما يقل عنه ماد كواعها ومن باب التضمين أي تضمينها
 معنى أعل وفي قول الشارح تضمينها معناه إشارة إلى ذلك وفي النص يرجع عن
 الماظم أن أولى من اعتبار التضمين حمل الثاني معا على رفع الحافض
 والتأني على الحال وعندي فيه نظر إذا الحال قيد في عاملها على معنى
 في فيكون التقدير أحسن زيد العجم في حال كونه قائما فيعطى الكلام تعيين
 الاحار بحال فيام عجم ولا يعطى ما المحرمة من أحوال عجم مع أن هذا هو
 المطالب دون ذلك وانظر ما المانع من كون الهمزة والتضعيف لا تقل عن
 فعل مقدرا له بطائر كثيرة ما عره (قوله سئمت ورعة الخ) التاء مائة ماعل
 وهي المفعول الأول ورعة مفعول ثان وحمله يمدى إلى الخ معه ولثالث
 وجهه والسماحة كاسمها أي قبيلة اعتراصة عجمها الشاهري المذمومة

(سا) و (أحمر) و (حدث)
 و (أسا) و (كذلك حمر)
 لتضمينها معناه كقوله
 سئمت ورعة والسماحة
 كاسمها يمدى إلى عرائب
 الأشعار وكقوله
 وما عليك إذا أحترني دما
 وعاب لك يوما ربه ودي
 وكقوله أو سعت مائة أول
 من حديثه وله عينها الولاء

وكقوله وأنبتت قيساً ولم أبله * كزعموا نبرأه إلى الجن * وكقوله * ونخبت سوداء الغميم مريضاً * فاقبلت
من أذى جعفر أعراسها * تنبيه * دخول همزة النقل وصوغ الفعل للفعل متقابلاً بالهمزة إلى ما نبتت
عنه * فدخل الهمزة على الفعل (٤٩) * يحمله متعبداً إلى مقول لم يكن متعبداً باليه بدونها

وصوغه للفعل مقولاً فصار
عن مقول كان متعبداً باليه قبل
الصوغ والذي لا يتعدى أن
دخلته همزة النقل تعدى
إلى واحد والمتعدى إلى ثلاثة
إذا صغته للفعل صار
متعبداً إلى اثنين وذو الاثنين
يصير متعبداً إلى واحد وذو
الواحد يصير غير متعبداً كان
الصوغ للفعل من باب أعلم
لحق بباب ظن وإن كان من
باب ظن لحق بباب كان
وكالصوغ للفعل في ذلك
المطالع اه * (خاتمة) *
أجاز الأخفش أن يعامل
غير علم ورأى من أخواتها
العلمية الثنائية مع ما ماتها
في النقل إلى ثلاثة بالهمزة
فيقال على مذهبه أنظمت
زيداً عمرافاضلاً وكذلك
أحسبت وأخات وأزجعت
ومذهبه في ذلك ضعيف لأن
المتعدى بالهمزة فرع للمتعدى
بالتجرد وليس في الانفعال

الذي كان يصفه عليه في أشعاره (قوله وما عدل الخ) (مالا استفهام الانكساري
أي أي شيء عليك وقوله أن تعودني أي في أن تعودني * متعلق بما تعلقبه
عليك وقوله البعض أن تعودني مقولاً عليك فاسد (قوله ما أنون)
بالية للجهول كخالفه شيخنا (قوله ولم أبله) أي أجربه كزعموا أي بلوا كالبلو
الذي زعموه (قوله سوداء الغميم) سوداء لقب امرأة كانت تنزل بوضع من
بلاد غطفان يسمى الغميم بفتح الغيم المججمة واسمها إلى وقوله جعفر مصفة
لأهل أي السكاتين بجعفر وجمله أعراسها حال من تاء فاقبلت (قوله والذي
لا يتعدى الخ) تفريع على قوله فدخل الهمزة الخ ولم يقل والذي يتعدى
إلى واحد إن دخلته همزة النقل تعدى إلى اثنين والذي يتعدى إلى اثنين إن
دخلته همزة النقل تعدى إلى ثلاثة لتقدم ذلك أول الباب وانما ذكر القسم
الأول مع تقدمه هناك أيضاً توطئة لقوله والمتعدى إلى ثلاثة الخ (قوله لحق
بباب ظن) أي في التعدى إلى اثنين لا في سائر الأحكام كما هو ظاهر فلا يقال
المتعدى في باب ظن لا يجوز حذفهما اقتصاراً لعدم الفائدة كما تقدم
بجملته هذا (قوله المطالع) هو الدال على ارتفاع فعل آخر ككسرته فانكسر
خطاوع المتعدى إلى ثلاثة * متعد إلى اثنين كاجلته الصدق في نفعنا فاعله نافعنا
ومطالع المتعدى إلى اثنين متعد إلى واحد كعجلته الحساب فتعجله ومطالع
المتعدى إلى واحد لازم ككسره ففانكسر (قوله الثنائية) أي المتعدية إلى
اثنين إما غير ثنائية من القلبية كفههم وخرن فلا يعامل معاملة علم ورأى في
النقل إلى ثلاثة بالهمزة اتفاقاً وإن كان منه ما ينقل بها إلى اثنين كفههم وإلى
واحد كخرن (قوله بالتجرد) أي من الهمزة والتضعيف (قوله فيجمل) أي
يقاس بالنصب في جواب النفي (قوله ووجب أن لا يقاس علمهما) لأن
الخارج عن القياس لا يقاس عليه (قوله لجاز أن يقال ألبست الخ) فيه أن
نحو ما ذكر لا يجوز ولو جوزنا القياس على أعلم وأرى لأن لبس متعدٍ لواحد

ص ٧
في متعد بالتجرد إلى ثلاثة فيجمل عليه متعبداً بالهمزة وكان مقتضى هذا أن
لا ينقل علم ورأى إلى ثلاثة لكن ورد السماع بنقله ما قبل ووجب أن لا يقاس علمهما ولا يستعمل استعمالهما
الماض مع ولو ساغ القياس على أعلم وأرى لجاز أن يقال ألبست زيدا عمرافاضلاً لا يجوز اجتماعه أعلم

فالمرة انما تعدى الى الثاني فقط فكان الاولى أن يقول لجاز أن يقال
أكونت بدعمر أجرة

• الفاعل •

(قوله في عرف النحاة) وأتاني الافة فن أوجد الفعل (قوله أسند اليه فعل)
أي على وجه الاثبات أو النفي أو التعليل أو الانشاء فدخل الفاعل في لم
يضرب زيد وان ضرب زيد وهل قام زيد والتبادر من الاستناد الاستناد أصالة
تخرج من التوابع البذل والمعطوف بالحرف لأن الاستناد فهم ما ينبغي قال
يس على أماننا لم الاستناد في البذل بناء على أن عامه مقدر من جاس
الأول قال شيخنا أي فالنذ كور لم يرد اليه أصلاً وكلامنا فيه لا في المقدر اه
وأما نسبة التوابع فلا استناد فيها والمراد الاستناد ولو غير تام فدخل فاعل
المصدر وفاعل اسم الفاعل (قوله تام) قال الشارح في شرحه على التوضيح
لا حاجة الى هذا القيد لأن المخرج هو واسم كارج فبعد أسند اليه فعل
لأن اسم كان لم يستند اليه كان لأن معناه ليس بنفسه وباليه وانما هو منسوب
الى مضمون الجملة اه وفيه نظريه لم يحاذر معناه في باب كان وأخواتها (قوله
أصل الصيغة) المراد بأصلها عدم تحويلها الى صيغة ما لم يسم فاعله
لا عدم التصرف فيها طلقاً حتى يعترض بخروج فاعل نعم وفاعل شهد به فتح
فسكون أو يكسر فسكون أو بكسر في لأن الفعل فهم ما ليس أصل الصيغة
لأن الصيغة الأصلية نعم فكسر نعم لوقال على طريقة فعل لسكان أرفع
والصيغة كما قال المتأني كيفية تعرض لمخروف الكلمة باعتبار حركاتها
وسكانها وتقدم بعضها على بعض (قوله أودع وقلبه) أي الفعل كما شئ عليه
الشارح فيما يأتي ومعنى كونه مؤولاً بالفعل كونه مفعلاً واحداً كما أشار اليه
اسم الفعل (قوله كمر فعمى أتى) عند فاعلي أتى ونعم واحداً كما أشار اليه
الشارح لأن الرفع في كل فعل (قوله الصريح) المراد به مقابل المؤول بقرينة
المقابلة فدخل فيه التعمير في نحو قاما وقم (قوله والمؤول به) أي لوجود سابق
ولو تقدير اه وهذا أن الفتحة وأن المناسبة لفعل وما دركي ولو فلا يؤول
الفاعل بالاسم من غير سابق عند البصريين وانما قد رمت أن الساكنة
التون لعدم ثبوت تقدير غيرها كذا في التصريح واستثنى التامين باب

• (الفاعل) •

(الفاعل) في عرف النحاة
هو الاسم الذي أسند اليه فعل
تام أصل الصيغة أو مؤول به
(كمر فعمى) الفعل والصيغة من
قولك (أتى) زيد منير أوجه
نعم الفتي) فكل من زيد والفتي
فاعل لأنه أسند اليه فعل تام
أصل الصيغة لأن الأول
منصرف والثاني جامد
ووجه فاعل لأنه أسند اليه
مؤول بالفعل الذي كور
وهو منير فاعلي أسند اليه
فعل يشمل الاسم الصريح
كأمثل والمؤول به نحو أولم
يكفهم أم أنزلنا والتفصيل
بالفعل

التدوية ان جعلنا اسواء في قوله تعالى ان الذين كفروا ساء علمهم خيرا وما
 بعده فاعلا وظاهرا كلام الشارح أن الفاعل لا يكون جملة وهو كذلك على
 مذهب البصريين المختار وقيل تقع فعلا مطلقا نحو يجتنبني ومن زيد وظهور
 في أقام زيد بدليل ثم بداهم من بعد ما رآوا الآيات ليجتنبني ويبيّن لكم كيف
 فعلنا بهم ولا حاجة في ما أمّا الأول فلا احتمال أن يكون فاعل بداهم مستترا
 فيه راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بداهم بداء كجاءه صرحا به
 في قوله به الى من تلك القلوص بداء وجملة ليجتنبني جواب قسم محذوف
 وشيوع القسم وجوابه مفسر لذلك البداء ولا يمنع من هذا كون القسم انشاء
 لان المفسر هنا في الحقيقة المعنى المتحصل من الجواب الذي هو خبر وهذا
 المعنى هو مجتنبني عليه الصلاة والسلام فهذا هو البداء الذي بداهم كذا
 في المغني وأما الثاني فلما يأتي وقيل تقع ان علق عنها فعل تلبي جمعا وقال
 اللدما ميني تبعا للمغني تقع ان كان التعليل بالاستفهام كالتسأل الثاني والآية
 الثانية لان الاستناد حينئذ في الحقيقة الى مضاف محذوف لا الى الجملة اذ
 المعنى ظهر لي جواب أقام زيد وهذا التصدير لا بد منه دفعا للتناقض اذ
 ظهور الشيء منافي للاستفهام عندها فالأقوال أربعة وصرح بعضهم بأن
 إسناد الفعل الى الجملة عندهم من جوزه انما هو اعتبار مضمونها (قوله يخرج
 المبتدأ) أو رد عليه أنه يدخل في قوله أو مؤول به من زيد قائم أسند
 اليه مؤول بالفعل وأجاب سمي بأن التبادر من قوله أسند اليه فعل أو مؤول
 به ما يكون اسندا فيه ما ذكر فقط ولا كذلك زيد قائم فان المسند اسم الفاعل
 مع الفاعل المستتر في (قوله وبأصل الصيغة النائب عن الفاعل) ومن يسميه
 فاعلا يحذف هذا التقيد كما أن من يسمي اسم كان فاعلا يحذف قيد التماس
 وكلام الشارح مبني على الصحيح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم أمّا على
 القول بأنها صيغة أصلية فيحتاج الى ابدال قولنا أصل الصيغة بقولنا على
 طريقة فعل (قوله صفة) المراد بها ما يشتمل اسم الفاعل واسم التفضيل
 وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة ومن الصفة الجاهل المؤول بالمشق كأسند
 يعني شيخا (قوله أو مصدر) لعله أراد به ما يشتمل اسم المصدر فالصديق نحو
 أعجبني ضرب زيد الأمير واسم نحو أعجبني عطاء المال عمرو واسم الفعل

يخرج المبتدأ وبأصل الصيغة
 اسم كان وبأصل الصيغة
 النائب عن الفاعل وذ كر أو
 مؤول به لادخال الفاعل
 المسند اليه صفة كما مثل أو
 مصدر أو اسم فعل أو ظرف
 أو شبهة * تنبيه * لفاعل

نحو هيات شملوا الطرف نحو اعتدك زدوشبهه هو الجار والمجرور نحو
 أنى اقتشك وهذا نوجب الظاهر والأفنى الحقيقة العامل في الفاعل
 منه لى الطرف وشبهه (قوله أحكام) أى سبعة بحسب ما ذكره المصنف
 والشارح لكن من أحكامه ما لم يذكره كوحده فلا يتعدى فالفاعل في نحو
 اختصم زيد وعمر والمجموع اذ هو المستند اليه فلا يتعدى إلا في أجزائه لكن
 لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع الأعراب جعل في أجزائه وأما قوله
 فتلقفها رجل رجل فالأصل تلقفها الناس رجل لا أى متناوبين خلف
 الفاعل وأقيم الحال مقامه (قوله بإضافة المصدر) أى بالمصدر المضاف أو
 الباء مبنية ليجرى كلامه على الأمع من أن العامل المضاف وما ذكره
 الشارح من تسمية المجرور بالمصدر والحرف الزائد طاعلا والمفعول وهو
 بعضهم إلى أن المجرور بالمصدر والحرف الزائد أو شبهه لا يسمى فاعلا
 اصطلاحا (قوله بمن أو الباء الزائدين) مثله ما اللام الزائدة نحو هيات
 هيات لتأتعدون (قوله بما لاقت) فالبا عازلة وما عاقل بآتيك وجملة
 والانباء تنفى أى تشيع حالية (قوله على محله) جرى على أحد القولين مبنى
 على عدم اختصاص المحلى بالبنيات والحمل وأيد بعدم لزوم اجتماع حركتي
 أعراب في آخر الكلمة وهذا قول الأكثر والثاني أنه تقديري لا محلى بناء
 على اختصاص المحلى بها وأيد بقول الرضى معنى كون الكلمة معرفة بكذا
 محللا أنها في موضع لوكل فيه اسم معرف كان أعرابه كذا لا تقتضاه أن المحلى
 لا يكون في العرب كما هنا وقرههم بين المحلى والتقديري بأن المنافع في المحلى
 قائم بجملة الكلمة وفي التقديري بالحرف الأخير منها لقيام المنافع هنا
 بالحرف الأخير ويمكن إجراء كلام الشارح على هذا القول بأن يراد بالمحلى
 ما قابل اللفظي (قوله حتى يحوز) حتى ابتدائية والفعل مرفوع بعدها لكن
 جواز رفع التابع بخصوص بالفاعل المجرور بالحرف الزائد دون المجرور
 بالمصدر قاله البعض ثم فرق بفرق أحسن منه أن يقال الفرق حذف الجار
 في الأول لكونه حرما زائدا وقوته في الثاني لا يمكن في حاشية شيخنا أن
 ما نصيب إليه المصدر وأما مع يحوز في تابعه الرفع والجور ولو كان معرفة اه
 وهذا هو الذى يبصر حبه المصنف في باب المصدر بقوله

أحكام أعطى النالهم منها
 بالفتيل البعض وسيدكر
 الباقى الأول الرفع وقد يميز
 لفظه بإضافة المصدر نحو
 ولولا دفع الله الناس بعضهم
 أو أوجه نحو من لبة الرجل
 امرأته الوضوء أو بمن أو
 الباء الزائدين نحو أن تقولوا
 ما جاءنا من بشير ولا نذير
 ونحو وكفى بالله شهيدا وقوله
 ألم يأتيك والاباء تنهى
 بما لاقت لبون بن زياد
 ويقضى حيث شذ بالرفع
 على محله حتى يحوز في تابعه
 الجرح لا على اللفظ والرفع
 جملة على المحل نحو ما جاءنى
 من رجل كريم ذكرهم وما
 جاءنى من رجل ولا امرأة
 ولا امرأة

وجز ما يتبع ما جرو من * راعى في الاتباع المحل فحسن
 فانظر من أين أتى للبعض ما قاله (قوله فان كان المعطوف) أى على المجرور
 بمن وكذا إذا كان المعطوف نكرة والمعطوف موصول ولكن لانهم ما بعد التثنية
 وانهم لا يثبت الحكم لما بعدهم انهم ان قصد بيل نقل التثنية لما بعدهما كما
 يجوز المبرد وعبد الوارث جاز الجرف فيما يظهر (قوله جرافعا لمن) بخلاف
 الباء واللام الزائدتين (قوله كونه حمدة لا يجوز حذفه) عند الشارح هنا
 كونه حمدة وكونه لا يجوز حذفه كما واحد او حذفه ما في باب التائب من
 الفاعل حكمين وهو ظاهر ولعل وجه ما هنا أن العمدية لازمة لعدم جواز
 الحذف غالباً فاقترأ (قوله لا يجوز حذفه) أى بدون رافعه أماده فيجوز
 لدليل كما في التسهيل ويستثنى من عدم جواز حذفه خمسة أبواب بناء الفعل
 للمجهول نحو ضرب عمرو والمصدر نحو ضرب زيد أو اطعمهم في يوم بناء على
 ما ذكره من عدم شمله الضمير بجموده وذهب السيوطي إلى أنه في مثل ذلك
 يتحمل لأن الجامد إذا أول بعشقة يتحمل وضرب زيد أى معنى اضرب واطعمهم
 في معنى أن يطعمهم وهذا أول دليل بعشقة والفعل المؤكك بالنون في نحو
 ولا يصح ذلك وكون الفاعل فيه محذوفاً عنه وكان ثابت لا يمنع كونه محذوفاً بل
 يقرر فلا معنى لاعتراض البعض بذلك والتعجب نحو أسمعهم وأبصرهم
 بهم فحذف فاعل الثاني والاستثناء المفرغ نحو ما قام الازيد الاصل مقام
 أحد الازيد في استثناء هذين نظر اما التعجب فلا يقال ان الفاعل ضمير
 استترحين حذف الباء لا محذوف ولولم أنه محذوف وفوضلة لفظاً فكان
 المحذوف غير فاعل ثم رأيت شيخنا السيد نقل في باب التنازع عن الدماميني
 ما نصه على مذهب سيدي والبهريين يجوز احسن واجل بزيد على أن
 يكون الاصل احسن به ثم حذف الباء دلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير
 واستتر كما استتر الثاني في قوله تعالى أسمعهم وأبصرهم وهو نص فيما
 قلناه أولاً والله الحمد وأما الاستثناء المفرغ فلان الفاعل اصطلاحاً وما بعد
 الا وهو مذكور وكون الاصل مقام أحد الازيد هو بالنظر إلى المعنى ونظر
 النحاة إلى اللفاظ قال يس وبق سادس وهو مقام وتعد الازيد لانه من
 الحذف لامن التنازع لان الاخير في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه في

فان كان المعطوف معرفة تميز
 رفوعه نحو ما جاءني من عبد
 ولا زيد لان شرط جر
 الفاعل بمن أن يكون نكرة
 بعد في أو شيء الثاني كونه
 حمدة لا يجوز حذفه

المعلوم واعلموا مني عن غيره مثله له وقد يقال لعمري
أحدهما مع الايمان بالآخر فلا يرد عليه مسائل (قوله لان الفعل وفاعله
الخ) مقصوده لا يجوز حذف الفاعل مع انه يجوز تعربه فلا يول أبدا
بأن مدلول الفعل عرس قائم مدلول الفاعل ولو حذف زعمه قيام لعرض
بغيره فكذلك في تحرير مدلوله لا كما قررنا من (قوله ثم كما يجوز
قوله هل في الخ) أي حيث حذف اسم كالمفعول بجاره فاعل يرسل
أيضا وان لم تعترض له الشارح في التأويل اكتفاء بالعرض لاسم كالمفعول
وحتى لعامة معي الى كافي العبي وتطري ففتح القاف والطاء رجل خارجي
(قوله على أن التقدير ما كان هو) أي الفاعل ثم مرسترة على معلوم
من المقام لا محذور (قوله وحسبنا خبره) أي عند المصريين دون
المكوفين وهذا يحيزون فاعلية زيدا في ريد فاعلم كما سيذكره الشارح (قوله
كافي بخروا أحد الخ) أي على الأصح من ان جملة الشرط لا تكون
الاعلية وحسبوا المكوفين كونهما اسمية أجزوا كون أحد مستندا محضرا
عنه فاعلم بعده وسوغ الازدحام وقوعه بعد الشرط وعبه الحار والمجور
بعده (قوله لمسايق) من الالهي الاستههام أن يكون عما يتخذ
والمعية لذلك فاعلم فاعله البعد دخول الاستههام على الجملة الفعلية
واعترض ترجيح الفاعلية في الآية الثانية بأن مرشح الـ عليه فيها وهو
الاستههام عارضا مرشح الاستههام وهو عطف أم من الحاقه لاقصانه
اسمية المداوي عليه لاختصاص المتما لمعان قد اقطار دفعه الزواني بأن
مرشح المعلية أقوى لانه أمر معنوي كما عرفت بخلاف مرشح الاستههام
مجرد مناسفة لفظية فلا تعارض لانه لا يكون الا بين متساويين (قوله وبعد
هل فاعل) أي بعد كل فعل فاعل فاعله المعلوم كافي علمه ومن يستثنى
الفعل المكفوف عما كمل واكثر ما طال كذا ولو طال الشاخص وهو غير
متبين في قبلها لانه لا يعمل لثني المحض فيمكن أن تكون حرفا تاميا كدولا
نطلب فاعلا وقوله لا يعمل لثني المحض أي عالما وقد تستعمل لائنات
التي القليل كما قاله الرضي وعندى ان ما صدوقية هي وما بعد هاء تأويل
صدوقا هل ثم رأيت في المعنى عن بعضهم وذكره أن الفاعل المكفوف بما

لان الفعل وفاعله كمرأى
كلام لا يستعمل ما هما
الآخر وأما الكافي
حده ثم كما يجوز قوله
هل كان لا يرد له من حيث نرد
الى نظري لا حاله راسا
وأوله اجمعه وور على أن التقدير
هل كان وأي ما يخص عليه
من السلامة الثالث
وحسبنا خبره عن راديه
فأورد حده طاهره تقدم
الفاعل وحسبنا تقدير الفاعل
ثم مرسترة وكون المقدم
امامة رأ كافي بخروا يرد فاعلم
وله فاعلا محذوف الفاعل كما
في بخروا أحد من المشركين
استخاركم و بخروا الامراء
في بخروا شريم ورسا وأنتم
تخلوه والارح الفاعلية
لمسايق في باب الاشتغال
والى هذا الثالث الاشارة
بقوله (وبعد هل)

لا يليه إلا جملة فعلية مرفوعة بفعلها وأن ابتلاءها فعلة مقترية بقرينة المذكور
في قول الشاعر

صدت فأطولت الصدود وقلم * وسال على طول الصدود يدوم

ضرورة وقيل هو من تقديم الفاعل على فعله للضرورة ويستثنى أيضاً الفعل
المؤكّد كما في أنا أنالك اللاحقون وكان الزائدة على الصحيح قاله اس هشام
(قوله أي وشبهه) وانما خص الفاعل بالذكرة لأنه الأصل ويحتمل أن المراد
الفعل المؤقّد أي بعده مفعول الخ فلا اقتصار في كلامه (قوله فاعل
متدا) والموضع للابتداء بالذكرة وقوع الخبر نظراً لاختصاصه بالمراد
بأخذه ماضيه كما مر في محله عن الشئني أن يكون ما أضيف إليه الظرف صالحاً
لأن ابتداءه هو هو هنا كذلك لأن المراد كما سلفنا وهو بكل فعل وكل فعل
صالح لأن يبتدأ به فهو مختص بالمعنى المذكور وإن كان عاماً فلا تغفل (قوله
فان ظهر) أي الفاعل في المعنى أي داله والمراد بالفاعل في المعنى المحكوم
عليه بالفعل فهو ذلك أي الماعل في الاصطلاح فلا اشتداد بين الشرط
والجزاء معنى كذا قال المرادى وفيه ان مرجع الضمير الماعل في قوله
وبعد فعل فاعل والمراد به الاصطلاح اذ هو المتكلم عليه هنا ولأنه الواجب
التأخير عن الفعل اللهم إلا أن يرتكب الاستخدام ثم التقسيم إلى ظاهر
وشبه فيه عدم اوضاع حذف الفاعل فلا اعتراض على قوله ولا فضاءه استمر
بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استناده لجواز أنه محذوف فاعرفه فاعله أحسن
مما ارتكبه غير واحد هنا (قوله لما مر الخ) علة لقوله أي يجب أن يكون
الفاعل الخ (قوله وأجاز الكوفيين تقدم الفاعل الخ) فلا يضر عندهم عدم
تمييز المتقدم من الماعل في نحو زيد قام وتظهر عمدة الخلاف في التنبيه والجرح
في نحو زيدان قام وزيدون قام جائز عند الكوفيين مع عند البصريين وفي
كلام الله ما يعني ما يبعدان من الماتعين للتقدم من يخص منعه بالاختيار
حيث قال نص الاعلم وابن عصفور في قول الشاعر

صدت فأطولت الصدود وقلم * وسال على طول الصدود يدوم

على رفع وسال يدوم وتقدم للضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فقد تحقق
تقديم الفاعل على رافعه في الجملة اه وكذا في التصريح (قوله تمسك بقول

أي وشبهه (فاعل) فاعل
مبتدأ خبره في الظرف قبله
أي يجب أن يكون الماعل
بعد الفعل (فان ظهر) في
اللفظ نحو قام زيد والزيدان
قام (فهو) ذاك (والا) أي
وان يظهر في اللفظ (فضمير)
أي فهو ضمير (استمر) نحو
قام زيد قام وهذا قامت لماض
من أن الفعل وفاعله كثر أي
كثرة لا يجوز ز تقدمه
الكلمة على صدرها وأجاز
الكوفيون تقدم الفاعل مع
بقاؤه عليه تمسك بقول

الزبانه) حكمة الجزية حيث رفع مشبهها فاعلا لفعال أعنى وثيدا ولا يجوز
كونه مبتدأ لعدم وجود خبر له ولا لفعال مبتدأ وخبره ولو قيل لم يشبه
من التؤدة وهي الثأب والجدل الجحر وانما جعل مشبهها فاعلا لفعال
والجحر ولا عقاده على الاستغناء لان الجحر والجحر ورعي هذا التفسير
راجع للاسم الظاهر فلا ضمير فيه يرجع الى ما قبله والجملة الخبرية عن رابط
واتقدير تكلم (قوله محذوف الخبر) أي وجوب السد الحمال مسدء وأورد
عليه في الغني انه يخرج على شاذ لعدم استكمال شرط حذف الخبر وسد
الحمال مسدء لان هذه الحمال تصح خبرا عن المبتدأ (قوله وقيل ضرورة)
قائل ذلك وهو بعض البصريين لا يطلق منع تقدم الفاعل بل يخصه بالسعة
كما مر فلا يقال هذا القول لا يظهرون البصريين ينعون مطاعا والسكوفين
يجوزون مطلقا (قوله على ما ذكرنا) أي من الوجهين (قوله وجردا) أي هذا
هو الحكم الرابع ومن الفعل الوصف كما قاله ابن هشام ففي قوله الفعل
ما تقدم في قوله وبعد فعل (قوله لا تنيب) أي لا ذال انيب أو جمع أي ذال جمع
ولو طر يق العطف فيها على الصحيح نحو قام زيد وعمر ووقا وازيد وعمر
وبكر ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة جأؤى من جاءك لان سالم جمع
في ذلك وضعه في الغني بأنه اذا كان سبب لحاق الواو بسا جمعية الفاعل
كان لحاقها هنا أولى خلفاء الجمعية قال وقد جوز الزنجشري في لا يملكون
الشفاعة الا من اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة (قوله
على لغة قليلة) أي اللهامبي يبغي على هذه اللغة ترك العلامة جوارا في قولك
قام اليوم أخوالك وجوابي قولك ملطام الأخوال كما جعل في علامة
التأنيث أي على أحد القولين في الفصل بالا كما يأتي وأنه اذا قيل قاما وهذا
أخوالك فانه متصل بكل من الفعلين ألف الانهائي الماهل ضمير وفي الماهل
علامة وجوز في الغني في قوله تعالى ثم عموهم كثير منهم تازع العالمين
في الظاهر وجعل الواو فاعلا و تقدير ضمير مستتر في الماهل قال وهذا
أعنى وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين من غرائب العربية اه قيل لما
جاء على هذه اللغة قوله عليه الصلاة والسلام أو يخرجني هم والناسب أن
يكون هم مبتدأ مؤخر أو يخرجني خبرا مقدما فيكون على اللغة النحوي التي

الزبانه
الجمعال مشبهها وثيدا
أجند لا يعلمان أم حديدا
وأوله البصريون على أن
مشبهها مبتدأ محذوف الخبر
والخبر مشبهها يكون أو يوجد
وثيدا وقيل ضرورة وفندري
مثلا الرفع على ما ذكرنا
والنصب على المصدر أي
تمشي مشبهها والخبر بدل
اشتمال من الجمال (وجرد
الفعل) من علامة التثنية
والجمع (اذا ما أسندا •
لا تنيب) كعاز الشهيدين
وبعدوا الشهيدين (أو جمع
كعاز الشهداء) وبعدوا الشهداء
وقارت الهندات وتقوز
الهندات هذه اللغة المشهورة
(وقد يقال) على لغة قليلة
(معدا) الزيدان ويسعدان
الزيدان (ويسعدوا) العمران
ويسعدون العمران
ومعدن الهندات ويسعدن
الهندات ومن ذلك قوله

تولى قتال المارقين بنفسه * وقد أسلموا بعد رحيم وقوله نسايحا تم وأوس لدن فأتت عتدا باليابن عيدا العزير
وقوله نصرول فاعتزرت بنصرهم * ولواهم خذلولك كنت ذليلا وقوله يعلو منى في اشتراء التخييل قومى فسكهم
يعذل وقوله رأين القواني الشيب لاجل عارضى * (٥٧) فأعرتن عنى بالحدود النواضر

ويعبر عن هذه اللغة بلغة

أكارنى البراغيث وعايه

حمل الناطم قوله عليه

الصلوة والسلام يتعاقبون

فيكم ملائكة بالليل

وملائكة بالهار أخرجه

مالك في الموطأ ثم قال لكنتى

أقول في حديث مالك أن

الواو فيه علامة اضمار لانه

حديث مختصر رواه البرار

مطولا بمجرد فقال ان الله

ملائكة يتعاقبون فيكم

وحكى بعض النحويين انها

أفططى وبعضهم انها أفط

أزدشنة (والفعل) على

هذه اللغة ليس مستندا

لهذه الحرف بل هو

(الظاهر بعدمسند) وهذه

أحرف دالة على تثنية الفاعل

وجعله كجاءت التاء في قامت

هند على تأنيث الفاعل ومن

النحو بين من يحمل ماورد

من ذلك على أنه خبر به مقدم

ومبدا مؤخر ومنهم من

يحملة على ابدان الظاهر

من المظهر وكلا الحليين غير

هي لغته صلى الله عليه وسلم وقد قال الناطم سابقا
والشأن بمداوذا الوصف خبر * ان في سوى الافراد طبقة المستقر
(قوله تولى) أى مع عب بن الزبير المارقين أسلموا أى خذلول وأسلموا
الى عدوه والمبدا قال في التصريح اسم مفعول من الابداد والمراد به الاجنبي
من القسب اه والظاهر أنه يصح كونه اسم فاعل من أورد بمعنى تباعد صرا اذا
به خبر الصاحب والحليم القريب كما في التصريح أو الصاحب الذى يحتم
بصاحبه كما في غيره والبيت ثناء فيه بعدموته (قوله أكارنى البراغيث) عبر
بأكارنى مع ان حقها أكارنى أو أكارنى لان الواو لعلها سواء كانت ضميرا
أو علامة جمع تشبها لها بهم من حيث فعلها فاعلمهم من الجور والتعدى المعبر
عنه بالاكل مجازا كذا في شرح الخالص والمعنى (قوله يتعاقبون) أى تأتى طائفة
عقب طائفة (قوله ثم قال لكنتى) أقول الخ) تبسغ فيه المرادى قال الشيخ يحيى
هذه كلام البهيمى وأما الناطم فاستدل به على نك اللغة فالشارح حنط
الكلامين (قوله لانه حديث مختصر) أى من الراوى يعنى ان الراوى اختصر
اللفظ النبوى الذى هو الحديث المطول بحذف صدره واللفظ النبوى ان الله
ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالهار فالواو في يتعاقبون ضمير
يرجع الى ملائكة السابق وقوله ملائكة بالليل الخ سان لما أجل في ملائكة
السابق وهكذا الحال بعد الاختصار فالواو في المختصر عائدة على ملائكة
الاولى المحذوفة قاله الهوى في دفعه به بحث سم بأن اللفظ المختصر يتعين كون
الواو فيه حرفا لاسناد الفعل الى الظاهر أى فلا يتم الجواب بالاختصار ولا
يخفى ما في كلام الهوى من البعد فتأمل (قوله رواه البرار) ومنزل ما رواه البرار
في صحيح البخارى (قوله بمجرد) أى من علامة الجمع الموجودة مع الاسم الظاهر
اعتمد اسنادا الى الظاهر بل الى الضمير (قوله فقال ان الله ملائكة الخ) لما
مذكر تمام الحديث لانه مقدم (قوله أزدشنة) حكي من اليمن ويقال
أيضا أزدشنة بالسين المهملة يدل الراى وقد وجدته هكذا في بعض نسخ
الشارح (قوله لظاهر) أو الضمير المنفصل في نحو ما قاما لاهما واجما قاماهما
(قوله حمل جميع ما جاء الخ) أى ما سمع من أصحاب هذه اللغة وما سمع من غيرهم

٨ صيات في تمتع فيما سمع من ضمير أصحاب هذه اللغة ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على
الابدال أو التقديم والتأخير لان الآية المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قومهم العرب يقولون هذه
الحرف علامات للتثنية والجمع وذلك بناء منهم على أن من العرب من يلتزم مع تأخير

الاسم الظاهر الالف في فعل الاثنين والواو في فعل جمع المذكر والنون في فعل جمع المؤنث فوجب أن تكون
عنده ولا محروفا وقد زعمت للدلالة على التثنية والجمع كما زعمت (٥٨) التاء للدلالة على التانيث لانها

(قوله كما زعمت التاء الخ) المرقب فيها من صلاحية التثنية والجمع على
مذهب جمهور العرب انه ما قد يتوهم فاعلم ان ما يوجد الفاعل على ما هو به
بجلاها وأياها الاحتياج الى تاء التانيث أتم لان الفاعل قد لا يعلم منه
التانيث اذا لفظ قد يكون بصيغة المذكر والمراد منه وتوهم بالعكس
بخلاف لفظ التثنية والجمع فانه لا احتمال فيه ولا إيهام قاله سم (قوله لازمه)
أي عنده ولا اقوام المحصرين (قوله وأما اسناد الفعل مرتين) أي ان
جعل كل من الضمير والظاهر مفعولا (قوله واللازم باطل اتفاقا) لقائل أن
يقول لا تسلم هذه المدعى وأي قاطع من القول بأحد هذه الأوزان عند
أصحاب هذه اللغة فلو قل وهو بعيد لكان أولى فان ذات كيف تصور
اسناد الفعل الواحد الى فاعلين قلت لا ماع من ذلك عقلا اذا اتحد الفاعلان
في المعنى كما هنا لان مدلول الضمير والاسم الظاهر واحد (قوله ويرفع
الفاعل فعل) هذا هو الحكم الخامس (قوله استفهام محقق) أي لمفوض
يد الله وان كان في حيز شرط لم يوجد مدلوله في الخارج كما في وثق سأتهم من
خلق السموات والأرض وقوله أو مقدر أي غير ملفوظ بداله (قوله يسبح له
في الخ) له نائب فاعل والأصل جمع أصل بضمعين جمع أصيل وهو المساء
ويجمع أصال على أصائل (قوله وقرأه فهم) هذه القراءة بخلاف
ما قبله ولذلك أبهم القارئ (قوله ضارع) أي مسكين لمصومة ملة للفعل
المحذوف ويختص أي يحتاج ومصدرية أي من اجل الحاجة الاشياء
المليحة أي الملهكة وكان القياس أن يقول الميطحات لكنه وضع فاعل موضع
منه لاضطرارا (قوله لا فاعل محذوف) أي قياسا على الاسم الا اذا فهم
كون المفعول كور نائب فاعل فلا يجوز يوعظ في المسجد رجل على أن رجل
فاعل فعل محذوف (قوله لا اعتضاد التقدير الأول) لا يقال يمارض هذا
كون جملة الاستفهام اسمية لا تفضاء ذلك كون الجواب كذلك للتناسب
لانما تقول قال السيد جملة السؤال فعلية حقيقة وان كانت اسمية ضرورة
لان قولك من قام أسأله انما يزيد أم عمرو أم بكر الخ لا يزيد قائم أم عمرو أم بكر
الخ لان الاستفهام بالفعل أولى فاختصر وأتى بلفظ من الدالة اجمالا على
تلك الذوات المفصلة وتضعها معنى الاستفهام وجب تقديمها على الفعل

لو كانت أسماء لازم أو واجب
الابدال أو التقديم
والأخير وأما اسناد الفعل
مرتين واللازم باطل اتفاقا
(ويرفع الفاعل فعل اشعرا)
أي حذف من اللفظ اما
بأنه اذا أعجب به
استفهام محقق (كتمل زيد
في جواب من قرأ) اذا جعل
التقدير قرأ زيد ومنه ولن
سألهم من خلق السموات
والأرض ابتداء فانه أي
مخلقه الله أو مقدر كقراءة
ابن عامر وشعب يسبح له فيها
بأنه ذو الأصل رجال
وقراءة ابن كثير كذلك يوحى
اليك وإلى الذين من قبلك
الله وقراءة بعضهم زين كثير
من المشركين قتل أولادهم
شركاؤهم وقوله
لأنه يضرع لمصومة
ويختص بها ناطع الطوائف
بناء الأفعال للمفعول
والأسماء المذكرة رفع
مالمفاعلة لأفعال محذوفة
كأنه قيل من يسبح ومن يوحى
ومن زينه ومن يبكيه فقيل

فصارت الجملة اسمية في الصورة فنه بار ادا الجواب جملة فعلية على أصل
السؤال فالطائفة حاصلة باعتبار الحقيقة ولم يترك هذا التنبيه الا لما نفع هنا
منه كآية قل من يحبكم من ظلمات البر والبحر فان قصد الاختصاص
هنا أو جوب تقديم المسند اليه اه وفيه كما قال الروداني تبع الحفيد السعدان
المؤول عنه بالهمزة ما دام افي اخلاق الله المشكوك فيه انما هو صدور الخلق
من خالقه أو أن الفعل المحقق مسدود من الله هل هو خلق أو غيره فعلى
الاول يقال اخلاق الله أم لم يخلق وعلى الثاني اخلاق الله أم ارسل ويقول
أقام زيد أم لم يقم وأقام زيد أم ضرب ويقال اذا سئل عن الفاعل آله خالق
أم غيره وأزيد قائم أم محروفاً نسلم أن من خلق بمعنى اخلاق لانهم لا يشكون
في صدور الخلق ولا في أن الفعل الصادر هو الخلق لا غيره وانما السؤال عن
الخالق اه والله أم غيره فن خلق حينئذ في معنى آله خلق أم غيره فهو جملة
اسمية اغضا ومعنى قال في الاطول ونكتة ترك المطابقة على هذا أن
في رعايتها بار ادا الجواب جملة اسمية ايها م قصد التقوية وهو لا يليق بالتمام
اه أي لان التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب
للتام (قوله فاشبهوه فيما يشبهها) وجه الشبهة أن كلا سؤال عن خلق
السموات والارض فان قلت هذا معارض بالمثل فيقال الدليل على أنه مبتدا
وقوه كذلك كقوله تعالى قل من يحبكم من ظلمات البر والبحر الى قوله
قل الله يحبكم منها قلت وقوه فاعلا أكثر والقليل لا يعارض الكثير
(قوله وفيما هو على طريقته) من حيث ان كلا سؤال عن شيء ولم يكن
التناسب بين الآية الاولى والآية التي شبهها بها أنهم من بين الاولى وآية
قال من يحب العظام عبري الاول بالشبه دون الثاني (قوله وأما البواقي)
أي وأما اعتضاد التقدير الاول في البواقي الخ (قوله في الرواية الاخرى) أي
بالجمل عليها (قوله نعم في غير ما ذكر) أي في غير ما أجيب به استغفاهم محقق
أو مقدر وقد عطف تقدير كونه فاعلا مبرج وغير ما ذكر كزيد في جواب من
العام ثم بفعله خبرا أولى من جعله فاعلا أو ما تشبه البعض يدنف في جواب
كيف زيد فغير ظاهرين كونه خبرا لربما نه فقط (قوله أو أجيب به
نفي) عطف على قوله أجيب به استغفاهم والظاهر أن المراد النفي بالجملة

فأشبهوه فيما يشبهها وهو
واثن سألهم من خلق
السموات والارض اي قولن
خلقهن العزيز العليم وفيما
هو على طريقته أو هو قال
من يحب العظام وهي رميم
قل يحبها الذي انشأها اول
مرة قالت من انشأ هذا
قال بنأى العليم الخبير وأما
البواقي في الرواية الاخرى
وهي رواية الساء للفاعل نعم
في غير ما ذكر يكون الجمل
على الثاني أولى لان المستدا
عين الخبر فالخذف عن
الثابت فيكون الخذف
كلا حذف بخلاف الفعل
فانه خبر الفاعل أو أجيب
به نفي كقوله
تخلدت حتى قيل لم يعرفه
من الوجد ثم قلت بل
أعظم الوجد أي بل مره
أعظم الوجد أو اسع تلمزه
فعل قبله كقوله

الفعلية كأي الشاهدات كأي الجملة الاسمية فلا يترجح كون المرفوع فعلا
كأي وقيل

تجددت حتى قيل لا يوجد عنده • قتل بحجب القول بل أعظم الوجد
ملا يرجح أن التقدير عندي أعظم الوجد هذا ما هو (قوله اسقى الاله الخ)
العدوات بفتح جمع عدوة بضم العين وكرهها مع سكون الاله فمما
جاءت الوادي والمث بالثنية من المث المطرد أمأما السادي الآتي
في القداة والأجس بالجيم والكبر المحجمة الصحاب التي معه وعشيد
ومالك السوادشيد والشاهد في قوله كل أجس فاعل فاعل محذوف
استلزمه اسقى تقديره سقى ما ذكره الخ على الاستناد المجازي لأن
استاء الله عدوات الوادي وجرة الماء يستلزم سقى الماء عدوات الوادي
وجوفه ولا يتدح في ذلك استعمال اسقى بمعنى سقى أيضا هكذا ينبغي تقرير
هذا المحل لا كتقرير البعض بجمالا يناسب (قوله وأما وجوبا) عطف
على قوله أما جازا (قوله أو ملبه) أي الضمير عطف على قوله ضمير وقد
مثل لا مرس على العبد والنشر الموثب (قوله وإنما تأنيث الخ) هذا هو
الحكم السادس والأصاغة من أنساق الاله للدلول (قوله تلى الماسي)
أي وحويا أو حوازا على التفصيل الآتي وكالماسي الوصف بحياة ثم هتد
وقوله لا تني أي مستد لا تني والمراد بالآتي الموثب حقيقة أو مجازا أو تأريلا
كالكتاب مراد منه المحبة أو حكما كالمصاف إلى أثبت (قوله لتدل على
تأنيث الفاعل) أي من أول الأمر فلا يقال الالهالة حاصلة بتأنيث
التي الفاعل عني أنه قد يجنوا الفاعل الموثب من أنساق كهمند وقد تخلق
المد ككلمة وأيضاً في عدم الأكتة بتأنيث الاسم اجراء الباب على وتيرة
واحدة (قوله تأنيث الماعل) لوقال تأنيث مرفوع الفعل ليدخل في ذلك
نايب الفاعل واسم كان لكن أحسن الأانية اليبديا الفاعل يكون
الكلام فيه (قوله لما كان كجزء الخ) فإن قلت يلزم لحاق التاء لما هو
كشور الكلمة فهو لا الحقت الفاعل لانه لا آخر فاشتمل كمن هم أفراد
الفاعل تأنيثه لتطابق كفاية فقلت التاء الفاعل لا يلزم اجتماع علامتي
تأنيث في كلمة واحدة ولم يكن في هذا إلا بعض تأنيث كذا تأريلا (قوله

اسقى الاله عدوات الوادي
وجرة كل ملت غادي
كل أجس سالت الاله
أي سفاها كل أجس وأما
وجوبا كما دافسر بماء
الفاعل من فعل مستد إلى
ضميره أو ملبه نحو وان
أحد من الشر كعب
استجاره وهلا زيد قام
أبوه أي واد استجاره أحد
استجاره وهلا لاس زيد
قام أبوه الاله لا يتكلم به
لأنه فعل الظاهر كبدل
من اللفظ بالفعل المصغر
فلا يجمع بينهما (وتأنيث
تلى الماسي إذا كان لا تني)
لتدل على تأنيث الفاعل
وكن حدها أن لا تكون لأن
معناها في الفاعل الآن
الفاعل لما كان كجزء من
الفعل جاز أن يدل ما اتصل
بالتاء على معنى في الفاعل
كأن تر أن يتصل بالفاعل
علام مرفوع الفعل في الأفعال
الطامة

وسواء في ذلك التأنيت
 حقيقة التأنيت حقيقة إطلاق المؤنث على الشيء بمعنى مجازيته مجازية
 إطلاق المؤنث عليه (قوله فعل مضارع) أي فعل فاعل مضارع مترا كان
 أو بارزاً كما يؤخذ من تمثيل الشارح ويستثنى من كلامه نحو وقت وفن فإن
 تاء التأنيت لا تلحق فيما ذكره من كونه لزمه العدم الحاجة إليها ونحوته
 امرأه فندلان الفاعل وإن كان ضمير مؤنث متصل لا يعود على التميز كما
 في المدامي وغيره لكن لا تلزم التاء في فعله بل تجوز لماسته معرفة في قول
 المصنف والحذف في نعم الفتاة الخ وانما لزم مع المضمر لبقاء حاله ثم هذا
 اللزوم باق إذا عطف عليه مذ كونه فند قامت هي وزيد كما يلزم في نحو قامت
 هند وزيد وكما يلزم التذكير في عكسه نحو قامت زيد وهند وقولهم يغلب الذكر
 على المؤنث عند الاجتماع خاص بنحوه مندوز بدقائقان (قوله أو فعل فاعل
 ظاهر الخ) يستثنى منه كفي المجرور فاعله بالياء نحو كفي مندولاه في صورة
 الفضلة وهي لا يؤنث لها الفعل (قوله ظاهر متصل) أي بدله فيكون
 المصنف حذف قيد الاتصال من التاني لدلالة الأول عليه (قوله حر)
 بكسر الحاء أصله حر بديل تصغيره على حر بجمع وجهه على إخراج حذف
 لامه احتباطاً وجعل كيدودم وقد يعوض منها راء ويدغم فيها عين الكلمة
 (قوله أي فرج) المراد به كافي يس المحلل المعدل لو طء فيه ولو دبر فقط كما
 في الظير وبه يجاب من أراد أن يخرج خاص بفرج المرأة مع أن الحكم عام
 لذات الفرج مطلقاً نعم قال في التكتيد عليه اسم الجنس الذي واحده
 بالتاء كشاة وبقرة حامة فإن التاء تلحق المسند إليه لو وسواء كان ذكراً
 أو أنثى بلا خلاف قال ابن عصفور وهذا بخلاف الاختيار عنه فإنه يجب
 ما يراد من المعنى اه (قوله وهو المؤنث الحقيقي) أي تأنيثاً معنوياً فقط
 كترتيب أومه ونوباو فظياً كفاطمة ويستثنى من ذلك المجرور من التاء
 الذي لا يميز مذكرة عن مؤنثة كبرغوث فاعله لا يؤنث وإن أريد به مؤنث كما أن
 المؤنث بالتاء الذي لا يميز مذكرة عن مؤنثة كفته يؤنث وإن أريد به مذكرة
 قاله أبو حيان والحاصل أنه يراعى اللفظ لعدم معرفة حال المعنى في الواقع
 (قوله فلا تلزم في المضمر المتفصل) أي بل تجوز مع ضعف كماله يند كره

وسواء في ذلك التأنيت
 الحقيقي (كأبت هند
 الذي) والمجازي كطلعت
 الشمس (وانما تلزم) هذه
 التاء من الأفعال (فعل)
 فاعل (مضمر متصل) سواء
 عاد على مؤنث حقيقي كهند
 قامت والهندان قامت أم
 مجازي كالشمس طلعت
 والجنان نظراً (أو) فعل
 فاعل ظاهر متصل (مضمهر
 ذات حر) أي فرج وهو
 المؤنث الحقيقي كقامت
 هند وقامت الهندان وقامت
 الهندات فيمتنع هند قام
 والهندان قاما والشمس
 طلعت والجنان نظرا وقام
 هند وقام الهندان وقام
 الهندات وقد أفهم أن التاء
 لا تلزم في غير هذين
 الموضعين فلا تلزم في المضمر
 المتفصل نحو وهند قام
 الإلهي ومقام الأنت ولا
 في الظاهر المجازي التأنيت
 نحو طلعت الشمس

المستف والشارح وهذا محترز بقوله مفعول محتل أما محترز الاقتصار مع
 الظاهر فنذكر المستف بقوله وقد يبيع الفصل الخ وتول الشارح
 ولا في الظاهر المجازي التأنيث أي بل تجوز مع رجحان محترز قوله معهم ذات
 حر (قوله ولا في الجمع غير ماد كـ) نحو قام اليهود وكـ هذا في حين
 التقرير يدل على أن قوله لا تلزم في الضمير الخ تقرير على كلام المستف
 وعلى اقتصار الشارح في التثنية على جمع المؤنث العالم لا تقرير على
 كلام المستف وحده ولا تفصيل لقوله وقد أنهى ان التاء لا تلزم في غير
 هذين الموسعين لأن عبارة المستف لا تفهم عدم اللزوم في غير الجمع
 المذكور (قوله تبيينه من الاقول الخ) قبل لا حاجة إلى ذكر هذا الاقل لعلمه
 من قول المستف والحذف مع فصل بالانفصال وهو ممنوع لأن من افراد
 الغمير المنفصل عالم يعلم حذف الحاق التاء لقوله من قول المستف
 والحذف الخ نحو وانما قام أنت وانما قام هي (قوله في اللزوم) أي باحد
 السببين المتقدمين وقوله وعدمه أي بسبب أحد الامور الالية فيستفاد من
 كلامه ساواة المصارع تاء التأنيث فيما سبأني أيضا فلا تصور فيه كما
 توهمه المهورتي وتبعه البعض (قوله الغائية والغائية) لا المحاطية
 والغاطية لأن تاء محال للغاطية لا للتأنيث والظاهر أن تاء الغائيات كـ
 الغائيات والغائيات كان عليه أن يزيد ذلك (قوله وقد يبيع الفصل) أي
 بهما لا بدليل ما يأتي وفي التعبير بقوله لا حاجة اشعار بأن الاثبات أجود
 (قوله كما في نحو) أي كالمصل الذي في نحو أو كالترك الذي في نحو وانما
 أنى الشارح بقوله كما دفعا لتوهم كون الطرف قبدا (قوله والاجود
 الاثبات) بل قيل واجب وفرض كلامه فيما إذا كان المستند اليه حقيقي
 التأنيث وهل المحصن كذلك إذا كان المستند اليه مجازي التأنيث
 والاجود الحذف قل الله ما يعنيهم الثاني قال المهارا مفضل الحقيقي على
 غيره ثم قال والذي يظهر لي خلاف ذلك قال الكتاب العزيز قد كثر فيه
 الاثبات بالعلامة عند الاستناد إلى ظاهر غير حقيقي كقوله فاشبهه فقد وقع فيه
 من ذلك ما ينيف على مائتي وضع ووقع فيه مما تركت فيه العلامة في الصورة
 المذكورة نحو خمسين موضعا واكثرية أحد الاستعمالين دليل أرجحية

ولا في الجمع غير ماد كـ
 ما سبأني تاءه «تبيينه»
 الاقل يضاف اثباته
 مع المصير المنفصل
 تساوي هذه التاء في اللزوم
 وعدمه تاء مزارع لغائية
 والعا تثب (قوله يبيع
 الفصل) بين المصير وما عله
 الظاهر الحقيقي التأنيث
 (ترك التاء) كما في نحو أني

التساوي بت الواقع
 وقوله
 لقد ولد الاحيطال أمه
 وقوله
 ان امرأته تكون واحدة
 بعدى وبعدك في الدنيا
 لغرور والاحود
 الاثبات والحذف

فبينى ان اثبات العلامه أحسن وتازعه سم بأن كثرة الاثبات في القرآن
 يستدل أن تكون لاقتضاء المقام اياها (قوله مع فصل بالافضل) وقيل واجب
 ونسأل الاسوي وغير وان كان مذكرا لا كناية التانيث من المضاف اليه
 وبديل على أنهما مثل الاقوله اذ معناه الخ قاله سم (قوله اذ معناه مازكى أحد)
 أى فالله ينادي به بالنظر الى المعنى الذى هو أولى من النظر الى اللفظ مذكر
 (قوله الجراشيم) كشافا فذ جمع جرح كفتقد أى الضلوع المنتفخة الغليظة
 فتكون الخفيفة قد ذهبت والجمع في هذا البيت وفي آية فأصبحوا الا ترى
 الامسا كنهم وان كان للتكسير لأن جواز الاثبات بعده فيبدجوا جمع
 واجب الاثبات عند عدم الفصل بالاولى فاندفع ما عترض به البعض (قوله
 وقد قرئ الخ) القراءتان المذكورتان في الآيتين ليستا سبعين (قوله مع
 الظاهر الخ في التانيث) لعله لم يقل ومع ضميره لانه لم يسم (قوله بلا فصل)
 أى لا بالاول لا بغيرها (قوله ذى التانيث المجاز) التانيث بمعنى الطلاق لفظ
 المؤنث فالمعنى ومع ضمير النساء ذى الاطلاق المجاز أى الذى يطلق عليه
 المؤنث مجازا ولا يخفى أن الاطلاق يوصف بالمجاز حقيقة لما تقرر في محله
 من أن المجاز يطلق بالاشتراك على اللفظ المخصوص وعلى اللفظ قوله
 البعض التانيث لا يوصف بالمجاز المجازا كما هو ظاهر لوقال ومع ضمير
 المؤنث ذى المجاز لكن أولى ممنوع (قوله فاما ترى) ان شرطية أدغمت
 في ما الزائدة وسجدة وفي اتمه حالية والملة بكسر اللام شعر الرأس دون الجملة
 أودى بها أى أهلكتها ولم يقبل أودت بها لاجل التأسيس وهو ألف قبل
 الروى بحرف مقرر كما في عالم لوجوب توافق القوافي في التأسيس كذا قال
 العينى وتبعه ضميره وهو انما يتم لو كان الروى هاء الضمير وهم بأن يكون
 روى كما قرئ في محله فينبغى ان يقال لاجل الردف وهو حرف لين يتلوه
 الروى وهو هنا الباء لوجوب توافق القوافي في الردف أيضا (قوله فلا
 مبرئة) هى البسملة السبعة ودقت ودقها أى أمطرت كما مطرها أو بقل
 ابقاها أى أنتت البقل كذا ما وقيل التذكير فى أبقل على اعتبار المكان
 والتانيث فى ابقاها على اعتبار البقعة ولا مانع من إعادة ضميرين على جاز
 التذكير والتانيث أحدهما باعتبار تذكيره والآخر باعتبار تانيثه ومن

مع فصل بالافضل) على الاثبات

(كما في الاقانة ابن الاعلا)

اذ معناه مازكى أحد الاقانة

ابن الاعلا ويجوز ما ركت

نظروا الى اللفظ ونحوه

الجمعه ور بالشعر كقوله

ما برئت من ربه وذم

في حرسنا الالبات العلم

وقوله فاقبعت الا الضلوع

الجراشيم قال الناظم والصحيح

جواز في انثرا ايضا وقوله

قصرى فأصبحوا الا ترى

الامسا كنهم ان كانت الاصحية

واحدة (والخلف قد يأتى)

مع الظاهر الخ في التانيث

(بلا فصل) شذوذ حكى

سيبويه قال فلا تـ (ومع ضمير

ذى) التانيث (المجاز) الخلف

(في شعره) أيضا كقوله

فاما ترى وليمة * فان

المسودات أودى بها *

وقوله

فلا مبرئة ودقت ودقتها

ولا أرض أبقل ابقاها

نص على أن البيت من هذا القبيل الهاء السبكي في هروث الأفراح تقول
 التمرج التذكير في أجل باعتبار المكان يأباه الهاء في إياه أغر مسلم
 ونص الدماميني في حاشية المغني على أنه يجوز أن يكون كبرية من حقيقى التانيث
 باعتبار التأويل وأنه لا يقال عند قيام مثلاً على تأويل عند بشخص (قوله
 واثناس مع جميع) أشار به إلى أن لزوم السابق يختص بغير الجمع المذكور
 والمراد بالجمع مدلول على جماعة فدخل اسم الجمع كالتاء واسم الجنس
 الجمعي كالتبصرة على حكمه - ما كذلك قاله سم قل أبي جى إذا أشت بالجمع
 أعدت التعمير إليه مؤنثاً وإن ذكرته أعدت الضمير منه كرائع قول ذهب
 الرجال إلى أخوته وأذهب الرجال إلى أخوتهم كذا في بس وانظروا أن هذا
 على سبيل الأولوية لا الوجوب كما علم عامر في القولة السابقة (قوله سوى
 السالم الخ) قال شيخنا قال السالحي ما علمه أن الجمع السالم إذا لم فيه تغيير
 الواحد أو غلب أو جاء على شكل السالم وليس فيه شروط كإرضاء جازفة
 الوجهان وكذلك التاء من هذا النوع بالالف والتاء نحو لمات حكم التاء
 معه التغيير اهـ وفي كلام الشارح في التنية الآتي ما يؤيده (قوله والسالم
 من مؤنث) أي من جميع مؤنث حقيقى التانيث تخرج نحو طلحات وعمرات
 فيجوز الوجهان في نحوهما كما أنه المنع في تسهيله في الأول والناطحي
 في الثاني (قوله حقيقى) لا حاجة إليه إذا الفرج لا ينقسم إلى حقيقى وبجازي
 (قوله تقول فاست الرجال الخ) لكن حذف التاء أجود فيما ذكر من جميع
 التكمير مطلقاً والجمع بالالف والتاء لم يذ كروا من الجمع واسم الجنس
 الجمعي على ما لم يمتنع والنفي لا يمتنع استواء الأمرين في الأربعة
 وقته تدم رباناً الاثبات في المجازي وينشد قول السالم كالتاسع
 إحدى البس أي في أصلي يجوز فلا يرد لاختلافهما في المرحلتين قوله وتام
 الهنود) انما لا يعتبر التانيث الحقيقي الذي سكان في الفردلان المجازي
 الطارئ ازال الحقيقي كما زال التذكير الحقيقي في رجاله الدماميني
 (قوله لتأوله بالجماعة) أي وهي مؤنث مجازي قال في شرح الشذور وليس
 لأن أن تقول التانيث في نحو التاء والهنود حقيقى لأن الحقيقي الذي له فرج
 والفرج لا أحد الجمع لا للجمع وانما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الأحاد

(واثناس مع جميع سوى السالم
 من مذكر) والسالم من مؤنث كـ
 مر (كالتاسع) المؤنث المجازي
 وهو ما ليس له فرج حقيقى
 من (أحدى الآتين) أغنى لبنة
 فكما تقول سقطت اللبنة
 وسقط اللبنة تقول قامت
 الرجال وقام الرجال وقامت
 الهنود وقام الهنود وقامت
 الطلحات وقام الطلحات
 فأنبات التاء تأوله بالجماعة
 وحذفها لتأوله بالجمع

فيه عندى نظرا تقرر من أن الحكم على الجمع من باب الكناية
 وحينئذ فالفعل مسند في الحقيقة الى أحاد الجمع إلا أن يصح كون كلامه
 باعتبار الظاهر فاعرفه (قوله وكذا تفعل باسم الجمع) قبله في التصريح
 بالمعرب وقال ان المبني نحو الذين لا يقال فيه قامت الذين وان قيل انه جمع
 الذى اه أى اسم جمع الذى وكأسم الجمع اسم الجنس الجمعي كيقرو ونخل
 كما مر (قوله أن يجوز فيه الوجهان) أى لتأني التأويل المتقدمين فيه (قوله
 أوجبت التذكير الخ) أى لأن الواحد كالكور يفتدو عند الاستناد
 الى الواحد يجب مذكر (قوله وخالف السكوفون) وعليه يجعل قول
 بعضهم وقيل انه الرخصى

ان قولى شجعوا * وبقتلى شعدوا

لا بالى بجمعهم * كل جمع مؤنث

أى وجوباً أو جوازاً (قوله شجعوا) أى لشجعوهن أى خزنهن وتصدعوا
 تفرقوا (قوله لم يسم فيهما نظم الواحد) أى لأنه تغير شكاه وحذفت لانه
 واعترض على هذا الجواب بأن قضية جواز التذكير في نحو جاءت
 الحليات ودفع بظهور ان التغيير المستلزم في التذكير هو الاعتبار على كمال
 في بنات لا التصريح فيه لكونه عن هذه كالتغيير (قوله وبان التذكير
 في جاء الخ) اعترض على الاجوبة الثلاثة عن التذكير في جاء الخ أما الاول
 فلما تقدم من أن الرابع في الفصل بغير الاثبات وقد أجمعت السبعة على
 الحذف فيلزم اجماع السبعة على مرجوح وأما الثاني فلما يلزم عليه من
 حذف الفاعل وهو غير جائز عند البصري وأما الثالث فلان أ ل في نحو
 المؤمن والكافر معرفة تكون الوصف للثبات والادوام لا للتجدد وصفة
 مشبهة ويمكن دفعه عن الاول بأنه مشترك الزام اذا الظاهر أن السكوفين
 أيضا يرجحون الاثبات على أن بعضهم التزم أن السبعة قد تجتمع على الوجه
 المرجوح وعن الثاني بقيام الصفة مقام الموصوف وعن الثالث بأن
 الصفة هنا لا يهد أن يراد بها التجدد كما يشعر به قصة الآية (قوله في نعم الفتاة)
 قال السجوطى مثله نعم فتاة همد (قوله لأن قصدا الخ) مقتضاه جواز
 الوجهين في نحو صار المرأة خيرا من الرجل لما ذكر وهو كذلك وليس من

وكذا تفعل باسم الجمع كلسوة
 ومثله وقال نسوة في المدينة
 * تنبيه * حتى كل جمع أن
 يجوز فيه الوجهان إلا أن
 سلامة نظم الواحد في جمعي
 التصحیح أوجبت التذكير
 في نحو قام الزيدون والتأنيث
 في نحو قامت الهندات وخالف
 السكوفيون فجوزوا فيها
 الوجهين ووافقهم في الثاني
 أبو علي القاسمي واحتجوا
 بقوله آمنت به بنو اسرائيل
 اذا جاء الخ المؤنثات وقوله
 فبكى ساقى شجعوهن وزوجني
 والظاعنون الى ثم تصدعوا
 وأجيب بان المبني والبنات
 لم يسم فيهما نظم الواحد وبان
 التذكير في جاء الخ لفصل
 أولان الاصل النساء المؤمنات
 أولان أ ل مقتدرة باللاتي وهو
 اسم جمع (والحذف في نعم
 الفتاة) وبشئ الفتاة
 (استحسنوا) أى رأوه حسنا
 (لأن قصدا الجنس فيه بين)
 فالاستدلال به الجنس وأل في
 الفتاة جنسية خلافان
 زعم انها عادية وموع كون
 الحذف حسنا الاثبات
 أحسن منه

ذلك ما قامت امرأة لان المرأة من المردم الجنس بل المراد واحدة والعمره
لافراد الجنس انما هي من الثاني بخلاف ما قامت من امرأة فبالخيار لان
دخول من افاد معني الجنس في السالبي وتقر بان هشام ان الاكثر
في المؤنث المقرون بين الزائدة ان لا تملقها علامة التأنيث كذا في يس (قوله
والاصل) أي العاصب والراجح وهذا نروى في الحكم السابع (قوله
والاصل في المفعول ان ينصلا) تصرح بما علم من الجملة الاولى وقال سم
هذا لا يقتضي عنه ما قبله لاحتمال أن يكون الاصل في كل من - ما الاتصال كما
يقل من الانقش اه وتوقف بأنه لا يتأني اتصالهما ما حاشي يكون الاصل
في كل من - ما الاتصال ويمكن دفعه بأن معني كون الاصل في كل من - ما الاتصال
ان الاصل اتصال أحدهما أيا كان من - ما الاتصال الفاعل بعينه واتصال
المفعول بعينه فتدبر والمراد بالمفعول المفعول به أو مطلق المفعول ولا يقدح
في ذلك امتناع مجي المفعول معه بخلاف الاصل لان الاصل قد يلزم وقوله
وقد سمعنا بخلاف الاصل لا يفيد أن المجي مختلف الاصل في كلها (قوله وقد
سمعنا الخ) أفاد بقدر أمرين أن ذلك قليل وأنه قد لا يجي المفعول قبل الفاعل
وعدم مجيئه قبله اما لاقتصاره على أحد الجائزين أو أنه - كونه متمنعا كما
في اكرمتك تقول الشارح وقد يمنع ذلك أي تقدم المفعول على الفاعل
ليس من زيادته على المتن والحاصل أن ارتكاب الاصل قد يكون واجبا نحو
اكرمتك وقد يكون جائزا نحو ضرب زيد عمرا وقد يكون متمنعا نحو ضرب
وخالفه الاصل في الاول متمنعه وفي الثاني جائزه وفي الثالث واجبه (قوله
وقد يجي) قصره على لغة من يقول يجي وشايشي بالقصر (قوله
وواجب) في مستثنين أن يكون المفعول عماله المصدر نحو من اكرمت
أي أتدعو أو غلام من اكرمت أو غلام أي رجل تضرب أو تضرب وأن يقع عامله
بعد الفاء وليس له متضرب غيره مقدم عليها نحو وربك فكبر فأما التميم فلا
يظهر بخلاف نحو أو ما اليوم فاضرب زيدا كذا في التوضيح (قوله ما واجب
نأخره) كالخصر فيه نحو أو ما اضرب زيد عمرا والتباسه نحو ضرب موسى
عيسى أو توسطه ككونه تهما متصلا والفاعل اسم ظاهر نحو ضرب بني زيد
ويمنع أيضا تقدم المفعول على العامل كون المفعول ان المنفردة ومعها ولها

(والاصل في الفاعل أن ينصلا)

بالفعل لا يكثر منه ألا ترى
ان علامة الرفع متأخر منه في

الافعال الخمسة (والاصل

في المفعول أن ينصلا) عنه

بالفاعل لا به فضلا (وقد

سمعنا بخلاف الاصل) بمنعهم

المفعول على الفاعل اما

جوازها واما وجوبها وقد يمنع

ذلك كما سيأتي (وقد يجي

المفعول قبل الفعل) رفعه

وهو أيضا على ثلاثة أوجه

جائز نحو ضرب يهودي وواجب

نحو من اكرمت ومنع ومنعه

ما واجب تأخره أو توسطه

على ما سيأتي بيانه (وأخر

المفعول) عن الفاعل وجوبا

المفعول والحالة هذه الا بالقرينة كما في نحو ضرب موسى عيسى واكرم ابني اخي فان أمن اللبس لوجود قرينة جازية تقدم نحو ضربت موسى سلى وانفذت سعدى الحصى نبيه ما ذكره الناظم هو ما ذهب اليه ابن السراج وغيره واطا فر عليه فصوص المتأخرين ونازع في ذلك ابن الحاج في نقده على ابن عصفور فاجاز تقديم المفعول والحالة هذه محتجا بأن العرب تميز ضمير وعمر وعلى حمير وبأن الاجمال من مقاصد العقلاء وبأنه يجوز ضرب أحدهما الآخر وبأن تأخير البيان الى وقت الحاجة مجاز عفا وشرعا وبأنه قد نقل الزجاج انه لا اختلاف في أنه يجوز في نحو فغازات تلك دعواهم أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس قلت وما قاله ابن الحاج ضعيف لانه لو قدم المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ بحسب الظاهر

الا أن يسميها ما شعرنا انما المثال فأنزل وعرفت وكونه أن المخففة ومعها ما يكون معه ولفعل فنجبي أو واقع سلة حرف مصدرى ناصب بخلاف ضمير الناصب فيجوز مجتبه ما زيد انضرب ومنهم من أطلق في المنع ولم يقيده بالناصر أو شترزم الا اذا قدم على الجازم أيضا فيمنع لم زيد انضرب ويجوز زيد لم انضرب وكذا المنصوب بان اما المنصوب بان أو كي فن الواقع سلة حرف مصدرى ناصب وهو لا يجوز تقدم معوله عليه مطلقا واما المنصوب باذن فالراجح منع تقدم معوله عليه وحده واما تقدمه عليه وعلى اذن ما يقال أبو حيان لا أحفظ فيه نصا للبصريين ومقتضى قواعدهم المنع وجوزة الكسائي أو مقررون بلام ابتداء غير مسبوقة بان بخلاف المسبوقه ما فيمنع حمرا ليرضى زيد ويجوز ان زيد حمرا ليرضى أو لام قسم أو قد أو سوف أو قلما أو ربما أو توننوكه هذا ما في الهامع مع زيادة من الدماميني (قوله ان ليس حذر) أي ان خيف لبس المفعول بالفاعل (قوله بسبب خفاء الاعراب) بأن كان تقدير يا أو محليا وتحت كل منهما ما أناس كثيرة (قوله وعدم القرينة) عطف عام (قوله لوجود قرينة) أي لظنية كالتال الاول أو معنوية كالتال الثاني (قوله ونظا فر) هكذا اشتهر بالظاء المشبهة والصواب تضافر بالاضاد المجهمة يقال تضافر القوم أي تعاضروا كما في كتب اللغة (قوله محتجا بأن العرب الخ) لوقال محتجا بأن العرب تميز الاجمال وتقصده كضمير حمير وعمر وعلى حمير ونحو ضرب أحدهما الآخر اكان أحسن وأخصر (قوله وبأن الاجمال الخ) مبني على أن لا فرق بين اللبس والاجمال والحق الفرق وأن الاول يسادر فهم غير المراد والثاني احتمال اللفظ للارد وغيره من غير تبادل واحد هما وأن الاول مضر دون الثاني وتضافر حمير وعمر وعلى حمير وضرب أحدهما الآخر من الثاني (قوله وبأن تأخير البيان الخ) هذا في الجملة لا في الملبس (قوله يجوز في نحو هازات الخ) أي فلم يبالوا باللباس الاسم بالخبرفة كذلك التباس الفاعل بالمفعول (قوله قلت الخ) حاصله بالنسبة لغير الوجه الاخير أن ما استدله ابن الحاج من باب الاجمال وما نحن فيه من باب الالتماس والثاني ضار لتبادر غير المراد فيه دون الأول لعدم تبادر شيء فيه قال سم قال

بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل فيعظم الضرر ويشتد الخطر بخلاف ما احتج به فان الأمر فيه

يس وهذا الجوار لا يتجوزى التأني في التأني في باب التعدي والتزوم
 من أن الخلاف مع أن وأن يطرد مع أمن ليس واحترز بأمن ليس من نحو
 رغب في أن تفعل أو عن أن تفعل فلا يتجوز الجوار للتباس في مالا
 يتبادر منه شيء التباسا اه وقد يقال لا يلزم من شمول ليس للأجبال عند
 المستغنى في بعض الأبواب قوله له عند في بقية الأبواب اه كن ينظر
 ما الفارق ثم قل سم وأما بالنسبة لأوجه الأخيرة وأنه لا يلزم من إيراد
 الزجاج الوجه في الآتي جواز مثل ذلك في نحو شرب موسى فيمضي لأن
 التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها اه وكان وجهه
 أن الاسم والتأني اسماء المتبادر والخبر والمتبادر الخبر في المعنى بخلاف
 السائل والمفعول ورد شيخنا ذلك بأن التأني لا يفرق بين الاسم والخبر
 وبين الفاعل والمفعول قال ويظهر أن المصنف لا يسلّم لزوم ما نقله وبرد
 منعه أن الخويعين متعوا تقديم الخبر على المتبادر في غير النسخ إذا خيف
 التباس أي فتكن حالة النسخ كحالة عدم النسخ (قوله لا يؤدي إلى مثل ذلك)
 أي لأن اللازم عليه إنما لأجبال وهو لا يضره وألا التباس الغير المثار (قوله)
 أي وأخر المفعول الخ المراد بوجوب تأخير عن الفاعل عدم جواز توسطه
 بينه وبين الفعل فيصدق بوجوب تأخره عنهما كالتسأل الأول وجواب
 تقدمه عليهما كالتسأل الثاني وهذا حكمته تعدد التسأل فالوجوب انشائي
 بالنسبة إلى التوسط (قوله ان وقع الفاعل ضميرا) أي متصلا إذ لو أخر لم أن
 لا يكون متصلا والعرض اه متصل (قوله غير مخصص) على حقيقة اسم الفاعل
 أي مخصص فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر (قوله انحصر) أي فيه وقوله عن
 غير المحصور رأي فيه وكذا يقال فيما بعد وما ذكر من قصر الصفة على الموصوف
 إلا أنه إذا كان المحصور في الفاعل فالصفة المفصورة مضمومة المنعول وإذا
 كان المنعول فالصفة المفصورة ضارفة الفاعل فقوله ان ضرب عمرا اذ زيد
 لقصر مضمومة محرو على زيد أي انه لم يحصل له العمر والازيد وقول
 ما ضرب زيد العمر القصرة ضارفة زيد على محرو أي انه لم يتعد أثرها إلى
 محرو (قوله وما ضربت الاعمر) كل الأول بل الصواب أن يقول ما ضرب
 زيدا لا يال لأن العموم السابق في قوله ظاهرا كل أو مفعلا في المحصور فيه

لا يؤدي إلى مثل ذلك وهو
 ظاهر (أو أضر الفاعل)
 أي وأخر المفعول عن الفاعل
 أيضا وجواب وقوع الفاعل
 ضميرا (غير مخصص) نحو
 أكرمتك وأهنت زيد (ويا
 بالآ أو انما المضمرة) من
 فاعل أو مفعول ظاهرا كل
 أو مفعلا (أخر) عن خبر
 المحصور ثم ما فالفاعل
 المحصور نحو ما ضرب عمرا
 الازيد أو الأما وما ضرب
 عمرا زيد أو أنا والمفعول
 المحصور نحو ما ضرب زيد
 عمرا وما ضربت الاعمر
 وانما ضرب زيد عمرا وانما
 ضربت عمرا

(وقد سبق) المحصور فاعلا كان (٦٩) أو مفعولا غير المحصور (ان تصدظهر) بأن كان المحصور

بالا وتقدمت مع المحصور
بها نحو ما ضرب الأزيد عمرا
وما ضرب الأعمرا زيد ومن
الأول قوله

فلم يدرك إلا الله ما هيئت أنا
عشة أثناء الدبار وشاءها
وقوله

ما عاب الأثيم فعل ذي كرم
ولا حقا قط الأجبا بطلا
ومن الثاني قوله

ترودت من ليلى تسكيم ساعة
فما زاد الاضعف ما في كلامها
وقوله

ولما أتى الأجبا حافوا ده

ولم يدل عن ليلى جمال ولا أهل
فان لم يظهر القصد بان كان
المحصور بانما أو بالا ولم تقدم
مع المحصور امتنع تقديمه

لانعكاس المعنى حينئذ وذلك
واضح * تنبيه * الذي أجاز
تقديم المحصور بالا مطلقا
هو الكسائي مجتبا بما سبق

وذهب بعض البصريين الى
منع تقديم المحصور مطلقا
واختاره الجزولي والشاويين
جملا لا لا على انما وذهب

الجمهور من البصريين
والفراء وابن الأنباري الى

وكذا يقال في انما ضربت عمرا وفي نسخ اسقاط قوله وما ضربت الأعمرا
(قوله وقد سبق الخ) فديقال لم أجيزنا تقدم المحصور فيه مع الاومع في باب
المبتدأ والخبر حتى حكموا بشذوذ قوله وهل الا عليك المفعول وأجاب شيخنا
الزيد بأن الفرق أن الفعل أقوى في العمل فاحتمل معه تقديم المحصور وبأن
اللازم فيه تقديم أحد المفعولين على الآخر لا تقدم المفعول على العامل ولا
كذلك المبتدأ والخبر (قوله عشيبة الخ) منصوب على الظرفية والانتاء
كلا بعدا وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشبة وهي الكلام الترس
والعداوة وشاءها فاعل هيئت (قوله جبا) بضم الجيم وتشديد الموحدة
والهزة الجبان (قوله ولما أتى الأجبا) أي اسراعا وجواب لما في بيت
بعده (قوله الذي أجاز) أي قبل المنصف وعبارته توهم انه تقدمت اشارة
الى أن هنالك قائلا بالجزاز مطلقا غير المنصف وانصد الآن تعيينه مع انه لم
يتقدم اشارة الى ذلك فكان الظاهر اسقاط لفظ الذي ويكون التنبيه
بمعناه اللغوي (قوله مطلقا) أي فاعلا كان أو مفعولا (قوله وذهب بعض
البصريين الخ) قل الما كهي هو والاصح اه وعليه فماتقدم من الايات شاذ
أو مؤول بتقديم عامل للمنصوب والمرفوع غير المحصورين كان بقية وقيل
ما هيئت دري وقيل كلامها زاد وقوله الى منع تقديم المحصور أي بالا مطلقا
أي فاعلا كان أو مفعولا ووجه الالمام في هذا المذهب بأنه اذا تقدم
المحصور فيه بالا كان قبل ما ضرب الأزيد عمرا فان أريد أن زيد وعمرا
مستثنيان معا واتقدم ما ضرب أحد أحد الأزيد عمرا أفاد أن الضرب
انما وقع من زيد وعمرا ولم يحصل من غيره لغيره وهذا غير ما يفيد تأخير
المحصور فيه لان مفادة أن ضرب عمرا ومحصور في زيد وهذا لا ينافي أن
الضرب حصل من غير زيد لغيره ووزم محذورا آخر وهو استثناء شيئين
ناداة واحدة بغير عطف وهو مجموع مطلقا كما ستعرفه في باب الاستثناء وان
أريد أن عمرا مقدم معني وليس مستثنى لم يلزم المحذوران المذكوران
لكن يلزم حمل ما قبل الا فيما بعدهما لم يذكروا جواز حمل ما قبل الا فيه
في قولهم لا يعمل ما قبل الا فيما بعدهما الا ان كان مستثنى نحو مقام الأزيد أو
مستثنى منه نحو مقام الأزيد أحد أو تابعا له نحو مقام أحد الأزيد فان قيل اه

منع تقديم الفاعل المحصور وأجازوا تقدم المفعول المحصور لانه

في نية التأخير (وشاع) في لسان العرب تقديم المفعول المتبسر بضمير الفاعل عليه (تخوفاً منه) وتو له جاء الخلافة أو كانت له قدراً • كما في ربه موسى على قدر لأن الضمير فيه وإن عاد على متأخر في المنفصل إلا أنه متقدم في الرتبة (وشد) في كلامهم تقديم الفاعل (٧٠) المتبسر بضمير المفعول

عليه (فتوزان ثوبه الشجر) والكمس في اختيار التي تأتي وزيادة المحذور المقابل للجمع ورفع فيه فيما حوزوا على ما قبل الإفيه قدس (قوله في نية التأخير) أي تقديمه كلام تقديم (قوله جاء الخلافة) الضمير يرجع إلى المدح وهو محمد بن عبد العزيز وقوله أو كانت يروى بأو بمعنى الواو وبأد قوله تدرا أي مقدرة (قوله وشد) أي على مذهب المحمدي ولا على مذهبه لما استعمله (قوله والصحيح جرازه) أي تقطعوا وترا (قوله أبا الفيلان) بكسر الهمزة والمججمة وعن معنى بعده وقوله كما يجزى أي جرى وسنابكهم السين والثون وتشديد الميم اسم لرجل رومي بني قصر اعظميا ظهر الكوفة لثعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة فلما فرغ من بناءه ألقاه من أعلاه ثلاثين لغيره مثله فصر به العرب المثل في سوء المجازاة (قوله جزاء الكلاب العاويات) قيل هو الضرب والرمي بالجاراة وقيل هو دعاء عليه بالأسنان الكلاب اغتاة ما روي عند طلب الضاد وعدى بن حاتم الطائي صحابي فلابي في هذا الهمير (قوله وجهها من القياس) بمعنى ما قامه على المواضع التي يجوز فيها مود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وسأني قريبا وأجيب بأنهم اتخذوا لقياس ثلاثة قياس علمها المأذة في التصريح ونقل شيخنا عن الجمع أن هذا الوجه هو أن المفعول كثر تقدمه على الماعر فجعل لكثرة كمال وصل وبشارة الشارح على التوضيح الكفاة بتقديم المفعول في الشعر لأن في الفعل المتعدي اشعارا بمعاد الضمير على متقدم شعورا ومن في كلام الشارح على الحل الأقول بياناً والقياس عليه جملة ما يعرف والعروف وأما على الوجهين الآخرين فنن في تعضية والقياس بمعنى النظر أي من أوجه النظر والرأي (قوله وعن أجاز ذلك الخ) اختار هذا المذهب أيضا الرضي (قوله والطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو (قوله وتأول المأذون بعض الخ) قالوا في قوله جرى الخ الضمير عائذ إلى الجزاء لأنه ومن جرى أوله من غير عدى (قوله في الشعر)

عليه (فتوزان ثوبه الشجر)

لما فيه من عود الضمير على

متأخر لفظاً ورتبة قال الشارح

والضمير يربط الأبا الفتح يحكمون

بهم هذا أو الصحيح جرازه

واستدل على ذلك بالجمع

وأشدد على ذلك أبا تمام قوله

ولو أن سجداً أحلك الدهر

واحداً من الناس أبقي

بجده الدهر منجهاً وقوله

وما صنعت أعماله المرعاجيا

جزأ عليها من سوى من له

الأمر وقوله

جزى بنو أبا الفيلان مني كبر

وحسن فعل كما يجزى سمار

وقوله كساحله ذا الحلم

أثواب سروده روقى ناهدا

الذي إلى ذرى الجند وقوله

جزى به عنى عدى بن حاتم

جزاء الكلاب العاويات وقد

فعل وقد كثر جرازه وجهها من

القياس وعن أجاز ذلك قبله

وقبل أبي الفتح الأخفش من

البصر بين والطوال من الكوفيين وتأول المأذون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها أي وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون التثنية والحق والاصناف لأن ذلك إنما ورد في الشعر • تنبيهات • الأول لو كان ضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائداً على ما اتصل بالمفعول المتأخر نحو قوله أدها ضلماً هند

امتثعت المسئلة اجماها كما امتنع صاحبها في الدار وقيل فيه خلاف واختلف في نحو ضرب
 فتمه اتم وأجازوه آخرون وهو الصحيح لانها ما زاد الضمير على ما اتصل بعبارة التقدمة كان كقوله على ما رتبنا
 التقديم الثاني كما يعود الضمير (٧١) على متقدم ترتب دون لفظ ويسمى متقدما حكما كذلك يعود

على متقدم مع دون لفظ
 وهو العائد على المصدر
 المقهور من الفعل نحو اذبح
 ولذلك في الصفة في
 الكبير أي التاذيب وانه
 اعد لها وأقرب للتدوير أي
 العدل الثالث يعود الضمير
 على متأخر اظا ورتبة سوى
 ما تقدم في ستة مواضع أحدها
 الضمير المرفوع بم وبأس
 نحو فم رجلان يد وبأس رجلا
 عمو وبأسه أي أن المخصوص
 مبتدأ للضمير محذوف أو خبر
 مبتدأ محذوف الثاني أن يكون
 مرفوعا بأول المتنازعين
 المجهول ثاني ما كقوله

أي للضرورة (قوله امتثعت المسئلة اجماها) أجمع هنا واختلف
 في نحو وزن نوره الشجر لا اختلاف العام هنا في مرجع الضمير ولا يسه
 واتحاده في وزن نوره الشجر فهو طالب للرجوع أيضا فكأنه متقدم رتبة
 وقوله كما منع الخ أي لما مر من اختلاف العامل (قوله في نحو ضرب
 أباه غلام همد) أي من كل ما اتصل فيه المفعول المتقدم بضمير يعود على
 ما اتصل بالفعل المتأخر (قوله بناء على أن المخصوص الخ) أماعل أنه
 مبتدأ خبر الجملة قبله فهو معاودة الضمير على متقدم رتبة (قوله على
 ماسيا في باب) أي من الخلاف فالصريحون يميزونه والكوفيون يعمونه
 (قوله أن يكون خبرا عنه في مفسر خبره) كان الأولى أن يقول خبرا عنه بخبر
 يفسره والمراد غير ضمير الشأن الثلاثي كتر مع ما بعده والاصح أن الضمير في
 الآية عائد على معلوم من السياق لا على الحياة الدنيا المخبر بها والأول كان
 التقديم ان حياها الدنيا الاحياء الدنيا وهو ممنوع الآن بحجاب بان
 الضمير راجع الى الموسوف بقطع النظر عن صفته (قوله ضمير الشأن
 والقصة) المراد بالشأن والقصة الحديث كما تقدم في باب المبتدأ وهو ضمير
 غيبة يفسر جملة خبرية بعده مصرح بخبره أو يؤتى به دلالة على قصد
 المتكلم المستعظام السامع حديثه ويذكر باعتبار الشأن ويؤتى باعتبار
 القصة وانما يؤتى اذا كان في الجملة بعده مؤثرا حادثة وتأتيه حيث قد أولى
 نحو وانما همد حسنة انما أقرب جار يملأ فاعمى الابصار ولا يفسر بجملة
 فعالية الا اذا دخل عليه ناسخ وبقية الكلام عليه سلفت في باب كان
 وأخواتها (قوله وكونه مفسردا الخ) أجاز الكوفيون مطابقة للتمييز في
 التناوب والتنبيه والجمع وليس يسموع مغنى (قوله دائما) أي دائما (قوله
 ولكنه يلزم أيضا التذكير) أي فيها ألف ضمير نفع من هذه الجملة (قوله
 قد يشبه الفاعل) أي في الواقع بالمفعول أي في الواقع (قوله وأكثر

بحقوقي ولم أحجب الاخلاء اني
 لغير جميل من خليلي مع
 على ماسيا في باب الثالث
 أن يكون خبرا عنه في مفسره
 خبره نحو ان هي الاحياء
 الدنيا الرابع ضمير الشأن
 والقصة نحو قول هو الله أحد
 فاداهي شأخسة أبصار
 الذين كثر وا الخامس أن

يجز برب وحكمه حكم ضمير نفع وبأس في وجوب كون مفسره تمييزا وكونه مفردا كقوله ربه فتدعون الى ما
 * برز المجدد انبا فاجلوا ولكنه يلزم أيضا التذكير فيقال عربيه امرأه لا ربهوا به قال نعمت امرأه همد
 السأدس أن يكون مبتدأ لانه الظاهر المفسر له كفسر به زيد فقال ابن عصفور أجازوه الا خفش ومنعه سيويه
 وقال ابن كيسان هو جار مجامع انتهى * خاتمة * قد يشبهه الفاعل بالمفعول وأكثر

ما يكون ذلك إذا كان أحدهما

اسما تاما والآخر عا تائما
وطريق معرفة ذلك أن يتصل
في وضع التام أن كان
مرفوعا غير التكلم المرفوع
وإن كان مفعولا وبانحصاره
المنصوب وتبدل من الناقص
إسماء معناه إلى الفعل وعدمه
فإن كانت المسئلة بعد ذلك فهي
صححة قبله والآخرى فاسدة
فلا يجوز أن يجيب زيد ما كره
عرو أن أوقع ما على ما لا
يسئل لانه لا يجوز أن يجيب
الثوب ويجوز نصب زيد لانه

يجوز أن يجيب الثوب فإن
أوقعت ما على أنواع من
بعد فل يجوز رفعه لانه يجوز
أن يجيب التاء وتقول أمكن
المسافر أن ينصب المسافر
لأنك تقول أمكنى السفر
ولا تقول أمكنت السفر
واقه أم

(النائب عن الفاعل)
(نوب مفعول به عو فاعل)
محذوف لغرض ما لفظي
كالإيجاز ونهيج التظلم أو
معنوي كانه لم به والجهل
والإبهام والتعظيم والتحقير
والخوف منه أو عليه

ما يكون ذلك) أي الاشتباه (قوله اسماء تاما) أراد به الاسم للوصول
لعدم دلالة على معناه الاسم له وما أشبهه مما لا يتضح معناه إلا بضميمة
كما للموسوقة والتام ساعدها وقيل أراد بالتام نقص حتى للأعراب والتام
ظاهره (قوله وطريق معرفة ذلك) أي الفاعل الصواب والمفعول
الصواب (قوله إن كان مرفوعا) أي في عبارة التكلم أعم من أن يكون
رفعه صوابا أو خطأ (قوله اسماء معناه) أي الناقص وقوله في العقل أما
أن تكون في معنى من سائر الألفاظ أو معناه محذوف صفة ثانية لأن
مفسرة للصفة الأولى أي مماثلة في العقل وعدمه وانما ذكره دفعا لتوهم
أن المراد بكونه معناه ترادفهما (قوله ويجوز نصب زيد) المراد بالجواز
ما قبل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا اعتراض بأن نصب زيد واجب وقوله
جاء رفعه أي ونصبه (قوله على أنواع من يعقل) أراد بالأنواع ما يشمل
الأفراد (قوله وتقول أمكن الخ) هذا من غير الاكثر لأن الفاعل والمفعول
اسماء تامين

(النائب عن الفاعل)

هذه العبارة أولى وأخصر من قول كثير المفعول الذي لم يسم فاعله لصدق
على دينار من أهلي زيد دينار وعدم صدقه على الطرف وغيره مما
ينوب عن الفاعل وإن أجيب بأن المفعول الذي لم يسم فاعله سائر كل علم
بالقابلة على ما ينوب مناب الفاعل من مفعول وغيره (قوله لغرض) المراد
بالغرض هنا السبب الباحث لا الفائدة القريبة على الفعل المقصودة منه
لانه لا يظهر في جميع ما ذكره من الأغراض (قوله كانه لم به) نحو وخلق
الإنسان ضعيفا وقوله والجهل نظيره ابن هشام بأن الجهل انما يقتضى
أن لا يصرح باسمه الخاص بل أن يحذف بالكسبة الآخرة ألمك تقول سأل
سائل وسام سائمه وقد يقال لا يشترط في الغرض من الشيء أن لا يحصل
من غيره فاعرفه قل شيخنا ربه البعض جعل الشارح الجهل من الغرض
المعنوي ينبع فيه التام وهو غير ظاهر والظاهر ما في التوضيح من جملة
مقابل لا لغرض ما لفظي وللعنوى اه وعندي أن الظاهر ما شئ عليه
التام والشارح قتأمل وقوله والإبهام أي على السامع كقول مخني صدته

تصدق اليوم على مسكين ويأتي فيه تنظير ابن هشام وقوله والتعظيم أي
تعظيم الفاعل بصون اسمه عن لسانك أو عن مقارنة المفعول نحو خلق
الخنزير وقوله والتحقير أي تحقير الفاعل نحو طعن عمر وقتل الحسين ومن
المعزوي كراهة السامع سماع لفظ الفاعل قال ابن هشام وهذا من تطفل
التحريين على صناعة البيان اه وأراد بالبيان ما يشمل علم المعاني لأن
ما ذكر من تعلقات علم العالي (قوله وسبأني أنه ينوب الخ) إشارة إلى
سؤال وجواب منشأهما اقتصار المصنف على المفعول به (قوله فيماله
من الاحكام) لا يعترض بأن من جلتا أنه إذا قدم أعرب مبتدأ والنائب
إذا كان ظرفاً أو مجروراً وقدم لا يعرب مبتدأ وأنه يؤث الفعل له والنائب
إذا كان أحدهما لا يؤث الفعل له لأن كلامه هنا في النائب المفعول به
لا مطلقاً للنائب (قوله كالرفع الخ) وكوجوب ذكره واستحقة اقامة الاتصال
بالعامل وكونه كالجزء منه وتأنيث الفعل لتأنيثه على التفصيل السابق
وأخذه عن الخبر في نحو أمضروب العبدان وتضريد العامل من علامة
التثنية والجمع على اللغة القهصبي (قوله ووجوب التأخير) مخرج الوجوب
هنا فقط للخلاف فيه دون الأولين وقول البعض للخلاف في الأولين سبق فلم
(قوله ثانی) اسم مصدر بمعنى النزال أي العطاء (قوله نعم النيابة الخ)
استدراك على قوله ينوب مفعول به عن فاعل فيماله دفع به توهم نيابته عنه
من غير تغيير أصبعته مع أن نائب الفاعل لا يرتفع إلا بالفعل المغير أو اسم
المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول بأن والفعل المبني للمجهول خلاف فقيل
بالمع مطلقاً لأن ما يرفع الفاعل من فعل أو وصف لا يكون على صيغة ما يرفع
المفعول والمصادر لا تختلف صيغها إلا تصح لذلك ولأنه قد يابس بالمصدر
الرافع للفاعل وقيل بالجواز مطلقاً والاصح الجواز حيث لا يابس كجحيف من
كل الطعام يثنون اكل ورفع الطعام بخلاف الملابس كجحيت من ضرب
عمر ووعلى جواز ذلك يجوز أيضاً إضافة المصدر لنائب فاعله فيمكن
في محل رفع كما يجوز جعل ما أنشيف إليه المصدر في محل نصب على المفعولية
والفاعل حذف من غير نيابة تثنيته وعلى المتع تعين إضافة المصدر لما
بعده على أنه في محل نصب على المفعولية أفاده في شرح الجامع (قوله عن

وسبأني أنه ينوب عن
الفاعل أشياء غير المفعول
به لكن الأصل في النيابة
عنه (فيما له) من الاحكام
كالرفع والعهدية ووجوب
التأخير وغير ذلك (كنيل
خير نائل) خير نائب عن
الفاعل المحذوف إذ
الأصل نال زيد خير نائل نعم
النيابة مشروطة بأن يغير
الفعل عن

صيقته (الاصولية) هذا كالمصرح في أن المبني للفعل قرع المبني لفاعله
وهو مذعوب الجمهور وقيل كل أصل (قوله اضعمن) أي ولوته ديرا كليل
وقوله مطلقا أي سائبا أو مزارعا (قوله اكسر) أي ولوته ديرا كركرة
وطلب كسر ظاهر إذ الميكن مكسورا في الأصل فإن كان مكسورا في الأصل
فما أن يقال يذران الكسر الأصل ذهب وأقبح كسر بدله أو يقال المراد
اكسر إذ الميكن مكسورا في الأصل وكذلك يقال في قوله واجعله من مضارع
متفعا والكسر هو الكثير في لسان العرب ومنهم من يسكنه ومنهم من
يفتحه في الممثل اللام ويقلب الياء ألفا في قول في رؤى زيد رأى بفتح الهمزة
وطلب الياء ألفا فتحصل في الماضي المعتل اللام ثلاث لغات قاله المصريح
(قوله متفعا) أي ولوته ديرا كيقال (قوله كبتقي) من الانتباه وهو
الاعتقاد وقيل الاعتراض والمقول بالجزء منه أو بالنظم على الاستئناف
(قوله والثاني) أي به ليفيدان هذا في الماضي لأن كالي تاء المطاوعة لا يكون
تائبا في المضارع بل تائبا في زيادة حرف المضارعة قبلها ما تالي تاء
المطاوعة في المضارع يأتي على ما تكن عليه في المبني لفاعل ومماها تاء
المطاوعة مع أن التاء للمطاوعة هي البنية بنفسها الاختصاص تلك التاء بهذه
البنية فسميت بها كذا في السالحي والمطاوعة حصول الأثر من الأول
للتاني خروجه فاعلم وكسر تفكسر (قوله من كل تاء مزيدة) أي زيادة
معتادة لتخرج التاء من قولهم ترمس الشيء بمعنى رماه أي دفعه فلا يضم
تائي الفعل معها إذا بني للمجهول كما في التصريح وإنما كانت غير معتادة لأن
الأصل في التوصل إلى الساكن المستدبر الكلمة أن يكون بالهمزة (قوله
تخرج الشيء وتغفل عن الأمر) فيمع قوله تاء المطاوعة وشبهها والتاثير
مرتبط في التمثيل بالأول نظرا لأنه لا يبنى للفعل إلا المتعدي (قوله وثالث
الفعل) أي الماضي الزائد على أربعة أحرف لأن همزة الوصل لا تلحق
المضارع والماضي الثلاثي والرباعي (قوله كالأول) أي كالحرف الأول
(قوله فتنبع) بالتصبي في جواب الأمر (قوله أو اضمم) بتصل حركة
الهمزة إلى الواو (قوله أهل عينا) أي غيرت عينه فخرج الممثل الذي
لم تغير عينه نحو عور وسيدوا عور فانه إذا بني للفعل ثلاثه من ذلك الصحيح

صيقته أو صيغته
صيقة تؤذن بالتبابة
(مازل الممثل) الذي يبنيه
للفعل (اضممن) مطلقا
(و) الحرف (التصل)
بالآخر منه (اكسرى
مضى كوصل) وخرج
(واجعله) أي التوصل
بالآخر (من مضارع متفعا)
كبتقي المثل فيه) عند
الناء للفعل (بقي و)
الحرف (الثاني تالي تاء
المطاوعة) وشبهها من كل
تاء مزيدة (كأول واجعله
بلا منازعة) تقول تخرج
الشيء وتغفل عن الأمر
باتباع الثاني للأول في
الضم (وثالث) أي الفعل
(الذي يبنى) همز الوصل
كأول واجعله كـ خلى
الشراب واخرج المال
فتنبع الثالث أيضا للأول
في الضم (واكسرا أو اضمنا)
فهل (ثلاثي أهل عينا)
واو يا كن أربابا فقد قري

وقوله واوما كان أى كقول أو يائيا أى كغيض وأصل قيل قول نقلت كسرة
 الواو لاسمئة الماهلثا الى الشافى بعد سلب حركتها فانقلبت الواو ايا
 لسكونها وانكسار ما قبلها كما فى ميزان وأصل غيضا غيضا نقلت كسرة الياء
 كذلك (قوله والاشهام) أى هنا ويطلق عند القراء على الإشارة
 بالاشفتين الى الرفع أو الضم عند الوقف على نحو استعين ومن قيل وعلى
 الانهضاء بالكسرة نحو الضمة فقيل الياء الساكنة نحو الواو وعلى خلط
 الصاد بالزاي فى الهمز الح وأصدق وقوله بين الضم والكسر بأن يؤتى بحزبه
 من الضمة قليل سابق وحزبه من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تحذف الياء
 قاله العلوى فالينية على وجه الافراز لا الشروع فى الاشياء والنظائر
 للسبوطى عن صاحب البسيط وغيره أن الحركات الست الثلاث المشهورة
 وحركة بين الضمة والكسرة وهى التى قبل الالف المائلة وحركة بين الضمة
 والضمة وهى التى قبل الالف المتضمة فى قراءة ورث نحو الصلاة والزكاة
 والياء وحركة بين الكسرة والضمة وهى حركة الاشهام فى غو قيل وغيض
 على قراءة السكاكى (قوله وضم) سوغ الابتداء به وقوعه فى معرض
 التفصيل (قوله ليت الخ) ليت التأسيسية مراد بها الفاعل فاعل ينفع وليت
 الثالثة تا كيد الاولى التى لها الاسم والتجرب وشيئا مفعول مطلق لا مفعول
 به وفاقا للوضع وخلافا للعينى (قوله حوكت على زيرين) أى نجحت على
 طاقين لتقوى والتجرب للرداء وهو يذكر ويؤنس وقوله اذنه الخ أى اذ
 حيككت (قوله وبني دبير) بالتصغير (قوله من هذه الاشكال)
 ظاهره ان الاشهام شكل ولا مانع منه وان منعه البعض لان المراد بالشكل
 الكيفية الحاصلة للفظ لكن الاشهام لا يخاف به ليس فكان
 الاحسن أن يقول من شكل الضم والكسر (قوله خيف ليس) أى
 بين الفعل المبني للفاعل والفعل المبني للمفعول (قوله يحنط) أى
 حيث لا قربنة على المراد كما هو معلوم من نظائره فلا اعتراض على المطلاقة
 على أن ليس اغما يتحقق عند عدم القرينة (قوله أو يخاطب) أو يؤن
 الاناث كما فى شرح الجامع (قوله فان كان يائيا) ينبغي أن يكون مثله
 الواوى الذى مضارعه بفتح العين نحو خفت فيضم أو يشم عند ارادة بناءه

والاشهام هو الايتان على
 الغاء بحركة بين الضم والكسر
 وقد يسمى روما (ضم ما) فى
 بعض اللغات (كروع)
 وحوك (فاحقل) كقوله
 ليت وهل ينفع شيئا ليت
 ليت شيئا يا روع فاشتريت
 وكقوله
 حوكت على زيرين اذنه الخ
 تخطيط الشوك ولا تشا له
 * تنبيه * أشار بقوله فاحقل
 الى ضعف هذه الملاحظة بالنسبة
 للغتين الاوليين وتغزى لبني
 قحس بن وبنى دبير (وان
 بشكل) من هذه الاشكال
 (خيف ليس يحنط) ذلك
 الشكل ويدل الى شكل
 آخر لا يس فيه فاذا استند
 الفعل الثلاثى المعتل العين
 بعد بناءه للفعل الى ضمير
 متكلم أو مخاطب فان كان
 يائيا كجاء من البيع
 اجتنب كسره وعاد الى
 الضم أو الاتهام لئلا يلتبس
 بفعل الفاعل نحو بعث العبد

فانه بالكسر ليس الاوان كذا واويا كسام من السور اجتب (٧) فنه وعدل الى الكسر والانشام

ثلاثين بفتح الفاعل
غوصت العدة فانه بالضم
ليس الاه تبيه مذ كمن
وجوب اجتناب الشكل
المبني على ما هو ظاهر
كلامه هنا مخرج في شرح
الكافية لم يفرض له ميوه
بل ظاهر كلامه جواز الوجه
الثلاثة مطلقا وليثبت
للايهام لمصلحة في نحو
يختار ونضار لم اجتناب
اول واربع (وماباع)
وغوه من جواز الضم
والكسر والانشام (فندري الضم
حب) ورتن كل فعل ثلاثي
مضاعف مدغم لكن الافصح
هنا الضم حتى قال بعضهم
لا يجوز غيره والصح الجواز
مقدرا اهل فترقت المناو
رة و (ومالباغ) وغوه من
جواز الوجه الثلاثة ثابت
لما العيني في كل فعل
على وزن افعال او اضعل
نحو (اختار واشادوشيه
ينجلي) فتقول اختور وامرود
واختير واتيد بضم التاء
والمعاق وكسرهما والانشام

للمفعول ثلاثين بالفتح فانه بالضم ليس الا انما ربت في سم
ما يزيد (قوله نحو عت العبد) مثال لفعل الفاعل وكذا قوله بعد غوصت
العبد (قوله فانه) أي فعل الفاعل بالكسر الخ (قوله وان كان واريا)
أي مضارعه على غير فعل يقع العين كعلم عاصم (قوله على ما هو ظاهر
كلامه) انما لظاهر لاحتمال ادراج اجتناب جواز او استحسانا (قوله
لمصلحة في نحو مختار ونضار) أي في الاسم والفعل اذا لا في محتمل اسم
الفاعل فتكون اللفظ متقلبة عن بام مكسورة واسم المفعول فتكون متقلبة
عن بام مفتوحة والساقي يحتمل البناء للمفاعل فتكون الراء الاولى قبل
الانشام مكسورة والبناء للمفعول فتكون مفتوحة وروبانها من باب الاجمال
لان باب اللبس الذي كلامه في (قوله ومالباغ الخ) قال ستم وتبعه غيره
هذا شامل لسنة اللبس المتقدمة فيجانب الشكل لللبس في المضاعف
كالضم في ردة الياء بالامر فيعدل الى الكسر والانشام وانما يدل
الى أحدهما في قوله تعالى ولورة والعباد والان وقوعه بعد لوقر في مدغم
اللبس بالامر لانه لا يقع بعد اداء الشرط اه ولا يخفى ما في كون المقرب على
الضم في ردة الياء لانه اجمال فانهم يقي ان ظاهر كلامه بهم ان الذي يكسر
هنا لا يكسر هنا وكذلك الانشام والضم وليس كذلك الا في الانشام من
يكسر هنا للضم هنا ومن يضم هناك يكسر هنا ومن ثم كان الضم هنا افسح
الغات فالانشام فالكسر وكذا الامر في باع بالعكس أعاده الشاطبي
(قوله لما العيني) أي للعرف الذي تليه العين (قوله على وزن افعال
او اضعل) ولوه مضاعفين كاشدوا مثل فان الغات الثلاث تجري في ذلك
أيضا كما قاله الشاطبي وان أوهم كلام للمصنف خلافه حيث اقتصر على
التثنية بالمفتل (قوله ويحتمل الهمزة بحركتها) أي من ضم أو كسر
أو انشام وان أوهم كلام المصنف لزوم الضم طالما لانه أطلق أولا
المفعول يضم أولا واقتصر هنا على جريان الوجه الثلاثة فيما قبل العين فانه
الشاطبي (قوله وقابل من ظرف الخ) استناد الفعل عند نيابة المفعول
بحقيقة وعند نيابة غيره من الظرف والمجرور والمصدر مجاز عتق كما عليه
الساماني وغيره وتارة فيه السيد المعقوى وكذا الروداني فانه حقق أن

الاستاد في الثلاثة أيضا حقيقة (قوله أو من مصدر) مراده ما يشمل اسم المصدر كما يؤخذ من عقل الشارع فيما يأتي سبحانه (قوله أو مجرور حرف جر) أجرى المتن على مذهب البصريين من أن نائب الفاعل المجرور فقط مع أن مذهب المصنف على مقتضى ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل أنه مجموع الجار والمجرور ونقل ترجمته عن ابن هشام فكان الانصب اجراء كلامه هنا عابه لكن في الرداني ما نصه وقول التسهيل أو جار ومجرور متبوعه بأنه لم يذهب أحد إلى أن الجار والمجرور معا هو النائب اه وكذا في الجمع عن أبي حيان (قوله هو المتصرف المختص) المتصرف من الظروف ما ينفارق النصب على الظرفية والجر بمن ومن المصدر ما ينفارق النصب على المصدرية والمختص من الظروف ما يخص شيء من أنواع الاختصاص كالإضافة والصفة والعلمية ومن المصادر ما يكون غير مجرور التوكيد (قوله لا متناع الرفع) تعاميل لقوله بخلاف الألازم منها (قوله جلس عندك) أي بالنصب على الظرفية ويكون حيث في محل رفع فليست الدال مضمومة كما توهم إذا لا تخش لا بقول بخروج وجه عن ملازمة الظرفية وانما الخلاف في نيابته عن الفاعل وعدمه أقال لا تخش يجوز نيابة الظرف غير المتصرف مع بقائه على النصب مخرج الدماميني (قوله لعدم الفائدة) دلالة الفعل على المفعول من المصدر والزمان وشعاو على المفعول من الممكن التزاما (قوله فامتناع سير) أي بالبناء للجهول على اضممار السير أي اضممار ضمير يعود على السير المفعول من سير أي الحق أي بالمتنع من سير سير لان الضمير أكثرها ما من الظاهر أما على اضممار ضمير يعود على سير بخصوص مفهوم من غير العامل بخائر كما في بي سيران قال ما سير سير شديد كما في الجمع ويدل عليه كلام الشارع بعد (قوله خلافا لمن أجازوه) يعني ابن درسة وغيره ومن معه كما يأتي (قوله ويدتل) أي يعتذر أو يتجنب الجحى الاعتلال بالمعتبين وقوله وان يكشف غرامك أي سرارة غرامك بالوسائل تدرب من باب فروح أي تعتد أي يصير لك ذلك عادة والمراد أنها لا تقطع وصالة دائما فيحصل ذلك على اليأس والسوق ولا تلهه دائما فته وذاك ويطالبه كل حين ~~كذلك~~ قال العين ومقتضا أن تدرب بالدال المهمة وشبطه الدماميني والتشبي بالذال

أو من مصدر أو مجرور
(حرف جر بنيابة حري) أي
حقيقي ومالا فلا فائدة
للنيابة من الظروف
والصادر هو المتصرف المختص
بخصوصه ومضمان وجلس
أمام الأمير فإذا انفتح في الصور
نقطة واحدة بخلاف الألازم
منها ما نحو عند واذا وسبحان
ومعاذ لا متناع الرفع وأجاز
الاختصاص بجلس عندك
وبخلاف المفعول خصوص زمان
وجلس مكان وسير سير لعدم
الفائدة فامتناع سير على
اضممار السير أحق خلافا
لمن أجازوه فأنما قوله
وقالت متى يتدخل عليه
وبعد لئلا يسؤل وان يكشف
غرامك تدرب * فغشاه
ويعدل هو

المحمدة أي يحذف لسانك (قوله أي الاعتلال المعهود) أي بين التكلم
 والمخاطب لا المقهور من الفعل لعدم إرادة التائب حينئذ فالجواب عنه الفعل
 كذا قال الثماني أي الضمير الذي هو نائب فاعل عائدا إلى مصدر يختص
 بالالهيانية مقهور من جنس من الفعل لا مهموم وتوابعه أو اعتلال عليك أي
 والضمير الذي هو نائب فاعل عائدا إلى مصدر يختص بصفة محذوفة لئلا
 يقبل مقهور من جنس من الفعل لا مهموم فالمرصوف مرجع الضمير لا الضمير حتى
 يرد ما قبل أن الضمير لا يوصف فلا يتم قوله كما هو شأن الصفات المختصة (قوله
 كما هو) أي الحذف جواز الدليل شأن الصفات المختصة كما في قوله تعالى
 ولا تقم لهم يوم القيامة وزنا أي تأخذ دليل وأنما من خفت وازنه فأولئك
 الذين خسروا أنفسهم (قوله وبذلك) أي يكون الضمير عائدا إلى شخص
 بالههه أو الواقعة فيكون التقدير وجيل هو أي الحلول المعهود أو حبل بينهم
 إلا أن العفة هنا مذكورة ومثل ذلك يقال في قول الشاعر خيل دونها
 فلا يكون مهمما دليل لمن أجاز زيادة ضمير المصدر المهمم المفهوم من الفعل
 لكن يحتاج إلى جعل المرجع الموصوفه مقبلا على الضمير وإن تأخرت
 العفة أوجه المصدر المفهوم من الفعل لا يقيد كونه مهما يقرب منه مقبلة
 أو جعل تقدم مقهور من جنسه وهو الفعل كتقدمه وانما احتج إلى ذلك لتلازم
 هو الضمير على متأخر لفظا ورتبة فتأمل ولا يصح كون الطرف تابعا لأن
 يبي وجون غير منصرفين كما في التصريح ثم يقبضه أن يكون بينهم ودرهم نائب
 فاعل بناء على قول الأستاذ بجواز إجابة غير المنصرف (قوله فيا لك من ذي
 حاجة) بالانصداء واللام للاستغانة ومن ذي حاجة متعلق بمحذوف أي
 استغنيك من أجل ذي حاجة وجعل العيني اللام للاستغانة وبالانصداء
 لا لتداع لا يخفى ما فيه (قوله كمذرمثل الخ) مثال لا تأتي خذ ومتى تخشع
 بغير الزمان ورب بالسكران وحروف القسم بالقسم به وحروف الاستثناء
 بالمستثنى (قوله ونحو ذلك) كقبي المختصة بالظواهر التي هو غاية لما أتياها
 (قوله ولا حول ولا قوة) لأنه مبني على سؤال مقدر فكأن من جملة أخرى
 وبهذا يقال منع زيادة القول لأجله والحال والتمييز وأما منع زيادة
 القول معه والمستثنى فوجود القائل بينهما وبين الفعل وفي المقام بحيث وهو

أي الاعتلال المعهود أو
 اعتلال عليك تحذف عليك
 لدلالة عليك لأول عليه
 كما هو شأن الصفات المختصة
 وبذلك يوجه وجيل بينهم وقوله
 قبلا لك من ذي حاجة حيل
 دونهم وما كل مليهوى امرؤ
 هو ناله والقابل للزيادة من
 المحسوسات هو الذي لم يلزم
 الجارية بأربعة واحدة في
 الاستعمال كمذرمثل وروى
 وحروف القسم والاستثناء
 ونحو ذلك ولادل على تعليل
 كاللام والباء ومن

أن كون المفعول له والحال مبنيين على سؤال مقدر دون المفعول به لم يتضح وجهه وإن شاع عندهم لأنه كما يجوز أن يقدر كيف جئت ولم جئت في قولك جئت راكبا محبة يجوز أن يقدر من ضربت في قولك ضربت زيدا ثم هو إما صار ضعيفا لا ينبغي جده له سببا لمنع نحو يقام لأجل لزيد ويهتر من اشتياقه معاه وكلام مفيد فتأمل (قوله إذا جاءت) أي الثلاثة لاعتليل فان لم يتجمل له بأن كانت غيره لم يمنع أنابة مجرورها (قوله يقضى حياء) الضمير يرجع إلى زين العابدين علي بن الحسين رضي الله تعالى عنهما والأعضاء أدناه المحدثون بعضهم آمن بعض واستقر الروا في جعل التائب ضميرا عائدا إلى الطرف المقهور والتزام من يقضى لأن الأعضاء خاص بالطرف (قوله كذلك) أي كالذي كور من الآية واليهين وقوله على ماضى على الوجه الذي صرفي ويعتدل لكن العفة هنا مذكورة (قوله لا تقوم) على حذف مضاف أي لا يقوم مدخوله أو قوله كما أن الأصل يعني الحال التي تعلقت بها الباء (قوله إذا كان معهما) مقتضاها أنه إذا لم يكن معهما من يقوم مقام الفاعل وهو قول والصحيح خلافه فليجعل التقييد ليكون الكلام في المجرور بالحرف (قوله وفي هذا الثاني) أي في مثاله لأن مناقشته انما هي في المثال أما الحكم وهو عدم نيابة التمييز المجرور عن عن الفاعل فقد سلمه (قوله فقد نص ابن عصفور الخ) بل سبأ في قول التناظم واجز من أن شئت فغير ذي العدد * والفاعل المعنى كطب ففقد وضربهما هو تمييز المفردة كغفر بر ورط لرب (قوله المنتصب عن قيام الكلام) أراد بقيام الكلام مفعله الذي يحصل به فائدة وهو الفاعل وعن متعلقة بخذوف أي المخول عن تمام الكلام أي الفاعل فاندفع قول شيخنا والبعض أن كل تمييز ينتصب عن تمام الكلام أي بعده فكان الظاهر أن يقول المخول عن التناظم (قوله ذهب ابن درستويه الخ) اعلم أنه لا خلاف في أنابة المجرور بحرف جر تاندا وأنه في محل رفع كما في ماضرب من أحد فان جر بغير زائد فمفعله أفعال أربعة أحدها وعليه الوجه ور أن المجرور هو التائب في محل رفع ثانيا وعليه ابن هشام أن التائب ضمير مهم مستتر في الفعل وجعل مهمما ليشتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو زمان أو مكان

إذا جاءت للتعليل فائما قوله
يقضى حياء ويقضى من
مهاجته * فلا يكلم الآخرين
يترجم * فالتائب فيه ضمير
المصدر كذلك على ماضى
لا قوله من مهاجته * تنبيهات
الأول ذكر ابن أبا أن ألباء
الحالية في شك وخروج زيد
شابه لا تقوم مقام الفاعل
كما أن الأصل الذي تدوب عنه
كذلك وكذلك المميز إذا كان
مع من كقولك طربت من نفس
فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضا
وفي هذا الثاني نظر فقد نص
ابن عصفور على أنه لا يجوز
أن تدخل من على المميز
المنتصب عن تمام الكلام
* الثاني ذهب ابن درستويه
والدهلي ونظيره

الزدي الى ان التائب في نحو
 مريد غير المصدر لا يجوز
 لانه لا يتبع على المحل بالرفع ولا
 يتقدم نحو كان منه مسؤلاً
 ولاه اذا تقدم لم يكن مبتدأ
 وكل شي يوجب عن الفاعل
 فانه اذا تقدم كان مبتدأ وان
 الفعل لا يؤتى له في نحو
 مريد وتاسع مريد سراجاً
 انما يراعى محل ظهوره في
 الفصح نحو لست بقائم ولا
 قاعد ابا نصب بخلاف
 مريد زيد الفاضل بالنصب
 ومريد الفاضل بالرفع لانك
 تقول لست قائماً ولا تقول
 في الصحيح مريد زيد ولا مريد
 زيد على ان ابن جني اجاز ان
 يشع على محله بالرفع والتائب
 في الآية شعير راجع الى
 ما رجع اليه اسم كان وهو
 المكلف وامتناع الابتداء
 لعدم التجرد وقد اجازوا
 التباية في نحو لم يضرب من
 اشد مع امتناع من احدث لم
 يضرب وقالوا في كني بالله
 شهدنا ان الجور ورفاع مع
 امتناع كفت مبدأ الثالث
 مذهب البصر بين ان
 التائب انما هو الجور

اذ لا دليل على تعيين احد ما ثالثا وعليه القراء ان التائب حرف الجور وحده
 في محل رفع كما يقول بأنه وحده بعد الفعل المبني للفاعل في محل نصب شعور
 مريد زيد رابعه وعليه اي درستويه والسهلي والزدي ان التائب شعير
 عائد على المصدر المفهوم من الفعل ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديم
 الجور والجور على الفعل وامتناعه فعله الاول والثالث يتبع وهو الثاني
 والرابع يجوز اه مع باختصار ولا يبعد هدي جواز تقديمه حتى على
 الاول والثالث لان فعله المنع الباس الجملة الفعلية بالاسمية وهي مقفودة هنا
 وكالجور والطرف فاعرفه (قوله الزدي) يضم الرا وسكور الثون نسبة
 الى زيدا قريبة من قرى الاندلس (قوله شعير المصدر) أي الشعير اراجع الى
 المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه كذا في النصريح فتائب الفاعل عند
 ان درستويه ومن معه شعير مصدرهم لانه المفهوم من الفعل وبؤيد الزدي
 عليهم بسير زيد سراجاً ولا هم المراد بمن في قول الشارح سابقا فامتناع سير
 على انما يراعى السراجين خلا ما ن اجازاه وهم لا يعرف ما في كلام البعض
 هناك من الخلل (قوله لانه لا يتبع الخ) فلا يقال مريد الطريف ولا ذهب
 الى زيد ومريد ورفع التائب فيها مراعاة لمحل التائب كما في تابع الفاعل
 الجور ويحذف الجور اذا نداء بالمصدر المضاف (قوله لانه لا يتقدم) أي على
 عامه ولو كان تائب فاعل لم يتقدم عليه كما ان أصله وهو الفاعل لا يتقدم على
 عامه وفيه انهم ان ارادوا أنه يتقدم مع كونه نائب فاعل منع وان ارادوا الامع
 كونه نائب فاعل لم يقد لان الفاعل نفسه يتقدم لامع كونه فاعلاً وتائبه شعير
 الجور ويتقدم لامع كونه نائبه فكان الاولى أن يتركوا هذا التعليل فتأمل فانه
 وجبه (قوله ولنا) أي المقوى لثامعشر الجمه وروقه شعير زيد سراجاً هو اهم
 من أصله لان العرب لم تقب المصدر الظاهر مع وجود الجور ورفعا لا ولي
 عدم تباية شعيره وقوله وانما يراعى الخ رد أول للدليل الاول وقوله على ان
 ابن جني رد ثانياً وقوله يظهر في النصيح احترام من نحو مورتون الديار وقوله
 والتائب في الآية رد للدليل الثاني وقوله شعير الخ أي لانه بل الجور وفي
 محل نصب على المفعولية وقوله وهو المكلف أي المعلوم من السياق أي لا كل
 كما هو مبني كلام الثلاثة وقوله وامتناع الابتداء لعدم التجرد أي من

لكن ظاهر كلامه في الكافية
والتمثيل أن النائب

المجموع (ولا يوجب بعض
هذه) المذكورات أعني

الطرف والمصدر والمجرور

(أن وجد في اللفظ مفعول

به) بل بينهما انابته هذا

مذهب سيويه ومن تابعه

ومذهب الكوفون إلى جواز

انابته ضرورة وجوده مطلقا

(وقد يرد) ذلك قراءة أي

جدهم ليجزى قوما بها كانوا

يكسبون وقوله

لم يكن بالعليا الأسيدا

ولاشي ذلك في الأذوهدي

وقوله

وانما يرضي المنابره

مادام معنيابد كركليه

ووافقهم الأخفش لكن

بشرط تقدم النائب كافي

البيت * تنبيه * إذا فقد

المفعول به جازت نيابة كل

واحد من هذه الأشياء قيل

ولأولوية لواحد منها وقيل

المصدر وأولى وقيل المجرور

وقال أبو حيان لغير المكان

(وبإتفاق قد يوجب) المفعول

العوامل اللفظية الأصلية رد أول الدليل الثالث وقوله وقد أجاز وأى
هو لا رد ثانياً وإنما أجاز وأذلك لأن من زائدة وهم انما يتبعون نيابة
المجرور بأولى لكن هذا الرد لا يتجه عليهم لانهم لم يدعوا أن كل نائب فاعل
يصح تقديمه على أنه مبتدأ بل قالوا إذا تقدم أى صح ان يقدم يكون مبتدأ
ويمكن جعله تنظيراً في عدم جواز التقدم على الابتداء لا رد ثانياً حتى يرد
ماد كرو قوله مع امتناع من أحد أى لأن من لا زاد الابعد الذي لا وقوع
أحد في الإثبات لأن في تنبيهه موقع كقوله * إذا أحد لم يبعه شأن طارق *
أنص عليه ابن مالك كافي التصريح وقوله وقالوا في كفي بالرد لا دليل الرابع
وانما امتنع كفت بهند ومرف بهند لسكون المستداليه في صورة الفضلة
وانما قيل وما نسقط من ورقة وما نحمل من أنش لأن جر الفاعل بمن كسبر
فضعف كونه في سورة الفضلة قاله سيم (قوله لا الحرف) أي خلافاً لافراء
ومذهبه في غاية الغرابة إذا الحرف لاحظته في الاعراب أصلاً (قوله ان وجد
في اللفظ) احترازاً عما لو وجد في المعنى بأن كان الفعل يطلب المفعول به
ليكن لم يرد كفي اللفظ فلا يمتنع انابته غيره سيم (قوله مفعول به) ولو متصوفاً
بأسقاط الجار فيمتنع انابته غيره مع وجوده فلو اجتمع متصوب بنفس الفعل
ومتصوب بأسقاط الجار نحو اخترت زيدا الرجال امتنع انابته الثاني عند
المجهور وجوزها الفراء ووافقه في التسهيل (قوله مطلقاً) أي تقدم
على المفعول به أو تأخر (قوله وقد يرد) أي وورد ضرورة أو شذوذاً (قوله
المناب) من الانابته وهي الرجوع إلى الله تعالى بفعل الطاعات وترك المعاصي
(قوله كافي البيتين) ويؤيد هو والمجهور الآية السابقة بأن النائب فيها
ضمير مستتر يعود إلى الفعلان المفهوم من يقرر وأو غاية ما فيه انابته المفعول
الثاني وهو جاز ويحمل المجهور البيتين على الضرورة قال في شرح الجامع
والحق أنه ان كان الغير أهم في الكلام كان أولى بالنيابة من المفعول به مثلاً
إذا كان المقصود الأصلي وقوع الضرب أمام الأمير أقيم طرف المكان مقام
التفاعل مع وجود المفعول به كما أفاده السيد (قوله وقيل المصدر أولى) لأنه
أشرف جز أي مدلول العامل وقوله وقيل المجرور رأى لأنه مفعول به بواسطة
الجار وقوله وقال أبو حيان الخ أي لا تنافي انابته المجرور خلافاً لدلالة الفعل

التباسه نوعاً مطبوعاً حمراً
فلا يه وزاناً غان بال فيه
أعلى زيد حمراً ويل يهين
فيما نامة الأول لان كلامها
يصلح لان يكون أخذاه تنبيه
فيما ذكره من الاتفاق نظر
قد قبل بالمع إذا كان نكرة
والأول معرفة حكى ذلك من
السكوبيه وقيل بالفتح مطلقاً
وقوله قد سوب الإشارة منه
الى أن ذلك قليل بالنسبة الى
أما الأول وأما الفتح في أمه
(في باب طر و) باب (أرى)
النم (من إقامة المفعول الثاني
(استمر) من التماسه أو أمن
الامر ولا يجوز عندهم طر
زيداً فأم ولا أعلى زيداً فمرسك
بسر جاً ولا أرى منها) من
ذلك (إذا لم يظهر)
كفي المتأنيب وفاقاً لمن طلحة
وابن عصفور الأول
وتروى الثاني فان لم يظهر
التمهذه فيث انما الأول
اتفاقاً فيث الى ثلثه زيداً
عمره وأعلمت بكره حالها
مطلقاً طر زيداً أو أعلم
بكره حاله مطلقاً ولا يجوز
نظم زيداً حمراً ولا أعلم بكره حاله مطلقاً المسلف تنبيهات الأول يشترط لامة المفعول الثاني ذلك

على المكان لا يوضع على بال التزام كدلالة على المفعول منه وأشباهه بالفعول
من المصدر وطرف الزمان لامة المفعول وشاعلى لخطت والزمان كذا
الصحة ويحتمل فيه سم بأن شرط لامة المصدر وطرف الزمان اختصام ما
والفعل لا يدل على الحدث والزمان المختص بك هذا البحث لا يمنع أولوية
طرف السكن لان ثباته عدم دلالة الفعل أمه على الحدث والزمان المختص
ودلالت التزامه على المكان فلم يخرج من كونه أشبه بالفعول معهما (أوله
من باب كسا) وكل فعل ذهب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ولم
يصب أحدهما بالحق الجواز الأول خرج باب لمن والثاني خرج خبر
استخرج الزجال زيداً (قوله في التباسه أمن) أي في تركب
الالتباس قال سم قد يوههم أنه لو كان المفعول الثاني مؤنثاً وأنيب مشاب
القاعل وأنت الفصل لذلك أن اللبس يندفع وليس كذلك لأن غاية ما يدل
عليه تأنيب الفصل أن المؤنث هو التائب ولا يلزم من كونه التائب أنه
المفعول الثاني لجواز أمه الأول (قوله ولا يجوز إقامته) أن قيل ولا يجوز
ومنع من تقديمه ويكون ذلك دافعا للالتباس كما قيل بثلثه في ضرب موسى
عيسى ومديني قد دققناهم احترق وأمن اللبس بالنية أحبب يا ههنا
بكره الاحتراز بالكتابة إقامة غير الثاني بتخلاف الموضوع المذكر كونه
لا طريق الى دفع اللبس الاحتفاظ بالنية قاله سم وأقوى من جوابه أن يقال
لما كانت لامة الذي توهم فاعليته معنى لكون الأصل لامة ما هو فاعل معنى
كان ذلك معارضاً لتأخره وزوماً فضعفت دلالة هل كونه المتأخر هو المتأخر
تخلاف الموضوعين المذكورين لعدم المعارض فيها (قوله قد قبل المتع إذا
كان الخ) وجهه أن التائب عن القاعل مستند إليه كلفاعل والمعرفة أحق
بالاستاد اليها من النكرة لكن هذا إنما يقتضي أولوية لامة المعرفة لا وجوبها
(قوله وقيل بالفتح مطلقاً) أي سواء كان الأول معرفة أو نكرة فمراد بالباب (قوله
لما سلف) أي نظير لسلف لا قال الف هو قوله لان كلامه يصلح لان
يكون أخذاً فيث الى هنا لان كلامه يصلح لان يكون مظهراً لامة الآخر باب
طر ولا يكون معلوماً ومعلوماً في باب أرى (قوله يشترط لامة المفعول الثاني)
أي الظن لامة الذي يتصور وقوعه بتخلاف ما في كسا أو أرى ليدم تصور
نظم زيداً حمراً ولا أعلم بكره حاله مطلقاً المسلف تنبيهات الأول يشترط لامة المفعول الثاني ذلك

ذلك في مركب من في امتناع انما الجملة غير على الصحيح الاداء كانت محكية
 بانقول لان السكون المقصود له في حكم المفرد نحو وان قيل لهم لا تشعروا
 في الارض او مؤولة بالمفرد نحو فهم كيت قائم زيد في انما المفعول الثاني اذا
 كان ظرفا او خبرا وراجع وجود المفعول الاول المذهب الثلاثة في انما غير
 المفعول مع وجوده وعلى الجواز انما نائب الخبر وردون متعلقه بل لا ينصور
 له متعلق حيث قد فصل ما ارتضاء مع قال وفي كلام الشاطبي ما يؤيده اه
 وفيه نظر والظاهر ان له متعلقا وان هذا المتعلق هو النائب في الحقيقة
 كما انه المفعول الثاني في الحقيقة على الاصح فتدبر (قوله مع ما ذكره) أي
 من أمن اللبس (قوله أنهم كلامه) قيل وجه الانهزام أنه حتى خلافا في انما
 الثاني في باني ظن وأرى والاتفاق على انابته في باب كساوسكت عن الاول
 في الثلاثة فيعلم أنه لا خلاف في انابته وفيه أنه سكت عن الثالث في باب أرى
 أيضا مع أنه لا اتفاق على انابته الآن يقال لم يسكت عنه لأنه ثاني مفعولي
 ظن وقد ذكر حكمه (قوله وهو مقتضى كلام التسهيل) ظاهر كلامه ان
 المذهب أحسنه هنا وهو ما قاله الموضح ورد المصريح بأنه ثاني مفعولي ظن
 وقد ذكر حكمه (قوله احتج من منع الخ) لا ينص هذا الاحتجاج على
 المذهب بشرطه عدم اللبس قاله مع وقوله مطلقا أي من غير قيد وس غير
 شرط وقوله فيما اذا كانا كرتين أو معرفتين مثال الاول ظننت أفضل منك
 أفضل من زيد ومثال الثاني ظننت صدق بقل زيد (قوله وبعود الضمير الخ)
 وذلك لان رتبة نائب المفاعل المتقدم والاتصال بالفعل فاذا قلت ظن قائم
 زيد الزم عود الضمير في قائم على زيد المتأخر لفظا وهو ظاهر ورتبة لانه وان
 كان مفعولا أولا ورتبة التقديم لكن لما أنيب الثاني سار رتبة الاول
 التأخير وقد يقال هذه العلة تنفي عند تأخير النائب وتقديم المفعول الاول
 فلا قال بالمنع عند تقديم النائب والجواز عند تأخيره مع أنه قد يقال المفعول
 الاول من حيث كونه مفعولا أولا ورتبة التقديم وهذا كفي في جواز عود
 الضمير عليه مع تأخره لفظا وسكت عن القسم الرابع وهو ما اذا كان الثاني
 معرفة والاو لم يذكره لعدم (قوله بأن الاول مفعول مريح) أي ليس
 أسله مبتدأ ولا خبرا بل هو مفعول به حقيقة واقع عليه الاعلام وفي بعض

مع ما ذكره أن لا يكون جملة وان
 كان جملة امتنع انابته اتفاقا
 والثاني أنهم كلامه أنه لا خلاف
 في جواز انما المفعول الاول في
 ادبواب الثلاثة وقد صرح به
 في شرح الكافية وأما الثالث
 في باب أرى فتقول ابن أبي
 الربيع وابن هشام
 ان الضمير أي وابن الناطم
 الاتفاق على منع انابته
 والحق أن الخلاف موجود
 فقد أجازوه بعضهم حيث
 لا لبس وهو مقتضى كلام
 التسهيل نحو أعلم زيد
 فرسلت مريح ها ثالث
 احتج من منع انما الثاني
 في باب ظن مطلقا باللباس
 فيما اذا كانا كرتين أو
 معرفتين وبعود الضمير على
 متأخر لفظا ورئيسه ان كان
 الثاني منكرة نحو ظن قائم زيد
 لان الغالب كونه متعلقا
 واحتج من منع انابته مطلقا
 في باب أعلم وهم قوم منهم
 الضمير أي والابدي وابن
 عصفور بأن الاول مفعول
 مريح والآخرون مبتدأ
 وخبر شبيه بالمفعول أعطى
 وبأن السماع انما بانه
 الاول كقوله

أن قوماً يبيعون أمانة حبر
كبد المرد وهو ما قد علم
القائدة ولاستلزامه اختاروا
عن غير مدكور ولا مقدر
وأجاز السكافي بياض التغير
فأحرق أمتلأت له أرواحه
اتلى رجال والى ذلك أشار
في المكية بقوله
وقول قوم قد يربو الحبر
بسبب كان معد الأيسر
وأن يغير ليسى السكافي
لشاهد عن القياس بأن
أه وأعلم أنه لا يربو رافع
الفاعل إلا أصلاً واحداً
كذلك لا يربو رافع الثائب
عنه إلا ثانياً واحداً (وما
سوى ذلك) الثائب بما
علق به (الرافع) له (التمسب
له محققاً) انما لفظان لم يكن
جاراً ويجزوا أو محلاً
يكنه تنبيه على في السكافية
وربع معقول لا يلبس
مع نصب ما على روافد التشر
أي قد حلقهم فهو والمعنى على
أعراب كل من الفاعل والمفعول
في ما عراب الآخر كقولهم
حرق الثوب السمارة وقوله
مثل القنادلة أجون قد

التمسب صحيح وهو معنى سرج وقوله والآخران مبتدأ وخبر أي في الأصل شها
أي في سبب ما يقع على أعطى أي وأطلق للمفعول عليه ما يجازاه
في التصريح ورسم هذه الحجة بأن لا تقتضي التعليل أو ثبوتها في الأول
وهذه الحجة والتي بعدها فيبدأ استماع ثمانية الثابت أيضاً في الاستماع
ولا يخفى هذه الحجة في باب من كونهم لعدم النقول العبري (قوله ويست
عندنا) اسم قبيحة وقوله الجوز متعلق بمحذوف صفة لعبد الله أي الكثرة
بالجوز والجوز أرض اليمامة وجهة أسحت مقول الثالث ومواهبها أهل كراما
والمواهب العبد والصميم الخالص والمراد رؤساء القبيحة وأعيانها كداني
التصريح (قوله ثمانية حبر كبد المرد) نحو كبد قائم وطاهر التقييد بالمفرد أن
حبره الخصلة متفق على عدم إنباته وليس كذلك ثبوت الخلاف عن القراء
والسكافي كذا في الهمع (قوله لعدم العائنة) انه منى كين قائم حصل كون
لثام ومعلوم أن الدنيا لا تخلو عن حصول كون ثام (قوله ولاستلزامه)
عطف سبب على سبب وقوله عن غير مدكور هو الاسم وقد يمنع الاستلزام
بأن الحبر لا يربو عن الاسم السمع عن كونه حبراً وصار محذوفاً عن الثابت
بالفعل المجزول قدر (قوله وما سوى الثائب) أي وثابه معاً لفظاً بالرافع أي
تعلق به من حيث كونه معقولاً وقوله بالرافع أي ذلك الثائب وقوله
المسبب أي لما سوى الثائب حيث أوجب ونصب رافع الثائب على الصحيح
فيكون محذوفاً وقيل رافع العاقل المحذوف فيكون مستحجاً وقيل بقيل
مقدر تقديره في أعطى زيدوه ما قيل أو أحسن (قوله ان لم يكن جاراً ويجزوا
الخ) اعترض عليه غير واحد كذا عطف ما كان الأولى أن يقول لفظان كمن
عما يظهر اعراضاً أو محذولاً أو تديراً لم يكن كذلك بل دخل المني والمصدر
وأجاب الزوداني بأن المراد لا يقتضي أن يتوصل إليه العامل معه والمجلى
أن يتوصل إليه بواسطة حرف الجر كما لا توافقه ذلك في قول الناطم في باب
الاستعمال في سبب لفظه أو المحل قد حل ما ذكر ومقابلة لفظاً بمحلاً ظاهرة
في إرادة ذلك ففهم (قوله ووقع مفعول الخ) مقتضاه أن الثوب هو
والمرفوع مفعول فيكون فيه نقص لتأخذه ويجعل الثالث على المرفوعة علة

والمنصوب. نحو لا اسطلاح وان كان المعنى على خلافه. نحو ذا ومن العرب من
يرفعهما معا ومنهم من ينفهما معا عند ظهور المراد (قوله تعين رفع عشرين
على النياية) أى عند الجهور والمناعين اناية غير المفعول مع وجوده (قوله
جاز رفع العشرين) أى على النياية والرايط للتعين بالابتداء الضمير المجرور
وقوله ونصبه أى على المفعولية بالفعل ونائب الفاعل ضمير يعود على المتبدا
هو الرايط (قوله فيبرز في التثنية والجمع) فيقال العمران زيد فى رزقهما
عشرين والمعمرون زيدوا فى رزقهم عشرين وان شئت حذف المجرور

«اشتغال العامل عن المفعول»

المقصود بالاشتغال تغل عنه ووسطا ذكره بين المرفوعات والمنصوبات
لان بعضه من المرفوعات وبعضه من المنصوبات وأركان الاشتغال ثلاثة
مشغول وهو العامل نصباً أو رفعاً يشترط فيه أن يصلح للعمل فيما قبله
فيشمل الفعل المنصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة
والمصدر واسم الفاعل والخرف والفعل غير المنصرف كفعل التعجب لانه
لا يفرق في هذا الباب الا ما يصلح للعمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال مع
المصدر واسم الفعل على القول بجواز تقدم معمولهما عليهما ومع ليس على
القول بجواز تقدم خبرهما عليهما كما سيأتى وأن لا يفصل بينهما وبين الاسم
السابق كما سيأتى ومشغول عنه وهو الاسم السابق الذى شأنه أن يعمل فيه
العامل أو مناسبه الرفع أو النصب لوسطا عليه ويشترط فيه أن يكون
مقدماً ما ليس من الاشتغال نحو ضرب زيد ابل الاسم ان نصب كان بدلا
من الضمير أو رفع كان مبتدأ خبره الجملة قبله وأن يكون قابلاً للاختصار فلا يصح
الاشتغال عن حال وتعيين مصدر مؤكد ومجرور بالايحار المضمر كحتى وأن
يكون مقترن بالما بعد فليس من الاشتغال نحو فى الدار زيدنا كرمه وأن
يكون مختصاً بالذكرة مختصة بفتح رفعه بالابتداء وتعين نصبه لعارض
كصور وجوب النصب فليس من الاشتغال قوله تعالى ورهبانية
ابتدعوا ابل المنصوب عطوف على ما قبله بتقدير مضاف أى وحب رهبانية
وابتدعوا ماضية كفى الغنى وأن يكون واحدا لا متعددا على ما قبله من
الخلاف لآتى قريبا قبل قد يكون الاسم المشغول عنه ضميراً منفصلاً كقوله

«خاتمة» اذا قلت زيد فى رزق
عمر وعشرون دينار تعين رفع
عشرين على النياية فاقدمت
عمر اقلت عمر وزيد فى رزقه
عشرون جاز رفع عشرين
ونصبه وعلى الرفع فالفعل
خال من الضمير فيجب توحيد
مع المتنى والضمير ع ويجب
ذكر الجار والمجرور ولاجل
الضمير الرجوع الى المتبدا
وعلى النصب فالفعل منعمل
للضمير فيبرز فى التثنية والجمع
ولا يجب ذكر الجار والمجرور
(اشتغال العامل عن المفعول)

تعال وإياي فارهبون وإياي أعبدون وإياي ما تفون وتحوه لأن الفعل
اشتغل بعمله في المياه المحذورة بعدنونة أو ما يتخففها والتفدي وإياي ارهبوا
فارهبون وتدل عن العدلى حوائى السكتاف أنه ليس منه لكن العاقل
إياي متعوب بفعل مضمر يدل عليه فارهبون فهو من باب مطلق التفسير
الذى هو أعم من الاشتغال وفى كلام الروادى تضعيف الاختياج بوجود
الفاء حيث قال أنما مضمر إلى اسم لادنى ملائكة أى مضمر يلاقى اسمها
متقدما فى ذات واحد فى محل ما إذا كان الشاغل والمشغول منه ضمير
لثبات واحد شعروا إلى فارهبون فإن تقديره ان كنتم تهربون أحدنا إلى
ارهبوا ارهبون فالفاء الشرطية مترجمة عن الصدرة فقط ما قيل أنما
بعد الفاء الشرطية لا يعمل فيما قبله أو لا يعمل لا يفسر عالا أى
لأن الفاء إما تنج إذا كانت فى محلها ومشغول هو بشرط أن يكون ضميرا
معمولا للمشغول أو من جهة معموله كزيد اضربه أو مررت به أرضرت
علامه أو مررت بعلامه ويجوز حذف الضمير الشاغل ويجزى ما فيه من
القطع بعد التهمة (قوله مضمر اسم) المتبادر من الاسم الاسم الواحد
لا منكرة فى سباق الأبيات فيه تبينه على أن شرط المشغول منه أن يكون
اسما واحدا فلا يجوز أن يقال زيد ادركهما أياهما لا لم يسمع وأجازه
الاختصاص إذا جاز أن يعمل الفعل المضمر فى أكثر من واحد كما فى المثال وعن
الرضى أنه يجوز أن يتوالى اسمان أو أكثرهما ليس مقترنين أو معا واصل كزيد
أحاده علامه ضربه أى لا يستزيد أهنأ أخاه ضربت بعلامه ويرد على
من اشترط كون الاسم واحدا أن من الاشتغال أو ما قد يدعى وكره
نعتهم إلا أن يقال للعطف تاسع والاسم للتبوع واحد ما عرفت وقوله فعلا
منه اسم الماعل واسم المفعول كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله عاملا ومكن
المصنف عنهما احتال كرهه بعدد بة وله وصوفى الباب الخ وقوله شغل أى
ذلك المضمر والمراد شغل المضمر بالفعل ما هو أعم من شغله أياه بفسه
أو علامه كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله أو علامه أى سلايس ضمير
الاسم وقوله بسب طاهره وطاهر قول الشارح لتصبه أن العاقل إذا
اشتغل برفع ذلك المضمر نحو وان زيد قام يكرم لا يكون من باب الاشتغال بكلام

(ان مضمر اسم سابق فعلا)

شغل عنه بسب لفظه أو

المحل أى حقيقة فى باب

الاشتغال أن يسبق اسم

عاملا متعللا عنه بغيره

المشارح في الخاتمة فكانت توضح بقضى أنه منه وهو المنقول عن شرح
 التمهيد للمصنف وأبي حيان ويؤيده ما في شرح الجامع وهو المتجه وحينئذ
 ففي الضابط قد ورد زيد في المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور
 والكان لا يعمل قام في زيد لوقر ضنا فاعلم أن الضمير لأن عدم عمله فيه
 لعارض تقدمه المانع من وقوع الفعل المتأخر عنه له على الفاعلية لآلذاته
 بدليل أنه لو تأخر من الفعل لعمل فيه فلا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا
 فافهم والجمهور على اشتراط اتحاد جهة نصب المفعول به والمفعول عنه
 ونفل الاختصاص عن العرب أن يرد اجلس عنه وهو بقضى عدم الاشتراط
 لأن زيدا مفعول به وضمير مفعول فيعوضه الله مامني (قوله لو تقرر غله هو
 أو مناسبه) ظاهره بقضى أن المناسبات أيضا مشغول وليس كذلك إلا أن
 يقال المراد بالتفرغ التسلط (قوله لتصبه) أي اصلح في حد ذاته لتصبه
 وإن لم يصلح باعتبار العارض فيشمل عدم وجوب الرفع لأن الراجح أنه من باب
 الاشتغال كما سيأتي في قول المصنف بتصب لفظه أو المحل يعني به النصب
 باعتبار حاله الذاتية وإن منع منه مانع عرض ويخرج ما منع جملة فيما قبله
 لذاته كفعل التجنب واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل لا يقال يرد
 عليه قول المصنف الآتي في الوصف أن لم يك مانع حصل وشكوا للمانع بوقوع
 الوصف سلة مع امتناع عمل الصلة فيما قبلها لآلذاته لانا قول اشتراط
 المصنف عدم المانع للنصب بما يفسره الوصف لآلذاته من الاشتغال كما يعلم
 مما يأتي أفاده سم (قوله والبس في نصب الخ) ويحتمل أن تكون سببية
 متعلقة بشغل ضمير لفظه للضمير والمراد بتصب لفظ الضمير تدنى الفعل
 إليه بلا واسطة حرف الجر كزيدا ضمير به وبنصب محله تعذبه إليه بواسطة
 كزيدا ضمير به ولا يرد على هذا أنه يلزم التكرار في قوله الآتي وفعل
 مشغول بحرف جر لأن ما يأتي أعظم مما هو لآلذاته يشمل ملوكا حرف الجر
 داخل على ضمير الاسم السابق وهو ما هنا ولو كان داخل على مضاف إلى
 أنه يروى بواسطة ولا تكرار مع ذكر الأعم فالسم (قوله باعادة العامل)
 أي بعناه لا بلفظه (قوله بدل من الضمير) أي على مذهب الكوفيين وإن
 استأثر المصنف خلافه (قوله اتاوجوا الخ) أشار به هذا التفصيل إلى أن

لو تقرر غله هو أو مناسبه لتصبه
 انظروا أو محذوف ضمير للاسم
 السابق عند نصبه عامل مناسب
 للعامل الظاهر مضمرة على
 ما سيأتي في بيانه بالضمير في عنه
 وفي لفظه للاسم السابق والباء
 في نصب معنى عن وهو بدل
 اشتمال من ضمير عنه باعادة
 العامل والالف واللام في
 المحل يدل من الضمير
 والتقدير إن شغل مضمرا سم
 سابق فعلا عن نصب لفظ
 ذلك الاسم السابق أي نحو
 زيدا ضمير عنه أو محله نحو
 هذا ضمير به (فالسابق
 انصبه) آثار جوارا تاجوا
 راجحا أو مروجوا أو مستويا
 الأ أن يعرض

الامر في كلام الشاعر زيادة المقابلة للتعاضد بما لا يحجب (قوله ما يمنع
 التصيب) كوقوع الاسم بعد اذ التبعائية وليتها (قوله أو هو حال) عطف
 على مقترنة معيد من الكلام السابق تقديره هو ووصف المحذوف أو هو حال
 أي حال سبي أي محتوما انهما راء لكن فيه حذف مرفوع السبي وهو مرفوع
 جائز ولعل هذا امر لاسم بقوله قوله أي محتوما في معنى لا يتحقق (قوله كالبديل)
 أي العوض المراد البديل القوي فلا اعتراض وقوله من اللفظة أي التلغظ
 (قوله فلا يجمع بينهما) أي لا راء لجمع سبى في العوضية وأما قوله تعالى اني
 رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم على ساجدين فليس من باب
 الاشتغال بل رأيت الثاني تأكيد لا دلل أو انه قول الثاني رأيت الاول
 محذوف لئلا يبعد عليه والتقدير اني رأيت أحد عشر كوكبا ساجدين لي
 والشمس والقمر مفعول المحذوف يفسره المدكور بعد والجمع على سبى
 في رأيتهم وساجدين لتعظيم (قوله لما قد أظهرا) ولا محل لجملة الظاهر
 على الصحيح لاسهام مفسرة لكن كون المفسر جملة تظهري في اشتغال المصوب
 المسمى كلامنا الآن فيه وأما في اشتغال المرفوع والالان المفسر المفعول وحده
 لا لاجلة بل ليدل أن المفسر المحذوف فعل لاجل فليكن مفسره كذلك وقال
 الشاويين جملة التفسير بحسب ما تفسره فهي في نحو زيد اضربه لا محل لها
 وفي نحو وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم في محل
 نصب ادلوصرح بالموعنة المفسر بجملة لهم الخ لمكان منصوبا وفي نحو
 انا كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز با كما ينصب الحيز في محل رفع
 ولهذا يظهر الرفع اذا قلت آكاه وقال (فن نحو قوله ميت وهو آمن) يجوز
 ثبوته موافقة للفعل المحذوف وصف الاحتياج بالبيت بانه من تفسير الفعل
 بالفعل وكلامنا في تفسير الجملة بالجملة قال ابن هشام وكان الجملة المفسرة عنه
 عطف بيان أو بدل ولم يثبت الجمهور وقوع الميان أو البديل جملة ولم يثبت
 جواز حذف المعطوف عليه عطف الميان واختلف في البديل منه وقال أبو
 علي الفعل المذكور والفعل المحذوف في نحو قوله (لا تقترعوا ان منفعا
 أهلكته) يجوز ان محلا وجزم الثاني ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف البديل
 منه بل على تكرير ان أي ان أهلكت منفعا ان أهلكته وساغ انهما راء ان

ما يمنع التصيب على ما سبق
 سباه (فعل أشهره حقا)
 أي انه راء حقا أي واجبا
 أو هو حال من التفسير في
 أشهر أي محتوما وذلك لان
 الفعل الظاهر كالبديل من
 اللفظ به فلا يجمع بينهما
 (مرفوع) ذلك الفعل المصغر
 (لما قد أظهرا) اما لفظا
 ومعنى كما في نحو زيد اضربه
 او تقديره ضرب بزيد اضربه

وان لم يسغ اضمار لام الامر الا في ضرورة لتساعدهم فيها وقوة الدلالة عليها
 بتقديم مثلها واستغنى بجواب ان الاولى عن جواب الثانية كما استغنى
 في نحو ازان يد اخذته قائما ثاني مفعول طننت المذكورة عن ثاني مفعول
 طننت المقدرة النظر المعنى وفي حاشية الدماميني عليه أنه لا يتعين كون قائما
 ثاني مفعول طننت المذكورة بل يجوز كونه ثاني مفعول المقدرة بل هو
 الاولى لان المقدرة هي المقصودة بالذات والثانية انما أتت بها الضرورة
 التفسير (قوله واتمامه) أي راما واقعة له في المعنى قال سم في أن
 لا واقعة لفظا ولا معنى لكن يكون لازما للذ كور كز يد اضربت أخاه فان
 ضرب أخى زيد ملزوم أى عرفا لا هائز يد اه ويمكن أن يراد بالواقعة
 في المعنى أن يدل المفرد به وضعا أول وما عرفيا على معنى المقدرة فالقول كما
 في زيد اضربت به فاقدر جاوزت والمحاذرة والمرور المتعدي بالباء بمعنى
 واحد بخلاف المتعدي بمعنى فانه معنى المحاذرة والشأن كما في زيد اضربت
 أخاه أى أشتت وزيد اضربت عدوة أى أكرمت وكما في زيد اضربت بعلاءه
 أى لا بست (قوله في الفعل) أي دون الوصف وقوله أن لا يفصل أى بغير
 الطرف لاسيما يذكره الشارح من أن الفصل بالطرف كالفصل وأه لا يضر
 فصل الوصف (قوله لم يجوز) أي فنعين الرفع وأجاز الكسائي النصب
 مع الفصل قياسا على الوصف وسبأ في الفرق (قوله يختص بالفعل) الباء
 داخلة على المقصور عليه (قوله وأدوات الاستفهام غير الهمزة) بجمعيها
 الالهمزة يختص بالفعل إذا رأته في خبرها وانما خصوصها يذ كذلك لأن
 الاستفهام أصل تضمني في وضع غيرها وطارئ عليها بالانطفال على الهمزة
 أما الهمزة فتدخل على الاسم وان كان الفعل في خبرها السكن الغالب
 دخولها على الفعل وانما لم يختص كأخواتها لانها أم الباء وهم يتوسعون
 في الأمهات ولو كنوا أم الباء اختصت بجواز الحذف والدخول على
 الثاني وروا العطف وقائه ثم والشرط وان كما في الهمع وان لا أرى بأسا
 بدخول هل أيضا على الشرط وانما كانت أمثلة لدلائلها على الاستفهام
 بذاتها ودلالة غيرها عليه بالتضمن أو بالتطفل ولانها أعم مورد الانفراد
 لطلب التهديق نحو أقام زيد وطلب التهديق نحو أزان يد قائم أم محرو ونحو

واما معنى دون لفظ كما في نحو
 زيد امررت به اذ قد سدره
 جاوزت زيدا امررت به
 * تنبيه * بشرط في الفعل
 المفسر أن لا يفصل بينه وبين
 الاسم السابق فلو قلت زيدا
 أنت تضربه لم يجوز لفصل
 بأنت (والنصب حتم ان تلا)
 أي تبسع الاسم (السابق ما)
 أي شيئا (يختص بالفعل)
 وذلك كأدوات الشرط (كان
 وحينما) وأدوات التخصيص
 وأدوات الاستفهام غير
 الهمزة فتدخول زيدا القبيته
 فأكرمه

أقامهم زيد أم ناعد وهل لا تكون الا لطلب التصديق وبقيصة الادوات
 لا تكون الا لطلب التصور فان قلت المستدالية في نحو ازيدة ثم أم عمرو
 والمستد في نحو ازيدة ثم زيد أم ناعد متصوران للتكلم قبل استهامة فكيف
 يطلب تصورهما وانما المطلوب له في الاول التصديق نسبة اقيام الى أحد
 الشخصين على التعيين وفي الثاني التصديق نسبة أحد الوصفين على التعيين
 الى زيد لان هذين التصديقين غير حاصلين عند التكلم اذ الحاصل عنده
 في الاول التصديق نسبة اقيام الى أحد الشخصين لا بعينه وفي الثاني
 التصديق نسبة أحد الوصفين لا بعينه الى زيد قلت لما كان الاختلاف بين
 التصديقين الاولين والاخيرين باعتبار تعيين المستدالية أو المستد في الاولين
 وعدم التعيين في الاخيرين وكان أصل التصديق حاصلًا توسعًا وحكموا
 بأن التصديق حاصل وأن المطلوب تصور المستدالية أو المستد أو يتبين
 أيوده ما يقوله الدماميني على المعنى واستحسنه وقد في محل آخر هل أنت
 لطلب التصور مذور كما في قوله عليه الصلاة والسلام لجابر بن عبد الله هل
 تزوجت بكرا أم ثيبا ثم أورد على قوله بقيصة الادوات لطلب التصور أم
 المنقطعة المقدرة قبل والهمزة أو الهمزة فقط ثم أم لطلب التصديق ومن
 هذا أم من أدوات الاستفهام السكاكي في المفتاح وأبو حيان وغيره من
 النحاة ثم قال لكي لا يتشكل عندهم أم منها أما النصلة فلا قد مدخلها
 معطوف على مدحول الهمزة فشاركته في كونه مستفهاما عنه وبقيصة
 العطف ألا ترى أنك إذا أبدلت أم بما وكان ما بعد أو مستفهاما عنه كما كنت
 مع أم وإن كان المطلوب مع أم التعيين دون أو كتابته في المعنى في بحث أم ولم
 يقل أحد بأن أو من أدوات الاستفهام وأما المنقطعة فلا نسلم أن الاستفهام
 جزء معناه أو أحد معانيها اهـ بعض اصحاب قال الشنقي لم يعلم اصحابه ذرا
 أم من أدوات الاستفهام لأن التمسك ملازمة للاستفهام الحقيقي أو المجازي
 سابقة عليها والمنقطعة صاحبة في العكس لا متأخر عنها ولم يردوا أنها
 موضوعة للاستفهام اهـ ولم يبعدها منها الزنجشري في المنسل وان
 الحاجب وشراح كلامهما ثم قال الدماميني قال قبل السائل بقوله من جعلك
 شلاقا صل التصديق بأن أحد اوجه الخطاب وهذا التصديق غير

التصديق بأزيد ما لا جاء فهو بسؤاله بطالع التصديق الثاني فتسكون
 من لطلب التصديق على قيام ما سبق في شتوا زيد قائم أم صهروك ففرق
 بينهم ما لان السائل عن جاء لم يتصور خصوص زيد أو غيره بهذا السؤال
 فإذا أجيب بزيد مثلاً أو أنه تصوره خصوصه واختلف بحسبه التصديق
 أيضاً لا في شتوا زيد قائم أم صهروك لا يفيد جوابه تصوره وتصور السائل
 الشخصين قبله بل مجرد تصديق اه ببعض ايضاح وسأنتيك بقية مباحث
 الاسنفة ام في باب العطف (قوله وحيد شاعر الخ) التقبل بهذه الامثلة
 محاراة لما يقضي به ظاهر اطلاق المتن من جواز دخول ما يختص بالفعل
 كالدوات المذكورة على الاسم المنسوب المقتدر قبله فعل في النثر والنظم
 وسيجيء أنه لا يلزم في النثر الا الفعل المصريح ما لم تكن أداة الشرط اذا
 مطلقاً أو ان والفعل ماض (قوله ولا يجوز رفع) كان الاولى فاء التفريع
 لتفرعه على قول المصنف والنصب حتم الخ (قوله على أنه مبتدأ) ينبغي
 جواز الرفع بالابتداء عند من أجاز وقوع المبتدأ بعد أدوات الشرط
 والتخفيض والاستفهام (قوله والحالة هذه) أي كونه مبتدأ (قوله نعم
 قد يجوز الخ) استدراك على قول المصنف والنصب حتم الخ أفاده بتقييده
 بما اذا لم يقتدر فعل يرفع الاسم ولو قال فيجوز الخ تقرر بما على قوله ولا يجوز
 رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لكان أقرب قال سمح يمكن أن يستفاد ذلك
 أي جواز الرفع بالافتاء عليه من كلام المصنف بأن يقال المراد بفتح النصب
 امتناع الرفع على الابتداء أخذنا من قوله ما يختص بالفعل اذ يقسم منه أن
 وجوب النصب ليس الاختصاص بل الفعل فلو حصل مع الرفع كفي للوجود
 المقصود اه (قوله مطاوع) قيده لان كلامه فيما اذا كان العامل
 الظاهر ناصباً للضمير الاسم السابق (قوله لا تجزئ) أي لا تنافي الفقر
 ان بنفسه بضم الميم وكسر الفاء أي ال تفسير يصف الشاعر نفسه بالسكرم
 وبالمالته أمر أنه على خلاف ما له جزعاً من الفقر قال له لا تجزئ الخ عيسى
 (قوله فان أنت الخ) أي ان لم تعظ بعلمك عوت صاحبك فانتب الى
 أجدادك اتجدهم ما تواجعا فتقيس نفسك عليهم فتعظ فلعل تعليمية
 أفاده السيرطى في شرح شواهد المعنى (قوله وان لم تنفع بعلمك) أي فلنا

وحيد شاعر القينة فاهنه

وهلا كراشر بته

وأي زيد اوجدته ولا يجوز

رفع الاسم السابق على أنه

مبتدأ لأنه لو رفع والحالة هذه

لخرجت هذه الأدوات عما

وضعت له من الاختصاص

بالفعل نعم قد يجوز رفعه

بالفاعلية لفعل مفعول

مطاوع الظاهر كقوله

لا تجزئ ان من نفس أهل كنهه

في رواية بنفس بالرفع وقوله

فان أنت لم ينفعك علمك

فانتب لعلمك تهديك القرون

الاوائل التقدير ان هلك

من نفس أهله كنهه وان لم تنفع

بعلمك لم ينفعك علمك تنبيه

حذف الفعل برز الصغير وانصل (قوله لا يقع الاشتغال الخ) قال الروادى
 أى لا يقع وقوعا حسنا لأنه يقع بعدهما فى الشر أيضا ~~لكنه~~ تبيح (قوله
 والاستهتاهم) أى شعراهم مرة بمرته ما تقدم إذا الاشتغال بعدها جائز
 نظما وترادى وسكت الشارح عن أدوات التخصيص مع أنها كأدوات الشرط
 والاستهتاهم لا تدخل فى الشر لا على الفعل المصرح فكان الأولى ذكرها
 (قوله وأما فى الكلام) أى الشرط وقوله فلا يلزم ما المصرح الفعل أى فى باب
 الاشتغال كما فرضه الشارح فلا بد من معنى التلاها الاسم اتفاقا إذا لم ير الفعل
 فى خبرها نحو أين زيد ويستثنى من كلامه أن تان الاسم بليها ولو كان فى خبرها
 فعل نحو وأما قدوة هذا مع نصب يعود على الاشتغال بمقدور بعده أى وأما
 يعود هذا معناه أو هو جار على القول بأنها ليست أداة شرط كما قيل
 عن أى حيان أفاده سم وبس (قوله إلا إذا كانت أداة الشرط إذا) أى
 لا يمكن الاحتجيم قال الروادى من قبل إذا فى ذلك كل شرط لا يجوز كارتخا لو ذات
 سر أو لمحتى أو غير ذلك كلها بأبواب عديدة (قوله مطلقا) أى سواء كان الفعل
 ماضيا أو مضارعا (قوله أبواب) لأنها أم أدوات الشرط وهم يتوهمون
 فى الأسماء (قوله والفعل ماضى) أى لفظا نحو أن زيد القيت فما كرهه أو مدنى
 نحو أن زيد المثلثة فانتظروه والفرق أن المماخضة المضارع أقوى طلبها
 فلا يلزم أخيره بحال الماضى فأم المماخضة لفظا إنما يكون ماضيا عرفا
 أو مضارعا مجزوما بغيرها فضعف طلبها فليها خبرها ماضيا أو مضارعا
 (قوله قسمية التاليم الخ) أجيب بأن القسمية بينهما فى وجوب النصيب
 وفى مطلق الانحصار بالفعل وإن كان أحدهما أقوى من الآخر عبارة
 التاليم لا يقتضى غير ذلك (قوله ما لا بداء) أى ندى الابتداء (قوله
 وأرض التزمه أبدا) أى على الصحيح والرد على القابل أكد بقوله أبدا (قوله
 وتخرج المستلزم من هذا الباب الخ) أى لأنه يعتبر فى الاشتغال أن يكون
 الاسم المقدم بحيث لو تفرغ له العامل أو تناسبه لتصبه وما يجب رقه
 ليس من هذه الحقيقة وقد تبين الشارح فى ذلك التوضيح والمخاض ما اقتضاه
 الحلاق كلام التاليم من عدة منته لان العامل ما لا يعمل فى الاسم السابق
 لهذا النوع من عمله لعرض ~~كما تقدم~~ عن سم (قوله وليتمايز زونه)

لا يقع الاشتغال بعد أدوات
 الشرط والاستهتاهم إلا
 فى الشعر وأما فى الكلام
 فلا يلزم ما المصرح الفعل
 إلا إذا كانت أداة الشرط
 إذا مطلقا أو أن والفعل
 ماضى فيه فى الكلام قسمية
 التاليم بين أن وجهين مردودة
 (وابتداء الاسم السابق)
 ما لا بداء ~~بمختص~~ كذا
 (الجملة وليتمايز زونه)
 (التمهيد أبدا) على الابتداء
 وتخرج المستلزم من هذا
 الباب إلى باب التاليم
 شحرجت وإذا زيد به
 مجرور وليتمايز زونه فلو
 نصبت زيد وأبشر المميز لان

فلا يجوز نصب بشر على الاشتغال لا متناع تقدير الفعل الناصب بناء على
عدم إزالة ما اختصه أصل ليت بالجل الاسمية ويجوز أن أي الر يسع بناء على
الافتعال في المعنى والحوار أن اتصا به يلبت لانه لم يسع ايتمافا مريد بـ (لا
قوله إذا المفاجأة) من انشافة الدال لا لول ولا يصح النصب على الوصفية
الابتكاف (قوله لا يلب ما فعل) أي ظاهر ولا معمول فعمل أي مقدر
فالمراد أنه لا يلب ما فعل ظاهر ولا مقدر (قوله وما يختص بالابتداء) فصلة
بمعاقبه لان اختصاصه واول الحال بالابتداء ليس في جميع الاحوال بل
في حالة كون الواقع بهذا الاسم مضارعا مبتدا (قوله في نحو خرجت الخ) أي
من كل فعل مضارع مثبت بعد اسم محسوب بواو الحال وقوله فلا يجوز الخ أي
لما يأتى في الحال من أن الجملة المضارعية المثبتة الواقعة حالا يجتمع فيها الربط
بالواو وما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضا اذا كان بعد الاسم مدخولا
فمن ماض متصرف لم يثبت بقدر نحو وان لا يضر به (قوله ما لم يرد الخ) أي
شيئا لم يرد ما قبله معه ولا ما وجد بعده (قوله كأدوات الشرط الخ) أي
وكأدوات الاستثناء نحو ما زيد الا يضر به محرو برفع زيد لا غير كما
في التسميل وشروحه وكلا النافيتين في جواب القسم ولهذا قال سيدي في قول
الشاعر آليت حب العراق الدهر أطعمه ان نصب حب باسقاط على
لا بالاستغفال وان كان مقبلا دون اسقاط الخافض لان أطعمه بتقدير
لا أطعمه بخلاف حرف التنفيس على الراجح فيجوز النصب في نحو زيد
سأضربه أو سوف أضربه كما في الهمع (قوله والتخصيص) مثله العرض
(قوله وكما الخبرية) قيد بالخبرية لدخول الاستفهامية في قوله والاستفهام
(فائدة) كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية استفهامية
ان جعلت كآية عن جماعة مثلا وحذف تمييزها لفهم المعنى ومن زائدة
وآية مفعولا ثانيا فكم مبتدا أو مفعول لا يتنا مقدر بعده لان الاستفهام له
الصدارة على طريقة الاشتغال وان جعلت كم كآية عن آية ومن يمانية
لم يجوز احدهن الوجهين لعدم الرجوع حينئذ الى كم وتعين كونها مفعولا
ثانيا مقدر ما يجوز الزمخشري كونها خبرية والجملة بيان لكثرة الآيات
المؤول عنها المحذوفة والاصل سل بني اسرائيل عن الآيات التي آتيناهم

إذا المفاجأة وليت المقرونة
بما لا يلب ما فعل ولا معمول
فعل وما يختص بالابتداء
أيضا واول الحال في نحو
خرجت وزيد يضر به محرو
فلا يجوز وزيد يضر به محرو
بنصب زيد (كذا) التزم
رفع الاسم السابق (إذا
الفعل) المشتغل عنه (نلا)

أي تبع (م) أي شبه (لم يرد
ما قبله محولا لما بعده وجد
كأدوات الشرط والاستفهام
والتخصيص ولا م الابتداء
وما للنافية وكما الخبرية
والحروف انشائية والموصول
والموصوف تقول زيد ان زنته
يكرمك وهل رأيت به وهذا كآية

غلصت من المفتي والده ملينتي (قوله وهكذا الى آخرها) يجوز زيد لا تشاركه
 زيد ما ضربته زيد كم ضربته زيد اني ضربته زيد التي ضربته زيد رجل
 ضربته (قوله ولا يتوزن التصب) أي على وجه الاشتغال وقوله لا يعمل
 ما بعده ما قبلها لان لها المدرك ولو عمل ما بعده ما قبلها الزم وقوعها
 حشا وقوله فلا يفسر عاملا فيه أي على الوجه المتعارف في هذا الباب وهو كون
 المتغول عرضا عن العامل المتغول فلو ثبت بمقتضى قصدت الدلالة عليه
 بالاقط فقط دون التعمير يضربا ولم يتحقق المسئلة من باب الاشتغال
 بالمجمل ودليلادون فهو يضرب لا يلزم صلاحية العمل فيما قبله ولهذا صرح
 المصنف بأن دلوى في يائيه المانع لدلوى دون كانه دول لفعل بهنوف يفسره
 دونك مع أن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ويترتب على ذلك جواز اظهار
 المحدوف بخلاف الاشتغال اسم بإضاح وزيادة (قوله لانه بدل من اللفظ به)
 أي لان ما بعده ما من العامل المذكور بدل من اللفظ بالعامل المحدوف
 أي وشأن البديل موافقة البديل منه فلا بد من جوار عمل المذكور فيما قبله
 كالمحدوف (قوله ذي طلب) أي بنفس العمل أو بواسطة حرف طلب
 فعل كل أو طلب ترك اللفظ والمعنى كالطلب أو بالمعنى فقط بدليل أمثلة
 الشارح ولا اشكال في الاشتغال في يجوز زيد التضرره أولا تضرره لما
 في الروداني عن شرح القريب أن لام الامر ولا يعمل ما بعده ما فيما قبلها
 فيفسر العامل ولا يلزم من عدم تقديم الفعل طلب ما كونه ما يلزم
 المدرك كما يلزم ذلك في محرم ولما أولن فاجيبه كلام التضرر مع ومن بعده
 كالبعض مما يحتاج ذلك غير مبدى وانما الخبر التصب لان وقوعه مستند
 الاشياء أخبارا للتدقيق بل قبل مجيء (قوله وانما وجب الرفع للخط)
 مقتضاء أن أحسن في التجبىد الى على الطلب حتى استجى الى الجواب عنه
 مع أن الصحيح أنه ماض حتى عه على صورة الامر ولا دلالة على الطلب وقد
 يشال الاحياء الى الجواب عنه باعتبار كونه على صورة الامر وانما أجاب
 الشارح بما ذكره لا يمنع دلالة على الطلب لاستلزام ذكره منع دلالة على
 الطلب ومن قال كذا تخشى انه امر حقيقة وقيل به غير المتألف والباء
 لتعديها فتحتاج نصب زيد عنده لا لما ذكره الشارح بل لان فعل التجبىد

وحصلت الى آخرها ما رفته
 ولا يتوزن التصب لان ما
 الاشياء لا يعمل ما بعده ما قبلها
 قبلها فلا يفسر عاملا فيه
 بدل من اللفظ به (واختبر
 نصب) أي دمج على الرفع
 في ثلاثة أحوال الأول أن
 يقع اسم الاشتغال (قبل دول
 ذي طلب) وهو الامر
 والهمى والدعاء يجوز زيد
 اضربه أو يضربه عمر أو لا
 نعمه واللهم عبدك ارحمه
 أولا أو احذه وبكر اغفر الله
 له وانما وجب الرفع في نحو
 زيد أحسن به

الجود لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا (قوله لان الضمير) أى المجزور
 بأنباءه فى محل رفع أى وانما ينصب الاسم السابق اذا لم يكن ضميره فى محل
 رفع (قوله وانما اتفق السبعة الخ) دفع للاعتراض بلزوم اجماع السبعة
 على الوجه المرجوح وحاصل الدفع أن هذا ليس مما نحن فيه بل الاسم
 المرفوع عند سيبويه مبتدأ خبره محذوف والجملة بعده مستأنفة قال كلام
 جملتان وعند المبرد مبتدأ خبره الجملة بعده ودخلت الفاء فى المبتدأ من
 معنى الشرط فلهذا لم يحز نصب الاسم اذا لم يعمل الجواب فى الشرط فكذا
 ما أشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملا وقال ابن السيد وابن باشا نحن فى
 والرفع يختار فى العموم كالأية قال البعض وذكرنا بعد أنه لا يمنع اجماع
 السبعة على المرجوح كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر لان المختار جمعت
 لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقى بلا فاصل اهـ أى ولا يمنع من اختيار
 التانيث عطف منذ كرى الفاعل كما تقدم (قوله ثم استوفى) فيه إشارة
 الى أن الفاء استثنائية لا عاطفة لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر (قوله
 لا تدخل عنده) وأجاز لا تخفى وجماعة عز يادتها فى الخبر مطلقا وقيد
 الفراء وجماعة الجواز بكون الخبر أمرا أو نهيما تصرح (قوله فى نحو هذا)
 أى من كل تركيب لم يكن المبتدأ فيه موصولا بفعل أو ظرف أو موصولا
 بأحدهما على ما تقدم (قوله وقائلة) أى ورب قائلة وخولان بفتح الخاء
 المجهمة قبيلة باليمن والفتاة الشابة (قوله لمعنى الشرط) أى لما فى المبتدأ
 من معنى الشرط وهو التعليق أو العموم فالعنى من زنت ومن زنى فأجلدوا
 الخ (قوله ولا يعمل الجواب فى الشرط) فهم الجماعة أن المراد فى اسم
 الشرط ولهذا قال القافى لعل الجمهور لا يوافقونه على ذلك لان اذا من
 أسماء الشرط وهى منصوبة عندهم بجوابهم ولم يفرقوا بين كونه بالفاء
 وعنده اهـ ومثل اذا بنية أدوات الشرط التى هى ظروف فلا وجه لتخصيص
 الايراد اذا ويحتمل عندى أن المراد فى فعل الشرط يعنى ان الاسم المرفوع
 قائم مقام كل من أداة الشرط وفعله فلم يحز أن يعمل فيه ما بعد اثناء المشبه
 لجواب الشرط لان الجواب لا يعمل فى فعل الشرط فكذا لا يعمل مثبته
 الجواب فيما قام مقام فعل الشرط فتأمله فانه وجيه وحاصل كلام الشارح

لان الضمير فى محل رفع وانما
 اتفق السبعة عليه فى نحو
 الزانية والزانى فأجلدوا لان
 تقديره عند سيبويه مما
 يتلى عليكم حكم الزانية
 والزانى ثم استوفى الحكم
 وذلك لان الفاء لا تدخل عنده
 فى الخبر فى نحو هذا اولها
 قال فى قوله

وقائلة دخولان فانكح فتأنيهم
 ان التقدير هذه دخولان وقال
 المبرد الفاء لمعنى الشرط
 ولا يعمل الجواب فى الشرط
 فكذا لك ما أشبهه وما لا يعمل
 لا يفسر عاملا

أن المانع من الاشتغال به تسميويه كونه مأموراً بجلتين وعند المبرد كون
الاسم السابق في معنى الشرط وما به في معنى الجواب (قوله ابن السيد)
بمكرر السين وسكون الياء وبإشاد كلمة أنجيمية مركبة يتضغن معاًها
المرح والسرورة في التصريح (قوله في العموم) أي ذى العموم لشمه
بالشرط (قوله أن يليه فعل) فيه إشارة إلى أن في عبارة المصنف تأخير
المفعول الذي هو ماعل في المعنى وتقدم المفعول الذي يتخلفه وله هذا ترجيح
عليه قوله فإلا لا الخ (قوله لانه الفاعل في المعنى) أي لانه الذي يلي الأشياء
الآتية (قوله منها حمزة الاستفهام) بخلاف بقية أدوات الاستفهام فيجب
التصريح بها كما تقدم سم (قوله فافصل الخ) أي هذا انصلت بالاسم
المتنقل عنه فان فصلت الخ وقوله فالتحتمار الرفع أي لان الاستفهام حينئذ
عن الضمير رفعت ما بعده أو نصبت فيتربح الرفع لانه لا يجوز ج إلى تقدير
هذا ان لم تجعل الضمير فاعل فعل مقدر برز وان فصل حين حذف بل جعلته
مبتدأ والواجب التصريح بالفعل المقدر كما مر ح به الدماميني ونقله شيخنا
السيد عن سم لان الاستفهام حينئذ عن الفعل أوانع على ما بعد الضمير
والرفع بعيد أنه عن مجرد الفعل فقوله التصريح وأقره شيخنا والبعض
المختار والتصريح اذا جعل فاعل فعل مقدر برز وان فصل فيه نظير ولا ترد صورة
العمل على التألم لان البعدية ظاهرة في الاتصال (قوله الا في نحو الخ)
أي مما فصل فيه بنظر أو جار ومجرور (قوله ما رفع) أي واجب بدليل
قوله وحكم بشذوذ الخ وانما واجب لان الاستفهام عن تعيين المفعول أما
الفعل فمحقق فلا تعاق له حمزة والحق عدم الوجوب لاد السؤال عن الاسم
انما يوجب دخول الحمزة عليه فقط لا مع رفعه مبتدأ بدليل أن السؤال في
نحو أن زيد ضربت أم عمر بالضمير انما هو عن الاسم مع أنه واجب التصريح
اجماعاً (قوله أن عليه الخ) ثعلبية ورياح وطهية والحساب قبائل ومراده مدح
الآتين ودم الآخريين وثعلبية منصوب به على مقتضى معنى العامل المذكور
تقديره أحقرت ثعلبية الخ والله وأرس مفعلة ملبة ورياحاً بالياء التخيبة
وطهية ضم الماء المهملة منصوب على المفعولية ان كان عدلت بمعنى
ساوية وبترج الخافض والياء بعلية ان كان بمعنى ملت أي ملت بداهم

وقال ابن السيد وابن باشاد
يعتبار الرفع في العموم كالأية
والنصب في الخصوص كزيداً
أخبره (و) الثاني أن يقع
(وهذا بلاؤه الفعل على)
أي بعد ما الغالب عليه أن يله
فعل فإلا لاؤه مصدره صاف
إلى المفعول الثاني والمفعول
مفعول أول لانه الفاعل في
المعنى والذي ياء الفعل
غالباً أشياء منها حمزة
الاستفهام نحو أن يشرامنا
واحد ما يتبعه فان فصلت
الحمزة فالتحتمار الرفع نحو
أ أنت زيد نصرته الا في نحو
أكل يوم زيداً تضربه لان
الفعل بالظرف كالفصل
وقال ابن الطراوة ان كان
الاستفهام عن الاسم فالرفع
نحو أن زيد ضربته أم عمرو
وحكم بشذوذ التصريح في قوله
أن عليه الفوارس أم رباحاً
هذا ضم طهية والحساب

الى مالهية والنسب ببناء مجمعة كصورة وشين مخبئة وبه موحدة (قوله النفي
 بما الخ) زيد بالثلاث لان لم يساوان لا يلزم الاسم الانشورية ويجب نصبه عند
 ذلك لاختصاصهم بالذهول (قوله ولا عمرا كلفه) مقتطع من كلام أي لا زيدا
 رأيت ولا عمرا كلفه لان لا الداخلة على الماضي غير الدعائية يجب تكرارها
 كذا الله سبحانه عن النون شري واقره هو والبعض وعندي انه يقوم مقام
 تكرار لا الاتيان بدل لا الاولى بما التنافية كما في المثال لانها مثلها في الدلالة
 على النفي وفي الصورة اذ كل منهما انقضى ثنائي آخره الف ايته فافهم (قوله
 اختيار الرفع) اعلمه لان مرجح عدم التقدير اقوى عنده من مرجح غلبة
 الدخول على الفعل واتماما على به البعض هئا من أن المذكورات تدخل على
 الاسماء والافعال على السواء فيرجع الى مرجح عدم الانحياز فيرجع
 لانه يصاد م جعل الشارح وغيره المذكورات عما يغلب دخوله على الفعل
 (قوله ابن الباذش) بكسر الذال المحجمة تصريح (قوله يستويان) لان لكل
 مرجح يساوي عنده مرجح الآخر (قوله وبه بعد عاطف) أي ولو غير الواو كما
 في الشاطبي وقوله بلا فصل أي يذهب بين اسم الاشتغال مدة لعاطف (قوله
 نحو قام زيد و عمرا أكرمه) الفرق بينه وبين عكسه وهو عمرا وأكرمه وقام
 زيد بحيث ترجح الرفع مع ان طلب التناسب بين المتعاطفين يقتضي ترجيح
 النصب فيه أيضا أن النصب فيه يأتي على صورة النصب الضعيف في زيد
 ضمير به اذ لم يأت بعده شيء لعدم تقدم مرجحه فثنائي الفعلية بعد استقرار
 الضعف في الصورة ولا كذلك قام زيد و عمرا أكرمه لان تقديم الفعلية
 تقديم لما يستدعي النصب ويعهده هذا ما أفاد البعض أن ابن هشام استقر
 رأيه عليه بعد ان كان يقول باستواء الصورتين في ترجيح النصب واقصر
 الروداني على ما يحاذي الله فقال كما يترجح النصب لما كلة جملة سابقة يترجح
 لما كلة جملة لاحقة نحو زيد و عمرا أكرمه و عمرا اه وكذا في شرح
 الجامع عن ابن هشام وهو الذي رأيت في معنيته ولو قيل بيساوي الرفع
 والنصب في هذه الصورة لمكان له وجه قدبر (قوله طلبا للناسبة الخ) ولم
 يعارضه من الاصل عدم التقدير لضعفه بكثرة الحذف في العربية وقلة
 تتألف المتعاطفين جدا بل تقل في المعنى من الامام الرازي ان التخالف جميع

ومنها النفي بما أولا وان
 نحو ما زيد ا رأيت به ولا عمرا
 كلفه وان بكرر ضمير به وقيل
 ظاهر كلام سيدو بيدا اختيار
 الرفع وقال ابن الباذش وابن
 خروف يستويان ومنها حيث
 المجردة من متخا وجلس
 حيث زيد ا ضمير به (و)
 الثالث أن يقع (بعد عاطف
 بلا فصل على به محمول فعل
 مستقر أولا) سواء كان ذلك
 المحمول منصوبا نحو اقيمت
 زيد و عمرا كلفه أو مرفوعا
 نحو قام زيد و عمرا أكرمه
 وانما يرجح النصب طلبا
 للناسبة بين الجملتين لان من
 نصب فقد عطف فعلية على
 فعلية ومن رفع فقد عطف
 اسمية على فعلية وسأب
 المتعاطفين أحسن من
 تتألفهما واجتزأ بقوله بلا
 فصل من نحو قام زيد و أتمامه و
 فأكرمه

فان الرفع فيه احوال الكلام
بعد انما سنانف مقطوع
فما قبله ونحوه فعل
مستقر أو لا من العطف
على جملة ذات وجهين وستأتي
• تبيين • الأول تجوز
الساظم في قوله على معول
فعل اذ العطف حقيقة اعم
هو على الجملة الفعلية كما
عرفت • الثاني لترجيح
النصب أسباب أخر ليدركها
هو • • أحدها أن يقع اسم
الاشتغال بعد شبهه
بالعاطف على الجملة الفعلية
نحو أكرمت القوم حتى يرد
أكرمتهم وما قام بذكر لكن
عمر اضربه حتى ولكي
حرما ابتداء أشبه العاطفين
فلو قلت أكرمت خالد حتى
زيد أكرمتهم وقام بذكر لكن
هم ضربته تعين الرفع لعدم
المشابهة اذ لا تقع حتى
العاطفة الا بين كل وبعض
ولا تقع لكن العاطفة الا
بعد في وشبهه • ثانيها أن
يجاب به استفهام منصوب
كريد اضربه جوا بالان قال
أيهم ضربت أو من ضربت
ومثل المنصوب المضاف

فان دفع ما قبل ان في الرفع
التساوي ووجه اندفاعه أن اعتبار التخصيص من التحالف أقوى من اعتبار
التخلص من التقدير لان التقدير خطيه سهل والتحالف قليل قبيح لكن محل
ذلك ما لم يقتض الحال تخالفهما كقصد المادة التجرد في الفعلية والشيء
في الاسمية كقوله تعالى سواء عليكم ادعوتهم أم انتم ما تنون (قوله فان
الرفع فيه احوال) ما لم يرجح النصب مرجح كقوله الاسم قبل فعل ذي طلب
كما كرم زيد أو أتا عمر أفاقت قال الرضي ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا مع
أما لكونها في غير محلها أو اذا كانت زائدة قال الدمايني ويمنع أن يفسر
الفعل قبل الفاء لانه لا يفصل بينها وبين أيا ما كرم من جزء واحد (قوله
مستأنف الخ) يقال هذا حيث سار ج بقوله بعد عطف لان الواو وحيدة
ليست عاطفة فلا حاجة لقوله بلا فصل ويمكن دفعه بأنه أتى به دفعا لثبوتهم أن
للمراد عطف ولو ضرورة فيكون الشارح اعمأ خرج هذا بقوله بلا فصل لانه
أصرح في إخراج (قوله تجوز الناطم) أي بتقدير المضاف أي على جملة
معول فعل (قوله بعد شبهه بالعاطف) اعطاء شبهه بالعاطف على الجملة
الفعلية حكم العاطف عليهم أن ترجح النصب بعده طلبا للتشابه بين
المعاطفين قال الشارح في شرح التوضيح وانما لم تكن حتى ولكن في المثالين
الآتيين عطفين لدخولهما على الجملة والعاطف منهما انما يدخل على
المفردات ووجه شبهه بالعاطف في حتى أن ما بعدهما بعض مما قبلهما وفي
لكن وقوعه ما بعد الثاني ومثل لكن بل (قوله حتى زيدا أكرمتهم) محل كون
زيدانته وما يفعل مقدر اذ الم يجعل معطوف على القوم وأكرمتهم تأكيد
أي لا أكرمت زيدا الذي تضمنته أكرمت القوم لثبوتهم زيدا الا أكرمت
القوم وان أوجهه كلام بعضهم لا اختلافهما مفعولا (قوله تعين الرفع) الحق
أنه لا يتعين بل يرجح كما يفيد قول المصنف الآتي والرفع في غير الثاني من
رجح اذ لا وجه لتعينه غايته أنه حيث تمثل زيد ضربته أماده سم (قوله
استفهام منصوب) أي مستفهم به ادهو الموصوف بالنصب وانما ترجح
النصب لطابق الجواب السؤال ولهذا الرفع اسم الاستفهام كما قبل أيهم
ضربت برفع أي ترجح الرفع في الجواب أماده سم (قوله ومثل المنصوب المضاف

اليه) أى الى المنصب وتسميته منسوباً باعتبار ما كان ولا فهو بعد الانفاقة
بمجرد (قوله اذ المنصب نص الخ) اعترضه الرضى بأن المعنى على الوصف
بالمخلوقة رفعت أو نصبت جعلت على الرفع خلقناه صفة أو خبراً اذ لا يصح
أن يراد كل ما وقع عليه الشئ لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات الغير المتناهية
لان الخلق لا يحد وغير المتناهي لا يدخل تحت الوجود فلا بد على كل حال
من تقييد الشئ بكونه مخلوقاً فالمعنى على المنصب وعلى الرفع مع كون خلقناه
خبراً كل شئ مخلوق خلقناه بقدر وعلى الرفع مع كون خلقناه صفة كل شئ
خلقناه كائن بقدر والمعينان متحدهان وأجاب السعد بأن الشئ اسم للوجود
أو متبديه فلا يراد أنه لم يخلق ما لا يتناهي مع وقوع لفظ الشئ عليه على أنه لو
سلم التقييد بالمخلوق فلا نسلم اتحاد المعنيين لفظاً والفرق بأن المعنى الأول
يفسد أن كل شئ مخلوق في مخلوق له تعالى بخلاف الثاني فان مقاده أن كل شئ
مخلوق له تعالى كائن بقدر والمحكوم عليه في الاول أعم منه في الثاني
مفهوماً وما بال وصفه قاعند المعتزلة كذا في شرح الجامع ببعض زيادة وحيدة
فجعل الجملة صفة غير مقصود لا يهاهم ماد كره الشارح (قوله وفي الرفع ايهام
كون الفعل الخ) أنما قال ايهام لان الكلام عند رفع كل كما يحتمل كون
الفعل وصفاً وبقدر خبراً يحتمل كون الفعل خبراً وبقدر حالاً من الهاء كما
سينكره الشارح (قوله لكونه غير مخلوق) أى له تعالى وهذا مذهب المعتزلة
في أفعال العباد الاختيارية والامر (قوله ولم يعتبر سببويه مثل هذا ايهام
مرجحاً للنصب) أى لانه يذهب المقام فلا ينظر اليه ويلزم عليه مرجوحية
قراءة الاكثر والوجه اعتبار مرجحاً وأورد الروداني أربعاً الوصفية
حاصلة مع النصب أيضاً لانه يجوز كون خلقناه صفة وكل شئ منصوب
بخلقناه مفعولاً من باب الاشتغال والاصل خلقنا كل شئ خلقناه
مثل وفعلت فعلت التي فعلت ثم حذف العامل جواز الدلالة المتأخر عليه
وحينئذ لا مرجح للنصب وقد يدفع بأن احتمال الوصفية على النصب ضعيف
عن احتمالها على الرفع (قوله ومن ثم) أى من أجل أن الصفة لا تعمل فيما
قباه فلا تفسر عاملاً وقوله وجب الرفع أى لتأني الوصفية التي بها استقامة
المعنى اذ المنصب يقتضي أنهم فعلوا في الزبر أى صحف الاعمال كل شئ مع

اليه شك ولام زيد ضرر به
جواباً لمن قال غلام أيهم
ضربت نالها أن يكون
رفعاً يوههم وصفاً مخالفاً بالمقصود
ويكون نصبه نصاً في المقصود
كافي ما كل شئ خلقناه بقدر
اذ المنصب نص في عموم
خلق الاشياء خبرها وشرها
بقدر وهو المقصود وفي الرفع
ايهام كون الفعل وصفاً
مخصصاً وبقدر هو الخبر
وليس المقصود لا يهاهم
وجود شئ لا بد له لكونه غير
مخلوق ولم يعتبر سببويه مثل
هذا الايهام مرجحاً للنصب
وقال المنصب في الآية مثله
في زيد اضرته قال وهو عربي
كثير وقد قرئ بالرفع لسكن
على أن خلقناه في موضع
الخبر لجملة او الجملة خبران
وبقدر حال وانما كان
النصب نصاً في المقصود لانه
لا يمكن حينئذ جعل الفعل
وصفاً لان الوصف لا يعمل
فيما قبله فلا يفسر عاملاً فيه
ومن ثم رجب الرفع في قوله
تعالى وكل شئ فعلوه في
الزبر

أنهم لم يفعلوا فيها شيئا اذ لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام السكاكين اذ وقعوا فيها
 الكتابة فان قلت يستقيم المعنى على التصيب اذ جعل المظروف عن الكل شيئا
 لان المعنى حيث فعلوا كل شي مثبت في حقائق افعالهم وهم معنى مستقيم
 قلت هو وان كان مستقيما خلاف المعنى المقصود وحالة الرفع اذ المراد فيه أن
 كل ما فعلوه مثبت في حقائقه افعالهم بحيث لا يغادروا صفة ولا كبيرة كما
 في أم وكل صغير وكبير مستطر (قوله وان تلا المبطوف) أي غير المفصول
 بأما أم المفصول بها نحو زيد قام وأما عمر وفا كرمته فالختماء رفعه مالم
 يرجع التصيب مرجح كوقوع الاسم قبل الطلب نظير ما مر قوله شارح الجامع
 (قوله جملة ذات وجهين) يعني اسمية الصدر فعليه العجز كما في التسهيل لكن
 هذا خلاف المعنى المشهور لذات الوجهين وهو ما كانت صغرى باعتبار
 وكبرى باعتبار نحو أبوه غلامه منطلق في قولنا زيد أبوه غلامه منطلق (قوله
 بشرط أن يكون في الثانية الخ) هذا الشرط لجواز نصب الاسم المشغول
 عنه لان جملة حيث شئتكون معطوفة على الخبر فلا بد لهما من رابط كخبر
 والتبديل بما ذكر مبني على هو ذا الضمير الثاني الى الاسم الاقل ولا يضر
 احتمال عوده الى الثاني لان المثال يكفي فيه الاحتمال فحفظ ما للبعض كغيره
 هشام من القال (قوله أرعطفت بالقائه) في هذا العطف حراز ولو قال أو
 عطفت بالقائه أو قال أو تكون الثانية معطوفة بالقائه لكن مستقيما وانما
 قامت الماء مقام الضمير لاسمها فادتمت السببية تربط احدى الجملةين
 بالآخرى كالضمير (قوله لاني في كل مهماء شاكلة) ولان مسلاة ارفع من
 الخذف والتقدير عارضها ترتب التصيب على اقرب المشاكلين ثم رجح الجامع
 (قوله شاكلة) أي للفظوف عليه (قوله عنده) لاجابة اليه ان رجح الضمير
 لزيد لانه ليس مبتدأ بل هو مفعول ولا معنى له ان رجح الضمير للبتسدا أي
 ما هو الحامل له على ذكره مراعاة قوله سابقا بشرط أن يكون في الثانية ضمير
 الاسم الاول الخ (قوله فانه لا أثر للعطف فيه) أي على الجملة الصغرى يعني انه
 لا يصح العطف عليها لانه يلزم عليه تسلط ما التجميعية على الجملة المعطوفة وهو
 لا يصح لعدم قصد التجميع بها فالرجح الرفع على العطف على مجموع الجملة
 الاسمية بناء على خبرتها أو جوار عطفت الخبر على الانشاء ويجوز ان التصيب

(وان تلا المظروف) جملة
 ذات وجهين غير تجميعية
 بان تلا (فعلا محبوا به) مع
 مفعوله (عن اسم) غير ما
 التجميعية (ما عطفن محبوا) أي
 اسم الاستقبال بين الرفع
 والتصيب على السواء بشرط
 أن يكون في الثانية ضمير الاسم
 الاول أرعطفت بالقائه
 زيد قام وعمر وأكرمته في
 داره أو قمره أكرمته برفع
 عمر و نصبه فالرفع مراعاة
 لكبرى والتصيب مراعاة
 للصغرى ولا ترجح لان في
 كل منهما مشاكلة متخلاف
 ما أحسن زيد وعمر وأكرمته
 عنده فانه لا أثر للعطف فيه
 فان لم يكن في الثانية ضمير
 الاسم الاول ولم تعطف بالقائه
 فالأخف والسبب في

على العطف السد كور وان لم يكن فيه تناسب المتعاطفين (قوله ينعان
 المنصب) أي بناء على أن العطف على الصغرى لعدم الرابطة كافى التصريح
 فلا يأتى عزو المنصف في تسهيله الى الاخفش ومن واقف ترجع الرفع
 لا وجوبه لانه مبني على أن العطف على الكبرى لذوات التناسب في المنصب
 حينئذ فاعرفه (قوله يحيزونه) أي مع كون العطف على الصغرى كما مر حبه
 المداميني وسم قال الاسقاطي فيكون مستثنى مما يحتاج الى الرابطة كما يدل
 عليه قول المصريح بعد ذكره ان هذا المذهب الثاني ظاهر كلام سيدي
 مانصه ونقل ابن عصفور ان سيدي وغيره لم يشترطوا ضمير او استدلال لذات
 واجماع القراء على نصب والسماء رفعها وهي معطوفة على سبحان من
 والتجيم والتجبر سبحان وليس فيها ضمير يعود على التمج والتجبر اه
 ووجه الاستثناء انهم يفتقرون في الثواني ما لا يفتقرون في الاوائل اه
 كلام الاسقاطي وأقره شيخنا وغيره فعلم أن الخلاف معنوي لا ظاهري وان
 بناء البعض الجواز في القول الثاني على أن العطف على الكبرى وان ذات
 التناسب فيكون الخلف لفظيا مصادم للقول وهو نزوه الى التوضيح أن
 الخلف لفظي تقول باطل بل قول الموضع عقب مذهب الاخفش والسير في
 وهو المختار يدل على أنه معنوي وظهر ان قوله تفرعنا على ما ذكره عامر
 مانصه فلا حاجة الى استثناء مثل ذلك من اشتراط وجود الرابطة ولا الى
 بيان وجه استثناءه خلافا لسم باطل مبني على باطل نعوذ بالله من القاهل
 (قوله وقال هشام) هذا القول أخص من قول الفارسي ومن معه لشمول
 قولهم العطف بغير الفاء والواو كنتم (قوله الواو كالفاء) رذبان الواو انما
 تكون للجمع في المفردات ولذا لم يحوزوا هذان يقوم ويقعد لكن مستعمل
 في باب العطف ان كونها للجمع في المفردات فقط أحد قولين (قوله وهو
 ما يقتضيه كلام الناطم) أي حيث أطلق في المعطوف بل الحلافة يقتضي ان
 ثم مثلا كالفاء (قوله شبه العاطف) وهو جتي ولكن وبل الابتداء اثبات
 (قوله في هذا) أي في جواز الامر ين على السواء اذا سبقه جملة ذات وجهين
 ولا يأتى لجملة المنصب هنا اشتراط الضمير أو الفاء اذ لا عطف هنا حتى
 يحتاج الى الرابطة (قوله أيضا) أي كافي الموضع الثالث من مواضع اختيار

ينعان المنصب والفارسي
 وجماعة منهم الناطم يميزونه
 وقال هشام الواو كالفاء وهو
 ما يقتضيه كلام الناطم
 * تلييه * شبه العاطف في
 هذا أيضا كالعاطف

التعب (قوله وشبه الفعل) أي الوصف المناسب للفعل بخلاف ما لم يوصف به
 والرفع أرفع قبولاً من هذا لأنهم الأب وعمر ويكرمه هو أرفع من
 قولك هذا أقدم الأب وعمر ويكرمه لأن مشابهة هذا الوصف لفعل غير مائة
 (قوله يرفع عمر ويضعه الخ) في تساوي الرفع والتعب في المثال الثاني بحيث
 لأنه إذا نصب عمر وأعاد الكلام إن عمر ما مقول به الأكرام وإذا رفع أفاد
 أنه فاعل الأكرام إلا إذا رزق الضمير بل يراد الخبر على غير من هو له وقيل
 هذا خبر بزيد وعمر ويكرمه هو فمقتضى عدم الإبراز كافي عبارة الشارح
 لا يقتضيه معنى الرفع والتعب حتى يتقرر التكلم بين محالين يرفع عليه الوجه
 الذي يقيد مقصوده وحيث لا يكون الرفع في مثال الشارح كالفعل
 الذي خبر المصنف فيه التكلم بين الرفع والتعب لا يتحد المعنى ووجود
 التناسب على كل رتبة الشارح على الإبراز مع الرفع أو مثله بخبر هذا خبر ب
 زيد وعمر أكرمه في داره لكن أولى (قوله في غير) متعلق بجمع على
 مثال الشيخ خاتمة الظاهر (قوله داراً مثلاً أدرو) أي تركوه ومارأته
 ملحقاً بالماء المهمة للفرجة أي غيبه الحرب فلم يعد له مخلصاً غير زميل
 بضم الزاي وثبت يد الميم أي غير جبان ولا مكس بكسر التوت وسكون
 الكاف أي ضعيف وكل فتح الواو وكسر الكاف من وكل أمره إلى غيره
 ليجره ويحتمل أنه بفتح الكاف فعل (وإن قلت) شرط الاسم المتغلق عنه أن
 يكون مختصاً كما مر وقار ساكرة محضنة (أجيب) بأن ما كان كاستزائده هي
 تأم مقام الوصف أي داراً أي فارس (قوله فما أجمع الخ) فأنه دفع توهم
 أن ما خالف المختار من الوحدانية السابقة لا يساس عليه بل يقتضيه معنى
 الجماع قوله سمع من الشاهلي (قوله فيما داخ) حال من سالتني هي مقول
 مقدم لأفعل وقول البعض حال من ما على رأي سيوريه أو من تخبره في الخبر
 على رأي غير مبني على زعم أن ما يستدأ وهو خروج عن الظاهر السقيم
 إلى التعسف السقيم وقوله أن رده إليه نائب فاعل أجمع كما أشار إليه شافعي
 وصرح به البعض لكن يلزم عليه حذف المتن نائب فاعل أجمع وهو لا يجوز
 لأنني ينبغي جعله بدل اشتمال من الضمير في أجمع وهو غير رده وتخرج جالي
 ما أجمع إليه وعليه إلى ما أوردناه من القواعد والمعنى ففعل الحكم من

وشبه الفعل كأنه فعل فالأول نحو
 أنا فمررت القوم حتى عمرا
 ضربه والشارح نحو هذا
 ضارب زيد وعمر أكرمه
 يرفع عمر ويضعه على السواء
 فيها (والرفع في غير الثاني مر)
 أنه يجب به الله أو يمنع
 أو يكون راجحاً أو مساوياً
 (رخص) على التنصيص لامة
 الرفع من الضمار المتوهم
 خلاف الأصل فرفع زيد
 بالابتداء في قولك زيد ضربه
 أرفع من نصبه بانضمار فعل
 واصله عرف جيد خلافاً
 لمن مثله وأنداب التجوى
 على جواز قوله
 داراً مثلاً أدرو ملحقاً
 غير مقبل ولا منكسر وكل
 ومنه قراءه بعضهم جئات
 عدت يد حلوم أنصب جئات
 ثم إذا عرفت ما أوردناه من
 القواعد (شأ أجمع) لأن فيما
 يرد عليك من الكلام أن رده
 إليه وتخرجه عليه (أول)
 وفتح ما أجمع لنفسه دلت

رفع ونصب الذي أبيع لثبوته إلى ما أوردناه عليك من القواعد وتخبر به
عليه حالة كون ذلك الحكم كأنه فيما يرد على لسانك من الكلام ولوقال
الشارح فما أبيع لك بمقتضى تلك القواعد فدل وعالم يرجع مقتضاها المكان
أخصر وأوسع وأولى (قوله وفصل مشغول) أي عامل مشغول وقوله من
ضمير متعلق بفصل وقوله مطلقا أي غير مقيد بحرف بخصوصه وقوله
أو بإضافة أي بمضاف أو ذي إضافة وقوله أو به ما معافيه إشارة إلى أن أوفى
كلام المصنف مانعة مخلو فتجو ز بالجمع واعترض الشاطبي كلام المصنف بأن
الفصل لا يقيس بما ذكره يجوز زيد اضربت راعيا فيه وزيدا أكرمت
من أكرمه اه وحديث فليست أو مانعة جمع ولا مانعة مخلو (قوله في جميع
ما تقدم) أي من الأحكام الخمسة فلا يرد أن المقدر في الوصل مقدر من لفظ
المذكور وفي الفصل من معناه أولا زمه كما هو المراد التبيين في مطابق
ثبوت الأحكام الخمسة فلا يرد أن النصب في الوصل أحسن منه في الفصل
كما سيذكره (قوله أو حسبت عليه الخ) أي بهذا إشارة إلى أنه لا فرق
في حرف الجر بين الباء وغيرها فهو مراعاة لقوله السابق بحرف جر مطلقا
(قوله بقية الأمثلة) الأولى بقية الأحكام إلا أن يكون اسم الإشارة راجعا إلى
ما ذكر من أمثلة الحكمين فالمراد بقية أمثلة الأحكام أي ويختار النصب
في نحو زيد امر به أو بفلامه أو أكرم أخاه أو غلام أخيه كما يختار في زيد
اضربه ويستوى الأمران في نحو زيد قام وعمر وممرت به في داره كما
يستويان في زيد قام وعمر أو أكرمته في داره ويرجع الرفع في زيد ممرت به
كما يرجع في زيد ضربته (قوله أحسن منه في نحو زيد اضربت أخاه) لأن
المقدر في الأول من أفظ المذكور ومعناه وفي الثاني من لازم معناه فقط
والعدم الفصل فيه بين العامل وضمير الاسم المشغول عنه بخلاف الثاني وقول
البعض بين العامل وشاغله هو ولم يقل وأحسن منه في نحو زيد امررت
بأخيه لأنه أمه بالأولى كما ستعرفه (قوله وفي زيد اضربت أخاه أحسن
الخ) لأن الفصل فيه أقل من الفصل في الثاني ولم يتعرض لزيد امررت به مع
زيد اضربت أخاه والمنقول عن أبي حيان أن النصب في الأول أحسن منه
في الثاني لاتحاد الفعلين المذكور والمصدر في المعنى واستخدام متعلقهما

(وفصل مشغول) من ضمير

الاسم السابق (بحرف جر)

مطلقا (أو بإضافة) وان تنابت

أو به ماها (كوصل بجرى)

في جميع ما تقدم فلا أحكام

الخمسية الجارية مع اتصال

الضمير بالمشغول تجرى مع

اتصاله منه بما ذكره فيجب

النصب نحو وان زيد امررت

به أو بفلامه أو حسبت عليه

أو على غلامه أو أكرمت

أخاه أو غلام أخيه أكرمت

كما يجب في نحو وان زيد

أكرمته ويمنع النصب

ويقتضي الرفع في نحو خرجت

فاذا زيد مر به أو بفلامه أو

حسب عليه أو على غلامه أو

يضرب أخاه أو غلام أخيه

عمر وكما يجب الرفع في نحو

فاذا زيد يضربه عمر وقس

على ذلك بقية الأمثلة

تبيينه * النصب في نحو

زيد اضربه أحسن منه في

نحو زيد اضربت أخاه وفي

نحو زيد اضربت أخاه أحسن

منه في نحو زيد امررت بأخيه

وهما الظاهر والضمير في المعنى في الأول دون الثاني لاختلاف الفعلين معنى
واختلاف متعلقهما معنى فيه (قوله وسق في ذا الباب وصفا) أي في الجملة
اذ لا يتأتى وجوب النصب لانه لا يكون الا اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل
والى هذا الاشارة بقول الشارح في جوارحه ويرشد اليه كما له اسم قول
المصنف السابق والنصب حتم الخ اذا لم يختص بالفعل لا يتصور في الاسم
ولا فرق في الوصف بين المفرد والمتى والمجموع جمع فجمع كزيد انما
سارياه أو أنتم ضاربوه أو أنتم ضارباه وكذا جمع التكسير عند بعضهم
كزيدا أنتم ضارباه أو أنتم ضارباه (قوله ذا عمل) أي فيما قبله سم فخرج
الصفة النحوية (قوله وه اسم الفاعل) أراد به ما يشمل مثال المبالغة (قوله نحو
أزيدا أنت ضارباه) قال سم ينبغي أن يكون حيزا مبتدأ الوصف المحذوف
وحينئذ فرغ المدكور لكونه مفسر المحذوف المرفوع وقام مقامه
اه وقال الله ما يعني أحاز صاحب البسط في المثال أن يكون نصب زيد
بانه مرفعل وان يكون بتقدير اسم الفاعل لانه اعتمادا وهو مبتدأ وأنت
مرتفع به أو اسم الفاعل التقدير خبر لانت مقدم وضاربه على هذا التقدير
خبر مبتدأ آخر اه يعني تقدير اسم الفاعل بوجهيه ولا أجل أوله ما جيء
بالاستفهام (قوله أو محبوس عليه) نائب الفاعل خبر مستتر بتقديره وان
نظر الى الموصوف المحذوف أي شخص محبوس أي مقصور وأنت ان نظر
الى المبتدأ الذي هو أنت وليس نائب الفاعل الضمير المحرور وعلى والام
يكن في محل نصب (قوله بخلاف أنت ضارباه) أي بخلاف زيد أنت ضارباه
بدون استفهام هذا هو المتبادر من عبارته وحينئذ لا يرد على قوله لا احتياج
الوصف الى ما يعتمد عليه قول سم فيقال يكفي الاعتماد على الاستفهام اه
وايضاح وجه عدم وروده أن مراد الشارح توجيه متع زيدا أنت
تضربه وجواز زيد أنت ضارباه بالاستفهام فهم ما بقية قوله وانما
امتنع زيدا أنت تضربه ثم هذه المخالفة كما قاله سم لانت في قوله ولان المعنى
ان الوصف العامل كالفعل العامل من غير نظر لما ذة مخصوصة بقي شيء آخر
وهو أن الوصف لا يفصل من معموله بأجنبي كما مر حواه في الكلام على قوله
تعالى أراغب أنت عن آلهتي وحينئذ لو لم يشتغل الوصف بالضمير وساط

(وسق في ذا الباب وصفا)
(عمل) وهو اسم الفاعل
والمفعول بمعنى الحال أو
الاستقبال (بالفعل) أي جواز
تفسير ناصب الاسم السابق
نحو أزيدا أنت ضارباه أو
مكرم أخاه أو مكرمه أو
محبوس عليه تريد الحال أو
الاستقبال كما تقول أزيدا
تضربه أو مكرم أخاه أو مكرمه
أو محبوس عليه وإعماله امتنع
زيدا أنت تضربه

على الاسم المتقدم لم ينصبه للفعل فليصدق ضابط الاشتغال على ما نحن فيه ويجاب بأن المراد كما مر أنه لو سلط عليه لم يصلح لذاته لأن يعمل وإن عارض ما يمنع العمل والفعل عارض أو يقال أخذنا من كلامهم هنا وكلامهم سم على قوله تعالى أراغب أنت عن آلهي الفصل المنوع وقوع الاجتناب بعد العامل مع تأخر المفعول عنه كما في الآية بخلاف وقوعه قبل العامل مع تقدم المفعول عليه كما في أريد أنت ضارب لأن المفعول وإن تقدم لفظاً متأخر رتبة فكانت له لا فصل فتدبر (قوله ان لم يك مانع حصل) قد يقال هذا الشرط معلوم من تسوية المصنف الوصف بالفعل إذا الفعل لا يكون مفسراً لثواب الاسم السابق إذا فقد المانع وأجيب بأنه انما صرح به اهتماماً بجواز الاسم لأنه أضعف من الفعل في العمل ولئلا يتوهم من السكون عنه مع تقدم الوصف بكونه دأمل أنه ليس بشرط وقدم من سم أن قول المصنف ان لم يك مانع حصل شرط لنصب الاسم السابق بما يفسره الوصف لا لعدم الاشتغال حتى يقال قد تقدم أن مدار الاشتغال على صلاحية العامل في ذاته لأن نصب الاسم السابق لوسط عليه وإن عارض مانع من ذلك واصله أن عاملة لذاته ما وعدم عملها عارض وقوعها أصلاً فلا موقع لهذا الشرط فعمل سقوط استشكل البعض بذلك وعدم الاحتياج الى ما تكلفه من الجواب بأن الصلة مقيمة للوصول فهي كالجزء منه فكان منع العمل لذاته (قوله ومن ثم) أي من أجل أن ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملاً (قوله امتنع تصدير الصفة المشبهة) ظاهره ولو لمع الظاهر (ان جاز عملها فيه مع تقدمه ولا مانع من استثنائه ولا يرد على إخراجها من قول المصنف وصفاً ذاعل لأن الكلام في الاشتغال على العموم أو بالنظر للفعل به الذي هو الأصل في الباب اه سم (قوله يتعين الرفع في شؤ زيد عليك) أي على أن زيد مبتدأ خبره الفعل الثائب عنه اسم الفعل والمصدر قاله في التصريح قال شيخنا علم من قوله خبره الفعل الثائب الخ سقوط استشكل بعضهم رفع الاسم بأنه لا يصح أن يكون اسم الفعل أو المصدر خبره لأن اسم الفعل لا محل له على الراجح والمصدر منصوب اه وهو ظاهر بالنسبة الى المصدر أمّا بالنسبة الى اسم الله تعالى فظاهر أنه هو ومعه خبر ولا يرد عليه ما ذكره من أن اسم الفعل لا محل له لأن المحل

بخلاف أنت ضارب لا احتياج الوصف الى ما تقدم عليه
بخلاف الفعل فان كان الوصف خبر عام لم يجوز أن يفسر عاملاً فلا يجوز أن يفسر ضارباً أو محبوس عليه أمس وانما يكون الوصف الداعل كالفعل في التفسير (ان لم يك مانع حصل) يتبعه من ذلك كوقوعه صلة لال لا امتناع عمل الصلة فيما قبله ما وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ومن ثم امتنع تصدير الصفة المشبهة فلا يجوز زيداً أنا ضارب ولا وجه الابد زيد حسنه * يتبعه * يتعين الرفع في زيد عليك وزيد ضارباً لا محله خبر صفة

وهما الظاهر والضمير في المعنى في الأول دون الثاني لاختلاف التعلين معنى
 واختلاف متعلقهما معنى فيه (قوله وسوق في الباب وسقا) أي في الجملة
 اذ لا يتأتى وجوب النسب لانه لا يكون الا اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل
 والى هذا الاشارة بقول الشارح في جواز الخ و يرشد اليه كما قلناه من قول
 المستنف السابق والتعب حتم الخ اذا المختص بالفعل لا يتصور في الاسم
 ولا فرق في الوصف بين المفرد والجمع والجمع مجمع التكسير عند بعضهم
 ضاربه أو أنتم ضاربه أو أنتم ضاربه وكذا جمع التكسير عند بعضهم
 كزيدا أنتم ضاربه أو أنتم ضاربه (قوله ذا عمل) أي فيما قبله سم فخرج
 الصفتان من (قوله وه اسم الفاعل) أرابيه ما يشمل مثال اليا لغة (قوله نحو
 أزيدا أنتم ضاربه) قال سم ينبغي أن يكون خبر المبتدأ الوصف المحذوف
 وحينئذ فرغ المذكور ولكونه مفسر المحذوف المرفوع قائما مقامه
 اه وقال الله ماعني أجاز صاحب البسيط في السال أن يكون نصب زيد
 بانها مرفعل وان يكون بتقدير اسم الفاعل لغة اعتماده وهو مبتدأ وأنت
 مرفعه أو اسم الفاعل التقدير خبر لا ت مقدم وضاربه على هذا التقدير
 خبر مبتدأ آخره يعني تقدير اسم الفاعل بوجهيه ولا أجل أولهما جـ
 بالاستفهام (قوله أو محبوس عليه) نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو ان
 نظرا الى الموصوف المحذوف أي شخص محبوس أي مقه وروايت ان نظرا
 الى المبتدأ المتى هو أنت وليس نائب الفاعل الضمير المحرور وعلى والالم
 يكن في محل نصب (قوله بخلاف أنت ضاربه) أي بخلاف زيد أنت ضاربه
 بدون استفهام هذا هو المتبادر من عبارته وحينئذ لا يرد على قوله لاحشاج
 الوصف الى ما يعتمد عليه قول سم قد يقال يكفي الاعتماد على الاستفهام اه
 وايضا وجه عدم وروده أن مراد الشارح توجيهه من زيد أنت
 تضربه وجواز زيد أنت ضاربه بلا استفهام فيها بقرينة قوله وانما
 امتنع زيد أنت تضربه ثم هذه المخالفة كما قلناه لا تنافي قوله وسؤال المعنى
 ان الوصف العامل كالعمل العام من غير نظر الى اداة مخصوصة في شيء آخر
 وهو أن الوصف لا يفصل من معموله بأجنبي كما مر حوايه في الكلام على قوله
 تعالى أراغب أنت عن آلهتي وحينئذ لو لم يشغل الوصف بالضمير وساط

(وسوق في الباب وسقا)
 عمل وهو اسم الفاعل
 والمفعول بمعنى الحال أو
 الاستقبال (بالفعل) في جواز
 نصب اسم الفاعل السابق
 نحو أزيدا أنت ضاربه أو
 مكرم أخاه أو مكرم أخاه
 محبوس عليه زيد الحال أو
 الاستقبال كما تقول أزيدا
 تضربه أو مكرم أخاه أو مكرم
 أو تحبس عليه واما امتنع
 زيد أنت تضربه

على الاسم المتقدم لم ينصبه للفعل فلم يصدق ضابط الاشتغال على مانع
فيه ويجب أن المراد كما مر أنه لو سطر عليه لم يلحق لذاته لأن يعمل وإن عارض
ما يتبع الفعل والفعل عارض أو يقال أخذ من كلامهم هنا وكلامهم على
قوله تعالى أرأيت أنت عن آلهي الفصل المنوع وقوع الاجتناب بعد
العامل مع تأخر المفعول عنهما كما في الآية بتخلاف وقوعه قبل العامل مع
تقدم المفعول عليهما كما في أريد أنت ضارب لأن المفعول وإن تقدم لفظاً
متأخر ترتيباً فكان لا فصل قد تقدم (قوله إن لم يمتنع حصول) قد يقال هذا
الشرط معلوم من نسوية المصنف الوصف بالفعل إذا الفعل لا يكون مفسراً
لثنايب الاسم السابق إلا إذا فقد المانع وأجيب بأنه انما صرح به اهتماً
بجانب الاسم لأنه أنهى من الفعل في العمل ولا يتوهم من السكوت عنه
مع تقييد الوصف بكونه ذاعماً أنه ليس بشرط وقد مر عن سم أن قول المصنف
إن لم يمتنع حصول شرط لثنايب الاسم السابق بما يفسره الوصف لا نهذه من
الاشتغال حتى يقال قد تقدم أن مدار الاشتغال على صلاحية العامل في
ذاته لأن ينصب الاسم السابق لو سطر عليه وإن عارض مانع من ذلك وصلة آل
عامة لذاته وأعدم عملها العارض وقوعها أصلاً فلا موقع لهذا الشرط فعلم
سقوط استشكل الحال العارض بذلك وعدم الاحتياج إلى ما تكفه من الجواب
بأن الصلة متصلة للوصول فهي كالجزء منه فكان منع العمل لذاته (قوله
ومن ثم) أي من أجل أن ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملاً (قوله امتنع تفسير
الصفة المشبهة) ظاهره (إمعان النظر وإن جاز عملها فيه مع تقدمه ولا مانع
من استثنائه ولا يرد على إخراجها من قول المصنف وصفاً إذا عمل لأن الكلام
في الاشتغال على العموم أو بالنظر للفعل به الذي هو الأصل في الباب اه
سم (قوله يتعين الرفع في نحو زيد عليك) أي على أن زيد مبتدأ أخبره بالفعل
التائب عنه اسم الفعل والمصدر قاله في التصريح قال شيخنا علم من قوله خبره
الفعل التائب الخ سقوط استشكل بعضهم رفع الاسم بأنه لا يصح أن يكون اسم
الفعل أو المصدر خبره لأن اسم الفعل لا يحل له على الراجح والمصدر منصوب
اه وهو ظاهر بالنسبة إلى المصدر أما بالنسبة إلى اسم الفعل فظاهر أنه
هو مفعوله خبر ولا يرد عليه ما ذكره من أن اسم الفعل لا يحل له لأن المحل

بخلاف أنت ضاربه لا يحتاج
الوصف إلى ما يقد عليه
بخلاف الفعل فإن كان الوصف
غير عام لم يجز أن يفسر
عاماً فلا يجوز أن زيد أنت
ضاربه أو محبوب عليه أم
وأما يكون الوصف العامل
كالفعل في التفسير (أن لم يمتنع
مانع حصول) ينفعه من ذلك
كوقوعه صلة لال امتناع
عمل الصلة فيما قبله ما وما
لا يعمل لا يفسر عاملاً ومن
ثم امتنع تفسير الصفة المشبهة
فلا يجوز زيداً أنا ضاربه
ولا وجه الاب زيد عنه
تدبره يتعين الرفع في زيد
عليك وزيد ضارباً لأنه ما
ضرب صفة

على ما قلنا المجموع اسم الفعل ومفعوله والتقى محالية اسم الفعل وحده
 فاعرفه ومراده يتبع الرفع لمتناع النصب بجهذوف بفسره المد كور على
 طريق الاشتغال فلا ياتي جواز نصبه بجهذوف مدلول عليه بالمدكور
 لا على طريق الاشتغال اتفاقا كالتزم واضرب اذا لا يشترط توافق المصدر
 والمضراعية وفعلية على ما قيل ورويد ما مر من صاحب البسيط واما اسم
 فعل ومصدر على مذهب من يجوز حمل اسم الفعل والمصدر متحد في (قوله
 نعم يجوز النصب) أي على الاشتغال بفعل محذوف أو اسم فعل وهو مصدر
 محذوفين على ما مر وحمل جواز النصب اذا لم يجمع منه ما لم يحذف أو هرفين
 في قوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم كون الذين مبتدأ وأتباعا مصدر لفعل
 محذوف هو الخبر أي تعسا الله تعالى أو دخلت الفاء في الخبر مع أن فعل
 الصلة تامض بل وازدلت على قلة نحو ان الذين فسدوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم
 يتوبوا عليهم عذاب جهنم ولا يصح نصبه على الاشتغال بجهذوف بفسره
 تعالى لوجود المانع وهو الفاعل ان ما بعده لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر
 في باب الاشتغال عامل لالة الدامية وتعليقه بوجود الفاعل أو من تعميل
 المغي بأن الام متعلقة بجهذوف استوفى لاتيين لا بالمصدر لانه لا يتعدى
 باللام وليست لام التقوية لاغ الأزمة ولا م التقوية غير لازمة بعنى فالضهير
 من جملة اخرى غير جملة التفسير قدرة الدامية دعوى لزومها بقول ابن
 الحاجب في شرح المفصل انها تنقط فيقال في بيان زيدا ورعا اياه فعلى
 كرم الام التقوية يجوز الاشتغال في يجوز يداسمها كما عليه جماعة منهم
 أبو حبان وان خالفهم في المعنى بناء على تعليله السابق وكما سم الفعل
 والمصدر على هذا المذهب ليس على القول يجوز تقدم خبرها فيصح
 الاشتغال معها عليه يجوز يداسمها أي بآية تزيده (قوله الذي
 لا يخل الخ) هو الواقع بدلا من اللفظ بقوله كضربا في المثال واحتمل عما
 ينحل فانه لا يجوز عمله فيما قبله اتفاقا لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول
 فلا تفسر عامل لالة التارخ على التوضيح (قوله وعلقة بين العامل الظاهر
 الخ) يعنى أن الارتباط بينهما الذي لا ينفخه في الاشتغال ليكون العامل
 متوحدا للاسم السابق في المعنى كما يحصل بسبب نفس الشاغل للعامل

نعم يجوز النصب عند من
 يجوز تقديم مفعول اسم
 الفعل وهو الكسائي
 ومعه مفعول المصدر الذي
 لا ينحل بحرف مصدرى وهو
 المبرد والبرقي (وعلقه) بين
 العامل الظاهر والاسم
 السابق (حاصلة بتابع)

الكره منه برز اسم السابق أو مضافه الضمير يجعل متابع انشاغل الا حيزي
 لا يشتمل ذلك التابع على ضمير الاسم السابق فالتعدي عن الزرطاط والباء
 في قوله شايه وبالاسم سببية لان كلاما من التابع والاسم يجب باعتبار حمل
 العامل فيه أو في متبوعه على حصول الارتباط بين العامل والاسم السابق
 وسببه كالتسارع وجها آخر (قوله سببية) أي للاسم السابق (قوله
 نعمنا) أي لثلاث المتبوع ومراده تنسيم التابع وبقي البديل وسيد صكر
 الشارح أنه لا يسمع بحجته هنا والتوكيد وهو أيضا لا يسمع بحجته هنا لان
 التسميع المتصل به عائد على المؤكد أي لا يكون رابطا لا عامل بالاسم
 السابق والتوكيد بالمردف لا يسميه فيه أم لا نعم برده عليه أن العلاقة تكون
 في غير ما ذكره كصلة الشاغل نحو عند ضربت الذي تبغضه أو يبغضها
 وسببه الماعطوف على الشاغل نحو زيد اضربت همرا والذي يجبه أي يحبز زيدا
 وسببه الماعطوف على الشاغل نحو زيد اضربت همرا والذي يجبه أي يحبز زيدا
 الماعطوف على الشاغل نحو زيد اضربت رجلا وهمرا أخاه وحجته في ذلك تنسيم
 غير مستوف ولو حمل التابع على التابع الأغوى لدخل ما ذكر (قوله
 أو عطف نسق بالواو) أي بشرط أن لا يصاد معه العامل كما في التسهيل
 والالم يجبه له الربط لخروجه عن جمعية الشاغل بكونه من جهة أخرى
 (قوله بنفس الاسم السببية) كان الاحسن حذف السببية ليشتمل الضمير
 في نحو زيد اضربت كما في سم (قوله فتسكون العلفة بين زيداً وأكرم عمله)
 أي بسبب عمله وفي كلامه إشارة إلى أن في كلام المصنف هذا أي بالعمل
 في متبوع تابع سببي وبالعامل في نفس الاسم ولا حاجة إلى ذلك كما عا
 قدناه في قوله وعلة بين العامل الظاهر الخ (قوله فتسكون الباء بمعنى في)
 لو قال بمعنى مع لكان أولى (قوله ونحوه) أي كالضاف (قوله في نية
 زكريا العامل) يعني أن عامل البديل فعل مقدرفه مع البديل جملة
 أخرى في الحقيقة وإن كانوا يسمون الكلام المشتمل على المبدل منه والبديل
 جملة واحدة باعتبار انبعاث الظاهر اللفظ وقال الروداني عامل البديل وإن كان
 مقدرا لكنه غير مقصود بالاستدحى يكون جملة وظهيره وقت في تأكيد
 الضمير فقط فإن الفعل غير مقصود بالاستدحى وعزاد ما معنى القول بأن

سببي لا يجر على متبوع
 أنبى منه وهو الشاغل
 نعمنا أو عطف نسق بالواو أو
 عطف سار (كقوله بنفس
 الاسم) السببي (الوافع)
 شاغلا فكما تقول زيدا
 أكرم أمه أو محبه فتكون
 العلفة بين زيد وأكرم
 عمله في سببه كذلك تقول
 زيدا أكرم رجلا يجبه
 أو أكرم همرا وأخاه أو
 همرا أخاه فتكون العلفة عمله
 في متبوع سببيه المذكور
 ويجوز أن يكون المراد
 بالعلفة الضمير الرجوع إلى
 الاسم السابق فتكون الباء
 بمعنى في أي أن وجود الضمير
 في تابع الشاغل كاف في الربط
 كما في وجوده في نفس
 الشاغل وإن كان الأصل أن
 يكون متصلا بالعامل أو
 منفصلا عنه بحرف جر
 ونحوه تنبيه لوجهات
 أخاه من قولك زيدا أكرم
 همرا أخاه بدلا امتنع
 المسئلة نصبت أو رفعت لأن
 البديل في نية تكسر بر العامل

البدل على نية تكثير العمل الى الاختفاء والرماني والقارسي وأكثر
 المتأخرين وعز القول بأن عامه العامل في متبوعه الى سبويه والمبرد
 والبراني والزمخشري وابن الحاجب ومال اليه (قوله فخلقوا الاولى عن
 الرابط) فلابد أن تكون خيرا ان رفعت لعدم الرابط بين المبتدأ والخبر
 ولا مفسرة لتأنيب الاسم السابق ان نصبت لعدم الرابط بين الاسم السابق
 والعامل (قوله معنى الجمع) أي معنى مطلق الجمع لا اسمان أو الأسماء
 معها باعتزال اسم متى أو مجموع فيه ضمير اه دماضي (قوله اذ ارفع فعل
 ضمير اسم) أي على الفاعلية أو التأنيب عن الفاعل ولما مثل بمثلين وقوله
 نحو أن يرفع قام أبوه كان عليه أن يرفع أو ضرب أبوه (قوله تقديره) (قوله الخ)
 كالصريح في أن ما ذكر من باب الاشتغال وبه صرح في التفسير وبصرح
 به أول صاحب الجمع أيضا الاشتغال في الرفع كأنه نصب فوجب كون الرفع
 ما ضمارة في نحو أن يرفع قام وبصرح في نحو أن يرفع قام ويجب كونه بالابتداء
 الخ اه بتصرف لا يقال ضابط الاشتغال لا يصدق على ما ذكر من كرات العمل
 لو رفع عن الضمير لا يعمل في الاسم المتقدم لأن الفاعل وتأنيبه لا يجوز
 تقديمه إلا بالاعتبار من العمل لعارض أو الفاعل وتأنيبه لا تقدم من
 لاندان العامل (قوله اذا قدرت ما كذا) أمّا اذا قدرت ما كذا فخر كانه
 كان الرفع جائزا واجبا لجواز الأعمال والألفاء حيث و كذا كذا
 في وجوب الرفع المدبرية أكن الرفع بعد المدبرية بالفاعلية لفعل محذوف
 بفسره المذكور لا يجب أن يلبس فعل ظاهرا أو مقدر على المشهور (قوله
 أو بالفاعلية) لو قال أو بفعل لكأ أحسن إذا الفاعلية ليست رافعة إلا
 أن تحمل الباء على السببية وأعم ليدخل تأنيب الفاعل في نحو أن يرفع قام
 بالبناء للفعول (قوله وإن أحد من المشركين استجارك) أو رد عليه اتفاقا
 أب أداة الشرط انما تطلب فعلا رافعا أو تأنيبا أو كذا استجارك نفسه
 لا يعين لجواز أن يكون نعتا والتقدير ان وجدت أحدا وأجاب يس بأن
 مراد الشارح بتعريف الرفع على الفاعلية امتناع الرفع بالابتداء لا امتناع
 التنبه به عمل مقدر وأجاب الروداني بأنه لا يمنع أحد مثل ذلك في غير الآية
 إذا لم يرد به الاشتغال وأما ما نحن فيه من الآية ومن ارادة معنى الاشتغال

فخلقوا الاولى عن الرابط نعم
 يجوز ذلك قلنا ان العامل
 في البدل هو العامل في
 المسند منه وكذا اقتنع إذا
 كان العطف بغير الواو لا مادة
 الواو معنى الجمع بخلاف
 غيرها من حروف العطف
 خاتمة اذ ارفع فعل ضمير
 اسم سابق نحو أن يرفع قام أو
 نصب عليه أو لا بأسا
 لضميره نحو أن يرفع قام أبوه قد
 يكون ذلك الاسم السابق
 واجب الرفع بالابتداء
 كفرضت فاد أن يرفع قام وأبما
 عمر وقد اذا قدرت ما كذا
 أو بالفاعلية نحو أن أحد
 من المشركين استجارك
 ولا يرفع قام

في غيرهما فيمتنع لآل التلاوة ورفع أحد وفي غير القرآن لا يكون نصب أحد
 يوجد من الاشتغال (قوله على القاعلية) أي بفعل مقدر يفسره
 المذكور (قوله عند المبرد ومتابعيه) ينبغي أن يراد الكوفيون فانهم قائلون
 يجوز تقدم الفاعل على رانعه فيكون جواز اشتغال في ذلك عندهم أقيس
 من جواز عدمه من ذال لا يتقدم قوله الدمايني (قوله وغيرهم) وهم جمهور
 البصريين (قوله لعدم تقدم طاب الفعل) أي من نفي أو استفهام (قوله
 نحو زيد ليقيم) انما ترجحت القاعلية فيه فرار من الاخبار بالجملة الطولية
 المتخلفة في رانعه كما قال المصريح ان ذلك يستدعي حذف الفعل المقرون
 بلام الامر وهو شاذ كيف يكون راجحاً في نحو قام زيد وعمر وتعدت رجحت
 اذا علية طلباً للتماس بين المتعاطفين ونحو أشرع يدونس لان الغالب
 ان همزة الاستفهام يلزمها الفعل وكذا في أنتم تخلقونه لكان فيه كلام تقدم
 في باب الفاعل (قوله نحو زيد قام وعمر وتعدت) انما استوى الامر ان
 فيه لا نفي في كل منهما مشاكلة المعطوف عليه فالرفع على الابتدائية مراعاة
 للكمبرى وعلى القاعلية مراعاة للصغرى والشرط المتقدم موجود وهو
 اشغال المتأنيئة على غير الاسم السابق

* (تعدي الفعل وزومه) *

من اضافة الصفة الى الموصوف أي الفعل المتعدي أي بنفسه بحسب الوضع
 لان المراد عند الإطلاق لا المتعدي بحرف الجر ولا المتعدي بنفسه بواسطة
 اسقاط الخافض والقول باللازم وانما جعلنا الاضافة من اضافة الصفة
 الى الموصوف لان الذي سبذ كرهه مراعاة المتعدي واللازم وفي هذا الباب
 ذكر المفعول به (قوله الى مفعول به) أمابقية المفاعيل فيجعل فيها المتعدي
 واللازم (قوله امر ان الاول الخ) فيه تغيير اعراب المتن الا أن يقال هو حل
 بمعنى لاحل اعراب لكن لا يخفى ما في تحميل الشارح كلام المصنف الامر
 الثاني من التكلف الذي لا حاجة اليه ولا دليل عليه (قوله أن تصل) أي
 ولو بحسب الاصل فلا يرد على عكس التعريف الافعال اللازمة للبناء
 للمفعول لانها سالحة لذلك بحسب الاصل فهي متعدي واستعمالها لازمة
 لبناء للمفعول عارض بعد الوضع قاله الروداني والمراد أن تصل من غير توسع

وقد يكون راجح الابتدائية على
 القاعلية نحو قام وذلك
 عند المبرد ومتابعيه وغيرهم
 يوجب ابتدائية لعدم تقدم
 طلب الفعل وقد يكون راجح
 القاعلية على الابتدائية
 نحو زيد ليقيم ونحو قام زيد
 وعمر وتعدت ونحو أشرع
 يدونس وأنتم تخلقونه وقد
 يستويان نحو زيد قام وعمر
 فقد عنده والله أعلم

* (تعدي الفعل وزومه) *

(علامة الفعل المعدي)
 الى مفعول به فأكثر ويسمى
 أيضاً واقعاً لوقوعه على
 المفعول به وبجوازها لجاوزته
 الفاعل الى المفعول به
 امر ان الاول صفة (أن تصل)

• (ها) ضمير راجع الى
(ضمير مدرية) والثاني ان
يصاغ منه اسم مفعول تام
وذلك (تحوصل) ما لم يتحول
منه الخبر عمله زيد فهو معمول
بمختلف نحو خرج فانه لا يقال
زيد خرج غير وولا هو
مخرج بـ بدل مخرج به أو
اليه فلا يتم الا بالمحرف
والا تترامى افعال المصدر
من هاء المصدر ما اتصل
باللزم والمتعدي نحو
المخرج حره زيدوا فاضرب
ضربه عمرو * يتيه هذه
الهاء اتصل بكان وأحواتها
والعروف اسما واسطة أى
لا متعديه ولا لازمة وله
جدها من المتعدي نظرا
الى شبهها به ورجع اطلاق
على خبرها المفعول (فانصب
به مفعولا لم ينب) ذلك
المفعول (عن ماعل نحو
مدبرت المكتبة) فان تاب
عن معرفته به كالمكلف (ولازم
غير المعدي) غير المعدي
مشددا ولازم خبره أى
ما سوى المعدي هو اللازم

بحذف الجار كما والامة اذ لا يريد على طردا لتعريف الليلة قتها والنهار صفة
والجار دخلها وأما يراد الصديق كـ فبذل كذا الشارح جوابه وأورد لزوم
الدور توقف معرفة المتعدي على معرفة اللمعة المذكورة والعكس واجب
بأن اللمعة المذكورة تعرف بقبول النفس وصل الهاء اذ لا تقبل النفس
انصبه باعادة الضمير الى غير المصدر كما قيل ضربته كذلك فلا توقف معرفة
اللمعة على معرفة المتعدي أعاده سم (قوله هاء ضمير الخ) الاضافة سانية
وخرج بها هاء المسكت فانما اتصل بالضمير (قوله أن يصاغ منه) أى صيغة
أن يصاغ من مدره ليوافق مذهب البصريين (قوله تام) أى مستغن
عن حرف الجزاء في التسهيل بالطراد لاخراج نحو ترون الديار فانه يصح أن
يصاغ منه اسم مفعول فيقال الدار ممرورة لكن لا بالطراد (قوله هذه الهاء)
أى هاء غير المصدر (قوله والمعروف أنها) أى فى حال نقصانها أى فى حال
نقصانها أى من قسم اللازم تارة والمتعدي تارة اخرى (قوله الى شبهها به)
أى فى محل الرفع والنصب والظاهر أن موضوع كلام المصنف الفعل التمام
بقرينة قوله فانصب به مفعوله والافعال مفعوله أو خبره ولتقدم الكلام على
الافعال الناقصة فتكون أى الفعل فى عبارة المصنف للعهد فتدبر (قوله
مفعوله) أى المفعول به الماصر (قوله لم ينب عن ماعل) أى ولم يضمن
معنى فعل لازم ولا كلف لازما وفى حكم اللازم كما سيبأتى فى الخاتمة وكان
الاولى التنبيه على هذا الاثم كره من عدم نصب المفعول اذا تاب عن
الفاعل علم من باب التائب عن الفاعل واعتراض الثاني كلام المصنف بأن
مقتضاها أن فعل المجهول متعدي فبسه نظرا لان المتعدي الى شئ انصبه اياه
ومرفوعه ليس منصوبا بالنظر ولا محللا وهو مدفوع بأنه متعدي بحسب الأصل
ومرفوعه منصوب بحسب الأصل بناء على الاسمع أن صيغة المجهول فرع
صيغة المعلوم (قوله ادلا واسطة) أى على ما يستفاد من كلامه هنا حيث
قدم الخبر والافعال ورجع الى أن كان وأحواتها واسطة كما تقدم والمصنف
فى التسهيل على أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر مع شيوع كل من
اللتغبي كشكرته وشكرته ونهضته ونهضته واسطة وهو الاصح من
مذاهب الثلاثة فيه ثانياً مفعول الحرف اذ ثالثة اللازم وحذف الحرف توسع

ادلا واسطة ويسمى فاعلا ايضا لقصوره على الفاعل وغير واقع وغير مجاز ولا

ولا يرد ما عتدى ولزم مع اختلاف المعنى كغفرناه بمعنى فتحه وقرعوه بمعنى
 انفتح وكذا رادوتقص لانه لا يخرج عن القسمين (قوله لذلك) أى للارزم ذلك
 اذ عدم الوقوع على المفعول به وعدم الجاوزة اليه لازمان لا قصور المذكور
 (قوله لازم له) أى غالباً أو بشرط عدم المسامحة فلا يرد أن كثرة الاكل والحسن
 يزولان عند المرض أماده سم (قوله اذا كثرا كاه) أى كان كثرة الاكل
 مهيبة له فلا يرد ما قاله ابن هشام كثرة الاكل عرض لاسجية لا يمكن فسر
 الجوهري وابن سيده انهم باشتهاد الشهوة للاكل وفي انقاموس النهم
 محركة وكسهاية اقراط الشهوة في الطعام بأن لا تمتلئ عين الاكل ولا يشبع
 نهم كفرح وغنى فهو نهم ونهم ومنهم اه فلعن قول الشارح أى أكثر
 اكاه قول آخر وتفسر باللازم وفي القليل لأفعال السجايانهم للكسور
 العين ما يقيد أن أفعال السجاي لا يلزم أن تكون مضمومة العين وفي
 التصريح بخلافه * بقى أن اللازم لا يصاغ منه اسم مفعول كما مر فكيف
 قبل مفهوم اللهم الآن يقال هذا شاذ (قوله وطال) أصله طول يضم الواو
 كما نقله شيخنا عن الشارح (قوله واثماز) نقل الروداني انه جاءه مبتدئاً
 قالوا اثماز أى كرهه (قوله وما ألحق به) أى وكذا ماوازن ما ألحق
 بأفعل في الزنة والالحاق جعل مثال أقص من آخره وازناله ليصيريه ساوياً
 له في عدد الحروف والحركات المعينة والسكات وفي التصغير والتعغير
 وغيرهما من الاحكام ورجم الاختلاف المعنى بالزيادة للالحاق كما في حوقل
 وكوثر فانه انما القان المعنى حقول وكثر وقد لا يكون لأصل المحقق معنى
 في كلامهم كما في كوكب وزينب فانه لا معنى لكوكب وزينب وانما كان
 افعل ملحقاً بأفعل لزيادة حرف فيه غير الالف وهو الواو بخلاف افعل
 (قوله وهو افعل) لو قال كان فاعل لكان شاملاً لا نحو ايضاً (قوله اكرهه)
 أصله كرهه أى أسرع اه فارضى (قوله اذا ارتعد) يعنى لانه لم يترقه
 (قوله افعلن) أى أسلى اللامين وقوله وما ألحق به عطف على افعلن
 فيكون المشبهة افعلن أسلى اللامين وافعلن زائد احدها وما وهل الزائد
 الثانية أو الأولى ولان وافعلن والمشبّهة الافعال المشبهة لهذه الصيغ
 في الوزن نحو احرشهم واقعنس واحرنبي فاعتراض البعض بأن ظاهر

لذلك (وحتم لزوم أفعال

السجاي) وهي الطبائع

والمراد بأفعال السجاي

مادل على معنى قائم بالفعل

لازم له (كنهم) بكسر الهماء

الرجل اذا كثراً كاه وتصح

وجبن وحسن وقبح وطال

وقصر وما أشبه ذلك

و (كذا) ماوازن (افعلن)

نحو اقشعر واثماز والهم أن

وما ألحق به وهو افعل نحو

اكرهه الفرق اذا ارتعد (و)

كذا (المضاهي) أى المشابهة

في الوزن افعلن نحو احرشهم

يقال احرشتم الابل أى

اجتمعت وما ألحق به

الشارح انه مطلق على افعال فيكون من المشبه وبينه وبين المشبه
فكان اظهرا أن يقول بدل قوله وما الحقه والتي شبهه افعال وزمان
أو يحذف قوله وهو وكون الجملة مستأنفة معقودة من متداخريه ان
المشبه والمضاهي في غاية القوط اذ لا داعي الى جعل المشبه والمضاهي
بكرههما ما ألحق بافعال أصل اللامين من الوزين الاخيرين بل عقيل
الشارح المضاهي افعال بنحو آخر تحميم والمضاهي افعال زائد احدى
اللامين بنحو اذ سس والمضاهي افعال بنحو آخر في صريح فيما قلنا من
أن المشبه والمضاهي بكرههما الأفعال المشبه بالربيع الثلاث في الوزن
واما أن تتوهم أن كلام الشارح في التنبيه بأباه فالكلامه اءاهو بالنظر
لبعض تلك الأفعال مع بعض لا بالنظر لها مع تلك الصيغ فاحفظ ما لولاه
عليك (قوله وهو وزان افعال) لولاه ككاف افعال لكان شاء لا نحو
احوصل (قوله وقد جاءت التعدي) أي شدوذا فليرد على المتن أءاده
المصرح (قوله واغريدي) بالغين المجمة مرادف اسريدي كما في المغني
اقول الشارح أي علا وركب راجعان لكل منهما (قوله أن يكون مفعولا
للمضاهي) أي على طريق عكس الشيء (قوله والمفعول محذوف) أي
على رأي المستفهم جواز حذف عائذال الموصولة (قوله ما اقتضى) أي
أفاد (قوله نحو تظف الخ) أي بضم العين فيعاهد ادنس فإنه بكره ما لا قبر
وورد في الغريب أيضا في طهر وكسرها وفتحها أيضا في تجس وقدر هذا
مجموع ما في القاموس والمصباح ومختار النحاح وبه يعلم ما وقع لبعض من
التصور والدعوى التي تحتاج الى بينة (قوله أو عرضا) زاد في الغني
أولونا كاجر واخضر وأدم واحمار واسود أو حلة كدعم وكحل وشب
ر ومن وهزل وزاد أيضا ككون الفعل على فعل بالفتح أو فعل بالكسر
وصفه ما ليس الأعلى فعمل كذل وقوى وكونه على أفعز معنى صار كذا
كأغذا البعير أي صار ذا غدة وكونه على استعمل كذلك كاستعمل الطين
أي صار حجرا (قوله ما ليس حركة جسم) أنما هو حركة فذ لا زعم كشي
ومتعد كدويد في التعريف فهم وعلم مع أنهم ما متد بيان ما أخرجه ما
منه يجعله ما نابئين أو متزلين متزلة السابت اشكلا على تعريف أفعال

وهو وزان افعال بزيادة
احدى اللامين نحو (انفسا)
يقال انفس البعير اذا
امتنع من الاتقياد وانتهى
نحو احرصى الدين اذا
اتفش لقتال واستغنى
الرجل اذا نام على ظهره
وقد جاءته التعدي نحو
اسريدي واغريدي أي علا
وركب في قول الراجر
قد جعل التعاس يسريدي
أدفعه عنى ويفرغى
بنيته يجوز في انفس
أن يكون مفعولا للمضاهي
والأولى أن يكون فاعلا له
والفعل محذوف أي
والمضاهي انفس لما
عرفت أنه ملحق باخر تحميم
(و) كذلك حتم أيضا لزوم
(ما اقتضى) من الأفعال
(تظافة أردنا) نحو تظف
وطهر ووسور دنس ونجس
وقدر (أو عرضا) وهو ما ليس
حركة جسم من معنى قائم
بالفعل

السيما إذا فاده الدنو ترى أي لدخولها فيها حيث تدفع أمهمامة عديان وذ كر
ما تقتضي عرضها بد كذا مقتضى نظافة أو دنس من ذكر العام بعد الخاص
لان النظافة والدنس من العرض وأفاد الشارح بتعريف العرض بما
ذكره أنه ليس المراد بالعرض هنا العرض بالمعنى العام المقابل للجوهر حتى
بردان الفعل من حيث هو عرض ولم يذ كر في تعريف السجية السابق هذا
القيد أعني ليس حركة جسم نظه وره ثم أفاده سم (قوله غير ثابت فيه) أي
غير دائم فيه وهذا الشيد فارت هذه الأفعال أفعال السجيا (قوله كرض
وكسل الخ) وكلاهما بكسر الهمزة قاله الشارح (قوله أو طواع الخ) الطاعة
قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر بلا فيه اشتقاقا وان شئت قلت حصول
الأثر من الأول والثاني مع التلاقي اشتقاقا والقيد لا خبر لا خراج نحو
ضربته فتألم وقد يخاف معنى الثاني عن معنى الأول لتوقفه على شيء من
جانب فاعل الثاني لم يحصل كعلمته فيجوز أن يقال فما تعلم بخلاف نحو كسرت
فلا يجوز أن يقال فما انكسر لعدم توقفه على شيء من جانب المنكسر كذا
قالوا وهو مبني على ما مره من كون علمته موضوعا لما هو من جانب المعلم فقط
وفيه بحث لانه يلزم عليه أن لا يكون تعلم من قولك علمته فتعلم مطاوع علم لانه
حينئذ مثل أنضجته فقام بما يفرض فيه كثيرا الأول الى الثاني بلا مطاوعة
وكذا علمته فما تعلم يلزم أن يكون مثل أنضجته فقام لان الحقيقة المنفية
ليست حتمية لازمة للثبوت ولا مستلزما لها والاجماع على أن تعلم مطاوع
علم أثباتا ونفيا فالوجه أن علم لما هو من جانب المعلم والمعلم معا ولا يلزم
التناقض في علمته فما تعلم لاحتمال التجوز بعلمته في عاجلت تعليمه وأنه يجوز
أن يقال كسرت فما انكسر على هذا التجوز ولا وجه لانه فلا فرق حينئذ
بين علمته وكسرت في جهة المعنى المجازي في التي دون المعنى الحقيقي فاحفظه
وقضية كلام المصنف أن الفعل ومطاوعه لا يجوز أن يكونا لازمين معا
أو متعديين معا الى مفعول أو مفعولين وعليه الجمهور وزعم أبو علي أنهم
جا آ لازمين جميع في شعرهم مفعول ومفعول من هوى وغوى وهما لازمان
وربما نهم ضرورة وتبيل مطاوعان لا هويته وأغويته وضعف بأن الفعل
لا فعل شاذ وزعم ابن بري أنهم ما يقعان متعديين الى اثنين نحو أو استعطيت

غير ثابت فيه كرض
وكسل ونشط وفروح وخز
ونهم اذا شبع (أو طواع
المعنى الواحد كنه فامثلا)
ودرجت الشيء فتدخرج
امام طواع المتعدى لاكثر
من واحد فانه متعد كاسر

درهما فاعطاني درهمًا والى واحد نحو استنجته فتعني ورد بأن هذا ليس
 من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة كما في المفتي (قوله وعد لازما)
 المراد باللازم ولو بالنسبة الى ما تعدي اليه بحرف الجر فيدخل المتعدي الى
 المفعول الثاني بحرف الجر (قوله بمعنى أذهبته) فيه إشارة الى ان الباء
 والهمزة على حذف واو وهما الراجح وقيل الباء تفيد مع التعدية المصاحبة
 بخلاف الهمزة واعتراض بنحو ذهب الله بنورهم وأجيب بأن المراد تفيد
 المصاحبة ما لم يمتنع منعها كما في الآية فان استحالة الذهاب عليه تعالى منع
 من المصاحبة ثم هذه التعدية التي تعاقب عليها الباء الهمزة وبها يصير
 الفاعل مفعولا هي التعدية الخاصة بالباء أما التعدية العامة التي هي ايصال
 معنى الفعل الى الاسم فيشتترك فيها جميع حروف الجر في ثبوت الشارح
 إشارة الى ان المراد بالتعدية في المتن يشمل الخاصة والعامة (قوله
 فالنصب للنجس) وناسبه عند البصريين الفعل وعند الكوفيين اسقاط
 الجار يس (قوله وشذا بقاؤه الخ) ويطرد في رب نحو دليل كروج البحر
 (قوله أشارت الخ) صدره اذا قبل أى الناس ثم قبيلة * أشارت الخ
 والاصل أشارت الى كليب الا كف بالاصابع فدخله الحذف والقلب
 وقيل الباء بمعنى مع فتكون الإشارة بالمجموع وروى كليب بالرفع على انه
 حبر محذوف أى هي كليب فيكون جمع بين العبارة والإشارة وكليب قبيلة
 جرير والبيت لفرزدق من قصيدة يمجدها جريرا (قوله فأنما يحذف
 نقلا) جعل الشارح نقلا متعلقا بمحذوف من مادة حذف فيكون في المعنى
 راجعا لقوله حذف لا لنصب ولا هما معا والمجده عندي ما سنده الشارح
 وان قال شيخ الاسلام الوجه رجوعه اليه معا بقرينة قوله وفي أن وان يطرد
 الخ ولان الحذف هو اللاتق بأن يوصف بكونه سما عبالا نه متبوع النصب
 ولحقه ما يفيد هذا الوصف من أن يقبض الحذف وهو عدم الحذف قياسا
 بخلاف النصب فاما تابع الحذف ولا يصح ما يفيد وصفه بكونه سما عاليا من
 أن يقبض النصب عند الحذف وهو الجر قياسا ما فهم (قوله مطردا) سفة
 لازمة (قوله الأول واد في السعة) ظاهره تمثيله أن المراد الورد مع الفصاحة
 وعدم الندرة وحيث ينبغي عليه نوعان الوارد في السعة مع الفصاحة والندرة

(وعدا لازما بحرف جر) نحو
 ذهب زيد بمعنى أذهبته
 ويحذف منه وغصب عليه
 (وان حذف) حرف الجر
 (فالنصب للنجس) وجوبا
 وشذا بقاؤه على جره في قوله
 أشارت كليب بالا كف
 الاصابع * أى الى كليب
 وحيث حذف الجار في غير
 ان وأن فأنما يحذف (نقلا)
 لاقياسا مطردا وذلك على
 نوعين الأول واد في السعة

كقوله تعالى لا تعبدن لهم سراجا ولا سطرا الذي يضيئ للناظرين
 في السعة مع الضعف والتدرة جميع حرررت زيدا (قوله نحو وشكرته ونهضته)
 مبنى على القول بانهم الا زمان قال حفيد الموضع جعل الحذف مع أن وان
 قياسا دون نفع وشكر غير ظاهر لان المراد بقباسية الحذف معهما جواز
 حذف حرف الجر معهما من أي تركيب سمع تخصصه أو لم يسمع وهذا بعينه
 في نفع وشكر (قوله وذهبت الشام) الحذف مع ذهب خاص بالشام فان
 ذكر غير الشام لم يندف حرف الجر اختيارا فلا يقال ذهبت المسجد أو الدار
 مثلا بخلاف دخل ومثل ذهبت الشام توجهت مكة ومطرنا السهل والجبل
 وضربت فلانا الظهر والبطن قاله في شرح التمهيل وكلام الشارح يقيد
 أن الشام مفعول به وقيل أنه منصوب على الظرفية شذوذ لأن الطراد
 الظرفية السكانية في المسكن المأمم وكذا الخلاف في المنصوب بدخلت (قوله
 مخصوص بالضرورة) فلا يجوز لنا استعماله ثارا لوفى منصوبه المسموع
 قاله الروائي (قوله آليت) بفتح التاء أي أقسمت خطابا للأنبياء
 الشاعر خفف أن لا يأت كل الشاعر حب العراق كناية عن عدم سكاها وقوله
 أطعمه بفتح الهمزة والعين وحذف التناسية أي لا آكاه (قوله كما عمل)
 بالاهمال والافتحات أي اضطرب وسدر البيت * لدن بمنزلة الكسب يعمل
 مثله * فيه كما عمل به فربما لأنه لدن أي لين والباء في به زبينية وقوله
 يعمل مثله أي يضطرب ويمتزج صدره وقوله فيه أي مع هذا الكسف (قوله
 وحذفه في أن وأن) أي معهما وظاهره اختصاص الطراد الحذف بما
 ذكر وليس كذلك لأنه كما في التمهيل نحو دخلت المسجد ونحو اعتكفت
 يوم الجمعة ونحو جئتكم أكراما ونحو فليظروا أكراما وطعاما وليت شعري
 هل قام زيد معا عني فيه العامل من الجملة والتقدير فليظروا جواب أيها
 أكراما وليت شعري بجواب هل الخ كما عمل في كلام شيخنا والبعث أن
 الحذف في القسم الأخير واجب وقد تم فيه أعراب آخر ومنه أيضا كما
 مسينه عليه الشارح نحو جئتكم كي تكلموني على جعل كي مصدرية مقدرا
 قبلها لام التمهيل لا نهلية مقدرا لها أن وفي الدماميني عن ابن عصفور
 أن الألف في الآخر وابن الطراوة ذهبوا في الفعل المتعدي إلى اثنين

نحو وشكرته ونهضته وذهبت
 الشام والثاني مخصوص
 بالضرورة كقوله.

آليت حب العراق الدهر
 أطعمه * وقوله

كما عمل الطريق اللعب
 أي على حب العراق وفي

الطريق (و) حذفه (في أن وأن)
 بطرد قياسا مع آمن لبس

كجئت أن بدوا أو يجيئتم
 أن جاءكم كذا كرمين بكم شهد

الله أنه لا اله الا هو أي من
 أن بدوا أي يعطوا المدينة

ومن أن جاءكم وبأنه فان
 خيف اللبس امتنع الحذف

كما في رغبت في أن تفعل
 أو عن أن تفعل

أحدهما اسمه والآخر الحار لأنه يجوز حذف الحار إن تعين الحار وتعين
 موصيه لطول الفعل بالمفعول فيجوز عندهما ريت القلم السكين وقصت
 الذراعهم زيد اومء واختار موسى قومه سبعين رجلا لمال ابن عصفور ويختل
 أن قومه مفعول وسبعين بدل والمخروص مخدوف أي من بني إسرائيل ويكون
 المراد قومه متحقة قومه والذي في السهل عن الاحضار المذكور حوار
 حذف الحار حتى تعين من غير اشتراط دعوى الفعل الى مفعول (قوله
 لاشكل المراد هذا الحذف) أي عدم فهمه فيكون اجابا له ومضى على
 مذهب المذهب من تحول النفس للاحتمال وانه مانع كالنفس وكذا اراد الآية
 الآتية مسمى على هذا أيضا لانها من الاحتمال وقد مر غير مرة أن الحذف أن
 عنهما مر وأما الاحتمال ليس معيا لم يكن المقصود التعمين ويمكن حمل
 مذهب المذهب على ضرورة تصدقه (قوله فيجوز الخ) حاصل الجواب
 الأول أنه لا احتمال في الآية لأن قرينة سبب التحويل تدل على الحذف
 المحذوف ولا يرد عليه اختلاف العلماء في المقدر هل هو في أو عن لأنه
 لا اختلاف في سبب التحويل والخلاف في الحقيقة في القرينة فله في المعنى
 وحاصل الثاني أن الاحتمال مقصود في الآية لعزم الصائفة واما جتنع
 الاحتمال اذا لم يقصد لهكمة (قوله قرينة كانت) أي حيز المروء بفهم
 ما المراد وهو في عند القائلين ان سبب التحويل يدل على معنى في فقط وعن
 عند القائلين انه يدل على معنى عن فقط وقبل ان يقول في شأنهم كانوا قريبين
 وقرينة تعرب معن لما هو في وقرينة تعرب معن لما هو في وهذا لا يساني وجود
 القرينة اذ لا مانع من قيام قرينة في حق كل تناسبه (قوله لا حيل
 الا سهام) أي لا حيل قصد التكلم الا سهام على السامع والبلغاء تقصد
 الا سهام اذا ما سب المقام (قوله لما تن) ماله ملة أي فكه ومنه ما وراء
 الخلق الدميم الا خلق الدميم (قوله وقد اجاب بعض المفسرين بالتقديرين)
 أي تقدير في وتقدير عن فكان الماسب أن يقول كما في المرادى وقد أحاز
 بعض المفسرين التقديرين ادليس هذا الجواب عن اراد الآية كذا قول
 البعض ويمكن أن يكون مراد الشارح بالتقديرين الجوابين فلا اشكال
 في تعبيره بأجاب ما هم (قوله لطواهما ما بالصلة) أو رد أن الموصول الاسمي

لاشكل المراد هذا الحذف
 وأما قوله تعالى وترعون
 أن سكجوهن فيجوز
 أن يكون الحذف
 لقرينة كانت أو أن الحذف
 لأجل الاسم لرفع من
 يعرب معن لما هو في ومن
 يعرب معن لما هو في
 وهو من وقد اجاب بعض
 المفسرين بالتقديرين
 في هذا في الأول
 المراد حذف حرف الجر مع أن
 وأن اطواهما ما بالصلة
 في الثاني اختلاف في محلهما
 بعد الحذف

فذهب الخليل والكسائي
 الى أن محاه ما جرحه كبقوله
 وما زرت لي أن تكون
 حبيبة الى ولادين ما أنا
 طاليه به بجزية رذهب
 سيويه والفرء الى أنه ما
 في موضع نصب وهو الاقيس
 ومثل ان وأن في حذف جر
 الجر قياسا كالمصدرية نحو
 جئتكم كي تقوا أى لمكى
 تقوم (والاصل) في ترتيب
 مفعولى الفعل المتعدي الى
 اثنين ليس أصلا ما المستدا
 والخبر (سبق فاعل) أى
 أن يسبق الفاعل (معنى)
 منهما المفعول معنى (كمن)
 من قولك (أبسن من
 زاركم نسج العين) وإن من
 هو الاكس وهو الفاعل فى
 المعنى ونسج العين هو الملبوس
 فهو المفعول فى المعنى ويجوز
 العدول عن هذا الأصل
 فيتمه ما هو مفعول فى المعنى
 على ما هو فاعل فى المعنى
 فيقال أبسن نسج العين من
 زاركم (و) قد (يلزم الأصل)
 المذكور (الموجب صرا) أى
 وحده وذلك كوقوف الملبس
 نحو أعطيت زيد اعمر اوكون الثانى

طويل بالصلة ولا يتحذف معه الجار واجيب باى العلة النحوية غير
 معارضة بأنهم فروا فى الموصول الحرفى من دخول الحرف على حرف فى
 الظاهر بخلاف الاسمى (قوله فذهب الخليل الى الخ) كذا فى البسيط
 والله لى لكن قال شيخنا وغيره ان جواب ذكره يربو به مكان الخليل
 والخليل مكانه يربو به كفى المغنى والتصریح اه وعبارة المغنى به
 نقل النصب عن سيبويه وأكثر النحويين وحز سيبويه أن يكون المحل
 جرحا فقال بعد ما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جرحا كان قولنا اه
 فليس فى كلام سيبويه تعيين الجرح كما هو محله من ذهبه فافهم (قوله تمسكا
 بقوله الخ) أى حيث جرحا عطوف على أن تكون ومعنى البيت وما زرت لى لى
 لأن تكون حبيبة لى ولان ابن أناطا لم يه واجه زركم الفروزة زركم فى
 العبارة قلب ويحتمل أن الباء معنى على نحو من أنامه بنقطة رأى دين
 علمها قاله الدمامين ويحتمل أنها بمعنى من متعلقة بطالب (قوله وهو
 الاقيس) أى الاقوى قياسا لان قاله قاس على ما اذا كان المجرور غير ان
 وأن فانه يذهب لى بحرف الجر عن أن يعمل محذوف وقائل القول الاول
 قاس على مجرور رب مع أن من النسخة من يحذف الجر عند حذف رب و
 رب لا يرب فافعل التفضيل على بابه فاعل القائل بالنصب يحجب عن البيت
 بأن جردين بالمطف على توهم اللام (قوله كى المصدرية) فيحذف معها
 ما يدخل علمها من حروف الجر وهو اللام فقط كفى المغنى (قوله سبق فاعل
 معنى) أى وسبق ما لا يحذف على ما قد يحذف نحو اخترت زيد الرجال فالأصل
 قد جرح زيد لان الفعل يتعدى اليه بنفسه بخلاف الرجال فان الفعل قد يصل
 اليه بالحرف فتقول اخترت زيدامن الرجال قال المصنف فى الشرح يعنى ابن
 مالك فى شرح التمهيل واذا يقال اخترت قومه عمر ولا يقال اخترت أحدهم
 التوهم الاعلى قول من أجاز ضرب غلامه زيد ادماهينى (قوله من ألبسن)
 يضم السين أمر اللعامة ليطابق من زاركم ويجوز فتحها على أن الميم
 لاتعظم أو أن المأمور باللباس واحدهم الجماعة المزور بن ونسج بمعنى
 بنسوج (قوله وقد يلزم الأصل) التمهيل بالنسبة الى عدم الزوم (قوله نحو
 أعطيت زيد اعمر) توقف ميم فى جواز تعدى ميمتين على الفعل وفى

بحسور كما أعطيت زيدا
 لا درهما أو طاهرا
 والأول ضمير متصل بحورا
 أعطيتك الكوثر (زرزك)
 ذلك الأصل لما منع وحده
 (حقا قدرى) أى قدرى
 واحسا وذلك كما إذا كان
 الذى هو المعامل فى المعنى
 محسورا نحو ما أعطيت
 الدرهم الأريدا أو طاهرا
 والثانى فهو متصل بحور
 الدرهم أعطيت زيدا أو
 متائسا لضمير الثانى نحو
 أسكنت الدار بابها لموكل
 الثانى متائسا بضمير الأول
 كفى بحور أعطيت زيدا ماله
 جار وعار على ما عرفت فى باب
 الفاعل • تنبيه • حكم
 المتتبع لما منع حصره أو اتعا
 فمفعول بحكم المعامل فى
 المعنى مع المفعول فى المعنى
 فى هذه الأمور الثلاثة يجوز
 تقديمه فى نحو طنت زيدا
 قائما ووجهه فى نحو طنت
 زيدا عمرا وامتاعه فى نحو
 طنت فى الدار صاحبها
 (وحدى فصله) وهى
 المفعول من غير باب طن

جوار تقديم الثانى على الفعل واستظهر البعض الجوار وعلا بعدم المس
 أى والمعامل فى الصورة الثانية احتمال لا لبس وحيث أنه فالمراد بل روم
 الأصل امتناع تقديم الثانى على الأول متأخرين معاصر الفعل أو متقدمين
 معاصليه متأمل (قوله محمورا) أى فيه (قوله أو طاهرا والأول ضمير)
 اعترضه حفيد الموضع بأنه يجوز تقديم الثانى على الفعل وأجيب بأن روم
 الأصل أصاب فى النسبة إلى امتناع تقديم الثانى على الأول لما منع الفعل
 (قوله أى قدرى واجبا) إشارة إلى أن حقا مفعول ثانى ليرى مقدم ويحتمل
 أن يكون إشارة إلى أنه حال من ضمير يرى فمتدبره يجوز أيضا أن يكون
 مفعولا مصدر محذوف أى ترك كاختار أو حال من ترك على مذهب يسويه
 ويرى على هذه الثلاثة معنى يعتقد كفى رأى التافى حل كذا أسماء على
 المفعول بأن رأى أى بمعنى اعتقد متدبره إلى واحد كما مر فى محله (قوله كما إذا كان
 الذى هو المعامل فى المعنى محسورا) أى فيه مفعول لمفعوله انظر إذا
 تعارض حرف اللبس وكون الفاعل فى المعنى محسورا فبعضه محسورا أعطيت
 محسورا الأريدا إذا كان يده هو المعامل فى المعنى فإنه ان تقدم لحرف اللبس
 انعكس المحصر وان تقدم محمورا لاحتل المحصر فى ربه حصل اللبس ويمكن
 أن يقال يراعى المحصر مع القرينة المدافعة لللسان أى كأن يقال ما أعطيت
 محمورا عسدى الأريدا ويظهر لى أن من مراعاة المحصر مع دفع اللبس تقديم
 الاعم للمحصر ربه كأن يقال ما أعطيت الأريدا عمرا بى ما إذا تعارض
 حرف اللبس وعود الضمير إلى متأخره فلو رتبة كأعطيت المرأة زوجها
 إذا كان زوجها هو الفاعل فى المعنى والظاهر فيه أيضا مراعاة الضمير مع
 القرينة المدافعة لللسان كأن يقال أعطيت المرأة الزينة زوجها وهذا أولى
 من قول الرودانى الظاهر أنه يسهل عن التركيب المؤذى إلى ذلك ويقال
 فى مدارج الجارية أعطيتها أياها وفيما قبله محمورا أعطيتها الأريدا
 أو محذوف عما يؤذى المراد بالتحذير (قوله جار وحاز) أى حاز تقديم
 الثانى وجار تأخير لانه عند تقديمه يعود الضمير على متقدم رتبة (قوله بحكم
 الفاعل الخ) ولم يتعرض له ما التالط لم يحكم حكمه ما من باب المتدبر والخبر
 (قوله وهى المفعول من غير باب طن) لوقال وهى ماعد المفعول باب طن مما

أثبت بعد مدة له كان أعده وكان التخصيص بالمفعول لكون الكلام فيه أمّا
 مفعول ظن فيجوز حذفه اختصارا لاقتصارا كما تقدم في قوله ولا تجزئنا
 بلا دليل الخ (قوله أجز) مراده بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالرجوب
 نحو ضربت وضرب بن زيد سم (قوله أو اقتصارا) لا يقال هذا لا يأتي
 في المفعول به لأن الفعل المعتدى يدل عليه اجمالا فلا يكون حذفه الأدليل
 لا نأقول المراد دليل يدل على خصوصه لا ما يدل عليه اجمالا وجمعا إذ يعلم
 ما في كلام الشاطبي هنا فافهم ومن الحذف اقتصارا حذف مفعول الفعل
 المنزل منزلة الألام على رأى النكسة ورأى البيانين وواقعهم في المعنى أنه
 لا مفعول له أصلا وعبارة المعنى بعد ذكر رأى النكسة والحقبة أن يقال أنه
 تارة يتعلق الغرض بالاعلام بخبر وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه
 أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مستندا إليه فعل كون عام فيقال حصل
 حريق أو غيب وتارة يتعلق بالاعلام بإشباع الفاعل للفعل فيقتصر عليها
 ولا يدكر المفعول ولا ينوي إذا انتهى كالتأنيب ولا يسمى محذوفًا لأن الفعل
 ينزل لهذا القصد منزلة مالا مفعول له ومنه ربي الذي يحيي ويميت وتارة
 يقصد استناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكر أن هذا النوع الذي
 إذا لم يذكر مفعوله قبل محذوف نحو ما وعدك ربك وما قبل هذا الذي بعث
 الله رسولا اه باختصار (قوله لغرض) أي حكمة فلا يشك في جانب الله
 تعالى اسماطى (قوله كتناسب القواصل) جميع فاصلة وهي رأس الآية
 تصرح (قوله لمن ينشئ) الأصل ينشأ أي القرآن ويحتمل أن لا حذف
 وأن المفعول تتر بلا (قوله وكلاهما الخ) أي وكنتهج النظم وهو كبير (قوله
 فان لم تفعلوا وان تفعلوا) أي الاتيان بسورة من مثله ودعاءهم أنكم يدل
 ما قبل (قوله أو استجابه) أي استقباح التصريح به أي وكالعلم به أو الجهل به
 أو تعظيمه أو الخوف منه وبالجملة يحذف المفعول لما حذف له الفاعل من
 الأغراض اللفظية والعنوية (قوله كحذف ما سبق) أي مفعول سبق مع
 الفعل والفاعل لكن لما كان محط الجواب المفعول اقتصر عليه أي
 وكحذف المفعول في الاشتغال بخوضه من الضربته وفي التنازع نحو ضربني
 وضربته وكحذف مفعول أكرمته في نحو جاء الذي أكرمته في داره

(أجز) اختصارا أو اقتصارا

(ان لم يضرب) حذفها كما هو

الأصل ويكون ذلك لغرض

التملفظي كتناسبات القواصل

نحو ما وعدك ربك وما إلى

ونحو ما وعدك ربك لمن ينشئ

وكلاهما يجوز في نحو فان لم تفعلوا

ولن تقبلوا واسمعه نوى

كاختصاره في نحو كذب الله

لأعجب أي الكافرين أو

استهجه به كقول عائشة

رضي الله عنها ما رأيت منه

ولا رأى مني أي العورة فان

ضرب الحذف امتنع وذلك

(كحذف ما سبق جوابا)

لسؤال سائل كضربت

زيدا لمن قال من ضربت

(أو حصر) نحو ما ضربت إلا

زيدا وانما ضربت زيدا أو

حذف عام له نحو يا أبا

والأسماء تنبيهه قوله يضرب

لأن حذفه يروم أن العائد الضمير في دأره (قوله هو بكسر الصاد الخ) قال ليس
 تة لعن ابن هشام ويعوز زعمه أعلى أن الفعل أخوف وأوى أو على أنه
 مضعف وقص عليه في التافية بالتحقيق لكن الكسر أب (قوله أي
 لم يضركم) المناسب أي لا يضركم (قوله ويحذف الناصب) وإذا حذف
 فالأصل خبره في مكانه الأصلي إلا مانع أو مقتض فلا أول نحو أيهم رأيت
 أو لا يعمل في الاستفهام ما قبله ونحو وأما وقد هديهم فيمن نصب إذ لا يلي
 أما على وثوق الدار زيد فيجب تأخير متعلق الظرف عن زيداً بقدرته
 فلهذا لأن الخبر الذهلي لا يتقدم على المبتدأ مثل هذا ونحو أن خلفك زيداً
 فيجب تأخير المتعلق قدرته أما أو فلا لأن مرفوع أن لا يسبق منصوبها
 بخلاف كان خلفك زيداً فيجوز تقديم المتعلق ولو قدرته فعلاً لأن خبر كان يجوز
 تقدمه مع كونه فعلاً إذ لا تنبسط الجملة الاسمية بالفعلية والثاني كما خبره متعلق
 بـ يا به الجملة الشر بقاء فادة الحصر كذا في المعنى ونافس الدما مية في التعليل
 بعدم الالتباس بأن ما إذا قلت كان يقوم زيداً فلا تنبسط حاصل فمبدأ دخل
 عليه الناصب لا جمل كذا زيداً فاعل يقوم والجملة خبر خبر المالك أن دخلت
 عليه كان فاستقر فيها وكونه مبتدأ مؤخر أخبر به يقوم واقتراق الجملةين يقتضي
 الحكم وعدمه قبل دخول الناصب لا يزيله دخوله فلا تنبسط حاصل بعده أيضاً
 على أن ابن عصفور يرجح منع التقدم في نحو كان زيداً يقوم قال لأن الذي
 استقر في باب كان أنك إذا حذفها عاها دأره وأخبارها إلى المبتدأ والخبر ولو
 استقامتها في المثال لم يرجعها إلى ذلك وأجاب الشيخ بأن احتمال كون اسم كان
 ضمير الشأن بعد وقد قال ابن هشام لا ينبغي الجمل على ضمير الشأن متى أمكن
 غيره ولا يخفى ما في قوله وكونه مبتدأ مؤخر أخبر به يقوم تنأى (قوله إن علماً)
 اشترط في حذف الناصب علمه دون حذف الفصلة لأنه أحد ركزي الاستناد
 ومحمدية فلا يستغنى الاستاد عنه حتى يحذف بلا دليل بخلاف الفصلة (قوله
 قلوا أخيراً) أي أنزل خبراً يدل ما أنزل (قوله كما في باب الاشتغال والنداء)
 أو لا يجزئ بين العوض والمعوض (قوله بشرطه) أي بشرط كل من التحذير
 والأغراء فشرط التحذير أن يكون باباً كحوائك والاسد أو بالعطف نحو
 رأسك والسيف أو بالسكر أو نحو الاسد والاسد وشرط الأغراء العطف

هو بكسر الصاد مضارع
 ضار يضمر ضمير المجعول في
 يضر ضراً قال الله تعالى
 لا يضركم كيدهم شيئاً أي لم
 يضركم (ويحذف الناصب)
 أي ناصب الفصلة (إن علماً)
 بالقرينة وإذا حذف فقد يكون
 حذوه حذوا شقوا قلوا أخيراً
 (وقد يكون حذوه متريماً)
 كفي باب الاشتغال والنداء
 والتحذير والأغراء بشرطه
 وما كل من لا يخو

شعور العروة والتجسدة أو التكرار وتوأخالا (قوله الكلاب على
البقر) أي ذرا الوحش كافي التصريح والمراد دخل الناس جميعا غيرهم
وشرهم واسلط طر يق السلامة وقيل المراد اذا أمكن تلك الفرصة فاعتقها
(قوله أو أجرى مجرى المثل) الفرق بينه وبين المثل كما أفاده المتن شري أن
المثل مستعمل في غير ما وضع له للشابهة بين ما وضع له وغيره على طريق
الاستعارة القليلة وما أجرى مجرا مستعمل فيما وضع له أسكن أشبه المثل
في كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فأعطى حكمه في عدم التغيير (قوله
انتهواخير الحكم) أي انتهوا عن التثبيث وانتهواخير الحكم (قوله لازما) بان
ينسحب عن التعدية بالسكينة بحسب الظاهر وبحسب الحقيقة كافي الثاني
والثالث وقوله أو في حكم اللازم بأن يكون بحسب الظاهر لازما أما
باعتبار المعنى أو بعض المعنى فنعته كافي الأول والرابع والخامس فان
التضمن باعتبار دلالة فعل معنى الفعل المتعدى متعدد والضعيف من العمل
متعدى في المعنى لفعل وطالب له وكذلك في الضرورة هذا ما ظهر (قوله
طاعني لازم) بالاضافة أي اعني فعل لازم (قوله معنى لفظ آخر) ظاهره وجوب
تغاير المعنيين وهو غير ظاهري في وقوعه تعالى أحسن في إذا خرجتني من
السجن فان تعدية أحسن بالياء لتضمنته معنى لطف والاحسان هو اللطف
فالأول أن يقال التضمن الحافق بمادة بأخرى في التعدى أو الزوم تناسب
بينهما في المعنى أو اتحاد كذا قيل (قوله لتضمنير الكلمة الخ) فيكون اللفظ
مستعملا في مجموع المعنيين مرتبطا أحدهما بالآخر فيكون مجازا لا في كل
منهما على حدته حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز المختلف فيه فله البعض
عن ابن كمال باشا وانظر معلقة الجاز على هذا لا يقال العلاقة الجزئية
لأن قول نقل الناصب الثاني في حواشيه على المثل من السعدا التفتازاني
انه لا بد في اعتبار الجزئية من كون تركيب الكل من الاجزاء حقيقيا
لا اعتبارا ياكها والاقرب عندي أنه مستعمل في كل من المعنيين على حدته
وان لم عليه الجميع المذكور فتختلف العلاقة باختلاف المعنيين فتكون
نارة المشابهة بينهما ونارة تكون غيرها ويؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام
وجزم به الدماميني وغيره أنه مستعمل في حقيقةه ومجازه وهذا هو التضمن

الكلاب على البقر أي أرسل
الكلاب أو أجرى مجرى المثل
شعور انتهواخير الحكم * خاتمة *
يصير المتعدى لازما وفي
حكم اللازم بضمه أشياء *
الأول التضمن لمعنى لازم
والتضمن اشتراب اللفظ
معنى لفظ آخر واعطاه
حكمه لتضمنير الكلمة تؤدي
مؤدي كاذبين شعور فليحذر الذين
يخالفون من أمره

للحوى وفي كونه مقيماً خلافه ونقل أبو حيان في ارتشاه عن الأكثرين
 أنه شاف وأما البيان فهو تقدير حال باسم المفعول بعدها كقولهم
 تبعنى إليه على الوجه الذى وقع عليه ذلك المفعول ولا تناسب اسماء
 لكونه لا تتبعنى إلى ذلك المفعول على الوجه المذكور وهو قيسى اتفاق
 لكونه من حذف العامل للليل هذا مدرج عليه السعد ومتابعوه وقال
 ابن كل أشا الحق أن التضمين البيان هو التضمين الحوى وأما ما هوهم
 لم يفسر عبارة الكشاف حيث قدر جارحياً عن أمره فتوهم أنه تقدير
 لعامل آخر وليس كذلك بل هو تارة من لفعل المضمر (قوله أى يجرحون)
 انصار على بيان المعنى الطارئ لاه المحتاج لبيان وكذا ما بعده الاقوله أى
 سرده بالقتل هو بيان للعنيين (قوله أى تيب) أى تعدد (قوله وأصلح لى
 دريتى أى بارك) حصه ابن الحاحب من باب فلا يهبطى ويتبع ويصل
 ويقطع أى من تزيل المتعدى مرة للزم كانه قيل به فعل الاعطاء والمع
 والوصل والقطع وإذا قصد هذا المعنى ثم قصد كخصوص متعلقه أى
 يجر ورائى كانه محل له المعنى فى الآية أو وقع الإصلاح فى دريتى دملسى (قوله
 ومنه) أى من التضمين من حيث هو لا يفيد ككون المضمر معلوماً متقدماً
 صار بالتضمين لا راوله فاصله من فادفع مائة شيخاً وأقره البعض أن
 المبيت ليس مما يحسن فيه لأن الفعل فيه متعدي إلى واحد وصار بالتضمين
 متعدياً إلى ثان يجرح الحر (قوله كيف ترانى ألباججى) بكسر الميم وفتح الحيم
 أى فى أى حال ترانى بأعصارى ثم أجاب بقوله قد قتل الله الخ أى ذلك فى حال
 قتل الله راداعنى لأمى حينئذ وقيل المراد بالحق المحلل للمعنى فى أى حالة
 ترانى بأعصارى لست فأبالي إلا أن الله تفضل زيارداعنى والاستفهام على هذا
 اسكارى وأراد زيارد باداب أى الله استخفه معاً ويتن أنى عيان
 نفسه واعترف بأه أحوه لاه (قوله ومنه قول الآخر) فصله من مع أمه
 يحسن فيه ليتناسب ما قبله فى المصلح من (قوله قصد المسالفة والتعجب)
 حرج به التحويل إلى فعل بالمص لا لهذا التصديق لتقرضة الديال إلى الفاء
 فى بحوقته وظلمه على قول: وبه أن الأصل فعل بفتح العين فلما سكن آخره
 للمعير ولم حذف عينه حول إلى فعل بالمص لتقدير صمته إلى ما فيه يعلم أن

أى يجرحون ولا تعدى إلى
 هم أى تيب أداؤه أى
 تعذتوا وأصلح لى فى دريتى
 أى بارك ومنه قول الفرزدق
 كيف ترانى ألباججى
 قد فعل الله راداعنى
 أى سرده بالقتل وقول الآخر
 صمته برف عياناً راحنا
 أى تكلمت وهو كغيره
 الثانى التحويل إلى
 فعل بالضم لقصد المسالفة
 والتعجب بخوض الرجل
 وهم معنى ما قرره وأهمه
 الثالث مطاوعته المعتدى
 لواحد كما مره الرابع

أوردناه على المناهضة أو اشتقاقها من المفاعلة وقول البعض أي المشتق منها
 وهو عن كون المعدود الأشياء التي يصير بها اللازم متعددا بالأفعال المتعدية
 (قوله الرابع استعمل) أي كون الفعل على استعمل أو صوغه على استعمال
 كما عبر به في الغنى والشرح في الخامس (قوله للطلاب أو الدسبة) احترز
 عن استعماله للشيء بضرورة فانه لازم كما كتبه الطالبين (قوله كما تخرجت
 المال) مثال للطلاب وما بعده مثالان للدسبة أي نسبة الحن
 ونسبة الصبح فأسل استعملت بدار استعملت الظلم حن زيد وفيه الظلم
 وكلاهما لازم فصار لبقاها ما إلى استعماله متعددين (قوله وقد بقل) أي
 استعماله في المفعول الواحد أي الفعل صاحب المفعول الواحد أي
 وقد لا بقل كتبه في الخبر أي طلبت فوهه ومثل استعماله التضعيف
 فقد بقل كما في علم وقد لا بقل كما في كسر وأما مزة النقل فنقل كل
 ما دخلت عليه ولا بد توافق في خروج الباب وأرى فيه أي أغلفه لأن
 الهمة ليست بالنقل (قوله نحو ما كتبه الخ) الأصل كتب الكتاب
 وغفر الله الذنب فنقله ما صيغة استعماله في التعميد لأن (قوله ووهه
 قوله استعمل الله ذنبا) قال سم انظر هذا مع قواهم في باب لأن هذا على معنى
 من اه وقد يقال يجوز أن تكون السين والتساقطة للفعل من التعدي
 إلى واحد إلى التعدي إلى اثنين ويجوز أن لا تكونا ذلك لزم من وجودهما
 نقله إليه كما أشار إليه الشارح بقوله ما ينبغي على الأول وجعل استعمل الله
 دسا بمعنى أطلب عمر الله وما ينبغي على الثاني وجعل استعمل الله
 بمعنى استناب كما يشير إليه قول الشارح وأما جار الخ فلا تنافي في التأمل ونقل
 الدامني عن ابن الحاجب وغيره أن استعمل يتعدى لأناني نارة بضم
 ونارة بمن (قوله السادس التضمين) قل في المقضي ويختص التضمين عن
 بقية المعاني بأه قد بقل الفاعل إلى أكثر من درجة ولذلك عدى ألوت
 بقصر الهمة فمعنى قصرت إلى مفعولين بعدما كان قاصرًا وذلك في نحو قواهم
 لا ألوت نعمًا المتضمن معنى لا آمنك وعدى أخبر وخبر وحدث وأنبا وبأ
 إلى ثلاثة تضممت معنى أعلم وأرى بعدما كانت متعدية إلى واحد بنفسها
 وإلى آخر الجار نحو أنبئهم بأسمائهم فإلى أنبأهم بأسمائهم تنويف بعلم اه

• الرابع استعمل للطلب
 أو الدسبة لأنني كما تخرجت
 المال واستعملت زيدا
 واستعملت الظلم وقد بقل دا
 المفعول الواحد إلى اثنين نحو
 استعملته الكتاب واستعملت
 الله الذنب ووهه قوله
 • استعمل الله ذنبا است
 احصيه • وأما جار
 استعماله الله من الذنب
 لتضمينه معنى استناب أي
 طلب التوبة • الخامس
 صوغ لفعل على فعل بالفتح
 أو بالضم لا فادة الغلبة
 تقول كرم زيدا كرمه أي
 غلبه في الكرم • السادس
 التضمين نحو ولا تغزو وافدة
 النكاح أي لا تنزلوا
 عزكم لا تعصى إلا بهي تقول
 عزمت على كذا لا عزمت كذا

(قوله رحيتمكم الطاعة وطلع بشر اليين) يضم العيم فهما قال في المغني
ولا ثالث لهما أي ليس ثم فعل مضموم العين عدى بالتضمين إلى المفعول غير
هذين (قوله كما عمل الطريق الثعلب) قال الفارسي في استناد العسلان
إلى الثعلب يجوز لا يخته أصبه بالذهب نص عليه السيوطي في المزهرة (قوله
لعدم الإبهام) أي الذي هو شرط في نصب اسم المكان على الظرفية كما
سيأتي وإنما كان الإبهام معدوماً لأن المرصد يختص بالمكان الذي يرصد
فيه والطريق اسم للمكان المستطرق قاله في المغني

* (التنازع في العمل) *

التنازع لغة التخاصم واصطلاحاً هيئة ترمعاً ملان على معمول كل منهما
طالبة من جهة المعنى غزى (قوله ان عاملان) أي مذكوران كما صرح
به في التصريح فلا تنازع بين محذوفين نحو زيداً في جواب من ضربت
وأكرمت ووجه الرواية كون زيداً في المثال ليس من التنازع بأن الجواب
على سنن السؤال وضربت وأكرمت لم يتنازعا من لنفسه بل عمل فيها
الأول وعمل الثاني في ضميرها محذوفاً ومثل ضربت زيداً وأكرمت زيداً
ولا تنازع في ذلك حقيقة إذ يكون الجواب كالسؤال التقدير ضربت زيداً
وأكرمت زيداً فنذكر معمول أحدهما من المقتدرين وحذف مفعول
الأخر من باب دلالة الأوائل على الأواخر والعكس لأن باب التنازع
فأخره ولا بين محذوف ومن ذكر كقولك في جواب هذا السؤال أكرمت
زيداً ولا بد أن يكون بين العاملين ارتباطاً بالعاطف مطلقاً قال في المغني
أو عمل أو فاهما في ناهما نحو وأكرمهم طمئناً كما طمئنتم أن لن يبعث الله أحداً
وفيهِ تسمع لا يفتي أو كون ناهما ما جواباً للاول جواب السؤال أو الشرط
نحو يستة وثلاثون لله يفتيكم في الكلالة آتوني أفرغ عليه فطراً أو نحو
ذلك من أوجه الارتباط كما في المغني فلا يجوز قائل بعد أخولك (قوله اقتضيا)
أي وجود باعني مذهب إليه جماعة من أنه يشترط في التنازع وجوب
توحيد العاملين فلا تنازع في نحو وأنه كان يقول سفيهاً على الله شططا
لاحتمال عمل كان في ضمير الشأن فلا تكون متوجهة إلى سفيهاً ولم يشترط
ذلك آخره بخزوا التنازع في المثال على تقدير عدم عمله في ضمير الشأن

ومن رحيتمكم الطاعة
وطلع بشر اليين أي وسعتكم
وملغ اليين السابع اسقاط
الجائز ثوبه عاشر وأجملت أمر
ربكم أي عن أمر موافقة
أهم كل مرصد أي عليه
وقوله كما عمل الطريق
الثعلب أي في الطريق وليس
اتصافاً ما على الظرفية
خبر لا فالفارسي في الأول
وابن الطراوة في الثاني لعدم
الإبهام والله أعلم

* (التنازع في العمل) *

(ان عاملان) فاعل
(اتصفاً) أي طلباً

ومعداها وظهور ان اشتقاق المصطلح في الاول نعم لا تنزع في تام اطن
 زيد على الاول اعدم وجوب التوجه لاحتمال أن تكون اطن ملغاة فلا
 توجه لها الى زيد ولا على الثاني لانها اذا لم تملغاة وقدرت متوجهة اليه
 تعين العمل بها في ضمير ويس هناك ضمير اياه المسمى (قوله في اسم)
 أي طاهر أو ضمير متفصل مرفوع أو منصوب أو متصل بحرف ويجوز زيد انما
 قام وقدر هو ونحوه من حيث وأكرم الا اياك ونحوه وقت وتقويت بك
 على خلاف في الاحسين وفي اسم متعلق بضمير قدّم عليه مع أنه مصدر
 للضرورة هذا ما قال الشيخ خاتمة التاخر خلافة القول المكودي متعلق
 باقتضا (قوله انما) أي من لا يجوز عمل الاعمال مع ما لا يرد عليه أن
 الغراء يقول بعمامه ما عادا اتفاقا في طلب المرفوع كما سيأتي (قوله انما)
 انما الملاحقون) بفتح الكاين بقرينة تمام التطور وهو احسن اخبر
 لأن كابتها ما لا ياء نص في أهمها خطا بل قد فيكون ما يلزمها كذا
 ومفعول احسن محذوف أي احسن نفسك كقوله العيني (قوله اذا الثاني
 نوكد) أي هو ومجتره حرف زيدا لتوكيد فاعله أنه لا قال المراد
 في شرح انهم يلزم بجمل قوله انما انما أن يكون من التنازع ويكون قد
 انهم مفردا كما حكى سيويه ضربي وضربت قومك بالنصب أي ضربي من
 ثمة وقد أجاب أبو علي التنازع في قوله فهي باتفاق العقين وأهل قال
 ارتفع العقين هي باتفاق الثانية وأضمرت في الاولى او الاولى وأضمرت
 في الثانية وأجرب ابن أبي الربيع في نحو قام قام زيد أن زيد فاعلا
 بالثاني وأضمر في الأول وأن يكون فاعلا بالاول والثاني توكيد فاعله
 وأجرب المصنف فيه أن ينسب العمل له المكون ما شيئا واحدا في اللفظ
 والمعنى فمكان العامل واحد اه مع زيادة من المسمى (قوله والافسد
 اللفظ) أي من جهة الصناعة التحويلة (قوله والافسد المعنى) أي المعنى
 المراد اد المعنى المراد كفا في الخ ومعنى فاعله المكيام خلافة فاعله
 م قيل تعليقه لا يستغنى عنه من فاعله المعنى وعلى بعضهم انفسا بلزوم
 التناقض لا على التنازع يكون لم يطلب معطوفا على كفاي ليحصل الربط
 المعبر هنا فيزم كونه شيئا للطلب القليل لوقوع التقي في حيز لو المعبدة

(في اسم عمل) متقنا أو مجتهدا

(مل) أي حال كونهما

قبل ذلك الاسم (فلو واحد)

منهما العمل) في اهما

والا تترار كونهما ضمير

لهم من عوانا انما

الملاحقون اذا الثاني نوكد

والافسد اللفظ ادفعه

حيث أن يقول انما أنولا

أو أنولا أنالا ومن نحو

كفاي ولم أطلب قليل

من المال فان الثاني لم

يطلب قليل والافسد المعنى

اد المراد كفاي قليل من المال

امتناع جوامع ماء عطف عليه لا امتناع شرطها وفي التثنية اثبات والحال
 أنه نفاة أو لا بقوله * ولو أن ما أسى لأدنى معبشة لاقتضاء لو التثنية كما عرف
 والسبب لأدنى معبشة هو نفس طلب القليل أو مستلزم له فعمل من ذلك أن
 يتصور بعض النجاسة كون البيت من التنازع إذا جعلت الواو استثنائية
 فببره لم أفوات الربط المعتبر هنا إذا جعلت الواو استثنائية أفاده الفارسي
 وصاحب المعنى وقال السكوفيون والفارسي أن البيت من التنازع وأعمال
 الأول وجهه جماعة منهم ابن الحارث يجب بأنه على تقدير الواو للحال وعليه
 الارتباط حاصل بالتناقض فأنك لو قلت لودعوتني أجباني غير متوان
 أفادت لو انتفاء الدعاء والواجبة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم اثبات
 التواني ونظريته في المعنى بما توفس فيه ثم يرد أن التثنية إذا دخل على كلام
 مقيد توجه إلى تقييده الآن يقال هذا أغلبي ولعل السارح لاحظ ما ذكر
 فعمل عدم التنازع بمخالفة المراد دون التناقض (قوله ولم أطلب الملك) يدل
 على هذا المحذوف وقوله

ولكنها أسى لمجد مؤثر * وقد يدرك المجد المؤثر أمه إلى

هذا ولا يخفى أن ما ذكره السارح في توجيه البيت انما يخرج به عن فساد
 المعنى وأما إذا لاحظ فباق لمافية من العطف قبل استكمال المعطوف
 عليه الآن يجوز ذلك في الشعر قاله يس (قوله وأما المثال فظاهر) لأن كلا
 من الفعلين لم يطلب الاسم لأن يعمل فيه لأن الفعل لا يطلب الاسم المتقدم
 عليه بل ضمير فالتمثال خارج بقوله اقتضيا في اسم عمل (قوله فلهذا صور
 العلة) أي انها هاهنا لا يصح وقوله أن لا تمتنع تقديم مطلوب ما أي على
 سبيل التنازع إذا طلبا نصيبا كما في زيد امرئ ب و أ كرم أي لعدم أخذ
 كل منهما ما مطلوبه يعني والحال أنه تمتنع على وجه التنازع لا أخذ الأول
 المعمول بمجرّد وقوعه عنده فلا يكون للثاني طلبه كما قاله بعضهم أولانه يلزم
 عليه تقدم ما في حين حرف العطف عليه وهو تمتنع في غير الهـ مـزة من نحو
 أفلم يـبروا كما قاله الدماميني فيخرج المثال على أن زيدا انما طلبه أول
 العامين وأما الثاني فطالب لضميره لكن حذف لكونه فضلة يجوز ذكره
 وحذفه وذهب جماعة منهم الرضي كما هو صريح عبارة لا ظاهرها وان

ولم أطلب الملك ويكره ما
 قبل من نحو زيد قام وقعد لأن
 كل واحد منهما أحذف مطلوبه
 أعني ضميرا لاسم السابق فلا
 تنازع هكذا مثل الناطم
 وغيره وعلاو في كل من
 المثال والتمثيل نظر أما
 المثال فظاهر وأما التعليل
 فلهذا صور العلة لأن ذلك يقتضي
 أن لا تمتنع تقديم مطلوب ما
 إذا طلبا نصيبا عاملا في
 كلامه رفع بفعل ضمير بضمير

زعمه البعض الى جواز التنارع في المتقدم المنسوب وأجازوه الغاربي
 في المتوسط وضرب زيد وأكسرت ودعوى البعض أن ثم ولا يجوز
 التنارع في المتقدم ولو مرفوع مع كونها في غاية البعد تخناح الى سند فاركان
 سنده فيها عبارة لتوضيح لا يهاه ما ذكره ثلثان تأمل كلام شارح مع علم أن
 الخلاف في المنسوب رآته أعلم (قوله وعمل مفعوله) أي الفعل التقدير (قوله
 يشبهانها) أي في العمل لا في التصرف بدليل التثنية بها ثم افروا كناية
 وقول الشاعر: لقيت ولم أنكل من الضرب مسيياً وفي شرح التوضيح
 لشارح المراد بالاسم المشبه لافعل اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل
 والمصدر اه ويطهر أن اسم المصدر كالمصدر (قوله وأسم وفعل كذلك) أي
 اسم يشبه الفعل وفعل متصرف (قوله نحو أقرى أفرغ عليه نظراً) فاعمل
 الثاني ونوى الضمير في الأول وانما حذفه لكونه فضلة يجب حذفه عند
 افعال الأول كما سيأتي (قوله عهدت) بالبناء للجهول ببناء الخطاب (قوله
 ها قوم أقرى كناية) ما اسم فعل بمعنى خذ والميم علامة الجمع والاصل ها كم
 أبدات الكاف واو ان الواو حمزة وفي اعراب القرآن للميم زعم الضبي
 أن الهمزة قبل من الكاف وان عنى أنها تحمل محالها فيجوز وان عنى البدل
 الصناعي فليس يصح اه (قوله ولم أنكل) أي أجزوا به دخل وطرب
 مسيهاً بكسر الميم الأولى اسم رجل (قوله ولا تنازع بين حرفين) لضعف الحرف
 وافقه شرط صحة الاختصار في المتنازعين إذا لم يفرق بينهما وعندى
 فيه نظر لان المراد بالاختصار في هذا الباب ما يشمل اعتبار الضمير ولو مع
 حذفه كما ضربت وضربت زيد وهذا يتأني في الحروف كما في علم أن
 يكون ضمير مريض وقد نقل الدماميني من شرح المفصل لان الحجاب
 مانعه وقالوا في لعل وعسى زيد أن يخرج انه على افعال الثاني لجهة عسى زيد
 أن يخرج وذلك يستلزم حذف معمولي لعل للقرينة وقالوا لو أعمل الأول أقبل
 لعل وعسى زيد خارج وليس يواضح اذ لا يقال عسى زيد خارجاً وهذا أيضاً
 يستلزم حذف منصوب عسى اه قال الدماميني وانظر من الذي قال هذا من
 النحاة من المعروف من كلامهم كون العاملين من الفعل وشبهه وكيف
 وجب اذا أعمل الأول أن يقال خارج مع أن خبر لعل يقترب بأن كثيراً

انضبا وهمل مفعوله وقف
 عليه بالسكون على لغة ربه
 تبهات الاول مراده
 بالعاملين فعلاً منصرفاً
 أو اسمان يشبهانها أو اسم
 وفعل كذلك فالاول نحو
 أقرى أفرغ عليه نظراً
 والثاني كقوله
 عهدت ميثاً ميثاً من أجرته
 والثالث نحو ها قوم أقرى
 كناية وقوله لقيت ولم أنكل
 عن الضرب مسيهاً ولا تنازع
 بين حرفين ولا بين حرف وضربه

وانظر أيضا أي محمد ويرى في حذف منصوب عسى وقد قال الشاعر يا أيها
ملك أوعسا كاه وقد وقع في المسائل المدمشقيات الدائرة بين أبي علي الفارسي
وأبي الفتح بن جني ما قد يشهد لان التنازع قد يقع في الحروف اه قال بس
وأما ان لم تذهب لما قاله اساميل لم ولم والفعل في محمل جزم بان (قوله ولا بين
جامدين) أي فداين جامدين وقوله ولا جامد أي فعل جامد فلا يرد هاء و اقروا
كاه ولا البيت قال الروداني يذهبني فقيده بما اذا تقدم الجامد لانه حينئذ
يلزم الفصل بين الجامد وهمله أملا ولا آخر فلا مانع اذلا فصل سواء أجملت
الاول أو الثاني نحو أجمعتني واستمعتني (قوله وعن المبرر اجازته في فعل
التعجب) أي سواء أجمعت الثاني أو الاول ويتغير الفصل بين فعل التعجب
ومعه وله لام تراج الجملتين بحرف العطف والتضاد مائة ثلثي العام لان ويربح
هذا القول الرضى سمع (قوله نحو ما أحسن الخ) هذا في افعال اشافي
ويقول على افعال الاول ما أحسن وأجمله زيد أو أحسن وأجمله زيد به نعمر و
وانما سمي على افعال الثاني مع الاول المفضل بالضمير المحرور بالياء بناء على
الجمع أنه جمدة لانه فاعل ويجب تركه عند القائلين انه فضلة (قوله واختاره
في التمهيل) شرط في شرحه للبروز افعال الثاني خلاصا من الفصل
المذكور وماهين (قوله من ذلك) أي عاتقه وذهب التنازع وهي الافعال
الثلاثة والتنازع فيه وهو اطراف أعني دبر والمفعول المطلق أعني ثلاثا
وثلاثين واهل الاخبار اذلولوا اهل الاول لأخبر عقبة الثاني والثالث فيه
أياها ولو أجمل الثاني لأخبر ذلك عقبة الثالث وقد يدعى أنه أجمل غير
الأخير بناء على جواز حذف الفضلة مطاقا كما اختاره في التمهيل قاله سم
(قوله طلبت الخ) المتنازع طلبت وأدرت وابغ والمتنازع فيه التدي وعند
(قوله أن يكون غير سبي مرفوع) أي لزوم اسناد أحدهما الى السبي
والآخر الى ضميره فليزم خا ورافع ضمير السبي من رابطة بالمتد او اعترض
بأنه يكفي في الربط رفعه لضمير السبي المضاف الى ضمير المتد كما امكن في
المصنف بجمالا لا خفي والكسافي بضمير الاز واج الرتبطات بالمتد في قوله
تعالى والذين يتوفونكم ويذرون أزواجا يتربصن أي أزواجهم وبأن
الفساد المتقدم حاصل في نحو قولك زيد ضربت وأهنت أخاه مع ان المتنازع

ولا بين جامدين ولا جامد
ونصيره وعن المبرر اجازته
في فعل التعجب نحو ما أحسن
وأجمله زيد أو أحسن به
وأجمله مرفوع واختاره في
التمهيل الثاني قد يكون
انتنازع بين أجمعتني
هاملين وقد ورد التنازع
فيه من ذلك قوله عليه الصلاة
والسلام تسببون وتحمدون
وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا
وثلاثين وقول الشاعر
طلبت فلم أدرت بوجهي
فليتني قد عشت ولم ابغ
التدي عند سائب الثالث
اشتراط التمهيل في المتنازع
فيه أن يكون غير سبي مرفوع
فقد ورد قيام وقعد أخوه وقوله
وعزة طول معنى غيرها
محول على أن السبي

فيه سبي منصوب ولا فساد في نحو قولنا زيدا كرمه وأحسن اليه أخوه مع أن
 التنازع فيه سبي مرفوع ولا معنى لتقييد المنع بالرفوع والجواز بالنصب
 بل مدار الجواز على وجود ضمير المتداع مع كل من العاملين سواء كان السبي
 مرفوعاً أو منصوباً ومدار المنع على عدم وجوده مع كل منهما مرفوعاً كان
 السبي أو منصوباً وكوجود ضمير المتداع مع كل العطف بالفاء نحو زيدا وم
 فبقعداً به (قوله مبتدأ) أي ثان وقوله والعاملان أي مع ضمير ياء الان
 الخبر المجموع لا العامل وحده أي والجملة في المثال خبر المبتدأ الأول ويلزم
 على هذا الأعراب بالسبب إلى المثال أي زيد الخ تقدم الخبر الفعلي على المبتدأ
 والجمهور على منه وقول البعض يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي وهو
 (قوله أو غير ذلك) عطف على أن السبي ومن الغير كون مخطول خبراً ومعنى
 حال من غريمها أو غريمها نائب فاعل مخطول (قوله بخلاف السبي المنصوب)
 نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه ومنع الشالحي التنازع فيه وعمله بأنك إذا
 أعملت الأول فلا بد من ضمير يعود على السبي وضمير السبي لا يتقدم عندهم
 عليه ولهذا قال في التصريح الوجه امتناع التنازع في السبي مطلقاً (قوله
 كما مر) كان الأول حذفه لأنه لم يتقدم له تمثيل السبي المنصوب (قوله
 والثاني من المتنازعين أولى بالعمل من الأول عند أهل البصرة لقربه) قال
 بس ولو كان أضعف من الأول في العمل اه ثم كل ما قبله أولى من سابقه
 كما قاله سم لعله المذكورة وعلايت أيضاً أولوية الثاني به لامتته من العطف
 قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمفعول بأجنبي وإن
 اغتفر ذلك هنا الضرورة (قوله وهو وأن الأول أولى لسببه) ثم كل بما
 يليه أولى من لا بدقه لئلا يعلل المذكورة وهذا قول ثالثهما يوافق
 الخلاف ما لم يوجد مرجح لايهما بما في بل نحو ضربت بل أكرمت عمرا
 يجب أعمال الثاني وبالعكس في لا نحو ضربت لا أكرمت زيداً لقوله في
 التمكن عن صاحب البسيط واستقصه وعلايت أيضاً أولوية الأول به لامتته
 من عدد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إن أعمل الثاني وأضمر في الأول ضمير
 الرفع كما هو رأي البصريين أو حذف الضمير من الأول إن أعمل الثاني وحذف
 من الأول ضمير الرفع كما هو رأي الكسائي أو عمل العاملين في معمول واحد

بند اوله املا ن قبله خبران
 عنه او غير ذلك مما يمكن
 بخلاف السبي المنصوب كما
 مر ولم يذ كر هذا الشرط
 أكثر النحويين وأجاز
 بعضهم في البيت التنازع
 (والثان) من المتنازعين
 (أولى) بالعمل من الأول
 (عند أهل البصرة) لقربه
 (واختاروه كما) من هذا
 وهو أن الأول أولى لسببه

(غيرهم ذاتا سره) أى غير (١٣١) البصريين وهم الكوفيون مع اتفاق الفريقين على جواز

إعمال كل منهما * تنبيه *
 سكتوا عن الاوسط عند
 تنازع ثلاثة وحكى بعضهم
 الاجماع على جواز إعمال كل
 منها ومن إعمال الاول قوله
 كسالم ولم تسكبه فاسكرن له
 أخ لاك بعطيك الجزيل وباصر
 ومن إعمال الثالث قوله
 جئ ثم حائف وقف بالقوم انهم
 من أجار واذو وعز بلاهون
 (وأعمل المهمل) منهما وهو
 الذى لم يتسلط على الاسم
 الظاهر مع توجه اليه في
 المعنى (في ضمير ما * تنازعه
 والتزم) في ذلك (ما التزم) من
 مطابقة الضمير لظاهره ومن
 امتناع حذف هذا الضمير
 حيث كان محذورا وسواء في
 ذلك كان لا قول هو المهمل
 (كيسنان وبسبى عابدا كا)
 أم الثاني (و) ذلك نحو (قد
 بغي واعتذر يا عبدا كا) وهذا
 المثال الثانى متفق على
 جوازه والاول متعنه
 الكوفيون لانهم يسمون
 الأضمار قبل الذكر في هذا
 الباب فذهب الكسائي ومن
 وافقه الى وجوب حذف الضمير من الاول والحيالة هذه للدلالة عليه

ان اتفق العاملان في طلب المرفوع وتأخير ضمير الاول ان اختلفا كما هو رأى
 القراء كما سيأتى في الشرح (قوله ذاتا سره) ضبطه الشيخ خالد بفتح الهمزة
 وفسره الغزى بالجسامة القوية لكن في القاموس الاسرة بالضم المرفوع
 الحسية منه ومن الرجل الرطه الأدون (قوله على جواز إعمال كل منهما)
 أى اذ لم يستلزم إعمال الثانى أن يضره فى الاول ضمير رفع فان لم يضره
 يضره عنه كما سيأتى فلام تناقاة بين ما هنا وبين ما يأتى فلا تغفل (قوله ومن إعمال
 الاول) أى بدليل الأضمار فى الثانى والثالث (قوله ومن إعمال الثالث)
 أى بدليل تعدد بنائى الثالث بالحرف وحذف الضمير من الاول ولم يعمل
 لإعمال الثانى لانه لم يحفظ إعماله فى كلام العرب كما قاله المرادى (قوله فى
 ذلك) أى فى حال إعمال المهمل فى الضمير (قوله من مطابقة الضمير للظاهر)
 فى التمهيد ان هذه المطابقة أغلبية لا جازة سيؤيد به ضربين وضربت قولنا
 بالنصب أى ضربين من ذكر وسينذكره الشارح اسكن صرح الدمامينى
 نقلا عن سيديويه بضمه فيكون المراد التزام ذلك فى الفصح وحصل المطابقة
 بالميل نحو فيه المذكر والمؤنث والا أنعم مفردا من ذكر الاخير نحو أخرج
 وقتيل هند أو الزيدان أو الزيدون (قوله كيسنان الخ) المثالان من تنازع
 الفعلين ومن تنازع الوصفين قولك أقامهما وذهب الزيدان وأقام وذهب
 هما الزيدان وأقام أنما وذهب أنما وأقام وذهب أنما أنما فاعلم الاول
 فى المثال الاخير ضمير الثانى المهمل وأنما الثانى فاعل الاول المعمل
 وبعبارة المثال قبله كذا يؤخذ من العاميين على المعنى (قوله وهذا
 المثال الثانى متفق على جوازه) قال شيخنا هذا بنا فى ما سيأتى عن القراء
 من إعمالهما معانى الظاهر عند اتفاقهما فى طلب المرفوع اه ويحجب
 بما قدمناه من أن المراد اتفاق من لا يجوز حمل العاملي معا فقدر (قوله
 والاول متعنه الكوفيون) أى من حيث شتماله على أضمار ضمير الرفع
 فى الاول قبل الذكر لان حيث اشتماله على إعمال الثانى بدليل كلامه
 بعد فلا يأتى فى هذا قوله سبحانه اتفاق الفريقين على جواز إعمال كل
 منهما (قوله قبل الذكر) أى لفظا ورتبة (قوله فذهب الكسائي الخ) تفصيل
 لمحذوف أى واختلافوا فى كيفية إعماله فى مع طلب الاول الرفع قبل

ما وقع فيه أشنع مما فرسته لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل المذكور
وهذا هو المشهور عنه وفي شرح الأيضاح ملحق من المكاني من أنه يحذف
الفاعل في نحو ضرب بني وضرب الزيد بالمثل بل هو عند مستقر في الفعل
مفرد في الأحوال كلها اتفاقا ليس (قوله) تحكما ظاهرا وقوله (تدفع) أي استتر
وضبطه الشارح في شرحه على التوضيح ما في الجملة وفي التمرير مع أنه
ما في الجملة بالأولى فيجوز له أي البقرة الوحشية فيذنب بتثنية الحال
الجملة أي غلبت والتبيل المدام وكليب جمع كلب كعبيد جمع عبد ووجه
التعليل أنه لم يضر في واحد من تعقيد وأراد قل يسئل ثم نقوا على أعمال
الثاني ولا أرادوها على أعمال الأول وانما قال بظاهر لا يمكن تأويله بما
سبأ في الشرح (قوله في طلب الرفوع) الظاهر أن مثله اتفاقا سما
في طلب المنسوب ويرشد إليه عبارة المصحح ونها وقال القراء كلاهما
به ملائمة اتفاقا في الأعراب المطلوب (قوله فاعمل اهنا) أو رده عليه
أن الدوام ككثيرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معول واحد إلا أن يريد
أن العمل لجمهوره ما كما في زيد وعمر وثمان رقيه نظر لفرق بأن كل من
العامين يستقل برفع زيد وكل من الأسماء لا يستقل برفع هذا الظاهر في التأمل
(قوله ولا انما) أي على أحد نقاب عنه ونقل عنه أنه يجوز الإضمار
مؤخر في حال طلب ما المرفوع أيضا ذلة وقام وده أحواله عما (قوله)
أخبره مؤخرا) أي إذا كان الأول هو الطالب للرفوع كما في المثال على
ما هو قضية كلام التسهيل والتصریح فان كان الأول هو الطالب للأدب
فإن أهمته فروع الثاني ضمير فيه وإن أهمته فلا انما رقيه وما نقله
الشارح عن القراء إذا اختلفا هو ما نقله المصنف عنه والذي نقله الجمهور
عنه وجوب أعمال الأول حيث شئت كما في الجمع (قوله) نحو ضرب بني وضرب
زيداهو) فهو على ضربين لا تو كيدا استترى العمل لأنه يمنع أن يضر
مستترا كسر (قوله) والعقد ما عليه البصريون) أي من وجوب انما
ضمير الرفع الأول عند أعمال الثاني (قوله) لأن العدة يمنع حذفها
اعتصر الاتفاق هنا لئلا يلبس بأه لا يجيد وجوب الانما بضمير مبدوء
أو الاظهار ويمكن أن يحاب بأه انصر على جزء الدلة ككفاية في الرد على

تحكما ظاهرا وقوله
تدفع بالأولى أو أرادها
رجال فبذنباهم وكليب
وقال القراء ان اتفق
العام لا ينافي طلب المرفوع
ما عمل له ما ولا انما رخص
يحسن ويسى انما كان
أدلتها أخبره مؤخرا
ضرب بني وضرب زيدا
والعقد ما عليه البصريون
وهو ما سبق لأن العدة يمنع
حذفها

يجوز الحذف وهو الكسائي والجزء الثاني لازم التكرار عند الاظهار وقد
 يقال ان التكرار لا يقتضي منع الاظهار بل ضعفه فقط على أنه عهد حذف
 الفاعل في مواضع معروفة تقدم بيانها فانهم (قوله ولان الانعام) بهذا
 رد على جميع الكوفيين بخلاف الدليل الذي قبله فيرد به على الكسائي ومن
 يقول بقوله فقط (قوله قد جاء في غير هذا السبب) أي قياس عليه هذا
 الباب وقد عارض هذا الدليل بالمثل فيقال جاء حذف الفاعل في غير هذا
 الباب فقياس عليه هذا الباب وبجئت فيه الثاني أيضا بان جواز الانعام
 قبل الذي كوفي غير هذا الباب لغرض ايراد الشيء مجملًا ثم مفصلاً ليكون أوقع
 في النفس لا يفيد جوازه مطلقاً ولك دفعه بأنه لا مانع من كون الغرض هنا
 أيضا الاجمال ثم التفصيل فتأمل (قوله وقد سمع) ترق من قياس
 الاضمار قبل الذي كوفي هذا الباب على الاضمار قبل الذي كوفي غير هذا
 سماعه في هذا الباب فكانه قال على أنه قد سمع الخ أي سمع كثيرا نظما ونثرا
 وذلك علامة الاطراد فاندفع ما قبل الكسائي أن يقول سمع حذف الفاعل
 هنا أيضا كما في قوله تعفي الخ على أن ما استدله به على حذف الفاعل هنا غير
 صحيح كاستدلاله بـ (قوله وكنتا) أي ترى خيلا كنتا جميع أكت
 من السمكة وهي سمرة تضرب الى سواد مدتها أي شديدة الحمرة مثل الدم
 متونها طهر ورها استعمرت لون مذهب أي جعلته شعاعا واباسا لها
 والمذهب بضم الميم الممومة بالذهب ووجه الاستشهاد أنه أعمل الثاني وأخبر
 في الاول ضميره قبل الذي كركن هذا البيت لا يحتاج به على الكسائي لان
 الضمير في الاول وهو جري ضمير بارز فله أن يدهى خلقه منه ويحتاج به على
 القراء لاختلاف العامين وعدم ذكر الضمير مؤخرا (قوله لاحتمال افراد
 ضمير الجميع) أي على تأويله بمن ذكر ككاسيت براليم وأتأوله بالجمع واعترض
 بأن الافراد قبيح كما مر عن الدماميني فكيف ينبغي الحجة ويحتمل أن يقال
 احتمال البيت أمر اجازي ولوع قبح ينبغي حجة على ثبوت أمر آخر فأمـل وقد
 روي كافي العين تعفي بضم القاف على أنه مضارع حذفته منه احبدي
 السامع مسنداً الى ضمير الرجال لانهم في معنى الجماعة ولا شاهد فيه
 للكسائي حيث نذر وقول العين ومن تبعه كالبعض الضمير على هذه الرواية

ولان الانعام قبل الذي كوفي
 جاء في غير هذا الباب فتشوبه
 رجلا ونعم رجلا وقد سمع
 أيضا في هذا الباب من ذلك
 ما حكاه سيدي به من قول
 بعضهم ضربوني وضرب
 قولك ومنه قوله
 جفوني ولم أجف الاخلاء انني
 لغير جميل من خليلي مهمل
 وقوله
 هو يني وهو رب الغانيات
 الى * أن شبت فانصرفت
 عن آتالي * وقوله
 وكسامة دثاة كان مـ ونها
 جرى فوقها واسـ تعرت لون
 مذهب * ولا حجة فيما غلبه
 المانع لاحتمال افراد ضمير الجميع

وقد أحار ذلك البصير

شربني وصرت الزيد بن كابلث ثالث شربني من على

مالا يتجنى (ولا تخش مع أول

قد أهملناه معمر لعبرهم)

وهو الصنف لفظا أو محلا

(أو هلا) أي حبل أهلا ل

حدده الرم ان يكن غير بحر

في الأصل له حديثه صلة

فلا حاجة الى اضمماره اصل

الدهك رتقول صرت

وصري ريد وصرت وصري

هر وولا يحد وصريته وصريته

ريد ولا صرت به وصريته

وأما قوله اذا كنتم صريته

ويرب لنا صا حبه فصرور

(وأحره ان يكن هو والخر)

لانه منصوب ولا يصح قبل الذك

وهجدة في الأصل ولا يحد

فتقول كنت وكان زيد قائما

أباه وطني وطنتي زيدا

علمنا أبا ثمانية افع الاصمار

مقدما فاذعي الشارح

الانفاق عليه وفي دعواه نظر

فقد حكى ابن عصفور ثلاثة

مداهب أحدها حواره

كاله روع وفي كلام والده في

الكافية وترجمها ميل الى

حوار انصار المنسوب مطلقا

مقدما واحتج له وهو أيضا

ظاهر كلام التسهيل وأما الخلاف فانه البصريون وأجازه الكوفيون لانه مدلول عليه بالمفسر وحده

العمرة لا يلائم قوله اما الاشكاف (قوله وقد أحار ذلك) أي

الأفراد لا يقيد تعاقبه نصير الجمع قوله في الاحوال كما أي استنادا له

الى الواحد والاثني والجماعة لكن الاراد في الاثنين والجماعة فتج ك

مر (قوله اظا أو محلا) مراده بالمتصور لفظا ما يصل اليه العامل معه

وبالمتصور محلا ما يصل اليه بواسطة الحرف كما في التصريح ولا يرد

أن اقرب المصنفات محلي دائما لثانها (قوله أو هلا) يقال أهلا الله

للغير بتثنية الهاء وأوهل أي أهله (قوله بل حدده الزم) أي

على ما احتاره المصنف هنا وكذا قوله وأحره الخ يستفهم (قوله ان يكن

غير بحر) حذف في الوصفين حوار ان التي عليها مصارع وهو ضرورة

فاله انشاطي (قوله فلا حاجة الى اضممارها) أي لفظا فلا ياتي اسمانوية

وهو دال على غير على متأخر لفظا ورتبة انما يرب منه اذا كان التفسير مطلقا

به (قوله وأحره) أي اذ كرهه فخره فكل كلمة متضمن لشئين ولهنا

على الشارح الامر من على الالف والنشر المشوش (قوله وعده في الأصل

ولا يحد) يرد عليه أن حركا كان مقفول على طر يحور حذفه الدليل وأما

كأن مذهب الكوفي في الآتي أقوى (قوله ثلاثة مداهب) هي في منصوب

كأن وطر وأحواتها كما يدل عليه كلام التوضيح لاني الاضممار مة كما

قد يتوهم من عاره الشارح ورا في التوضيح رادعا وهو والاطهار (قوله

أحدها حواره) أي الاصمار للمنسوب مقدما كالروع نائب ارجوب

تأخيره وهو ما في الظم ثالثا حواره وحدده عليه الكوفيون (قوله ميل الى

حوار الخ) وقصته تجوير اصماره مؤخر انا لاول سم (قوله مطلقا) أي

عمدة كل في الأصل أو فصلة (قوله واحتج له) أي ثرا هدم لسان العرب

(قوله وأحاره الكوفيون) مثل المصريح من أبي حيان أن شرطه عندهم

أن يكون المحدثون مثل المتباعد ارادوا تذكرا وفروعه سما والام يجوز

حدهم فتو على وعلمت الزيد بن قائم فلا بد أن يقول أباه متقدما أو متأخرا

ولا ياتي هذا ما سياتي من وجوب الاطهار اذا لم يطاير الصمير المقصود ان

رغمهم لان ما سياتي في مذهب البصريين والكلام في مذهب الكوفيين

وهم لا يقولون بوجوب الاطهار حينئذ (قوله لانه مدلول عليه بالمفسر) أي

وحذف المعمول لدليل جائز حتى في باب كان وطن (قوله لسلامتهم
 الإحصاء بل الذكر) أي إذا أضافه قمتما كما مال إليه في شرح الكافية
 ومن الفصل أي بين العامل الأول المهمل ومعموله إذا أضفناه وخرجا كما قال
 به هنا (قوله إذا هي) أي المراقاة والاراكاة واحدة الاراك تخلص بالبناء
 للمهمول والحاء المهمة على ما ذكره شيخنا السيد أي اختيار لكن التخل
 بالمجتهمة والمفسر في القاموس وغيره بالاختيار وهو جواب إذا والاسهل
 بكسر الهمزة فسكون السين المهمة ففتح الحاء المهمة شجر دقيق
 الأغصان يشبه الأثل يتخذ منه أيضا السوالك كذا في العيني والذي
 في القاموس والصحاح الاسهل بالكسر شجر يستاك به وضبطت الحاء
 بالقلم في نسخ القاموس الصحفية بالكسر وهو الأقرب إلى قوله ما بال كسر
 والشاهد في تخلص واستاك حيث تنازع عودا سهل فأعمل الأول وأضمر
 في الثاني ضمير عودا سهل وذكره (قوله بعكاط) سوف كانت في الجاهلية
 تحت مع فيها قبائل العرب فيتبايعون ويتعاضدون أي يتفخخرون
 ويتناشدون الشعر قال في الصحاح بناحية مكة شبرا وقال في القاموس
 بعصر بين شعبلة والطائف وكان قيامها هلال ذي القعدة وتستمر عشرين
 يوما والباعد في بعكاط ظرفية وقوله بعشى بالعين المهمة كبعطي أي يسي
 أبصارهم من العشب بالقصر وهو سوء البصر بالدليل وقيل بالمجتهمة كيرضي
 والضمر في شعاها للسلاح والشاهد في بعشى والجوا حيث تنازع شعاها
 فأعمل الأول وأضمر في الثاني ضميره وحذفه (قوله وخص بعضهم حذفه
 بالضرورة) مقتضى التوضيح ترجح هذا وأنه مذهب الجهم ورفاهه قال
 وبعضهم يحذف غير المرفوع لانه فضيلة كقوله بعكاط الخ ولنا
 أن في حذفه تهية العامل العمل وقطعه عنه والبيت ضرورة اه (قوله
 تهية العامل) يعني لجوا للعمل أي في الاسم الظاهر وقوله لغير معارض
 دفع لما يقال التهيئة والنطع لازمان على أعمال الثاني مع الحذف أيضا
 والمعارض عليه لزوم الإحصاء قبل الذكر ومن جعل التهيئة عبارة عن
 إيلاء العامل ما هو معمول له معنى استغنى عن قوله لغير معارض لفصل
 العامل الأول من المعمول بالعامل الثاني في حال أعمال الثاني مع الحذف

وهو أقوى المذاهب لسلامته
 من الاضمار قبل الذكر
 ومن الفصل * تنبيهات *
 الأول افتضى كلامه أنه
 يجاء بضمير الفضلة مع الثاني
 المهمل نحو ضرب بني وضربته
 زيد وضرب وضربت به ما
 أخواله لدخوله تحت قوله
 وأعمل المهمل في ضمير
 ما تنازعاه * ولم يخرج منه
 قوله إذا هي لم نسلط به ودأركه
 تخلص فاستاك به عودا سهل
 وأنه يجوز حذفه فقهوم قوله
 والتمز ما التزم وهذا الم يلزم
 ذكره لانه فضيلة ومنه قوله
 بعكاط بعشى النساطين
 إذا هم لجوا شعاها
 وخص بعضهم حذفه
 بالضرورة كإيدت لان في
 حذفه تهية العامل للعمل
 وقطعه عنه لغير معارض
 * الثاني كلامه هنا مخالف
 للتسهيل من وجهين الأول
 جزمه بحذف الفضلة من
 الأول المهمل والثاني جزمه
 بتأخير الخبر ولم يجزم بها

قالهم وكانهم أي المخوذين اختيارا حذف عند أعمال الأول لا يعتدون
 التهيئة والقطع مانعا أوية ال أعمال العامل الأخرى المذكور دافع لتهيئة
 هـ دافئاً له فله حسن (قوله بل أحاز التقديم) أي ذكر الضمير مقدما
 عمدة في الأصل أو فصلة فليس الاضراب واجعا قوله والثاني جزؤه
 بتأخير الخبر قط حتى يكون في كلامه قصور كما توجه به البعض (قوله لحذف
 الفصلة من الأول المهمل) وكذا يشترط لحوازه حذفها من الثاني المهمل
 على ما يظهر فلو ألبس لم يحذف فله نحو استعانة واستغنى به على زيد (قوله
 أمن اللبس) ولما ذكره الناظم أملا ليطرأ في المقابلة على الأبواب السابقة
 ومن قوله سابقا وحذف فصلة اجران لم يضر (قوله وجب التأخير) وعلى
 ما تقدمه من التسهيل والكافية وسرحا لا يجوز التقديم (قوله نحو استغنى
 واستعان على ربه) وحده اللبس أن المتبادر أن المحذوف بعد استغنى عليه
 بقرينة معقول الفصل الثاني مع أن المراد استغنى بزيد أمّا إذا أريد
 استغنى على زيد فالحذف جازل لعدم اللبس لأن المتبادر هو المراد أمّا عدم
 (قوله لأنه مع المحذوف لا يعلم الخ) لوجهه بما أسلفناه لكن مناسبا لأن تعليله
 انما ينتج الاجمال لا اللبس لكس مرأهم قد يظنون اللبس على ما يقع
 الاجمال وإن كان الصواب الفرق بينهما معنى وحكما كما تقدم بيانه وقوله
 هل المحذوف الخ أي هل مدلول الضمير المحذوف الجور وبالطرف شخص
 مستعان به فيكون اللفظ المحذوف لفظه أو شخص مستعان عليه فيكون
 اللفظ المحذوف لفظ عليه وليس المراد هل اللفظ المحذوف كقوله البعض
 فاعتصر بان الأولى حذف هـ تعان اذهو ليس من المحذوف (قوله يروهم
 الخ) لأن من الغير المفعول الأول لأنه مبتدأ في الأصل (قوله بل لا فرق بين
 المفعولين الخ) لأن كلامهم ما عمدة في الأصل ويمكن الجواب عن المصنف
 بأنه عبر بالزوم وهو الخبر وأراد أن لازم وهو العمدة وبأن المبتدأ كإكمال
 بعضهم مفهوم بالاولى لا ترفيته والاتفاق على عمدة فهو أولى بالذكر (قوله
 وفي حذفه سابق) أي من المنع عند البصريين والجواز عند الكوفيين وكان
 عليه أن يحذف توله ولا يجوز تقديمه ويقول وفي حذفه وأعماره مقدما
 سابق لأن منعه يشعر بأنه لا خلاف في عدم جواز إضماره مقدما وليس

في التمس بل أجاز التقديم
 الثالث يشترط لحذف
 الفصلة من الأول المهمل
 أمن اللبس ما يخيف اللبس
 وجب التأخير نحو استغنى
 واستعان على ربه لا مع
 الحذف لا يعلم هل المحذوف
 مستعان به أو عليه الرابع
 قوله عبر خبر يروهم أمر غير
 المتنازع فيه إذا كان المفعول
 الأول في باب فون يجب حذفه
 وليس كذلك بل لا فرق بين
 المفعولين في امتناع الحذف
 ولزوم التأخير نحو طنت
 منطاقة وظنتي منطلقا هند
 أياها فإياها مفعول أول
 طنت ولا يجوز تقديمه في
 حذفه سابق

ولذلك قال الشارح لو قال بده واحد فده ان لم يلق مقبول حسب * وان يكن ذلك فاجرو نصب * فخلص من ذلك التوهم لكن قال المرادى قوله مقبول حسب توهم ان غير مقبول حسب يجب حذفه وان كان خبرا وليس كذلك لان خبره كان لا يحذف ايضا بل فخر كقول حسب تخو زيد كان وكنيت قائما اياه وهذا مندرج تحت قول المصنف غير خبر ولو قال بل حذفه ان كان فضلا حتم * وغيرها تأخيره قد التزم لاجاد قلت وعلى هذا ايضا من المؤلفات ما على بيت الاصل (١٣٧) من عدم اشتراطه أمن اللبس كما أسلفته فكان الاحسن

أن يقول

واحد حذفه لان حذف ليس
أوبى * لعدم بقى به * فخر
* الخامس قاس المازى وجماعة
المتحدثى الى ثلاثة على المتحدثى
الى اثنين وعلى مسمى فى
التسهيل فتقول على هذا
عند اجمال الاول اعمى
وأعلمته اياه اياها زيد همرا
فأما واختار اجمال الثانى
تخو اعمى وأعلمت زيدا همرا
فأما اياه اياه وأعلمت وأعلمنى
زيد همرا فأما اياه اياه

(وأظهر ان يكن خبر خبرا)

أى فى الاصل (الفرما يطابق

المفسر) أى فى الافراد

والشذ كبر وفروهم

لعدم الخلاف بكونه عمدة

والاشعار بعدم المطابقة

كذلك لوجود اختلاف فى اعماره مقدما ايضا (قوله ولذلك) أى لكونه
لا فرق بين المفعولين (قوله لكن قال المرادى) استدراك على قوله فخلص من
ذلك التوهم دفعه توهم أن هذه العبارة لا ترد عليها شئ أصلا (قوله أو يرى
لعمدة) بكسر اللام أى مفسدا للعمدة أو بقصها على أنها زائدة للضرورة
وفى نسخ بالسكاف (قوله قاس المازى الخ) أى فى أنه اذا اعمل الاول أخمر
فى الثانى فغير المفعولين الثانى والثالث بجانبه يعود ما على متقدم فى الرتبة
واذا اعمل الثانى أخمر فى الاول فغيرهما فخر لما تقدم وأما المفعول
الاول فهو فضلة محضة فلا يبيح بغيره مع الاول الماهل بل يجب حذفه
ويجوز ذكره وحذفه مع الثانى الماهل كما سبق (قوله واختار اجمال الثانى)
أى عند البصريين لقرنه كقوله (قوله وأعلمت وأعلمنى زيد همرا قائما اياه
اياها) لا يخفى أن اياه الاول فغير المفعول الثانى وياه الثانى فغير المفعول
الثالث ولم يذكر ضمير زيد الذى هو المفعول الاول لما تقدم (قوله وأظهر)
أى شهر المتنازع فيه أى أنه اسم ظاهر أو قوله لغير ما يطابق المفسر
أى لا يند فى الاصل غير مطابق للمفسر كالياء فى يظنانى فى المثال المذكور
(قوله لعدم المطابقة) أى للخبر عنه ان آتى به مطابقا للمفسر وللمفسر ان آتى
به مطابقا للخبر عنه وفخر ج المسئلة من هذا الباب حيث نذ بالنسبة الى
المفعول الثانى بالنسبة الى المفعول الاول لتنازعهما فيه فأعلمنا
فى مثالنا الاول وأخمرنا فى الثانى فغيره وهو الالف فى يظنانى (قوله وكذا
الحكم لواعبات الثانى نحو الخ) سؤره فى عكس المثال مع أنه يمكن فيه وهو

١٨ صبان فى تعيين الظاهر وفخر ج المسئلة من هذا الباب (نحو أظن ونظنانى أخا زيد

وعمر أخوين فى الرخا) على اجمال الاول فزيد وعمر أخوين مفعولا أظن وأظنانى مفعول يظنانى وسجى به

مظهر التعذر اشعاره لانه لو أخمر قائما ان يفهم فردا مفاعلة للخبر عنه فى الاصل وهو الياء من يظنانى فيخالف

مفسره وهو أخوين فى الذاتية واتان شئ مفاعلة للمفسر فيخالف الخبر عنه وكلاهما متع عند البصريين
وكذا الحكم لواعبات الثانى نحو يظنانى وأظن زيد بن أخوين أخا وأظن الكوفيين الأخوين

باق على حاله بان يقال الحس ويظننى زيد وهو وانما اياهما الأخير لان
 ما ذكره أشبه في العمل بمثال المتن وأقصر مسافة (قوله على وفق الخبر عنه) أى
 وان خالف المفسر ويؤيده أن الرضى كما نقله الاسقاطى لم يوجب المطابقة
 بين الضمير ومرجعهما إذا أمن اللبس واستدل بقوله تعالى فان كن نسائم
 قال وان كانت واحدة مع أن الضمير فيها الاول ولا يظهر المقصود (قوله عند
 افعال الاول واهمال الثاني) فان اعملت الثاني واهملت الاول قلت على
 ما يظهر أن ويظننى الزيدان انما اياهما اياهما (قوله وأجازوا أيضا
 الحذف) يعكس عليه ما تقدم نقله عن أبي حيان (قوله وجه كون هذه المسئلة
 من هذا الباب هو أن الأصل الخ) ظاهرة أن كونها من هذا الباب انما هو
 بالنسبة الى المفعول الاول لا الثاني وبصرح الموضع واستظهر مع وغيره
 انما انتم بالنسبة الى الثاني أيضا باعتبار كونه مطلقا بالكل من العامين على
 انه مفعول ثان قطع النظر عن كونه مثنى أو مفردا والمثال في انضاح ذلك
 (قوله فعندنا) أى الاضمار أى عنده (قوله لا يتأتى التنازع الخ) لأن كلا
 من الحال والتمييز لا يضر لوجوب تكثيره وقوله خلافا لابن معلى حيث
 أجاز في الحال قال الفارضى يجوز فى أزرك وأجاز على افعال الثاني
 وزرك فى أزرك فى هذه الحالة راغبا على افعال الاول اه وفيه أب هذا
 مثل إعادة لفظ الحال ولا تنازع فيه (قوله وكذا انحو مقام الخ) لأنه ان أضمير
 فى الفعل المهمل بدون الانعكاس المعنى المراد من الاثبات على وجه المحصر
 الى التثنية وان أضمير فيمع الا بأن يقال مقام الالهو ومقام الازيد كما نقل عن
 ابن هشام فان أراد مع حذف الالهو ورد أن البصرى لا يجوز حذف الفاعل
 هنا وهذا التركيب جائز عنده وان أراد مع عدم حذفه فهو وخلاف المصريح
 وصرح الرضى وغيره بأن هذا المنع خاص بالرفع أما المنع فلا يمنع
 وقوع التنازع فيه نحو ما ضربت وأكرمت الازيد او فرق بأن المنع
 فصلة لا تتوقف صحة الكلام على تقدير ضمير بخلاف المرفوع ولا يخفى أنه
 فرق غير واقع مع انعكاس السراوان أضمير فى الفعل المهمل بدون الاول
 حذف الفصلة المحصور فيها ان أضمير مع الاول قد صرحوا بأن المحصور فيه
 لا يحذف ولو فصلة وأه يقتضى الامتناع اذا كان المنع بعد فى الاصل

على وفق الخبر عنه نحو الحسن
 ويظننى اياه الزيدان آخرين
 قد افعال الاول واهمال الثاني
 وأجازوا أيضا الحذف نحو
 الحسن ويظننى الزيدان
 آخرين متبنيه ووجه كون
 هذه المسئلة من هذا الباب
 هو أن الأصل الخ ويظننى
 الزيدان آخرين فتنازع
 لا افعال الزيدان فالاول
 يطلبه مفعولا والثاني يطلبه
 فاعلا فاهملنا الاول فنهنا
 به الاضمار وأضمرنا فى الثاني
 ضمير الزيدان وهو الالف وبقي
 علينا المفعول الثاني يحتاج
 الى اضماره مرأيا متعذرا
 لما مر فعندنا به الى الاظهار
 وقتلنا انما وافق الخبر عنه ولم
 نضمره بخلافه لا آخرين لأنه
 ايم ظاهر لا يحتاج الى
 ما يفسره خاتمة لا يتأتى
 التنازع فى التفسير وكذا
 الحال خلافا لابن معلى
 وكذا انحو مقام وقعد الازيد

تعموما علت وظننت الازيدا قائما ولو سوى بين المرفوع والمنصوب
 في الامتناع أو الجواز كان أحسن ثم رأيت الروداني صحح تخرج التركيب
 على التنازع وسوى في جواز التنازع بين المرفوع والمنصوب وبين المحصر
 بالاول والمحصر بانماشة الال الذي يفهمه المتأمل أن تخرج ذلك انما هو على
 التنازع ويساه به أن القياس يقتضي أن يقال ما قام وقعد الازيد هو لان
 الاماين فرضا له سد الا فيعمل أحدهما في الظاهر والاخر في ضميره
 المنفصل لكن لما أمكن اتصال هذا الضمير بهما مع الملقى مع ظهور معنى
 المحصر لوجود دليله حال اتصال الضمير بعين ذلك فانصل بهما مع ثم بسبب
 عوده الى ما بعده انظا ورتبة يلزم أن يكون هو موقفا لفظا وخرارفة لان
 رتبة الضمير وأصله أن يتأخر من مرجعه ويلزم من كونه مؤخرارفة كونه
 موجبا محذورا بالا التي قبله بسبب رتبة وأصله فتأخيره الاصل دليل على
 ايجابه وحده وعروض تقديمه لاجل اصلاح اللفظ لا يعتد به مانه انما
 بالاصل من المحصر وقوله هم إذ اقتصد المحصر وجب اتصال الضمير انما هو
 في الضمير الذي جاء على أصله وهو المتأخر لفظا ورتبة ولم أتف على أحد
 يستشكل التنازع بعد انما التي يجب انفصال الضمير بعدها ايضا لافادة
 المحصر مع انهاء مثل الاتياس التنازع فها أن يقال انما قام وتعد زيد هو
 والاستعمال على خلافه وجوابه كما تقدم أن المحصر مدلول التأخير الاصل
 ولا يفوت بعروض اتصال الضمير بهما له باختصار (قوله وما ورد
 الخ) كقوله

ما ساب قلبي وأضناه ونجيه ۞ الا كواهب من ذهل بن شيبانا
 فيقول بأنه من الخلف لدليل لسن يلزم عليه حذف الشاعل وأجيب بأنه
 سرق ذلك وجوده معنى باعتبار المذكر ووفيه ما فيه متأمل (قوله ويجوز
 فيما عدا ذلك من المعذولات) استثنى منها المفعول له قال بعضهم وقياس
 جوازه في المفعول فيه جوازه في المفعول له فكما يقتدر الضمير في المفعول فيه
 مقتدرنا في يقتدر في المفعول له مقتدرنا باللام وقرق الروداني بتوسعه
 في الظروف دون غيرها الا ترى أنه لو لم يقتدر في وقيل سمعت وسرت اليوم على
 أن التقدير سمته لمسمع هذا التقدير بالتوسع بخلاف المفعول له فلا يقال قت

وما ورد عما ظاهره جواز
 ذلك مؤول ويجوز فيما عدا
 ذلك من المعذولات والله
 تعالى أعلم

وسرت خروا اذ لا يجوز زخمه أى الخوف لعدم التوسع فيه والتوسع الى جوار
التنازع فيه أى لثبته

• (المفعول المطلق) •

(قوله زاد فى شرح الكافية الخ) يحتمل أن مراده التور لى على التناظم
بأنه مكان ينبغي أن يزيد هنا ذلك لتظهر مطابقة الترجمة للترجم له لانه
لا يصح فيما سبذ كره بأن المفعول المطلق أى شئ هو وان كان يؤخذ ذلك
من قوله المصدر الخ معونة ذكره بعد الترجمة الشعر بأن المفعول المطلق
ما ذكر وكونه منصوباً مفيداً للتوكيد أوه بينا للنوع أو العدد يؤخذ من
قوله بجملة الخ وقوله توكيد الخ ويحتمل أن مراده استحسان اقتصار المصنف
هنا على قوله المفعول المطلق وتور كره على زيادته فى شرح الكافية وهذا هو
الظاهر وان جزم البعض بالاحتمال الاول (قوله وذلك تفسير لاشئ الخ)
جوزوه المتقدمة ونسأه على أن المقصود التفسير فى الجملة (قوله لا يكون) أى
إسالة التبدل ما بعد (قوله نظراً الى أن ما يقوم مقامه) أى المصدر أى يحل
محله ويوضع فى مكانه بما يدل عليه كلفظ كل وبعض المضافين الى المصدر
وكالعدد خلف عنه فى ذلك أى فى المفعولية المطلقة وأه أى المصدر والاصل
أى والاعتبار ليس الا بالاصل أما اذا نظرنا الى أن القائم مقامه يعطى
حكمه ويستبرأ بغيره كان جزم ما الغنوم والمقصود الوجهى (قوله ما)
أى اسم وقوله من مصدر بيان لما والمراد المصدر الصريح فلا يقع المؤول
مفعولاً مطلقاً ولم يقل منصوب نظراً الى أنه قد يرفع نائباً عن الفاعل كما
سبذ كره وفيه ما سبأنى وانما يخص التنى بالخبر دون غيره كالشد أو المعامل
لانه الذى قد يحى مميئاً كنوع عامه كفى ضرباً ضرب اليم أو عدده كفى
ضرباً ضرب شان (قوله مفيد الخ) مما خرج به كراهتى فى قولك كرهت
كرهتى على أن كراهتى مفعول به لك كرهت اذ هو حيث لا يؤكده ولا يبين
نوع عامه ولا عدده فلا اعتراض بأن التعريف صادق عليه غير متوجه (قوله
توكيد عامه) أى مصدر عامه الذى تضمنه ليتحد المؤكده والمؤكده اذ ذلك
شرط فى التأكيد التلقى الذى هذا منه فغنى قولنا ضربت ضرباً بأحدثت
ضرباً ضرباً بهذا ما أفاده الدمامى والرئى ويبحث فيه بأنه يرفع التجوز

• (المفعول المطلق) •

زاد فى شرح الكافية فى
الترجمة وهو المصدر وذلك
تفسير لاشئ بما هو أعم منه
مطلقاً كتفسير الانسان بأنه
الحيوان اذ المصدر أعم مطلقاً
من المفعول المطلق لان المصدر
يكون مفعولاً مطلقاً أو فاعلاً
ومفعولاً به وغير ذلك والمفعول
المطلق لا يكون الا مصدراً
نظراً الى أن ما يقوم مقامه
بما يدل عليه خلف عنه فى
ذلك وأنه الاصل واعلم أن
المفاعيل خمسة مفعول به
وقد تقدم فى باب تعدى الفعل
ولزومه ومفعول مطلق
ومفعول به ومفعول فيه
ومفعول معه وهذا أول
الكلام على هذه الأربعة
فالمفعول المطلق ما ليس خبراً
من مصدر مفيد توكيد
عامه أو بيان نوعه أو عدده

لم يكن موحودا قبل ذلك الفعل نحو خاق افقه السموات والسموات مفعول به
وان كنت وجودها يذلت الفعل لا قبله ومن جعلها مفعولا مطلقا كالشيخ عبد
القاهر بناء على ما التزمه من أن الفعل مما كان موجودا فأوجد الماعل
فيه شيئا آخر وغيرهم لا يلتزمون ذلك (قوله الى التقييد بحرف الجر) أى
أو الطرف محكما في القول معه أو أرا دبحرف الجر عاملا مطلقا (قوله
والتبعية) أى لبيان تعدى الفعل وزومه وبعضهم قسمه على سبيل القصد
لكثرته والعلف قال شيخنا عطف سبب أو تقييد بمراد (قوله مع ضميعة شئ
آخر) أى كونه غير خبر ومفيدا كيد عاملة أو بيان نوعه أو عده كما
أشار الى ذلك المستف بقوله تو كيدنا الخ (قوله المصدر الخ) لا يقال يدخل
في هذا التعريف اسم المصدر لا تقول اسم المصدر ليس مدلوله الحدث بل
لفظ المصدر كما شرح به الشيخ خالد وتعلقه الدماميني عن ابن يعيش وغيره وأقره
أفاده اسم وقيل مدلوله الحدث كالمصدر لكن دلالة عليه بطريق التسمية
عن المصدر وعلى هذا يخرج اسم المصدر من تعريف المصدر بأن يبيد
الدلالة على الحدث في تعريفه بالإضافة (قوله اسم ماسوى الزمان من مدلولي
الفعل) صرح السيد والزمى بأن المفعول المطلق هو الاثر الناتج عن تأثير
فاعل الفعل المذكور أى ابقاعه الذى معناه أمر اعتبارى وهو متعلق
القدرة بالقدور وذلك الاثر نفس الحركات والسكنات كما صرح به التفتازانى
في شرح العقائد وطلق المصدر على كل من ما وأنت خبير بأن ما لا لا يظهر
في نحو الحرس واتهم والورث مما ليس فيه تأثير فاعل الفعل المذكور رآه
يقضى أن المصدر لا تعمل في التأثير كما تثر تأثيرا وأوقعت ابقاعا لا يسمى
مفعولا مطلقا والوجه خلافه والحاصل أن المصدر يطلق بالاشتراك وقيل
بالحقيقة والجاز على ثلاثة على التأثير وهو متعلق بالفاعل وعلى الاثر الحاصل
عنه وهو متعلق بالفاعل باعتبار الصدور ومنه بالمفعول باعتبار الوقوع
عليه وعلى نحو الضرورية والضرورية أى الكون ضاربا بالكون مضربا
ويسمى نحو الضرورية بالمصدر اللبني لفاعل ونحو الضرورية بالمصدر المبنى
للمفعول والثاني أعنى الاثره والمختلف في كونه مفعولا لأعباد أو لا يتناوبين
المعترلة كما في شرح العقائد لتتنازلى وهو المكلف به على ما صرح به ابن أبى

أدوقوعه لاجله أو فيه أو
معه فلذلك احتاجت في
حمل المفعول عليها الى
التقييد بحرف الجر
بخلافه وبهذا استحق أن
يقسم عليها الى الوضع وتقديم
المفعول به لم يكن على سبيل
التصديق على سبيل
الاستطراد والتبعية ولما
كان المفعول المطلق هو
المصدر مع ضميعة شئ آخر كما
عرفت بدأشعر بف المصدر
لأنه معرفة المركب وفوقه
على معرفة أجزائه فقال
(المصدر اسم ماسوى الزمان

ثم يف في حواشي المحلى وابن قاسم في آياته ولى فيه يبحث وهو أن الثاني
 يتوقف حصوله على الأول فيكون أيضاً كافياً لأن ما لا يتم المكلف به إلا به
 فهو مكلف به ويمكن دفعه بأن مراده أن المكلف به أولاً وبالذات الفعل بالمعنى
 الحاصل بالمصدر فلا يشترط التكليف بالفعل بالمعنى المصدرى تأسيلاً بالتبع
 وكونه أمراً اعتبارياً لا وجود له خارجاً لا يمنع التكليف به ما اقتضى (قوله
 من مدلولي الفعل) أو رد أبو حيان أن من المصادر ما لا يفعل له وبالعكس
 وأجيب بأن ما لم يوضع بقدره (قوله اسم الحدث) المراد بالحدث المعنى
 القائم بالغير (قوله لأن الفعل يدل على الحدث والزمان) أى على مجموعهما
 مطابقة لما على مذهب الجمهور ومن عدم دخول النسبة في مفهوم الفعل
 بل الدال عليها جملة الكلام ويدل على أحدهما اقتضاه على الفاعل والمكان
 التزاماً وأما على مذهب آخر كما سيذكر أن النسبة إلى الفاعل المعين جزء
 مفهوم الفعل فدلالته على مجموع الحدث والزمان تضمن وفي المقام يبحث أبعاد
 الكافي فقال دلالة الفعل على الحدث بالمساقعة وعلى الزمان بالصيغة فتكون
 دلالاته على أحدهما خارجة عن الدلالات الثلاث أتماخر وجهها عن المطابقة
 فلأن مجموع الحروف والصيغة لم يوضع لواحد من المعنيين وأتماخر وجهها عن
 الآخر فلأن دلالة اللفظ على جزء مساقعة مشروطة بأن تكون نسبة ذلك
 اللفظ إلى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة بالنسبة إلى كل من
 الخمسة وليس ما نحن فيه كذلك لأن دلالاته على الزمان ليست من الجهة التي
 يدل بها على الحدث لما هلك من أن دلالاته على الأول بالصيغة وعلى الثاني
 بالمساقعة وأتماخر وجهها عن الالتزام فلأن دلالة الالتزام هي الدلالة على الخارج
 والزمان والحدث لم يخرجا عنه اه وأنا أقول بختار أنها من دلالة اتضمن
 ونعم اشتراط ما ذكره في دلالة اتضمن ويستند المتع نحو الرجل فان دلالاته على
 الذات وتعين البيت من جهة واحدة فتعطف واعترض قولهم الفعل يدل
 بمساقعة على الحدث أو مادة الفعل يدل على الحدث بأننا لانعلم أن مادته يدل على
 الحدث بقطع النظر عن صيغته والالزام لدلالة شرب بكسر الصاد أو شرب مع
 فتح الراء أو رضى أو برضى مثلاً على الحدث المتخصص ولا قائل به والجواب
 أن المراد أنها تدل بشرط الصيغة مع أن صيغة الفعل ليست بخصوصها شرطاً

من * مدلولي الفعل
 أى اسم الحدث لأن الفعل
 يدل على الحدث والزمان
 فمادوى الزمان من المدلولين
 هو الحدث (كأن من) مدلولي
 (أمن) وشرب من مدلولي
 شرب

بل الشرط سبقته أو سبقه المصدر أو الوصف فاعرفه (قوله بمنزلة) أى
 المفعول المطلق أى بمصدر من مثله فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط وقوله
 نسب أى المفعول المطلق أو ضمير بمنزلة المصدر ومن حيث هو وتسميه
 نسب للمصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا فقيه على هذا استخدام قال زكريا
 بشرط نصب مثل المصدر له إرادة الحدوث كما يأتى (قوله ولو معنى دون
 لفظ) أى هل الأصح عند المصنف لأن ما ذهب إليه الجمهور من أن العامل
 فى المائل معنى فقط حامل مقدور من لفظ المصدر لا بطردى نحو حلفت
 عينا وكان على المصنف أو الشارح أن يبينه على اشتراط المائلة فى جاب
 الفعل والوصف أيضا ولعله تركه للقافية وهذا قال شيخ الإسلام التحقيق
 إبقاء المائلة على المائلة فى اللفظ والمعنى وأما نحو يجنبى إيمانك
 تصديقا فن باب التباين وسأتى فى قوله وقد ينب عن الخ (قوله أو فعل) أى
 متصرف منفرج فعل التعجب وغير ناقص منفرج كان وأخواتها وغير ملغى عن
 العمل فلا يقال زيدا ثم ظننت ظنا (قوله أو وصف) أى متصرف باسم فاعل
 أو اسم مفعول أو بناء مبالغة لاسم التفضيل ولا المصقة المشبهة وألحق ابن
 هشام المصقة المشبهة باسم المفاعيل (قوله فان جهنم الخ) بحث فى التثنية بالآية
 بأن الجزء بمعنى الجزى به دليل حملة على جهنم فليس العامل مصدرا فى
 الحقيقة ولك أن تقول لا ينبغي ذلك بل يصح إبقاء الجزء على مصدرية بتقدير
 مضاف أى محل جزائكم أو بلا تقدير قصد المبالغة (قوله أصلا فى الاستباق)
 معنى كونه أصلا فيه أن يكون هو المشتق منه والاستباق رذلة لفظ الى آخر
 المناسبة بينهما فى المعنى والحروف (قوله الى أن الفعل) أى المضارع
 على الأصح بناء على ما هو التحقيق من أسبقته زمانا لأن الماضى كان قبل
 وجوده مستقبلا وحين وجوده حالا وبعد وجوده ماضيه ماضيا وقيل الماضى
 سبق زمانه على زمان المضارع بمضيه وهذا القائل فرض زمانى الفعلين
 فى شيئين بخلاف الأول فانه فرض الأزمنة فى شئ واحد وهو أولى بالترجيح
 وأما الأمر فمقتطع عندهم من المضارع ويظهر على قول السكوفيين أن غير
 الأصل من المضارع والماضى مشتق من الأصل منهما (قوله أن كلاً الخ)
 انظر على هذا المذهب ما أصل الوصف (قوله لان من شأن الفرع أن يكون

(بمنزلة) ولو معنى دون لفظ
 (أو فعل أو وصف نصب)
 شعرفان جهنم جزاؤكم جزاء
 وفورا ويجنبى إيمانك
 تصديقا وكلم الله موسى
 تكليمًا والحدائيات ذروا
 وكونه (أى المصدر) (أصلا)
 فى الاستباق (أهـ ديب) أى
 لأفعل والوصف (انصب)
 أى اختيار وهو ما ذهب
 البصريين وخالف بعضهم
 فجعل الوصف مشتقا من
 الفعل فهو فرع الفرع
 وذهب السكوفيون الى أن
 الفعل أصل له ما وزعم ابن
 طحطه أن كلاً من المصدر
 والفعل أصل برأسه ليس
 أحدهما مشتقا من الآخر
 ولجميع مذاهب البصريين
 لان من شأن الفرع أن
 يكون فيه

في معنى الاصل وزيادة) كافر والمشي والجمع والزيادة في الفعل دلالة
على الزمن وفي الوصف دلالة على الذات لا يقال يلزم منية افرع على
أصل وهي ذرعة لا تاندول افرع المنوع من مية على أصله هو ما كان أصله
أعلى منه رتبة كجمع المؤنث بالنسبة لجمع المذكر وما هنالك من ذلك أفاده
الذوق يرى هذا وقد ناقشهم قوله من شأن افرع الزيادة على الاصل
بأنه لا يبرهان بنفي ذلك وأطال فراجع (قوله يبين المصدر السوق الخ)
أشأ والى رجوعه يبين إلى المصدر بتبديده منه ولا مطلقا ولا يصح
إعادة القول المطابق في الترجمة (قوله أي لا يخرج الخ) أحد هذا الحصر
من تقديم المفعول (قوله كسرت سير في رشد الخ) ذهب بعضهم كالذي عني
إلى أن المضاف من التسمية اذ قيل أن يفعل الإنسان فعل غيره وانما يفعل
مثاله فلا حل سيرا مثل يراى رشد فخذف الموصوف ثم المضاف وهو حقيق
بالقول وارده البعض جمالا يصح غير أن هذا لا يرد على المصدر فلات
سراة التيسيل للمصدر الواقع منه ولا مطلقا بينا للنوع سواء كان أمثالا
أو نائبا والظاهر أن المعرف بالالاهدية كالمضاف في ذلك (قوله أن المحدود
من قبيل المختص) لخصه بتعديده بالعدد المخصوص (قوله وقد ينوب عنه)
الخ) ظاهر كراهه أن المراد في تصويبنا لفعل المذكور وهو مذهب المازني
وعنه الجمع ورأى فيه فعل مقصور من لفظه قصر جمع والأصح الاول للمصدر
(قوله أي من المصدر) أي المتأصل في المفعولية المطلقة وهو ما كان من لفظ
عامه لا مطابق المصدر حتى يرد أن المفعول المطابق في افرع الجدل مصدر
(قوله ثلاثة عشر) يظهر في زيادة ملاقيه في الاشتقاق نحو: وأنتها نسبانا
حسنا واسم المصدر غير العلم نحو توشأ وشرو العلماء (قوله كلبته) أي دال
كالبته كلفظ كروجع وعامة وكذا قوله أو بعضيته أي دال بعضيته كبعض
ونصف وشطر (قوله كبد) أغرم من جذع كبد كسر الجيم وضعها أي اجتهد
كبد في التاموس وبه يعلم أن الأمر أيضا بكسر الجيم وضعها (قوله
القرنصا) بضم القاف والقاء معدودا أو بكسرهما مقصورا أن يجلس على
اليوم ياصق فخذ بيظنه ويحتج يده بأو يجلس على كبدته منجبا
و يلقو فخذ بيظنه ويتأبط كفيه وهذا التهتري والقرنصا من التائب

يدل على مجزئ الحدث وكل
منها يدل على الحدث وزيادة
(توكيد أو توعايبين) المصدر
السوق منه عولا مطلقا
(أو معد) أي لا يخرج
المفعول المطابق من أن يكون
افرض من هذه الاغراض
الثلاثة فأنكره (كسرت)
سيرا ويهي المهم ومبين
المحدود ويهي المحدود كسرت
(سيرا) وقد كذا ذكر واحدة
وبين النوع كسرت (سيرا)
ذرى (أوسرا شديدا
أو السيرا الذي تعرفه ويهي
المختص هكذا افسره بعضهم
والظاهر أن المحدود من قبيل
المختص كما فعل في التيسيل
فالمفعول المطابق على تعيين
مهم ومختص والمختص على
تعيين معدود وغريبه محدود
(وقد ينوب عنه) أي من
المصدر في الاتصاف على
المفعول المطابق (ما عابه)
أي ما على المصدر (دل)
وذلك ستة عشر شديدا في نوب
عن المصدر المبين ثلاثة عشر
شديدا * الاول كايته (لجدة

عن المصدر مع أنهم ما صدران له من وقوة من له كونه من غير لفظ العامل
 قاله سموي وجم الروادى أنهم ما انما يكونان مصدرين اذا جريا على فعله ما غير
 فهو مرة مرمى وقرفصا أما بعد فتدور جميع وتعدنهما معاً معان لتدور
 مخصوص من الرجوع وتوعد مخصوص من القعود (قوله نحو سرت أحسن
 السراج) أى سرت السير أحسن السير وسرت سيراً أى سير ومن نيابة
 الصفة كقوله الله ما معنى سرت ضرباً لا مير وسرت سيرى شديداً على ما مر
 ساء ومن سرت طور بلا ساء على أن التقدير سير الطور بلا ويجعل الظرفية
 أى زماناً طور بلا والمالية أى سرت أى السير حال كونه طور بلا وشده
 وأزلفت الجنة للثقي غير بعيد أى لازلاً ما غير بعيد أو زماناً غير بعيد
 أو أزلقته الجنة أى الأزلاق حال كونه أى الأزلاق غير بعيد إلا أن هذه
 الحال مؤكدة وقبل الحال مؤكدة من الجنة والتد كبرياء تبارتاً وبلى
 الجنة بالبساتين أو غير ذلك كدالى المعنى (قوله هيئته) أى دال هيئته كقوله
 (قوله ومنه) أى من المرادف أى مفارب المرادف لأن الحب ليس مرادفاً
 للأنجاب بل لازم له ولهذا انفصل عما قبله (قوله يعجبني المعشوق) ما سخن من
 المرقى والبرود ما برده منه والسين والبناء مقترجان (قوله عبد الله الله
 جالساً) الضمير للظن المفهوم من الحق وعبد الله مفعول أول وجالساً مفعول
 ثان فان أوجع الى عبد الله متصوفاً على الاشتغال أو مفعولاً على الابتداء لم
 يكن ما سخن فيه قال الروادى ولكن الأولى التمثيل برفعه ما على الغاء العامل
 المتوسط له من مصدرية الضمير على رفته ما بخلاف نصبها كما مر اه
 وبما رفته ملزم من اشتراط عدم الغاء فاسب المفعول المطلق أنامل يزيد
 على الشارح أن كلامه الآن في التناوب عن المصدر المبين للترفع وهذه الهاء
 ليست منه لأن مرجعها وهو المصدر المفهوم من الفعل مجرد عن الوصف
 وآل الله هدية والاشارة فلا تكون ثابتة عن مابين النوع ولهذا اختار ابن
 هشام أنها ثابتة عن المصدر الموقوف ثم إن أوجع الضمير الى مابين النوع
 كطى أو الظن المعهود لئلا المقام صح كون الهاء ثابتة عن مابين النوع
 وعدلتا الى قولنا لئلا المقام عن قول البعض تبعاً لغيره لأن الضمير معرفة
 فلا يقوم مقام النسبة لما يرد عليه من أن قيام مقام المعرفة لا يتنفي

قوله القرفصا شتم القاف
 والفاء الخ ظاهره أن فيه ما انما
 هو في حالة المذوأن كسرهما في
 حالة التصور وأه لبس في الكلمة
 الا الصلوات المذكور وان
 وهو مع الف لساى القاء وس
 ونصه القرفصا مثله القاف
 والفاء مقصورة والقرفصا
 بالضم والقرفصا بضم
 القاف والراء على الاتباع
 أن يحل على الياء ويطبق
 انما يتبعه ويبتاط كقوله
 اه فارجع اه معجزة

صفة نحو سرت أحسن
 السير وأى سيره الخامس
 هيئته تدور عيون الكاف ميمته
 تدور السادس مرادفه

تدور الوقوف (وافرح
 الجدل) ومنه قوله

يعجبه المعشوق والبرود
 والتمرحباً له فريد
 السابع ضميره نحو عبد
 الله لأنه جالساً ومنه

كونه مبنية على نوع الأثرى أنه يقوم مقام المعرفة بالجنسية ولا يان فيه
 لأنواع فتأمل (قوله لا أعذبه) الضمير للعذاب بمعنى التعذيب فصح كونه ضمير
 المصدر والمراد عذابا عظيما فصح كون الما عناية عن مبن النوع فسقط
 ما قيل من أنه في شيء آخر وهو أنه لا بد في الآية من تقدير والاصل لا أعذب
 تعذبا مثل التعذيب المذكور لأن نفس التعذيب الواقع على من يرجع ضمير
 أمه إليه الأول يستحيل وقوعه على أحد من العالمين سواء حتى ينفى والذي
 يمكن وقوعه على سواء انما هو مثله وحينئذ فهذا الضمير في الحقيقة ليس
 نائباً عن المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة بل عن المصدر النائب عن
 صفة المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة فذهب (قوله المشار به) أي وإن لم
 يكن متبوعا بالمصدر عند الجهر وضوحه به ذلك وذهب النحاة إلى أن
 الاتباع شرط وإنما يكون اسم الإشارة نائباً عن المصدر الذي هو المفعول
 المطلق أصالة في مثل ما إذا قيل ضرب اللص فتقول ضربت ذلك الضرب أما
 لو قيل ضرب زيد اللص فقلت ضربت ذلك الضرب فلا إشارة غير ثابتة عن
 المصدر المذكور لأن فعل زيدا لا فعله أتت بل عن المصدر النائب عن صفة
 المصدر المذكور والاصل ضربت ضربا مثل ذلك الضرب (قوله الآية
 قليل) أي ما نحن فيه من إثابة الظرف عن المصدر ما عكسه فكذلك ما يأتي
 (قوله نحو ما ضرب زيدا) أي أي ضربت ضربا وقوله نحو ما ضمت فأجلس
 أي أي تجلس شئت فأجلس (قوله آله) أي اسم آله وقوله ضربته سوطا
 أي ضربته سوط (قوله في آله الفعل) أي المفعول (قوله اسم المصدر
 العلم) يظهر لي أن الفرق بين اسم المصدر العلم وغير العلم أن الأول موضوع
 لفظ المصدر باعتبار تعيينه وهذا والثاني للفظ لا باعتبار تعيينه ان قلنا
 مذكول اسم المصدر لفظ المصدر والأول حقيقة الحدث باعتبار تعيينه اذ هنا
 والثاني لا باعتبار التعيين ان قلنا مذكول اسم المصدر الحدث كالمصدر وإنما
 الفرق بين المصدر واسمه اشتغال المصدر على حرف فعله وتقصان اسمه
 عن حرف فعله فتدبر (قوله نحو بربرة وبخر بخار) يشكل على التثنية
 الفرق بين المصدر واسمه بأن الأول ما جمع حرف الفعل والثاني لم
 يجمعها لجمع كل من بربرة وبخر حرف فعله إلا أن يدعى أن ذلك أعلي

لا أعذبه أحد من العالمين
 * الثامن المشار به اليه نحو
 ضربت به ذلك الضرب *
 التاسع وقته كقوله
 ألم تغص عينك ليلة أرمده
 * أي اغماص ليلة أرمده وهو
 عكس فعله طلوع الشمس
 إلا أنه قيل * العاشر
 ما لا يستفاد منه نحو ما ضرب
 زيدا * الحادي عشر
 ما لا شرطية نحو ما ضمت
 فأجلس * الثاني عشر أنه نحو
 ضربته سوطا وهو يطر في آله
 الفعل دون غيره ما فلا يجوز
 ضربته خشبة * الثالث عشر
 عددده نحو ما جلدوهم ثمانين
 جلد فوزاد بعض المتأخرين
 اسم المصدر العلم نحو بربرة
 وبخر بخار وفي شرح التسهيل

أو أن مراد الشارح اسم المصدر ولو تغير الفعل المذكور كبره وأغمره
 أي سيره بأرواسه فاجر الكن كان ينبغي على هذا أن يقول الشارح غير
 أبرتة وأجرتة فارتأى (قوله أن اسم المصدر) أي العلم كافي التصريح
 لا مطلقاً لأنه في التسهيل على أن اسم المصدر غير العلم يقوم مقام المؤكد
 بل الظاهر أنه يقوم مقام المبين أيضاً كما مر وقوله لا يستعمل الخ لا يريد عليه
 سبحانه لأن مذهب المصنف عدم علميته (قوله ثلاثة أشياء) زاد الزوداني
 الضمير واسم الإشارة (قوله ثلثه نغضا) في القاموس شئنا كمنه
 ومجمعه شئنا وثلاث وثلاثه ومثناه ومثناه ومثناه (قوله
 ملاقيه في الاشتقاق) أي المتجمع معه في الاشتقاق أي في أصول مادة
 الاشتقاق وهي الباء والتاء واللام أو التون والباء والتاء فاذن مع اعتراض
 شيخ الإسلام بأبى الأول مشاركتي المادة لأن المصدر ليس مشتقاً على
 التهور ولا هو مع عبارته (قوله نباتا) فيه أنه اسم مصدر غير علم لانت
 عطاء لا عطى فهو لا ذكره بعد في اسم المصدر غير العلم وقد يقال جعله من
 الملاقي في الاشتقاق إشارة إلى كفايته ملاحظة اللغات المذكورة في النيابة
 أو نظراً إلى ما قلناه لموضع من أنه اسم عين للنبات فاب عن المصدر أماده سم
 لكن نفس غير واحد على أن النبات مصدر على به النبات كما سمى بالنب
 (قوله غير علم) فلا يستعمل اسم المصدر العلم مؤكداً لأن معنى العلم زائد
 على معنى العامل قال المصنف ولأنه كاسم الفعل فلا يجمع بينهما وبين الفعل
 فمابني (قوله نحو توشوا وضوا الخ) قال القاني لقائل أن يقول أن كان
 مراده باسم المصدر ما ليس جارياً على الفعل العامل فيه وان كان جارياً على
 فعل آخر كما في قبيل اليه تشيلاً فكان ينبغي أن يدخل فيه تشيلاً وان كان
 مراده ما ليس جارياً على فعل أصلاً كما مثل به ليس كذلك الجريان الفعل
 مثلاً على فعل الأريحا بأن مراده بما ليس جارياً على قوله ما تنقص فيه
 بعض حروف فعله اه وأجاب بعضهم أيضاً بأن المراد الأول اسكن مع كونه
 صيغ غير الثلاثي بوزن الثلاثي كما عرفت وبذلك وهو بمعنى جواب القاني
 وما أجيب به انما يقع في عدم ادخال تشيلاً في اسم المصدر غير العلم لاني عدم
 ادخال نباتا من قوله تعالى والله أنبتكم من الأرض نباتاً بالمصدر اسم

أناس المصدر لا يستعمل
 وكذا ولا مينا ونوب
 من المصدر المؤكد ثلاثة
 أشياء الأول مراده نحو
 تشيلاً بهضاراً منه مقنة
 وفرحت حدلاً الثاني
 ملاقيه في الاشتقاق نحو
 والله أنبتكم من الأرض
 نباتاً وتبدل اليه تشيلاً والاسم
 اساناً وتشليلاً الثالث اسم
 مصدر غير علم نحو توشوا وضوا
 واهتسل غسلاً وأعطى عطاء
 (وما) سبق من المصادر
 (توكيد فوحده أبداً)

المصدر بالمعنى الذى كسر عليه وقد مر أن نفس الاعتذار عن عدم
 فى أمثلة اسم المصدر فتنبيه (قوله لانه بمنزلة تكبير الفعل) كان الأولى أن
 يقول لان المقصود به الجنس من حيث هو كأن أو كذب وهو المصدر الذى
 أضفته الفعل كذلك وهو مصدر بالقليل والكثير لما تيسر من أنه مؤكّد
 لمصدر عام له الذى تضمنه لا لاجل بهامه فلا يكون بمنزلة تكبير الفعل
 (قوله غيره) تنازعوا العلمان قبله وأجل الثانى وحذف مفعول أفرد
 لئلا لا ينافيه (قوله وأفردا) دفعه ما يشبه من ظاهر الامر فى قوله وثى الخ ولا
 يفنى عنه وهو فوم حذف البعد بكونه السلب كلما أى لا يوجد غيره دأما
 ويؤيد هذا الاحتمال ظاهر الامر المذكور اه سم فلا اعتراض بأن
 جواز الافراد ظاهر لانه الاصل (قوله اصله) أى المبين لذلك أى
 المذكور من النسبة والجمع لان الجنس الواحد يتعدّد بتعدد أنواعه وآحاده
 (قوله فأنشبهه ورأى الجواز) دليله قوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والافراد
 تشبهها لافواصل بالقرابة فى معنى (قوله وحذف عامل المؤكّدات منع) وكذا
 يمنع تأخيرها عن مؤكّده بخلاف عامل النوحى والعدوى فلا يمنع تأخيرها
 عنها قاله الرودانى (قوله لتقوية عامه) أى تذهيب معناه فى النفس لتكثيره
 وقوله وتكثيره ما أى يقع توهم المجازة منه لان المجاز لا يؤكّد نقله الزركشى
 فى البحر المحيط فى الاسول ونقص قوله تعالى ويكرنا مكر او قول النبا ع
 * ويحتمل جميعا من جذام المطارف * وأجيب بأنه يرفع المجاز فيما يحتمل
 الحقيقة والمجاز كقوله لا ينفك المجاز لا غير كذا فى القسط الذى على
 الجوازى فاللهن للبحار يؤكّد كفاى الآية والبيت فقوله سم المجاز لا يؤكّد
 ليس على الإطلاق (قوله ونأزع فى ذلك الشارح) أى بما حمله أن المؤكّد
 قد لا يكون للتقوية والتقرير معا بل قد يكون للتقرير فقط فلا ينافى الحذف
 لانه إذا جاز أن يقرر معنى العسايل المذكور جاز أن يقرر معنى المحذوف
 بالاولى وأن السماع ورد بحذف عامل المؤكّد جواز لتحوّل سير او جوبا
 نحو سقيا ورعا أو أنت سير اسير او رذبان الحذف منافى للتوكيد مطاة الان
 التوكيد يقتضى الاعتناء بالمؤكّد والحذف ينافى ذلك قد عراه الاولوية
 مردودة وما ذكره وان كان من أمثلة المؤكّد مستثنى من محوم قوله وحذف

لانه بمنزلة تكبير الفعل والله
 لا يثنى ولا يجمع (ون) واجمع
 غيره) أى غير المؤكّد وجوب
 الدين (وأفردا) اصله
 لذلك أمّا العدوى فباعتدافى
 فتعريفه ضربة وضربتين
 وضربا واختلاف النوحى
 فالشبهه ورأى الجواز نظرا الى
 أنواعه لتحوّل سير او جوبا
 الحسب والقيح وظاهر
 مذهبه سيبويه المنع واختاره
 الشلو بين (وحذف عامل)
 المصدر (المؤكّدات منع)
 لانه انما سيجى به لتقوية عامه
 وتقرير معناه والحذف ينافى
 ذلك ونأزع فى ذلك الشارح
 (وقى) حذف عامل (سواء)

عالم المؤكد امتنع. لتكاثرت على ذلك قوله بعد والحذف حتم الخ
وفيه ان حصر استبرال دليل على استثنائه لعدم تحتم حذف عامه فالجواب
بأن نسبة اليه لا يعض مع أد الخليل. سيدي به يحذفان الجمع بين الحذف
والتاكيد كحمر وردان غسيل الثائرة بأن جميع الاستثناء التي ذكرها ليست
من المؤكد بل المصدر في التأنيب مناب يفعل عوض منه دال على ما يدل عليه
ويدل على ذلك أنه يمنع الجمع بينهما ولا يثنى من المؤكدات يمنع الجمع منه
وبين المؤكد وأما لا خلاف في عدم حمل المصدر المؤكد واختلوا في حمل
المصدر الواقع موقع الفعل والتعجب أنه يعمل ولا يثنى أن دليله الأول لا يأتي
في نحو أنت سيرا وأنه يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدر على الثلاثة
الذكورة في قوله تؤكد او نوعا الخ إلا أن يكون مراده أن تلك الأمثلة
ليست من المؤكد لأن وان كانت منه بحسب الأصل قاتل (قوله منفع)
أي أقام بتدأ حبره الجار والمجرور قبله. هذا هو التأنيب محل الشارح
ويحتمل أن المعنى والحذف في سواه منفع فيكون بمعنى منع فيه وانما جار
حذف العامل بهما ذلك لالة المصدر على معنى زائد على معنى العامل
فأشبه المفعول به جار حذف عامه (قوله ما ضربت) ما نافية لاستفهامية
بدليل الجواب وبلى لاثبات التثنية فيها (قوله حمامبرور) يقتضي الأول
تخريج وفي الثاني جمع (قوله والحذف حتم الخ) في قوة الاستثناء من قوله
وحذف عامل المؤكد امتنع (قوله بدلا من فعله) أي عوضا من النطق بفعله
ولو اقتضى المصدر الذي لم يستعمل له فعل كويج وويل قال الله مامي
والعامل المحذوف في هذا المصدر ما عمل مرادف لفعله الماهل على حد
قدمت جالوسا عند الجمه ور واما فعله الماهل وان لم يصح النطق به اذ لا يلزم
من كونه عاملا محذوفا صحة النطق به وعلى الأول اقتصر الشارح في الحاجة
(قوله وواقع في الخبر) المراد بالخبر ما قبل الطلب فيتمثل الانشاء الذي ليس
من الطلب كمد وشكر الا كفر أو سخر لا يجزأ ويجبأ وطاعة وسماعة
لتنوثر عن اتفاق وفي الجمع عن التلوين وان مالك أن يجبا وحدا
وشحكر الا كبر الانشاء من اس عصفور أنهم اخبارا طاعة معنى (قوله
فالأول هو الواقع) أي المصدر الواقع وان لم يكن متعديا على ما يؤخذ من

فدليل (تبع) عند الجمع
كان يقال ما من مت فتقول
على ضرباء أو بلا أدبى ضرب
وكقولك ان آدم مر سفر
قدوماه سار كلون أراد الخ
أو فرغ منه حمامبرور
حذف العامل في هذه
الأمثلة وراشهمها حذرة لالة
التمرية عليه وليس بواجب
(والحذف حتم) أي واجب
(مع) مصدر (أنت بدلا من
فعله) لأنه لا يجوز الجمع بين
البدل والمبدل منه وهو
على نوعين واقع في الطلب
و واقع في الحر فالقول هو
الواقع أمر أو بيا (كحذرا
المد كدلا في قوله
على حيي أهي الناس
حل أموره هم مدلا زريق
المال بدل التعالي *

فدلا بدل من الماهل ما يدل

الامثلة الآتية ومن يمتثل السوطى في الهـ مع تحية خلافا لما وقع في كلام
 الشاطبي رحمه البعض وهذا النوع الاول يقيس على الصحيح بشرط أن
 يكون له فعل من لفظه وأن يكون مقردا منكر اختلاف النوع الثاني الآتى
 فسماعى على الصحيح الاماسيد كره المصنف من الواقع نفسه ميلا ومكررا
 وذاهب ومؤ كرا العمل ودان شببه قياسي وكذا من له ما على ما كان من
 الاول لا فعل له من لفظه كوجه ووجه أولي يمكن مقردا من ~~سما~~ (قوله
 والاصل انزل بازريق) يقتضى أن زريقا اسم رجل وفي العين أنه اسم
 قبيلة وعليه فالاصل انذلي أو انذلو أو يمكن جعل صنيح السارح على تأويل
 القبيلة بالجمع أو الحزب مثلا والجمع بأن الرجل أو القبيلة وأنها سميت باسم
 أيها (قوله وتقول الخ) لوقال وكقولهم قيا ما لا تعود السكان أنسب (قوله
 أي قم ولا تقعد) فيه أنه حذف مجزوم لالتأنيب مشعور فلاولى أن يجعل
 قيا ماضيا وباقيل مجذوف ولا تعود ما عطوف هاء أي افعل قيا ما لا تعودا
 ولا يحسن أن الضامن من هذا المحدثا السابق أقرب من شخص أبي حيان
 منه بأن لا تأنيب للجنس وقعودا هاء او تون شذوذ ذامع أنه يحتاج معه كما قال
 اللدمايني إلى أن يقال انه خبر بمعنى التمسى (قوله بالتكرار) ليتقوم
 التكرار مقام العاقل (قوله أو دعاء) عطف على أمر أي دعاءه أو عليه
 وقدم مثلهما (قوله نحو سقيا ورعا الخ) اعلم أن من هذه المصادر ونحوها
 ما سمع مضافا نحو ويحشوو ياكور بعدله وسحقوا والنصب واجب عند
 الإضافة ولا يجوز الرفع لانه حينئذ يكون مستدا لا خبر له ويجوز عند الأفراد
 النصب والرفع على الابتداء كذا في الهـ مع وأطلق في التسهيل جواز الرفع ولم
 يقيده بعدم الإضافة وهو الأقرب ولا نسلم أنه حينئذ يكون مستدا لا خبر له
 إذ لا مانع من تقديره وعبارة التسهيل مع زيادة من اللدمايني وقد رفع مستدا
 أو خبرا المفيد طلبا كقوله صبر جميل فسكلا نامتلى * أي صبر جميل أجل
 أو أمرى صبر جميل خبر المكرر نحو صبر به والمجذور نحو ما زيد الأسير
 والمؤ كد نفسه بخوله على ألف اعتراف أي هذا اعتراف والمؤ كد غيره
 نحو زيد فاقم حتى والمفيد خبرا انشائيا كقوله عجب لتلك قضية وقيل لبعض
 العرب كيف أسبحت قال حمد الله وثناء عليه أي أمرى عجب وشأنى حمد الله

والاصل انزل بازريق المال
 أي اختطفه يقال نذل أنشئ
 إذا اختطفه ومه فضرِب
 الرقاب أي فاضربوا الرقاب
 وتقول قيا ما لا تعودا أي قم
 ولا تعود كذا أطلق الناطم
 ونص ابن عصفور الوجوب
 بالتكرار كقوله
 * فاصبر في مجال الموت صبرا *
 أو دعاء نحو سقيا ورعا

فثبته عليه وقيل بحسب مبتدأ أولئك خبر والمفيد خبرا فخرنا شاقا اه
 أي تتوابع فعل ذلك وكرامة أي ولك كرامة والطاهر أن ما تنصير العاقبة
 كذلك ثم نال الدمامي ونظاهر كلام سيدويه أن الرفع غير مطرد لأنه قال
 وقد جاء بعض هذه رفعا اه وفيه نظر لأن ما في كلامه بمعنى ورد وسماع
 البعض لا ينافي قياس غيره عليه فالوجه الاطراد كما يشهد كلام اس عصفور
 قال في الهمع رفع العرف بال أحسن من نصبه نحو قوله والحية
 لا يمكن ادخال آل ليس مطردا في جميعها وانما هو مع بعض عليه سيدويه
 فلا يقال السقي لك والري وقال الفرع والجري فبما اه وبقره ما
 أقول والمجربون بعد نحو سقيا ورعياء معول للمخوف سوق لانهين أي
 لك أعني أوليها أعني أو الحجاز والمجربون خبر المخوف تشديرا رادق
 أو دعاني وعسى كل ما الكلام حائتان كذا فاقوا وهو متجه إذا كان المجربون
 محاطا بخوسقيا لك أنما لم يكن محاطا بخوسقيا بل يدفأ المتجه عندى أن
 يجعل معولا المصدر ولللام للتنفية فالكلام جملة واحدة ككما اتفق عن
 الكوفيين ادل بالبرم حينئذ المخدورين اجتماع خطابين لشخصين في جملة
 واحدة على أن المخدورين هما يلزم في سقيا لك ان جعل سقيا ما ثبا عن اسق فان
 جعل ثابا عن سقى على أن الخبر جمعي الطلب فلا (قوله وجدعا) بالذال
 المهمة يستعمل في قطع الام في قطع الادب كما في يس (قوله أو مقرونا
 باستفهام توبيخي) في كلام غير هذا الاكتفاء في وجوب الخذف بالتوبيخ
 ولو مجرد داع الاستفهام وتوقفي في جعل هذا الاستفهام من أقسام
 الطلب بأن الاستفهام مجازي لا خبر في المعنى * وأجيب بأنه منها
 بحسب الصورة أو باعتبار استلزامه الطلب (قوله أنما الخ) بضم اللام
 وسكون الهمزة أي أنلوم لوما وتقرّب اغترابا وقوله لا بالك جملة قصد بها
 الدعاء على المحاطب وقد تقدم اشباع الكلام فيها والاعتراب البعده عن
 الا واما (قوله والثاني) أي الواقع في الخبر بالمعنى التعميم وذلك خمسة
 أقسام كما في الموضع الأول ما أشار اليه الشاعر ح قوله مادل الخ والار بعنة
 ستأتي في المتن (قوله حمدا وشكرا لا كثيرا) وجوب الخذف حاص بإجتماع
 الثلاثة لخران هذا التركيب بحرى الامثال فلا انتفاء للاعتراض بأنه يقال

وحدها وحسب أو مقرونا
 باستفهام توبيخي نحو أنما يا
 وتجد حذرا وتوقفه
 * أنما لا بالك واعترايا
 فالأى مادل على عامله قرينة
 وكثر استعماله كقولهم
 عندئذ كرامة حمدا وشكرا
 لا كثيرا وعندئذ كرامة
 صرا لا جزعا وعند طهور
 محجب بها وعند الامثال
 * معا وطاعة وعند خطاب
 مرضى فته فعل ذلك وكرامة
 ومرة وعند خطاب
 بغضوب عليه لا أفضل
 دأرا لا كيدا ولاهما
 ولا فعلت ذات ورعيما وهما

حدث الله حمدًا وشكرًا يشكرهم أن الكلام يبدو كالفعل يكون خبرًا لا إنشاء
وكلامنا عند قصد الانشاء وعند عدمه يكون المصدر والفعل متعاقبين إذا ذكر
أحدهما ترك الآخر كذا قال الدمامي نقلًا عن الشلوطين (قوله وما سبق الخ)
المتبادر أن ما مبتدأ (هـ) ويحذف الخ خبره فيوهم أن هذا قسم لا لا يتبدل
من فعله مع أنه قسم منه فإن الآتي بدلًا من فعله آثارًا وقع في الطاب كندلا واما
واقع في الخبر وهو هذا: الثاني اسم مفعول لم يتعرض له واما تقيس وهو الواقع
تفصيلًا لما قبله جملة تفرقت أربكرتر الخ فالأولى جعل قوله وما التفصيل الخ
عطفًا على بدلا فيكون مثلنا تأنيبا عليه وقوله عاملة يحذف تأنيبًا كيدنا
استفيدة من التثنية لا لا يتبدل المحتمل حذف عاملة أفاده يس عن ابن هشام
(قوله التفصيل عاقبة ما قبله) أي التفصيل المترتب على مضمون ما قبله وقيد
ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما لتفصيل عاقبة مفرد
شكول بدسفر فالتأنيص محتمل ويقتضيه اعتنا ما (قوله والتقدير فاما تنون الخ)
وفي بعض النسخ فاما تنون الخ يحذف نون الرفع غير ناصب وجازم على لغة
قليلة (قوله كذا) أي مثل ما سبق الخ (قوله فالتكرار عوض من اللفظ
بالفعل) فيه أن العوض نفس المصدر لا تكراره بدليل جعله اسم التكرار
من أفرد المصدر الآتي بدلًا من فعله كما مر الآن يقال لما كانت بدلته
المصدر المتكرر ومن فعله مشروطة بتكراره جعل التكرار بدلًا من المصدر
(قوله بجزا الأضمار الخ) هذا ظاهر بالنسبة إلى المصدر المبدى دون المؤكد
لا متناع أضمار عاملة عند التأنيص كما قال قبل * وحذف عامل المؤكد امتنع *
وبه نأيد علم ما في تمثيل المشارح الآن يكون جرى على رأي ابن الناطم (قوله
والاظهار) أي أن لا يمكن مسافة ما عشت ولا موطوفا عليه والاعتين
الأضمار لقيام الاستفهام أو لعطف مقام التكرار نحو أنت سير أو أنت
أ كلا وشربا له مصرح (قوله والاحتراز باسم العين الخ) الذي يتجه
عندي أن هذا التقييد لبيان الواقع لا للاحتراز المصدر في أمره سير سير
ليس نائب فعل استند إلى اسم معني بل المصدر نفسه استند إلى اسم
المعنى فهو خارج بقوله نائب فعل (قوله فيجب أن يرفع الخ) هذا إيمان
حسادوان لم يفهم من النظم لضعف فهمه أنه لا يحذف عاملة وجوبا وهذا

(١) قوله ويحذف الخ خبره
هكذا في الأصل المطبوع منه
ولعل صوابه وعامله يحذف
الخ خبره تأمل اهـ

(وما) سبق من المصادر
(للتفصيل) أي التفصيل
عاقبة ما قبله (كتائنا)
من قوله تعالى فشدوا الوثاق
فأما نأيدوا وأما فدا (عامله
يحذف حيث عننا) أي حيث
تعرض لما ذكر من أنه
بدل من اللفظ عاملة والتقدير
فاما تنون واما فادون (كذا
مكرر وذو حصر ورد) كل
منهما (نائب فعل لا سم عين
استند) نحو أنت سير أو أنت
وأما أنت سير أو ما أنت
ألا سير أو التكرار عوض من
اللفظ بالفعل والاحصر نوب
مشتاب التكرير لا يمكن
مكرر را ولا محصور را
جاز الانضمام والاظهار نحو
أنت سير أو أنت سير سير
والاحتراز باسم العين عن
اسم المعنى نحو أمره سير
سير فيجب أن يرفع على الخبرية
هنا لعدم الاحتياج إلى

صاديق يجوز الحذف ووجوب الذكر مرة فوعا جعل العامل المتدا
 أو متصوبا أن جعل فعلا (قوله بخلافه) أي المصدر بعد اسم العين فانه
 يحتاج الى افعال فعل لعدم صحة الخبرية وقوله لانه يؤمن معه الخ عليه لحدرف
 أي وانما جاز حذف العامل بعد اسم العين لانه يؤمن الخ قال يس ومقتضى
 التعليل أن مثل اسم العين اسم الغنى الذي لا يصح وقوع المصدر خبرا عنه
 نحو أمثلث سيراسيرا وحيث بدى في فهم قوله لاسم عين تفصيل (قوله الا
 مجازا) مقتضى قوله أي ذات اقبال وادبارا به مجاز بالحذف ولا يتعين بل
 يجوز أن يكون مجازا من سلا علاقه التعلق (قوله ومنه ما يدعونه مؤكدا)
 لا يشكل على قوله ما يدعونه مؤكدا ما لا يمتنع لان الامتناع عنده
 في غير الصور المشار اليها بقوله والحذف حكم الخ التي معها مؤكدا الجملة لقيام
 الجملة مقام العامل فكأنه مذكور (قوله هو الواقع بعد جملة) الاصح
 كما في التسهيل منع تقديمه كالذي بعده على الجملة ومنع التوسط بين جزأها
 قال الله ما بيني لانه دليل العامل فيه فلا يفهم منها الا بدتسمها (قوله هي
 نص في معناه) ان أراد لا تختمل غيره حقيقة فانه بعده وهو المؤكدا لغيره
 كذلك وان أراد ولو لم يجز انهم نوع عم أي لاحتمال أن تكون لهم مجازا
 ويحاط باختبار الشك الثاني على معنى أنه لا تختمل غيره ولو لم يجز الاحتمال
 قريبا (قوله فكأنه نفسها) الانسب بالسمية أن يقول فكأنها نفس
 لكنه راعى قوله لانه بمنزلة إعادة الجملة ولو جمع لكن أحسن (قوله ألا ترى
 أن له على ألف هو نفس الاعتراف) فيه تسمع والمراد أن التكلم بهذه
 العبارة نفس الاعتراف ولو قال ألا ترى أن له على ألف نص في الاعتراف
 لكان أسلم وأوفق بما قبل (قوله لانه أثر في الجملة) أي برفع احتمال الغير
 (قوله كإنني أنت حقا) الذي يقتضيه أن حقا هنا بمعنى حقيقة ليكون رافعا
 لاحتمال المجاز أن اذا كان حقا بمعنى ضد الباطل فهو غير رافع لجهة
 الايمان به مع ارادة المجاز كأن يريد بوجه العلم لكن هذا انما يتجه على
 ما درج عليه الشارح من أن قولنا حقا رفع احتمال المجاز والذي في الرضى
 والدماميني أنه رفع احتمال بطلان القضية أي عدم تحققها في الواقع قال
 الرضى المؤكدا لغيره في الحقيقة مؤكدا لنفسه والافليس بمؤكدا لان معنى

اضماره من هنا بخلافه بعد
 اسم العين لانه يؤمن معه
 اعتقادا الخبرية اذا الغنى
 لا يخبره عن العين الا بحجرا
 كقوله وانما هي اقبال وادبار
 أي ذات اقبال وادبار (وهو
 أي ومن الواجب حذف
 عامله ما يدعونه مؤكدا)
 وهو ائاد مؤكدا لنفسه
 أو غيره فالمبتدا من النوعين
 وهو المؤكدا كدلتفسه هو
 الواقع بعد جملة هي نص في
 معناه وهي بذات لانه بمنزلة
 إعادة الجملة فكأنه نفسها
 (نحوه على ألف عرفا) أي
 اعترافا ألا ترى أن له على
 ألف هو نفس الاعتراف
 (والثاني) وهو المؤكدا لغيره
 هو الواقع بعد جملة تختمل
 غيره فتسمه سيرة نصا وهي
 بذات لانه أثر في الجملة فكأنه
 غير هالان المؤثر غير المؤثر
 فيه (كإنني أنت حقا)

التوكيد تقوية الثابت بأن تكرره وإذا لم يكن الشيء ثابتاً فكيف يقوى
 وإذا كان ثابتاً تكرره انما يؤكده نفسه ثم قال - حتى هذا المصدر يدل عليه
 الجملة السابقة بما بحيث لا يحتمل في الحقيقة فيه من حيث مدلول اللفظ
 وجميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق وأما الكذب فليس
 به لول الاقضية بل هو متميز مدلوله وأما قوله الخبر يحتمل الصدق والكذب
 فليس مرادهم أن الكذب مدلول للفظ الخبر كالصدق بل المعنى أنه يحتمل
 الصدق من حيث العقل أي لا يمتنع أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتاً قال
 ويقوى ذلك أنه لا يجوز ذلك أن تقول زيد قائم غير حق أو هو عبد الله فلا
 باطلا لأن اللفظ السابق لا يدل عليه قال وانما قيل لئلا هذا المصدر مؤكداً
 لغیره مع أن اللفظ السابق دال عليه نصاً لا نكراً انما يؤكده هذا التوكيد
 اذا تردهم الخاطب بثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في
 ذهنه كذب مدلولها فكذا نكراً أكد باللفظ النص محتملاً لذلك المعنى
 واثبت فيه فلذلك قيل مؤكداً لغیره وأما مؤكداً لنفسه فلا يدكر انما هذا
 الغرض فهمي مؤكداً لنفسه اه وقال الدماميني بعد تمثيله للؤكده لغیره
 يجوز زيد قائم حقاً ما نصه فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت محتملة
 لأن يكون مضموناً ثابتاً في الواقع فيكون حقاً ولأن يكون مضموناً غير ثابت
 في الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر المؤكداً صارت به نصاً في الواقع
 وسعى مؤكداً لغیره لأن الجملة غير هذا المصدر لفظاً ومعنى اه فعمل ما قاله
 المراد بالحق شد الأبطال فأعرفه ومثل أنت ابنى حقاً لا أقوله البتة أو أفعله
 البتة فالبتة مصدر حذف عامله وجوباً أي أبت البتة والتاء للوحدة والبت
 القطع أي أقطع بذلك القطعة الواحدة أي لا أتردد بعد الجزم ثم أجزم مرة
 أخرى فيجس قطعتان أو أكثر وكأن اللام لعمد أي القطعة المعلومة مني
 التي لا ترددها فقولك لا أقوله محتمل لاستمرار التثنية وانقطاعه وانقطع البتة
 محتمل لاستمراره وأل في البتة لازمة الذكر وقيل يجوز حذفه أولم يسمع فيها
 الاقطع الهمزة والقياس وسهلها قاله في التصريح (قوله صرفاً) أي خالصاً
 نعمتاً (قوله بما يلزم الخ) بيان لوجه الشبه ويجوز رفعه بدلاً عما قبله
 أو صفة له على تقديره مثل وهل النصب أرجح من الرفع أو هما مستويان قولان

صرفاً) فخطا رفع ما حقه أنت
 اخي من ارادة المجازو (كذا الم)
 بما يلزم اخما ر ناصبه المصدر

(قوله الشعر بالحذوت) أي الحد أي الحال على أمر يتخذ دلا على أمر
 راسع ثابت دماضي (قوله وفاعله) أي فاعل معنى المصدر كإياه في مثال
 المصنف وأرجاع الصمير إلى معنى المصدر المحقق عنه الذي هو الثاني يرد
 عليه أن مثال المصنف ومثالي الشارح لم تشتمل الجملة فاعل فاعل معنى
 المصدر الثاني لأن فاعل المكاء الثاني والضرب الثاني والصوت الثاني
 ذات العضة والمثلوك والحمار ولم تشتمل الجملة على شيء من الثلاثة ويتجرب
 بأن معنى مكاء ذات عضة مكاء مثل مكاء ذات عضة وفاعل هذا البكاء المثلوك
 اشتملت عليه الجملة وكذا يقال في مثالي الشارح أنه اسم (قوله كلتي مكاء
 مكاء ذات عضة) قصره كما لا قول للضرورة ولا يقال إن المكاء ناقصة
 النوع وبالنوع الصوت لم تشتمل الجملة على معنى المصدر ويدفع إلى أن
 يكون قوله كلتي الخ صفة لجملة أي جملة كجملة في هذا الكلام ليكون
 إشارة إلى بقية الشروط أنه من السالحي (قوله وله صوت صوت حمار)
 هو مصدر صات يصوت إذا صاح وهو معنى التصويت لا اسم مصدر فأناب
 مثاب المصدر كزعمه البعض (قوله لعدم الأشعار بالحذوت) لأنه من قبيل
 المثلوك قال في الهمع لم يصب لاد كما للحكيم في لاد كما للحكيم لأن
 يصب صوت وشبه ما عا كما يكون ما منه جعلة يفعل مستد إلى فاعل التقدير
 في له صوت هو بصوت فاستقام يصب ما عده لا استفاء تقدير المعنى في
 موضعه وذلك لا يمكن في لاد كما فلم يسقم التصيب (قوله لعدم احتوائهم على
 صاحبه) أي لأن صمير عليه اللوح عليه لا لتأني فليكن في الجملة فاعل معنى
 المصدر بخلاف مثال المصنف فمرفق جهم ما في غاية الظهور وعوى البعض
 أن هذا المثال كمثل المصنف وأن العرف جهم ما تحكم في غاية التصيب
 (قوله يصب رفعة في هذه الأمثلة ويحوها) الذي يتجه إلى صحة التصيب في
 بحول يبيد أسد أو علم الحكيم أو صر صوت حمار على الحال من الصمير
 المستتر في الخبر بتقدير مضاف أي مثل يذ أسد أو على المعنوية لعدم
 محدود أي مماثل يذ أسد أو فاعل (قوله لكن على الحال) أي بتقدير من
 فلا يرد أن نوح الحمام معرفة فلا يكون حالا وهو حال من الصمير المستكن في
 الحار والمجرور وفي التكت والداميني حواره يصبه على المصدرية على شعب

المصدر بالحذوت (دوا التثنية
 بعد حله) حارة منها وفاعله
 غير صالح ما اشتملت عليه
 لعمل منه (كلتي مكاء
 ذات عضة) أي مثنو عن
 التكاج ولا يصر بصر
 المثلوك وله صوت صوت حمار
 فاعله وفي هذه الأمثلة قد
 استوفى الشروط الـ
 بخلاف ما في بحول يبيد أسد
 لعدم كونه مصدر أو بحوله علم
 علم الحكيم لعدم الاسم الحمار
 بالحذوت وبحوله صوت
 صوت حسن لعدم التثنية
 وبحول صوت يذ صوت حمار
 لعدم عدم جملة وبحوله صر
 صوت حمار عدم احتواء
 الجملة قبله على معناه وبحول
 عليه نوح الحمام لعدم
 احتوائهم على صاحبه فجب
 رفعه في هذه الأمثلة وبحولها
 وقد يصب في هذا الأخير
 لكن على الحال بخلاف
 ما في بحول أنا بكي مكاء ذات
 عضة وزيد يصر بصر
 المثلوك

المذكور في الجملة قبله
لا يجوز في الصلاحية المنكور
للمعمل فيه وانما لم يصلح المصدر
المشتق عليه الجملة في تحولي
بكاولي يضرب للمعمل لان
شرط افعال المصدر ان يكون
بدلا من الفعل أو مقدرا
بالحرف المصدرى والفعل
وهذا ليس واحدا منها
تأنيده * مثل له صوت صوت
حمار قوله

ما نيس الارض المنكب
منه وحرف الساق طى المحمل
لان ما قبله بمنزلة طى قاله
سيدييه * خاتمة المصدر الاتي
يدلان اللفظ بضمه على
ضربين * الاول ماله فعل
وهو ماسر * والثاني مالا فعل
له أصلا كيه اذا استعمل
مضافا كقوله

تذر الجماعم ضاحيا هاما مئا
وله الاكف كأنهم الخفاق
في رواية خفف الاكف قبله
حيث تذر منصوب نصب ضرب
القاب والعامل فيه فعن من
معناه وهو اترك لان به الشيء
بمعنى ترك الشيء فهو على حد
النصب في نحو شئت به فضا

(قوله حيث يتعين) حيث تعليل (قوله لان شرط الخ) ذهب الناطق في
تسميته الى أنه لا يشترط ذات في عمله بل هو فاعل فقط فعليه يصح أن يكون
النصب بالمصدر المذكور في الجملة بل قال الدماميني بعد ذكره أن كون المصدر
المذكور منصوبا بالفتحة المقتضية ذهب اذا كثر ما منه قال الرضي وتظاهر
كلام سيدييه أن المنصوب أى في له صوت صوت حمار منصوب بصوت لا بفعل
مقدر قال وانما النصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة اه ومنه
يؤخذ ما مر أن المراد بالصوت التصويت أى احداث ما يسمع واخرجه
لا نفس ما يسمع وان زعمه المراد في شرح التسهيل وجعله الدامعي الجوهري
الى تقدير الناصب وعدم جعله منصوبا بصوت لا بمعنى ما يسمع ليس مقدرا
بالحرف المصدرى والفعل ولا بدلان فعله بخلافه بمعنى التصويت فقدره
الدماميني قال البعض وانما لم يكن مقدرا بالحرف المصدرى لوقوعه مبدأ
واصل فيه الاسم الصريح ولذلك يؤول الحرف المصدرى والفعل به اه
وفيه نظير لاقته سائمه منع حمل كل مصدر وقع مبدأ وهو ممنوع ومضاد ما سر
عن المراد في شرح التسهيل في له صوت صوت حمار به يقتدر بالحرف
المصدرى والاهل (قوله ما نيس الخ) ملأفة وان زائدة وحرف الساق
معطوف على منكب والمحمل بكسر الميم الاولى وفتح الثانية علاقة السيف
والمعنى أن هذا الفرس مديح الخلق كطى المحمل متجاف كنه في المحمل
وأنه بلغ في الفهور الى أن لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما نيس
الارض منسكبه وحرف ساقه والكلام مسوق للاح فطى منصوب بمحذوف
وجو باعلى حد له صوت صوت حمار لكون الجملة بمنزلة طى كذا في التصريح
وغيره (قوله تذر) أى السيف والجماعم جمع جبهة بضم الجيمين عظم
الرأس المشتق على الدماغ وتطلق على الانسان بتمامه مجازا وهو أليق
بقوله هاما مئا اذهى جمع هامة وهى الرأس وضاحيا من ضحايف وهو اذ ابرز
عن شمله به الاكف مصدر بمعنى ترك لفعل محمل أقيم هو مقامه مضافا
الى المفعول على أحد الأوجه الآتية في به كأنهم الخلق متعلق بضا حيا
والضمير لها مات والمعنى أن هذه السيف تترك القوم بار زفر وقسم عن
شمالها منه صلة كأنهم الخلق على الايد ان قدر كذا كرا لا كف لانها صلة

وأحييته عفة ويجوز أن ما نصب به

انقطع بالنسبة الى الرأس (قوله فيكون اسم فعل الخ) وعلى هذا افقته
 ماثبة وبقيت رواية ثالثة وهو رفع ما بعدها الى الاشتراك بحره بله بمعنى كيف
 لا ما تستعمل اسم استفهام بمعنى كيف وفتحته على هذا أيضا بانية والمعنى
 عليه كيف الا كف لا تترك شاحنة عن الايدى مع أنها أسهل من الرأس
 على ما دللته في البيت للاستفهام التجي (قوله ومثل له الخ) أى فى وجوب
 حذف التائب وكون ما به ليس من لفظه لا فى النصب على المفعولية
 المطلقة لما سبقت ذكره الشارح من أن تدبر عاملها أزمه الله فتكون معه ولا
 به وفى كلام غيره أن نصبها بالمفعولية المطلقة وأن تدبر العامل آخر (قوله
 ومثى كآيات من الويل) أى عند بعض اللغويين ود كالجوهري أن ويح كآ
 رحمة وويل كلمة عذاب ود كرشحانان ويس كويج وويب كويل ومراد
 الشارح أنها كآيات من الويل بالنظر الى أصل الوضع ولا يابى ما سبقت ذكره
 الشارح من أنها صارت كالتيجب بنواها الانسان لم يجب وإن ببعض
 (قوله يقال عند التتم والتويع) أى عند اراءهم ما (قوله وهو قليل) أى هذا
 النوع الذى لا فعل له من لفظه

(المفعول له)

ألفيه موصولة تدل على عود الصبر اليها ومع موصولة أى يرجع الصبر الى
 الموصوف المحذوف قال المرادى فى شرح التسهيل ولا يجوز تعدده منسوبا
 أو محذورا إلا ما دل أو عطف على الهمع ولذا امتنع فى قوله تعالى ولا
 تمسكوهن ضرارا تعتدوا فاعاق الحار بالفعل ان جعل ضرارا مفعولا له
 واعايشه لعله ان جعل حالا (قوله لانه أدخل منه الخ) أى لمكروه مفعول
 المعامل حقيقة كما أسلفناه وقوله وأقرب الخ عطف على على معقول ومن
 قدم المفعول عليه والله بان احتياج الفعل الى الزمان والمكان أشد من
 احتياجه الى العلة (قوله وأقرب الى المفعول المطلق) بل قال الزجاج
 والكوفيون انه مفعول مطلق تصریح (قوله كما أشار الى ذلك) أى الى
 أقربيته لكونه مصدرا (قوله يصب مفعولا المصدر) أى ما فعل فعله على
 تقدير حرف العلة عند حصره والصرح بين فعليه هو من المفعول به المصوب
 بعد رفع الحافض وقول الزجاج ما به فعل تقدير من لفظه والتقدير حبسك

ف يكون اسم فعل معنى اترك
 وهى احدى الروايتين فى البيت
 وسيأتى فى باب ومثل له المضاف
 وله وويج وويبه وويبه وهى
 كآيات من الويل وويل كآ
 يقال عند التتم والتويع
 كثر حتى صار كالتيجب
 يقول الانسان لم يجب
 وإن ببعض وبها تدبر
 أزمه الله وهو قليل ولذلك
 لم يعرض له هنا

(المفعول له)

ويسمى المفعول لاجله ومن
 أحله وقدمه على المفعول
 فيه لانه أدخل منه فى
 المفعولية وأدب الى المفعول
 المطلق بكونه مصدرا كما
 أشار الى ذلك قوله (يصب
 مفعولا المصدر) أى القلى

أكرمنا كراما عليه فهو مفعول مطلق وقال الكوفيون ناصبه الفعل المندرج
عليه لأنه ملاق له في المعنى مثل تعدت جالسا وعليه أيضا فهو مفعول مطلق
ولذا قال في التصريح قال الزجاج والـ كوفيون أنه أي المفعول له مفعول
مطلق اهـ (قوله ان أبان تعليل) فاعلم كلامه وكلام الشارح حيث قال فيما
يأتي أي بشرط ان تصب المفعول له الخ أن هذه الشروط شروط لتصبه وأنه
مندرج به يسمى مفعولا له والجمعه ورعي أنه حينئذ مفعول به وعليه فذه
الشروط لتحقيق ماهية المفعول له ومعنى قوله أبان تعليل لا يظهر عنه الشيء
أي الباعث على الفعل سواء كان غرضنا خروجك خبر الخاطا لمرك أولا
كفعدت عن الحرب حينئذ (قوله أي لا جعل الشكر) أي لا جعل أن تكون
شكر اسم (قوله و بشرط كونه من غير لفظ الفعل) أي وغير معناه ويقع
عن هذا الشرط قول المصنف ان أبان تعليل (قوله كحيل محبلا) فمع اليم
وكسر الحاء وسكون الياء مصدر ميمي (قوله طاعة) أشار به إلى أن دن
مثال ثان بمعنى الخضع حذف مفعوله قال البعض لدلالة الأول عليه وفيه نظر
طاهر ولو جعل الشارح مفعوله المحذوف شكرا آخره كان الحذف دليل
ثم كلام الشارح يقتضي أن المفعول له يجوز حذفه وهو ظاهر إذا دل عليه
دليل (قوله بما يعمل) الباء بمعنى مع متعانة بمحمد خالد (قوله نصب ينزع
الخافض) كذا في بعض النسخ وفيه أن النصب به مباح على الرابع وفي
بعض النسخ نصب على التمييز أي المحذوف عن الفاعل وهي أولى (قوله أن يتحد
مع عام له في الوقت) بأن يقع حدث الفعل في بعض زمان المصدر كحينئذ ثم ما
أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر كحينئذ ثم ما
أو بالعكس كحينئذ أملا حاله قاله الرضي (قوله فاشروط حينئذ خمسة)
بل ستة ما ذهبوا إليه الشارح سابقا بقوله و بشرط كونه من غير لفظ
الفعل (قوله وأجاز يونس أملا العبيد فذو عبيد) كان المناسب أن يقول وأجاز
يونس كونه غير مصدر ثم سكا به ولهم أملا العبيد فذو عبيد لان هذا المثال
ليس من عبيد يونس بل من كلام العرب وقد يقال مراده وأجاز يونس
كون أملا العبيد فذو من المندرج لاجله القياسي وجعله بعض النجاة مفعولا
به المحذوف أي مهماته كالعبيد ولم يترجم هذا البعض كيونس تقدير أملاهما

ان «أبان تعليل» أي أنهم
كونه علة للحدث و بشرط
كونه من غير لفظ الفعل
(كحذف الشكر) أي لا جعل
الشكر فلو كان من لفظ
الفعل كحيل محبلا كان
انصافه على المصدرية (ودن)
طاعة (وهو) أي المفعول له
(بما يعمل فيه مفعول) وقتا
وقاعلا (الجملة حالية و وقتا
وقاعلا نصب ينزع الخافض
أي بشرط لتصب المفعول له
مع كونه مصدر فذا يما سبق
لأنه دليل أن يتحد مع عامه
في الوقت وفي الفاعل فالشرط
حينئذ خمسة كونه مصدر فذا
يجوز حينئذ السمن والعمل
قاله الخ ورواها يونس أملا
العبيد فذو عبيد بمعنى هما
يذكر شخص لا جعل العبيد
فالذكور ذو عبيد

يكر من شيء بل قدره في كل مكان بما يليق بموجبه الزاج معه ولا يتقدر
 مضاف أي مضافه كراهي ثلث العبيد (قوله وأنكره سيويه) أي أنكر
 التماس عليه قال الأثر رواية التصب خيفة رديته فلا يجوز التخرج عليها
 (قوله وكونه نكيباً) قال في التصريح لأن النكبة هي الحاملة على إحياء الفعل
 والحامل على الشيء متقدم عليه وأن قال الجوارح ليست كذلك اهـ وعزا
 هذا الشرط إلى يوطى في الجمع إلى بعض المتأخرين وعزا الرضى إلى
 بعضهم معاً بما مر ثم رده فقال إن أراد وجوب تقدم الحامل وجوداً
 فتوهم وإن أراد وجوب تقدمه أمّا وجوداً أو تصوراً فسلم ولا يتقعه
 وينتقض ما لا يجوز حيثك أصلاً لا شرطاً وضربته تأديباً اتفاقاً لأن قال
 هو يتقدم مضاف أي إرادة ملاح وإرادة تأديب قلنا يجوز أيضاً حيثك
 إذا كملت أي حيثك لا يرمى إكراهاً فتدبر جواز حيثك منها ولينا نظراً أن
 المفعول له هو الظاهر لا مضاف مقدر وأن المفعول له على ضربين ما يتقدم
 وجوده على مفعول ماله نحو قد تدب جناً فيكون من أفعال القلوب وما
 يتقدم على الفعل تصوراً أي يكون غرضاً ولا يلزم صكوه فعل القلب نحو
 ضربته بقوسه وجهه أصلاً اهـ (قوله وأجاز الفارسي حيثك ضرب زيد)
 أي مع أن المصدر ليس نكيباً ولعله لا يقول باشتراط اتحاد مع العامل فاعلا
 أيضاً حتى يجوز هذا المثال لعدم هذا الشرط أيضاً وبما بهم ذلك
 قول الجمع شرط العلم والمتأخر ونشاركه لفظه في الوقت والشاغل
 نحو ضربت ابني تأديباً ثم قال ولم يشترط ذلك سيويه ولا أحد من المتقدمين
 يجوزوا اختلافه ما في الوقت واختلافه ما في الفاعل اهـ ويتقدم عن الرضى
 إذا اشتراط كونه نكيباً يبق أن التأديب هو الضرب كما مر به الرضى فلا يصح
 أن يكون له الضرب لأن الشيء لا يكون له نفسه لا به الـ يدفع هذا بتقدير
 إرادة لا أقول بغير المعنى حيث تدبني لا إرادة التأديب أو ضربته
 لا إرادة الضرب وفيه ركاكة لا تخفى لأن الباعث على الشيء ليس مجرد إرادته
 والحالم عندي لمادة الاعتراض مع قرب المسألة أن يحمل التأديب على
 التأديب التي هو أثر التأديب بناء على عدم اشتراط الاتحاد وقاؤه فعلا
 أو على إرادة التأديب التي هو هذا الأثر بناء على الاشتراط فاحفظه (قوله)

وأنكره سيويه وكونه نكيباً
 فلا يجوز حيثك لغيره العلم
 ولا تنسلاً للكانس وأجاز
 الفارسي حيثك ضرب زيد
 أي لتضرب بهذا

في الوقت فلا يجوز جعله أمس
طه ما عدا في معروفتك ولا
يشترط تعيين الوقت في اللفظ
بل يكفي عدم ظهور المناقاة
وفي القاعل فلا يجوز جعله
مجهول أي خلافا لابن
خروف في تنبيهه قد يكون
الاتحاد في القاعل تشديرا
بقوله تعالى بر يكمل البرق
خوفا وطما معا لان معنى
ير يكمل يجعلكم ترون اه
(وان شرط) من الشروط
الذ كورة ما عدا قصد

التعليل (فقد فجره بالحرف)
الذال على التعليل وهو اللام
أو ما يقوم مقامه أو في بعض
النسخ باللام أي أو ما يقوم
مقامه أفقد الأول وهو كونه
مصدرا نحو والارض وضعا
للاناء والثاني وهو كونه قليا
نحو ولا تقتلوا أولادكم من
املاق بخلاف خشية املاق
والثالث وهو الاتحاد في الوقت
نحو قوله * بخت وقد نضت
لترم نياما والرابع وهو
الاتحاد في الفاعل نحو
واقي لتعروني لذ كراك هزة
وقد اتفق الاتحادان في أتم
العلاقة لدولك الشمس

وكونه غلة أي كونه مفعولا للعلل وما قبل من أن العلة محل الشروط فكيف
تكون شروطا متوحد كذا كره يس بل محل الشروط مادية المفعول له أو نفسه
على ما مر (قوله خلافا لابن خروف) فإنه لم يشترط الاتحاد في القاعل عند
بقوله تعالى بر يكمل البرق خوفا وطما وسيد كرا شارح جوابه وجوز ابن
الضائع فيمنه ثم وجله تعدد الوقت بل قد متاعن الهمم أن سيديوه
والمتقدمين لم يشترطوا الاتحاد وقتا ولا الاتحاد فعلا (قوله تشديرا) أي
باعتبار التشديد والمضى (قوله يجعلكم ترون) أي فاعل الزوية التي
تضعها بر يكمل فاعل الطمع والخوف واحد وهو الخاطب ووقعه أن هذا
خلاف الظاهر وأن العامل الذي يتعلق به الاحكام الضرورية هو ريكمل
لا ترون وأنه لا يظهر كون الخوف والطمع غلة للزوية لانهم لا يرون لاجل
الخوف والطمع بل يريهم الله لاجل أن يخافوا ويطمئئنا فاعل متدلال ابن
خروف أقوى جلي فإن كان ولا بد من التأويل فالأقرب أن يقول الخوف
والطمع بالاخافة والاطمئنا أو يجعله سالين من المخاطبين على انه مفعول
أوهي التأويل باهي فاعل (قوله ما عدا قصد التعليل) أي ما عدا كونه
غلة فالملق السبب وأزاد السبب فلا يقال قصد التعليل ليس أحد الشروط
المارة وإنما استثناء لانه عند قصد التعليل لا يصلح للجرح بحرف التعليل
أيضا فلا تعليل (قوله أو ما يقوم مقامها) هو الباء في ومن زاد الشالحي
الكاف نحو واذ كره كما هذا كم وفي شرح الامعة لابن هشام أن حروف
السبب سبعة هذه الخمسة وحتى نحو وأسلم حتى تدخل الخمسة وكى نحو
جئتكم كى تسكرمى وأن المكاف وحتى وكى لا تدخل على المفعول له لانها
لا تكون للتعليل الامع المفعول المفعول بالحرف المصدرى له وبه نجي زيادة
على نحو وتسكبوا الله على ما هذا كم (قوله وفي بعض النسخ) باللام واقصر
عام الانم الا ل (قوله وقد نضت) بتخفيف الضاد أي خلعت (قوله في نحو
أتم العلاقة لدولك الشمس) فاعل الاقامة المخاطب وفاعل الدولك أي
الميل عن وسط السماء الشمس وزمنها مختلف قزم من الاقامة متأخر من
زمن الدولك وفيه مانع آخر وهو كون المصدر ليس قليا وفي المعنى أن اللام
في لدولك بمعنى بعد وعليه فلا تعليل أيضا فلا تكون اللام لام التعليل (قوله)

(تكرر هذا فتح وقيل أنهما) أي اللام (الجزء) (١٦٢) من الوالاشاة كهذا

كتر هذا فتح) به تقديم معمول الخبر القلي وجوز أن عند الجملة وركامه
(قوله أي اللام) فيه أن النسخة التي شرح عليها بالحرف وجبت فكان
الناسب أن يقول أي الحرف وثابت الفصحى حيث نبت باعتبار الكلمة
(قوله أنهم كلامه أن المضاف إلح) وجه أنه لم يذكرفه ولا كثره كما فعل
في تسميته فدل على استواء الامر برفه (قوله منصوبا كن أو مجرورا) أما
إقامه جواز تقديم المجرور وقطاعه وأما إقامه جواز تقديم المنصوب
فأعله طريق القاية

• (المفعول فيه وهو المعنى لخرط) •

أي عند البصريين واعتبرتهم الصكوفين بأن الطرف الواء المتأخر
الانقطاع وليس اسم الزمان والمكان كذلك أفاده المصريح وأوجب بأنهم
شجوزوا في ذلك واسطحة وأعليه ولا مشاحة في الاصطلاح قال المصريح
وسماه الشراء محلا والسكان وأصحابه اه ولعله باعتبار الكيفية
فيه (قوله بكونه) أي المفعول المطلق أي معناه مستلزما أي الطرف أي
معناه في الواقع أي في نفس الامر وإن لم يزل نفس المفعول المطلق نفس
الطرف في الاصطلاح (قوله لا بواسطة حرف ملقوط) أي ولا مقترن بل
بواسطة تزج الخافض والتقييد باللفظ ليغهم من مقابلة المفعول به أن
الفعل يتعدى إلى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ انلوا سقط القيد
لهذا وقال الرضي لم يصل إليه بنفسه بل بواسطة حرف مقدر أي كما يصل إلى
المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ (قوله بخلافه) فإنه يصل إليه العامل
بواسطة الواو (قوله وقت) أي ولو متقبلا كافي أمس قيل اليوم فإن إليه تدبر
أمس في زمان فيل اليوم ومعلوم أن الزمان ليس في زمان فيكون أمس
في زمان مجرد تخيل وكافي أنه يسيل العالم فإن من العالم الزمان فوجوده
تعالى في زمان قيل العالم الذي منه الزمان مجرد تخيل فتأمل (قوله أي اسم
وقت أو اسم مكان) تستدل ذلك لأن المفعول فيه من صفات الالهام والمبراد
لفظ يدل على أحدهما ولو بالتأويل فيدخل ما عرفت دلالة على
أحدهما أو جرى مجراه فالأولى نحو سرت عشرين يوما ثلاثين قرصيا

المثال حتى قال الجزولي
اه عنوع والحق جواز ريشه
قوله من أنكم رغبة فيكم
جبر • (والعكس في مذهب
ال) وهو أن جره باللام كثير
ونعنية قليل (وأندوا)
شاهد الجواز قول الرازي

(لا أتعد الجنب عن الهجاء

ولو نزلت زهر الأعداء)
• تنبيهان • الأول أنهم كلامه
أن المضاف يجوز فيه
الامر إن على السواء نحو
جئت أبقاء الخير ولا يتفاء
الخير • الثاني أنهم أيضا
جواز تقديم المفعول له على
طامه منه منصوبا كن أو مجرورا
كتر هذا فتح ولزهد ففتح
• خامسة • إذا دخلت الـ إلى
المفعول له أو تصبى إلى
معرفة تعرف بالـ أو بالاشاة
خلافه للريائي والجرى
وللبرقي قوله أنه لا يكون
الانكسرة وأن الـ في زائدة
واضافه غير محضة

(المفعول فيه وهو المعنى لخرط)
وتقدمه على المفعول معه
لقرنه من المفعول المطلق

بكونه مستلزما في الواقع ألا يتحول الحد عن زمان ومكان ولأن العامل يصل إليه بنفسه
لا بواسطة حرف ملفوظ بخلافه (الطرف) لغة الوعاء واسطلاحا (وقت أو مكان) أي اسم وقت أو اسم مكان

والشأن نحو أحق أنك ذاهب كافي التوضيح ودخل في التعريف
ما استعمل نارة زمانا وكارة مكانا أو أي وكل فانه ما يحسب ما يضافان اليه
لان المعنى أن الطرف لا يخرج عنهم إلا آفة الزمان دائما واما المكان دائما
فانه ليس وخرج ماضين معنى في باطراد وليس واحدا منهما نحو وترغبون أن
تسكعوهن أي في أن تسكعوهن على أحد التهدير من فان التسكاح ليس
اسم زمان ولا مكان فأخذه الشيخ خالد قال الهوتى وأقصره الأساطي وشيخنا
والبعض وقد يقال حديث ضمن هذا معنى في باطرادية بني أن يجعل نظرا لانه
مكان اعتباري وأنا أقول معنى كونه باطراد كما قاله شيخنا والبعض وغيرهما
وسبأني أن يتعدى اليه سائر الافعال والاطراد في نحو وترغبون أن
تسكعوهن ليس بهذا المعنى ويحتمل أن يكون خارجا بقيد الاطراد بمعنى
المدكور فلا يتم كلام الشيخ خالد ولا كلام الهوتى تدبر (قوله ضمننا معنى
في) هو الظرف في معنى ضمننا معناها إشارة اليه لكونه في قوة تقديرها
وان لم يصح التصريح بها في الظروف التي لا تنصرف كعند (قوله باطراد)
بأن يتعدى اليه سائر الافعال وأورد عليه أنه يخرج لاسماء المقادير فانهما
انما ينصبها أفعال السبب وما يصح من الفعل فانهما انما ينصبها ما جتمع معه
في ماضيه كما يأتي وأنبأ بانها مستتبان من شرط الاطراد دليل ما سبأني
(قوله لانهم امدكوران للواقع) أي حالة كونهما طرفين للواقع فهما (قوله
من نحو يخافون يوما) اذا المراد أنهم يخافون نفس اليوم لأن الخوف واقع
فيه (قوله ونحو الله أعلم الخ) اذا المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق لوضع
الرسالة فيه لأن العلم واقع فيه (قوله فانهما ما على المفعول به) وأورد عليه
أن في جعل حيث مفعولا به ضربا من التصرف وفي التنبيه ان تصرفها
نادر ويحتمل فلا ينبغي حمل التنزيل عليه ولذا قال الدماميني لو قيل ان المعنى
يعلم الفضل الذي هو في محمل الرسالة لم يعد ولم يكن فيه اخراج حيث عن
الظرفية (قوله وناصب حيث) أي محلا (قوله لا ينصب المفعول به) لا يقال
حالا يعمل لا يفسر عاملا لا تا قول ذلك خاص بسبب الاشتغال كما مر (قوله
اجمعا) نوقش بوجود القول بعمل اسم التفضيل في المفعول به فقد قال
المصريح قال الموضع في الحواشي قال محمد بن مسعود في كتابه اليدبع غلط من

(ضمننا) معنى (في) دون
لنظنها (باطراد) كنهنا
امكث (أزمننا) فهنا اسم
مكان وأزمننا اسم زمان وهما
مضمان بمعنى في لانهما
مدكوران للواقع فهما
وهو المكث والاختراز بقيد
ضمننا من نحو يخافون يوما
ونحو الله أعلم حيث يجعل
رسالته فانهما ليسا على
معنى في فانهما ما على
المفعول به وناصب حيث
يعلم محذوف لان اسم التفضيل
لا ينصب المفعول به اجمعا
وبمعنى في دون لنظنها

قوة وهو أهدى الخ التلاوة
 وهو أهدى مدون وأواه
 من يحوسرت في يوم الجمعة
 وحسنت في مكانك فانه
 لا يسمى طرما في الاستطلاح
 على الاربع وبالطراد من
 يحود حلت البيت وسكنت
 الدار عما اتصم بالواقع فيه
 وهو اسم مكان مختص فانه
 غير طرفا لا طراد من سمع
 سائر الاعمال فلا يقال عت
 البيت ولا قرأت الدار فانتصابه
 على المفعول به بعد التوسيع
 ماسقاط الحادس هذا
 مذهب الفارسي والمناظم
 ونسبه لبيويه وفيه منسوب
 على المفعول به حقيقة وأن
 يحود حل متعده معه وهو
 مذهب الاحفش وقيل على
 الظرفية تشبها بالمهم
 ونسبه الشلوبي الى الجهم وير
 وعلى هدي لا يحتاج الى قيد
 بالطراد على الاول يحتاج
 اليه خلافا للشارح
 • تشبان • الاول نصي
 الاسم معنى الحرف على
 نوعي الاول يقتضي البناء

قال ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول بل لورود السماع بذلك كقول
 تعالى وهو أهدى سبيلا وليس غير الاله ليس فاعلا كما هو في زيد أحسن
 وجها وقول العباس بن مرداس • وأترب مثالي السيف القرباسا • اه
 وقال أبو حيان في الارتشاف قال محمد بن سعد أدم عمل التفضيل بسبب
 المفعول به قال الله تعالى لا رمة له وأعلم من يعمل عن سبيله اه وأجيب
 بأنه لم يلتفت اليه لثقة ضعفه وقبه نظر (قوله من يحوسرت في يوم الجمعة) فان
 هذا التركيب معصم لقط في معنى أنه مشتق على لفظه أو مخرج له لفظا
 فيه هذا هو التساير من تضمن لفظها وعليه جرى الشارح الاثموني فرد على
 ابن الناطم كسبائي أيضا (قوله فلا يقال عت البيت) قال ابن قاسم كما
 لا يقال ذلك لا يقال عت فرمها ولا قرأت مكانا الفرق اه ويظهر لي
 في الفرق أن الاممال المتاحلة على نحو الفرق والمكان كثيرة فعمل كثرها
 معرفة الاطراد بخلاف الافعال المتاحلة على نحو البيت والمجد فانه قليلة
 دخل رسكن ورل كما قاله الرضي (قوله بعد التوسيع الخ) أي فهو مفعول به
 مجازا كما في عمرو بن دينار (قوله وأن يحود حل متعده معه) أي يتعدى بنفسه
 من غير توسيع ماسقاط الحادس لانه يتعدى كذلك مره وبالطرف أخرى وكثرة
 الامر به فيه يدل على أمالهما (قوله وعلى هدي لا يحتاج الى قيد بالطراد)
 بل لا يصح على رأي الشلوبي لانه داخل في الظرف حقيقة غاية الامر أنه
 من المهم ترميلا واعماله يتجنى اليه على رأي الاحفش لمروح يحود حلت
 البيت مقولا فمن معنى في (قوله وعلى الاول) أي كونه مفعولا به بعد التوسيع
 يحتاج اليه لانه مع كونه غير طرف معصم معنى بمعنى أنه مشتق على معنى
 في لكونه في قوة تقديرها كما مر خلافا للشارح ان الناطم في دعواه عدم
 الاحتياج اليه على الاول أيضا لم يوجه بقوله فمما دعوى في لانه عليه
 معصم لقط في شأنه على أن الراديات تضمن النطق ما هو أهم من أن يكون
 لفظه في التركيب أو ملاحظا فيه بأن كل من حودا تم حذف وتدخلت أن
 التساير من تضمن المقتضى كون التركيب شتملا على لفظها كما درج عليه
 الشارح الاثموني قيد بالطراد يحتاج اليه على القول الاول فرد البعض
 تبعا لغيره على الشارح وجعه الحق مع ابن الناطم ثانياً من عدم التدبر

(قوله أن يخالف الاسم الحرف على معناه) أى حالة كونه دال على معناه بأن
يصير الاسم مؤدّياً بمعنى الحرف بجهوهه وقوله غير منطوق واليه أى غير
ملاحظ في نظم الكلام (قوله وهو أن يكون الحرف منظورا إليه) أى
ملاحظا في نظم الكلام أى قبل يؤدّ الاسم معنى الحرف بل يشير إليه فقط
ومعناه باق فيه يؤدّيه هو محذوف (قوله بناء على أن أوعلى بابها الخ) فيه نصب
ونشر مرتب وفيه أن أواذا كانت على بابها فهي للتوزيع للاثنتين فيجب فيها
المطابقة فالاثنتان متطابقتان (قوله وهو الظاهر) أى المتبادر إلى الذهن
لأن الأصل بقاء أوعلى حالها (قوله بالواقع فيه) أى في جميعه من استغرة
الواقع فيه أوفي هذه ان لم يستغرة فلاول نحو صعب يوم الجمعة والثاني نحو
صعب رمضان وفي عبارة المصنف تسمي سببه السارح (فائدة) قال
الدمامي الزمان أربعة أقسام مختص بمعدود كرمضان والحرم والسيوف
والسنة أفيقع جوابا لكم ولتي ولا معدود ولا يختص فلا يقع جوابا لواحد
منها كحين ووقت ومعدود غير مختص فيقع جوابا لكم فقط نحو يومين
وثلاثة أيام وأربعين وشمس وحول ومختص غير معدود فيقع جوابا لتي فقط
نحو يوم الخميس وشهر المضاف إلى أحد أسماء الشهور كشهر رمضان
وشهر ربيع الأول فالذي يصلح جوابا لكم فقط أواها ولتي معرفة كان
أونكرة يستغرة الحديث الذي تضمنه ناصبه ان لم يكن الحديث مختصا
ببعض أجزاء ذلك الزمان فاذا قيل لكم من قفلت شهر أوجب أن يقع
السير في جميع الشهر إليه ونهايه إلا أن يقصد المبالغة والتجاوز وكذا إذا
قفلت في جوابه الحزم مثلا فان كان حدث الناسب مختصا ببعض أجزاء
الزمان استغرق جميع ذلك البعض كما إذا قفلت شهر في جوابكم صعب أو كم
سرت فالأول يعم جميع أيامه دون بابا إليه والثاني بالعكس وكذا الأبد
والدهر والليل والنهار مقرونة بال وإما الأبد لا يستغراق ما يستقبل
لا يستغراق جميع الأزمنة تقول صام زيد الأبد فيشمل كل زمن من أزمنة
عمره القابلة للصوم إلى حين وفاته ولا تقول صام أبدا تقول لا صوم أبدا وما
سوى ذلك جائز فيه التعميم والتبعض كالصوم والامانة وأيام الأسبوع
وأسماء الشهور ومضاف إليها لفظ شهر كشهر رمضان بخلاف صورة

وهو أن يخالف الاسم الحرف
على معناه ويطرح غير
منطوق واليه كما بقى في تضمن
معنى معنى الله عز وجل
الشرطية والثاني لا يقتضي
البناء وهو أن يكون الحرف
منظورا إليه ليكون الأصل
في الوضع ظهوره وهذا
الباب من هذا الثاني *
الثاني الألب في ضمنا يجوز
أن تكون للأطلاق وأن
تكون ضمير التثنية بناء على
أن أوعلى بابها وهو الظاهر
أوجي الواو وهو الأحسن
لأن كل واحد منهما طرف
لا أحدهما انتهى (فانصبه
بالواقع فيه)

عدم اضافته اليها كما سر ووجه ذلك كما قاله الصغار أن أسماء الشهر
كلهم وسفر من المعدود فكل منها اسم للتلايين وما فني ثمر الحرم سرت
تلايين وما فني جوايا لكم وكذا لفظ شهر يدور اضافته الى اسم شهر من
الشهور وأنت شهر الحرم ففناه وقت الحرم فخرج لفظ شهر اضافته عن
كونه معدودا اسمًا لتلايين ويلاين الشيء لا يضاف الى نفسه وصار شهر
الحرم بمنزلة يوم الجمعة ولم يخالف في ذلك الا الزاج فذهب الى أن الحرم
كشهر الحرم بخور كون الحدث في جميعه وفي بعضه ومتقضى ما ذكر جواز
اضافة لفظ شهر الى جميع أسماء الشهور وهو قول أكثر التعويين وقيل
باعتبار ذلك بربيع الأول وربيع الثاني ورمضان اه باختصار ولى
الجمع أن ما صلح جوابا لكم أو متى يكون الفعل في جميعه تعميما أو تبسيطا
فإذا قلت سرت يومين فالتبر واقع في كل منهما من أوله الى آخره وقد يكون
في بعض كل ولا يجوز أن يكون في أحدهما فقط وكذا يحتمل الأمرين
فولك سرت الحرم ثم نقل من ابن السراج أنه انكر ورود جوابكم معرفة
(قوله من فعل وشبهه) من مصدر أو مفعول أو تأويل أو نحو أنار يد عند الله رائد
وأنامه ويوم الفضال ففناه منصوب بزيد ويوم منصوب بعمر ولا هما
في تأويل الشهور أو المعروف قوله الجوابان (قوله مظهرا ككن) أي أن كان
مظهرا تخفف حرف الشرح لئلا لالة الغاية والجواب لئلا لالة قوله فأنصبه
عليه ويحتمل أن كل ذائده ومظهرا حال والأول أن سببه قوله أو لا اليع
(قوله مقدرا) حال مؤكدة (قوله نحو يوم الجمعة قل قال متى الحج) الفرق بين
متى وكم أن متى يطلب بها تعيين الزمان خاصة وكم يطلب بها تعيين المعدود
وناما أو مكانا أو غيرهما فهي أهم منها وتوفا (قوله فيما إذا وقع خبرا الحج)
قال في التصريح لا يقع الظرف المقطوع عن الاضافة اليه على الضمة مفعول
ولا صلة ولا حالا ولا خبر لا يقال سرت برجل أمام ولا جاء الذي أمام ولا
رأيت الهلال أمام ولا زيد أمام لئلا يجتمع عليها ثلاثة أشياء انقطع والبناء
والوقوع مرفوع شي آخر اه قال بصر محل المنع أذ لم يعلم المضاف اليه لعدم
العائدة حينئذ (قوله نحو يوم الجمعة سرت فيه) لا يقل سرعة لان ضمير الظرف
لا ينسب على الظرفية بل يتعجب به في قوله المصريح وسبق في من الشاخصي أنه

من فعل وشبهه (مظهرا ككن)
الواقع فيه نحو جلست يوم
الجمعة أمامك وأنا سرت غدا
خلف الركب (والا) أي
وان لم يكن طاهرا بل كان
مجردا فاس اللفظ جوازا
أو وجوبا (قوله مقدرا)
فالجواز نحو يوم الجمعة قل
قال متى قدمت وفر محبلك
قال كم سرت والوجوب بهما
إذا وقع خبرا نحو زيد عندك
أوصلة نحو رأيت الذي معك
أو حالا نحو رأيت الهلال
بين المصباح أو مفعولا
رأيت طائرا دون غصن أو
مستغلا عنه نحو يوم الجمعة
سرت فيه أو مفعولا بالحدف
لا عبر

اشترى بغير الجمعة وبعث يوم الجمعة وما أشبه ذلك ولا بأس ولو استعملت
 الدار ونحوها هذا الاستعمال لا يتيسر بالفعل ومنها أن طرف الزمان
 المهم والمختص كثير في الاستعمال فحين فيه الحذف لكثرة وطرف المكان
 إما كثرته في الاستعمال المهم دون المختص فأجرى المهم إما كثرته بغير
 طرف الزمان وبقي المهم يكثر في الاستعمال على أصله (قوله هنا) أي في طرف
 المكان بخلافه في طرف الزمان كما مر (قوله ماله صورة) أي هيئة وشكل
 يدرك بالحواس الظاهر وحدود أي نهايات من جهاته بصورة أي مضبوطة
 (قوله ونحو الجهات الست) أي أسماءها وإنما كانت مبهمة لعدم لزومها
 مسمى مخصوصة لأنها أمور اعتبارية أي باعتبار الكائن في المكان فقد يكون
 خلقك أمام القبر وقد تقول فيعكس الأمر ولأنه ليس لها أمد معلوم
 تخلفك مثلاً أمام رءوس الأعمدة إلى آخر ذلك كذا في التصريح (قوله
 وما أشبهها في الشباع كاحية الخ) ما يشبه أو كاحية خبر والجملة مستأنفة
 لبيان نحو الجهات وما أفاده كلامه من جهة نصب كاحية ومكان وجانب
 ونحوها كجهة ووجه هو ما يفيد كلام الجمع ونقل الحفيد عن الرضى أنه قال
 يستثنى من المهم جانب وما جعنا من جهة ووجه وكف وخارج الدار
 ودخلها وجوف البيت فلا يتصحب شيء منها على الطريقة بل يجب التصريح
 مع الجانب اه قال الحفيد ومنه ظاهر وباطن ولذا يلحق من يقول بظاهر
 باب المفتوح اه والغنى في الدمامني نقل عن المصنف عدم صحة نصب نحو
 داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف قال لأن فيه الاختصاصات فلا تصلح
 لكل بقعة اه وهو يؤيد كلام الشارح فتدبر (قوله ونحو المقادير) جعلها
 من المهم أحد مذاهب النحاة والثاني أنها من المختص لأن الميل متلازمة دار
 معلوم من المات وكذا الباقي والثالث وصحة أوجهان أنها أشبهة بالمهم
 من حيث أنها ليست شيئاً معيناً في الواقع فإن الميل متلازمة يختلف استداؤه
 وأما توجهه بالاعتبار فهي مهمة حكما ويحتمل أن المصنف جرى على
 هذا وأراد بالمهم ما يشمل المهم حكماً وسيد كذا الشارح هذه المذاهب الثلاثة
 على ما في بعض النسخ وظاهر عادة الشارح لفظ يجوز في المقادير بأنهم اتخذوا
 غير الجهات وما أشبهها أو ما صيغ من الفعل العامل فيه فليظن ما هو وكلام

هنا المختص ماله صورة وحدود
 بصورة نحو الدار والحدود
 والبلد والمهم ما ليس كذلك
 (نحو الجهات) الست وهي
 أمام ووراء ويخبر وتعال
 وفوق وتحت وما أشبهها في
 الشباع كاحية ومكان وجانب
 (و) نحو (المقادير)

المادة يكفي في سدده وجود شئ بعض الاشياء التي ذكرها (قوله كفر سخ
 الخ) الفرسخ ثلاثة أميال والعريد أربعة فراسخ والغلوقة شفع الغن المججمة
 مائة باع والمبسل قدر مذا البصر وهو عشر غلوات فهو ألف باع نقله شيخنا عن
 الشارح وفرج جماعة الغلوقة بمقدار رمية السهم (قوله والثانية ماصيغ)
 أي أن يكون اسم المسكان طرفا ماصيغ فتناسب الحالتان وحري الشارح
 في حل النظم على خلاف ما يقاد منهن من كون ماصيغ معطوف على الجواب
 فيكون من المهم لأن الظاهر من كلامه في شرح الكافية ونص عليه غيره
 أنهم من المختص كما سألني وعليه فصاصيغ معطوف على مبهما والتقدير ألا
 في حال كونه مبهما أو هو وغمان الفعل (قوله من مادة الفعل) أي حروفه
 قال سمعنا بديل على أن المراد من مادة الفعل لا من نفسه قوله الآتي لما
 في أصله مما اجتمع له وانما قدرنا مائة دون مصدر كما قدره غيره ليحري
 على القواين فيما اشتهر من غير الفعل والمصدر هل هو الفعل أو المصدر (قوله
 الفعل العامل فيه) جعل الشارح آل في الفعل للعهد وللعهد والعهد
 العامل فيه ويلزم على ذلك ضياع الشرط الذي ذكره المصنف بعد إذ يلزم
 من صوغه من مادة الفعل العامل فيه اجتماعه مع في المادة ثم الفعل ليس
 بقيد إذا العامل فيه قد يكون وصفا شخرا أنا جالس مجلس زيد أو مصدرا شخو
 أجبني جلوسه لئلا يجلس زيد (قوله تقول رمية الخ) قال شيخنا والبعض
 عند الامثلة إشارة إلى أنه لا فرق في المصوغ المذكور بين الصحيح والمعتل
 والمفرد والجمع وهو لا ينهض حكمته تعداده مثال المفرد الصحيح (قوله طرفا)
 هذا زائد على المقصود اشتراطه وهو الاجتماع في المادة وانما اتى به ليعاق
 به قوله لما في أصله الخ وانما كان زائدا لان الظرفية مفهومة من اسم
 الإشارة الرجوع الى ماصيغ الواقع على الطرف المصوغ بقدر نسبة المقام
 وبهذا يعلم ما في كلام البعض (قوله في أصل مادته) الاضافة للبيان فلا صل
 في المتن بمعنى المادة لا المصدر حتى يرد عليه شخو سرتي جلوسه لئلا يجلس زيد
 لانه طرف لا أصله لا لما اجتمع معه في أصله وانما لم يكتف في نصب هذا
 النوع على الظرفية بالتوافق المعنوي كما كفي به في المفرد المطلق نحو
 قد عدت جلوسا لكون نسبته على الظرفية بمخالفة القياس لكونه مختصا فلم

كفر سخ وبريد وغلوة تقول
 جلست أمامك وناحية المسبح
 وسرت فرسخا (ر) الثانية
 (ما صيغ من) مادة (الفعل)
 العامل فيه (كمرى من)
 مادة (رى) تقول ربيت مرمى
 زيد وذهبت مذهب سحر و
 وقعت مقعد بكر ومنه وأنا
 كنا قد عدنا مائة اعد للجمع
 (وشرط كون ا) المصوغ من
 مادة الفعل (مقبلا) أن يقع به
 نظرا لما في أصله مما اجتمع
 أي لما اجتمع مع في أصل
 مادته كما مثل وأما قولهم

هو منى من جرائد الكلب ومثاله

التراب وعمر ومثاله القابلة
ومثاله الارز وشعره فثاذا
التقدير هو منى مستغرق
من جرائد الكلب فعلمه
الاستقرار وليس مما اجتمع
«» في أصله ولو اعمل في
الزجر زجر في المناط ما
وفي المقدم قد علم بكر شادا
«تبيين» الاول ظاهر
كلامه ان هذا النوع من
قيل المهم وظاهر كلامه في
شرح الكافية انه من
المختص وهو ماض عليه غيره
وانما النوع الذي قبله فظاهر
كلام الفارسي انه من المهم
كما هو ظاهر كلام الناطم
وحده بعضهم وقال السويدي
ليس داخل تحت المهم وضح
بعضهم انه شبه بالمهم لانهم
الشئ انما استأثرت
اجماء الزمان بصلاحية
المهم منها والمختص لطرفه
عن اسماء المكن لان
أصل العوازل الفعل
ودلالتهم على الزمن أقوى
من دلالتهم على المكان لانه
يدل على الزمان بمبنيته
وبالانتماء ويدل على المكان
بالانتماء فقط

يتجاوز به السماع بخلاف نحو وقعت حلوسا في الغنى (قوله هو منى من جرائد الكلب ومثاله التراب) جعل التبعي من متعلقة بخلاف محذوف تقديره
في هذين المثالين بعد منى وفي المثالين الآخرين قرب منى وهو لا يناسب ما هو
فرض الكلام من كون من جرائد وأخواته نظرا والمناسبة ما في التصريح من
أن من والطرف متعلقان باستقرار محذوف خبر عن حواشي هو مستغرق منى
في من جرائد الكلب ومثاله التراب أي في مكان بعيد كبعيد من جرائد الكلب من
زاجره وكبعيد من المناط التراب أي مكان فوطها وتعلقها من الشخص والأول ذم
والثاني مدح كقوله الهاميني (قوله هو منى منى) مقعد القابلة ومثاله الارز
أي في مكان قريب كقرب مكان القابلة أي المودة من المودة وكقرب
محل مقعد الارز من عاتقه (قوله ولو اعمل الخ) أي بأن تشر بعد المجرور
زجر بالبناء للمفعول وناط وقعد ويظهر على هذا أن من بمعنى الى وأن خبر
هو الفعل المقترن أي خبر بالنسبة الى زجر من جرائد الكلب وناط مناط التراب
الخ جعل من بمعنى الى محتاج اليه على غير هذا الاحتمال أيضا مما يظهر
وأما قول المصريح للغي على هذا هو مستغرق منى قد علمه القابلة زجر الخ
فلا يفرق تأمل (قوله ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المهم) لان
التبادر أن ما سبق من الفعل مطوف على الجهات فيكون من أنواع المهم
وقد يوجد ظاهر النظم ما أراد بالمهم ما يشتمل المهم حكما كما مر وهذا منه
لان مجازا زيد مثلا وان تعيلا لا إضافة فهو مهم من جهة اختلافه بالاعتبار
وعدم كونه محسودا أهله سم قل شيئا والشيء في غالب السخ قبيح انما
استأثرت الخ واسما في التثنية الأول (قوله النوع الذي قبله) وهو المقادير
(قوله ليس داخل تحت المهم) أي لاختصاصه بقدر معلوم (قوله انه شبه
بالمهم) أي من حيث انه ليس شيئا معينا في الواقع فان الليل مثلا يختلف
ابتداءه وانتهائه ووجهه بالاعتبار فهي مهمة حكما ويحتمل أن المصنف
جرى على هذا وأراد بالمهم ما يشتمل المهم حكما كما مر ولا احتمال كلام
المصنف هذا قل السارح فيما تنتم كما هو ظاهر كلام الناطم ولم يقل كما هو
مرجح كلام الناطم (قوله بصيغته) أي بمبنيته الموضوعة له مطابقة
وقوله وبالانتماء أي لانه يدل على الحدث بمادته الموضوعة له مطابقة

والحدث يستلزم الزمان فقد دل على الزمان ثانيا بواسطة دلالة على الحدث
بشأن المكان فانه يدل عليه التزاما بواسطة دلالة على الحدث فقط (قوله)
فلم يتعد أي بنفسه (قوله في الجملة) أي من بعض الوجوه وهو الالتزام
لانه لا يتحدث الفعل من مكان ما (قوله والى المختص) هذا جري منه على
ما جرى عليه أولا في حل التظلم من أن ما سيبغ من الفعل من المختص كما
سلف (قوله انقوة الدلالة عليه حينئذ) لدلالة الفعل بالالتزام على مكان
حدثه والظرف المصوغ من مادة الفعل يدل على مكان حدث الفعل فتصربت
لدلالة الفعل على مدلول الظرف بدلالة الظرف عليه ثانيا (قوله حينئذ)
أي حين إذ سيبغ من مادة العامل (قوله وغير ظرف) أي بما لا يشبهه
الظرف بدليل قوله وغير ذي التصرف الخ (قوله فذلك ذو تصرف) أي
ظرف ذو تصرف أي يسمى بذلك حالة كونه ظرفا لا مطلقا بدليل ما سبق
وكذا يقال فيما بعد واعلم أن من المتصرف ما هو كثير التصرف كيوم وشهر
وعين وشمال وذات العين وذات الشمال وما هو متوسطه كغير الاربعة
الانخيرة وغير فوق وتحت من أسماء الجهات بخلاف فوق وتحت فلا
يستعملان غير ظرفين أسلا كما في التسهيل قال الله مامني وأجاز بعض
النحويين فهم ما التصرف في نحو فوقك رأسك وتحتك رجلك برفعهما
بخلاف ما فوق الرأس فهو فوقك قلل سوتك وما تحت الرجل فهو تحتك
لعلالة تفرقة بينهما والذي حكاه الانخس عن العرب في فوقك رأسك
وتحتك رجلك هو انه نصب أسكن وقع لبعض رواة البخاري وفوقه عرش
الرحمن برفع فوق وبتوقه تحتة نار برفع تحت وانما يحترجان على التصرف
فتأمل اه بعض اختصاره وبين مجتزأة من التركيب وما والالف وما هو
نادره كالآن وحيت ودون لا جمعتي ردى عو وسط بسكون السين فتصرف
الاول كقوله عليه الصلاة والسلام حين سمع وجبة أي سقطه هذا جري به
في النار منه سببه حين خريشاه فهو يهوى في النار الآن حين انتهى فالآن
مبتدأ أخيره حين انتهى وتصرف الثاني كقول الشاعر * لدى حيث ألفت
رجلها أم قديم * وتصرف الثالث كقوله

ألم تريا أني حيت حقيتي * وباترت حذا الموت والموت دونها

فسلم يتعد إلى كل أهما بدليل
يتعدى إلى الماهم منها لأن في
الفعل دلالة عليه في الجملة وإلى
المختص الذي سيبغ من مادة
العامل لقوة الدلالة عليه حينئذ
انتهى (وما يرى) من أسماء
الزمان والمكان (ظرفا) نارة
(وغير ظرف) أخرى (فذلك)
ذو تصرف في العرف) النحوي
كيوم ومكان تقول سرت يوم
الجمعة وجلست مكانك
فهو ما طرفان وتقول اليوم
مبارك ومكانك طاهر
وأعجب سني اليوم ومكانك
وشهدت يوم الجمل وأحييت
مكان زيد فهما في ذلك غير
ظرفين لوضع كل منهما

رفع دون وتصرف الرابع كقوله

وسطه كالإبراهيم أو مخرج المحيطة دل طور انخبو وطورا ينير
رفع وسط على الابتداء ويروي بالنصب على الطرفية خبراً قد ثما والكاف
مبتدأ أما وسط فحريكه السير فطرف كثير التصرف ولهذا إذا مخرج
بني فحذف السين كقوله العفارص العرب وقال القراء إذا حذفت في
موضعين كان ظهماً نحو قعدت وسط القوم وإن لم يحسن كان اسماً نحو
احتجب وسط رأسه ويجوز في كل منهما التذكير والتخريف لكن السكون
أحسن في الطرف والتخريف أحسن في الاسم وقال ثعلب يقال وسط
بالسكون في معترك الأجزاء نحو وسط القوم ووسط التخريف في غير
معتزلة نحو وسط الرأس وقال جماعة السالكين طرف والتخريف اسم
لا طرف تقول جلست وسط الدار أي في دأها واضربت وسطه أي متصفه
كذا في الجمع والدمامي (قوله في الأول) أي القول الأول المشغل على
مثالي الزمان والمكان وكذا يدال فيما بعده قاله سم (قوله وكذا ما أشبهها) أي
الأمثلة السابقة وفي نسخ بعضها تنبيه أي اليوم والمكان (قوله أو شبهها)
مطوف على محذوف كما يشير إليه الشارح أي أو لم يظرفية أو شبهها
ولا يجوز عطفه على ظرفية في النظم لا قضاء أن بعض الظروف يلزم شبه
الظرفية إن جعلت أو تنويعية أو غير التصرف هو ما يلزم أحد الأسرين
الداثر فلا يكون فيه تعريض لما يلزم الظرفية بعينها إن جعلت أو لا أحد الدائر
واللازم منصبا على أحد الدائر (قوله وهو اللازم للظرفية) أي الحقيقية
والجازية بدليل تنبيهه إلى النوعين بعده (قوله كقط) ظرف يستغرق
ما مضى من الزمان وعوض طرف يستغرق ما يستقبل منه ولا يمتد لان
الابعد في أو شبهه والافصح في قط فتح القاف ونشد نداء ضمومة
واشتقاقه من قططته أي قططته فحذف ما قبله قط فافهائه فيما انقطع ومضى
من بحسري وبنيت لتضعها معنى من وإلى إذا المعنى من يوم حلت إلى الآن
وعلى حركة لا يلاقي ما كتان وكانت شمة تشبهها بالغايات وقد يكسر على
أصل التاء الساكنين وقد تبيع فافه طاء في الضم وقد تنحرف مع ضمها
أو اسكانها وعوض معرب أن أضيف نحو لا أفعله عوض العائدين مبنى أن لم

في الأول مبتدأ وفي الثاني فاعلا
وفي الثالث مقفولاً ولا به وكذا
ما أشبهها (وغيره التصرف)
منها ما هو (الذي يلزم به ظرفية
أو شبهها من الكلام) أي غير
لأنه ظرف وهو اللازم
للظرفية على نوعين لا يخرج
عنها أصلاً كقط وعوض
تقول ما فعلته قط ولا أفعله
عوض وما يخرج عنها إلى شبهها

بقوله على فاعله أو الكسرا والفتح وحي الزمده وشاذة كما مضى من جزمه
 جاءه رده آخرا فاعله في الفاعلية وهو الجار بالجر في أي من فقط للكسرة
 زيادته باقي الظرف والتميم به تشديد خواه اعلى ما يتصرف وجرم في إلى وحتى
 وأين إلى مع عدم اندفاعه شاذ فاعله (قوله غنوتيل وبعده داخ) سباق
 الكلام على قبل وبعده رده ما وجد من وبعده رده ردي وبعده رده ردي وبعده
 في باب الامة فاعله في مذوء في باب حروف الجر وعلى بحر في باب ما
 يتصرف (قوله مع أن من تدخل عليه) قال الرشي ومن الداخلة على
 الظرف وغيره انصرفه أكثر ما يعني في غنوتيل من قبل ومن بعده
 ومن ينناو بينك حجاب وأما جزمته من عندك وبعده ردي من قبل فلا بد
 الثانية اه وفي التصريح عن الناطم أن من الداخلة على قبل وبعده
 وأنواعه ما زائدة (قوله لان الظرف والجار والجور والحق) لا يعني أن
 التعديل يقع أهم من المذمى هو جزمه شبيه الطريقة الجرم خاصة
 فكان الأولى التعليل باقتناء نقا (قوله ثم الظرف المتصرف منه منصرف
 الخ) أي رده بمعنى على السكون كاذن داخلة اسم زمان الهم بالحق وبعده
 اذ به ينناو على غيره كما من عند الجازين (قوله وهو غنوة وبكرة) الأولى
 من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس والثانية من طلوع الشمس إلى الغدوة
 (قوله علمين اهذين الوقتين) أي علمين جنبيين يعني أن الواضع وضعهما
 علمين جنبيين اهذين الوقتين أهم من أن يكونا من يوم بعينه أولا وهذا معني
 قوله فاعله ما التعيين أولي قصد كما وضع لفظ أسامة علماء الحقيقة الاسمية
 أعظم من أن يفسده واحد بعينه أولا فالتعيين المنفي قصد هو التعيين
 المنفي لا التوحي اذ هو لا بد منه فلا اعتراض بأن عدم قصد التعيين
 يصيرهما نكرتين منصرفتين ويؤيد ما ذكرناه قول الدماميني كما يقال عند
 قصد التعميم أسامة ثمر السباع وعند التعيين هذا أسامة فاحذره يقال
 عند تدبير غنوة أو بكرة وقت نشاط وعند قصد التعيين لا سير
 الآية إلى غنوة أو بكرة قال وقد يتخللون من العلمية فيصرفان رده واهم
 رزقهم فيها بكرة وعشا وحي التحليل جئتكم اليوم غنوة ورجعتي أمس
 بكرة والتعيين في هذا لا يقتضي العلمية حتى يمنع الصرف لان التعيين أعظم

وهو الجار بالجر في نحو
 قبل وبعده ردي وبعده ردي
 فيقتضي علمين به عدم
 التصرف مع أن من تدخل
 عليه من اذ لم يخرج من عن
 الطرفية إلا إلى ما يشبهها
 لان الظرف والجار
 والجور رديان في التعاقب
 بالاستقرار والتوابع خبرا
 رديا وحالا وبقية ثم الظرف
 المتصرف منه منصرف شذوذ
 يوم وشهر وحول ومنه غير
 متصرف وهو غنوة وبكرة
 علمين اهذين الوقتين فاعله ما
 التعيين أولي قصد في
 شرح انفسه بل ولان انما هما
 لكن زادي شرح الجملة
 لا برصه وورثه في مال
 انها لا تصرف لان انفسه

من العلية فلا يلزم من استعمالها في يوم معين أنها يكونا لميل الحوائز أن
 تشارهما إلى معين مع قائم ما على كونهما من أسماء الأجناس المتكررات
 بحسب الوضع كما تقول رأيت رجلا وأنت تريد تخصيصا معينا فيجعل على
 رأيت من المعين ولا يكون علما له بعض اختصار وقال في الوهم ذكر
 بعضهم أن غدوة في الآية إنما تؤيد تسمية عتبا اه (قوله والتعريف)
 أي بالعلية الخمسة (قوله والطرف غير المتصرف منه متصرف وغير
 متصرف) أي ومنه منى على السكون كدوق أو على غيره كدوم وتركب
 من أسماء الزمان أو المكان كصباح صباح ويوم يوم وصباح مساء أو قصد
 التركيب وأصبأ أحد هما إلى الآخر أو عطف عليه أعرب وتصرف
 والمعنى مع التركيب والاسافة والعطف واحد في الجميع عند الجمهور أي
 كل صباح وكل يوم وكل صباح ومساء وحال الحرير في صباح مساء فترق
 فيه ما من المدعى مع الاضافة أنه يأتي في الصباح وحده كما يختص الضرب في
 قولنا ضربت علامة بكذا باللام وحده دون زيد بخلافه مع التركيب والعطف
 وكبي من في هذا التركيب أعرب وتصرف ومنه مودة يتكلم لهد يتقطع
 يتكلم ومن قرأ متصوفا من دوع الحسل فحمله على أغلب أحواله وهو
 كونه طرذا نصونا كقبل ذلك في وتادوت ذلك وفيل غير ذلك ومن غير
 المتصرف بالتاء عند غير حتم ذات وذات في إلى زمن قبل موت ههما
 على الظرفية فتوالت هدا صباح ودا ما وذات يوم وذات ليلة أي وتادا
 صباح وفتادا ما ومدة ذات يوم ومدة ذات ليلة أي وتا صاحب هذا
 الاسم ومدة صاحب هذا الاسم وأما حتم فيخرج هما عن الظرفية كما
 حكاهم في سيرة فيقولون سير عليه ذويوم وذات يوم بالرفع وإعما من غيرهم
 قصر هما القلة اسافة المسمى إلى الاسم واستتباع كل التعريف تصرف
 صعات الأركان القائمة مقام بوصواتها الذم وصف فيقع عند الجميع
 سير عليه طويل أي من طويل دون سير عليه طويل من الشهر ومن غير
 المتصرف بالتاء أيضا حوال وحول وحول وحول وأحوال وأحوال
 وليس المراد حقيقة التسمية والجمع ومنه يدل على معنى ممكن لا يعني يدل نحو
 حدها يدل هذا أي مكانه أنما يعني يدل ماسم متصرف لا طرف ومنه مكان

قوله غدوة وسواها مكررة اه

والتعريف والطرف عبر
 المتصرف منه صرف وغير
 متصرف

بمعنى يدل فكل من انظر مكان ويدل اذا استعمل في أصل معناه فهو
 متصرف وان استعمل في معنى الآخر لم يطر بقة واحدة قاله الدماميني
 وغيره قال صاحب ديوان الادب ويستعمل حوالا للمصدر كايك لئلا
 الحوال والحوال كما يطابقان بمعنى جانب الشيء المحيط به يطابقان بمعنى القوة
 (قوله فالمتصرف نحو مصدر الخ) فيه أن مصدر اوله لا ونهارا ونحوها متصرفة
 ومن خروج سحر عن الظرفية وشبهها قوله تعالى نجيهاهم بسحر فكيف
 جعلها من غير المتصرف (قوله غير مقصود بها كلها التعيين) فان قصد بها
 التعيين فإو جدي فيه صلة أخرى كسحر وعقمة وعشبة لم يصرف ولا صرف في
 مفهومه تفصيل فلا اعتراض والعللة الأخرى في سحر العدل من السحرو في
 عقمة وعشبة التأنيث لكن منع صرف عقمة وعشبة حيث نأخذ في لغتين كما يأتي
 (قوله وغير المتصرف نحو سحر) أي وعشبة وعقمة وانما لم يذكرهما لان
 صرفهما مع التعيين هو الفصح ومنعهما الصرف معه لغة قليلة كما قاله
 الدماميني وأشار إليه الشارح في عشبة بقوله ومن العرب الخ قال الدماميني
 ولا يقدح في تلك سكرهما وصرفهما مقصد أزمنة معينة منهما لما تقدم من أن
 التعيين أصح من العلية وقوله ومن العرب الخ إشارة إلى مثال آخر لغیر
 المتصرف من غير المتصرف وفصلهما قبله لضعفه عنه كما عرفت وقوله عشبة
 أي وعقمة فيكونان كغمد وقوة بكرة السابقتين إذا لفرق وفي بعض النسخ
 ومنهم من يصرف بحذف لا فيكون إشارة إلى اختلاف العرب في بعض
 مفهوم قوله غير مقصود بها كلها التعيين فافهم (قوله فينتصب انتصابه) فهو
 مفعول فيه بظريق النيابة (قوله ولا يقاس على ذلك لقلته) قال سم لا أن
 تقول هذا من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وذلك مقبوس عند
 الناطم إذا كان المضاف إليه غير قابل لتسمية الحكم إليه كما هنا إذا لا يتصور
 كون الجلو في القرب بالمعنى المصدرى فلم يحكم على هذا بأنه غير مقبوس
 (قوله يكثر) أي القوة دلالة الفعل على الزمن كما سحر (قوله أو مقدار) أي من
 الزمن وإن لم يكن معنا (قوله حقوق النجم) أي غروب الثريا وقوله وحلب
 ناقة بسكون اللام ونحو ذلك استخراج ما في الضرع من اللين مصدر حلب
 يحلب بضم لام المضارع وكسرها والحلب بالتحريك اللين المحلوب كذا

فالتصرف نحو سحر وابل ونهار
 وعشاء وعقمة ونساء وعشبة
 غير مقصود بها كلها
 التعيين وغير المتصرف نحو
 سحر مقصود به النعيين ومن
 العرب من لا يصرف عشبة في
 التعيين (وقد ينبع)
 ظرف (مكان مصدر)
 فينتصب انتصابه نحو جالس
 قريب زيد أي مكان قريبه ولا
 يقاس على ذلك لقلته فلا
 يقال آتيا جالوس زيدريد
 مكان جالوسه (وذلك في
 ظرف الزمان يكثر) فقام
 عليه وشروطه أفهام تعيين
 وقت أو مقدار ونحو كان ذلك
 حقوق النجم وطلوع الشمس
 وانتظرته نحر جزور وحلب
 ناقة والأصل وقت حقوق
 النجم ووقت طلوع الشمس
 ومقدار نحر جزور ومقدار
 حلب ناقة فحذف المضاف
 وأقيم المضاف إليه مقامه
 * تنبيه قد يحذف أيضا
 المصدر الذي كان الزمان مضافا
 إليه فينبو ما كان هذا
 المصدر مضافا إليه من اسم عين

في القاموس (قوله لا تأكله القارطين) مما راجح لان خرجا يجنبان القرمط
 برحمة انصار امتلا (قوله مسفته وعدده الخ) أي دوال هذه المدكورات
 (مائدة) على بوزعطف الزمان على المكان وعكسه قال في المغني أجاز
 القارطين في قوله تعالى وأتبعوا في هذه القيامة ويوم القيامة أن يكون يوم
 القيامة عطف على محل هذه الخ قال المسامحة ان أراد بالمدنية الأزمنة
 السابقة ليوم القيامة فلا اشكال في عطفه عليها لان كلامهما زمان وان
 أراد به هذه الدارين حيث هي مكان فعبه عطف زمان على مكان وفي
 الكتبة ان مائة نضي منه فلهذا في ذلك في نفسه قوله تعالى لا تدرككم الله
 في موطن كثيرة ويوم حين قال فان قلت كيف عطف الزمان على المكان
 وهو يوم حين على الموطن قلت بناء يوم موطن يوم حين أولى أيام
 موطن كثيرة ويجوز أن يراد بالموطن الوقت كقتل الحسن اه وجهه
 بعض الأفاضل بأن القول مقتض لظرف الزمان اقتضاء لظرف المكان فلا
 يجوز جعل أحدهما تاءا لا آخر فلا يعطف عليه كالأب عطف المفعول فيه
 على المفعول به ولا المدحول على الماعل ولا المصدر على شيء من ذلك وبأن
 ظرف الزمان ينصب على الظرفية مطاعا بخلاف ظرف المكان فانه يشترط
 فيه الإجماع فلما اشتمل لفظ هذه الجهة لم يجز عطف أحدهما على الآخر
 واندم سماع عطف أحدهما على الآخر لكن يجوز عطفهم لا شرا كهما
 في الظرفية تقول ضربت زيدايوم الجمعة وفي المصدر أوفى المجدد ويوم
 الجمعة وعليه جرى حديثي ابن المنبر في الاتصاف مناقضاه صاحب
 الكشف اه باختصار

لحولا أكله القارطين
 ولا تأكله القارطين والاصل
 مدة غيبة القارطين ومدة بقاء
 القارطين انتهى «حاشية»
 مما يوجب الظرف أيضا
 مسفته وعدده وكايتة
 أو جزئيه نحو جلست طويلا
 من الدهر شرقى مكان وسرت
 عشرين يوما ثلاثين بريدا
 وثبت جميع اليوم جميع البريد
 أو كل اليوم كل البريد ونصف
 اليوم نصف البريد أو بعض
 اليوم بعض البريد

• (الفعول معه) •

(ينصب) الاسم الفعلة

• (الفعول معه) •

(قوله الاسم الفعلة) قدر الوصف معرفة وان كان تالي الواو اسم فاعل
 مضى الى معموله فلا تفسيد الاضافة تعريفا ولا تخصيصا كما سيأتي لان
 المراد من اسم الماعل هنا الثبوت لا الحدوث فنفيد الاضافة تعريفا لا تخصيصا
 عمله حيث قد تكون اضافته معنوية أو الاستمرار الشامل لازمة الثلاثة
 فنفيد الاضافة تعريفا باعتبار دلالة على المضى لعدم عمله هنا الاعتبار
 كما ستر وامل ذلك في قوله تعالى مالا يوم الدين ذكره في حواشي

المختصر (قوله نال الواو) فيه إشارة إلى عدم جواز الفصل بين الواو
والمفعول معه ولو بالنظر في أن جازا الفصل به بين الواو والعلامة ومطوقها
لتنزل الواو هناء المفعول معه منزلة الجار والمجرور ذكره ليس ويجب
ذكر هذه الواو إذ لم تثبت في العربية حذف الواو والمفعول معه كما في المفتي
(قوله التي بمعنى مع) أي التي للتنصيص على مصاحبة ما بعدها المفعول
المعامل السابق أي مقارنة له في الزمان سواء اشتركا في الحكم كما ثبت وزيدا
أولا كما تروى الماء والخشبة وبذلك فارقوا والعطف فاعلم أن مقتضى المشاركة
في الحكم ولا تقتضي امتثاله في الزمان وإن وجدت في نحو كل رجل وضعته
ذكره شارح الجامع فلم يمكن التمهيد بمصباح على المصاحبة لتصل ما قبلها
وحصة العطف على ما بعدها كما في ضربت زيدا وعمرا كانت للعطف
انفاذا كما قاله الدماميني وبما خرج بالتي بمعنى مع بالهي السابق نحو أشرت
زيدا وعمرا وخطبت البر والشعر فابعد الواو في مثل هذا المفعول به
لأن المفعول معه لأن المعية في مثله مستفادة مما قبل الواو لأنها فاعل المجرور
العطف فتدبر (قوله ذات فعل) هذا مفعول من قوله والآتي بجان الفعل الخ
سم (قوله أو اسم يشبه) أي في العمل ومنه اسم الفعل يدل عليه في ما
يأتي واستأنوا الصفة المشبهة وأفضل التفضيل فليحظر وجهه ثم رأيت
في المفتي ما يؤيد هذه وجهه حيث قال وقد أجيز في حديث وزيدا درهم
كون زيد مفعولا معه وكونه مفعولا به باضممار يحجب وهو الصحيح لأنه
لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به (قوله مما
فيه معنى الفعل وسر وفه) يشكل عليه تمثله فيما يأتي بقدره فتأمل وقد أشار
المصنف إلى هذه الشرط بالمثال (قوله كما في نحو) أي كذا إلى الواو في نحو
الخ فزاد الشارح لفظة كما دفعا لتوهم تقييد نال الواو بالطريق وإن
الإشارة بنحو إلى غير سيري من بقية العوالم وغفل البعض عن هذه الدقيقة
وعن بقا إعطاء القيود بالمثال مع زيادة كما يقال كان الظاهر عدم زيادة كما
ويكون الظرف وهو قوله في نحو قيد الينصب بناء على طريقة المصنف من
إعطاء القيود بالمثال فيكون مشيرا إلى بقية القيود التي ذكرها الشارح
(قوله سيري والطريق) يفيد أنه لا يشترط في نصب الاسم على أنه مفعول

(نال الواو) التي بمعنى مع

التالية لجملة ذات فعل أو

اسم يشبهها فيه معنى

الفعل وحروفه (مفعول معه)

كما في نحو سيري والطريق

مسرعه) وأناسا والليل

والهبي سيري والليل

فانظر في والليل

مع جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه وهو كذلك خلافاً لابن جني
 اه سم وبما لا يصح فيه العطف استوى الماء والخشبة ان كان استوى بمعنى
 ارتفع فان كان بمعنى تساوى أى تساوى الماء والخشبة في الارتفاع وبما يصح
 فيه العطف (قوله نصب بالفعول معه) أى بسبب كونه مفعولاً معه ولم يقبل
 نصيبان لان المصدر يخبر به عن الواحد وغيره (قوله وتشرب اللبن) أى
 نصب تشرب كما قصد بذلك ابن هشام وعليه فالمراد بالاسم في التعريف
 الاسم المصر مع وقال حفيد الموضع ينبغي أن يكون ذلك في غير نصب تشرب
 والا فهو اسم تأويل فينبغي أن يكون مفعولاً معه وبه صرح بعضهم اه
 والاول ظاهر صنيع السامع لان ظاهره أن الواو في المثال بمعنى مع وهى
 انما تكون بمعنى مع على النصب كما قاله شيخنا (قوله فان نال الواو في الاول
 الجملة في الاول غير ظاهر بل غير مستتر كالتالى بحسب الظاهر الفعل
 قطع وباعتبار الظاهر يتدفع أيضاً ما يقال أن مقتضى قول الفعل قتال الواو
 اسم في الحقيقة وبأن المراد بالاسم في التعريف الاسم المصر مع كما مر (قوله
 وفي التاني جملة) أى وان كانت الواو الحالية نصب المقارنة (قوله نحو جاء
 زيد وعمر وقوله أو بعده) قال البعض تبعاً للمصرح هذا خارج بقوله فضلة
 فلو قال زيد جاء رأيت لمكان أولى اه ويرد بان المراد بالفضلة كما هو واجد
 معنيها ما يتم الكلام بدونه ولو مر فوجاً كلعطف في المثال بدليل انه لو
 أريد بالفضلة غير المرفوع لخل في التعريف نحو اشترك زيد وعمر اه
 بالنصب مع أن المقصود خروجه لقصاده فتدبر (قوله نحو كل رجل وضيعته)
 أى انما قدرا خبر متى كان قيل كل رجل وضيعته مقترنان أما اذا قلنا مقترداً
 معطوفاه في خبره ما بعد الواو كان قيل كل رجل موجود وضيعته لم يخرج
 له من كون ما بعد الواو حيث أنه مفعولاً معه (قوله فلا يجوز فيه النصب) أى
 في هذا المثال الاخير (قوله للمصري) يقع الميم وضهما (قوله فلا يتكلم به)
 أى لقصاده لتعين أن يقال هذا لا ولا يسل على رأى الجمهور ويجوز
 وأين على مذهب المصنف كما يأتى في محله (قوله خلافاً لابن على) فانه أجاز
 مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل كالتنبيه

نصب بالمفعول معه وخارج
 بالاسم نحو لا تأكل السمك
 وتشرب اللبن ونحو سرت
 والشمس طالعاً فان نال
 الواو في الاول فصل وفي
 التاني جملة وبالفصل نحو
 اشترك زيد وعمر وبالواو
 نحو حيث مع عمرو وكروها
 بمعنى مع نحو جاء زيد وعمر
 قبله أو بعده ويكون
 تالية لجملة نحو كل رجل
 وضيعته فلا يجوز فيه النصب
 خلافاً للمصري ويكون
 الجملة ذات فعل أو اسم
 يشبهه نحو هذا لك وبالله
 فلا يتكلم به خلافاً لابن على
 وأما نواهى سم ما أنت وزيد
 وكيف أنت وضيعته من زيد
 وما أشبهه

فبأني يانه (بما من الفعل

وشبهه سبق هذا النصب) را
النصب رفع بالابتداء خبره
في المجرور الأول وهو بما
وسبق صلة ما من الفعل متعلق
بسبق أي نصب المفعول معه
انما هو وما تقدم في الجملة

قبله من فعل وشبهه لا بالواو في

القول الاحق) خلافا للجر جاني

في دعواه أن النصب بالواو إذا

لو كان الامر كما ادعى لوجب

اتصال الضمير بهما فكان

يقال جلس بولك كما تبطل

بغيرهما من الحروف العاملة

نحو انك ولك وذلك يمتنع

باتفاق وأيضا فهي حينئذ

حرف مختص بالاسم غير منزل

منزلة الجزء مخففة أن لا يعمل

الاجر كحرف الجبر ولا

بالخلاف خلافا للكوفيين

وانما قيل غير منزل منزلة الجزء

للاحتراز من لام التعريف

فانها اختصت بالاسم ولم

تعمل فيه لكونها كالجزء

منه بدليل تخطي العامل لها

وتساؤل الملاق الفاعل

الظاهر كما مل والمقدر كقوله

فمالك والنلذ حول نجد

احتمال تنبيه الفعل قوله

والاشارة والظرف وهذا أجاز في قوله هذا راد في مطويا وسريالا أن سريالا
نصب على العية بهذا الوجه وور على أنه نصب بمطويا بالخير كما سبق (قوله
فسبقني يانه) أي في قوله وبعد ما استقاهم الخ (قوله هذا النصب رفع
بالابتداء) فيه ما يحتمل أن المرفوع بالابتداء هذا النصب بدل أو عطف بيان
(قوله متعلق بسبق الخ) أي بجمعه وسبق الخ من محال محذوف من ضمير
سبق العائد على ما أي حال كونه كائنا من الفعل وشبهه والفاعل في صاحب
الحال عامل فيها (قوله انما هو وما تقدم الخ) أي بواسطة الواو فهي معدية
الفاعل الى المفعول معه ما يعني (قوله لوجب اتصال) يعني لصح اتصال
الضمير إذا لازم على تقدير أن الناصب الواو اللاحقة لا الوجوب ألا ترى أن
ان واللام مثلا يدخلان على الظاهر والضمير ولا ترد الا الاستثنائية لما
سبقت كره الشارح في أوائل الاستثناء (قوله فهي حينئذ) أي حين اذ حملت
(قوله ولا بالخلاف) أي بخلاف ما بعدهما لما قبلها معطوف على قول المتن
لا بالواو فهو وقول ثالث للكوفيين وكان الأولى تأخير هذا كره قبيل قوله وتناول
لأن ما بعده معر يقطع بما قبله وبما بعده قول الكوفيين أن الخلاف معنى من
المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني وانما ثبت الرفع بها كلابتداء والتخرد
وأن الخلاف لو نصب لقبيل ما قام زيد بل عمر بالانصب وهو لا يقال اتصافا
وبقي قول رابع وهو أن المفعول معه مفعول به لفعل محذوف أي سرت
ولابست النيل (قوله خلافا للكوفيين) تبع في حكمته عنهم المصنف
في التمهيل قال الله ما يعني ما حكمه المصنف عن الكوفيين انما هو وقول
بعضهم وقال معناه والاختصاص انه صابه على الظرف وذلك أن الواو لما
أقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف لا يحتمل
النصب أعطى ما بعده اعرابه عارية كما أعطى ما بعد الا التي بمعنى غير اعراب
غير ولو كان الامر كما قاله هؤلاء لجاز النصب في كل رجل وشبهه مطردا
وليس كذلك (قوله وتناول الملاق الفعل) تناول أيضا الفعل المتعدي وهو
الصحح خلافا لشرط لزوم التلايل ليس بالمفعول به والناقص كمكان وهو
الصحح وشاء على أنها مشقة أو أنها بدل على معنى سوى الزمان سم (قوله أي
ما تصنع) يؤخذ منه أنه ليس المراد بالمقدر المحذوف بل ما بعده والفاعل الذي

أي ما تصنع والنلذ ذو من

فحبك والتمسك سيفه تد وقوله قدنى وابهم فان اتي بفهم (١٨٠) * يكونوا كتجبل الشام

المشهد وقوله

لا تحببتك انواي قد جعت
هنا ردائي وما وارسا لا

فسر بالانصب على المفعول
مع والعاقل فيه مطوبا

لا هذا احلا لابي على في تجوز
الامرير تبييه افهم بقوله

سبق ان المفعول معه لا يتقدم
على عامله وهو اتفاق فلا

يجوز والطريق سرت وفي
تقدمه على مصاحبه خلاف

والصحيح المنع واجاز ذلك ابن
جني في كتابه قوله

جعت وخشاعية ونجمة
ثلاث - سال لست عنها

برعوى وقوله
اكتبه حين اباديه لا كرمه

ولا اقبه والسواة اللقب
على رواية من نصب السواة

والقب يعني ان المراد
الاول جعت غصة ونجمة مع

فشرى الثاني ولا اقبه
اللقب مع السواة لا من

القب ما يكون لغير سواة ولا
يجله فيه الامكان جعل

الواو فيها عطفة قدمت هي
ومعطوفا وذلك في البيت

الاوّل لما رواه الثاني

يقول اليه معنى الكلام فان تصح لا يتأق أن يكون محذوف في هذا التركيب
لانه لا يتعلق به الجار الذي كور ويحتمل أن التقدير ما ثبت لك أو ما كان لك
فيكون العامل محذوفاً وهذا ما ذكره المستنفي في التمهيد ويمكن إجراء
كلام اشرار عليه بأن يكون قوله أي ما تصنع ما بالخامس المعنى لا للفعل
المقدر فان قلت لم اكن في تقدير الفعل فيما ذكر ولم يكتم في هذا لك وأبانك
حيث منع فيه النصب أجيب بقوة الداعي للفعل فيما ذكر وهو تقدم
الاستفهام الغالب دخوله على الفعل ووجود الجار والمجرور والذي
الاصل في العمل فيه الفعل بخلاف ذلك فان الداعي فيه وجود الجار والمجرور
فقط ذكره الفاعل كهي (قوله فحبك الخ) أي بناء على أن حسب اسم فعل
بمعنى يكفي والكاف منه قوله وسف فاعله والجهور على أنه صفة مشبهة بمعنى
سكان من أوسيف حبره والخصالك مفعول به محذوف أي يحسب
الخصالك أي يكفيه من أحسب اذا كفي وقائل يحسب ضمير يعود على
سيف لتقدم رتبة الواو عطفة جملة على جملة لا مفعول معه لان الصفة
المشبهة لا تنصب المفعول معه كما مر فقدمته على الاول بانية وعلى الثاني
اعرابية وروى كافي المعنى جرا الضمك ورفعاً أيضاً الجري نيل بانحمار
حسب أخرى وقيل بالعطف والرفع على أن الاصل وحسب الضمك
لخذف حسب وحلقة المضاف اليه (قوله قدنى) أي يكفيني كتجبل خبر
بكونوا أي كذوى تجبل والمشهد الدمين (قوله في تجوز الامرير) أي
سأعلى مذهبه السابق من الاكتفاء بالعامل المعنوي (قوله وهو اتفاق)
أي يحتمل اتفاق وفيه أن الرضى جوز تقدمه على العامل مع تأخره من
المصاحب نحو ابك والنيل سرت (قوله أكنيه) بفتح الهمزة أي ادعوه
بكنيته (قوله قدمت هي ومعطوفها) أي ضرورة كما سيأتي في باب العطف
(قوله قدنى أي يكون الخ) فتكون السواة مفعولاً مطلقاً وعطفه من عطف
الجميل وأما اللقب فمفعول به ثان لا لقب بقوله اقبته لقباً وبلقب كهيته
اسماً وباسم ودعوى البعض أن هذا غير ظاهر وأن الظاهر كونه مفعولاً
مطلقاً غير ظاهر بل كونه مفعولاً به أظهر لا حواج المفعولية المطلقة الى
تأويل اللقب باللقب (قوله بفعل كون) أي بفعل مشتق من لفظة الكون

فعل أي يكون أصله ولا اقبه اللقب ولا أسوؤه الواو انتم حذف نائب السواة
(وبعد ما استفهام أركيف نصب) الاسم على المعية (يفعل كون مضمر)

لكن اذا سلم الكلام لغة رغبة غير فعل السكون كمنع ولا يسر جازة تدبره
 فان قلت لم اكن في تقدير الفعل في نحو ما أنت وزيد ايلم يكتم به في نحو
 حسد الشا وأباك أجب بقوة الداعي للفعل في نحو ما أنت وزيد الوجود
 متضمن له تقدم الاستفهام الذي هو أولى بالفعل والضمير المنفصل الذي
 كان متصلا به على أنه فاعله بخلاف نحو هذا وأباك فان فيه متضمنا للفعل
 واحدا كما بيناه قريبا (قوله وجوبا) سرح غير بدل هو أيضا في سرح
 التوضيح بأنه جواز وهو الحق (قوله وما أنت وزيد) وتأو ما شأنك
 وزيد أي ما يكون شأنك (قوله ما أنت والسير في متلف) بفتح الميم اسم
 مكان أي طريق فخر به ناع فيه سالكه وهو شرط بيت من المتقارب المتلوم
 وأشد في الهجاء وما أنت ولا ثم عليه (قوله فاسم كان مستكن)
 سرح في أنها ناقصة ولا يتعين بل يصح أن تكون نامة فكيف حال وما
 مفعول مطلق ذكره يس (قوله من ذلك) أي من اسمها ناصب المفعول
 معه ولما لم يكن هذا استفهام فصلة عما قبله (قوله أزمان قومي) جمع زمن
 وقومي اسم كان المحذوفة أوقاعها أو كائذي خبرها أحوال أي كالأكب الذي
 والرحالة بكسر الراء سرح من جلد لا خشب فيه كانوا يخفونه للركض
 الشديد أن تميل أي بسبب أن تميل والضمير للرحالة ولعل لا قدره أي
 بسبب أن لا تميل ويحتمل أن التقدير خوف أن تميل على أنه تعليل لكان
 قومي فيكون الضمير للجماعة بل هذا أقرب وميلا مصدر بمعنى ميلا ورأيت
 بخط الشنواني ما مش الدماميني أن المراد بالبيت وصف ما كان من استواء
 الأمور واستقامتها قبل قتل عثمان رضي الله تعالى عنه (قوله والتقدير
 أزمان كان قومي) تقدير كان ههنا مذهبين ويتجمل نقصان والتمام كما مر
 وتعين اهناير جمع تقديرها في باقي الأمثلة ولا تنها أعم الأفعال اه دما ميني
 وفيه أنه لا مانع ههنا من تقدير نحو ثبت ووجد فاقبال (قوله وأرجح من
 النصب) لعدم الخلاف في جوازه بخلاف النصب اذا انفصل بأن النصب
 سماعي كسباني في الخاتمة لا يحجزه ولصبر ورة العدة في النصب فضلة ولأن
 الأصل في الواو العطف ومحل جواز الأمرين اذا قصد التكلم مطلق
 النسبة فان قصد التمهيد على المعية تعين النصب وان قصد عدم التمهيد

وجوبا (بعض العرب)
 فتأوا ما أنت وزيد ومعه
 قوله ما أنت والسير في متلف
 وتأوا كيف أنت وقصة
 من تريدوا لامل ما تكون
 وزيد وكيف تسكون
 وقصة باسم كان مستكن
 وخبر عما تقدم علم من اسم
 استفهام فلما حذف من
 اللفظ انفصل الضمير
 تنبيه ان الأول من ذلك
 أيضا قوله

أزمان قومي والجماعة كالذي
 لزم الرحالة أن تميل بميلا
 فالجماعة نصب على المعية
 بفعل كون مضمرة والتقدير
 أزمان كان قومي والجماعة
 كذا ذكره سيدويه الثاني في
 قوله بعض العرب إشارة إلى
 أن الأرجح في مثل ما ذكره

الرفع بالعطف (والعطف
 ان يمكن بلا عطف) من جهة
 المعنى أو من جهة اللفظ
 (أحق) وأرجح من النصب
 على المعية كقبي نحو جازيد
 وعمر ووجهنا أنا وزيد
 اسكن أنت

وزوجك الحنة برفع ما بعد الواو على العطف لانه الاصل وقد (١٨٢) أمكن بلا ضعف ويجوز التنبص على

المعية في مثله (والتنبص)
على المعية (باعتبار الذي ضعف
السبق) انما من جهة المعنى كما
في نحو قوله لم توتر كنت الناقة
وفصلها الرضعا وان العطف
فيه ممكن على تقدير لو توتر كنت
الناقة تزام فصلها او ترك
فصلها ارضعها رضعها
لكن فيه شكاب وتكثير
عبارة وهو شبهة الوجه
التنبص على معنى لو توتر كنت
الناقة مع فصلها وبحقوقه
اذا أمكن التحمل من
امرئ * فعدوا كل
أمره والباليا * وقوله
فكونوا أقربوا بني أيمكم
مكر الكليتين من الطحال
لان في العطف تسمية في الاول
وتوحيها للعنى في الثاني
وفي التنبص على المعية سلامة
منها فكان أولى وانما
من جهة الحفظ كما في نحو
بعت وزيدا وذهب وعمرا
لان العطف على ضمير لرفع
التصل لا يحسن ولا يجرى
الامع الفصل ولا فعل له توجه
التنبص لان فيه سلامة من
ارتكاب وجه ضعيف عنه

عليها ومقتضى الاحتمال تعيين الرفع لانه المسميتي (قوله وزوجك) عطف
على المستتر في اسكن وعمل فعل الامر في الاسم الظاهر وانما يتبع اذا لم يكن
تأثيرا أمرا اذا كان تابعا فلا لانه يقتضي في التابع ما يقتضي في الشروع فلا
حاجة لما قيل انه فاعل لمحذوف أي وليس يكون زوجك الحنة على أنه يلزم عليه
حذف الفعل المقرون بلام الامر وهو شاذ (قوله لانه الاصل) أي الغالب
في الواو (قوله ويجوز التنبص على المعية) المحل لقضاء التفرع (قوله
على تقدير لو توتر كنت الخ) أي لان مجرد تركها لا يتسبب عنه الرضاع
لاحتمال تفرعها من ولدها أو بتأجيلها بخلاف تركها تزام فصلها من باب
جمع أي تعطف عليه وترك رضعها أي يتمكن من رضاعها فانه يتسبب عن
ذلك رضاعها اياها بالاعمال (قوله وتكثير عبارة) أي تكثير لا عبارة
الفترة والعطف من عطف السبب على السبب (قوله على معنى لو توتر كنت
الناقة مع فصلها) أي معية في الحس والمعنى للارباح احتمال كونه معها
وهي تفرعته فلا يرضعها فتعطين (قوله اذا أمكن) أي أو تقتضي في عجب
ومعنى قوله وواكل أمره والباليا على العطف ترك أمره والباليا وترك
الباليا لأمره وهذا الوجه العطف الذي سيذكره (قوله مكان الكليتين)
بضم الكاف ويقال الكليتين بضم الكاف مع الواو لعمدة ان جر وان
لا متجانين يعظم الصلب والطحال بضم الطاء ممتدة (قوله تعضا
في الاول) فغيره هنا بالتعسف وفيما مر بالتكافئ (قوله وترعنا)
أي تضمينا للمعنى في الثاني وجه انتفاء كون بني الابن مأمورين وهو
خلاص المقصود لان المقصود أمر الخاطمين بأن يكونوا مع بني أمهم وبحسب
فيه بأنه ينتج التعديل لالرحمة فقط والى تعين التنبص على أبو البقاء وتبعه
المصرح (قوله يوجب) جواب الشرط والشرط وجوبه خبر المبتدأ وهذا
أولى من جعل جواب الشرط محذوفاً ويوجب خبر المبتدأ لان حذف الجواب
مع كون الشرط مضارعاً ضرورة كذا قال غير واحد وفيه أن محل كونه
ضرورة اذا لم يكن الشرط المضارع مجزواً وبالجملة لا يجوز حذف الجواب كما
سبق في كونه ضامياً في المعنى واعلم أن عبارة المستغنى عن أسرين الاول
كون أو التحدير والمعنى اذا امتنع العطف كما في سرت والبل ويجب أحد

مندوحة (والتنبص) على المعية (ان لم يجز العطف) لما في معنوى أو التكني (يجب) والمانع
المعنوى كذا في سرت والنيل ومثبت والخياط لم يزد وطولع الشمس

أمرين إنما انصب على المعية وإما انصب بأفعال عامل الثاني تكون
أولاً تنوع والمعنى أن ما ما امتنع فيه العطف نوعان نوع يجب فيه انصب على
المعية نحو سرت والنيل ونوع لا يجوز فيه انصب على المعية بل ينصب بأفعال
عامل نحو علفتم أذنوا وما بارد أو على هذا محل الشارح غير أنهما في النوع
الثاني وجهاً وهو تأويل العامل بما يصلح للعطف والمعطوف عليه ويرد
على الاحتمال الأول ما لا ينفع فيه المعية نحو علفتم الخ وعلى الثاني أن دعوى
عدم صحة تقدير العامل في النوع الأول غير مسلمة لأنه يصح في نحو سرت
والنيل أن التقدير سرت ولا يستلزم التثنية (قوله بما يصلح) أي من تركيب
أو كلاً لا يصح فيه ما ذكر ومنه فأجمعوا أمركم وشركاهم إذا يقال أجمع
زيد الشركاء بل جمعه هم ويقال أجمع أمره وعلى أمره أي عزم نصب
شركاءكم ليكون مفعولاً معه أو بتقدير أجمعوا بوصولهم مرة ومنه والنين
تتووا الدار والايمن إذا لايمان لا يتبوأ فنصبه لكونه مفعولاً معه أو بتقدير
أخلصوا مثلاً أو تباؤا بل تتووا بلزموا (قوله كما في نحو مالك وزيدا) أي بناء
على غير مذهب المصنف إنما على مذهبه فيصح العطف لأنه لا يقول بوجوب
إعادة الجار في العطف على الضمير المحرور وإنما لم يمنعوا انصب كونه
في هذا ذلك وأبالك لما أسلفناه وفي التسهيل وشرحه للدعوى ما نصه
والنصب في هذين المثالين ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار والتقدير ما كان
لك زيدا وما كان شأنك وزيدا أو بمصدر لا يس منو يا بعد الواو فالتقدير
مالك ولا يستلزم زيداً وكذا في المثال الآخر وهذان التوجيهان أجازهما
سيبويه أسكن على الثاني فيخرج المنصوب عن كونه مفعولاً معه إلى كونه
مفعولاً به فإن قلت ويلزم عليه احتمال المصدر منو يا قلت قد اعترض عن ذلك
بأن المصدر هنا في قوة المفعول به لوضوح الدلالة عليه على أن المصنف
شرح بجوارز احتمال المصدر منو يا أو لطلب في الاستدلال عليه وذكر جملة
من الثبوت وأورد عليه وإذا قدر الناصب مصدراً منو يا احتمل أن يكون معطوفاً
على الخبر الذي هو كائن المحذوف الذي يتعلق به لك فالمعنى ما لا يستلزم زيداً
إذا المعطوف على الخبر خبر وهو معنى صحيح اهـ مع حذف ومنه يعلم أن في تعيين
نصب زيد في المثال على المعية نظر الآن يجب بما يأتي قريباً (قوله وما شأنك

ما لا يصح مشاركة ما بعد الواو
منه لما قبلها في حكمه والمانع
اللفظي كما في نحو مالك وزيدا
وما شأنك

على المعية هذا
النصب على المعية
فإننا إذا امتنع مع امتناع
العطف وهو رابع الأقسام
وذلك كما في ضرورة
هلمن تبتنا وما بارد وقوله
أداما الله أمان وزن يوما
وزجن أطرا جيب والعيون
فإن العطف يمنع لانتفاء
المشاركة والنصب على المعية
ممنوع لانتفاء المساعدة في
الأول وانتفاء الفائدة الأعلام
بها في الثاني فأول العامل
الذي كور يعمل يصعب النصب
عليها فأول علمتها ما تلتها
وزجن برير كذهب إليه
الجرمي والسازي والبرود أبو
عبدة والاهمي واليزيدي
(أو اعتقد انه صار عمل)
ملائم لما هذا الواجب
(نصب) أي وسقيتها ماء
وتكلم العيون وإلى هذا ذهب
الفراء والقارسي ومن تبعهما
تتبعه بقي من الأناس قسم
خامس وهو رفيع العطف
وامتناع النصب على المعية
نحو كل رجل وضيقه واشترك
زيد وعمر وجانيد وعمر
ذيله أو بعده انتهى «خاتمة»

بإيه الماء يعني بأنه يجوز الجزاء حذف المضاف ومشتات
وابقاء المضاف إليه على جزءه كقوله
أكل امرئ تحسين امرأ • وتاروقه بالليل نارا
والرفع على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مقامه فدعوى تعبد النصب
على المعية ممنوعة ويجب أن تعبد النصب به إنشائي أي بالنسبة إلى
الجزء على العطف على الضمير (قوله مجتمع عند الجمع) أي جمهور
البصر يراد بالتقوية لأن الكوفيين وبعض البصريين لا يوجبون إعادة
الحازن كالنظام كقوله البعض فيما أفسره والذي في الدمامي أن أهل
الأمصار انفعوا في التبع إلى أكثر البصر بين نصار المجموع أكثر من
الكوفيين وبعض البصريين فمنه أن أراد جمهور الكوفيين (قوله هذا)
أي ما تضمنه من الأقسام الثلاثة والأشارة لتقسيم الأخيرين إلى (قوله)
لانتفاء المشاركة أي مشاركة الماء للعين في العطف والعين للعواجب
في الترجيع الذي هو بدنية أو طوليلها كقوله النضر يجمع وغيره (قوله وانتفاء
فائدة الأعلام) أي الثاني قال سم فيه نظير فال البعض كتحسينا تبعها منهم
وجه أن المقصود مساعدة العيون للعواجب المزججة لا لطلق الجواجب
وفي الأعلام ما أتتاه وأنت خبير بأن قوله والعين والم تقع الأبعد فائدة
ترجيع الجواجب فلا يحصل له الامساكية العيون لثقت الجواجب المزججة
وهذا معلوم مما نبهه فلا فائدة للأعلام (قوله فأول العامل الخ) أي
ويكون ذلك بخلافه لالامتناع باب التثنية كجزءه البعض (قوله أو اعتقد
الخ) عطف على يجب من عطف الانشائي على الاختيار لضرورة أو جريا
على القول بجوازها والرابطة الجملة أمتعة الخ بالنداء على جعل يجب خبرا عن
النصب محذوف تقديره عامله (قوله نحو كل رجل الخ) المراد بتقوما ذكر
كل تركيب قد فيه قد من القبول السابقة (قوله وهو انتفاء
إرادتناظم) حيث يتوهم مع الأبواب التباسية ولم فيه على كونه جماعيا
(هذه) قال القارسي إذا اجتمعت المعامل قد تم المنعول المطلق ثم المنعول
به الذي تعدى إليه العامل نفسه ثم الذي تعدى إليه بواسطة الحرف ثم
المنعول به الزنبي ثم المكاني ثم المنعول ثم المنعول مع كسر بت ضمير زيدا

ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب جماعي وذهب غيره إلى أنه مقسوم على كل اسم
استكمل الشرط السابقة وهو انتفاء إرادتناظم وهو الصحيح والله تعالى أعلم

بسوط نهارا ههنا تأديبا وطولوع الشمس اه باختصار والظاهر ان
هذا الترتيب أولى لا واجب

(الاستثناء)

السين واتباعه ائدتان وهو من التي بمعنى العطف لان المستثنى معطوف
عليه باخراجه من حكم المستثنى منه أو بمعنى الصرف لانه مصروف عن
حكم المستثنى منه (قوله الاستثناء هو الاخراج الخ) أظهر لان الاستثناء
في الترجمة بمعنى المستثنى يدل ذكره في المنصوبات والاستثناء المعروف بالمعنى
المصدرى (قوله لما كان داخلا) أى فى مفهوم اللفظ لغو وان كان خارجا
من أول الامر في النية أو المراد باخراج ما كان داخلا ظاهر خروج ما به وهم
دخوله فلا يساق ما قالوه انه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الامر
بحيث يكون المستثنى منه مستعلا فيما عند المستثنى والاستثناء قرينة على
ذلك لا يلزم التماثل فى بادخال الشيء ثم اخراجه والاصح فتم الايمان
في لا اله الا الله (قوله فلاخراج جنس) لهو المعرف وغيره كالاخراج
بالصفة وبدل البعض والشرط والغاية نحو فخر برقيقته مؤمنة أو كات
الرفيف ثابته اقتسل الذي ان حارب وأتقوا الصيام الى الليل قاله المصرح
(قوله يخرج التخصيص) أراد به التخصيص بالوصف والاضافة لشيء
فهم او نحوه التقييد بالغاية والشرط والحال والبدل ونحوها فلا يقال
ان الاستثناء من التخصيص (قوله يشمل الداخل حقيقة الخ) قال سم الوجه
أن يقال الداخل حقيقة لفظا أو تقديرافان المستثنى في الاستثناء المفسر
داخل حقيقة الأبن الدخول تقديرى من حيث ان المستثنى منه الذى هو محل
الدخول مقدّر لا موقوف (قوله ما استثنيت الا) أى الاستثنائية أما الوصفية
فمتأتى فى الشرح (قائده) قال فى اهمع الاستثناء فى حكم جملة مستأنفة فلا
يقدّم معمول تالى الاعمالها فيمتنع ما أتاها الاضارب ولا يؤخر معمول متلوها
عنها فيمتنع ما ضرب الازيد عمر او ما ضرب الاكثر ازيد وما ضرب الازيد بعمره
الا على انه ما رعا عمل يقسمه ما قبله ويستثنى من هذا المستثنى منه ووصفته
فيوزن تأخيرها ما نحو ما قام الازيدا أحدها وما ضربت بأحد الازيدا خبير من
عمره وأجاز السكاتى تأخير المعمول مرفوعا كأن أو منصوبا أو مجرورا

(الاستثناء)

الاستثناء هو الاخراج بالا
أو إحدى أخواتها لما كان
داخلا ومنزلا منزلة الداخل
فلاخراج جنس وبالا الى
آخره يخرج التخصيص
ونحوه وما كان داخلا يشمل
الداخل حقيقة والداخل
تقديرا وهو المفرغ والتقدير
الاخير لا دخال المنقطع على
ما ستراه (ما استثنيت الا

واستدل بقوله فما زاد في الاغراما كلاما هاه وتوله • وما كف الا ما جد
 شريائس • وقوله تعالى وما أرسلنا من قبلك الا رجالا الى قوله بالبينات
 والبر ورافقه ابن التباري في المرفوع والاختفاء في الطرف والمجرور
 والحال نحو مجلس الازيد عندك وما امر الا هم وبلد وما جاء الازيد واكبا
 واختاره أبو حيان اه باختصار وقوله ويستثنى من هذا المستثنى منه
 ومثله أي وما فرغ له العامل نحو ما شرب الازيد (قوله مع تمام أي غير
 مفرغ) في تفسير الشارح اشارة الى أن التمام يعني التام أي مع العامل
 التام ولا ساجدة الى ذلك اذ يصح ابقاء التمام على مصدرية أي مع ذكر
 المستثنى منه أي ولو بالغ غير المستتر (قوله موجبا كان) أي العامل التام
 وعلى هذا التعميم يكون قوله الآتي بعد في الخ تفصيلا لما أجل هنا ويجوز
 أن يقيد ما هنا بالاجاب بقرينة ما يأتي فيكون مقابلا له وهو اظهر والمراد
 بالانصاف على الأول ما يعي الواجب والجائز وعلى الثاني الواجب (قوله
 محتم اتفاقا) فيه نظر فإن الاتباع جائز في لغة حكاهما أبو حيان وخارج
 عنهم اقراءه بعضهم شدوا قسرا بوائمه الاقليل منهم وسبأ في أنه في تأويل لم
 يكرهوا أي بدل من شرب منه فليس معنى قال شربنا الظاهر أن الواجب
 اشاق بالنسبة لا تتنازع الاتباع فلا يرد أنه يجوز في الاسم بعد الا في التمام
 الموجب رفعه على أنه مبتدأ مذكور الجبر أو محذوفه ويصكون المستثنى
 حينئذ الجملة كما قاله الفارسي وغيره اه وظاهر الطلاقة جريان ما ذكر
 في التمام والمنقطع ولا بعد فيه بل يأتي ما يؤيده وعبارة التمامين اعم أن
 المستثنى المنقطع قد يكون مفردا كما تقدم وقد يكون جملة نحو لو كنت عليهم
 بمسيطر الامن تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الا كره قال ابن خروف من
 متد أو يعذبه الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع قلت
 وأهمل الأكثر من هذه الجملة في الجمل التي لها محل من الاعراب
 وينبغي أن تعد على هذا اه أقول عن عذاهما صاحب الغني فاعقل
 والحق أنها تفتح والتي أهملوا الجملة المستتاة والجملة المستند اليها ومن
 الاولى بالآية ونقل كلام ابن خروف فيها أو بقراءة بعضهم قسرا بوائمه الاقليل
 على قول المراد ان قليل مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا ثم قال وأما الثانية

مع كلام (تمام) أي غير مفرغ
 • موجبا كان أو غير موجب
 (بشئب) الا أن الاتصاف
 مع الموجب • محتم اتفاقا

فتعبروا عليهم أنذرهم إذا عرّبوا خبرا وأبذرهم مبتدأ وتوابع
 بالمعدي خبر من أن تراه اذ لم يقدر الاصل أن تسمي بل قد تسمع قائما مقام
 السماع كما أن الجملة بعد الظرف في نحو ويومئذ يبالون في نحو
 أنذرهم في تأويل المصدر وان لم يكن معها حرف ساءك اهـ ومتى كان
 ما بعد الاجلة فالأجنى لكون ولو كان الاستثناء متصلا كما في الدمامي عن
 توضيح التسليم ~~لكن~~ ان نصب نالي الافهى كما سكت المستند وان رفع
 فسكت الخفة (قوله سواء كان المستثنى متصلا) هكذا في نسخ وعليه فتحريفه
 المتصل والمنقطع ظاهر ان لا يحتاج حتمه ما الى تقدير لكون الاشهر جعل
 الاتصال والانقطاع وصفين للاستثناء لا المستثنى وفي نسخ سواء كان
 الاستثناء متصلا ولا وهو الموافق للاشهر لكون عليه يحتاج حتمه تعريفة
 للمتصل الى تقدير رأى وهو ذو ما كان بعضا أى وهو الاستثناء صاحب المستثنى
 الذى كان بعضا وكذا تعريف المنقطع والصحيح أن الاستثناء حقيقة في المتصل
 شجاري في المنقطع لتأثير المتصل منه الى الفهم عند التجرد عن القرائن
 وهذا شأن الحقيقة وقيل مشترك لفظي فيهما قبل معنوي (قوله ما كان
 بعضا من المستثنى منه) أولى من قول غيره ما كان من جنس المستثنى منه
 لأنه يصدق على قام القوم الاحبار واجاب بنوك الابن زيد مع أنهم من
 المنقطع وتأويل الجلس بالزوج انما يدفع ورود الاول والثاني ولا يخرج
 عنه نحو آخرت زيدا الايده مما كان فيه المستثنى جزأ من المستثنى منه مع أنه
 من المتصل ويعلم من هذا أن المراد ببعض في التعريف ما يشمل المفرد
 والجزء واعتبر على تعريف المنقطع بما ذكر بأنه لا يشمل الاستثناء في قوله
 تعالى لا يدعون فيها الموت الا الموت الاولى وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم
 بعضكم بالبطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم فان المستثنى فيما
 بعض من المستثنى منه ومن جنس مع أن الاستثناء منقطع فينبغي أن يقال
 ان الاستثناء المتصل أن يحكم على ما بعد الامثالا وهو بعض بما قبلها
 بنوع ما يحكم به على ما قبلها فان فقد أحد القدين كان منقطعاً فقد القيد
 الاول بنوع قام القوم الاحبار وقد الثاني بنحو الآيتين فانه لم يحكم على الموت
 الاولى بذوقهم لها في الجنة الذي هو نقيض عدم ذوقهم لها فيها ولا على

سواء كان المستثنى متصلا ولا هو
 ما كان بعضا من المستثنى منه

التجارة عن الترافى بعدم منع أكملها بالباطل المسمى وتقيض منع أكملها
 بالباطل أماده التراب القرائى وأسفل منه أن يقال لى تصرف التصل
 اخرج حتى دخل فيما قبل الامتلاها (قوله أو منقطعا) شرطه أن يناسب
 المستثنى منه فلا يجوز قام القوم الانعاضا وأن لا يسبق ما هو نص في خروجه
 فلا يجوز صحت الخيل الا لابل بخلاف صوت الخيل الا لابل مثل شيخنا
 الاول من الخلى والثاني من الشارح وصرح به الدمامي (قوله لا ما قبلها)
 بواسطتها (هذا رأى السيراني وعزاه ابن عصفور وعبره الى سيبويه
 والقاري وجماعة من البصريين وقال الشاذلي بن هو مذهب المحققين
 وصحل من قوله في التسميى لا بما قبلها معذرى بها لان التعبد بقاها هي
 معروفة في الفعل وتسم فلا تناول عبارته بحسب الظاهر نحو قولك القوم
 احولك الاربعا كذا في الدمامي وانما قال بحسب الظاهر لانه اذا اول
 احولك بالالف... بين لأن بالاخوة كك... من شبه الفعل وقوله ولا مستقلا
 معطوف على محل بواسطتها وهو النصب على الحال (قوله على ما أشعر به
 كلامه) حيث قلنا ما ثبتت الاوسية قول وألغ الا الخشاء على ان المراد
 الفاؤها عن العمل وظاهر كلامه أن الخلاف في عامل المنقطع أيضا
 و يوجد من كلام ابن الحاجب أن عامله الا بالاتفاق ما قال بعد ذلك
 الأقوال وهذا كله في التصل وأما المنقطع فإن العامل فيه الاربعاء أيه عمل
 لكن ولما خبر به تتر بحسب المعنى ومنهم من يبيح اظهارة ومنهم من
 يقول انه حيث كلام مستأنف اه لكن قل الدمامي بعد نقله كلام
 ابن الحاجب هذا ما نصه وقال الرشي أننا المنقطع فذهب سيبويه به أنه أيضا
 متصّب بما قبل الامن الكلام كما انصب التصل بما قبله لا عند مفرد
 سواء كان متصلا أو منفصلا ما هي واسلم تمكن حرف عطف الا انها كلمكن
 اما الحقيقة لا مرد على المنرد في وقوع المفرد معها فله فواجب فتح أن الواو اتية
 بعد ما يجوز دغنى الاله شتى والمتأخرون لما رواه جعفى لكن قالوا
 انها اناسية بعضهم نصب لكن لا سمعوا خبرها في الاغلب بخلاف غير
 في القوم الاحمارا أي لكن حمرا المبيح قالوا وديحي متغير ما ظاهرا
 بحرفه تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كفتنا عنهم وقال البكونيون

أو منقطعا وهو ما يمكن
 كذا وسواء كان منقطعا على
 المستثنى منه أو متأخر عنه
 تقول قام القوم الا زيدا
 وخبر القوم الا بعبا وقام
 الا زيدا الم وخبر الا
 بعبا القوم وهكذا تقول
 مع عامل النصب والجبر
 وتبينه ناسب المستثنى هو
 الا لا ما قبلها بواسطتها ولا
 مستقلا ولا استثنى مفعلا
 نحو لا اله الا هي ذلك على
 ما أشعر به كلامه وصرح
 باختياره في غير هذا الكتاب
 وقال انه مذهب سيبويه
 والمبرد والجرجاني وشي
 عليه ولله الام احرف

الا في المنقطع بمعنى سوى وانتم ساب المستثنى بعدها كتمسكه في المنقطع
 وتأويل البصر بين أولي لان المسبوق المنقطع يلزم مخالفتها لما قبله نفيها
 وانما تأويله كذا فيمكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك ديناران سوى
 الدينار الثلاثي وذلك اذا كان سنة وأيضا لكنتي للاستدراك والاف في المنقطع
 كذا لانك لا ترفع توههم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبله امع أنه
 ليس بدخل ام مع بعض حذف (قوله يختص بالاسماء) اعترض بأنها
 دخلت على الفعل في نحو شئت الله الافعال كذا أو أجب بأنها دخلت على
 الاسم تأويله المعنى لا أسألك الافعال كذا (قوله فيجب في الالح) لو قال
 فهي صالحة لا تفصح نتيجة القياس الذي ركبته من الشكل الاول التي أشار
 اليها بقوله فيجب في الالح (قوله لم يتوسط) أي لان العامل حينئذ لم يلبس
 لما بعدها وهو أقوى منها تقدم علم باسم (قوله ان كان انقصر بفتح هجتها)
 لعدم شيء في اللفظ يستعمل به العامل (قوله وجواز الالح) أي لان ما يستعمل به
 العامل في نية الطرح كحسب أي فالرفع باعتبار التفرع المقدر والنصب
 باعتبار وجود ما يستعمل به انظارا ودر عليه أنه لا ينافي أن يكون العامل مفعلا
 الالح على القول بان العامل يلبس في البديل والعامل في المبديل منه والهجج ان
 العامل فيه مقدر فلا تنقصر بفتح للعامل المذكور لاشقاق ولا مقبوض وتفرع بفتح
 العامل المقدر يحقق ويمكن دفعه بأنه لما كان عامل البديل غير ظاهر وكان
 العامل المذكور طابعا في المعنى للبديل وكان المبديل منه في نية الطرح كما
 العامل المذكور باعتبار عدم ظهور عامل البديل وكون المبديل منه في نية
 الطرح مفعلا للبديل (قوله وتنسبها اليها) عطفت تفسيرا على تضييف (قوله
 يخرج من النسبة) أي نسبة الجملة قبله مثبتة أو منفية وهل يصير في حكم
 المبكوت عنه أو الاستثناء من النفي اثبات ومن اثبات نفي قولان يحتمل
 كلام الشارع كماله ما خلا فالبعضهم والهجج الثاني وعليه قول هو
 منطوق أو مفعول قولان (قوله فلما خالفت الحروف الجارية الالح) يرد عليه
 الجري يتعد لا وعدا فلو كان الاول أن يقول ما في شرحه على التوضيح وانما لم
 تعمل الجراوات فتتمها الفعل معنى كما (قوله وانما لم يجر اتصال الضمير بها
 الالح) دفع ما يقال لو كانت الاطعمة لجاز اتصال الضمير بها لان الضمير

يختص بالاسماء غيره نزل منها
 منزلة الجزاء وما كان كذلك فهو
 عامل فيجب في الا أن تكون
 جاملة لم يتوسط بين عامل
 مفعول ومعه وله تملح وجوبا
 ان كان التفرع بفتح هجتها
 ما قام الا زيد وجوبا ان كان
 مقدر اشعر ما قام أحد الا
 زيد فانه في تقدير ما قام الا زيد
 لان أحد ما بديل منه والمبديل
 منه في حكم الطرح وانما لم
 تعمل الجرا لان عمل الجرا
 بحروف تضييف معاني
 الافعال الى الاسماء وتسميها
 اليها والا ليست كذلك فانها
 لا تنسب الى الاسم الذي
 بعدها شيئا بل يخرج من
 النسبة فلما خالفت الحروف
 الجارية لم تعمل عملها وانما
 لم يجر اتصال الضمير بها

يتصل بعاصله (قوله لان الاتصال ملزم الخ) أي لعدم عمله في حال
التفريق (قوله ولومعنى دون لفظ) تعرض الشارح لثنى لفظا ومعنى
والتي معنى لفظ ولم يذ كر التثنية لفظا قط بخلافه الا المظهر من لانه تنسب
في المعنى ويصح ان ادراكه في الهوى بأمر راده الهوى ولومعنى قط كما
في الآية فان التي فيها معنى الهوى وكفى قوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره
الامتحر فالعقل فانه شرط في معنى الهوى أي لا تولوا الا ديارا لا متحررين
فما قبل ومن التي معنى قط ويأتي اتصالا بمتن قوله أي لا يريد اتصال ذلك
واما الكثرة الا على الحاشية أي لا تمن الا عليهم لكن هذه الامثلة
من التعريف التي ليس الكلام به الا في قول رجل يقول ذلك الا يزيدا
لا رجل يقول ذلك الا يزيدا ولم يولدني بها فمعنى لا قصد ما دأبت لوجها في
احد تلك الا يزيدا الا كرمهم تغير النصب وأملوا كفيها آية الا انه لفدا
فلا يعنى غير كما هله يس من اس هسام وصيحي في الشرح (قوله وهو
الامكارى) مراده ما يشعل التوبخى والفرق بينهما ان المستقيم عنه
في الاول غير واقع وتذيعه كذب وفي الثاني واقع وتذيعه صادق وان كان
ملوما لم يرد ان يكون الثاني في معنى التثنية في معنى في الابعاء والبقا
ويقال لا قول الا بطلان أيضا (قوله نصب ادعاء ما اتصل) أي ان لم يطل
المصل بين السامع والمتبوع ولم يكن رد الكلام فغير استئنا ولم يتقدم
المستثنى على المستثنى منه كما يأتى في المتن والا كنا لمختار النصب نحو
ملجاء في أحد حين كتب الساهنا الا يزيدا لان اختيار ادعاء ليتنا كل
المستثنى والمستثنى منه ومع طول الفصل لا يبين ذلك ونحو ما ذكرنا الا يزيدا
رد القول قائل قائلنا الا يزيدا ليطان الكلامان ودعوى بعضهم نصب
النصب في هذه الصورة مردودة كما اورد المصنفين بل نازع ابو حيان
في اختيار النصب فيها وفي الصورة قبلها كما في الهمع ونحو ما ذكرنا الا يزيدا
أحد واداء المتعدي التي أو الهوى بالكان في حكم الاتبات في نصب ما بعد
الاتيانة نحو ما تروى أحد الا يزيدا لانا كوا الا العلم الا عمرا
ومررت باحد الا قسما الا بكرا فلهذا ونحوه بغيره لان في نفسه ولا نهى اذ
المعنى شربوا الماء الا يزيدا وكوا العلم الا همرا ومررت بهم فتمى الا بكرا

لان الاتصال ملزم في
التفريق المحقق والتميز
مع عدم التفريق ليحصر الباب
على سب واحداه (وهو ديني)
ولومعنى دون لفظ (أو كذا)
وهو الهوى والاستفهام
للمقول ما في وهو الامكارى
(النصب) أي احبب (اتباع
ما اتصل) لما قبل الا في احراءه
فقاله بعد التي لفظا ومعنى
ما قام أحد الا رد وما رأيت
أحد الا يزيدا وما مررت
بأحد الا يزيدا ومثاله بعد التي
معنى دون لفظ قوله

قوله الدماميني وظاهر المتن والشرح اختبار الاتباع على البدلية في صورة
 نصب المستثنى منه أيضا نحو ما ضربت أحدا الأزيد أو به صرح في المفتي
 قال الدماميني ومقتضى التعليل بتسا كل المستثنى والمستثنى منه تساوى
 البدلية والنصب على الاستثناء في هذه الصورة (قوله وبالصرحة) أى
 في الرملة المنصرفة من مقام الرسل والخلق بفحش البالي والعالي المدارس
 والنوى بنون مضهومة وهمزة سا كثة حفية دخول الحياء تصنع تمنع دخول
 ماء المطر والنون معرفة (قوله ومن يغفر الذنوب) أى أى موجود أى ليس
 موجود يغفر الذنوب إلا الله فأنفع ما قيل أن الكلام في الاستثناء من كلام
 تام وما في الآية مفرغ (قوله الا قول المستثنى) أى وحده على المشهور وقال
 غير واحد من المحققين المستثنى مع الا لان البديل محل محل الا قول فيقال
 ما قام الا زيد ولا يقال ما قام زيد وحده حيث لا يراد الاعتراض الذي سيذكره
 الشارح ولا يخرج على هذا القول من كونه بدل بعض لان الا زيد بمعنى
 غير زيد وغير زيد بعض أحد اصدق أحد زيد وغيره هذا هو الظاهر وقيل
 شيئا من الشارح ما يفيد أنه على هذا بدل كل من كل وتوجبه أن غير زيد
 نفس الذي عنه القياس في الواقع وإن كان بعض مدلول لفظ أحد لغة (قوله
 بدل بعض) ولا يحتاج هنا الى ضمير رابط لان الاقرية على أن الثاني
 كان بعض ما تناوله الأول لولا ما قاله الدماميني (قوله عطف نعت) أى لان
 الاعتراض من حروف العطف في الاستثناء خاصة ان تصريح ورد الجموع
 مذهبهم بالمراد نحو ما قام الا زيد وليس لتسا عطف على العامل بالمراد
 وأجاب ابن هشام بأنه ليس تألها في التقدير اذا الاصل ما قام أحد الا زيد
 قال الدماميني لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه بالمراد والقرض
 أنه غير مطرد (قوله قال أبو العباس الخ) اعتراض على مذهب البصريين
 واعتراض أيضا بأن بدل البعض لا يقيه من ضمير يربطه بالمبدل منه وهو
 مفقود في نحو ما قام أحد الا زيد وجوابه أن خصوص ربطه بالضمير غير
 واجب انما الواجب مطلق ربطه وهو حاصل في المثال بالانتهاء على
 اخراج الثاني من الأول وكونه بعضا منه كما مر عن الدماميني (قوله وهو
 موجب ومتبوعه متبني) أى ويجب تطابق البديل والمبدل منه اثباتا ونقيا

وبالصرحة منهم منزل خلق
 طاف تغير الا التوى والوند
 فان تغير بمعنى لم يبق على حاله
 ومثال شبه اننى لا يقيم أحد
 الا زيد وهل قام أحد الا زيد
 ومن يغفر الذنوب الا الله
 * تنبيهات الاول المستثنى
 عند البصريين والحالة
 هذه بدل بعض من المستثنى
 منه وعند الكوفيين عطف
 نعت قال أبو العباس الخ
 كيف يكون بدلا وهو موجب
 وقبوحه منسب وأجاب
 السيرافي بأنه بدل منه

يحمل الجواب منع ذلك والسؤال والجواب مبنيان على اشول بأن البديل هو المستثنى وحده دون القول بأنه ومع الاوه والفهوم من قول الرضى كما حارر نحو مررت برسل لا لطريف ولا كريم أب يجعل حرف التثنية مع الاسم بعده صفة والاعراب على الاسم كذلك يجوز في ملأه القوم الا يزيد أب يجعل قولنا الا يزيد بلا والاعراب على الاسم اه وتقبله الدماميني عن بعض اخذلاء وأبده (قوله في محل العامل) أي مماثل العامل في المعرفة أي قطع النظر عن النفي والاثبات وقولهم هو المقصود بالنسبة أي نسبة مثل العامل قطع النظر عن النفي والاثبات (قوله كما لم يذكر) أي ولا تعلق للنفي والاثبات بذلك (قوله وفي تحالف الموصوف والصفة) الظاهر أنه ما يستلزم وحسب توافق البديل والمعدل منه بأن لخاله ما في ذلك نظير او هو تحالف الصفة والمرصوف فقط ما ذكره البعض ومنها ما المعطوف والمه طرف عايه نحو قام زيد لا عمرو (قوله اذا تعدل البديل على اللفظ الخ) التخييل لذلك بلا أحد فيها الا يزيد يدل على أهم أرادوا باللفظ ما يشتمل المحرل الجدد يدخل العامل الموجود فان النفي في المثال التابعة للذهب محلا لا لفظا قاله اسم (قوله أب دل على الموضع) قال الموقوف انظر محال الحكمة في ارتكابه هذا التكلف مع أن القاعدة أنه يقتصر في السابع ما لا يقتصر في التسبوع وسأله به قوله تعدل على اسكن أنت وزوجك الجنة كملهم يساه أي فعل لا جازم بعده الا في المثال الاول والاخير ونصبه في الثاني والثالث بناء على هذه القاعدة ويرد نصريح بعض المحققين بأن ذلك ليس قاعدة مطردة في كل محمل بل معناه قد يقتصر الخ (قوله ولا أحد فيها الا يزيد) رفع زيد مراعاة لحسن الابع اسمها أو اسمها أقبل ودخول السامع أما الاول فقال اليه في القبي ووجهه بأهم ما في موضع رفع بالابتداء عند سيدي ويصح احلال البديل محله ما قيل زيد فيها واستشكله الدماميني وأسلفنا في باب لا تأويل كلام مبدوء بما يرجعه الى الثاني وأما الثاني فنقله في المعنى عن الأكثر واستشكل بعدم صحة احلال البديل محل البديل مشروا جواب التلوين أن هذا الكلام على توهم ما فيها أحد الا يزيد وهذا يمكن فيه الاحلال بان يقال ما فيها الا يزيد وهذا القول الثاني انما يأتي على عدم

في محل العامل فيه وضالاهما في النفي والاثبات لا يمنع الدلية لان سبيل البديل أب يجعل الاول كما لم يذكر والثاني في موضعه وقد يتحالف الموصوف والصفة نفيها واثباتها نحو مررت برجل لا كريم ولا يئيب الثاني اذا تعدل البديل على اللفظ أب دل على الموضع نحو ما جاء في من أحد الا يزيد ولا أحد فيها الا زيد

اشتراط وجود طالب المحل وذهب كثير الى أنه بدل من الضمير المستكن
 في الخبر والاقوال الثلاثة تأتي في رفع الاسم الشر يف من كلمة التوحيد
 لكن على الاول يدكر الخبر عند الاحلال فقال الله موجود كما في المعنى
 وعلى الثاني يكون الاحلال لسكون المعنى ما في الوجود والاله وهذا يمكن
 فيه الاحلال وقيل رفع الاسم الشر يف على الخبر بوضعفه في المعنى بما
 نقل الله ما بين جوابه ومرفق باب لا كلام في ذلك وقد نصب على الاستثناء
 من الضمير المستكن في الخبر المقدر (قائده) قال في المعنى يجوز في نحو
 ما أحدي يقول ذلك الاريد رفع زيد بل من أحد وهو المختار أو بدلا من ضميره
 ونصبه على الاستثناء ورفع من وجهين ونصبه من وجه ونحو ما رأيت أحدا
 يقول ذلك الاريد نصبه من وجهين ورفع من وجه ومن يحسنه مرفوعا قوله
 في ليلة لا ترى ما أحدا لا يحكي علينا الاكوا كما اه وقوله وهو
 المختار أي لان الابدال من صاحب الضمير أرشح لانه الأصل ولانه لا يجوز
 الى التأويل الذي في الابدال من الضمير وهو أن صحة الابدال من الضمير
 اشهر من الذي في الضمير معني لان معني ما أحدي يقول ذلك ما يقول أحد ذلك
 ولا بد من جعل رأى في مثاله الثاني علمية على تقييد سيبويه بجواز الابدال
 من الضمير يكون صاحبه مبتدأ في الحلال أو في الأصل وقال الرضي أنا لا أرى
 بأسا من ضمير الابتداء ونواضعه أيضا بالابدال من ضمير راجع الى ما يصلح
 للابدال منه اذا شمل التي حامل ذلك الضمير نحو ما كتب أحدا ينصفني
 الاريد لان المعنى ما أنصفني أحد كلمة الاريد بخلاف لا أؤذي أحد أيوجد
 الله الاريد فلا يجوز الابدال من ضمير يوحى لان التوحيد ليس بمعنى بل
 الأذى فقط اه دما بيني وشعبي (قوله الاثنى) بالرفع لمراعاة محل شيئا قبل
 دخول الناصب بناء على عدم اشتراط وجود الطالب للمحل وعلى
 اشتراطه يجعل شيئا خبره مبتدأ محذوف أي هو شي لا يعاباه والاحية تستد
 بمعنى لكن (قوله لا يزدان في الايجاب) أي على غير مذهب الاخص
 والمراد لا يزدان قياسا فلا يرد بتسبيل ذرهم وصعك في بالله له وروى على
 السماع (قوله الامر أنك بالنصب) كلامه مبني على أن النصب على
 الاستثناء من أحد وفر الرخصى من يشرح قراءة الاكثر على اللغة

المرجوحة وان جوزه بعضهم جعل التصيب على الاستثناء من أهله والرفع
على الاستثناء من أحدها عترض بلزوم تنافض القراءتين لاقتضاء
التصيب كون المراجعة مسرى بها والرفع كونها مسرى بها لان الالتفات
بعد الاسراء ورد بان آخر اجها من أحد لا يقتضي أنها مسرى بها
بل أنها معهم فيجوز أن تكون سرتين معهما وقد روي أنها ليست معهم وأنها
انقضت فرائد الازدباب فصاحت فأما ما بها جرحتها أو قال في المعنى الذي
أجزم به أن قراءة الاحكام لا تكون مرجوحة وأن الاستثناء من أهله
على أقراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم أحد في قراءة ابن مودود وأن
الاستثناء منقطع لسقوطه في آية الجرح ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم
يكونوا من أهل بيته ووجه الرفع أنه على الابتداء وما بعده الخبر كأي آية ليست
عليهم بجيطر (قوله تقول مقام أحد الاحمار) فنقل عن القرافي أن
أحدا إذا كان في سياق التنقي لا يخص بمن يفعل وعليه فلا يظهر ما ذكر
مثالا للقطع وعلم أن اللفظ المنقطع بمعنى لكن عند البصريين كما مر به
(قوله وعن تميم فيه ابدال وقع) وعلى لغتهم قرأ بعضهم ما لم يه من علم
الاتباع الظن بالرفع وجعل منها الزخشي قل لا يعلم من في السموات
والارض الغيب الا الله فأعرب من فاعلا والله يدل على لغة تميم في المستثنى
المنقطع واعترض بأنه يخرج لقراءة السبعة على لغة مرجوحة وجعل ابن
مالك الاستثناء متصلا بتقدير متعلق الظرف يذكر لا انتقز وجعل غيرهما
من مفعول والغيب بدل اشتمال منه وانه فاعلا (قوله كالتصل) التشبيه
في مجزئ جواز الابدال وان كان بربحان في التصل ومرجوحية في المنقطع
(قوله فيجيزون مقام أحد الاحمار) حماد بدل غلط مروح به الرضي
وقال هم بدل كل بلا حظة معني الا انه في الاحمار غير حماد وغير حماد
يصدق على الواحد اه وفيه أنه كيف يكون الأعم بدل كل من كل ثم ان
أريد من العام خاص كما يأتي قطبيه مع قدس (قوله البعاير) جميع
يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس جمع عيساء وهي الأبل التي
يخالط بيانتها مفرقة (قوله عشيبة) منصوب على الظرفية بأياها
في البيت السابق مكانها أي مكان الحرب والمشرق في نسبة الى مشارف

تقول مقام أحد الاحمار او ما
مررت بأحد الاحمار اه
لغة جميع العرب سوى تميم
وعلم أقراء السبعة ما لم
يه من علم الاتباع الظن

(وعن تميم فيه ابدال وقع)
كالتصل فيجيزون مقام أحد
الاحمار وما مررت بأحد
الاحمار ومعه قوله
وبلدة ليس بمأوى
الا اليه ما غير والا اهبس

وقوله
عشيبة لا تغني الرماح مكانها
ولا التبل الا المشرق المعجم
وقوله

وهي قرى من أرض العرب تدور من الريف يقال سيف مشرق ولا يقال
 مشارق في لأن الجمع لا ينسب إليه لا يقال جها فري قاله العيني وفي الصباح
 مشارق الأرض أعاليها الواحد مشرق وزان جعفر اه فعلم أن المنسوب
 إليه جمع واقع على القرى المذكورة وأن القياس في النسبة إلى مشارق
 مشرق في لأن القياس في النسبة إلى الجمع أن تنسب إلى مفردة فقول البعض
 نسبة إلى مشارق على غير قياس فاسد والمصمم اسم فاعل الماضي حذره (قوله
 وعامله) أي السمتان وهو ما يابيه (قوله شرط جواز الإبدال الخ) بشرط
 بهذا الشرط قوله فيه إبدال لأن من شأن البديل أن يصح وقوعه وموقع البديل
 منه من حيث هو مفعول به لا يحكم سم (قوله يمكن تسطه على المستثنى) بحث
 فيه شذوذاً جاحداً له أن كان المراد مع الإبان يقال ما قام الاحجار وليس بها
 إلا البعاضير لم يوافق ظاهر قوله إذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر وإن كان
 المراد بدون ذلك أشكل علينا البيت إذ لا يقال ليس بها إلا ما قبله ساد المعنى
 ويمكن دفعه بانتهاج الشق الثاني وأن المراد إمكان التسلط ولو في مادة
 أخرى فافهم (قوله وجوب التصب) أي على الاستثناء المنقطع من المذكور
 قبل الاكتمال المال وزيد لا على المفعولية والاستثناء مفرغ كما مر
 الشلو بين لأنه لا مندوحة بين النقصان والزيادة كذا قيل وبحسب فيه
 الدماميني بأن مراتب النقص متفاوتة فإذا أخذ من المال مرة ثم مرة
 أخرى فهو في المرة الأخرى يدي في النقص على المرة الأولى قال وماذا يفعلون
 في نحو مال زيد أنقص من مال عمرو وكيف يفهمون أن أنقص بصيغة
 تفضيل مع أن اسم التفضيل ما مشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره اه
 يجوز أن يكون هذا المال زاد نقص غيره بسبب أخذه من هذا الغير مثلاً
 بعد الأخذ منه أولاً والمراد بوجوب التصب امتناع الإبدال والاقتحور رفعه
 على الابتداء والخبر محذوف تقديره في المثال لكن النقص شأنه أو على
 الخبر يتخذ ظرفاً والتقدير لكن شأنه النقص فحفظ اعتراض البعض على
 حكمية إشار ح الاتقاني على وجوب التصب (قوله نحو ما زاد الخ) ونحو
 لا عام اليوم من أمر الله الامن رحم من رحم في محل نصب لأنك لو حذف
 المستثنى منه وساطت لا على المستثنى لم يصح كذا في الدماميني وهو مبني على

وفت كرام قد نسكتنا ولم يكن
 لنا مخاطب إلا السمتان وعامله
 عليه شرط جواز الإبدال
 عندهم والحالة هذه أن يكون
 العامل يمكن تسطه على
 المستثنى كما في الأمثلة
 والشواهد فإن لم يمكن
 تسطه وجب التصب اتفاقاً
 فنحو ما زاد هذا المال

الامتنان ومنافع زيد الامتنان اذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر ونحوه حتى لا يجوز الابدال قال ارحم
هذه النصب اه (وغير نصب) مستثنى (سابق) على (١٦٦) المستثنى منه (في التثنية بآتي) على قوله

أن الاستثناء في الآية منقطع أي لكن من رحمه الله بعباده وقيل متصل أي
الاراحم وهو الله تعالى أو الامكان من رحمته الله تعالى وهم المؤمنون
وهو السكت (قوله الامتنان) ما صدوقه كما يؤخذ من كلام الشارح بعد
(قوله اذ لا يقال زاد النقص) الظاهر أن امتناعه قول ذلك اذا كانت
متعديته وأنه يقال اذا كانت لازمة فتأمل (قوله وغير نصب سابق) أي نصبه
على الاستثناء فيقول الغير نصبه على الاتباع وهذا الميث تهديد لقوله وبعد
نفي أو كفي انصب اتباع ما اتصل (قوله مستثنى سابق الخ) قال سم الظر
ولومته ما نحو ما جاء الاحمار القوم فتراديا اقوم مركوب الهم وهو الحمار
البدلية ونحو ما جاء الاحمار القوم فتراديا اقوم مركوب الهم وهو الحمار
حرره اه بأدنى تغيير وزعم البعض باتهم وبهذه بعد التكلف المتقن
(قوله على المستثنى منه) أي بدون عمله لا امتناع تقديمه علم ما عند المصنف
وأما قوله خلا أنه لا يرجع والواو انما أعيد على شعبة من عيالها
فضرورة بخلاف تقديمه على أحدهما فقط فخر نحو ما لا يرد القوم
والقوم الا زيد اشربت ثم ان تقدم علم ما وتوسط بين جزأى الكلام نحو
القوم الا زيد اجاز اذا جاز زيد امتننى من الضمير في جوابا قفيل مع مطلقا
وقيل يجوز مطلقا وقيل ان كان العامل متصرفا أو أجاز الله كسائي تقديم
المستثنى أولى الكلام دما معنى (قوله في التثنية) أي أو شبه التثنية ولم يصرح
به كقباه بعلمه من قوله وبعد نفي أو كفي الخ (قوله بآتي على قوله) وهل
يقاس على هذه اللغة أو لا قولان وإلى القياس علم ما ذهب الكوفيون
والبغداديون وابن مالك كما قاله السبكي (قوله بدل كل) أي من كل لأن
العامل قد رغب لما بعد الا والمؤخر عام أريد به خاص فصع ابداله من المستثنى
(قوله ان ورد) أي السابق أي أردت وروده من ذلك بالنسبة له والمراد ان ورد
من العرب وحينئذ نفعني اختيار نصب الحكم بأن نصبه أربح والا فارد
عن العرب يتبع نصبا أو اتباعا (قوله بل يكون البديل مختارا) فيه أنه

بان يقرغ العامل له وبعد
المستثنى منه ما يعال كقوله
لانهم يرجون منه شفاعة
اذالم يكن الا للتبني شافع
قوله بآتي وبعد نفي أو كفي
ان تواموا بآتي جريتهم يقولون
مالي الا بآتي ناصر بآتي
المستثنى منه حينئذ يبدل كل
من المستثنى وقد كان المستثنى
ببليده من وتظهر في أن
المتبوع آخر فصار تابعا ما مررت
بذلك أحد اه (ولكن)
نصبه على الاستثناء (اختار)
ورد) لانه الفصح الشائع
ومنه قوله
ومالي الا آتي أحد شعبة
ومالي الامذهب الحق مذهب
نصب آل ومذهب الاول
واحتريه قوله في التثنية عن
الاحباب فانه يتعين النصب
كما تقدم وتبينه اذ تقدم
المستثنى على صفة المستثنى
منه فبه مذهب ان أحدهما
لا يكثر بالصفة بل يكون
البديل مختارا كما يكون اذ لم

تذكر الصفة وذلك كما في نحو ما فيها أحد الأول صالح كما تسمي تذكر ما لحاظ هذا

يزن

وأي سبويه والثاني أن لا يكثر تقديم الموصوف بل تقدم المستثنى مقدما بالكتابة على المستثنى منه فيكون
نصبه راجعا وهو اختيار العرب والمجازي قال في الصكافية وشرحه أو عتدى أن النصب والبديل متروكان

يلزم عليه تقديم البدل على التبع والواجب العكس الآن أن يكون مبنياً على
 مذهب من يرى عدم وجوب الترتيب بين التوابع قاله الدكتور شري (لأن لكل
 مرجحاً) فرجح البدل تقدم الموصوف ومرجح التبع على الاستثناء تأخر
 المصفة (قوله سابق) تنوينه معين لاختلال الوزن بالإضافة فتعويض
 الشيخ خالدها سهو وقوله الامفعول سابق وقوله من ذكر المستثنى منه متعلق
 بفرغ وكذا قوله لما بعد ويرد على الشارح أن ذكر المستثنى منه ليس وصفاً
 للسابق فكيف يفرغ منه فكان ينبغي أن يقول من ارتبطا به بالمستثنى
 منه افظا ويمكن الجواب يجعل كلامه من اطلاق المازوم وارادة الا لازم وقوله
 وهو أى تفرغ العامل السابق (قوله يكن) أى السابق أو ما بعده كالو
 الا عندما أى عند غير السكافي أما هو فيجب التبع في نحو ما قام الا زيد بناء
 على مذهبه من جواز حذف الفاعل قاله سم عند الكلام على شرح قول
 المصنف واستثنى مجروراً الخ وما في قوله كالو الا عندما يجوز أن يكون
 مصدرية ولو زائدة ويجوز العكس أى يكن كعدم الا أى كعدم
 الا فى الحكم وقول البعض ان الكلام على تقدير مضاف أى كعدم
 الا ليس بشئ قال الشيخ خالده والامر فوع فعل محذوف يفسره عدم اه وهو
 ظاهر على قراءة عدم بالبناء للجهول أما على قراءة بالبناء للعلوم والفاعل
 ضمير مستتر فيه يعود الى السابق أو ما بعده فلا منصوب على المفعولية
 الامر فوع على بناء الفاعل (قوله حال ما قبلها) أى حال اللفظ قبلها
 ولو غير عامل كالتحريك في نحو ما على الرسول الا البلاغ فقال هذا اللفظ
 خبرية متقدمة في رفع ما بعده الابتداء وكما فعل في نحو ما قام الا زيد فقال هذا
 اللفظ وهو كونه فعلاً لم يتركه فاعل قبله لا تقتضى رفع ما بعده الا فعلاً وقس
 وقوله من اعراب بيان لما يقتضيه ولو حذف حال لكان أخصر وأقرب ثم
 لا تنافي بين كون نال الا فى التفرغ مستثنى وكونه فاعلاً ومبتدأ مثلاً
 فى نحو ما قام الا زيد ومزيد الا قائم لأن الاول بالنظر الى المعنى لأن نال
 الاستثنى من مقدّر فى المعنى اذا المعنى ناقم أحد الا زيد وما زيد شئ الا قائم
 والثاني بالنظر الى اللفظ نفعه الدامى من الشاويين (قوله وما على
 الرسول الا البلاغ) الواو جز عن الآية المعنى ما فاقفكون واوال عطف

لأن لكل مرجحاً فتكافأ اه
 (وان يفرغ سابق الا) من
 ذكر المستثنى منه (لما بعد)
 أى لما بعد الا وهو الاستثناء
 من غير الناقم فسيم قوله أولاً
 ما استثنى الا مع تمام (يكن)
 كالو الا عندما فأجر ما بعد ها
 على حسب ما يقتضيه حال
 ما قبلها من اعراب ولا يكون
 هذا الاستثناء المفرغ الا بعد
 نفي أو شبهة فالتنفي نحو وما نجد
 الا رسول وما على الرسول
 الا البلاغ المبين وشبه التنفي
 نحو ولا تقولوا على الله الا الحق
 ولا تخادوا أهل الكتاب
 الا بائى هى احسن فقول يك
 الا انقوم الفاسقون

مقتورة هنا كما في نظائره الآتية لأم كلثوم الشارح اعطف مثال على مثال
 لأن الآية التي فيها لفظ المين بأو واو بخلاف التي ليس فيها لفظ المين فأمها
 بدون الواو ولكن نسخ الشارح بلفظ المين (قوله ولا يجمع ذلك في إيجاب)
 حوزة ابن الحاحية إذا كان قصته وحصلت فائدة حوزة أن اليوم كذا
 فأمحوز أن مرأى في جميع الأيام اليوم كذا بخلاف خبره أن اليوم كذا
 المحال أن تصير جميع الناس الأريدا (قوله فلا يحوزة أم الأريدا) لأن
 المعنى فأم جميع الناس الأريدا وهو بعيد ولا قرينة في القاب على إرادة
 جماعة مخصوصة وقد يقال مثل ذلك قد يوجد في التي نحو ما لمك الأريدا
 وأجيب بأنه قليل فأجرى الحكم فيه طرد القاب وقد يؤخذ من التعليل أنه
 يحوز إذا قامت قرينة على إرادة جماعة مخصوصة بأن يكون المعنى فأم غير
 زيد من الجماعة الممثلة وقد يقال هو قليل ولا يلزم فيه طرد القاب نظير
 ما مر (قوله لجميع العمولات) أي المسمولات بالأسالة أما التوابع فلا
 تفرغ له إلا البديل وأجزره الرخصى وأبو القاسم الرضى في الصفات
 أيضا لهيم (قوله إذا صدر المتركب) أي لأن فيه متافضا بالتثنية أولا
 والاثبات ثانيا ومنه الحال المؤكدة ولكن عليه أن يستثنى المفعول منه فلا
 يقال ما سرت الأول (قوله فتأول) أي يكون مصدره أي الأختنا
 ضعيفا فاختلف المتبني والتثنية فلا تناقض (قوله كالألثة) فأم عامل فيها
 عند ما على الرسول إلا البلاغ وغيره على ما على الرسول إلا البلاغ لأن الخبر
 لا يعمل في المبتدأ على الرابع نعم أن جعل المستثنى فاعلا بالخبر ولا فاعلا
 على التثنية كان عاملا (قوله وأن الألف) أطلق هنا فدل على أن مقادير الحكم
 يكون في الإيجاب والتثنية وشبهه (قوله والاستغناء عنها) عطف لازم على
 ما مر (قوله بدالته) أي بدل حكم من كل كسالة النظم أو بعض
 من كل نحو ما أعجبت الأريدا الوجه أو اشتغال نحو ما أعجبت الأريدا إلا أنه
 أو اقرب نحو ما أعجبت الأريدا لا أعجرو أي بل همرو فأداه في التصريح
 قول الشارح أن توافق المعنى فأم لا اختصاصه في بدل الكل مع أنه يحوز
 كونه عطف بأن كميته الرضى (قوله ومعطوف عليه) أي بالواو خاصة كما
 في التسهيل (قوله أن اختلافه) إلا إذا اكتسب الطاء أو ردت الألف بها

ولا يجمع ذلك في إيجاب لا يحوز
 فأم الأريدا أو أريدا أي الله لا
 أن يتم توريده فمحول على
 المعنى أي لا يريد شيئا
 الأول المفعول في يكن يحوز
 أن يكون عطف على سابق أي
 يكون السابق في المبدأ
 بعدا لا كالمفعول الأول
 يعود على ما من قوله ما بعد
 أي يكون ما بعد الألف في لفظ
 ما قبل الأعلى كقولهم لا
 التأكيد في التفرع بجمع
 العمولات إلا المستند
 المؤكد فلا يحوز ما مر
 الأضرب أو أن تنطق الألف
 فتأول الثالث قوله ساق
 أحسن من قوله في التسهيل
 عامل لأن السابق يكون عاملا
 وغير عامل كما في الأمثلة
 (وأنت إذا أتتوكيد) وهي
 التي يصح طرحها والاستغناء
 عنها لا تكون ما بعدها تابع لها
 على الأقلها بدالته وذلك أن
 إقاضي المعنى ومعطوف عليه
 اختلافه فلا أول (كلاهما
 روم الألف في الألف)

فالعلا بديل كل من الفتي والالائية زائدة مجزأة التأكيد والتقدير الالافتي العلولة في شقوقهم القوم الالافية
والاجمرا فعمرا عطف على زيد (١٩٩) والالائية لغو والتقدير فقام القوم الالافيدار عمرا ومن هذا قوله

وما الدهر الا ليله زنه بارها
والاطلوع الشمس ثم غيابه
أى وطسوع الشمس وقد
اجتمع البديل والعطف في قوله
مالك من شخيل الاعمه
الارسيمه والارمله
أى الاعمه رسيمه ورمله
فرسيمه بدل ورمله معطوف
والالافية روية بكل منهما
مؤكدة (وان تكرر
لالتوكيد) بل لقصد استثناء
بعد استثناء فلا يتخلو اما ان
يكون ذلك مع تقرير أو لا
(فمع تقرير ينحصر التأخير

قوله مالك من شخيل هو هكذا
في النسخ وهو والله وع من
الاشياخ غير أنه لم يوجز
الطلاق الشيخ بالثين والخطاء
المجتمعين على الجمل في الصحاح
ولا في المصباح ولا في القاموس
فعله محرف عن شخيل بالثين
المجمعة والذون والجيم وهو
بالنحريلك الجمل كما في
القاموس فيكون الشاعر
سكن فونه لضرورة الوزن
كأنه على ذلك في شرح
شواهد ابن عقييل اه

يسرى فله طيف بل يجب الابدال (قوله فاعلا بديل كل من الفتي) والفتى
نصب على الاستثناء أو جزأ بالان الهاميد بل بعض وعليه فكون العلا بديلا
من الفتي مبنى على جواز الابدال من البديل واستشكل سم كون العلا بديلا
اذا نصبنا الفتي على الاستثناء بأن الصحيح أن العامل في البديل نظير العامل
في المبدل منه فلا تكون الا مؤكدة للاحتياج اليها لا عمل في البديل
والنرض أنها مؤكدة فبنينا أن يجعل العلا عطف بيان اذا نصبنا الفتي
على الاستثناء ليندفع هذا الاشكال ويجوز جعل العلا عطف بيان اذا جازنا
الفتى بدلا من الهاء وعليه يندفع الاعتراض بالبناء على الضعيف من جواز
الابدال من المبدل والحاصل أن جعل العلا عطف بيان يندفع الاعتراض
على بديلية العلا المبني على جزأ الفتي بدلا من الضعيف والاعتراض عليها
المبني على نصب الفتي على الاستثناء (قوله والتقدير الالافتي العلولة) صريح
في أنه لو لم يرد ذلك لكان العلا بديلا فعلى أن العامل في البديل نظير العامل
في المبدل منه يكون العامل في العلا حينئذ لا مقدرة فعلم أن الاقدرة عمل
مقدرة أى حيث نصبنا الاسم على الاستثناء فله سم وشذ كر في حذف الالافية
من بديلا (قوله ثم غيابه) بكسر الغين المجمة أى غيابه من غارت
الشمس أى غابت (قوله مالك من شخيل) أى جمالك والريم والرمل نوعان
من السير (قوله فرسيمه بدل) أى بدل بعض لان المراد بالعمل مطلق السير
(قوله وان تكرر الخ) لم يتعرض المصنف والشارح لما اذا لم تكرر وتعدد
المستثنى قال الله ما مبني ما ملخصه مع الايضاح لا نصب على الاستثناء بأداة
واحدة دون عطف شيئا وموهم ذلك ان كان في الالافيات لا أول مستثنى
والثاني معمول عامل مضمر وان كان في غيره فكذلك أو الاول بدل مثال
الالافيات أعطيت القوم الدراهم الالافية الدنانير فزيد ما منصوب على
الاستثناء والدنانير مفعول المحذوف أى أعطيت الدنانير أو أخذت الدنانير
ومثال غيره ما أعطيت أحدا شيئا إلا زيدا درهمه فزيد ما مستثنى أو بدل
ودرهمة ما مفعول المحذوف وما ضرب أحد الأكرخا لدا فبكران رفعته كان بدلا
من أحد وان نصبته كان مستثنى وخالفه المفعول المحذوف فعدد المستثنى قد
يكون مع تعدد المستثنى منه وقد يكون مع اتحاد وجوز ابن السراج كون

الايجيد بل في نحو ما أعطيت أحدا أحد الازيد اعمرها وما ضرب أحد
 أحد الازيد بكذا او رده المصنف بأن الدل لم يعمه فتكرره الا في بدل البدا
 وبأن حق بدل البعض أن يقترب بالضمير ويجعلوا في باب الاستثناء اقترانه
 بالاعتناء من الضمير والاسم الثاني غير مقترب بالالفاظ ومن النعماء من
 لا يعبر هذه التراكييب مطلقا ويحكم بقسادها على كل وجه أما مع العطف
 فتدغم أيضا كذا في الأمثلة المتقدمة لأن العطف فيها ينفذ المعنى وقد
 يجوز كما في ما ياتي في أحد الازيد وهو عطف العطف في هذا المثال وهو المعجم له فيما
 يظهر ولا يظهر رجل الثاني على انه معمول بالضمير أي وجاء في ضمير رواه وفي
 حاشية المعنى للذم ما يعني أن جماعة أجازوا نصب شيئين بأداة واحدة دون
 عطف وعليه مسمى صاحب الكشف في مواضع منها لا تدخلوا في بيت النبي
 الآية فقال أن المستثنى الظرف والحال هما وإن الحصري كل منهما مقصود
 أي لا تدخلوا في وقت من الأوقات على حال من الأحوال الا في هذه الوقت
 على هذه الحال اهـ (قوله لا لتوكيد) عطف على محذوف أي لتأسيس
 لا لتوكيد كما أشار إليه الشارح بالأعراب (قوله بالعامل المفرغ) محل العامل
 على ما قبل الاتبع للوضع وحله المرادى على الأي ترك تأثيرا في النصب في
 واحد أي لا يجعله مؤثرة في واحد ويؤيد الأول قوله بما لا ادلو كان العامل
 هو الالكاف القياس أن يقول بما وان أمكن أن يقال أنه ليس بالضرورة
 ويؤيده أيضا أن المصنف عليه يكون إذا كانا حكم الواحد بخلافه على
 الثاني فانه يكون ساكنا هنا عن حكم الواحد المتروك تأثيرا لقيه وان كان
 يعلم من قوله فيما مروا أن يفرغ سابق الخ ويؤيد الثاني عدم احواجه الى
 تقدير في د ع (قوله باقيا في واحد) دفعه أي أم المثل أن المراد ترك التأثير
 في واحد واجعله مؤثرا في البقية هذا أن أريد بالعامل ما قبل الا كما مسمى عليه
 الشارح فان أريد به الا كان الكلام على ظاهره أي ترك تأثيرا في النصب
 في واحد أي لا يجعله مؤثرة في النصب في واحد واجعله مؤثرة في النصب
 في البقية (قوله وليس من نصب الخ) معنى اسم ليس والخير محذوف أي
 موجودا أو الاسم ضمير مستتر يرجع الى الواحد أو الى التأثير ومعنى خبر
 وقع عليه بالسكون على لفظة لا يقال لظاهر كلامه أنه لا يجوز رفع

بالعامل المفرغ (د ع)
 أي تركه باقيا في واحد مما
 لا لا استثنى وليس من نصب
 سواء أي سوى ذلك الواحد
 الذي أشغلت به العامل
 (معنى) فتقول ما قام الازيد
 الاعمر الا بكذا وما ضربت
 الا ريدا الاعمر الا بكذا وما
 مررت الا ريدا الاعمر الا
 بكذا ولا تعين لاستفصال
 العامل واحد بعينه بل أيما
 أشغلت به جاز

سوى الواحد وليس كذلك بل يجوز على قصد بدل البسدا لا تأشول الاى
 هذه الحالة لمجرد التأكيده وليس الكلام الآن فيها (قوله والاو اولى) أى
 اقربيه من العامل تصريح (قوله وودون تبريغ مع التقدم) قال جماعة
 كالبعض الظرفان تنازعهما الفعلان بعدهما اه وهو انما يصح على
 مذهبه من بجز التنازع في المعمول المتقدم ونصب الجميع مفعول المحذوف
 بشرة المذكور أى أمض نصب الجميع ولا يصح نصبه بالترزم لان ما بعد الواو
 لا يعمل فيما قبله او لما كان ما ذكر لا يستلزم الوجوب قال والترزم (قوله
 وما قام الازيدا الخ) لا يمارض هذا قوله فيما مر وغير نصب سابق الخ لان
 ما مر في غير تكرار المستثنى وبمبحث سم جواز اعراب واحد بما يقتضيه
 العامل وجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من هذا الواو احد نظير ما مر في ما الى الا
 أولئك ناصر وانصب ما عدا هذا الواحد على الاستثناء قال وحديثه قد يقول
 المصنف نصب الجميع الخ ينبغي أن يكون باعتبار الاغاب والاشهر
 واعتراض ما يلزم عليه امران الفصل بين اتباع والمتبوع باجتنبي
 واستعمال اللغة الضعيفة في غير المحل الذى ثبتت فيه (قوله وانصب) أى
 الجميع وجوبا اذا كان الكلام موجبا وجوازا امر جسمية في واحد
 وجوبا في البقية اذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء متصلا وجوازا
 برجحان في واحد وجوبا في البقية اذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء
 منقطعا هذا ما درج عليه الشارح في تقرير المتن (قوله أثنافى الايجاب
 قطعا) أى في جميعها بقرينة ما بعد وقد جعل الشارح قول المصنف
 وانصب لتأخير شاملا لاصورة الايجاب وصورة النفي فيكون قوله وجب
 بواحد بيان للراجع في بعض الصور والادخلة في قوله وانصب لتأخير ويجوز
 أن يخص بصورة الايجاب فيكون قوله وجب بواحد مقابلا له تأمل (قوله
 بواحد) أى فقط وأجاز الابدى اتباع الجميع سواء على جوار تعدد البدل
 بدون عطف (قوله كالمو كان) قال المكودى في موضع الحال من واحد
 لتخصيصه بالصفة أو هو صفة بعد صفة وما زائد أو هو مصدرية أو بالعكس
 وكان نامة وودون زائد حال من التضمير في كان والكلام على تقدير مضاف
 أى وجب بواحد كمال وجوده وودون زائد عليه ويلزم على ما قاله المكودى

والاول اولى (ودون تبريغ مع
 التقدم) على المستثنى منه

(نصب الجميع) على الاستثناء

(احكم به والترزم) فتوقام

الازيدا الاحمرا الابكرا

القوم وما قام الازيدا الاحمرا

الابكرا أحد (وانصب

لتأخير) عنه أثنافى الايجاب

قطعا فتوقام القوم الازيدا

الاحمرا الابكرا وأثنافى غير

الايجاب فكذلك (و) لكن

(جبى بواحد منها) مغربا بما

يقتضيه الحال (كالمو كان

دون زائد) عليه فى الاتصال

انما مر منها امرا فى النظم

بالا نف نظر الحال الشرح

وجعله منصوبا وعلى الوجه

الذى يجوز آخره وهو رفعه

بدلا من امر وقالوا وقاله نصير

نفيه الواحد بحال وجوده دون زائد عليه وفيه تميم ما لا اول جعل الجبار
والجبر وخرجه حذف والجملة حال من واحد اوصفة له أى وجوده مثل
وجوده دون زائد عليه اوصفة لقول مطلق محذوف أى بجبا كوجوده الخ
ويمكن جعل ما سماه افعالى الواحد ولو زائدة والجملة بعد هامة اوصفة
(قوله تبدل واحد اقل الرابع) واسما على اللغة الموجودة فتسبب الجميع
(قوله كام بقوا) الواو والجماعة قاع وهو المستثنى منه والاصل يونون
حذفت النون للانه ازم والواو وقوعه اوين معدوتها الياء والكسرة قصار
ينمو وانقلت حجة الياء الى الفاء بعد سلب حركاتها ثم حذفت الياء لانها
الساكتين (قوله ويجوز الابدال) أى فى واحد فقط (قوله فى القصد) أى
المعنى المقصود من ادخال واخراج كايته الشارح فان قات مقتضى تعريف
الاستثناء بالاخراج أنه دائما اخرج ومقتضى ما هنا أنه قد يكون ادخالا
لامنافاة لان كل استثناء اخرج مما قبله من الاثبات والنفي لكن اذا كان
ما قبله نفي امكن ان هو متلزم الادخال فى النسبة النبوتية أى مستلزما
لا تصاف المستثنى بالنسبة النبوتية والتفصيل الى اخرج وادخال باعتبار
هذا اللازم فانهم (قوله محل ما ذكر) أى من أن حكمه الى القصد حكم الاول
هذا ما يقيد به ظاهر صريح الشارح وجعل المصنف فى تفسيره عدم امكان
استثناء بعضها من بعض قيد افيما ذكر من التفصيل فى الامتناع
لاننا وكيد (قوله والصحيح أن كل عدد مستثنى من مثله) فلو لم يكن استثناء قال
من مثله لكونه أكثر من مثله فحولته الى عشرة الاثلاثة الأربعة فذهب
السراى أن الأربعة كالسلافة فى الاخراج من العشرة فيكون المقربة
ثلاثة وزعم الفراء أن المقربة فى هذه الصورة أحد عشر لانك أخرجت
من العشرة ثلاثة فبقي سبعة وزدت على السبعة أربعة بقولك بعد ذلك
الأربعة جري على قاعدة ان الاستثناء الاول اخرج والثانى ادخال ورد
بان هذه المساعدة فيما اذا أمكن استثناء كل من مثله لامطابقا واحدا
قال بعضهم ان قول الفراء هذا أعجوبة من الاعاجيب ويمكن أن يتكلف
له وجه يجعل الثانى مستثنى من مفهوم عشرة الاثلاثة وكأه قيل له على سبعة
لا غيرها الأربعة قبائل (قوله فطريق معرفة ذلك) أى كونه مقرا بسبعة

(كلمة فى الامر الأعلى)
الابكر افعلى بدل من الواو انه
لا يتعين الابدال واحد لكن
الاول افعلى ويجوز أن يكون
امر وهو البديل وعلى متعوب
ووقف عليه بالسكون على
لفظ أربعة وفى الاطلاق
تسبب الجميع على اللغة
الفصحى فمقام أحد الا
حجرا الاقرسا الاحملا
ويجوز الابدال على لغة تميم
(وحكمها) أى حكم هذه
المستثنى سوى الاول
(فى القصد حكم الاول)
فان كان محذورا لوروده على
موجب فهو مخرجة وان كان
مدخلا لوروده على غير
موجب فهو أيضا مدخلة
تسبب محل ما ذكر اذالم
يمكن استثناء بعض المستثنى
من بعض فخر أبت أما اذا
أمكن ذلك كما فى نحوه على
عشرة الأربعة الاثنتين
الواحد اقبيل الحكم
كذلك وأن الجميع مستثنى
من أصل العدد والصحيح أن
كل عدد مستثنى من مثله

فعلى الاول يكون مقربا لثلاثة وعلى الثانى بسبعة وعليه فطريق معرفة ذلك أن يجمع

في المثال (قوله في المراتب الوترية) كالاولى والثالثة فالمراتبها يشمل
المستثنى منه والشفعية كالثانية والرابعة هذا ولم يتكلم المصنف والشارح
على عكس المسئلة المذكورة وهو تعدد ما يصلح للاستثناء منهم مع اتحاد
المستثنى فنقول اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضهم على بعض فقيه
مذهب * أحدها وهو الامح أنه يعود لكل الادلليل يخصه بالبعض كما في
قوله تعالى والذين يرمون المحسنات الآية فقوله الا الذين تابوا عايند الى فسهم
وعدم قبول شهادتهم معادون الجلد لنا قام عليه من الدليل سواء اختلف
العامل الذي في الجمل أم لا بناء على أن العامل في المستثنى هو الا لا الافعال
السابقة وسواء سبقت الجمل لغرض واحد أو لا كان عطفا بالواو أو بغيرها
* ثانيها ان اتحاد العامل فالكل أو اختلف فلاخيرة فقط اذا لم يمكن عمل
العوامل المختلفة في مستثنى واحد وهو مبني على أن عامل المستثنى الافعال
السابقة دون الا * ثالثها ان سبقت لغرض واحد نحو حيث دارى على
أجماعى وقفت يستثنى على أتحوالى الا أن يسافر واقل لكل والا فلاخيرة
فقط نحو أكرم العلماء وأعتق عبيدك الا الفاسق منهم * رابعها ان عطفت
بالواو للكل أو بالناء أو بتم فلاخيرة فقط * خامسها للاخيرة فقط واختاره
أبو حيان وأما الوارد بعد مقربين وهو بحيث يصلح لكل منهم فافه للثاني فقط
كما جزم به ابن مالك نحو غلب مائة مؤمن مائتى ككافر الا اثنين فان تقدم
الاستثناء على أحدهما تعين الاول نحو قوم الليل الا قليلا نصفه فالا قليلا
صالح لكونه من الليل ومن نصفه فاخص بالليل لان الاصل في الاستثناء
التأخير وكذا لو تقدم علم ما وما لم يكن أحدهما مرفوعا فقط أو معنى نحو
استقبلت الا زيدا أصحابنا بأصحابكم فان كان أحدهما كذلك اخص به
مطلقا أولا كان أو تابا نحو ضرب الزيدا أصحابنا بأصحابكم وملكت الا
الا صاغرا سائنا عبيدنا وضرب الا زيدا أصحابكم أصحابنا وملكت الا
الا صاغرا عبيدنا بأبناءنا فالبناء على المثالين فاعل معنى لانهم المالكون فان لم
يصلح الا لأحدهما فقط تعين له ضوطلى نساهم الزيدون الا الحسنات
وأضي الزيدون نساهم الا ذوى النهى واستقبلت الا زيدا امانا عبيدنا
اه مع بعض تصرف وقوله كما في قوله تعالى والذين يرمون المحسنات الآية

الاعداد الواقعة في المراتب
الوترية وتخرج منها مجموع
الاعداد الواقعة في المراتب
الشفعية أو تسقط آخر
الاعداد عما قبله ثم ما بقى عما قبله
وهكذا الخ باقى فهو المراد اه
(واستن مجرورا)

أى وكفى قولة تعالى الامن اعترف غرقه يده فانه استثناء من جملة من شرب
 منه فليس منى لامن جملة ومن لم يطعمه فاممى لاقتضائه أن من اعترف
 غرقه يده وليس منه وليس كذلك لباحة الاعتراف بالدينههم والذي حرم
 عليهم السكر ع في الماء والشرب القم وسهل الفصل بالجملة الثانية كونها
 مقهومة من الاولى فالفصل بها كلافصل كذا في المقتضى والدمامى عليه وما
 ذكره في الوارد بعد مفردين اذا لم يمكن تشرىكهم او الاعداء سماعاً ومن
 له الدمامى بنحو ما هو بينى زيد وبنى حجر والامن صلح فمن صلح مستثنى من
 بنى زيد وبنى حجر وجميعاً (قائدة) يقع تالى الاخبار لما قبلها انهم ما زيد الاقام
 أو يقوم أو أبوه قائم ويمنع ما زيد الاقام كفى الجمع والتسويل أو حالاً منه نحو
 ما جاني زيد الاضاحكاً أو يفعلن أو قد يفعلن أو يدع صلي رأسه وجعل منه
 نحو ما أباهم من رسول الا كانوا يستهزؤن وما أنعمت عليه الا شكر قال
 الدمامى وه لا يخلق على المراد اذا الغرض من قولك ما أنعمت عليه الا
 شكر انك ما أنعمت عليه شكره وكالشرط والجزاء في ترتيب الثاني
 على الاول وليس المراد انك لم تنعم عليه الا في حال شكره أو في حال عزمه
 على الشكر حتى تكون حالاً مقارنة أو متظرة ثم اجاب باختبار الثاني على
 أو الاممى ما أنعمت عليه الامم قدرا شكره بعد ذلك من الله تعالى واذا كان
 المقدور هو الله تعالى لم يوفق ع المقدر فيفيد الكلام حينئذ ما اراده المتكلم
 من استعقاب انعامه شكر المتمع عليه وجوز ان يخشى أن يقع تالى باسفة
 لما قبلها انهم ما مررت برجل الا قائم وما مررت بأحد الا زيد خير منه أو يقوم
 وجعله لا يخفى وأبو علي والمصنف في الاول صفة بدل محذوف أى الا
 رجل قائم وفي الثاني حالاً قاله الدمامى وبما جعله الزخشرى من التقرير
 في الصفات نحو وان من أهل الكتاب الا يؤمن به قبل موته بفعل يؤمن
 بجواب قسم محذوف والجملة صفة موصوف محذوف مبتدأ خبره الجار
 والمجرور وقيل تقديره وان من أهل الكتاب أحد وجعل خبره تالى الاخبار
 المحذوف موصوف بالجار والمجرور وتقديره وان أحد من أهل الكتاب
 وأورد عليه أنه يلزم حذف وسوف الظرف وهو محض بالشعر كحذف
 موصوف بالجملة واجاب الدمامى بأن الاختصاص اذا لم يكن المنعوت بعض

مجرورين كافي الآيات أو بنى ورثة الشئى بأنه بشرط تقدم المجرور على
المعرب كافي التسهيل وغيره (قوله بغير) بمعنى غير سدا لكنها تحتاجها من
أربعة أوجب أنها لا تقع صفة ولا يستثنى بها الاق لا تقطع ولا تضاف
الى غير أن وسامها ولا تقطع عن الاضافة ويقال فيها مبد بالمجرور وظاهر كلامه
فى التسهيل أن اسم لكنه قال فى توضيحه المختار عندى أنه حرف استثناء
بمعنى لكن ولا دليل على اسميتها قاله الدمامينى وبقي خامس وهو أنها لا تقع
مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة كافي المعنى تقول فلان كثير المال سد أنه
يخجل وقيل تأتى بمعنى من أجل أيضا كافي حديث أنا أفصح من نطق بالفتاد
يبدأنى من فريش واسترضعت فى بنى سعد بن بكر وقال ابن مالك وغيره هي
فيه بمعنى غير على حديثه

غيره مرابى بما استثنى بالانسيا
مجرور ومفعول باستثنى وبغير
مفعول باستثنى ومفعول بالانسيا
غيره ومفعول بمعراب حال من
صانته نسب واستثنى مفعول
بنسب وبالإضافة مفعول
والمعنى أن غيرا يستثنى بها
مجرور بانسائها إليه
وتكون هي معربة بمائسب
للمعنى بالانسيا من الاعراب فيها
تقدم

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بين فاعل من قراع الكتاب
كذا فى المعنى أى من تأ كيد المدح بما يشبهه المذم كاستطاع الدمامينى قال
السيوطى هذا سد بغير لا يعرف له سند تأمل وأجرى الشاطحى فى
غير التسهيل السابقة فى تكرار الا تؤكد أو لغيره لكن لا يظفر أن
يشال فى غير بالاغناء إذا تكررت التوكيد فاذا قلت قام القوم غير زيد وغير
عمر و ذمهم ومجرور بغير لا بالعطف فليست بالاغناء قاله سم (قوله معلق
بأسنى) الوجه أن يقال تأسزه استثنى ومجرور اه سم (قوله معربا)
وقد بنى على الفتح فى الأحوال كما اعتد اضافتها الى معنى كافي التسهيل
وأجازا القراءتها على الفتح فى نحو ما قام غير زيد لضمها معنى الا قاله
الفاريسى وفى النهرى تفارق غير الا فى خمس مسائل * احدها أن الاتقع
بعد ما الجمل دون غير * الثانية أنه يجوز أن يقال عندى درهم غير جيد على
الصفة ويتبع عندى درهم الجديد * الثالثة أنه يجوز أن يقال قام غير زيد
ولا يجوز قام الا زيد * الرابعة أن يقال ما قام القوم غير زيد وعمر و
يجر عمر و على لفظ زيد ورفعه جملا على المعنى لأن المعنى ما قام الا زيد وعمر وولا
يجوز مع الامراعاة المعنى * الخامسة أنه يجوز ما حتمل الا ابتغاء معروف
بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ما حتمل لغير ابتغاء معروف وما ذكره
من منع مراعاة المعنى مع الا هو مذهب الجمهور وجوزها المصنف مع الا

أيضا كإسباني (قوله يجب مصداق عوامام الموم غير ريد) أي على اللغة
 المشهورة أنما على لغة حوار الأساع مع الاتحاد والهام كما تستدعي ينبغي أن
 تدور رفع غير له سم (قوله عدوم) كما أسلفه المصنف حيث قال فيما
 تقدم وغير مصداق الخ (قوله وفي عوامام أحد غير حمار) معطوف
 على قوله في هذا المال (قوله ويمنع في عوامام غير ريد) أي عند غير
 الكسافي ما أحرار في عوامام الأريد الصب ساء على مدحه من حوار
 حذف العاقل كما مر من سم (قوله أصل عراخ) أي وصفه الأصلي على
 أن يوصف بالام في معنى اسم الفاعل فحذف حارة بجرورها الموصوفة التام
 بالهاتين كموثر من رجل غير ريد أو بالوصف بخود حلت بوجه غير الذي
 خرجت به قال الرضي والأصل الأول والثاني حمار (قوله أو شمهها) من
 المعرفة المراد من الجنس كلوصول في المثال ما هو منهم ما عدا رعيه (قوله فإن
 الذي حسن الخ) حاصلة أن غير متوعدة في الإسم فلا بد لوقوعها صفة
 لمعرفة في الآية من تأويل فانه ابن راعي أصاها من التوعد في الإسم و يصبر
 كونه موصوفا كالسكره في العصى فيبطان الصفة والموصوف في مطلق
 التكثير وهذا والذي أشار إليه الشارح (قوله فإن الذي الخ) وحاصله
 التأويل على في الموصوف بقربه إلى الذكرة وأما ابن راعي صعب أمها
 في هذه الحالة لوقوعها بين صديين ويقترب كونهما حينئذ كل معرفة في بطان
 الصفة والموصوف في مطلق التعريف وهذا والذي أشار إليه الشارح
 بقوله وأصل الخ وحاصله التأويل في الصفة تقترب بها إلى المعرفة هذا هو
 المصدر من كلام الشارح وأما قول العص مراده بقوله وأيضا هي إذا
 وقعت الخ إمامه أن غير أدا وقعت بين صديين تتعرف بالاصافة فيصح أن تقع
 صفة للمعرفة أي ولو كانت تلك المعرفة مشبهة للسكره فيصعد قوله صعب
 إمامه أداون أن يقول زال إمامه إمامهم بقي شيء آخر وهو أن في غير ثلاثة
 أهوال قبل لا تتعرف مطلعا وقبل تتعرف مطلعا وقبل تتعرف أدا وقعت
 بين صديين كما في صراطه ليس أصعب الآية فعلى هذين القولين تكون
 في الآية صفة وعلى الأول تكون دلالة مكررة من معرفة وحينئذ لا يحتاج
 إلى التأويل الذي ذكره الشارح في اللوقيل إمامه لا تتعرف مطلعا وأما

يجب مصداق في عوامام
 الموم غير ريد وما مع هذا
 المال غير الموم في هذا الجمع
 عوامام أحد غير حمار
 رقم في عوامام غير
 ريد أحد عدل أكثر من خرج
 في هذا المثال عندوم وفي
 عوامام أحد غير حمار عند
 قيم ويصعب في عوامام
 أحد غير ريد ويضع في عوامام
 ما قام غير ريد تكسبات
 الأول أصل غير أن يوصفها
 أمانكره كوصف الحمار
 الذي كان فعل أو شمهها
 غير المعصوب إمامه فإن الذي
 حسن لا تقوم إمامه وأصلها
 هي أدا وقعت بين صديين
 صعب أمهاها

في الآية صفة ولم نعره عليه (قوله فلما سمعت معنى الا) مرتبط بقوله أصل
غير الخ وأعربت حجة ثلثا لعارضه المشبه بالاضافة للشرط على أن بعضهم
يذهبوا حينئذ كما تقدم وعبارة الرضى في توجيهه حمل غير على الا وحمل الاعلى
غيره على أصل غير أن تكون صفة مفيدة لمغايرة بجزورها الموصوفة اذ انما
أو صفة وأصل الا مغايرة ما بعده لما قبلها نقياً أو اثباتاً فلما اجتمع ما بعده
الا وما بعده غير في معنى المغايرة حملت الاعلى غير في الصفة فصار ما بعده
الا مغاير لما قبلها اذ انما أو صفة من غير اعتبار مغايرته نقياً أو اثباتاً وحدث
غير على الا في الاستثناء فصار ما بعده ما يغاير ما قبلها نقياً أو اثباتاً من غير
اعتباره مغايرته اذ انما أو صفة الا أن حمل غير على الا أكثر من حمل الاعلى غير
لأن غير اسم والتصرف في الاسماء أكثر منه في الحروف فلذلك تقع غير في
جميع مواقع الاتهام وبما يتضح كلام الشارح (قوله في وصف بها) أي مع
بقائها على حرفيتها كما مرح به غير واستبدل بحكى عليه السعد في حاشية
الكشاف الاجماع كقوله الماسيني قال ولو ذهب ذاهب الى أنما تصير
حينئذ اسماً لكن لا يظهر اعرابها الا فيما بعدها ~~الكونها~~ على صورة
الحرف لم يبعد كما قيل في لافي نحو قولك زيد لا قائم ولا فاعلانه بمعنى غير
وجعل اعرابه على ما بعده بطريق العارضة على ما مرح به السجواني اهـ
ونظير ذلك أيضاً الالموصولة فيعرّب ما بعدها مضاف اليه بجزورها بكسرة
مقدومة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة اعراب الالظاهرة فيه وبني
على ذلك كما افاده الماسيني أن الوصف بمجموع الا وما بعدها على حرفيتها
وبما وحدها على اسميتها فيكون ذكر ما بعدها لبيان ما تعلق به المغايرة
(قوله بشرط أن يكون الموصوف جمعاً الخ) فلا يوصف بها مفرد محض
ولا معرفة مخضة والمراد به الجمع ما كان مفرداً في اللفظ دالاً على متعدّد
في المعنى كغيري في المثال الآتي وبشبه التكررة ما أريد به الجنس كالعرف
بالجنسية وانما اشترط كون الموصوف جمعاً أو شبهه مراعاة لأمورها
وهو الاستثناء وكونه تذكيراً أو شبهه مراعاة لمعنى غير المتوعدة في التكثير
(قوله سلجي) أي ياسلجي والذهب نصب على الظرفية المستقرّة خبر الفعل
قبله أو على المفعولية المحذوف أي بقاسي هذا الدهر أي شدائده وجواب

فلما سمعت معنى الاحداث عليها
في الاستثناء وقد تحتمل الا
عليها فيوصف بها بشرط أن
يكون الموصوف جمعاً أو شبهه
وأن يكون تذكيراً أو شبهها
فالجمع قد ولو كان فيه ما آله
الا فاعلانه وبني
كقوله

لو كان غيري سلجي الدهر غيره
وقع الحوادث الا الصارم المذكور

لوعينه والصارم السيف القاطع والذكر والمذكور من السيف ما كان ذاماً
 وورثت كماله المعنى (قوله صفة لعري) فيه تسمية اذا صفة الا لكان لما
 ظهر امرها فيما بعدها سار كما معنى وفي التكت عن التسمية بل أن
 الوصف الامع ما بعدها وقد أسلفنا قريباً تخفيف ذلك فتأمل (قوله أنخت)
 أي الساق والمزاد بالبلدة الاولى صدرها وبالسابعة الارض التي أنختها
 فيها والبقام بضم الموحدة وتخفيف المعنى المجعومة حقيقة صوت الظبي
 وأسعاره لصوت الناقة فان قلت الصفة في البيت محضة مع أن ما بعد
 الاحكام لما قبلها اذ ما بهما فرددوا قبلها جمع وسبق في من المعنى
 أن الصفة عند الخالق مؤكدة قلت أجاب اللهاميني بأن البقام هنا
 متعده بحسب المعنى فلا تخاف وواعلم أنه دخل تحت كلام الشارح
 أربع سرور أن يكون الموصوف جمعاً حقيقياً وذكراً حقيقة كما في الآية
 وأن يكون شياً بالجمع وذكراً حقيقة كما في البيت الاول والعكس كما
 في البيت الثاني وأن يكون شيئاً بالجمع شيئاً بالذكورة كالقرد والعرب بال
 الجنسية ولم يعمل له الشارح (قوله لكن تمارق الخ) استدراك على قوله
 وتدخّل الاعلما (قوله لا يجوز حذف موسوفها) أي لا الوصف بها
 بخلاف الأصل بخلاف غير (قوله في ذلك) أي في عدم جواز حذف
 موسوفها (قوله ولا يجوز أن تنوب عن موسوفها) أي الانبياء اذا كان
 الموسوف به ضم اسم متعدهم بجور عن أو في كفواهم مثاطعون ومثاقم كما
 سبق في التعت (قوله لا حيث يصح الاستثناء) قال سم يمكن أن يوجه
 أنه غير اعماحت على الالة فمعناها معنى الاستثناء فلا تجعل العلم الا
 حيث يصح الاستثناء (قوله الادائق) بكسر الهمزة وقفاها ويقال أيضا
 داناق وهو سدس درهم وعلى الوصفية يكون مقر الدرهم كاملاً وعلى
 الاستثناء يكون مقر الدرهم الاسداس ولما كان الدرهم يشبه الجمع من
 حيث استعماله على الدقائق وصفها لاوب نادى بآب أيضاً عما يقال الوصف
 في هذا المثال مؤكّد وسبق في من المعنى أن الوصف عند مطابقة ما بهد الا
 ما قبلها في الاقراستثناء لخصص قاله اللهاميني (قوله لا يجوز الادائق)
 أي بناء على جواز استثناء الجز من الكل وهو الرابع ومنه ابن هشام ومن

قاله صارم صفة لعري ومثال
 شبه التكررة قوله أنخت
 فألفت بلدة أرق بلدة
 قليلم الأصوات الانقاء
 فالأصوات شبه بالنكرة
 لان تعريفه بالجنسية
 لكن تغارق الاهد غير امن
 وجهيه أحدهما أنه لا يجوز
 حذف موسوفها فلا يقال
 جاءني الازيد يقال جاءني
 ضمير زيد وظاهر ما في ذلك
 الجمل والظروف فانها تنفع
 مذات ولا يجوز أن تنوب عن
 موسوفها ثانياً
 لا يوصفها الا حيث يصح
 الاستثناء فيقر زعمدي درهم
 الادائق لا يجوز الادائق

زعمه - (قوله لانه يمتنع الاجيدا) - أي لان درهم منكرة في سياق الاثبات
 فهو موصوف بالبعد وغير بدلي والمستثنى منه لا يكفي شموله للمستثنى فهو لا بدلي اقلا
 يقال عندى رجل الازيد او ان اجاز قوم الاستثناء من التكررة المثبتة اذا
 حصلت الفائدة (قوله وقد يقال الخ) أشار بقدر الى امكان دفعه وقد دفعه
 بعضهم بأن المراد بالاستثناء في قولهم لا يوصفهم الا حيث يصح الاستثناء
 ما هو اعم من المنصل والمنقطع وانما يمتنع في الآية والمثال المنصل لا المنقطع
 قال الدماميني وهذا يقتضي انما الشرط المذكور له كونه لم يحتز به عن شئ
 وهو كلام مثنى وما يجب به عنه من أن ذلك لا يضر لان الاصل في القيود أن
 تكون ابيان الواقع لا بقاومه (قوله في لو كان فهم ما آلهة الا الله الخ) أي
 فانه لا يجوز في الالهة أن تكون للاستثناء وما بعده هابدا لا من جهة المعنى
 ولا من جهة اللفظ أما الاول فلان التقدير حيث نزلو كان فهم ما آلهة أخرج
 منهم الذات العلمية لفساد تأويله فقتضى عدم الفساد عند عدم الاخراج وليس
 بمراد بل المراد ترتيب الفساد على مجرد التعدد ولو لم يكن الا الله من الصفة
 المؤكدة الصالحة لاسقاط اذا المعنى لو كان فهم ما من الالهة متعددة غير
 الواحد ومن المعلوم مغايرة المتعدد للواحد والقاعدة أنه ان طابق ما بعد الا
 موصوفه اقل الوصف مخصوص نحو لو كان معنار رجل الا زيد لغيرنا وان خالفه
 بافراد أو غيره فالوصف مؤثر كذا كالأية يؤخذ هذا من قول الخاء اذا قبل له
 عندى عشرة الادره ما فقد أقر له بدفعة وان قال الادره هم فقد أقر له
 بعشرة لان المعنى عشرة مغايرة لدرهم وكل عشرة مغايرة للدرهم وأما الثاني
 فلان آلهة جميع منكر في الاثبات فلا هجوم لها بمولدا فلا يصح الاستثناء
 منها كذا في المعنى وبمثل هذا الثاني بوجه عدم صحة الاستثناء في المثال أعني
 لو كان معنار رجل الخ كما قاله سم (فان قلت) لولا امتناع وامتناع الشئ اتعاقبه
 فيكون التكررة في الآية والمثال في سياق النفي قسم (قلت) قال الدماميني
 الغرب لا تعتبر مثل هذا النفي بدليل أنهم لا يقولون لوجاء في ديارا كرمته ولا
 لوجاء في من أحد أحسن اليه ولو كانت بمنزلة الثاني لجاز ذلك كما يجوز
 ما فيها ديار وما جاء في من أحد (فان قلت) يجوز التخصيص في تفسير سورة الحجر
 في قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط أن آل لوط استثناء

ويمتنع الاجيدا لانه يمتنع
 الاجيدا ويموز عندى
 درهم غير جديد هكذا قال
 جياحات وقد يقال انه
 يخالف لقوله هم في لو كان
 فهم ما آلهة الا الله فسدنا

منقطع من قوم يجر من وهو منكرة في الانيات (قلت) أجاب الله ماميني بأن
 المنكرة في الانيات تم اذا قامت قرينة العموم والمنكرة في هذه الآية
 كذا لتبديل آية لوط انا أرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة (قوله ومن
 آمنه سيديوم) أي لا الازمنية فهو ثابت لا يعترض وكذا قوله وشرط
 ابن الحاجب الخ لان ما ذكره ابن الحاجب عكس ما ذكره تلك الجماعات قال
 الشنقي قال الرضي مذهب سيديوم يجوز وقوع الصفة مع صفة الاستثناء
 قال ويجوز في قولنا ما أتاني أحد الا يزيد أن تقول الا يزيد لا أوصفة وعليه
 أكثر التأخرين ثم كذا قوله وكل أخ الخ (قوله) وجعل من الشاذ قوله وكل
 أخ الخ) أي صفة الاستثناء فيه ويجوز فيه فهمهم أن لا تكون الصفة قبل
 الاستثناء وأني بالقرنين بالالف جريا على لغة من يلزم المثني الالف ونفيه
 يتخلص مما يلزم على وصفية الا من الخالفه لا كثير من وجهي آخرين
 وصف الضاف والمتمم ووصف المضاف اليه اذ هو المقصود من كل لا فائدة
 القول فقط والفصل بين الموصوف والصفة بالخبر وهو قليل (قوله) كاستصاب
 الامم بعد الا) أي في أن نصب كل منهما على الاستثناء وان كان العامل
 فيما بعد الا هو الا على التحجيم وفي غير ما في الجملة قبله من فعل أو شبهه وانما
 نصب على الاستثناء مع أن المستثنى هو الاسم الواقع بعده لا ما كان
 مشغولا بالخبر ليكون متصفا اليه جعل ما كان يفتحه من الا غراب
 المحصور ولذا ذلك على غير على سبيل العارية والدليل على أن الحركة لما
 بعده حقيقة جواز العطف على محله كما يأتي قاله الله ماميني وانظر اذا لم يكن
 في الجملة قبله فعل أو شبهه ما العامل نحو ما أحد آخره غير زيد هل هو أغنى
 مقترافه تكرر غير مفعول به أو الجملة متناهية كما قيل في محل ما بعده خلا
 وعدا اذا جريا كما يأتي كل محتمل (قوله) وعلى الحال عند الفارسي فتؤول
 بمشتق أي قام القوم مفايرين زيدا في الفعل وأورد عليه أن مجرور ما لا يحل
 له حينئذ وقد نصبوا العطف عليه مراعاة للحل وقد يقال مذهب الفارسي
 والناس لم أن ذلك من العطف على المعنى لا على المحل ومدار العطف على
 المعنى كون الكلام بمعنى كلام آخر فيه نصب ذلك الاسم وان لم يكن له محل
 لا في الاسم ولا في الحال (قوله) وعلى التشبيه بتركف المسكن) بجامع الإتمام

ومن أنه سيديوم لو كان معنا
 رجل الا يزيد لقلنا وشرط
 ابن الحاجب في وقوع الصفة
 تعذر الاستثناء وجعل من
 الشاذ قوله
 وكل أخ بنارقه أخره
 له مرأيك الا الفرة ان
 الثاني استصاب خبري الاستثناء
 كاستصاب الامم بعد الاعتد
 العارية واختاره ابن
 صفور وعلى الحال عند
 الفارسي واختاره الناطم
 وعلى التشبيه بتركف المسكن
 عند جماعة واختاره ابن
 الباذر الثالث يجوز في تابع
 المستثنى امرأاة القفظ

في كسر (قوله ومراعاة المعنى) أي المؤقت بتركيب آخر مشتمل على اللاحق
وهو **مراعاة المعنى** في كسر كونه الاسم له محل (قوله ما قام أحد غير زيد)
أي من غير بناء على أن هذه التسمية من الاتباع مع النفي والاتصال وانهذا
المتقدم على الجار والرفع في مجرى وان جاز فيه النسب أيضا فنظر الى غير
الصفة الفعلى من نسب المستثنى بالنسب غير مع النفي والاتصال فتخلص
أن في مجرى الجار والرفع على وجه الربحان الذي نظرائه اخرج اليه فقط
والنصب على وجه الرجوعية وحصل الجواب عن اعتراض البعض كغيره
على قوله بالجار والرفع بأنه **ممكن** أن عليه أن يسأل بالنسب لما تقدم من
جوار النسب بمرجوعية في نحو ذلك (قوله أنه من العطف على المحل) أي
محل جبر ورجح بغير نسب الأصل وما كان يستحقه بواسطة محل غيره على الأصل
تقدم من أن الأصل في مجرى وغيره والذي كان يستحقه لولا اشتغاله بالجار
بما يقتضي الاشتاق أن يجري عليه الأعراب المتقدمة من الذي يقتضيه محل غير
على الاشتاق مائة البعض وعلم أن مدار العطف على المحل كونه المحل
يستحق ذلك الأعراب في الحساب أو بغيره بغير خلاف مراعاة المعنى كما
سبق فحصل الفرق بينهما (قوله إلى أنه من باب التوهيم) مداره على أن
يكون ذلك الأعراب لذلك اللفظ مع لفظه أخرى في فعله لذلك اللفظ مع غير
ذلك اللفظ على توهم أنه معهما اثنين الفرق بين الثلاثة الذي هو ظاهر من نفي
الشارح حيث قال أولا ومراعاة المعنى ثم قابله بقوله وظاهر الخ هذه أمثاله
سم وقال إنه ما على الذي يظهر من كلام الشارح أن العطف على المعنى عام
يشمل العطف على المحل والعطف على التوهم وأن قوله وظاهر الخ بيان لاراد
من التوهم **اه** والانصاف أن كلام الشارح بمحل لتقابل الثلاثة
ولبيان بعد الاجمال وفي الهمع أن العطف على المعنى هو العطف على
التوهم إلا أنه إذا جاء في القرآن عبرة بالعطف على المعنى لا التوهم أدبا
وعلما أن تابع المستثنى بالكاتب المستثنى بغير في مراعاة المعنى على ما ذكره
المصنف في التوهم بل في وجز تابع المستثنى بالامراعاة لكونه لا جمعي
غير واجبه وور على منع ذلك في (ال) قوله من الأحكام كوقوعه في الاستثناء
المتصل والمنقطع وصفة لشكره أو شبهه وأقربها تأثير العامل المفترغ قاله

ومراعاة المعنى تقول تام التوهم

غير زيد وعمر وعمرها فالجار

على المنقطع والنصب على

المعنى لأن معنى غير زيد الأزيد

وتقول ما قام أحد غير زيد وعمر

بالجار والرفع لأنه على معنى

الأزيد وظاهر كلامه سيده أنه

من العطف على المحل وذهب

التلوين إلى أنه من باب

التوهم (واسوى) بالكسر

(واسوى) بالضم مقصورتين

(وسواء) بالفتح والمذكر (أجعله)

على الأسع ما لغيره (لا) من

الأحكام فيما سبق لأنها

مثلا لا من بين أحدهما

اجتماع أهل اللغة على أن

معنى قول القائل قاموا وال

وقاموا وغيره واحد

وأما لا أحد منهم يقول ان صيغة عبارة من مكان أو زمن، والذان اسمان حمي بطريق حمي بطريق...
 لا تصرف وانواع في كلام العرب تراوفاً بخلاف ذلك (٢١٤) وتوصفها بجزورة بالحرف قوله عليه

الصلاة والسلام دعوتهم
 أن لا يسلط على أمته عدوان
 سوى أنفسهم وأولادهم
 عليه وسلم ما أتى من سواكم
 إلا كشجرة البضاض
 الثور الأسود وقول الشاعر
 ولا طلق الله شاة من كبد
 إذا جلسوا منا ولا من سوانا
 وقوله
 وكل من طعن أب الموت محطته
 معار لواء الحق مكذوب
 وبالأصانة قوله
 وأبى وأبى بجمع له الناس
 يجدون راء لم أثن
 ومن راء صر فوعة
 بالأنداء قوله
 وإذا باع كربة أو ثمن
 فسواء باعها أو أت المشتري
 ومرفوعة بالتامع قوله
 أأرك ليلي ليس بي وبها
 سوى ليلة في إذا الصبور
 وبالفاعلية قوله
 ولم يبق سوى العدو
 نذكاهم كذا
 وحكي الفراء أن في سؤال
 ومنصوبه بأن قوله
 لديك كذيل مالي لمؤث
 وإن سأل من يؤثله يثني
 هذا قدر ما ذهب إليه الناطم

الهامية (قوله وأما لا أحد منهم الخ) حطفت على إجماع عطف لازم على
 ملزوم (قوله أن من حكم بطريقين) أي من المعادة فلا يقال ما قبله والمراد
 الخليل وسيدويه وأتباعهم إلا ما يشمل الركن والعكبري إذ هما لا يقولان
 ملزومهما اللطيفة مع قوله ما يكرهين أو قوله بطريقين أي يكونان طرفاً من
 معنى مكان كسباني (قوله خلاف ذلك) أي خلاف ما حكم به من اللزوم
 (قوله ولا يسلط الله شاة) أي تطلق الفحشاء أو بالتجسس فإنه ومنه قول مطلق
 على حذف ضاف أو منصوب برفع الحاشية وهو محتمل أنه ممن يسلطه معنى
 يذ كرهناه بنفسه فافحشاء مقول به ومن في قوله منا ولا من سوانا يعني
 في متعلقة به يسلط (قوله مرفوعة بالأنداء) يستعمل أن تكون في البيت
 خبراً معتمداً (قوله كربة) أي خصلة كربة أو بمعنى الواو كفي العيني
 وقيل يعقلم لا مانع من إبقاء أو على حاله أو أن يكون قول الشاعر
 بأهنا راجعاً لقوله إذا تباع وقوله وأت المشتري راجعاً لقوله أو ثمن
 والمعنى إذا وجد بيع للكرربة فلا يوجد ذلك بل من سؤال إذا وجد شراء
 أو أقل يوجد من غيرك بل ذلك (قوله أني إذا) أي إذا ركنتم إلى هذه الحالة
 تخفف أبلجة الماضي بالهاو عوض عنها التورين وليست إذا التامعية كما
 قد يتوهم أو أدهيس (قوله نذكاهم كذا) أي جزيئهم بجزائهم والجملة
 جواب لما في البيت قبله (قوله لديك كميل) أي عندك جود كميل أو
 الكلام من باب التمجيد وقوله يثني أي يثني أمه (قوله أن سوى من
 الظرف) أي المكاتبه بمعنى مكان بمعنى موضع فمعنى جاء الذي - وال
 في الأصل جاء الذي في مكانك أي حصل فيه عوضك ثم توسعوا واستعملوا
 مكانك وسؤال بمعنى عوضك وإن لم يكن ثم تحول فطريقهم مجازية وهذا
 لم يتصره أو أدهيس (قوله لا تهاو بصلبها الموصول) فيه أنه لا يدل إلا
 على كونها متعظراً لا على أنها ملازمة لطرفية وفيه أيضاً أنه لا مانع أن
 تكون قيداً كخبر المحذوف والجملة صلة وانما حذف صدرها صلة أطولها
 بالاضافة وأحالاً معدولة مثبت مضمراً (قوله ولا يخرج عن الطريقية)
 التائب لقول الشاعر بعدلان كثير من ذلك أو بعضه لا يخرج الطرف
 عن الأزوم وهو الجرح أي من أن يكون المراد بالطريقية ما يشمل شئها وهو

وحاصل ما استدلل به في شرح الكافية وغيره ومذهب الخليل وسيدويه وجهو بالصريح أن سوى
 من الظرف اللازمة لأنها يوصل بها الموصول ليجوبها الذي سؤلك قالوا لا يخرج عن الطريقية
 الجرح

الجزء من لكن بنافي هذا قول السيوطن في نكته لا تكون الامنعوبة على
الظرفية وعليه خبر هاني النثر بن مما يرد عليهم فانهم (قوله الا في الشعر)
بهذا الاستثناء يدفع استدلال المصنف عليهم بالآيات السابقة (قوله وهذا
أعدل) أي لانه لا يجوز الى تكلف في موضع من المواضع (قوله لان كثيرا
من ذلك أو بعضه الخ) الذي يظهر لي في حل هذه العبارة أن أو بمعنى بل
الاضحية عن التعبير بكثير الى التعبير ببعض لان الذي لا يخرج الظرف
عن المازوم من ذلك وهو الجرحين خاصة اثنان فقط مما تقدم وليس بكثير
وعل الحامل له على التعبير أولا به أن بعضهم عبر به مآني به ثم أصرب عنه
إشارة الى الاعتراض عليه فاحفظه وأما قول البعض المراد كثرة في نفسه
لانه ذكر أن بعد أدلة فيها الجرح بالظرف ففعله عن كون المراد الجرحين خاصة
لانه الذي لا يخرج الظرف عن الزوم وأما قوله لعله أي بقوله أو بعضه
أعدم الطلاعه على ما استدلل به المصنف واحتمال أن ما استدلل به كثير جدا
بحيث لا تعد الأدلة إلا أربعة كثيرة بالنسبة اليه ففعله عن قول الشارح
سابقا هذا انظر بما ذهب اليه الناظم وحاصل ما استدلل به في شرح السكافية
وغيره قد بر (قوله وبعضه قابل للتأويل) أي بكونه شاذ أو ضرورة (قوله
حكى القاسي) لا حاجة لاستناده للقاسي مع حكاية أبي حيان وابن هشام له
سم (قوله أفهم كلامه) أي حيث أثبت لسوي ما ثبت لغبر ومن جملة ما ثبت
لغبر جواز اعتبار المعنى في العطف على مجرورها وإن لم يذكره المصنف هنا
(قوله أن المستثنى بغبر) مثله المستثنى بالا (قوله بخوليس غير) أي في قولك
مثلا قبضت عشرة فليس غير وفيه أن المستثنى به وليس لا غير بل هي
مستثنى فالخذف ما أضيف اليه غير المستثنى الآن يراد بالمستثنى ما أفيدت
مخالفته شيء والمضاف اليه غير أفيدت مخالفته لغبره هذا ملخص ما قاله
البعض وفي التمهيد بنى ما يدفع السؤال من أصله حيث قال يحذف المستثنى
بشرط فهم المعنى وكون أدلة الاستثناء لا أو غيرا وتقدم ليس عليه ما قال
الاخفش والمصنف أولا يكون تقول قبضت عشرة ليس الا أو ليس غير أي
ليس المقبوض شيئا إلا ماها أو غير ما فأنهم اسم ليس عائد على المقبوض
المفهوم من قبضت وحذف خبرها للتقرير بما يختصار نعم هذا الدفع

الافى الشعر وقال الرثاني
والعكبرى تستعمل ظرفا غالبا
وكذا قال لا وهذا أعدل ولا
بعض ما استدلل به الناظم
لان كثيرا من ذلك أو بعضه
لا يخرج الظرف عن الزوم
وهو الجرح وبعضه قابل
للتأويل اه * تنبيهات
الاول حكى القاسي في شرح
الشاطبة في سوى لغة رابعة
وهي المذمع المكسر الثاني
أنهم كلامه أنه يجوز في
المعطوف على المستثنى ما
اعتبار المعنى كإجاز في غير
و يساعده قوله في التمهيد
تساويا مطلقا سوى بعد
ذكره جواز اعتبار المعنى في
العطف على مجرور غير
* الثالث تغاير سوى غيرا
في أمرين * أحدهما أن
المستثنى بغبر قد يحذف اذا
فهم المعنى بخوليس غير

انما يتم في غير على أن في ليس ضمير هو الله كما ذكره لاهبلى أن اسمه هو
 غير وسباني ذات في حذف أداة الاستثناء وقد قال ابن الحاجب وابن مالك
 في صومئهم وقد زاد منه من باب الحذف لا التنازع خذ لاف لبعضهم
 والتقدير ما قام الا يزيد وما قد ازيد وقال في المغنى ذل السبيل في قوله تعالى
 ولا تقولن لشيء ائني فاعل ثلاثة دا الآية لا تتعلق الاستثناء بفاعل اذ لم ينف
 عن أن يصل الا أن يشاء الله بقوله ذلك ولا بالنهي لانه اذا قلت أنت نفى
 عن أن تقوم الا أن يشاء الله فقلت بمنى فقد سلطته على أن يفعله ويقول
 شاء الله ذلك وتأويل ذلك أن الأصل الا فاعلا الا أن يشاء الله وحذف القول
 كغيره فنه من كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى مجيء والمضارع أن
 الاستثناء مفرغ كعليه تأويل السبيل وأن المستثنى مصدر تهذيره الا
 قولاً محضاً بأن يشاء الله أو حال تقديرها الامتنع بأن يشاء الله أي يذكر
 أن يشاء الله وقد علم أن ذكره لا يكون الا مع الا فاعلي ذكره المذلل وعلم ما
 فالباستثناء مفرغ من أن وقال بعضهم يجوز أن يكون الا أن يشاء الله كلمة تأيد
 أي لا تقولن أبداً كما قيل في وما يكون لسان أن تعود فم بالأن يشاء الله لأن
 وردهم في ملهم بما لا يشاء الله وردة أنه يقتضى النهي عن قوله ائني فاعل
 ذلك قد أتيد بالمشية أولاً ولم يرد أيضاً قول من زعم أن الاستثناء منقطع
 وكذا تجوز الزمخشري رجوع الاستثناء الى النهي على أن المعنى الا أن
 يشاء الله أن تقولن بأن يأذن لك فيه مع أن من المعلوم أن كل أمر ونهي يستمر
 الى اتيان تقيضه اه كلام المغني ببعض تصرف على ما اختاره به يكون
 المحذوف أداة الاستثناء وحدها كما قاله الشنخري وجميع ما ذكره بعد كلام
 السبيل سبقه اليه ابن الحاجب لكن ليس في كلامه أن الاستثناء مفرغ من
 الوجه أن الاستثناء مفرغ على أن الا مع المحذوف حال أو مصدر الى أن قال
 وحذف الباء من أن يشاء الله والتقدير الا بأن يشاء الله أي لا يذكر المشية
 وقد علم أن ذكر المشية في الاجبار عن فعل مستقبل هو ذكرها مع حرف
 الشرط وسبق معناه نحو ان شاء الله الا أن يشاء الله بمشيئة الله وهذا
 أولى وأسهل (قوله بالضم) قال المسبرد والمتأخرون هو ضم بناء لهما
 بالغيايت كقبيل وبعد فعل هذا يستعمل أن تكون اسم ليس وأن تكون

خبرها وقال لا تخش شمع اعراب لانه ليس اسم زمان ولا اسم مكان بل هو
 كمثل وبعض لكن حذف المضاف اليه ونفى لفظه قاله الدماميني (قوله
 وبالفتح) ظاهره انه فتح بناء ووجهه ان الاسماء المتوعدة في الابهام كمثل
 وغير يجوز بناؤها على الفتح اذا اضيفت اليها كالتصهير فعلى هذا احتمل
 الاسمية والتجريد وتوضيح جوده فتح اعراب ثنية لفظ المضاف اليه المحذوف
 فعلى هذا اتى عن التصيرية (قوله وبالتنوين) أى فى شمسى الحالتين المذكورتين
 وشبهاهما الرفع والنصب والحركة عند التنوين اعرابية (قوله تنح صلة
 الموصول) أى فى ظاهر اللفظ والاقهسى فى الحقيقة جزء صلة ان قد ترتبها
 مبتدأ أو معمول الصلة ان قد ترتبها ثابت كذا قال الدماميني (قوله كما سلف)
 فيه انه لم يقيد فيما سلف بنصب الكلام (قوله بخلاف غير) فيه نظر اذا الظاهر
 ان ضميرا كسوى فى الوقوع صلة على تقدير مبتدأ حذف لظول الصلة
 بالاضافة كذا قال بعضهم وقال الدماميني به ان ذكر ان سؤالا فى جاء
 الذى سؤالا جزء الصلة ان قد يرتبها قبله ومعمول الصلة ان قد ترتب قبله
 مانصبه وعلى التقدير الاول اعنى تقدير المبتدأ فلا اختصاص لسوى بذلك
 بل يجوز فى غير مع أى بالشرط نحو جاء ايمهم غير جاهل ومع غير أى بشرط
 طول الصلة نحو جاء الذى غير ضارب ابوه هم او مع عدم الطول ساذا عند
 البصريين وقبسا عند السكوفيين اه وهو مرشح فى عدم الاكتفاء فى طول
 الصلة باضافتها ولك ان تقول ان كان الفرق مبني على ظرفية سوى فظاهر
 والا فلا (قوله بمعنى وسط) اعترض بأنه ينا فى ما تقدمه عن أهل اللغة من أنه
 لا أحدهم يقول ان سوى عبارة عن مكان أو زمان لانها اذا كانت بمعنى
 وسط كانت عبارة عن مكان وأجيب بأن محل ما تقدمه عنهم اذا وقعت فى
 تركيب الاستثناء وما نحن فيه ليس كذلك وقد أسلفنا فى باب الظرف الكلام
 على لفظ وسط (قوله فتعصر مع الكسر) أى أو الضم وبهم ما قرئ قوله تعالى
 لا تختلف نحن ولا أنت مكانا سوى (قوله مكانا سوى) أى مسمى أو ما طريقنا
 اليه وطريقنا يقال اليه كما قاله المنصورون فتحقق التعدد الذى يقتضيه الاستثناء
 (قوله سواء والعدم) يجوز سواء صفة لرجل والاختيار فى العدم النصب على
 المعية لضعف العطف لفظا لعدم الفصل كذا قالوا ويشكل عليه عندى أن

وبالفتح وبالتنوين بخلاف
 سوى فانهم ما أن سوى تقع
 صلة الموصول فى نصب
 الكلام كما سلف بخلاف غير
 الرابع تانى سواء بمعنى وسط
 وبمعنى تانى فتم تقدم ما مع الفتح
 نحو فى سواء ايمهم وهذا
 درهم سواء تانى بمعنى مسمى
 فتعصر مع الكسر نحو مكانا
 سوى وتقدم الفتح نحو صرت
 برجل سواء والعدم ونحو غيرهما
 حينئذ

الاستواء يقتضي متعديا فيكون العطف واجبا كما في اشتراك زيد وعمر و
 وأما توهم استوى الماء والخشبة بالنصب فليس الاستواء فيه بمعنى التماثل
 بل بمعنى الارتفاع أو الاستقرار على ما يظهرفقائل (قوله عن الواحد
 فوجه) أي ويعطف على غيره في الأول شيء يتحقق به التعدي إذا الاستواء
 لا يعقل إلا بين متعدي فأنفع ما عترض به هنا (قوله مصدر) أي اسم مصدر
 (قائدة) أجبت في قوله تعالى إن الذين ~~كفروا~~ علمهم أنذرهم أنهم لم
 تنذرهم كون سواء خبرا عما قبلها فأنما بعدها في تأويل المصدر فاعل لها لأن
 باب التسوية بما لا يحتاج إلى سابق أو خبرا عما بعده فأنما بعدها في تأويل
 المصدر مبتدأ أو مبتدأ فأنما بعدها في تأويل المصدر خبر ولا يرد أن
 الاستواء واجب التصديرة لا يكون فاعلا ولا مبتدأ وخبر ولا خبرا وخبر
 لأن هذه الهمزة ملح عنها الاستواء وجرت لتسوية (فان قيل) أم لا أحد
 الأمرين وما يتعلق به سواء لا يكون الامتداد (الجواب) أن أم هنا ملح عنها
 الأحد وجرت للعطف والتشريك فان قيل يلزم على كون الهمزة للتسوية
 تكرارها مع سواء فالجواب أن الاستواء المفهوم من الهمزة والاستواء
 الذي نفه عنه حين كونها الحقيقة الاستواء أم أي الاستواء في علم المستفهم
 والاستواء المستفاد من سواء والاستواء في القرض المسوق له الكلام كما
 قيل المستويان في علمك مستويان في عدم النفع وذهب الرضي إلى رأي آخر
 في المسئلة وهو أن سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء وما بعده سواء
 بيان للأمرين والهمزة بمعنى إن الشرطية وأم بمعنى أو والجملة الاستيعابية دالة
 على الجزاء أي أن أنذرهم أو لم تنذرهم فالأمران سواء قال وانما أضافت
 الهمزة قائدة أن لاستعماهما فيعلم يتيقن حصوله وجعلت أم بمعنى
 أولا استعماهما في الأحد كما في شرح الدماميني على المفتي (قوله بليس
 وخلاف) والاستثناء بما ذكر لا يكون الاعم القام والاتصال وخلاف في
 الأصل لازم وقد يفهم معنى جاوز فيعتني بنفسه كما في خلاف الاستثنائية
 والتميز ذلك فيها ليكون ما بعده في صورة المستثنى بالأول ذلك التزويضا
 فاعله وأما عدا فهو في الأصل بمعنى نفسه وعن وعنه جاوز وترك كما
 في القاموس والأولى أن يكون بليس تنازعا مستثنى وناسبا لغيره تارة (قوله

عن الواحد فأنما بعد
 ليسواء لأم في الأصل
 مصدر بمعنى الاستواء
 (واستثنى ما سببا) للمستثنى
 (بليس) وخلافه وبعدا ويكون
 بعدا (لأنه) التافية نحو قاموا ليس
 زيدا وخلافه وهذا تكرار

ولا يكون خالداً (أي لا تعد ولا تحسب فهم خالداً فلا منساقاة بين استعباله
ومعنى قام واسم (قوله مستتر وجوباً) لا يكون زيدا في صورة المستثنى
بالا كما مر وقيل لأنه لو برز لازم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى (قوله
فهو ونظيره أن كن نساء الخ) أي في كون الضمير هائداً على البعض المقهور من
كلمة السابق إذا انزلنا هائداً على الاناث وهن بعض الاولاد المتقدم ذكرهم
ومحط الفائدة قوله فوق اثنى وذكرنا موطئة فلا يقال لا فائدة في قولنا
فان كانت الاناث نساء قاله المصريح وقيل الضمير للاولاد والله باهتبار الخبر
(قوله على اسم الفاعل) لوقال على الوصف لكان أحسن ليشمل اسم المفعول
في نحو قولك أكرمت القوم ليس زيدا إذا مرجع فيه اسم مفعول (قوله على
الفعل) أي الغرض وهو الحدث بواسطة تقدير مضاف كما ذكره الشارح
(قوله والتقدير ليس هو أي ليس فعلهم الخ) عبارة الدماميني والتقدير
في مثل قام وليس زيدا ليس قيامهم قيام زيد فذهب المضاف الذي هو الخبر
وأقيم المضاف اليه مقامه ثم قال وما يرد عليهم أن تقديرهم لا يؤدي
المقصود من الاستثناء وهو إخراج زيد من القوم والحكم عليه بهدم القيام
على ما هو المختار وجعلهم أن التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفهم ذلك
(قوله لأنه قد لا يكون الخ) أجاب الدماميني بأن فاعلي ذلك انما شخصوا الفعل
بالذ كر لانهم انما كانوا اجبا اشغل على الفعل تنبها على كيفية التقرير
في غيره فاذا لم يكن هناك فعل ملفوظ تصيد من الكلام ما يعود عليه الضمير
ففي نحو القوم اخوتك ليس زيدا التقدير ليس هو أي المتعصب اليه
بالاخوة زيدا وليس انتسابهم انتساب زيد (قوله وأما خلا وعدا فاعلان
غير متصرفين) لوقال فالمستثنى بهما جازا التعصب وهما أيضا فاعلان الخ
سلبت المقابلة وسلم من ايمان أن ليس ولا يكون متصرفان (قوله على
المفعولية) لانهم امة عدتان بمعنى جاوز (قوله ضمير مستتر) أي وجوباً (قوله
وفي مرجعه انخلاف المذكور) والاصح منه أن مرجعه البعض المدلول
عليه بكلمة السابق ونظيره الرضى بأنه لا يفيد المقصود لان مجاوزة البعض
لا يفي في قولك قام القوم غسلا زيدا لانهم منها مجاوزة الكل وأجيب بأن
البعض منهم ومجاوزة لا تحقق الا مجاوزة الكل وبأن المراد بالبعض ما عدا

نصب على الحال وقيل مستأنفة
لاموضعها وصححه ابن
عصفور * الثاني لا تستعمل
يكون في الاستثناء غير لام
أدوات في اه (واجز
سابق بكون) وهما خلاوعا
(انزاد) فانه جائز الجروان
كل قليل من الجبر بحلقوله
خلاته لا أريد رسا والواغما
أهذ على شعبة من عيال كما
ومن الجبر بعد اقوله
أجنا حهم قتلا وأسرا
عدا الشطاء والطفل الصغير
* تنبيه ان * الاول لم يحفظ
سيبو به الجبر بعد اقبل ولا
بحلا وليس كذلك بل ذكر
الجبر بحلا * الثاني قيل
يتعلقان حينئذ بما قبلهما
من قول أوشم على قاعدة
حروف الجبر وقيل موضعهما
أصب من تمام الكلام وهو
المواب لعدم المراد الاول
ولانهم لا يعدان الانفعال
الى الاسماء أي لا يوصلان
معناها الهابل بربلان معناها
عما فانها في عدم التعدية
الحروف الزائدة ولانها
مجنزة الاولى غير متعلقة اه

المستثنى ولي ههنا احتمال وهو ان يكون مرجع الخبر في خلاوعا وحاش
نفس الاسم السابق لكن التزم فيه النذر والافراد ليكون الاستثناء بها
كلاستثناء بالاولى وان ذلك يجري الامثال التي لا تغير كانه في حين انزاد
حيث التزم كبراسم الاشارة وافراده لذلك ولا يرد على هذا نظير الرضى
فأعرقه (قوله نصب على الحال) ولم تقترن به في ليس وخلاوعا مع ان ذلك
واجب في الحال اذا كانت جملة ماضوية لاستثناء أفعال الاستثناء أو يقال
محذوف ذلك الافعال المتصلة (قوله مستأنفة) أي غير متعلقة بما قبلها
في الأعراب وان أملت في المعنى قاله المصريح (قوله وصححه ابن عصفور)
علاه هدم الربط للحال ثم قال ان قيل اذا عدا الله غير على البعض المضاف
لغير المستثنى منه حصل الربط في المعنى فالجواب ان ذلك غير متعاض (قوله
لا تستعمل بكون الخ) أي كمال يستعمل فيه غير يكون من تعاضد السكون
ككان (قوله شعبة) أي فرقة (قوله أجبنا حهم الخ) يحتمل ان حهم نصب
ينزع الحافض أي في حهم وقتلا مفعول به ويحتمل ان حهم مفعول به وقتلا
تميز بمحذوف عنه والسطاء التي يذللط سواد شعرا ياض والمراد بها المجوز
(قوله حينئذ) أي حين اذ جرت بهم اقوله بما قبلها أي في الزينة وان تأخر في
اللفظ كما في الشاهد الاول (قوله على قاعدة حروف الجبر) موضع مجزوءهما
نصب بالاعل أوشم (قوله موضعهما) أي وضع مجزوءهما وقوله عن
تمام الكلام أي نصبا ناشرا تمام الكلام أي من تمام الجملة فلهما
فتمكون هي الناصبة ونظير ذلك نصب الجملة تغيير النسبة كما في التصريح
ولا تملأ للعرف على هذا (قوله لعدم المراد الاول) لانه لا يأتي في
فصولهم اخوتك خلازيد وفيه ما شر من الهدم ميني فأعرقه (قوله لا يعدان
الافعال الخ) وقده بعضهم بأنه لا يلزم أن يكون معنى التعدية اتصال الحرف
معنى الفعل الى الاسم على وجه التبوته بل يجوز أن يكون معناها جعل
الاسم مشغولا بذلك الفعل وايصال معنى الفعل اليه على الوجه الذي يقتضيه
الحرف من ثبوت أو انتفاء ألا ترى أن المفعول به في التي نحولم أغرب
زيد التي تخرج انتفاء وقوع الفعل عليه عن كون مفعول (قوله ولان ما جرت
الا) أي في المعنى وربان ذلك لا يقتضي مساواتها في جميع الاحكام

(وبعد ما) المصدرية (انصب) (٢١٩) حتما لانهم انعموا بالنعمة كقولهم لا

كل شيء ما خلا الله باطل وقوله
تمثل النداءى ما عدانى فأننى
بكل الذى يهوى نديمى وولع
وموضع الموصول وصلة منصوب
بالاتفاق فقال السبى فى على
الحال وهذا مذهب كل منصرفهم
فى غير هذا الموضع بأن
المصدر المؤول لا يقع حالا
كما يقع المصدر العرصى فى
نحو أرسلها العرأ وقيل
على الظرف وما وقتية ثابت
هى وصلة ما عن الوقت فأننى
على الاول قام واجازين
زيدا وعلى الثانى قام ووقت
مجاوزتهم زيدا وقال ابن خروف
على الاستثناء كاستصاب غيرة
قاموا غير زيد (واشجرار) هما
حينئذ (قديرد) أجاز ذلك
الجرمى والرحى والنكساقى
والفارسي أمكن على تقدير
ملازمة لا مصدرية فان قالوه
بالقياس فقا سدا لا ملازمة
قبل الجار بل بعده نحو هما
قليل فصارحة وان قالوه
بالسمع فهو ومن الشذوذ
بحيث لا يتحججه (وحيث
جرأ فهو احرفان) بالاتفاق
(كما هما ان نصبهما فعلا)

الاتفاق وسواء فى الحالى

الأتى أنهم ما يجران بخلاف الا (قوله المصدرية) فيه أن الحرف المصدرى
لا يوصل به فعل جامدا الا أن يقال هما فى الاصل متصرفان والجمود غرض فلم
يكن ما نفع من الوصل أو يقال هما مستثنيان وعلى كل فالمصدر المنسبك
ملاحظ فيه جانب المعنى كما يؤخذ من تعبير الشارح فى حذل المعنى بمادة
المجاوزة (قوله حتما) فيه أن هذا مناف لقول المستنصف بعدواشجرار قديرد
الا أن يجعل جرياعلى مذهب من لا يجيز الجرهم ما بعده ماله الرجوع عند
الشارح كما يشترأه فتأمل (قوله تمل) بالناء للجهول من المل وهو السامة
والنداءى جميع نديم (قوله على الحال) بتأويلها بأسم الفاعل وتلك الحال
فهي ما معنى الاستثناء نصريح (قوله لا يقع حالا) أى لتصرفها بالضمير المشتمل
عليه فلا تقول جائز يد أن يقوم لتأوله بمصدر مضاف للضمير والحال لا تكون
معرفة وأما تعرف نحو العرأ فى قولهم أرسلها العرأ فى معنى التذكير
لأنه بال الجسسية قاله الدماميني ثم رأيت فى المعنى ما يدفع الإيراد عن السبى
فانه عند من لا يلفظ المقدر بشئ مقدريا خروما خلا وما عدا على قول السبى
ما مصدرية وهى وصلة ما حال فيها معنى الاستثناء ثم قال قال ابن مالك فوقت
الحال معرفة لتأوله بالانكسرة اه والتأويل خالين عن زيد ومجاوزين
زيدا اه (قوله كما يقع) زاجع للبنى (قوله وما وقتية) سميت وقتية لأنها هى
وصلة ما عن الوقت كما أشار الى ذلك الشارح فالذى فى محل النصب على
الظرفية بمجموع الموصول والصلة كما أفاده الشارح خلا فان قال هو ما فقط
(قوله كاستصاب غير) أى على الاستثناء بناء على مذهبه (قوله حينئذ) أى
حين اذ وقع بعد ما (قوله بالقياس) أى على زيادتها بعد بعض حروف الجر
نحو فصارحة وقديرد الفرق بين القيس والمقيس عليه بقوله لان ما الخ (قوله
بل بعده) أى بعد الجار (قوله فهو من الشذوذ بحيث الخ) أى فهو من
أمكنة الشذوذ فى مكان لا يتحججه (قوله وحيث جرافه ما حرفان) أجرى
الظرف مجرى الشرط فأدخل الفاء كقوله تعالى واذا لم يتدوا به فسيقولون
(قوله وسواء فى الحالى الخ) التعميم مبنى على مذهب من يغير الجرمى ما مع
ما المشار اليه بقول المستنصف واشجرار قديرد (قوله وتلك حالا) اذا جررت
بالتلائة قلت خلاى وحشأى وعداى بدون نون الوافية وان نصبت فتون

أقرنا بما أوشع مردا عنها (وكفلا) فى جوارجر المستثنى ما ونصبه (حاشا) تقول قام القوم حاشا زيد وحاشا
زيد فاذا جررت كانت حرف جر

وفيما يتعلق به مناسب في خلوا وانصب كانت فعلا والخلاف في فاعله او في محل الجملة كما في خلاص تنبيه ان
الاول الجرحا شاهوا الكثير ارجع وله كالتزم سيويه واكثر (٢٢٠) البصريين حرفيتها ولم يجيزوا النصب

الوقاية ويصح زى خلاص وحلا وحاشاك وحاشا وعداك وعداه كون
الصغير منه وما ويجرورا (قوله وفيما يتعلق به) أي وجودا وصدما اذ ليس
الخلاف السابق في العامل الذي خلقه بل في كونها ما يتعلق أولا ولو قال
وفي كونها ما يتعلق أولا ما نسب على اسكان أو رفع وقوله في فاعله أي في مرجع
فاعله اذ لم يتقدم خلاف في نفس فاعله او قوله وفي محل الجملة أي وجودا
وعدما اذ الخلاف السابق في جملة خلاص لان أنباء في محل نصب على الحال
وأنباء مستأنفة لا محل لها (قوله اللهم اغفر لي الخ) هذا انشروا أبو الاصمغ
بفتح اله مزنة واحمال الصادوا عجم الغين اسم رجل كأي حاشية شيخنا
السيد قال في التصريح وحده قرأ الشيطان تنبها على النفاذ به
في الحصة وقع المعدل (فان قلب) سيأتي ان حاشا انما يستعمل في مقام
التبرية والمعران لا بمرئته (قلت) يولي في وقع الشيطان وأي الاصمغ
وحده ما حتى كان افعرا ينقص من تنبها في النج والحصة (قوله حاشا أبا
ثومان) قيل يحتمل أنه على لغة القصر فلا شاهد فيه لكن ان علم أن قائله
ايمن من أهل هذه اللغة مع الاستشهاد بل اذ لم يعلم أن قائله من أهلها صح
لرهبان الحمل على الاثمة والكسمة بالضم اليك وهو الحرس والمراد يدي
بكمة والقدم بفتح العاء وسكون الدال التي الثقيل (قوله لكن لا فاعل له أي
ولا مفعول كقوله بعضهم وقوله بالحمل على ألا أي فيكون منه وباعلى الاستثناء
ومنه في جملة على ألا فاعل للنصب فيما بعده (قوله على أنه يمكن) أي مع
أنه يمكن (قوله ولا نصب) أي مصدرية ككث أو زائدة لاسه اهل جامد
ومصدرية لا توصل بجامد وحملت الزائدة على المصدرية وأما خلا وعدا
فخرعاص القامدة سم (قوله رأيت الناس) قال الله ماني الطاهر ان
مفعول رأيت الثاني محذوف أي دوننا ويحتمل أن يكون هو الجملة الاحدية
والقامدة زائدة على رأي الاخفش في مثل زيد فقامم وقوله فعلا بفتح القاء
في الخبر وبكسر ما في الشرة شيخنا السيد قول الله ماني وغيره المفعول
بفتح العاء الكرم وبكسر ما جمع فعل واقتصر العيني على ضبطه بفتح العاء

لكن الصحيح سوازه قد ثبت
بمقل أي يردو أي عمرو
الشياني والاحفش وان
نخوف وأما في المارفي والمبرد
والراجح هو قوله
حاشا قر بشاهان الله فضله
على البرية بالاسلام والدين
وقوله اللهم اغفر لي وليس مع
حاشا الشيطان وأبا الاصمغ
وقوله
حاشا أبا ثومان أبا
ثومان ليس بكمة قدم
قال المرروفي في رواية الصبي
حاشا أبا ثومان بالنصب الثاني
الذي ذهب اليه العلماء أنها
فعل لكن لا فاعل له والنصب
بعده مما هو الحمل على الاول
يقول عنه ذلك في خلوا وعدا على
أنه يمكن أن يقول في ما مثل
ذلك اه (ولا نصب) ولا يجوز
قام القوم ما حاشا ريدا أو ما قوله
رأيت الناس ما حاشا قر بشا
فما يحسن أفضاهم فعلا
فشا (وقيل) في حاشا
(حاش وحشا ما حفظهما)

وهل هانان اللغتان في حاشا الاستثنائية أو التزجية الاول ظاهر كلامه هنا وفي الكافية
وشرهما والثاني ظاهر كلامه في التسهيل

وفسره بالكريم قال ويرى قائلنا الناس (قوله وهو الاقرب) أي لا تفاقم على
 نفي حرفيتها فتكون أقبل لتصرف من الاستثنائية المتفق على أنها تكون
 حرفا بل التزم بعضهم (قوله تسمية) أي مدلولها على تميزه ما بعده من
 الوجود قال الرضي ويريدون تسمية تخص من سوفية تدون تميزه الله
 تعالى ثم يبرون من أرادوا تميزه على معنى أن الله تعالى تميزه عن أن
 لا يهاه ذلك الشخص عا بهيه اه (فان قلت) ان معنى التميز موحود في
 حاشا الاستثنائية والمصرف أيضا فلم خصوا هذه باسم التسمية (قلت) قال
 الشمني التسمية هي التي يراد بها معنى التميز وحده ومما أخرج الوجهان
 الآخران لانهم أرادوا فهم ما مع التميز معنى آخر اه يعني الاستثناء ولو جرد
 معنى التميز في الاستثنائية انما يستثنى ما حيث يكون الاستثناء فيها
 يميزه المستثنى فهو ضرورة القوم حاشي زيد انفعه الشمني من الرضي وأقره
 وذكره الله بمعنى أيضا الممكن قال عقب ما تقدم ولذلك لا يحسن على الناس
 حاشي زيد اموات معنى التميز هكذا قال ابن الحاجب اه ونظا امرتوله
 لا يحسن أن الشرط المتقدم شرط للسن لا للجزا واز قنامل (قوله بالحذف)
 أي حذف ألفها الاولى تارة والثانية أخرى (قوله على الحرف) وهو اللام
 في نحو حاش لله (قوله بنفيان الحرفية) أي لان شأن الحرف عدم التصرف
 أي ما لم يعم دال على الحرفية فلا ترد سوف وعدم الدخول على الحرف (قوله
 ولا يثبتان الفعالية) أي التي هي مدعاهم لاحتمال الاسمية فدل على
 قاصر ان (قوله في الآية) يعني قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء (قوله
 ولا يأتى مثل هذا التأويل الخ) اذ لا يصح أن يكون المعنى جانب يوسف
 البشرية لاجل الله بل المعنى على تميزه الله عن العجز والتعجب من قدرته
 تعالى على خلق جيل مثله كما في المكشاف (قوله اسم مرادف للتميز) وهل
 هي مصدر افعل لم ينطق به كافي بسله ووجع أو اسم مصدر انظره ثم رأيت
 في الدماميني قال اذا قلنا انها اسم قول هو مصدر أو اسم فعمل صرح ابن
 الحاجب بالثبوت في قال ومعنى حاش لله يرى الله فاللام زائدة في الفاعل كافي
 هيئات لماتوعدون وفسرها الزمخشري ببرائة الله فتكون مصدرا
 وهو خلاف الظاهر ثم بحث الدماميني في كونه خلاف الظاهر وأيضا هي

وهو الاقرب تميزه حاشا
 على ثلاثة أوجه الاول تكون
 استثنائية وقد تقدم الكلام
 عليها والثاني تكون تسمية
 نحو حاش لله وليست حرفا قال
 في التسمبل بالاختلاف بل هي
 عند المبرد واس بنى والكوفيين
 فعل قالوا انصرفهم فها بالحذف
 ولا دخلهم اياها على الحرف
 وهذا ان الدليلان بنفيان
 الحرفية ولا يثبتان الفعالية
 قالوا والمعنى في الآية جانب
 يوسف المعصية لاجل الله ولا
 يأتى مثل هذا التأويل بل في
 حاش لله ما هذا اشرا والهجج
 أنها اسم مرادف للتميزه

مضمومة انتصاب المصدر الواقع دلا من اللفظ بالفعل بدل قراءة (٢٢٢) ابن مود حاش الله بالاضافة

كما ذاقه وسبحان الله وقراءه
آبى الجمال حاش الله بالتدوير
أبى تزييم الله كيد بالرد عيا
لزيد والوجه فى قراءة من تركه
التدوير أن تكون مبنية
لسمها بحاش الله الحرفية لفظا
ومعنى الثالث أنها تكون
فعلا مفعلا بضمه صرفا تقول
حاشته بمعنى استثنيت ومثله
الحديث أنه عليه الصلاة
والسلام قال أسامة أحب
الناس الى ملأنى فاطمة
مأثفة والمعنى أنه صلى الله
عليه وسلم لم يستثن فاطمة
وتوهم الشارح أنها المصدرية
وحاشى الاستثنائية أى على
أهمل كالأهمل صلى الله عليه
وسلم فاستدل به على أنه قد
يقال قام القوم ملأنى ريدا
وربذا أى فى مجمع الطبرانى
ملأنى فاطمة ولا غيرها
ودليل تصرفه قوله
ولا أرى ناعلا فى الناس
يشبهه « ولا أحاشى من
الأقوام من أحدهم وتوهم
المبرد أن ذمها ضارع حاشى
الاستثنائية وانما نال الحرف
أرفع لجامه رتفعته بمعنى

على تفسير المختصرى يحتتمل أن تكون اسم مصدر فتأمل هذا وتبين حاشا
فى قراءة من قوته تدوير تشكيران قلنا اسم فعل وتنوين تشكيان قلنا أنه
مصدرا واسم مصدره الله مابنى فى شرح المفتى وكونه تدوير تشكيان هو
مادرع عليه الشارح (قوله مضمومة انتصاب المصدر الخ) والعامل فيها
فعل من معناه (قوله بدليل) راجع لقوله اسم أى وحصل من الاضافة
والتنوين مجتمع فى الحرف والفعل (قوله بالاضافة) أى لا يجب كونها حرف
جر لا خصاص ذلك بالاستثنائية خلافا لالين عطية فى زعمه أنها فى قراءة
ابن مود صرف جر قاله فى المفتى ويظهر لى أن حاش على هذه القراءة معربة
لما رضى الاضافة موجب الباء وقد يؤخذ هذا من قول الشارح كما حاش الله
وسبحان الله (قوله لى الجمال) باللام كشداد (قوله لفظا ومعنى) أم اللفظ
الظاهر وأما معنى قلنا معنى التزجئة الادماء والحرفية الاخراج ردهما
مقاربان (قوله حاشى الخ) قال الدمامى يجوز أن يكون مأخوذا من لفظ
حاشا حرا أو اسما كقولهم لم لوليت أى قلت لولا ولايت أى قلت لالا
وسؤت أى قلت سوف وسجيت وسجيات أى قلت سبحان الله وليت أى
قلت ليلك وهو كثير فيكون معنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيدا (قوله والمعنى
الخ) مبى على أنه من كلام الراوى كقولهم عليه راية الطبرانى الآتية (قوله
رتوهم الشارح أها) أى ملأنى التى فى الحديث والثابت باعتبار أنها
كما والمدرسة نعت لمخذوف أى ما المصدرية وتوهم أن يجمع مع المتعاطفين
ويحتتمل رده الضمير على ما عطف حاشى على الضمير (قوله بشاء على أنه
الخ) وعلى هذا يكون المعنى أسامة أحب الناس الى الأفاطمة فليس أحب
الى منها فيحتتمل أن يكون هو أحب اليه ويحتتمل أن يتساوى فى الحب
دمامى (قوله وربذا الخ) وجهه الراد أن لا فى قوله ولا غيره ازانة لنا كدر
التسنى فيشعر بكون مقابها ماقية وأن ذلك من كلام الراوى واحتمال أنه
لامية ترغيبه فى قول لا استثنى محذوف فيكون من كلام التى بعيد لا يؤثر
فى الأدلة الظنية (قوله وانما نال الخ) ردم الشارح لما توهمه المبرد (قوله
الضمة معنى الحرف) أى الاستثنائية وهو لا (قوله لاسيما) سى تكل وزنا
ومعنى وعينها وأوليت بيا لاجتماعها ساكنة مع الباء قاله الدمامى (قوله

الحرف كمراد حاشة جرت عادة المحوسبى أريد كروا لاسيما مع أدوات الاستثناء

مع أن الذي بعدهما منه على أوليته بجانبيه على
 أوليته بجانبيه قبلها ويجوز في الاسم
 الذي بعدهما الحر والرفع
 مطاقا والنصب أيضا إذا كان
 نكرة وتدرى من قوله
 ولا سيما يوم بدارة الجبل
 والجرا ربحها وهو على
 الإضافة ومازائدة بينهما
 مثلها في أيام الأجلين والرفع
 على أنه خبر لضم محذوف
 وما موصولة أو نكرة موصوفة
 بالجملة والتقدير ولا مثل
 الذي هو يوم أو ولا مثل شيء
 هو يوم ويضعفه في نحو ولا
 سيما زيد حذف العائد
 المرفوع مع عدم الطول
 والطلاق ما على من يهمل
 وعلى الوجهين ففتحة سى
 اعراب لأنه مضاف والنصب
 على القين كما يقع القيسين
 بهد مثل في نحو ولوجئنا جملة
 مددا وما كافة عن الإضافة
 والفتحة بناء مثلها في لارجل
 وأما انتصاب المعرفة نحو
 ولا سيما زيد اغتصم الجمهور
 وتشديد يائها ودخول لا عليها

مع أن الذي بعدهما منه على أوليته أي كونه أولى بجانبيه قبلها أي
 وذلك مضاف للاستثناء لانه إخراج وما بعد لاسم داخل بالاول وقد وجسه
 ذكرها ثابتا لأنه كان ما بعدها مخالفا بالاولوية لما قبلها أشبهت أدوات
 الاستثناء المخالفة ما بعدها لما قبلها (قوله مطلقا) أي نكرة أو معرفة
 (قوله يوم بدارة الجبل) هي ضمير ما ويومها يوم دخول امرئ القيس خدر
 عنيزة وهو مطبوعه لأن أرى حين وردن القدير يغتسلن فعد على ثيابهن
 وحذف لا يعلى واحدة من قومها حتى تخرج مجردة فتأخذ منه فأبين ذلك
 حتى تعالى الثمار فخرجن وأخذن ثيابهن وقطن له حديتنا وأجعتنا فندبح
 إلهن فأنته قاله الشمني (قوله وهو على الإضافة ومازائدة بينهما) وهل هي لازمة
 أو يجوز حذفها استولا سي زيد رسم ابن هشام انظر أوى الا قول ونص
 سيويه على الثاني كذا في الجمع ويجوز أن تكون مانكرة فامة والمجرور
 بعدها بدل منها أو عطافيان (قوله لغمر محذوف) أي ضمير محذوف
 وجوبالما تقدم من أن لاسميا بمنزلة الا وهي لا تقع بعدها الجملة قالها (قوله
 بالجملة) تناسخ كل من موصولة وموصوفة دما بيني (قوله في نحو ولا سيما
 زيد) بخلاف نحو ولا سيما زيد المتقدم على أقرانه لوجود الطول (قوله
 ففتحة سى اعراب) لانه اسم لا تبرئة مضاف للاسم على زيادة مولوا على
 الوجه الثاني باعتبار أنه لا يتركه لاية معرف بالاضافة له وفيه في الإبهام كنهى
 فلهذا صح حمل لايته وخبرها محذوف أي موجود (قوله كما يقع التمييز بعد
 مثل) أي الذي هو جمعنا فيكون تمييز مفرد ومفتقى كانه أن التمييز لى
 وفي كلام بعضهم أنه لما وأنما نكرة تامة بمعنى شيء مفسرة بالتمييز قاله سم وما
 نقله عن بعضهم يرجح بأنه لو كان تمييزا لى لكان معمولا لانه افتككون شبهة
 بالمضاف فتكون فتحة اعرابه وبأن الشيخ في قولنا مشلا أكرم العلماء
 ولا سيما شيخنا الساليس نفس السى المتنى حتى يفسره بل هو غيره فتعين أنه
 تمييز ماوسى مضافة اليها (قوله وما كافة عن الإضافة) وعليه ففتحة سى
 بناءية وأما على قول غيره انها نكرة تامة فاعرابة كافي الوجهين السابقين
 (قوله وأما انتصاب المعرفة الخ) مقابل قوله سابقا والنصب أيضا إذا كان
 نكرة (قوله في جملة الجمهور) وجوز به بعضهم وجها بأن ما كافة وأن لاسميا

بجثة الا الاستثنائية فاعدها منصوب على الاستثناء المتصل لاخر لاجله
 مما قبل لا سيما من حيث عدم مساواة ما قبله انه وصف بان لا لا تقترن
 بالواو لا يقال لسان القوم والواو يذوقه الله ما ينبغي بان ما ثمة بمعنى شيء
 والمصنف قد يرأى على أي ولا مثل شيء أعني زيدا (قوله ودحول الواو)
 أي الاعتراضية كأي الرضى (قوله من استعمله على خلاف ما جاء
 الخ) اعلم أن لاجباته فعل أيضا معني خصوصا فيوزي بعدها بالحال
 مفردة أوجهة وبالجملة الشرطية فكما نص عليه الرضى
 ونصبه منصوبه المحل على أنها مفعول مطلق مع مقامه على كونه
 اسم لا ويظهر أنه لا خبر لها كأي نحو الأماه بمعنى أمي ما كما مر في محله قال
 الله ما ينبغي وما على هذا كآفة اه نحو أحب زيدوا لا سيما را كبارا كما
 حال من مفعول الفعل المقدر وهو أخصه أي أخصه بزيادة المحبة في هذه
 الحال ونحو أوجه ولا سيما وهو را كب أو ولا سيما انتركب وجواب
 الشرط متداول عليه بالنقل المقترأى انتركب أخصه بزيادة المحبة ويحوز
 أن يجعل بمعنى المصدر الا فم أي اختصاصا فيكون معنى لا سيما را كبا
 يخص بزيادة محبتي را كما تقول المستفي ولا سيما ولا مركز انتركب
 عرق حلاه لم ارادى قال الله ما ينبغي وتطير جعل لا سيما التي بمعنى خصوصا
 منصوب المحل على المفعولية المضافة مع مقامه على كونه اسم لا التبرئة نقل
 أي الرجل من النداء الى الاختصاص مع مقامه على حالته في النداء من ضم
 أي ويرى الرجل (قوله قد تحذف) أي تحذف عين او هي ماؤها الاولى على
 ما اختاره أبو حيان وقال ابن حنبل المحذوف لامه او حركت العين بحركة
 اللام كذا في النعم مع وفيه أيضا أن العرب أبدلت سينها زهوية فقالوا لا سيما
 كما قرئ في أوله قرب الثبات ولاها كذا في مقالوا لا سيما (قوله وقد تحذف
 الواو) أما حذف لا فقال الله ما ينبغي حتى الرضى أنه يقال سيما بالتثنية
 والتخفيف مع حذف لا ولم أتف عليه من غير وجهه بل في كذا في التارخ
 بمعنى المرادى أو سيما بحذف لا لم يوجد الا في كلام من لا يتبع بكلامه اه
 اختصار (قوله في) فعل أمر من وى بفتح والهاء لسكت قال الله ما ينبغي
 والتي فينطقها وفتاوسكتب ولا ينطقها واصلها اه وقد يقال فلا

ودحول الواو على لا واجب
 قال نعلس من استعمله على
 خلاف ما جاء في قوله ولا سيما
 يومه وعطى وكثيره أنها
 قد تحذف وقد تحذف الواو
 كقوله

فه ماله وبالايمان لا سيما
 عقدة منه من أعظم القرب

جاء النطق به أو صلا اجراء للوصول بحجوى الوقت (قوله وهى عند الفارسي)
 أى اذا تخبرت عن الواو والا وافق خبره لان الحال المفردة لا تتنزل بالواو
 قاله الدماميني (قوله نصب على الحال) أى ولا مهمة فعنى قاموا لاسيما
 زيدا فاما وغيره ما بين يدي في القيام والفارسي يكتفى بالتسكير المعنوي
 في لا المهمة الله اخله على الحال وهو موجود هنا لا معنى قاموا لاساوين
 زيدا في القيام ولا أولى منه فلا يقال اذا أهملت لا وجب تكرارها قاله
 الدماميني

وهى عند الفارسي نصب
 على الحال وعند غيره اسم
 للاشارة وهو المختار والله
 أعلم

(الحال)

يطابق لغة على الوقت الذي أنت فيه وعلى ما عليه الشخص من خبر أو شر
 وألفهامة غالبة عن وأولجها على أحوال وتصغيرها على حويلة واشتقاقها
 من التحول (قوله يذكرو يؤث) أى لفظه وخبره ووصفه وغيرها لكن
 الاربع في الاول التذكير بأن يقال حال بلانا في خبره التأنيث (قوله
 وصف) أى صريح أو قول فدخلت الجملة وشبهها قاله المصريح (قوله
 منتصب) أى أصالة وقد يحذف بالباء ومن بعد النفي لكن ليس ذلك
 مقبسا على الاصح نحو

فما رجعت بخاتبة وكاب * حكيم من المسبب منهاها

ونحو قرأه زيد بن ثابت ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دولته من أولياء بضم
 الذون وفتح الحاء من أولياء حال بزادة من كذا في ابن عقيل على التسهيل
 وكذا في الدماميني عليه ثم قال قال ابن هشام ويظهر في فساد في المعنى لانك
 اذا قلت ما كان لك أن تتخذ يد في حالة كونه خادلا فأنت مثبت لخذلانه
 عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية فتأمله اه
 وفي تفسيره ليضاي وقرئ نتخذ بالياء للمفعول من اتخذ الذي له مفعولان
 كقوله تعالى واتخذ الله إبراهيم خليلا ومفعوله الثاني من أولياء ومن
 للبعيض اه وانما قال الذي له مفعولان لانه قد يتعدى لواحد نحو أم
 اتخذوا آلهة من الارض ولم يجعل من زائدة في المفعول الثاني لانها لاتراد
 فيه (قوله منهم في حال) أى في حال كذا فهو على نية الاضافة فيقرأ بلا
 تنوين كذا في شرح السند وفي تعلل عن البصير (قوله ويخرج نحو القهقري)

(الحال)

(الحال) يذكرو يؤث
 ومن التأنيث قوله
 اذا أهملت الله حال من
 امرئ * فدعه وواكل
 أمره والى الباء * وسياق
 الاستعانة الان في النظم
 وهوى اصطلاح النحاة

(وصف فصلة منتصب * مفهم)

في حال كسر رد أذهب
 فالوصف جنس يشمل الحال
 وغيره ويخرج نحو القهقري
 في قولك رجعت القهقري
 فانه ليس بوصف اذا المراد
 بالوصف

لانه اسم الرجوع الى خلف لا وصف وقد مشى في الاخراج به على مذهب
 من يجوز الخرج بالجنس اذا كان يتبعه مينا لفعل محرم ومخصوص
 من ربحه كبن عصفور والسعد والثا كهي أو يقال معنى الاخراج
 بالجنس الدلالة على عدم ارادة نحو الالة قري مثلاً (قوله ما يصيغ من
 المصدر الخ) أو مؤول بما يصيغ منه تدخل الجملة وشبهه أو الحال الجامعة
 لتأول كل بالاشتق حتى في المسائل الست الآتية في الشرح على ما هو ظاهر
 كلام المصنف في شرح الكافية وشرح به ولده نعم لا تدخل بهذه الزيادة
 الحال الجامعة في المسائل الست على ما هو الراجح عند الشارح من عدم
 تأولها بالاشتق وكان الاولى كما أفاده سم أن يقول هو مادل على معنى في متبوعه
 (قوله يخرج التمتع) أي لكونه المتبادر منه والمراد منه تصب وجوباً (قوله
 يخرج التميز) أي لانه على معنى من لا يلائم لبيان جنس المتعجب منه
 وقوله في نحو الله دهره مرسا أي من كل تمييز وقع وصفا مستقلاً (قوله من حيث
 هو هو) الأقرب في هذه العبارة وإن لم يتبعه إلا بعض أن التمييز الاول
 لما والثاني تأكيده والخبر محذوف والمعنى من حيث اللفظ نفسه ومعتبر أي
 باعتبار نفس اللفظ وقطع النظر عما عرض له أو الثاني راجع للصلال خبر
 أي من حيث ذلك اللفظ حال لا من حيث توقف المعنى عليه ولو قال كيه فهم
 ما يستغنى الكلام عنهم من حيث هو كلام نحوي لكان أرفع وانما لم يقتصر
 على هو الاول لان قولهم من حيث هو حيثية الخلاق ومن حيث هو هو
 حيثية تفيد بالنظر الى الذات (قوله لان فيه خللين) أي يزولان بجهله تقيماً
 للتعريف هذا مقتضى كلامه ولا يخفى أن الخلل الاول لا يزول بذلك لانه
 لا يفتي كونه متعجب جزاً من التعريف فكان على الشارح أن يقول
 الاول أن يكون متعجب خبيراً به المتخلف والجملة متعجبة وكفر دا
 أذهب تقيماً للتعريف لان فيه خللين الخ وانما قال الاول ولم يقل الصواب
 لامكان دفع الاول وهو أن التعريف لا يفتي بحكمه بموجب الدور لان الحكم
 فرع التصور والتصور وقوف على الحد بأنه يكفي في الحكم التصوري بوجه
 آخر غير الحد ودفع الثاني بما أشار إليه الشارح أولاً من أن المراد متعجب
 وجوباً وبأن المتبادر من قولنا مفسهم في حال كذا كون الانها مفسوداً

فما يصح من المصدر ليدل
 على متصف وذلك اسم
 الفاعل واسم المفعول
 والصفة المشبهة وأمثله
 الباقية وأقول التفسير
 وفصله يخرج الصفة
 كالشد الى نحو أفام الزيدان
 والخبر في نحو زيدان
 ومتعجب يخرج التعلل
 ليس بلانزم التعجب وفهم
 في حال كذا يخرج التمييز
 فتوقفه دره فاراً كهم أن
 الاول المراد بالصفة
 ما يستغنى عنه من حيث هو
 هو وقد يجب ذكره لارض
 كونه اذا مذهباً
 كسر في العبد ميثاً أو
 فتوقف المعنى عليه كقوله
 انما البيت من يعيش كثيراً
 كما غالباً قليل الرجا
 الثاني الاول أن يكون قوله
 كقوله أذهب تقيماً للتعريف
 لان فيه خللين الاول أن في
 قوله متعجب تعريفاً للشي
 بحكمه والثاني أنه لم يفسد
 منه سبب بالضرورة وإن كان
 مراده

واللفظ يحصل على المتبادر فيخرج النعت المذكور (قوله يخرج الخ) دليل لاني وهو التقييد فيكون النقي متصبا عليه أيضا (قوله وان كان ذلك) أي الافهام (قوله لكن ليس مستحقا) دفع به توهم أن يكون الغالب واجبا في التصحيح كقوله سم وهو ليس اما للكون فمستحقا بفخ الحاء واما للعلل المستحقا بذكرها كما قاله خالد (قوله كافي الحال المؤكدة) أي لضمون الجملة قبلها كالثال لا أول أو لعلها كالثاني أو لصاحبها في نحو لا من من في الارض كلهم جميعا لا في نحو جاءني القوم جميعا لان اجتماعهم في الجيء يقتل (قوله بفخ دسا حبا) أي حدوثه بعد أن لم يكن وما أخذت ومها أنها معارضة للخلق أي الابدان فهي خلقية جبليية لا تتغير ولا يرد عليه مخلق الانسان طه لا لان انتقاله من طو إلى طور بمنزلة خلق له متجدد فتكون الحال الاولى لازمة للخلق الاول والثانية لازمة للخلق الثاني المتجدد (قوله الزرافة) بفخ الزاي أنقص من ضمها ويدعى بأبدل بعض وأطول حال وبعضهم قال يدها أطول على المبتدأ والخبر فالحال الجملة (قوله وجاءت به) أي جاءت أم المدروح به سبط العظام بفخ السين وسكون الموحدة وان جاز في غير هذا البيت كسرهما أي حس القدر وقوله كأنهما مائة بين الرجال لواء أي راية صغيرة أي في الارتفاع والعلو على الرأس والمراد مدحه بطوله وعظم جسمه (قوله وغيرهما) أي غير المائتين كسدة والمائة مائة بالحدوث صاحبها ولا ضابط لذلك الغير بل مرجعه السماع (قوله قائما بالسط) حال من فاعل شمدوه والله ولا شك أن قيامه بالعدل لازم وأفرده بالحال منع كغيره مع عدم الالباس فلا يرد أنه لا يجوز زجاء زيد وهمروا بكافاه الزمخشري وسكت عن نسكته تأخير عن المعطوفين قال التقط زاني كأنها الدلالة على ما قرنت به ما ويجوز اعرابه بالنصب على المدح وشهد به عن علم (قوله ويكثر الجملة ودالح) أي ويقبل في غير المذكورات (قوله أو مفاعلة الخ) كان الاولى أن يفرغ هذه الثلاثة عن قوله وفي مبدى تأول بلا تكاف وفيقول كالدال على مفاعلة الخ (قوله متاينكنا) متاين حال ويكذا صفة لهذا أي كأننا كذلك امتضى قانون الاعراب وان كن الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجرى الموصوف والصفة وهكذا يقال في يديا يداي

يخرج النعت المذكور
كرايت رجلا را بكافاه به
في حال ركوبه وان كان ذلك
بطريق اللزوم لا بطريق
التقصيد فان التقصيد انما هو
تقييد المنعوت (وكونه) أي
الحال (متفعلا) عن صاحبه
غير ملازم له (مستحقا) من
المصدر وايدل على متصف
(يقاب لكن ليس) ذلك
(مستحقا) له فقد جاء غير
متعلق كالحال المؤكدة
شعور زيد أولك عطوفاً و يوم
أدعت حبا والمائة مائة
بفخ دسا حبا ونحو وخلق
الانسان ضعيفا وقوله م خلق
الله الزرافة يديها أطول من
رجليها وقوله
وجاءت به سبط العظام
كأنهما مائة بين الرجال
لواء وغيرهما نحو دعوت
الله سمعاً قائماً بالسط وجاء
جامدا (ويكثر الجملة وفي)
الحال الدالة على (سبح)
أو مفاعلة أو تشبيه أو
ترتيب (وفي) كل (مبدى)
تأول ولا شك كجاء البر
(متاينكنا) أي

مع يدور أن الشرح سيذكر الحال الموصوفة في الاحوال الجامدة غير
 المؤولة وهذا الثاني جعل المثال من الحال الجامدة المؤولة لأن يصح
 مستثنى من الحال الموصوفة تأويله ويجوز رفعه على الابتداء وبكذا
 خبر والجملة حال بتقدير رابط أي متصلة (قوله معرا) بفتح العين حال
 من المفعول الذي هو الهاء الراجعة إلى البر بناء على رجوع الهاء إلى البر
 بدل لقول الشارح على ما في نسخ كيه أي البر ومن المفعول المحذوف
 الذي تقديره البر بناء على رجوع الهاء إلى المشتري المعلوم من الـ ياق كما
 بدل لقول الشارح على ما في نسخ أخرى كيه البرو بالكسر حال من
 الفاعل الذي هو الضمير المستتر (قوله أي مقابضة) بلفظ اسم الفاعل
 المضاف إلى الضمير الراجع إلى المشتري المعلوم من السابق أو بانظ المصدر
 كما في غالب النسخ على التأويل باسم الفاعل (قوله أي كسد) على هذا يكون
 الاسم مستعملا في حقيقة والتجوز عما هو بالحذف وعلى قول التوضيح
 كزيد أسدا أي ثجا عا يكون الاسم مستعملا في غير حقيقة وهو الشجاع
 فيكون التجوز غير يابا على ما اختاره السعد من تجوز بلا استدارة فبدأ
 وقع اسم المشبه بغير اسم المشبه أو حالته مثلا والامر ان صححان
 (قوله وادخلوا رجلا رجلا) أي أو رجلين رجلين أو رجلا رجلا أو شابه
 أن يأتي بعد ذكر المجموع تفصيل ببعضه مكررا واختار أن كلامه ما
 منصوب بالاعمال لأن مجموعها هو الحال فهو نظير هذا حلوا مض وقال ابن
 جني الثاني صفة للأول بتقدير مضاف أي ذار رجل أو مفارق رجل أي متفترقا
 منه واستحسن بعضهم أن يكون نصب الثاني بطفه على الأول بتقدير الفاء
 ولا يجوز توسط طاف بينهما إلا الفاء قال الرضي وثم يجوز بعضهم الرفع
 على البدلية (قوله قد ظهر) أي من قوله أي مسعرافاه تأويل للحال الدالة
 على سعر (قوله خلا لما في التوضيح) من أن الحال الدالة على سعر من
 الجامد الذي لا يؤول وعليه يكون المصنف تعرض للعمال الجامدة المؤولة
 وغير المؤولة (قوله غير مؤولة بالمتن) أي تأويله لا يتركف كما يدل عليه
 المقابلة وقوله بعد وجعل الشارح هذا كله من المؤول المشتق إلى أن قال
 وفيه تكلف (قوله فتمثل لها بشرا سويا) أن كان معنى تمثل تشخص وظهر

معرا وجه (بداهة) أي
 مقابضة (وكزيد أسدا أي
 كسد) أي شابه لاسد
 وادخلوا رجلا رجلا أي
 ترتيبا بينهم الأول
 قد ظهر أن قوله وفي مبدى
 تأويل لا تكلف من عطف
 العام على الخاص إذا ما
 من ذلك خلا لما في التوضيح
 الثاني تقع الحال جامدة
 غير مؤولة بالمتن في ست
 مسائل وهي أن تكون
 موصوفة بخوفا ناعريا
 فتدل لها بشرا سويا وهي
 حالا

فالحال اية تلاه مرة أو تصور فيبقى جعل التصب يتزع الخافض وهو الباء
 اذا التصور ليس في حال البشرية بل في حال الملكية كما قاله الله في قيل تعالى
 اه في صورته اب امر سوى الخلق لتساؤس به وتبع شهورها فتخسر
 نقطة الى الروح كما في اليبس اوى (قوله موطنه) ينكر الطاء اى همه دعما
 بعد حافه والمقصود بالذات (قوله طور) اى حال واقع فيه تفضيل بالضاد
 انما جهة اى تفضيل له أو عليه (قوله طينا) حال من منصوب خلقت الخلدوف
 لا من من والاولى كما قاله الله في كونه منصوبا يتزع الخافض اى من طين لان
 طينية غير مارة بخلق بشر (قوله من المؤول بالشتق) اى مقروا عريا
 ومتممها بـ غاب بشر سوى ومعدودا ومطورا بطور البسر أو الرطب
 ومزجعا ومعدودا ومناصلا (قوله ان عرف لفظا) اى في لسان العرب
 فلا بيان بها معرفة لفظا مقصود على السماع كما قاله الشاطبي (قوله فاه الى
 في) فاه حال كما ذكره الشارح لكن الحال المؤول به هذا اللفظ مأخوذة
 من مجموع فاه الى في قال الله ما بيني والى في تعيين مثل لك بعد سعيها اه
 والافه عندي قياسا على ما سري مذابكذ أن الى في صفة فاه اى الكائن
 الى في اى الموجد الى في وما ذكره الشارح أحد أقوال من أن فاه مؤول
 بجاه لا تاب مناه في الحالية ويرى كنهه قوه الى في فالحال جملة المبتدأ والخبر
 قال الله ما بيني ويجب الرفق ان قدمته الظرف لان التبيين لا يتقدم اه تم نقل
 من سيبويه وأكثر البصريين جواز تقديم فاه الى في على كنهه وعن الكوفي
 وبعض البصريين المنع قال في التسميى ولا يقاس عليه من لافاه شام قال
 الله ما بيني لخروجه عن القياس بالتعريف والجمود وعن الظاهر من الرفق
 بالابتداء وجعل الجملة حالا اذا حال في الحقيقة بمجموع فاه الى في وأجاء
 هشام أن يقال قياسا عليه ما ورد من عزله الى منزلى فانه لانه قوه عن قوسى
 ونحو ذلك وينبى اربعة الكوفيين أن زوا قوه لانهم يرونه مفعولا للخلدوف
 اعتمادا على فهم المعنى وذلك مقيس اه باختصار (قوله وأرساه) اى
 الا بل وقوله معتركة اى من دحمة ولو قال اى معاركة كما قال ابن الجبار
 لكان أحسن لان اسم فاعل المعركة معاركة لا معترك وقيل المعركة
 مفعول مطلق للخلدوف هو الحال اى تعارك المعركة أو معاركة المعركة

موطنه أو دالة على عدد شح
 فتم ميمات به أر بعين ليله
 أو طور واقع فيه تفضيل نحو
 هذا سرا أ طيب منه رطبا
 أو تكون نواعا صاسمها نحو
 هذا مالك ذهباً أو فاعله نحو
 هذا حديدك خاتما ونحوه
 الجبال يونا أو أصلاه نحو
 هذا خاتمك حديد أو أسجد
 لمن خلقت طينا وجعل
 الشارح هذا كما من المؤول
 بالشتق وهو ظاهر كلام
 والده في شرح السكافية وفيه
 تكلم اه (والحال ان عرف
 لفظا فاه على منه كنهه معنى
 كونه ذلك اجتمعت) وكنهه
 فاه الى في وأرساه العرب
 وجاؤا

الجماء الغفيرة وحده وفاء والعراك والجماء أحوال وهي (٢٣٠) معرفة أفعال الكهانة مؤولة بنكرة

فقال لاد كور على حذف هاء أي إرسال العراك (قوله الجماء) أي الجماء الجماء من الجموم وهو الكثرة والتقصير من الغفر وهو الشراي سار من كثرتم وحده الأرض وحذفت التاء من الغفيرة وإن كان بمعنى غافر حلاله على فعل بمعنى مقول أو التمدد كبر باعتبار هاء هي الجمع (قوله مشافه) ولعل اسم الفاعل المضاف إلى المفعول على أنه حال من تاء الفاعل أو بلفظ المصدر الذي بمعنى اسم الفاعل على أنه حال من الهاء (قوله لا يتوهم كونه نعتا) أي ولو لم يطرأ وعند اختلاف الحركة فلا يقال هذا لا يطرأ إلا عند اتحاد كتي الحال وصاحبها أو يقال حلت حالة الاختلاف في الحركة على حالة الاتفاق فيها الحذف الباب (قوله فالحسن والمسي الخ) جعل الجموع مصدرها متغيرا كذا أو إذا كان (قوله إن وحده حال من الفاعل) أي حالة كوني وحده أي مفردة بالروية فهو اسم مصدر أو وحده موقول باسم المضاف أي أو حالة كوني متوحده أي متوحده أي مفردة أو فربه وهو مصدر وحده وحده أي مفردة على أنه إذا كان حالا من الفاعل حار كونه مصدرا أو اسم مصدر نائب عن المصدر كما يدل له قول الشاعر وأيضاً الخ ولم يأتى كلام البعض من التسميع والقصور فربه (قوله من المفعول) أي حاله كونه مفردا فهو مصدر وحده وحده أي مفردة (قوله يقول رأيت زيدا وحدي) أي ليطابق مفعله في التكامل ويدفع عدمه من ذلك لئلا يفتقر إلى الراجح إلى المفعول في الحالية من الفاعل أيضا على أنه من أصناف اسم المصدر إلى مفعوله الحقيقي أو المصدر إلى مفعوله بعد التوسيع بحسب ما الحركات كما مررت الإشارة إليه كما أنه في الحالية من المفعول من أنه المفعول في فاعله (قوله وبه مثل سبويه) جملة مترتبة (قوله مثل الخ) أي لتعني كون الحال هنا من الفاعل كذا الجور ونكرة الاستوع من المستوعات الآتية وبجته فيه الشبهة التي بأن يجيء الخال من السكره المدكورة جارية بثة كاسياتي مجرّد الحقة لا تدل على ماد كرويمكن دفعه بأن المراد الحقة الاخرارية عند الجميع وجوارحي الحال من السكره المدكورة ليس مطردا عند الجميع لأن الخليل ويونس يتصرفا على السماع كاسياتي (قوله أو نائب المصدر) أي اسم مصدر نائب

والاعتذار أحتمد منفراد وكلته مشافه وأرساه متركة وجازوا جديا وأرساه المتركة لتلايتهم كونه نعتا لأن الغالب كونه مشتقا وصاحبه معرفة وأجار يوسر والمعدادون تدره مطلقا لا تأثر بل ما جارا وجامر يذرا كبر ومصل السكونيوت تقالوا ان تصرفت الحال بمعنى الشرط مع تدره مطلقا مع حذفت الحقة المحس أصل من المسمى والمحسن والمسمى حال وضع محبوه مطلقا المعرمة لتأثره بالشرط إذا التقدير عبادته إذا أحسن أصل منه إذا أساءه لم يصح الحال معنى الشرط لم يصح محبوه مطلقا المعرفة سلاحيه وجامر يذرا الركب لا يصح جار يذرا ركب تبييه إذا قلت رأيت زيدا وحده قد ذهب سبويه أن وحده حال من الفاعل وأجار المرد أن يكون حالا من المفعول وقال ابن طه تبييه كونه حالا من المفعول لا أنه إذا أراد الفاعل يقول رأيت زيدا

وحدي وصحة مررت برجل وحده وبه مثل سبويه مثل على أنه حال من الفاعل وأيضا المصدر فهو مصدر أو نائب المصدر والمصادر في الغالب انما تجيء أحوال من الفاعل وذو يونس إلى أنه متص

على التسمية لتقول نفس العرب زيد وحده، والتقدير زيد موشع التفرقة (ومصدره من موشع كز لا يقع *
بكثرة كبره من زيد ملحق) * (٢٢١) وجاء زيد ركضا وقتلته صبرا وهو مذهب سيوريه والجمهور

على التأويل بالوصف أي
باعتباره ركضا وصبرا
أي محبوسا وذهب الاخفش
والجمهور إلى أن شئنا وذلك
منه صوب على المصدرية
والعامة في شئنا حذف
والنقد يرطخ زيد بغيره
وجاء ركض ركضا وقتلته
صبرا فالحال عندهما
المسألة لا المصدر وذهب
المكوفيون إلى أنه منصوب
على المصدرية كما ذهب إليه
أمكن التماسه من مصدر
الله المذكر وأوله يفعل
من لفظ المصدر فطرح زيد
بغيره من مصدر في تأويل
بغيره زيد بغيره وجاء ركضا
في تأويل ركض ركضا
وقتلته صبرا في تأويل صرته
صبرا وقيل هي مصدر على
حذف مصدر والنقد يرطخ
زيد طارعا فذهبا وجاء عبي
ركض وقتلته قتل صبرا وقيل
هي مصدر على حذف
مضاف والنقد يرطخ ذائفة

المصدر وقد فهمت وجه الاحتمالين (قوله على التفرقة) أي المسكنية (قوله
صبرا) هو أن يجلس ثم يرمى حتى يموت كما في التاموس (قوله وهو) أي المصدر
المذكور منه مصدر يوسو والجمهور على التأويل بالوصف أي حال على
التأويل بل بالوصف ثم قابل الحامية بما عدا القول الاثنى عشر وقابل التأويل
بالوصف بالقول الاثنى عشر ومما سئل ما ذكره المصدر والشارح من الاقوال
في المصدر المنسوب في نحو زيد طلع بغتة خمسة لا أربعة كل جمعة البعض تبعها
اشحننا (قوله وذهب الاخفش والمبرد الخ) ردنا زوم حذف عامل المؤكد
(قوله على حذف مصدر) أي ثابت المذكر كورات عنها في المذهبية المطلقة
(قوله على حذف مضاف) أي غير مصدر ذلك المضاف هو الحال في الاصل فلما
حذف المضاف ناب عنه المضاف اليه في الحامية كانه زيد صبرا المرادى
وذهبا وقيل هي أحوال على حذف مضاف أي أتيته مزاركنا الخ (قوله
مقصود على السماع) لان الحال ذهبت في المعنى والنتج بالمصدر غير مطرد
في كل ما في معناه وقد يتوقف في ذلك بأن غاية أمره أنه يجوز ويكفي في صحة
الجمازور ودفعه على التكميل وقد ورد هذا النوع ثم يظهر على القول
بإشتراط ورود شخص الجماز (قوله وقاسه المبرد) ظاهرا أنه يقول بأنه
منصوب على الحال وهو في قوله قبل وذهب الاخفش والمبرد الخ فعمله
قواين أو المراد قاس وقوع المصدر في هذا الموضع وإن لم يستحسن أنصبه على
الحال عنده (قوله فقيس مطلقا الخ) قال ابن هشام الذي يظهر أنه مطرد
في الذوي وغيره كما يطرد وقوع المصدر خبرا فالحال بالخطب بغيره منه
بالنعت ولا كثر ما ورد من ذلك قال الدماميني إنما كان شبهه بالحال بالخبر
أقوى لان حكم الحال مع صاحبها حكم الخبر مع المخبر عنه أبدا فانك اذا
طرحت هو وجاء وشربت مثلان قولك هو الحق يمشي وجاء زيد ركضا
وشربت اللص مكتوبا فالحق بين زيد ركبا والوصف مكتوف ولا يمكن
اعتباره مثل ذلك في الشبه التبعي (قوله فيما هو نوع من عامه) أي مدلول

وجاء مزاركنا وقتلته ذاصبر * فبين ان الاول مع كون المصدر المنكر يقع حالا بكثرة هو عندهم مقصود على
السماع وقاسه المبره فقيس مطلقا وقيل فيما هو نوع من عامه نحو جاء زيد صرته وهو الماشي ورعنه وقاسه
الناظم وابنه في ثلاثة الاول

وهذا القول عندى أولى (الخ) وجه أولى منه وأحقه من القول بالحالية
المراده فى النعريف والتشكيك ومن القول بأنه مقول له قوله نصب المحلى
بال مفعول له ومن القول بأنه مقول مطلق كون المصدر المؤكدا لا يعرف
ودهوى زيادة الال خلاف الأصل ومن هذين القولين مجبوزة تارة غير مصدر
فخروا ما قرأنا فاضلها (قوله بداد) علم جنس التمدد بمعنى الشرق مبنى
على الكسر كذا م وقع حالا لتأوله بوصف ذكره أى متبذرة هذا هو الصحيح
كما سيذكره الشارح (قوله والصحيح أنه على التأويل الخ) مقابله على ما أفاده
البعض أربعة أقوال بنية الأفعال الخمسة المتقدمة فى المصدر المنكر
(قوله لأنه كالمبتدأ فى المعنى) أى لكونه محكوم عليه معنى بالحال ولم يشبهه
بالفعل فى المنكر كالفعال مع أن الفاعل أيضا محكوم عليه لأن شبهه بالمبتدأ
أقوى لتأخر المحكوم به مع كل بخلاف الفاعل (قوله كان ذلك مسوقا لاجنبية
منكرة) أى قياما على المبتدأ اذا تأخر بنسبه على أن تأخيره للتوبيخ
وتعليق بعضهم بعدم ليس الحال حقيقة فتد بالوصف لأن الوصف لا يسبق
الموصوف لا يناسب تعليل الشارح عدم تشكيك صاحب الحال بأنه كالمبتدأ
ولا يناسب أيضا جعل الشارح بها لتوضيح تقديم حال النكرة عليها
مسوقا لاجنبية الحال منها وانما يناسب ما فى المعنى والرضى من أن التقديم لدفع
ليس الحال بالصفة اذا كان صاحبها منصوبا وطرد الباب فى غير هذه الحالة
قال المصريح وعلى هذا فالمسوق فى المثال تقديم الخبر وفى البيت يعنى لم يبد
الخ الوصف اه وقوله الوصف أى وتقديم الخبر وكلثال البيت الثانى مع أنه
يرد على هذا التعليل الموافق لما فى المعنى والرضى أنه يقتضى امتناع ما فيه
ليس الحال بالوصف مع أنهم من صرحوا بجواز الحال من النكرة الخمسة
المتقدمة ومنه ما رأيت غلام رجل قائما مع حصول الابس فيه فتدبر (قوله لامة
موشح طلال) فيه أن صاحب الحال المبتدأ وهو مذهب سيديو يدون
الجهور فالأولى أن يجعل صاحب الحال الضمير فى الخبر وحينئذ لا شاهد
فيه وكذا يقال فى البيت بعده وهما مبلوح كماه نخل بالكسر جمع خلة
بالكسر بطلانه يعنى بها أحفان السيوف كفى التصريح والعينى قال يس
وعلى القول بجواز الحال من المبتدأ يكون حامل الحال غير حامل صاحبها

وهذا القول عندى أولى
بالصواب وأحق ما عند
عليه فى الجواب * الثانى
أشهر كلامه أن وقوع
المصدر المعرف حالا قبل
وهو كذلك وذلك ضربان علم
جنس شخص وقوله سم جاءت
التحليل بداد وهو عرف بالذو
أوساها العر والذو الصحيح أنه
على التأويل قبل بنبذة

ومعركة كحاصر (ولم ينكر
خالد إذ والحال) لأنه كالمبتدأ
فى المعنى فقه أن يكون معرفة
(ان لم تأخر) عن الحال
فان تأخر كان ذلك مسوقا لاجنبية
منكرة فخصه ما قاله شارح
وقوله لامة موشح طلال * وقوله
وبالجزم منى بنى الواعلة

محبوب وان تستمدي الدين تهمة (أو ينفذ من) انكوصف كقراءة يعقهم ولما جاءهم كآب من عند الله
مصدرة وقوله غيبت يارب فوجا واستبقت له في فلكناخري اليه مشهونا (٢٣٤) واتاباذاته عذوق أربعة

ألا يصح أن يكون عامله الأدب ذراة الله معه وعدم صلاحية لان تكون قيدا
له اه وتقل حفيدا المعنى حواشي المطول أن العامل في الحال من المتنا
على هذا القول انتساب الخبر الى المبتدأ له معنى فعلى قائل لتتبيد (قوله
محبوب) مصدر تذهب بالفتح تذهب بالضم أى تذهب وأما صاحب بضم عـ
المسمى فمصدره شحوة كقافى شيخ الاسلام ورجلة لوهك بكسر التاء معترضة
وجواب لو محذوف أى لم أعنى (قوله كفرة عظمهم) هى شادة وقد يقال
لأنشاده فيه ولا فى البيت بعده لاحتمال أن يكون الحال من المستتر فى الجاء
والجبر ور (قوله ماخر) بالهاء هجعة أى شاق البحر (قوله أى يظهر الحال)
كان عليه أن يقول أى يظهره والحال لان الكلام فيه وقد وجد كذلك
فى بعض النسخ (قوله والاستهام) هل المراد التكرارى أو الاستهام قياسا على
ما سبق فى المبتدأ فى وقيل والظاهر السابق (قوله فهو وما أهلكناك) الجملة
وأما كآب معلوم حاله مرفوعة الواقعة بعد التنى على المشهور وفيه مسوق
آخر وهو اقتران الجملة الحالية بالواو كالتسابق ولا يأتى ذلك قول المصريح
انما يحتاج الى هذا المسوق فى الايجاب نحو أو كذاى مر على قرية وهى
خاوية على عروشها فعلم ما فى كلام البعض ومقابل المشهور وقول الزمخشري
ان الجملة فى نحو الآتيب مفعلة والواو لتأكيد لصوق المفعلة بالمرسوف
لا ما فى أصله الجمع المناسب للإصاق وان لم تكن الآن فالخفة
والاعتراض عليه بأن الواو فصلت بينهما فكيف أكدت التناهي مما دفع
بأن المراد اللصوق المعنوى لا النطقى (قوله ماخر) أى قد دروس من موت
شعلى بضمى أو واقيا رالحى الذى المعنى المحفوظ على القيام وسر وعبره
وبه يعلم ما فى قول البعض والحجى ما به الحماية والحفظ واقيا حال من حى
وفيه مسوق آخر وهو التخصيص بقوله من موت على جعله متعلقا بضمى
(قوله الاحجام) أى التأخر والوعى الحرب والجمام بالكسر الموت (قوله
باقيا) حال من عيش وقوله قترى جواب الاستهوام التكرارى (قوله بما ورد
فيه صاحب الحال الخ) أى قياسا عند سيبويه وما عايناه من الخليل لو يونس
قاله المصريح (قوله قعدة رجل) بكسر التاء أى مقدار قعدة

أيام سواء للسائلين واتنا
معه ولعده عيبت من غرب
أخوك شديدا (أودين) أنه
بناه الحال (من بعدنى أو
هذا فيه) أى مثابه وهو
الهمى والاستهامة فى ذلك
فهو وما أهلكنا من قرية الا
وأما كآب معلوم وقوله
ماخر من وحى واقيا
والهمى (كلا) سيق امرؤ
على امرئ يستملا) وقوله
لا يركب أحد الى الاحجام
يوم الوعى مخوفا للجمام
والاستهامة كقوله
يا صاح هل حم حيث باتيا
قترى انفسك العذوق
أعادها الاملا واحترق
بقوله غالبيا مما ورد فيه
صاحب الحال تذكروا من
غيره قرع من ذلك قولهم
مررت بعمامة رجلى
وقوله عليه مائة مضار أجاز
سبويه فيها رجلا تاما فى
الحديث رضى وراى رجال
قياما ذلك قليل تنه
زادنى التسهيل من المسوغات
ثلاثة أحدها أن تكون الحال جملة مفعولة بالواو نحو أو كذاى مر على قرية وهى خاوية على عروشها (قوله

قوله

لأن الواو رفع توهم الالتهبة ثانياً (٢٢٥) أن يكون الوصف على خلاف الأصل نحو هذا الخاتم حديد

تألف أن تشتت ترك التكرار مع معرفة في الحال نحو هؤلاء

ناس وعبد الله مطلقين

رسمي حال ما يحرف برفع

أولاً سبق مفعول مقدم

لأن أروهم ودره مضاف إلى

فاعله والمفعول في موضع

النصب على المفعولية أي منع

أكثر الضمير بتقديم الحال

على صاحب الجور والحرف

فلا يصحيزون في نحو مرتبة

بمنه جالسة مرتبة جالسة

بمنه تدو ولا منع ذلك بأن تعلق

الفاعل بالحال ثان لتعلقه

بصاحبه مفعول إذا تعدي

لصاحبه بواسطة أن تعدي

اليه بذلك الواسطة لكن

منع من ذلك أن الفعل

لا يتعدى بحرف الجر إلى شئ

يخفوا وضاً من الاشتراك

في الواسطة التزام التأسيس

قال الزائلم (ولا أمتع) أي

بل أجنه وفاقلاً في على وابن

كيسان وابن برهان لأن

الجرور بالحرف مفعول به

في المعنى فلا يمنع تقديم حالة

عليه كالأمتنع تقديم حال

المفعول به وأيضاً (تقدود)

(قوله لأن الواو رفع توهم الالتهبة) يقتضي أن النهري بأما يتقدم مقامه

رفع النابس الحال بالوصف والذي قدمه أنه ليس به بالمبتدأ واجب بأنه

أشار إلى صحة التعليل بكل من العلتين وفيه مفسر (قوله على خلاف الأصل)

أي لجموده والتبادر ذهن إلى الالتهبة (قوله مع معرفة) أي أو نكرة

مقدمة نحو هذا رجل صالح وأما قوله ثلثين كقوله الله ماميني (قوله

ما يحرف) أي غير زائد كما يأتي وفي مفهوم قوله يحرف تفصيل يأتي في بيان

الشرح حمله أن الإضافة إن كانت ممتنع التقديم أول فظية فلا

وبدل الكو فيور المنسوب كالجور بالحرف فتدو تقديم الحال في نحو

العتيت عند اركبة لأن تقدمها يؤهم كونها مفعولاً وصاحباً بدلاً (قوله في

موضع النصب) أي أن تؤن حال ولا كان في موضع جر بالإضافة وهذا أهم

الشبهة تقدم الحال على صاحبها وعلى عاملها أفعال التنوين فلا يشعل

اللا المقدم على صاحبها قوله يس (قوله أي منع أكثر الضمير) فيه صرف

لقوله أباوعن ظاهره من ارادة جميع النجاة ويحجب عن تعبيره بذلك بأنه

نزل أكثر لقوله الخصالهم منزلة الجميع مع سم (قوله بأن تعلق العامل

بالحال) أي في المعنى والعمل ثان أي تابع لتعلقه بصاحبه في ذلك (قوله

لا يتعدى بحرف الجر إلى شئ) أي مع التصريح بالواسطة أو الممراد

لا يتعدى بدون اتباع اصطلاح فلا يرد مرتبة برجل كريم (قوله التزام

التأسيس) أي ليكون الحال في سائر الجار (قوله وأيضاً قد ورد الخ) أو رد

حاجبه أن ما استدله من الآية والآيات محتمل للتأويل وأوجب أنه يكفي في

الظنيات ظواهر الأدلة المبرزة ماصحح لا يصحح مساعدة القياس أفاده

المسردي (قوله وما أرسلناك إلا كافة للناس) فكافة بمعنى جميع حال من

الجرور وهو الناس وقد تقدم عليه وأورد عليه أنه يلزم عليه تقديم الحال

المحصور فيها وتعدي أرسل باللام والكثير تعديته إلى وأوجب عن الأول

بأن تقديم الحال المحصور فهم مع الأجائر لعدم اللبس قياساً على جواز تقديم

الفاعل والمفعول المحصور فهم مع الكا كما أشار إليه سابقاً في قوله وقد سبق

أن قد ظهر على أنه يمكن أن يجعل المحصور إرساله والمحصور فيه كونه

لأنه كافة وحيداً فكل من المحصور والمحصور فيه في محله وعن الثاني بأن

السماع من ذلك قوله تعالى وما أرسلناك إلا

نسيت لمراتكم بعد
 بكنكم • بذكر اكون
 كاتكم وعندي • وقوله
 لئن كان برد الماء هيمان
 صاديا • الى تحييا انما
 سلب • وقوله
 فاولا تعرض التية للبر
 • يدعي ولان حيا بابا
 وقوله
 فان تلك اذواد اسم ونسرة
 فلن يدعوا فرقا بقل حبال
 وقوله
 مشفوة بك قد شفقت واعما
 حم التراق فما البلسيل
 وقوله
 اذا المره اعيته المروءة تاشا
 خطلمها كهل لاهيه • شدي
 والحق ان جد • وان ذلك
 مخصوص بالشعر وحمل الآية
 على ان كانه حال من المكاف
 والتساءل للغة لا للتأنيث
 وقد ذكر ابن الاباري
 الاجماع على المنع • تنبيهات •
 الاول فصل في الكوفيين
 فقالوا اركان الجبرور • هرا
 نحو ممرت ضاحكة • او
 كانت الحال فعلا نحو ففعلت
 ممرت • ندجاز والامتنع
 الثاني محل الخلاف اذا كان
 الحرف غرزا

المخرج على التفسير اذا كنت تياسيا فمجا كما هنا ما تخالفه • بقى ان
 المستغنى عن تهيئه بشبه تقديم الحال المذكورة فكيف خرج
 الآية على الشبهة • وانهذا جعل الزمخشري كافة مفعول من حذف أى
 ارسله كافة فتناسل لكن اعترض بان كافة مختص بمن يعقل وهو النسب على
 الحال كطراوة طابطة وأجيب بنقل السيد عبد الله في شرحه على الباب من
 عمر بن الخطاب أنه قال قد جعلت لآل بنى كانه على كانه بيت المسكين لكل عام
 ما تاتي متقال ذهب ابريزا كنه عمر بن الخطاب خفة كنى بالارت واعطا يا عمر
 قال وهذا الخطم وحدثني آل بنى كانه الى الآن اه وقد يقال هذا شاذ
 قال التناسل ان كافة في نحو جاء القوم كافة هو في الاصل اسم فاعل من كب
 بمعنى منع كان الجماعة منه ويجاب عما هم ان يخرج منهم اسم احد ما ميني
 وتسمى (قوله بعد بينكم) أى فرائكم وحسنى ابتداءية (قوله هيمان
 صاديا) كلاهما بمعنى عطشان وهما حالان من ياء المنكح أو التاني حال
 من غير هيمان فهو من الحال المتداخلة على هذا والمرادة على الاول
 (قوله فان تلك اذواد) جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة والعشرة وأصل
 خبر تلك وحبال اسم ابن أخى طليحة فأنزل هذا البيت وفرغنا بكسر الفاء
 وفتحها كما في شيخ الاسلام وان اقتصر العيني ومن تبعه على الكسر رأى هدرا
 حال من قتل (قوله اذا المره) بنصب المره على تقدير اذا أعييت المروءة المره
 والرفع على تقدير اداعي المره على كل هو من باب الاشتغال الآن الامام
 في المره على النصب بقدر من لفظ العامل المذكور وعلى الرفع بقدر
 مطاوعه المذكور على حذف لا يجزى ان تنفس أهله كنه أى هلك منه نفس
 وناسنا شبا (قوله وحمل الآية الخ) لا يخفى ما فيه من انه وصف كانه الرضى
 فلا يرد على المصنف لان الاحتمال البعيد لا يردح في الادلة الظاهية قاله سم
 ونقل في التصريح هذا الحمل من الزجاج ثم نقل رده عن المصنف فانظره
 (قوله والتماء للانفة) والمعنى الشديد المكاف للناس أى المنع لهم من
 الشرك ونحوه وقال الزمخشري الارسله كافة فجعل كافة نعت بمصدر
 محذوف ويعارضه نقل ابن برهان أن كافة لانه عمل الاجالا قاله المصنف
 قال شيخنا ولانك غلط من يقول وليكاته المسلمين (قوله جار) قال شيخنا

فان كان زائدا جاز التقديم (٢٢٧) اتفاقا فتعوليا ما را كما من رجل * الثالث في من الاسباب الموجبة

والبعض له له لعدم ظهور الاعراب في ساسها في الاول وفيها في الثاني فلا
ساحة حيث لا تعويض لزوم التأخير عن تسلط العامل بالواسطة لضعفها
بجفاء العمل (قوله فان كان زائدا جاز التقديم) يستثنى منه بعضهم الزائد
الممتع الحذف او القليل نحو احسن بزيد مقبلا وكفى به تسليسا فلا يجوز
تقديم الحال فيها (قوله امران) زاد بعضهم كون صاحبها منصوبا
يكان اوليت اولعل او فعل تجب او هيرامته لاصلة ال نحو القاصد
سا لا زيد او بصله الحرف المصدرى نحو اعجبني ان ضربت زيدا مؤذبا
(قوله الآن او غدا) قيد بذلك لتسكون الاضافة غير محضة (قوله فيجوز) لان
غير المحضة في نية الاتصال فالمضاف اليه فمفعول به بتقديم حاله عليه
جاءت قال الله ما بيني وبينك كل اضافة فلا تعرف غير محضة بل غير المحضة هي التي
في تقدير الانفصال وهو في نحوه ذلك مفقود فاعتراض أبي حيان باقتناع
التقديم في نحوه هذا مثل متكلم مع ان الاضافة فيه غير محضة فهو (قوله
ان تكون الحال محصورة) أي محصورة فيها ويستثنى منه المحصورة بالا
اذا تقدمت مع الاكسار (قوله كما اذا كان محصورا) أي فيه وكما اذا كان
صاحب الحال مضافا الى غير ما يلزم نحو جازا زهنا اخوها (قوله
ولا تجز حال الخ) دسئل عليه السند وبقي بقوله وتقع الحال من الفاعل
والفعل والمجرور والخبر وكذا من الابتداء على مذهب سيبويه ولا تاتي من
المضاف اليه الا في مائتين عند المصنف شبه عليها بقوله ولا تجز حال الخ (قوله
لوجوب كون العامل الخ) أي لان الحال وصاحبها كالنعت والمنتهوت
وعامله ما واحد وما ذكره من وجوب ذلك هو مذهب الجمهور ومذهب
سيبويه الى عدم وجوب ذلك لان الحال أشبه بالخبر وعامله غير عامل المبتدا
على الصحيح واختاره المصنف في تمهيد له فقال وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها
سلاذمان منع (قوله وذلك ياباه) أي الوجوب المذكور يأتي جواز محجي
الحال من المضاف اليه لان المضاف من حيث انه مضاف لا يعمل التصب
(قوله أي عمل الحال) أي العمل فيه بأن كان ذلك المضاف عامل الحال
وقيل المراد بعمل المضاف اليه أي العمل فيه من حيث انه كالفعل لامن حيث
انه مضاف بأن كان المضاف عما يعمل عمل الفعل والافتقار مضافا لامن غلام

لتأخير الحال عن صاحبها
أمران الاول أن يكون مجرورا
بالاضافة فتعولفت قيام زيد
مسرعا وأعجبني وجهه عند
مفسرة فلا يجوز زاجها
تقديم هذه الحال واقعة بعد
المضاف للابز الفاصل بين
المضاف والمضاف اليه ولا
فيه لان المضاف اليه مع
المضاف كاصلة مع الموصول
فكما لا يتقدم مائة على بالصلة
على الموصول كذلك لا يتقدم
مائة على المضاف اليه على
المضاف وهذا في الاضافة
المحضة كما رأيت أما غير المحضة
نحو هذا شارب السوق لمنهونا
الآن او غدا فيصير قال في شرح
التسهيل ليسكن في كلام ولله
وتابعه عليه صاحب التوضيح
ما يقتضي التسوية في المنسج
والامر الثاني أن تكون
الحال محصورة نحو وما
نرسل المرسلين الا مبشرين
ومنذرين * الرابع كما عارض
للسال وجوب التأخير عن
صاحبها كما رأيت كذلك
يعرض له اوجوب التقديم
عليه وذلك كما اذا كان

محصورا نحو ما يراه كذا الا زيد (ولا تجز حال الخ) لوجوب كون العامل في الحال هو العامل
في صاحبها وذلك ياباه (الا اذا اقتضى المضاف عمله) أي عمل الحال وهو نصيبه نحو

اليه مرجعكم جميعا وقوله تقول اي ان انطلقا واحدا الى الروع لو ما تذكر لا اباليه ونحو هذا اشار به
 السوابق لا ونحو هذا اتفاق كما ذكر في شرحي التسمي والكانية (أولاً) المضاف (جزء ماله أنسيقاً) نحو
 وترعنا على صدورهم من غير أخواتنا يجب أحدهم (٢٢٧) أن ياكل لحم أخيه عينا

ويذكر في المضاف اليه لكن عمل الحرف المتوى لا عمل الفعل وقيل
 المراد عمل المضاف على أن اقتضاء العمل انما هو اذا دل على الحدث
 كلفه ببناءه على أن التادير من اقتضائه العمل اقتضاه ذلك لثباته
 ولا يكرر ذلك الا في باب معنى الحرفة في رسم ومال الاوجه الثلاثة واحدا
 (قوله اليه مرجعكم جميعا) مرجع مصدره مجي بمعنى الرجوع والقيام
 مع من كذهب (قوله الى الروع) فتح الروع والحرف والمراد سبه وهو
 الحرف (قوله وهذا اتفاق) أي مجي الحال من المضاف اليه من اقتضائه
 المضاف العمل المذكور (قوله فلا تخيما) أي لا تخل من ذلك الى زيادة
 عليه أو من عنه (قوله ما يصح الاستغناء عنه) إشارة لوجه الشبه
 المتشبه بوجه مجي الحال من المضاف اليه (قوله ونحوها) قيل الصواب
 استقامه اذ لم يبق غير الثلاث فيجوز فيه مجي الحال من المضاف اليه وأما
 الهمزة في ما يجوز باسم المسألة عن المثال تنبيه للجزئي باسم كلي وورده وصف
 المسائل بالثلاث لار الامثلة السابقة أكثر من ثلاثة الا أن يقال نزل
 الامثلة التي ذكرها لكل مسألة مرة مثال واحد لاتحادها نوعا وقيمه بعد
 (قوله لو حود الشرط المذكور) أي في قوله لو حوب كون الماهل في الحال
 الخ (قوله وبما اذيعا نظرا الخ) يؤيد النظر لتعليل المتعجب بوجوب
 القيام في الحال هو العامل في صاحبها لان تعليله بذلك يقتضي أن لم
 يقل بوجوب ذلك وهو غير المجهور لا يتقبل المانع (قوله بفعل صرفا) أي
 اسم يقع صلة لحرف مصدرى ولا تأبى الادم الابتداء أو التعميم والامتنع
 التقديم كما سيأتي (قوله أو صفة) أي لم تقع صلة لال أي أو مصدر نائب عن
 فعله لأنه يجوز تقديم حاله عليه أيضا (قوله وقبل علامات الفرعية) أي
 العلامات الدالة على الفرعية كالتثنية والجمع والتأنيب والمراد بعلامته ولا
 مطلقا لا يريد أن فعل التعصيل فله اعماقيه اذ اذ عرف بال أو أنسب كما

(أو مثل جزئه فلا تخيما)
 والمراد عمل جزئه لا يصح
 الاستغناء عنه وهو
 أو حينا البلى أن اتبع صلة
 ابراهيم حيفا واعما جار
 مجي الحال من المضاف
 اليه في هذه المسائل الثلاث
 ونحوها لو حود الشرط
 المذكور أمثال الاولى
 فواتع وأمثال الاخيرة
 فلا العامل في الحال عامل
 في صاحبها كما اذا المضاف
 والحالة هذه في قوة الساقط
 لهية الاستغناء عنه صاحب
 الحال وهو المضاف اليه
 تنبيه ادعى على
 شرح التسمي الاتفاق على
 مع مجي الحال من المضاف
 اليه في باب المسائل الثلاث
 المتنوعة نحو ضربت غلام
 هند جالسة وتابعه على ذلك
 ولده في شرحه وفيما اذيعا
 نظرا فان مذهب الفارسي

الجارز وعن نقله عنه الشريفة أو اليه عاداتين التعمير في أماليه (والحال) مع عامله على ثلاثة متباين
 أوجه واجب التقديم عليه وواجب التأخير عنه وجازهما كما هو كذلك مع صاحبه على ما مر في الحال
 (أن نصب بفعل صرفا أو صفة أشبهت) الفعل (المعروفا) وهي ما تقع من معنى الفعل مع مفعوله لا
 الفرعية وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة

سيأتي لكن يرده قيل كقمتيل فانه انما يقبلها اذ لم يجز على موصوفه مع انه
يجوز تقديم الحبال عليه فلهذا مستثنى (قوله فانه تقديم) أي وان كانت
الحبال جملة مصدرية بالواو بخلاف الممنوع فيها (قوله وعاملها ملحق) لا يقال
... ولان الصفة المشبهة يجب أن يكون سبباً ومؤخراً فانه قول ذلك فيما عداها
فبه يحق التشبيه باسم الفاعل ومما لها في الحبال بسبب ما فيها من معنى الفعل
قوله المصريح (قوله وتخلضه از يد دعا) فيه تقديم معمول الخبر الفاعل على
المستد امر ياعلى انقول يجوز وزوجه الرضى (قوله شتى) جمع شئت ثوب
الطلبة بالضم ياء شمع ما لب أي يرجعون متفرقين (قوله نحو ما أحسنه
مقبلاً) فلا يجوز تقديم الحبال على عاملها بل ولا على ساحبها ولو كان اسمها
ظاهراً كما في شرح الهدية (قوله تشبه الجاسد) أي في عدم قبول علامات
الفرعية وفيه أن من الأفعال الجاسدة ما يؤولها كتم وبش وحبسي وليس
الأن يكون مراده خصوص فعل التخب وفعل الاستثناء (قوله خطيباً)
هو حال من الضمير في أفصح (قوله أو اسم فعل) عطف على قوله فعل الجاسد
وظاهره أن هذا الخبر ج بالقديم وفيه أن اسم الفعل ليس فعل ولا وصلة فهو
خارج من أصل الموضوع وكذا يقال في قوله أو عاملاً معنوياً (قوله وهو
ما تضمنه) أي لفظ تضمنه فليس المراد بالعمال المعنوي نحو الاستثناء
والضمير والعمال المتضمنة ما ذكره عشرة ذكر المصنف والشارح منها
تسعة وأسمها التداخيل أو أيها الرفع بكيابا حته لما في مجي الحبال
من المتنادي من التسلط فقد متعه بعضهم وان كان الأصح كما في جامع ابن
هشام الجواز وفي الهمع أن أبا سبيك أخبر أن اسم الإشارة وحرف التنبيه
وليت ولعل وباقى الحروف لا تعمل في الحبال ولا الطرف لا يتعلق بحرف
الا كان وكاف التشبيه وأن بعضهم منع حمل كان أيضاً في الحبال وفي الأشياء
والنظائر أن الأصح عدم حمل كان وأخواتها وعسى في الحبال فاستثنى من
العوامل اللفظية (قوله مؤخر) أي ولا يحدونها كما مخرج به في المعنى غير
سرة وان استظهر المدعي جواز زيد قائماً بجوابه لما قال من في الدار أي
زيد قائماً بالقوة الدالة على المحذوف (قوله الخبر بهما) الظاهر أنه ليس
بزيد بل الواقع نعمته فلا كذلك نحو مريت برجل عندك قائماً (قوله تلك)

(خاتمة تقديم) على ذلك

الناسيب له وهذا هو الأصل

فالمصنف ذكر كسر فاء ذارحل

ويجوز أن يزداد ضرب وهذا

تحملة ملحق فتحملة ملحق في

موضع نصب على الحبال

وعاملها ملحق وهو وصلة

مشبهة (ن) الفعل نحو (نحو)

زيد دعا) رجاءه أنصارهم

يخرجون وقواهم شتى ثوب

الطلبة والاحتراز بقوله مر

وأشبهت المصنف فاعلم أن كان

العمال فيه فلا جامداً نحو

ما أحسنه متبازاً وصلة تشبه

الجاسد وهو اسم التفضيل

نحو هو أفصح الناس خطيب

أو اسم فعل نحو زال عسراً

أو عاملاً معنوياً وهو ما تضمنه

معنى الفعل دون سرفه كما

أشار إليه بقوله (وعامل ضمير

معنى الفعل لا يحرره مؤخر

ان يعمل كذلك) و (ليت

وكان) وانظر في المجرور

الخبر بما تقول تلك

متبجدة) فخره حال من عند العامل فم اسم الإشارة لما فيه من
 معنى الفعل أعني أشير (قوله وليت زيدا أميرا أخولا) وسط الحال
 في هذا المثال وما بعده ليكون مالا من الاسم فيكون معمولاً لتاسع على كذا
 المذهب السابقي في أن وأحوالها اذ لو أنزل كان مالا من الخبر وهو على
 أحد المذهبين مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول التاسع لانه وكما
 وكان لعلى كاسب ذكره الشارح ويظهر أن أن وليكن كذلك (قوله
 كمرف التنبه) نحوها أنت زيدا كبا فراكا حال من زيد أو من أنت
 على رأي سيوريه العامل في را كبا حرف التنبه لتعنه معنى أنت وغو
 هذا زيدا ثمالة العامل في فاكما حرف التنبه لما سر وقبل اسم الإشارة
 لتعنه معنى أشير وقبل كلاهما التثنية حاملة كنه واحدة فإن قلنا العامل
 حرف التنبه جاز أن تقول ما فاكما زيدا ولا يجوز على الوجهين الأخيرين
 ككنا في يس من ابن يابشاد وأورد على كذا المفسر أن الكلام
 في عامل ضمن معنى الفعل لا في مطلق ما فم ذلك وأنت خير بأن
 المراد العامل ولو في الحال فقط وحرف التنبه يعمل في الحال على
 ما ذكره الشارح فلا خروجه عما الكلام فيسهل فهم رد على من جعل حرف
 التنبه عاملاً في الحال عدم اتحاد الحال وصاحبها عاملاً ولا يعمل لا يقول
 بوجوب الاتحاد كذهب إليه بعضهم وفي التصريح وشرح الجامع أن
 استناد العمل إلى الأشياء العشرة ظاهرة وأن العامل في الحقيقة الفعل
 لا دلل عليه ما كاشير وأسه وفعل الشرط في أماعلمنا عالم إذا التقدير
 مهم ما كاشير في حال علم وحديث فيجد العامل في الحال وصاحبها لا
 اشكال في المعنى المسمى وزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها وليس لازم
 عند سيوريه ويشهد له نحو أعجبتني وجمز يد متبها وصورة قاراة عامل
 الحال الفعل وعامل صاحبها المضارع وقوله لينة وحشا طلل قال عامل
 الحال الاستعارة التي تدل على الطرف وعامل صاحبها وظل الابداء
 وان هذه أمثكم أمثلة واحدة فإن عامل الحال حرف التنبه أو اسم الإشارة
 وعامل صاحبها أنت ومثله وأن هذا امر إلى مستقما وقوله ما يتاذا مرفوع
 التصريح فاعمله فعامل الحال ما التنبه وليست عامل صاحبها ولأن حرف

هتد مجردة وليت زيدا أميرا
 أخولا وكان زيدا كبا
 أسد وزيد عندك أو المار
 بالنا وهكذا جميع فم
 معنى الفعل دون حرف كمرف
 التنبه والترجي والاستفهام
 المقصود به التعظيم نحو
 يا جارا ما أنت جاره

لا أعلم أن صاحب الحال طالع بل شهيرة المستتر في الظرف لان الحال حينئذ
من المعرفة وأما البراق في اتحاد العامل فيها موجود تقديرا اذا لمعني أشهر
الى أمتهكم والى صرحى وتنبه له صرح النصح وأما مثلا الاضافة فصلاحية
المضاف فمما لا يمتنع ان يجعل المضاف اليه كأنه معمول للفعل وعلى هذا
فالشرط في المستند اتحاد العامل حقيقة أو تقديرا اه باختصار وقال
الرسى في باب المبتدأ التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها لادليل لهم
عليه ولا ضرورة لاجل انهم اليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على
ما ذهب اليه المالكي اه (قوله وأما) معطوف على حرف التنبيه (قوله نحو
أما لما في العالم) أسلف الشارح أنه حال من مرفوع فعل الشرط الذي
نابت عنه أمانه والعامل حقيقة ونسبة العمل لائما باعتبار نيابته عنه
(قوله هو القسم الثاني) أي ما يجب فيه تأخير الحال عن العامل (قوله ونذر)
أي شبه دليل قول الشارح فها ورد الخ وقال الموضع قل (قوله مستقرا) قال
سم حاله مؤكدة وهو صريح في أن المراد به الاستقرار العام وقال غيره أي
ثابتا غير متزلزل فهو خاص اذ لو كان عاتلا لم يظهر قال بعض المتأخرين قد يقال
بعدم ظهوره اذا كان له معمول يقع بدله ولا يجازي ظهوره وعندى
أن هذا متعين اذ لا يملك أحد في جواز هذا ثابت هذا حاصل مثلا (قوله فيها)
كانت الحال فيه من مضمير (أي من مضمير مفعول به مضمركا في المثال فان
قائمًا حال من الضمير المستكن في العامل الذي هو الجار والمجرور ومفعول به
أنت وان شئت جعلت كلام الشارح على حذف مضاف أي من مفسر
مضمير بفتح السين والمسال واحد ولعل وجه مذهبه أنه لما كان مرجع
صاحب الحال مما لا له وكان متقدما كان صاحب الحال متقدما فكان
العامل متقدما بخلاف ما إذا لم يكن صاحب الحال ضميرا فمضيا قائما
في الدار أو بوجه ما إذا لم يكن مرجعه ضميرا فمضيا قائما في الدار فلا يجوز أن
عنده الكوفيين وقرئ شيخنا عبارة الشارح بوجه آخر حيث قال فقاما
حال من أنت عند الكوفيين القائلين بأن المبتدأ أو الخبر زائعا فالعامل
في الحال وصاحبها واحد متأخر عن الحال وهو الخبر اه وانظر ما وجه
التصحيح بالضمير على هذا (قوله ان كان الحال ظرفا أو حرف جر) أي مع

وأما نحو وأما لما في العالم فلا يجوز
تقديم الحال على عاملها في شيء
من ذلك وهذا هو القسم الثاني
(ونذر) تقديمها على عاملها
الظرف والمجرور والخبر بهما
(نحو وسعيد مستقرا) عند أو
(في حجر) فها ورد من ذلك
مفعول به يحفظ ولا يقاس
عليه هذا هو مذهب
البصرين وأجاز ذلك الفراء
والانحش مطلقا وأجاز
الكوفيين فيها كانت الحال
فيه من مضمير نحو أنت قائما
في الدار وقيل يجوز بقوة
ان كان الحال ظرفا أو حرف
جر ويضعف ان كان غيرهما
وهو مذهبه في التسميل

واستدل الخبر بقراءة من قرأوا المعونات مطويات بعينه ماقى طويون هذه الانعام جامعة لكوربان سب
مطويات وحالة وقوله ربط ان كور يحشى أذراعهم (٢٤٤) هم ورططية من حذار وقوله

نحور ورططية عندك أعمرك أوى الدار ما ملكت لداك هل عندك وى
الدار ما لم يمس الضعيفى الطرف بعدهم وقوله ان كور هما كمال
المتن (قوله واستدل الخبر) أى مطلقا (قوله قراءة من قرأ) أى شذوذا
(قوله ربط ان كور) هم الكوف وآخرون زاي مبتدأ أحمره هم ومحقى
أذراعهم حال من الضعيف المستكر فيه أى حائلين أذراعهم فى حقائهم
جمع دبر ورطط الساقى . عطوف على ربط الاول وحذار نصم الموهلة
وتخفيف الدال المحجمة والربط ملدون العشرة من الرجال (قوله ما عاد
هو الخ) تقدم الحال وهو بائى دله على صاحبها أعنى الضعيف المستكر
فى لكم الذى هو حذرهم (قوله وتأول ذلك السامع) أى بان اليتيم ضرورة
وأن السامع عطف على الضعيف المستتر فى قسمته لانه معنى مقبوضة
ومطويات حال من المعونات وبجيبه طرف لغو متعلق بمطويات والعصل
الشرط لا عطف على الضعيف المسترمد وحدهنا بقوله يوم القيامة وأن
حالة حال من المستتر فى صلة ما هو فى العامة فى الحال وتأبى حالة
باعتباره على ماله واقعة على الاحقة (قوله لكن أحرار الاحفش) لما كان
تقدم الحال على الجملة صادقة بتقدم الخبر وآخرون يكون الحال طرعا
وعبره وكانت حكاية الاحصاء عبرة على تقدم الخبر وفى كونه طرعا
استدرك على حكاية الاحصاء فقال لكن الخ (قوله وهو اتفاق) لأن الحال
متأخرة عن العامل حينئذ (قوله مقدر بالحرف) أى مع الفعل واقتصر على
الحرف لانه السامع من تقديم الحال كقائه الدما بى من كل المصدر غير
مقدر بدها بل بتقديم الحال عليه بخلاف ما فى خبره (قوله أو فعلا مقرونا
بلام الانشاء) أى فى غير باب ان تصير بهم عناءك بخوارى وانه تزياد
بمحالة دره فله الدما بى (قوله أو له لال) بخلاف غير ال فى جزوه
الذى حاصها ما هو بتقديم معمول العلة عليها لاعلى الوصول (قوله
أو لحرف مصدرى) أى ولو غير عامل بخوسر فى ما علمت بحسنا (قوله ما
بحور ان يتقدم عليه الخ) مثل الحال من معمول النعت فى حوار التقديم

سأعده عرف وهو بائى دلة
لحكم فلم يقدمه لا ولا نصرا
وتأول ذلك السامع . تنهات
الأول على الخلاف فى حوار
تقديم الحال على عاملها
الطرف اذا توسط كجاءت
. تقدم على الجملة كصراعا
ردى الدار ما ملكت المستله
احصاءه الى فى شرح الكامة
لكن أحرار الاحفش فى
قوله ما عاد أى رأى أن
يكوت ما عاد حالا والعامل
فيه لث وهو يقتضى حوار
التقديم على الجملة عنده
اذا تقدم الخبر وأحرار
رهاى فيها اذا كانت الحال
طرعا كصراعا لث الولاية
الحق فهناك طرف فى وسع
الحال والولاية متداوغة
الخبر . الثانى أنهم كلامه
حوار يحوى الدار ما ملكت وهو
اتفاق . الثالث قد يعرض
للعامل المتصرف ما يجمع تقديم
الحال عليه ككوهه . صدرا
مقتنبا بالحرف المصدرى نحو
سرى دهاك غاربا أو فعلا

مقرونا بلام الانشاء أو قسم بخلاف صرحت باولا قومى طائعا أو صلة لال أو لحرف
مصدرى كجاءت المصلى فداول أن يتفعل فاعدا قال الما لم ولله أو بعنا كجاءت برجل داهية فرسه
مكروا سرجه ما دل فى المعنى وهو وهم . ما فاته يجوز أن يتقدم عليه ما لا يبين النعت ومنعونه

تقول مررت برجل مكسور اسرجه اذا به فمرسه الرابع ^{من مجاز} ^{بسم} الثالث وهي الحال الواجبة
التقديم وذلك نحو كيف جازييد (٢٤٣) (ونحو زيدا مفردا أنفع من عمر ومعانا) وكرر

فانما أحسن منه فاعدا ما

على انعت غيرهما من معمولات النعت كالفعل به والظرف والمجرور
(قوله مكسور اسرجه اذا به فمرسه) الفهري ما ندعى متأخر لفظا متقدم
رتبة فبطل ما قيل بتقديم الحال في المثال وان لم يمتنع من جهة أن عالمها
نعت الجواز تقدم معمول النعت عليه لا على النعت فهو يمتنع من جهة
تقديم المفعول على ما يفسره فاعرف ذلك (قوله نحو كيف جازييد) أي أي
حال سواء قلنا انه ظرف شبهه باسم المكان غير مقتدر الى التعلق كما هو
مذهب سيديويه واسم غير ظرف كما هو مذهب الاخفش لان الحال مطاوعا
على معنى في هذا ما ظهر لي وبه يعرف ما في كلام البعض هنا تبعا للتصريح
فتدبر (قوله مفردا) حال من الفهري في أنفع ومعانا حال من عمر والفاعل
فهم ما أنفع (قوله تحتاني المعنى) أي كالمثال الاول وقوله أو متحديه أي
كالمثال الثاني (قوله مستحجاز) البين والتنازع اثنان أو لانه أي منسوب
الى الجواز ومعدود من الجائز واعلم أن ما جاز بعد الامتناع يجب فلا
يعترض عليه بان الالف في التعبير بالوجوب يدل الاستحجازة (قوله على العامل
الجامد) يعني المعنوي كجند عليه ما بعده (قوله فجعل موافقا للعامل الجامد
الح) لما كان شبهه بالجامد أقوى من شبهه باسم الفاعل خصت موافقته
للعامل بما هو الغالب وهو حالة عدم توسطه هذا ما قاله البعض وقد يمتنع
كون شبهه بالجامد أقوى والاولى عندي أن يقال خصت موافقته للجامد
بأغلب حاله وهو عدم التوسط لان ذلك أبان في الظاهر اخطأ في درجته
عن اسم الفاعل وانما هو بالجامد من العكس فتدبر (قوله خبران لكان
مضمرة) صريح في أن كان ناقصة والثاني في التصريح وشرح الجامع عن
السيرة في انهما تامة والمنه وبان حالان ونسب شارح الجامع القول بانها
ناقصة والمنه وبان خبرانها الى بعض المغاربة (قوله انهما رتبة أشياء) هي
اذا واذا وكان واسمها مع الاول والثاني (قوله فيكون واقعا في مثل ما فمرسه)

موافقا لاسم الفاعل في جواز التقديم عليه اذا توسط بين حالين واعلم أن ما ذكره المناظم هو مذهب سيديويه
والجمهور وزعم السيرة في أن المنه وبين في ذلك ونحو خبران لكان مضمرة مع اذ في الماضي واذا في الاستقبال
وفيه تكلف انهما رتبة أشياء وبعد تسليحهم يلزم افعال في اذا واذا فيكون واقعا في مثل ما فمرسه

التي فرمته هو حمل أفعل التسبب في حال متقدمة عليه وقد وقع في مثله وهو
عمله في ظرف متقدم عليه وقد يقال بتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره
(قوله لا يجوز تقديم الخ) أي دفعا للبس فان قلت يدفع اللبس يجعل أحدهما
تاليا لأفعل والآخر للضمير في مثله قلت يلزم الفصل بين أفعل ومن ولم يغفروه
الابالطرف والمجرور والتقدير لجمعاه فيها ولم يسمع ذلك في الحال ~~هكذا~~
ينبغي الجواب ونقل الدماميني عن بعضهم جواز ذلك فيجوز على هذا زيد
أحسن تأثما منه قاعدة قال واختاره الرضى (قوله لشمها بالخبر) أي
في كونها محكوما بها في المعنى على صاحبها وان كان الحكم في الخبر قصدا
وفي الحال تبعيا والتعت أي في أفهام الأوصاف بصفة وان كان قصدا
في التعت وتبعيا في الحال اذا قصدت تقييد الفعل وسان كيفية وقوعه
وتتم شمه بالخبر لانه أشد من شمه بالتعت قال في المعنى ومن ثم اختلف
في تعددهما واتفق على تعدد التعت وعلى الدماميني الاشتية بآنك
لوحذفت العامل من نحو جاء زيدرا كما انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ
وخبر يقول زيدرا كب ولا ينتظم منهما منتهوت ونعت (قوله لنديجي هذا
تعدد) أي جواز وجودها بالتالي بعددنا ولا نحو اتهدى ساء السيل إما
شاكرا وإما كفرا ونحو جاء زيدرا لا خاتما ولا أسفا وجاء أفرادها بعد
لا ضرورة كما في قوله

فهرت العدالامستعينابعصبة ولكن بأفواع الخلدائع والسكر
والاول فيها عدد ذلك (قوله ما علم) جملة اعتراضية أي بهارة قول ابن
عصفور الآتي شاطبي (قوله فالاولي) هي التعددة لفرد وتكون بعطف
نحو وان الله يشرك بيحيى مصدقا الآية وبغير عطف كأمثلة الشارح (قوله
رجلان) أي مشايخا فيا أي غير مشغل والحالان قال الممرح امامن فاعل
الزيارة المحذوف والتقدير زيارة في بيت الله أو من يام المتكلم المجرورة بعلى
هـ والانصب الاول (قوله ومنع ابن عصفور هذا النوع) أي قياسا على
الظرف قال ابن الناطم وليس بشئ أي للفرق الظاهر بينهما لان وقوع
الفعل الواحد في زمانين ومكانين محال وأما تعيده فيقيد فلا بأس به (قوله
ما لم يكن العامل فيه أفعل التفضيل) أي المتوسط بين حالين على ما مر

تنبه لا يجوز تقديم هذين
الحالين على أفعل ولأن خبرهما
منه فلا تقول زيد تأثما قاعدة
أحسن منه ولا زيد أحسن
منه تأثما قاعدة (والحال)
نسبها بالخبر والتعت

(قد يحى ما تعدد لفرد فاعل
وغيره مفرد) فالاولي نحو جاء
زيد راكبا شاحكا وقوله
على اذا ما جئت ليلى بحففة
زيارة بيت الله رحلا حافيا
ومنع ابن عصفور وهذا
النوع ما لم يكن العامل فيه
أفعل التفضيل

من التشبيل ليخرج زيد أحسن من أخوته متكلما صاحكا وانما جواز بان
 معصوم ونعتا الحال المقدري نحو هذا سرا الخ لان صاحب الحال وان كان
 واحدا في المعنى متعددا في اللفظ والتعدد اللفظي يكفي عندده هذا ما ظهر لي
 (قوله نحو هذا سرا أطييب منه رطبيا) وجه كونه من هذا النوع كما قاله سم
 أن الحالين مفرد في المعنى وان تعدد في اللفظ والبسر مرتبة قبل الرطب
 و بعد البلخ (قوله نعت الاول) أي بناء على الاصح من جواز نعت المشتق
 باعتبار دلالة مصلى الذات (قوله أو حال من الضمير) أي ويكون حالا
 متداخلة (قوله يجمع) البناء بمعنى مع أو اللابسة والمراد بالجمع ما قابل
 التفريق فيشمل التثنية وذلك في صورة اتحاد الحال لفظا ومعنى لان الجمع
 حينئذ أخصروا وكان العامل واحدا وعمله في غير الحال كذلك نحو جاف زيد
 وجمر وراكبين أو جملة تختلف نحو ضرب زيد جمرارا كمين أو كان العامل
 متعددا وجملة كذلك نحو جاف زيد وضربت جمرارا كمين أو العمل متحد نحو
 جاف زيد وذهب جمر ووسر عين ويظهر أن العامل في الحال عند تعدد العامل
 مجموع العاملين أو العوامل لثلاثين اجتماع عاملين أو عوامل على معمول
 واحد ولذلك فظاهر كثيرة تقدمت وهل الجميع في ذلك واجب أولا استظهر
 المولى الوجوب ثم نقل عن الرشي أنه قال لا يمنع من التفريق كقائمت
 را كذا يدارا كذا أول قيت زيدا را كذا را كذا (قوله ثابتين) أي دائمين
 بـ غليب المذكر (قوله وقد يكون تفريق) أي مع إبقاء كل حال صاحبا نحو
 أقيمت مصعدا زيدا مخدرا أو تأخير الاحوال كما مثله الشارح (قوله يجعل
 أول الحالين لثاني الاسمين) أي ليكون أول الحالين غير مفعول من
 صاحبه وهذا مذهب الجمهور وذهب قوم الى عكسه واختاره السيوطي
 مراعاة لترتيب قال الدماميني وتيسا على ما هو أحسن عند أهل المعاني وهو
 الف والنشر المرتب اه أي عند محققهم لانسباق الذهن الى الترتيب ونقل
 الدماميني عن ابن هشام في حواشي التفسير أنه فرق بين النشر وتعدد
 الحال بأن النشر انما يجوز عند الوثوق بفهم المعنى ورد السامع بالكل
 واحد من الامور المتعددة اليه وليس هذا شرط في تعدد الحال فوجب
 الجدل على الاقرب الا عند قيام قرينة غير مولى يتعرض الشارح ليكون

نحو هذا سرا أطييب منه رطبيا
 ونقل النعمان الفارسي
 وجماعة الثاني عندهم
 نعت الاول أو حال من
 الضمير في والثانية قد يكون
 يجمع نحو وسخر اسم الشمس
 والقمر دائمين ونحو وسخر
 لكم الليل والنهار والشمس
 والقمر والنجوم مصحرات
 وقد يكون بتفريق نحو واقيت
 هندام مصعدا مخدرا وقوله

لحق اخويه خائفا

منجذبه فأصابوا مغفرا
 فعند ظهور المعنى برز كل
 حال الى ما يليق به كما في
 المثال والبيت وعند عدم
 الظهور يجعل أول الحالين
 لثاني الاسمين وثانها لاول
 خصوصاً قيت زيدا مصعدا
 مخدرا فمصعدا حال من زيد
 ومنجذبا رايح من النساء

لا لا تغفل (وعامل الحال
بها قد أكد) أي الحال
على ضربين، مؤسسة وهي
مبنية وهي التي لا يستغاد
معناها بدونها كبناء زيد
راكباً وهو مؤكدة وهي التي
يستغاد معناها بدونها
وهي على ثلاثة أضرب
مؤكدة لعاملها وهي كل
وصف رافق عامله انتهى
دون لفظ كذا في قوله لا تغفل
في الأرض مع (دا) ثم وليتم
مدبراً أو بمعنى ولفظا نحو
وأرسلناك للناس رسولا
وقوله أمع مصحاحاً أي
اصححه، ومؤكدة لخاصتها
تحولاً من مس في الأرض
كلهم جمعها، ومؤكدة لخاصة
جملة وقد أشار إليها بقوله
(وان تؤكده جملة تخفهم)
طامها) أي عامل الحال
وجوباً (وله ظها يؤثر) عن
الجملة وجوباً أيضاً بشرط
في الجملة أن تكون مقودة
من أمين معرفتين جامدين
نحو زيد أخوك عطوفاً وقوله
أنا ابن دارة معروفان أي
وهل دارة بالناس من عار

المحل الذي ذكره واجباً أو أولى والغنى في المعنى وجوبه قال التفتيح أي
بالنسبة إلى عكسه فلا ينافي في الرضى أضعيف أي بالنسبة إلى جعل كل
حال يتنجس أحدها باختتمه أو لا وجود عدم العطف هنا لأنه وجوباً
كون الأحوال الواحد في وقتين أو أوقات ومن العطف بلا إيهام قول ضرر
أي كلنوم وأنا سوف تدركننا التناهي • مخدرة لنا وقد بنا أي لها بقى
ما إذا كانت الحال مفردة مع تعدد ما تصلح له نحو لبيت زيد أراكما لا قريب
كونها لا لا قريب كما أشار إليه في التسهيل ونسخ بعضهم هذه الصورة (قوله
الظاهر قد بالغ) مقابلة أمة لا لتقابل اللفظ (قوله أي الحال على
ضربين مؤسسة) تفسير لنظم بما يفيد منطوقه ومفهومه الآية قال المؤسسة
لم تذكر في كلامه (قوله أثناء معنى دون لفظ) قدمه على قسمه لكثرة وقلة الثاني
وله الميمثلة الناطم (قوله في نحو لا تغفل) يقال هذا يعنونه وأوعى يعنى
وعلى الثاني جاءت الآية وأما مثال الناطم فيجوز أن السبطين قاله الشاطبي
(قوله في الأرض) بحذف الياء لفظاً ونقل فتحة الهمزة إلى اللام (قوله أمع)
أي استمع (قوله ومؤكدة لخاصة جملة) هو معنى المصدر المأخوذ من مستند
مضافاً إلى المستند إليه فبما أن كان المستند مشتقاً كقيام زيد في زيد قائم وقام
زيد والنكون المضاف إلى المستند إليه مخبراً عنه بالمستند أن كان المستند جامداً
وهذا هو الممكن هنا المسبب أي من اشتراطه جود حراى الجملة ككون زيد
أخاً لزيد أخوك عطوفاً وأما كيد في الحقيقة لا لزوم السكون أنما كما قاله
الشنولى وهو العطف والخنوق عبارة عن حذف مضاف أي للزوم مضمون
جملة (قوله تخفهم طامها) أي وصاحبها (قوله وجوباً) لأن الجملة كالعرض
من العامل ولا يجمع بين العرض والعوض (قوله يؤثر عن الجملة وجوباً) أي
لنصف العامل بوجوب الحذف فيجب تأخيرها عما هو كالعرض منه وهو
الجملة (قوله جامدين) أي جوداً مضافاً لخراج الجامد الذي في حكم المشتق
كما في أنا لا أدع قدما وزيد أبوك عطوفاً كجسديته عليه الشارح (قوله أنا ابن
دارة) هي اسم أمه وبالله استغاث (قوله والتقدير أحقه) بفتح الهمزة وضعها
من حقت الأمر أو أحقته بمعنى تصحقت أو أثبتته أرجعني أثبتته وحصل
تقدير ما ذكر أن لم يكن المبتدأ أنا ولا قد تدر نحو حقني أمراً أو أحق بتبني

للفعل قوله بس (قوله قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط الخ) لم يتعرض
 المشرح لما أخذ من معنى الجزأين ولعله كون عام لها مضمرا أو كون الحال
 مؤكدة للجملة لانه اذا كان أحد الجزأين فعلا كان عام لافي الحال فلا
 يكون عام لها مضمرا ولا تتكون الحال مؤكدة للجملة على قياس ما سيذكره
 في الجمل وقد فسدر (قوله لانه لا يؤكده الا ما قد عرف) أي على مذهب
 البصريين وما قيل من أن المؤكدة مضمون الجملة وهو لا يوسف بعريف
 ولا تنكير رتبة مضمون الجملة كما مر معني المصدر المأخوذ الخ وهو
 يوسف بالتعريف والتشكيك بحسب تعريف المستند اليه وتنكيره (قوله
 فكانت مؤكدة لعامها) أو رد عليه أن مجرد كون العامل مشتقا حقيقة
 أو حكما لا يستلزم كون الحال مؤكدة ولا ما يتلزم اشتغال العامل على
 معني الحال فكان الاولى أن يقول فكانت غير مؤكدة لمضمون الجملة
 أيكون شاملا للأولية وللمؤكدة لعامها أو صاحبها (قوله ولذلك) أي
 لتكون أحد الجزأين اذا كان مشتقا أو في حكم المشتق كان عام لاجل
 في شرح التمهيل الخ (قوله من قبيل المؤكدة لعامها) هو في المثال الاول
 أبوك المأول بالعاطف وفي الثاني الحق المأول بالبين (قوله لان الاب والحق
 سالمان للعامل) أنارل الاول بالاعاطف وكون الثاني سفة مشبهة فتأول
 الثاني بالبين أن تكون الحال مؤكدة لا لصفة العمل ولم يجعل الأخ كالأب
 انه صفة دلالة على العطف والحقو بالنسبة الى الاب (قوله وجوب تأخير
 الحال) يقتضي صنبه أن هذا من الشروط وليس كذلك بل من الاحكام
 وكذا يقال في قوله وجوب انعام عامها (قوله من كونها تأكيذا) رتبة بأن
 المؤكدة انعامها تأكيذا ولا يجب تأخيرها (قوله وموضع الحال) أي المفردة
 فلا ينافي أن الجملة حال حقيقة بتدليل قسمة هم الحال الى مفرد وجملة
 كالتجربة والاعتق (فاذرة) يجوز في قوله تعالى وكان من بني قتل معمر يوت أن
 يكون ربيون نائب فاعل قتل وأن يكون ربيون فاعلا بالطرف لاعتقاده على
 ذي الحال وهو شعير التي المستتر في قتل والطرف حال وأن يكون مبتدأ
 خبره الطرف والجملة حال ويعتلف المعنى على الاول والاخيرين قبيل واذا
 قرئ قتل بالتشديد وجب ارتفاع ربيون بالفعل لان قتل الواحد لا تشكي فيه

قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من
 الشروط فتعريف جزأى
 الجملة من نعمتها مؤكدة
 لانه لا يؤكده الا ما قد عرف
 وجودهما من كون الحال
 مؤكدة للجملة لانه اذا كان
 أحد الجزأين مشتقا أو في
 حكمه كان عام لافي الحال
 فكانت مؤكدة لعامها
 لا للجملة ولذلك جعل في شرح
 التمهيل قوله زيد أبوك
 عطفا وهو الحق يتنا من قبيل
 المؤكدة عامها أو هي
 موافقة له معني دون لفظ
 لان الاب والحق سالمان
 للعامل وجوب تأخير
 الحال من كونها تأكيذا
 وجوب انعام عامها من
 جزمه بالاخيار (وموضع
 الحال تجي عجلة) كما تجي
 موضع الخبر والاعتق وان كان
 الاسل فيها الافراد ولذلك
 ثلاثة شروط * أحدها

ويرة بأن النبي هنا يشهد ولا واحد بدليل كائن وانما أفرد الضمير بحسب
 لفظها كذا في المعنى (قوله أن تكون خبرية) تغليباً للشمس بالنسبة في كونه
 قسداً لشمسها على شمسها بالحق في كونه ~~مقصوداً~~ مقصوداً له لأن الغرض من
 الاتيان بها التيسير على ما يجب يقتضيه وقوعه في مضمونه بوقت وقوع مضمونها
 والاشارة إلى ما طلبية أو إجابية كذا واشترى ما طلبية لا يتيقن
 حصول مضمونها فكيف يقتضيه حصول مضمونها والبقاء
 غير منظور رفعها إلى وقت يحصل فيه مضمونها والمقصود به ما انما هو مجرد
 الايقاع وهو متناف للمصدرة الوقوع كذا في الامامية نقلها عن الرتبة ثم
 ان جعلت الاشائية متحدة ولا تقول مقدره هو الحال مع كانت اذ ليست
 الاشائية حالاً عند نزول الشئ عن السبب وغيره قال أبو حيان ويقتضى
 من الخبرية التجبیه ان قلنا ان التجبیه خبر فلا تقع حالا فلا يقال مررت
 زيداً أحسنه (قوله اطلب ولا تضجر من مطلب) أي طلب وبعده
 مائة الطالب أن يضجراه أما ترى الحبل يتكرره في الحفرة الصاعدة
 أنرا (قوله ان لا ناهية) ليس هذا محل الغلط بل قوله والواو للحال ولو اتصرت
 عليه لكان أولى فتضجر على هذا الغلط مبنى على الفتح لاتصاله بشون
 التوكيد الحفيظة المحذوفة فتضجرفا وكذا على أن لا ناهية والواو عاطفة جملة
 على جملة وهو ما استصوبه الشارح صك ما يفيد دونه عاطفة مثل
 واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وان اقتضى كلام البعض خلافه
 ويحتمل أن تكون لا نافية والواو عاطفة مصدر منسبك من أن
 والله ل أي عاطفة عدمه المفهوم من لا على مصدر متصلي من
 الامر السابق أي ليكن مثلك طلب وعدمه خبر فالفحة فمحة اهراب
 والعطف كالعطف في قولك انتني ولا آجسوك يا نصب أفاده في التصريح
 (قوله يعلم استقبال) أي علامته كالمبين وان لا نه الوعدت يعلم استقبال
 لهم استقبالها بالنظر لتمامها فتفوت المقارنة ولاتأني من الحال
 والاستقبال بحسب اللفظ وان لم يكن هنالك متناف بحسب المعنى لأن المتنافي
 للاستقبال الحال الزمانية لا الحوية المرادة هنا ويؤيد على التمهيد الأول
 أن يقال هاجور تم تصديرها بعلم الاستقبال وجه لم يصدر عنه حالا

أن تكون خبرية وغلط من
 قال في قوله
 اطلب ولا تضجر من مطلب
 ان لا ناهية والواو للحال
 والصواب أنها عاطفة مثل
 واعبدوا الله ولا تشركوا به
 شيئاً الثاني أن تكون خبر
 مصدرة يعلم استقبال وغلط
 من أعرب سديد من قوله
 تعالى اني ذاهب الى ربي
 سديدن حالا الثالث

استعملت الشروط (وذا)

بعضها مع ثبوت حوت ضميرا

يربطها (ومن الواو اخت)

وحو بالشدة شبه باسم

الفاعل تقول جاف زيد فقلت

وقدم الامر تقاد الخائب

بين يديه ولا يصح وز جاء

ويقتضئ ولا تدم وشاد

وذا واو بعدها انزمت

في المضارع اجع ان مستدا

أي اذا جاء من كلامهم

ماطاهرة أن جملة الحال

المستندة بمضارع مثبت

تلت الواو حمل على أن

المضارع خبر مبتدأ محذوف

من ذلك قوله قت وأسل

حينه أي وأنا أسل وقوله

فلما خشيت أظا فبرهم

تخوت وأرهمهم ما اسكا

وقوله علقها عرضا وأقتل

قوما أي وأنا أرهمهم ما اسكا

وأنا أقتل قوما وقيل الواو

عاطفة لاحالية والفعل بعدها

مؤول بالماضي تنبيه أن

الاول يمنع الواو في سبيل

مسائل الاولى ما سبق الثانية

الواقعة بعد عاطف تنحو

بجاءها بأستنايانا أوهم

متنظرة فتأمل وقد ظهر باشتراط عدم تقدير الحال بعلم الاستقبال بطلان

قول من قال أن الجملة الشرطية تقع مع الاقل المطووزي لا تقع جملة الشرط

حالا لا مع مستقبلة فلا تقول جاف زيد أن يسأل يعط فان أردت صحة ذلك قلت

وهو أن يسأل يعط فتكون الجملة اسمية وظهورا يشاوجه استشكل

الناس قول سيرويه أن لا تنصه بنفي المستقبل مع قوله أن المضارع المنفي بلا

يقع حالا هـ دما ينفي باختصار وتصح بعضهم وقوع الشرط حالا في نحو

كمثل السكب ان تجعل عليه ياه أو تترك ياهم بالتسلاخ الشرط حينئذ

عن أصله لانه معنى الآية قد كمثل السكب على كل حال بعده وجود الجواب

في الآية فتأمل (قوله مرتبطة بمصاحبا) أي بالفهم أو بالواو أو بهما

والاصل الفهم يدل على ربط به وحده في الحال المفردة والناسير والذمت

قوله الله تعالى (قوله وذات بدء بمضارع) فان بدئت جملة المضارع جاز

الربط بالواو ولذا لا يجوز الياض أو اعراب وإياك نسبة من حالا من فاعل

نعيد (قوله لشدة شبه باسم الفاعل) بخلاف الماضي فليس شبه به شديدا

لانه وان أشبه في وقوعه صفة وصلة وسلا يزيد المضارع بكونه على حركته

وسكته وكما ماضي الجملة الاسمية (قوله وذات واو) عند اخبره جملة

ان والربط محذوف أي ان فهم أو اما الفهم في بعدها فاعند على الواو

ويحوز نصب ذات على الاشتغال بفعل مقدّر من معنى المذكور أي قصد

ذات واراد ان يرتزاه مع حذف الشاغل (قوله حمل على أن المضارع) أي

جملة المضارع (قوله فلما خشيت الخ) أي لما خشيت سيوفهم تخوت وأيقبت

في أيديهم ما اسكا (قوله علقها) بالبناء للجهول أي حيث فيها عرضا أي

فعلية عرضا أي عارضا أي غير مضمود (قوله والفعل بعدها مؤول

بالماضي) أي على سبيل الاول بمقتضى نسبة المتعاملين فقط والافيجوز عطف

المضارع على الماضي من غير تأويل ولم يؤول الاول بالمضارع لان تأويل

الثاني في وقت الحاجة (قوله الواقعة بعد عاطف) أي الجملة الاسمية

الواقعة الخ أي فرار من اجتماع حرفي عطف صورة قالة المصريح (قوله

أرهم قائلون) من القيلولة وهي نصف النهار (قوله المؤكدة لمضنون الجملة)

أي لان المؤكدة عين المؤكدة فلو قرئ بالواو لم يحذف الشيء على نفسه صورة

وتدبر مع شرح هنا وفيما بعد بآثار الموصدة لمفهوم الجملة
لا تكون الا احية والظاهر انم تكون فعلية فهو الحق لا يشك فيه (قوله
لاريب فيه) في كونه مؤكدا اظنر اذا جعلت ال في الكتاب للكمال
والعنى ذلك الكتاب البالغ غاية الكمال فان هذا يستلزم انتفاء كونه محلا
لاريب والشك كما في اليفاضى (قوله الماضى اثنى الى الام) أى لان ما بعد
الا مفرد حكما كما هو وذهب بعضهم الى جواز اقترانه بالواو مع كونه
نعم امرأهرم لم اقترأ ثنية = الاوكان ارتاع بها وزرا
وحكم الاول بشذوذه (قوله الماضى التلقبوا) أى لانه في تقدير فصل
الشرط اذا المعنى ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذا
التدبر به (قوله المضارع المتنى بلا) قل المضمين وانما استتت الواو
في المضارع المتنى بما اولاه في تاويل اسم الفاعل المحفوض باضا تقصير
وهو لا تدخل عليه الواو وأورد عليه أن هذا التوجيه جار في المتنى لم أولنا
خارجا منه الواو فمادون لا وماو يمكن دفعه بأن معنى المتنى لم أولنا
المعنى قربه من الفعل الماضى الجازم الاقتران بالواو وأبعد من التثنية
باسم الفاعل المذكور بخلاف المتنى بما أولا تقديره فانه بنفس (قوله ومثنا
لا تؤمن بالله) أى أى شئ ثبت لنا حالة كونه غير مؤمنين (قوله أوله على
اضماره مبتدأ على الاصح) مقابله عدم التقدير وجعل الواو الحالية مباشرة
للمضارع شذوذ او هذا قول ابن عصفور وجعل الواو لطف وهذا قول
الجرجاني وبرقا لادل ورويه في التثنية والشافى لزوم عطف الخبر على
الانشاء حيث يكون السابق جملة طلبية نحو فاستقيما ولا تدعان بتخفيف
النون قوله الله ما يتى به يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله
ولا تدعان) أى بتخفيف النون (قوله وكنت) أى وجدت وقوله ولا تدعني
أى تزجني (قوله اكبت الورق الخ) أى انما هرت الدرهم نسيه وقد كنت
وهو يجرى السب وكان في البيت ثمانية (قوله المضارع المتنى بما) كذا
في الترشيم وغيره وخبره في التسهيل وجوز بعضهم فيه الاقتران قال أبو
حيان والقياس كون ان يجره مثله النطمين (قوله مع ذلك ما تصيبون)
أى قبل الى الجهل والمتم من نية ما لمب أى استعبده وأذله (قوله تلزم الواو

لاريب فيه الرابعة الماضى
التالى الا غرو ما تكلم زيد
الاقال خبرا ومته الا كلوا به
يسترون الخامة الماضى
التلقبوا وغولا ضرب به
ذهب أو مكث ومته وقوله
كم لتقبل نصيرا جارا وعدلا
ولا تنع عليه جادا وبخلا
الساسة المضارع المتنى بلا
نحو ومثنا لا تؤمن بالله مالى
لا أرى الهدى مدركه
ولو أن قولنا ارتفاع فعلية
دخلوا السماء خلتها الأجاب
فان ورد بالواو أول على
اضماره مبتدأ على الاصح
كقراءة ابن ذكوان فاستقيما
ولا تدعان وقوله
وكنت ولا تدعني الوحيد وقوله
اكبت الورق البيض أبا
ولقد كان ولا يدعى لآب
نص على ذلك في التسهيل
وى كلام وله خلافة الساعة
للمضارع المتنى بما كدوله
مع ذلك ما تصيبون وفيك شبيهة
فما لك بعد الشيب صبا متجيا
= الثانى تلزم الواو

(٢٠٢) وأما أنه مع جملة الماضي غير ما تقدم

فتاوى باب الاستفتاء من الدماء بين ماه وصرح

باب اواز كون المقتدر والله تعالى وعليه يصح كون
خبرة بلا شك كمال اى ابطو حال كونكم مقتدر اقتصاد بكم من
الله تعالى تعالى (قوله يعقوب) وسد ربيع به الطيب يعقوب من باب فرح
اى ايقبه (قوله جنان اليبيل) وضع الجسم اى ظلامه وآيب رجح (قوله
وامنته) اى الرطب وانما المثلثة (قوله غديره ما تقدم) اى الماشى
الى الاوانتوبار (قوله تجويز وتقبل المرادى سيفه) تمامه من ابن ابي
شيخ الاطالع طالب والمرادى بفتح الميم (م) نسبة الى امر اذ قيل له كما قاله يس
فى آخر باب الاساقفة وهو عبدالرحمن بن مجمل قائل على رضى الله تعالى عنه
وسكرتم الله وجهه (قوله ربيع لدار) الربيع المنزل فلا اساقفة للبيان
وماروا ما يعرف منها عامرا آملا والساويات عطف على البلى روى
السحب التى امرى ليللا والله وطل المتابعة الطر وانتم الحلال من
المضاق اليه لان المضاق كجزء المضاف اليه فى حجة الاسقاط (قوله الذى لم
اولا) كل المتاسب اسقاط قوله اوليا ككتاب وقوله الاقنى وهكذا الذى
بما نيل واحل الحامل له على ذلك أمه احدا المضارع الذى لم اول فيها
سبق فيها واحدا بالبقية الاقسام بجمع من ما هنا (قوله بان أمون)
البا مرادة وقول المعنى الباء للسببية غير ظاهر (قوله كان فستان
الاهون) بضم الفاء اى ما تفت وتشتا من انقطن أو الصرف الذى علق
هو اذع نسوتهم وجب الفنا بفتح الفاء والعصر عنب الذهب والذهب فى زمن
نسوتهم لم يحط لم اى يكسر ووجه الشبه الحجرة وقيل بقوله لم يحط لم لا اذا
علم ظهروا غير الحجرة (قوله سقط التحيف) هو وانما (قوله لزمن
دمع الماشى اللبث) اى لانتهاش ربه الى الزمن الحاضر فتشعر بمقارنة
من الحال زمن ماماه اولولا هاتوهم مضى زمن الحال بالنسبة الى زمن
اماه انقضت المقارنة هذا المخلص ما قاله العامى وقد يزارع فى ذلك
شعارا ولا يلزم من تخريره الى الزمن الحاضر قارنته زمن العامل ثم

[illegible]

وَأَمَّا نَسِيْتُمْ مَا لَمْ نَمُوتْ وَلَمْ
يَكُنْ لَكُمْ الْعَذَابُ دَائِرَةً عَلَىٰ أَعْيُنِكُمْ
فَلَا تَحْزَنُوا عَلَيْهِ وَلَا يَعْزَبُ لَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ
وَمَنْ قَوْلِهِ

كان فئات العهن في كل منزل
رئيس به حب القنالم يحطهم
جاء زيدا ولم يضحك ومنه أو
قال أوحى الى ولم يوح اليه
وقوله سقط النصف ولم ترد

استقامه، وهكذا الذي في الماونة، أم حبيتم أن تدخلوا الجنة ولما لم اقله، قبيات، الاول مذهب رأيه
اليسير بين الا لا خفيش لزوم قد مع الماشي التبت (٢) قول المحشى فتح الميم صوابه فيها بكاي انما من اء

مطلقا فاعلم انه أو معتدرة والمختار وفا قال الكوفيين ولا خفى لزومه مع المرتبطة بالواقعة وجواز اثباتها
وحذفها في المرتبطة بالضمير وحده أو بهما (٢٥٣) مع استحسانها ظاهر ما سبق إذ الأصل عدم التقدير لاسيما مع

الكثرة نعم في ذلك أو بعب
صور مرتبة في الكثرة هي
جائز بدو وقام أبوه ثم جاء زيد
قد قام أبوه ثم جاء زيد وقام أبوه
ثم جاء زيد قام أبوه وجعل
الشارح الثالثة أقل من
الرابعة وهو خلاف ما في
التسهيل * الثاني تنتج قدم
المساخي المنتعز ببطه بالواو
وهو إلى الأوال المتعززا وبندر قوله

حتى بات هذا الموت لم يناف
حاجة لنفسه لا قد قضيت
قضاء ما * الثالث قد ينفذ
الربط لفظا فينوي نحو مررت
بالربيع فبذره أي منه وقوله
* نصف النهار الماء غامرة
أي والماء غامرة * الرابع
الاكثر في الاسمية
الجائز فيها الأوجه الثلاثة
الربط بالواو والضمير معا
ثم الواو وحدها ثم الضمير
وحده وليس انفراد الضمير
مع قلته بنادر خلافا للقراء
والزنجشري لما تقدم ومثل
هذه الاسمية في ذلك على
ما يظهر جملة المضارع المنفي

رأيت في حاشيته على المعنى نأش بمنزلة ذلك ثم قال وإنما المقام للأمانة جعله
فيما للعامل فلا فرق بين وجوده وعدمه كما ذهب إليه السكونيون وخرج
بالمثبت المنفي فلا يفتقر بعد فيما يظهر (قوله مطلقا) أي سواء ربط بالواو
أو بالضمير أو بهما (قوله بظاهر ما سبق) أي من قوله تعالى أو جاءكم
حصر من صدورهم وجاء أباهم عشاء يبكون قالوا الذين قالوا لاخوانهم
وقعدوا (قوله نعم في ذلك الخ) استدلوا على قوله وجواز اثباتها وحذفها
الخ لدفع توهم مساواة الصور في الكثرة واسم الإشارة يرجع إلى الماضي
المثبت الواقع حالا (قوله وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة) قال ابن
هشام هو العوالب ولعل وجهما احتمال العطف في الثالثة احتمالا قريبا
(قوله الثاني تنتج قد الخ) في الرضى أنهم قد يسمعون بعد الاشارة إلى ما قبله
الأوقدا كرمي (قوله لم ينفذ) أي لم ينفذ وقضاء ما بالذات (قوله نصف
النهار) أي ان نصف النهار غامرة الضمير يرجع إلى غائص اطلب اللواو
ان نصف النهار وهو غائص وساحبه لا يدري حاله والماء يمكن الضمير
المساحب الحال الذي هو النهار لم يصلح ربطا (قوله أي والماء غامرة) الذي
يظهر لي أن تقدير الواو هنا والضمير فيها قبله إشارة إلى جواز تقدير كل
أدب وتقدير الربط هنا ضميرا أي غامرة فيه وتقديره فيما قبله وأما أي
وتقديره بهم ويظهر لي أيضا أن تقدير الواو أو جمع جملا على السكتين في
ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو وأعرف ذلك ثم رأيت ما يؤيد ما طهر لي
أولا لا لما ينبغي وما يؤيد ما طهر لي ثانيا للشعبي (قوله الجائز فيها الخ) هي
ملعد الواقعة بعد عطفها المؤكدة لمضمون الجملة (قوله ثم الضمير وحده)
قال سمع هلا كان الربط بالضمير أقوى لاجتماع العطف (قوله مع قلته) أي
بالنسبة للربط بالواو وللاربط بالواو والضمير وقوله بنادر أي بقليل جدا
في نفسه (قوله لما تقدم) أي من قوله تعالى قلنا اهبطوا الآية واليدين
بعده (قوله جملة المضارع المنفي الجائز الخ) هو المضارع المنفي بلم أولا
(قوله يقع أيضا ظرفا) أي تاما وكذا الجار والمجرور (قوله ويتعلقان الخ) قال

الجائز فيها الأوجه الثلاثة * الخامس كما يقع الحال جملة تقع أيضا ظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب
وجاء كرمي ورائي ونحوه يخرج على قومه في زينة ويتعلقان باستقرار محذوف وجوبا وأما المارة فمستقر أعنده

ثم راجعوا بقوله **وَقَوْلُهُ وَلَوْلَا جَنَّاتُ الْإِيلِ مَا تَبِ مُمْرُهُ** الى جعفر ممره الى جعفر ممره الى جعفر ممره **وَجَامِرٌ يَدُودُهُ قُلِي**
رَأْسُهُ وَمَتْنُهُ لَا تَعْلُوهُ أَتَادُوا سَمْتَهُ تَعْلُوهُ وَهَكَذَا التَّنْقِيسُ (٢٥٢) وأما قوله مع جملة المسمى غير متقدم

جامر يد وقد طلعت الشمس
ومنه قوله
شعوت وقد بدل المرادى سيفه
مريد قد علمه سكينة ومته
أوجازكم صرحت صدورهم
وحاذا أباهم عشاء يكون
قولا أي ثواب وقوله
وقدر ربع الدر قد خبر
البلى معارها والساريات
الها والهل جامر يد وقد
علمه سكة ومنه والنا أن
لا تقابل في سبيل الله وقد
أخرجنا الذين قالوا لأخوام
وقد وارده هكذا التنقي
وأما مع المضارع التنقي
بلم أوجازكم ولم يقم عمرو
ومنه قوله
ولقد حشيت بأن أوت ولم
يكن العرب دارة على أبن
ضمهم جامر يد لم يضحك
ومنه قوله
كأن نبات العهن في كل معل
رلن به حب الغنالم يحطم
جامر يد لم يضحك ومنه أو
قال أوحى الى ولى روح اليه تنق
وقوله سقط النصف ولم ترد

القدره وصاحبها وقد أسلفنا في باب الاعتناء من الغناء من ماله وسره
في عدم وجوب ذلك وحواز كون القدر هواقه تعالى وعليه يصح كون
الحال هنا قدرة بلا اشكال أي أعطوا لخال كونكم مقدرا تعاد بكم من
الله تعالى فأنزل (قوله عبق) مصدر عبقه الطيب يعقب من باب فوح
أي اذيقه (قوله جنات النيل) فتح الجسيم أي بلامه وآب رجع (قوله
وأما قوله) أي الرطب بأن أمه السلافة (قوله غير ما تقدم) أي المسمى
النالى أو المتلوا بأو (قوله فحيت وقد بدل المرادى سيفه) فحيت من ابن أو
شج الاباطح طالب والمرادى فتح الميم (٢) نسبة الى مراد فنية كقوله ليس
في آخر باب الاصابة وهو عبد الرحمن بن ملجم قاتل على رضى الله تعالى عنه
وكرم الله وجهه (قوله ربع لمار) في ربع المنزل فالنساء تيسران
وهو امرأة ما يعرف منها عاصرا أهلا والساريات عطش على البلى وفى
الحجب التي تسمى ليلا والها والهل المتابعة المطر وأنت الحال من
المضاف اليه لان المضاف كجزء المضاف اليه في جهة الاسقاط (قوله التنقيس
أوليا) كالمناسب اسقاط قوله أوليا كناية عن قوله الآتى وهكذا التنقي
بلى قبل وأهل الحاملة على ذلك أنه أخذ المضارع التنقي بلى أوليا فيما
سبق فسمعوا واحدا مقابلا لنية الأقسام فجمع بينهما هنا (قوله بأن أوت)
الاسمرائدة وقول العيسى الباء السببية غير ظاهر (قوله كأن قنات
العهن) بضم القاء أي ما قنت وتساير من القطن أو الصوف الذى على
مرواح فتوتهم وحب الغناب فتح الميم والقصر حجب القناب والضمير فى ركن
لتنوهم لم يحطم أى لم يكسر ووجه الشبه الحجرة وقيد بقوله لم يحطم لانه اذا
حطم ظهر لون غير الحجرة (قوله سقط النصف) هو الخمار (قوله لزوم
قد مع المسمى الثبت) أى لا يهاجر من الزمان الحاضر فتشعر بمقارعة
ومن الحال زمن طمها ولولاها لتوهم مضى زمن الحال بالنسبة الى زمن
عاملها فتدفع المقارعة هداما لمخص ما قاله القدماء منى وقد تنازع في ذلك
الاشعار اذ لا يلزم من تفريره الى الزمن الحاضر فتشعر بزمان العامل ثم

اسقاطه وهكذا التنقي بلامته أم حبيت أن تدخلوا الجنة ولما لم يعلم الله قبيحاته الاول مدح ربه
اليعبر بين الا لا تخفى لزوم قد مع المسمى الثبت (٢) قول الحقنى فتح الميم صوابه بضمها كجلى اغاموس اه

مطلقاً بلا علة أو معتدرة والخبر وفقال الكوفي - بن والاخفش لزومه مع الارتباط بالواو فقط وجواز اثباتها
وعندها في الارتباط بالضمير وحده أو بهما (٢٥٣) عاتبك بانها امر سابق اذ الاصل عدم التقدير لا سيما مع

المكثرة نعم في ذلك أربع
صور مرتبة في الكثرة هي
جائز بدق وتمام أو به ثم جائز بد
قد قام أو به ثم جائز بد وقام أو به
ثم جائز بد قام أو به وجعل
الشارح الثلاثة أقل من
الرابعة وهو خلاف ما في
التسهيل * الثاني تمنع قدم
المضارع المعتنق بربطه بالواو
وهو إلى الأوال المتلو بالواو ونذر قوله

متى بات هذا الموت لم يلف
حاجة لنفسه إلا قد قضيت
فصاعها * الثالث قد يحذف
الربط لفظاً في نوى نحو وممرت
بالرفع في نذرهم أي منه وقوله
نصف النهار الماء غامرة
أي والماء غامرة * الرابع
الاكثر في الاسمية

الجائز فيها الأوجه الثلاثة
الربط بالواو والضمير معاً
ثم الواو وحدها ثم الضمير
وحده وليس انفراد الضمير
مع قاته بنادر خلافاً للأغراء
والزحش شري لما تقدم ومثل
هذه الاسمية في ذلك على
ما يظهر من المضارع المنفي

رأيتهم في حاشيته على المنفي ناقش على ذلك ثم قال وانما المقصود للمعارضة جعله
قيداً للعامل فلا فرق بين وجوده وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون وخرج
بالمثبت المنفي فلا يفتقر بقدره كما يظهر (قوله مطلقاً) أي سواء ربط بالواو
أو بالضمير أو بهما (قوله بظاهر ما سبق) أي من قوله تعالى أو جاءكم
حسرت صدورهم وجاءوا أباهم عشاء يبكون قالوا الذين قالوا الاخوان هم
وقعدوا (قوله نعم في ذلك الخ) استدلنا على قوله وجواز اثباتها وحدها
الخ لدفع توهم مساواة الصور في الكثرة واسم الإشارة يرجع إلى الماضي
المثبت الواقع حالاً (قوله وجعل الشارح الثلاثة أقل من الرابعة) قال ابن
عشام هو الصواب ولعل وجهه احتمال العطف في اثباته احتمالاً قريباً
(قوله الثاني تمنع قد الخ) في الرشي أنها قد يحذف معان بعد الا نحو ما قبله
الا وقد أكرمني (قوله لم يلف) أي لم يجد وقصاعها بالثمة (قوله نصف
النهار) أي ان نصف الماء غامرة الضمير يرجع إلى غائص اطلب الأوال
ان نصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري حاله ولا يمكن الضمير
لصاحب الحال الذي هو النهار لم يصلح ربطاً (قوله أي والماء غامرة) الذي
يظهر لي أن تقدير الواو هنا والضمير فيما قبله إشارة إلى جواز تقدير كل
أحد يجوز تقدير الربط هنا ضميراً أي غامرة فيه وتقدر فيما قبله واو أي
وتقدر بذرهم ويظهر لي أيضاً أن تقدير الواو أربع حركات على الكثرة في
ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو وغامر فذلك ثم رأيت ما يؤيد ما ظهر لي
أولاً لا ما يبيح وما يؤيد ما ظهر لي ثانياً للشمى (قوله الجائز فيها الخ) هي
ما عند الواقعة بعد عاطف والمركبة للضمون الجملة (قوله ثم الضمير وحده)
قال سم هلا كان الربط بالضمير أقوى لايحاط بالعطف (قوله مع قلته) أي
بالنسبة للربط بالواو وللا ربط بالواو والضمير وقوله بنادر أي بتقليل جسد
في نفسه (قوله لما تقدم) أي من قوله تعالى قلنا اعططوا الآية واليتين
بعده (قوله جملة المضارع التي الجائز الخ) هو المضارع المنفي بل وأولاً
(قوله نعم أيضاً ظرفاً) أي تأملا وكذا الجار والمجرور (قوله ويتعلقان الخ) قال

الجائز فيها الأوجه الثلاثة * الخامس كما يقع الحال جملة تتبع أيضاً ظرفاً نحو رأيت الهلال بين السحاب
وجاء أو بشروراً لم يتوقف ج على قومه في زينة ويتعلقان باستقراره بخوف وجوبا وأما الفاعل فاعنه

سم حاصله ان المتعلق كون عام فيجب حذفه ويتجه جوار كونه خاصا
 وجب حذفه لا يجب حذفه اذا وجدت قرينة وهذا اقياس ما حرراه في المحرر
 (قوله فليس مستقرا فيه هو المتعلق) أي متعلق الظرف الواقع حلا منه
 الحذف والا فهو متعلق الظرف في هذا التركيب (قوله وذلك) أي المتعلق
 (قوله والحال قد يحذف الخ) قيل منه فيما في قوله تعالى ولم يجعل له عوجا فيها
 والتقدير أنه لعل في الجملة التي معطوفة على أنزل على عبده الكتاب وقيل
 حال من الكتاب بجملة التي معترضة أو حال أولى بناء على جوارحه
 الحال وان اختلفت جملة واقراء الا معطوفة فلا يلزم العطف على الصلة بل
 كمالها وقيل حال من الضمير المجرور باللام العائد الى الكتاب وقيل المنفية
 حال وقيل بديل منها عكس عرفت زيدا أبو من هو ومن الجانب ما حكي
 به فهم أنه مع شيئا يعرب لتلبيذه فيما صفة قاه ويا وظيره اعراب أخرى
 صفة لقائه على تفسير الاحوى بالاسود من شدة الظفرة لكثرة الري كمنس
 مد هامتان وانما هو على هذا حال من المرحى وأخر تأسيب القواصل أما
 على تفسيره بالاسود من الجفاف وليس فهو صفة اغناء فكذلك في الغنى
 والقناعة بتخفيف التثنية وتشديد ما ينفذ في السبل على جانب الوادي من
 الخيش ونحوه ثبني (قوله وبعض ما يحذف الخ) وقد يمتنع حذف
 عامها كما اذا كل معنو بالضعف كالم الإشارة والظرف (قوله وقد
 مضنا) الاولى في باب المبتدأ والثانية في هذا الباب (قوله فصاعدا)
 اعتبار الحال بالهاء أو ثم ملازم كفي التسهيل والمثبور أنما عا طمة جملة
 اخبارية على جملة انشائية أي فذهب اليه مدساعدا مع أن فيه مخالاف
 ويحتمل عندي أن التقدير انشاء أي فذهب اليه مدساعدا مع كون
 عامقة انشائية على انشائية (قوله وماذا كرتويج) أي مع استعظام
 كما مثل الشارح أولا وصريح كلامه لا طاهره فقط وانزعجه البعض
 أن ذلك مقيس وهو مذهب ميويه وقيل معاصي (قوله وأتقول)
 راجع لقوله أتتبع الخ وتطريه بأنه ليس المراد أنه يقول حالة كونه
 تتبع الخ بل أنه يتحقق تارة بأحلاق القبيي وأخرى بأحلاق القبيي
 فالاولى قد يراد عامل الحال توجد واستظهر جماعة كونه مفعولا مطلقا

فليس مستقرا فيه هو المتعلق
 لأنه كون خاص اذ معناه عدم
 التحرر ولذا لم يأت في الوجود

(والحال قد يحذف منها)

بعض ما يحذف

ذكره حظ (أي منع من أنه)

قد يحذف عامل الحال جوار

للبسب حال يجوز اشدا

لأنه مدسرا وما دورا

للقادم من ج أومع الى نحو

الى قادر بان ختم فرجا أو

ركنا أي تسافر ورجعت

وبجدها وصلوا ووجوا

أي ساق أربع دور نحو

ضرب ريدانما ونحو زيد

أول عطف فارق منساقا والى

بينهما ازدياد أو نقص بتدريج

نحو من ذق يدورهم صاعدا

واشترط يار نسا فلا وما

ذكر لتوزيع نحو أمة شارد

تعد الناس رأيتهم مرة

وقبسا أخرى أي أتوجد

وأقول وسما على غير ذلك

بحر

هناك أي ثبت لك الخير هنا أو هنا هنيئاً * فبعبه * قد حذف الحال للقرينة وأكثربما يكون ذلك إذا كانت
قولا أغنى منه القول نحو والملائكة (٢٥٥) يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم أي قائلين ذلك وأذيع

إبراهيم الأقواعد من البيت
واسماعيل ربة تقبل من أي

قائلين ذلك * خاتمة * تقدم

الحال باعتبار أن الأول

باعتبار أن الثاني هو صاحبها

ولزم وجهه إلى المتعقبة وهو

الغالب والملازمة والتأني

باعتبار قصد هذا التأني وعدمه

إلى المتعقبة وهو الغالب

والموطئة وهي الجمادة

الوصوفة والثالث باعتبار

التبيين والتوكيد إلى المبينة

وهو الغالب وتسمى المؤسسة

والمؤكدة وهي التي يستفاد

معناها بدورها وقد تقدمت

هذه الأقسام والرابع

باعتبار جريانها على من هي

له وغيره إلى الحقيقة وهو

الغالب والبيانية نحو ومررت

بالدار فأنشأ سهكنا

والخامس باعتبار الزمان

إلى مقارنة أعمالها وهو

الغالب ومقدره وهي المتعقبة

نحو ومررت برجل معه مقر

صائبه غدا أي مقدر ذلك

ومنه أدخلوها خالد بن لندخان

المسجد الحرام أن شاء الله

على حذفه صاف والأصل أن تخلق تخلق بمعنى مرة الخ (قوله هنيئاً)
من هنيئاً بكسر الهمزة وضمهايم ثابته لبث النون هنيئاً وهنيئاً أي ساغ كذا في
القاموس (قوله أي ثبت لك الخير هنيئاً) على هذا تكون حالاً مؤسسة وقوله
أو هنا لا يفتح النون وعليه فهي مؤكدة (قوله قد حذف الحال للقرينة)
وقد يمتنع حذفه لثبوتها عن غيرها أو توقف المراد عليها كما مر وكان قد حذف
الحال وقد حذف صاحبها نحو وهذا الذي بعث الله رسولا أي بعثه (قوله إلى
المبينة الخ) وقد تكون محذوفة لهما كما في هنيئاً ولما لم يخرج منهما لم يتعرض
لهما فاندفع اعتراض البعض (قوله وهي المتعقبة) قال في شرح الجامع
علامتها أن يصح تقديرها بالفاعل ولا مفعول ومن ثم اعترض بعضهم على
القبيل لها بخلافين ومقتصرين في الآية لأن لو قدرت الفعل واللام لكان
خطأ لأن دخولهم البيت ليس ليحلقوا وبصرفها اه ولن مثل بذلك
الخصائص بأن العلامة لا يجب انعكاسها (قوله أي مقدر ذلك) أنت خير
بأنه إذا نظر إلى أن معنى صائبه غدا مقدر ذلك كانت الحال مقارنة لمقارنة
التقدير المروءة فعلها مستعقبة نسجها وبالنظر إلى الصيد نفسه لا إلى تقديره
وهل يلزم أن يكون المقدر للحال هو صاحبها أو لا جرى على الأول صاحب
المعنى وأصح له التبعي بمانيه نظر وعلى الثاني الدمايني (قوله ومنه
أدخلوها خالد بن) التلاوة فادخلوها لكن حذف مثل هذه الفساق في مثل
هذه الحالة جائز كما نقله الدمايني على المعنى مبسوطا (قوله أدخلوها
الخ) محل الاستبعاد محققين ومقتصرين لأن الحلق والتعقيب بعد الدخول
لا مقارنان له لا آتين اذهي مقارنة للدخول (قوله وفيه نظر) أي في إثبات
هذا القسم والقبيل له بما ذكر لأن العبرة بمقارنة الحال لزمان العامل وهي
موجودة لا لزمان التكلم غاية ما هنالك أنه عبر باسم الفاعل الذي هو حقيقة
في الحال عن المسافر حكاية للعالم الماضية بخارجا

* (التميز) *

(قوله اسم) أي صريح (قوله بمعنى من) أي معناها الشائع استعمالها

أعني محققين رؤسكم ومقتصرين أي ناوين ذلك قبل وماتية ومثل لها في المعنى يجاوز يدأمر ساكباً وسماها

محمكة وفيه نظر * (التميز) * يقال تميز وتميز وتميز وتميز وتميز وهو في الإصطلاح (اسم بمعنى من

فيه كاليان والابتداء واتبع بعض كايقاد من إضافة المعنى المضاف لا يرد
 أنهم استكون بمعنى في لا تخرج الحال من هذا القيد بل بقوله مبين والمراد بكونه
 بمعنى من أنه يفيد منه ما لا أنها مقيدة في تظلم الكلام إذ قد لا يبعث
 تقديرها فاعلم بما مر أنه لا تخرج من في قوله بمعنى من على خصوص من
 اليبانية ليكون قوله مبين هو المخرج لاسم لا التبرية وتعودها كما مر
 السارج ويتوزع قطع النظر عما صنع السارج من على خصوص
 اليبانية تقرية قوله مبين فيكون قوله مبين فائدة على هذا أو لم
 تكن الإخراج هكذا يبدى بمرير المقام (قوله مبين) نعت لاسم أي ضرب
 لاسم اسم فله عمل الحقيقة أو اسم نسبة في جهة أو شبهة أو توضيح وشرحه
 لا سارج والواقع بما يأتي من أن الحجاب أن يقال أي ضرب لاسم ما قبله
 بإيضاح جنسه ولو بالتأويل كأي تمييزا لنسبة فله بين جنس ما تصور
 نسبة العامل إليه لا طلب زيد تضاؤل قول بطاب شيء زيد أي شيء بمعنى
 يريد وهذا الشيء منهم ضرورة نفسا واستفاد منه أن التمييز لا يكون. وذكر
 وهو رأي سيديوه رأيا مشهورا من قوله تعالى أن عدة الشهر عند الله اثنا
 عشر شهرا فهو وإن كان مؤكدا لما استفيد من قوله تعالى أن عدة الشهر
 مبين لعامله وهو أنه أحضره في المعنى (قوله مخرج لاسم لا التبرية وتعودها
 الخ) فاعلم ما وإن كانا على معنى من لكها في الأول للاستغراق وفي الثاني
 للاستدراك أي استغفار ما استندأ من أول النوب إلى ما لا يتشاهى له في
 التصريح ولك أن تجد ما في الثاني تعليل قبله أو المهرنة وبر واما معنى
 من لضمه معنى استنب و لا فقد عنت السين والتاء من العتبات فيمع
 كون ذنبه مقولا به كما مر بيان ذلك (قوله مخرج لاسم لا التبرية وتعودها
 بالنصب على التثنية بالمفعول به لا على التثنية لعدم تكرره وهذا ما رأى
 البصريين ولا يرد وطبت النفس لأن أول قيد من أئمة فلا ضرورة فهو ذكر
 (قوله قد قرره) مسألة أو صفة جرت على غير ما هي له ولم يرد من التسن
 بناء على مذهب الكوفيين وهو الصحيح (قوله لاسم) كالأولى أن يقول نسبة
 يشمل تمييزا نسبة في قسرا الجملة كالتي في عجبت من طيب زيد نفسا لأن
 يراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلا كما يقتضيه كلامه بعد ولأن التباين في

مبين (نكره) فاسم جنس
 وبمعنى من مخرج لما ليس
 بمعنى من كالحال له معنى
 في وبين مخرج لاسم
 لا التبرية وتعودها من قوله
 استندأ لانه ذنبا
 محبة ونكره مخرج لاسم
 الحسن وجه ثم ما استكمل
 هذه القيود (نصب تمييزا
 بما قد قرره) من المهمات
 والمهم المقتصر للتمييز فوعان
 جملة ومفرد

الاسم لغير المقدر بغير النسبة وجعل ابن الحاجب التمييز مطلقة متسرا
 لاهام الذات غاية الامر ان الذات اتلمذ كورة أو مة ذرة وانما عبر وامن
 الثاني بتفسير النسبة نظرا لظاهره قال الله مائتي ثلاث النسبة في الحقيقة
 لاهام فم في الذوات التي يطلب بز يد امر معلوم انما لاهام في التعلق الذي
 يغيب اليه المطالب في الحقيقة فذبحته بل أن يكون دارا أو علما أو غيرهما
 فالتمييز في الحقيقة انما هو لا امر مقدرية تعلق بز يد كما تقدم بيانه (قوله دال
 على مقدر دار) أي أو شبه مما جعل عليه كشود ذوق ماء وشحونا ما لها البلا
 وضيرها شاء ونحو خاتم حديد اكاسيا في ولا تصور (قوله تمييزا للجملة الخ)
 قال الله مائتي تحجب مطالبة تمييزا للجملة للاسم السابق ان كان الثاني عن
 الاول نحو كرم زيد ربح لاو كرم الزيدان ربحان وكرم الزيدون ربحا لاو وكذا
 ان كان غيره وهو مصدر فمصدر اختلاف أنواعه لا اختلاف في جماله بعد جمع نحو
 خسر الاشقياء اجمالا أو غير مصدر وتعدد وخيف اللبس نحو خسر كرم
 الزيدون آباء اذا كان لكل منهم أب ويحجب تركها ان كان معنى التمييز
 في الواقع واحدا والاسم السابق منه دال على كرم الزيدون آباء اذا كان
 أنواعهم واحدا أو بالعكس وخيف اللبس نحو ظف زيد أنواعا وكرم آباء أو
 كان التمييز مصدر الم فمصدر اختلاف أنواعه نحو الاقبياء جادوا وسعيها
 وترجع في نحو حسن زيد عينا وابت همد شفقو وترجع تركها في نحو حسن
 الزيدان أو الزيدون وجهها اه بتصرف وزيادة (قوله من نسبة) بيان لما
 وقوله الى مجموع تعلق بنسبة وقوله من فاعل بيان للمعول وكلامه يقتضي ان
 المراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلا (قوله والتمييز في مثله محمول عن الفاعل)
 القول في تمييز النسبة ليس بالامر فمصدر لا يكون غير محمول نحو اتملا الاناء ماء
 والله در فارس بناء على أن الثاني من تمييز النسبة وسياق الكلام عليه وأما
 تمييز المفرد فلا يشوب فيه أصلا (قوله والاسم الخ) وانما عدل عن هذا
 الاسم لكونه فيه اجمال ثم تعهد بل فيكون أوقع في النفس لان الآتي بعد
 الطلب أعز من المساق بلا طلب (قوله والتمييز فيه) أي في مثله فهو من
 الحذف من الثاني لدلالة الاول (قوله وتقول) غير الانساب لان هذا عما
 أجرى مجرى الفاعل (قوله بحيث من طبيب زيد نفسه) أي من طبيب نفس

دال على مقدار تمييز الجملة
 رفع لاهام ما تضمنته من نسبة
 عامل فعل لا كان أو ما جرى
 مجراه من مصدر أو وصف أو
 اسم فعل الى معموله من فاعل
 أو معمول نحو طلب زيد نفسه
 واشتهل الرأس شيئا والتمييز
 في مثله محمول عن الفاعل
 والاصول طابت نفس زيد
 واشتهل شيب الرأس ونحو
 غرست الارض شجرا وفخرنا
 الارض عبونا والتمييز فيه
 محمول عن المعول والاصل
 غرست شجرا الارض وفخرنا
 عبونا الارض وتقول بحيث
 من طبيب زيد نفسه وزيد
 طبيب نفسه

فيه كاليان والابتداء والتبعية كناية اذ من انشاء المعنى المسموع لا بد
 ان تكون بمعنى في ولا تخرج الحال بهذا التعيد بل بقوله مبين والمراد بكونه
 بمعنى من انه يقيد معناه اذ انما مقدرة في نظم الكلام اقتداء بسلح
 لتقديره فان لم يحاصر انه لا تحصل من في قوله بمعنى من على في مع من
 اليانية ليكون قوله مبين هو المخرج لاسم لا الله بمرتبة ونحو ذنبا كما منع
 التامر ويجوز قطع النظر عما صنع الشارع حمل من على خصوص
 اليانية بقرينة قوله مبين فيكون لقوله مبين فائدة على هذا ايضا وان لم
 تكن الاخراج هكذا يبين بقرينة اتمام (قوله مبين) نعمت لاسم أي شرب
 لايام اسم قبله عمل الحقة او ايام نسبة في جملة اوشمها اه توضيح وشربه
 لا تخرج والا وقت بما يأتي من ان الحاجب ان يقال أي شرب لايام ما قبله
 بايصاح جفء ولو بالتأويل كما في تمييز النسبة فانه بين جفء ما لا يعود
 نسبة العامل اليه من لاطاب زيد نفسا مؤول بطاب شئ زيد أي شئ في معنى
 زيد وهذا التي هم بقدره نفسا واستفيد منه ان التمييز لا يكون مؤكدا
 وهو رأي سيدي وراه ما نشره من قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا
 عشر شهرا فهو اوان كان مؤكدا لما استفيد من قوله تعالى ان عدة الشهور
 مبين ايامه وهو اثنا عشر قاله في المعنى قوله مخرج لاسم لا التبعة ونحو ذنبا
 الخ قلتم اوان كانا على معنى من لكم في الاول للاستغراق وفي الثاني
 للابتداء أي استغفارا مستبدا من اول الذنوب الى ما يتساهل في
 التضرع ولا ان تتجهما في الثاني لتعليق بل عواطرها فذكر وانما عدى
 من لتضمنه معنى استتيب والا تعددت السين والتاء من المعدبات فيصح
 كون ذنبا مفعولا به كما مر ان ذلك (قوله مخرج لاسم لا التبعة ونحو ذنبا)
 بالنصب على التبعية بالمفعول به لا على التمييز لعدم تكبره وهذا رأي
 البصريين ولا يرد وطبت النفس لان في مزانة ماضرة ونحوه ونسكرة
 (قوله قد فسر) صلة او صفه جرت على غير ما هي له ولم يرد لان الملبس
 بما على مذهب الكوفيين وهو الصحيح (قوله جملة) كان الاول ان يقول نسبة
 لشمل تمييز النسبة في غير الجملة كالتي في عجبت من لم يرد بذنبا الا ان
 يراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويل كناية فضيه كلامه بعد ولان المقابل في

مبين نسكرة) فاسم جفء
 ومعنى من مخرج الما ليس
 بمعنى من كالحال ما جفء
 في وجهين مخرج لاسم
 لا التبعة ونحو ذنبا من قوله
 استغفرا لله ذنبا لت
 شربه ونسكرة مخرج لاسم
 الحسن وجهه ثم ما استكمل
 هذه القيود (بصفتي)
 بما قد فسر من المهمات
 والمهم المفتقر للتمييز فومان
 جملة ومفرد

الاصلاح لتمييز المفرد غير النسبية وجعل ابن المطالب التمييز مطلقا مقسرا
 لاهام الذات غاية الامر ان الذات اتانمذ كورة او دة دورة وانما عبر واعن
 الثاني بتمييز النسبية نظرا للظاهر قال الله تعالى لان النسبية في الحقيقة
 لا ايم ام فيها اذ تعاقب الطبيب بزيادة امر معلوم انما الاسم ام في التعاقب الذي
 نسب اليه الطبيب في الحقيقة اذ يستعمل ان يكون دارا او علما او غيرهما
 فالتمييز في الحقيقة انما هو لا مرمعتر يتعلق بزيادة كانه مبنية عليه (قوله دال
 على مقدار) أي أو شمع مما جعل عليه من ذنوب ماء وشحوا لانهما ابل
 وغيره اشياء وشحوا غنما حديد كاسياني فلا تصور (قوله تمييز الجملة الخ)
 قال الدماميني يجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق ان كان الثاني عين
 الاول نحو كرم زيد ورجلا وكرم الزيد ورجلين وكرم الزيد ورجلا وكذا
 ان كان غيره وهو مصدر قصد اختلاف انواعه لاختلاف محاله بعد جمع نحو
 خسر الاشقاء اجمالا او غير مصدر وتعدد وخفيف اللبس نحو كرم
 الزيدون ابا اذا كان لكل منهما أب ويجب تركهما ان كان معنى التمييز
 في الواقع واحدا والاسم السابق متعدد نحو كرم الزيدون ابا اذا كان
 أبوهم واحدا أو بالعكس وخفيف اللبس نحو فزيد اثنان أو كرم ابا أو
 كان التمييز مصدر المقتصد باختلاف انواعه نحو الانقياء عباد واسمه
 وتترجح في نحو حسن زيد عينا وليت هند شدة وترجح تركهما في نحو حسن
 الزيدان أو الزيدون وجهما اه بتصرف وزيادة (قوله من نسبة) بيان لما
 وقوله الى معموله متعلق بنسبة وقوله من فاعل بيان للمعول وكلامه يقتضي ان
 المراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلا (قوله والتمييز في مثله محمول عن الفاعل)
 المحمول في تمييز النسبة ليس باللام فمقدد يكون غير محمول نحو مثلا الاناء ماء
 ولقد در فارس بناء على أن الثاني من تمييز النسبة وسياق الكلام عليه وأما
 تمييز المفرد فلا تخويل فيه أصلا (قوله والاصل الخ) وانما عدل عن هذا
 الاصل ليكون فيه اجمال ثم تعقب فيكون وقع في النفس لان الآتي بعد
 الطاب أعز من المساق بلا طلب (قوله والتمييز فيه) أي في مثله فهو من
 الحذف من الثاني لدلالة الاول (قوله وتقول) غير الاسلوب لان هذا مما
 أجرى مجرى الفاعل (قوله عجبت من طبيب زيد نفسا) أي من طبيب نفس

دال على مقدار فميز الجوز
 رفع ايم ما انشأه من نسبة
 عامل فعل لا كان أو ما جرى
 مجراه من مصدر أو وصف أو
 اسم فعل الى معموله من فاعل
 أو معمول وهو لما زيد نفسه
 واشتهل الرأس شيئا والتمييز
 في مثله محمول عن الفاعل
 والاصل لما بات نفس زيد
 واشتهل شيب الرأس ونحو
 غرست الارض شجرا وبغرتنا
 الارض عيون والتمييز فيه
 محمول عن المفعول والاصل
 غرست شجرا الارض وبغرتنا
 عيون الارض وتقول عجبت
 من طبيب زيد نفسا وزيد
 طبيب نفسا

الذي يكال به أو الشيء الذي يصح به (قوله انما لم يذكر تميز العدد) أي
مع أنه من تميز الفرد (قوله ومنها أنه) أي تميز هذه المقدرات بتميز البناء
للفاعل و تميز العدد مفعول به لا مفعول مطلق وقوله تميزه أي العدد فبرا
وعسلا وأرضاً تميزان لتمييز العدد وهو مد اورط لاوشبرا (قوله والنصب
الخ) هذا البيت تقييد لاسمابه بمعنى اجزءه اذا أضفتها أي الى التمييز كما
قاله الشارح ساءة باختلاف ما اذا كانت مضافة الى غيره والمراد الاضافة ولو
تقدير آخر دخل نحو والـ كوزم تقييد ماء وزيد مقتضى تحكما اذا التقدير بمثل
الاقطار ماء ومقتضى الاعضاء تحكما فلا يجوز بمثل ماء ولا مقتضى تحسم
(قوله من هذه المقدرات) بشكل على هذا التقييد يحتز قوله ان كان الخ
وهو قوله أجمع الناس رجلا اذا المضاف هنا ليس من المقدرات فهو خارج
بهذا القيد لا بقوله ان كان الخ وأيضا في وقدر من الشبيه بالمقدرات لانها
كالمقدر المساحي لانها مالمالوجه التعميم كفاعل المرادى (قوله لا يصح اغناؤه
الخ) اشارة الى وجه الشبه في قوله ان كان مثل الخ (قوله ملء الارض) برفع
ملء على الحكاية كما أشار اليه الشارح (قوله الارض) بنقل حركة الهمزة
الى اللام (قوله فان مع اعضاء المضاف الخ) قد يقال الذي يعنى عن المضاف
اليه هو التمييز لانه الذي يقع في محله لا المضاف وبذلك قول الهمع ولا يحتذف
هذه سبب التمييز بالاضافة شيء غير التنبين أو اللون الان مضاف اليه صالح
اقيام التمييز فماسبه يجوز يد أجمع الناس رجلا فيقال أجمع رجلا
بمختلف نحو لله دره رجلا ورجلا ولا يصح رجلا فلا يقال در رجل ولا يصح رجل
اه (قوله وجاز جره بالاضافة الخ) ناقش فيه بعضهم بأنه بعد الاضافة لم يبق
تمييزا بابل محضة قولك هو أجمع رجل قابا تمييزه وقد يجمع عدم تميزه بتميزا
وتمييزه لا ينال كونه تميزا لما مر في كلام الشارح أن تميز المقدرات بتميز تميز
الاهلاد (قوله بمثل ما ذكره الخ) قد يقال الوجوب اضافي والمقصود وجوب
النصب امتناع الجر بالاضافة لا ينال جواز جره عن سم (قوله والفاعل
المعنى) بنصب الفاعل بالنصب ونصب المعنى باسمه الخافض اه سندوقي
والظاهر أنه يصح جر المعنى باضافة الفاعل اليه ومعنى كونه فاعل المعنى
أنه المتصف بالمعنى في الحقيقة اذ المتصف بالاحصية في الحقيقة هو الوجه

بأنه لم يذكر تميز العدد مع تميز
بأحكام منها جواز الوجهين
الذين كورين وتميز العدد دائما
واجب النصب كعشرين
درهما أو واجب الجر
بالاضافة كاتني درهم ومنها
جواز الجر عن كسامة أي ومنها
أنه يميز تميز العدد اذا وقعت
هذه المقدرات تمييزا له نحو
عشرين مائة أو ثلاثين رطلا
عسلا أو بعين شبرا أرضا
(والنصب) للتمييز (اه)
ما أنصب (من هذه
المقدرات الغير التمييز (وجبا)
ان كان المضاف لا يصح
اثره عن المضاف اليه
(مثل) فان يقبل من أحدهم
(ملء الارض ذهباً) ماني
السما قدر راحة ذهباً
اذ لا يصح ملء ذهب ولا قدر
سحاب فان مع اغناء المضاف
عن المضاف اليه جاز نصب
التمييز و جاز جره بالاضافة بعد
حذف المضاف اليه نحو
هو أجمع الناس رجلا وهو
أجمع رجل * تنبيه * محل
ما ذكره من وجوب نصب هذا
التمييز هو اذ لم يرد جره عن كما
يذكره بعد وقد أعطى ذلك أيضا بالمثال اه (والفاعل المعنى انصب) على التمييز (بأنه فعلا) بفضلا له على غيره

في قوله مثلاً زيد أحسن وجهاً وفي آخره مثلاً فقهه من نكت السري إشارة
إلى هذا قتيبه (قوله هو السري) أي المذهب في المعنى بالسري الجارى في
اللفظ على غيره أي غير ذلك المذهب فإن القول مثلاً والمذهب في المعنى
بالمعنى والمعنى في اللفظ على المخاطب (قوله لا يصح أن يقال أنت ولا
من ذلك وأكثر من ذلك) أي ولا يصح قولك التفضيل إلا يجب بقاؤه في الفعل
الموضوع موضع الفعل التفضيل أو يقال المراد علواً زائداً وأكثر كقول
زائدة فلم يست التفضيل فصح كون هذا التمييز محولاً من الفاعل كما ينبغي
من كلام الشارح رب مخرج به بدو قول السري في نكته فلاحظ ابن
هشام الحقيقة أن التمييز في هذا الشرع محوّل عن مبتدأ ضايفه أصل
أنت أحسن وجهاً وجعل أحسن فعل الضايف تمييزاً والمفعول إليه مبتدأ
فانصل وارفع ولا يريد المصنف بقوله الضايف المعنى أن هذا الشرع محوّل
من الفاعل كما فهمه لآلئك إذا قلت حسن وجهك أي تفضيل
مكيف به يكون أنت أحسن وجهاً محولاً من حسن وجهك وتخيير
أن هذا التمييز والمصوب إليه ذلك المعنى اه ملحوظاً وقد علمت الجواب
(قوله أما ما ليس فاعلاً في المعنى الخ) والضايف أن تمييزاً أو في التفضيل
إذا كان من جنس ما قبله جرحه زيد أفضل رجل وإن لم يكن من جنس
ما قبله نصب محوّل زيدا كقولنا (قوله قائم مقامه) أي مقام التمييز (قوله
وبعد ذلك ما يقتضي تعجباً) امرؤشاه وهو ما أفعله وأفعله ولا تخفوه ذره
فأرسوا ما بعده فان قلت لا فائدة في هذا البيت لأن البيان بالتمييز به بدو الـ
التعجب جازعاً ولا واجب كالتعجب بعد شعير الـ التعجب فلا خير وصية له
أجيب بأن المقصود إرادة وجوب نصب التمييز به بدو الـ وشعيرة بالاختصاص
كما يشعر به المثال (قوله والله ذره فأرسوا) يقال ذر اللين ذره ويريد ذره
ودوره أكثر ويهي اللين نفسه ذراً والاقرب أن المراد هنا التبر الذي
أو تضعه من يدى أمه وأخيف إلى الله تعالى تشر بها يعنى أن اللين الذي
تفدى به عما يليق أن يضاف ويغيب إلى الله تعالى لشدة وعظمه حيث
كان غذاً لهذا الرجل الكامل في القروسية والمقصود بالتعجب كأنه قيل
ما أفرس هذا الرجل ونقل سم عن شرح التسهيل أن التمييز بعد الضمير

والناهل في المعنى هو
السري وعلامته أن يصلح
لفاعلية من دحل أفعل فلا
(كتاب أعلى مثلاً) وأكثر
متران وأكثر لك شاملاً
فأعلا في المعنى وهو ما أفعل
التفضيل بضمه وعلامته أن
يصح أن يوضع موضع أفضل
بضم و بضاف إلى جمع
فأتم مقامه نحو زيد أفضل
قريب فاه يصح فيه أن يقال
زيد بضمها مفعولاً فهدا
النوع يجب جرحه بالاضافة
الأ أن يكون أهل التفضيل
مضافة إلى غيره فينصب
محوّل زيدا كرم الناس ورجلا
(و بعد كل ما يقتضي تعجباً
هو كالكريم بأبي بكر) رضى
الله تعالى عنه (أنا) وسأكره
أبواقه ذره فأرسوا وحسب
به كاذلاً وكفى بالله علماً
وبالحارث ما أنت بآمره (و أجبر)

(بن)

نحو قوله در فارسا و بالها اقصه من تميز النسبة ان كان الضمير معلوم المرجح
 نحو اقصيت زيدا فله در فارسا و جاء في زيد فيناه رجل لا وز يد حسبك به ناسرا
 وقوله درك عالما و كذا به الاسم الظاهر نحو قوله در زيد رجل لا و بال زيد رجلا
 ومن تميز المفرد ان كان مجهول غير آتية في الرضى ايضا ثم قال ما لم يخصه بتمييز
 النسبة قد يوصفون نفس النسب اليه كما في نحو قوله در زيد رجلا و كفي زيد
 رجلا اذا المعنى لله در زيد رجل هو زيد و كفي رجل هو زيد وقد يكون متعلما كما
 في نحو طاب زيد علما (قوله المظنا) حال من أي حالة كونه من ملاحظة
 و ليس متعلما بقوله اجر لان الجر قد يكون تقدير يا (قوله وكل تميز الخ) فيه
 تمييز وجه منصوب غير في كلام المتن لانه انما نصب غير على الاستثناء مع انه
 في كلام المتن منصوب على المفعولية لا جر (قوله خبر ذي العدد) أي
 الصريح فلا يرد ان تمييز كم الاستثناء مائة يجوز جر مع انه تمييز عدد
 و انما تتبع دخول من في المسائل المستثناة لان موضع من البيانية أن يفسر
 بم او بما بعده اسم جنس قبله اسما لعل ما بعدها عليه نحو اساور من
 ذهب وفي العدد لا يصح الحمل لكونه متعلما و التمييز مفرد وفي المحول عن
 الافعال والمفعول كذلك لان ما بعده من وهو التمييز مبين لما قبله وهو
 الافعال والمفعول كذا في التصريح وعندى في هذه التعليل نظر اما أولا
 فلا يله لايتم على جميع الاقوال الآتية في من هذه بل على أنها بيانية كما
 لا يخفى و اما ثانيا فلا يله مقتضى امتناع من في نحو امثلا الا انما له عدم صحة
 حمل الما على الاتامه مقتضى المتن الصحة لان التمييز في نحوه ليس فاعلا
 في المعنى ولا مفعولا وقد يقع بأن الكلام في من المعهودة في جر التمييز وهي
 البيانية على أصح الاقوال كما سيأتي ومن في المثال ليست منها لانها اما
 ابتدائية أو سببية و يؤخذ منه أن جر التمييز الفاعل في المعنى بمن غير
 المعهودة في جر التمييز كالاتيائية والسببية جاز ولا بد فيه فتدبر (قوله
 عن الفاعل في الصناعة) دخل فيه نحو زيد الطيب نفسا لان التمييز فيه
 محمول عن فاعل الفعل التفضيل صناعة والاصل زيد الطيب نفسه وان كان
 رفعه الظاهر تليلا أو عن فاعل الفعل والاصل زيد طابت نفسه على ما أسلفه
 الشارح وقد مرنا فيه فلا حاجة في زيادة غيره أو عن المبتدا (قوله ومنه) أي

لفظا كل تميز صالح
 لما يترجم (ان شئت) لانها
 فيه بمعنى كما أن كل لحرف
 فيه معنى في و بعده صالح
 لما يترجم او كل تميز فانه صالح
 لما يترجم من (غير ذي العدد)*
 والفاعل في (المعنى) المحول
 عن الفاعل في الصناعة
 (كطلب زيدا) إذ أصله
 لطلب زيدا في ذلك فلهذا ان
 لا يصح لكان لما يترجم فاعلا
 يقال عندى عشرون من
 عند ولا طاب زيد من نفس
 ومنه نحو ذات أعلى منزلا
 ويجوز في ما سواه ما نحو
 عندى ففمن بر و شبر من
 أرض وعنوان من عمل وما
 أحسنه من رجل في تبهات*
 الاول كان يذهب أن يستثنى
 مع ما استثناء التميز المحول
 عن المفعول نحو عرفت
 الأرض ثم بحر اربغرنا الأرض
 هيونا وما أحسن زيدا أديا
 فانه يتبع فيه الجر بمن الثاني
 تمييز الفاعل في المعنى بكونه
 محمولا عن الفاعل في الصناعة
 لاخراج نحو قوله در فارسا

من الفاعل في المعنى المحوّل من الفاعل في الصنعة أنت أهل منزل محوّل
 محوّل عن فاعل الفعل التفضيل صنعة والاصل أنت أهل منزل وان كان
 رفعه الطاهر قليلا وعن فاعل الفعل والاصل أنت علام منرك كما أسلفناه
 الشارح أي عاونا زائد على علو منزل غيرك فلا يرد انه اذا قيل علام منرك فان
 التفضيل مع أنه قد يمنع ضرر رفوّه كما قد تنشاء وفي التوضيح أنه محوّل عن
 المبتدأ والاصل منرك أنت على فعل المضاف ضميرا والمضاف اليه مستدأ
 ما يرتفع وانه مبدل بعد ان كان مفعولا لا محجورا وهو ايضا صحيح وقد أسلفناه
 قال شارح الجامع لا منسافة بين كونه فاعلا في المعنى ومحوّل عن المبتدأ
 في الصنعة لان ما صلح لا يتغير بالتفضيل عنه صلح لان يكون فاعلا في المعنى
 (قوله وأبرحت جارا) أي أجهت ويصح في التاء الكسرة في خطاب
 المؤنث والفتح في خطاب الذكّر ولا يتعين أن يكون مراد الشارح أبرحت
 جارا في قول الاعمش * أقول له ساحب هذا الرحيل أبرحت وأبرحت
 جارا حتى يذهب الكسر كما قيل نعم الاولى أن يكون مراده ذلك ليكون جارا
 في المثال متعينا لعدم الضمير لان أصل الشاعر بقرينة سياقه مدحها
 بامسانة جارة محببة لابان جارا محبب حتى يكون محوّل عن الفاعل
 ولولم يكن مراد الشارح ذلك لا خييج الى أن يقال تعقيب له بهذا المثال غير
 المحوّل مسمى على أحد احتماليه والمثال يكفيه الاحتمال ونظيره كرم زيد
 ضيفا قال في المعنى ان قدر أن الضيف غير زيد فهو وغير محوّل عن الفاعل
 يمنع أن تدخل عليه من وان قدر نفسه احتمل الحمال والتمييز وهذا قصد
 التمييز فلا حسن ادخال من اه أي لانه يصح على المقصود والتمييز على
 التقدير الثاني من تمييز الجملة غير المحوّل قاله الاماميني (قوله اذا لمعني
 عظمت وأرسل الخ) فمأرسل واقع على مدلول التاء التي هي الاله اهل فلترم أن
 يكون مفعولا في المعنى (قوله ومن ذلك) أي من الفاعل في المعنى الغير المحوّل
 عن الفاعل في الصنعة (قوله نعم ورجلا زيد) مثله حينئذ رجلا زيد
 قال الشاعر * يا حينئذ اجل الزمان من جبل * دمايني (قوله نراخي) بكسر
 التاء ان كان تحقيب باء النسبة لاجل الروي وبفتحة ان كان لاجل
 تعويض الفتحة عن التشديد على أحد مذهبي فيكون كيمان نسبة

وأبرحت جارا فاعله وان كان
 فاعلين معنى اذ المعنى عظمت
 فأرسلوا عظمت جارا الا
 أم ما غير محوّلين يجوز
 دخول من هاهنا ومن ذلك
 نعم رجلا زيد يجوز فيه نعم من
 رجل ومنه قوله
 نعم المرء من رجل ثم هي
 * الثالث أشار به قوله ان
 شئت الى أن ذلك جائز
 لا واجب * الرابع اختلف
 في معنى من ههنا

الى تمامه بالصكر طاق على مكة وعلى أرض معروفة بالبلدان
وهي في الجوهري هذا ما يقيد الكلام القاموس والمصباح
وقد نقل الدماميني فيما مضى طبعه يعرف ما في كلام البعض وتعيين
باب نعم من تمييز الفرد على ما مرّح به الرضى وغيره وأيده الدماميني بأن
الضمير في نحوهم رجل لا يزيد نعم رجلا لا يعود على زيد تأخر أو تقدم
وانما يعود على بهم عام والراي بين المبتدأ والخبر العموم اهـ أى وتعيين
العائد على بهم غير فرد كما مرّ في نحو قوله ذر فارسا والمهم العام هو رجلا كما
يصرح به جماعة منهم غيرهم بما يعود على متأخره ظاهرياً ومن تمييز الجحولة
على مائة الدماميني عن المصنف (قوله تقبل للتبعيض الخ) بقى قول ثالث
وهو أن البيان الخاس صرح به الشاطبي في باب حروف الجر زائدة المصريح
عن الموضع في الحواشي وقال هو ظاهر (قوله وما أشبهها) أى على جرى
مجرها وما حل عليه (قوله ويدل لذلك) أى الزيادة وفيه أن ما ذكره لا ينض
دليلاً للزيادة لأنه يصح مراعاة محل الجر وبغير الزائدة إذا كان يظهر في
المصريح فلا مانع من أن كونها غير زائدة والعطف على محل مجرورها
الثابت له بحسب الأصل الظهور في الفصح عند حذفه فاقدم (قوله
آونة) بهذا الهمزة جمع أو أن من قوام بفتح الغاف أى قامة وما زائدة ومفتحة با
بفتح الغاف موضع الثقب (قوله لا يكون ذلك من جر الخ) أى بل فوله من
الرجال صفة المشبرون (قوله لأن تمييز العدد) أى المنصوب بقرينة أن
الكلام في جواز جر التمييز المنصوب عن فلا يرد أن تمييز العشرة الى الثلاثة
جميع (قوله شرطه الأفراد) ولذلك قالوا في قوله تعالى وقطعناهم اثنتي
عشرة أسباطاً أن أسباطاً بديل عما قبله والتمييز بحذف أى فرقة (قوله
وعامل التمييز قدم) وأما توسط التمييز بين العامل وبينه ونحو طاب نفسا
زيد فتقبل بعضهم الإجماع على جوازه (قوله كونه فاعلاً في الأصل) أى
وأعطى غير الفاعل في الأصل حكم الفاعل إجراءً لأبواب على وتيرة واحدة
(قوله قصد المبالغة) أى في إسناد الطبيب لزيد فإنه يفيد قبل القصص
بالتمييز أنه طاب من جميع الوجوه فليالقة من حيث أول الكلام وقيل
لقصد الإجمال ثم التخصيص ويشكل عليه ما مر من جواز التوسط لقوات

تقبل للتبعيض وقال
الشاوليين يجوز أن تكون
بعد المتأخر وما أشبهه الزائدة
عند سيبويه كما زيدت في نحو
ما جاءني من رجل قال الآن
المشهور من مذاهب النحاة
ما عدا الاختصاص أن الزائد
الافى غير الاحتياج قال في
الارتشاف ويدل لذلك يعنى
الزيادة العطف بالتصويب على
موضعها قال السطيسنة
طافت أمامة بالمكان آونة
باحسنه من قوام مأوئتها
بنصب فتعيا على محل قوام
الحسام إذا قلت عدى
عشرون من الرجال لا يكون
ذلك من جر تمييز العدد من
بل هو تركيب آخر لأن تمييز
العدد شرطه الأفراد أيضاً
فهو معرف اهـ (وعامل التمييز
قدم مطلقاً) أى ولو قبل
متصرفاً فاقال سيبويه والفرغ
وأكثر البصر بين
والسكونيين لأن الغالب في
التمييز المنصوب بفعل متصرف
كونه فاعلاً في الأصل وقد
خول الاستداهته الى غيره
لقصد المبالغة

ولا يغيرها لكن يثبتها من وجود التأخير لما فيه من الازالة بالاصل انما غير المتصرف فبالاجماع وانما قوله
 ونازلناهم بنيراننا هاهنا قسورة وقيل الرقية فلهذا ونازلناهم بنيراننا هاهنا (والقوله ذو التصريفين سابقا) هو مبنى
 للامعول ونزلناهم حال من القسورة المستقر به النائب عن الفاعل أى (٢٦٦) بجى عامل التمييز الذى هو

فعل متصرف وسواء التمييز
 نزل أى نزل من ذلك قوله
 أنفسا تطيب بنيل المتى
 وداعى النون يادى جهارا
 وقوله وما كان نفسا بالقران
 تطيب وقوله
 ضياء تخرى فى اعداى
 الاملا وما اروعيت
 وشيارا مياشته ملاه وأجاز
 السكافى والسافى والبرد
 والجسمى القياس عليه
 مجتهد بما ذكر وقاسا على
 غيره من الفضلات المتعوبة
 بفعل منصرف ورائتهم
 الناطم فى غير هذا الكتاب
 تنبيه الاول على استدلال
 به الناطم على الجواز وقوله
 زددت مثل السيد بمقام
 كيش اذا عطفاه ما تحليا
 وقوله
 اذا المرء عينا تر بالعيش مريا
 ولم يكن بالاحسان كان مدعا
 وهو مومنه لان عطفاه والمرء
 مرفوعان بخذوف ينسره
 المذكور والناسب للتمييز

الاجمال ثم التفصيل بالتوسط كذا قال شيخنا والى ما قد يقال كالمشكل
 على هذا الشكل على تعليل الشرح أيضا على أن يقال فى الأصل والغالب
 فلا شك (قوله فلا يغيرها) كان يثبتها (الخ) لا يقال قد يغيرها الشئ من
 أصله كائب الفاعل فانه كل ما تارة التقديم على العامل وضار بالاتباع فمختصة
 فأى ما وقع من اعطاء التمييز بصير ورته فضله حكم المعهول من جواز التقديم
 لا مانع من الأصل عدم انطراح من الأصل (قوله ونازلناهم) نازلناهم وهو
 مقدم على عامه وهو مناهل الا تميزه فرد (قوله ونزلناهم حال) قال سمعته نظير
 والوجه كونه مفعولا مطلقا أى يبقا نزلناهم ووجه النظران جعله حالا
 من ضمير سبق يقتضى أن التزرو وصف لفاصل مع أنه وصف لتقديم عليه فذا
 ما هو بل وهو أدق من توجيه شيخنا النظر بأن وقوع المصدر لا معاى
 (قوله وما كان نفسا) كان زائدة وهى غير تطيب يرجع الى لى فى صدر البيت
 وهو أتم جريلى بالفراق حبيب (قوله ضيقت خرمى الخ) الخاضع لادور
 واتقناها ولا عواء الانجار (قوله بما ذكر) أى من الايات وأجيبها
 ضرورة (قوله وقاسا على غيره من الفضلات) أجيب بالفرق فان تقديم
 التمييز يخل بالفرض السابق من التأخير بخلاف غيره من الفضلات
 المسمى ويرد عليه أن توسط التمييز أيضا يخل بالفرض مع أنه جائز في دور
 (قوله زددت مثل السيد) أى بفرس مثل السيد بكسر السين أى التمييز
 بفتح الثون أى ضخم مقلص بكسر اللام الشدة أى طويل القوائم كبش
 بكف مفتوحة فمع مكسورة مفتحة ما كنهة فى مكية أى سريع المصدر
 والى ثلاثة صفات تسلسل والشاهد فى ما حيث تدفعه على عامه وهو تحليا أى
 سال (قوله عينا تر) قال فى انما وس قرت عينه شقرا بالكسر ولتم
 قررة وقد تميم وتروا برد واتقطع وكأوها وأوراثا كانت منشورة اليه
 ومثريا حال أى كثيرا المال كفى القاموس وتقدم ايهض له جمعا لا يوافق
 اللغة ولا يناسب البيت (قوله وهو مومنه الخ) نظير قيسم أن عطفاه والمرء

هو المخدوف الثاني أجم وعالى منع التقديم نحو كفى يزيد رجلا لان كفى وان كان فعلا متصرفا عند
 الا أنه فى معنى غير المتصرف وهو فعل التجنب لان معناه ما أكفاه وجلا وخاتمة به فى الحال والتمييز
 فى خمسة أمور ويقرآن فى خمسة أمور فاما أمور والاتفاق فانهم ما اسمان تكرر انضامان متصرفان

رافعتان للاهم * وأما موالاترافاق فالأول أن الحال تنجي مجلة ونظرها ومجروها كالمرفوع
 الا-ما-ه الثاني أن الحال قد (٢٦٧) يتوقفه على الكلام عليها كما عرفت في أول باب الحال ولا كذلك

التمييز * الثالث أن الحال
 مبيضة لاهيات والتمييز للذوات
 * الرابع أن الحال تتعدد كما
 عرفت بخلاف التمييز الخامس
 أن الحال تتقدم على عاملها
 إذا كان فعلا لا تصرفا أو
 وسقا بشبهه ولا يجوز ذلك
 في التمييز على الصحيح * السادس
 أن حق الحال الأشبه بآتي
 وحق التمييز الجسود وقد
 تبعه كسان فتأني الحال جامدة
 كهذا مالك ذهبوا بآتي
 التمييز مستقما بخلافه
 فأرسوا قد مر * السابع الحال
 تأتي مؤكدة لعاملها بخلاف
 التمييز فأتانفوه تعالى أن عدة
 الشهور عند الله اثنا عشر
 شهرا فمنهم من زادها
 من أن عدة الشهور وأما

عندنا تساطم مبتدآن في التسهيل وقد غنى ابتدائية اسم بعد إذا عن تقدير
 فعل اه فكان الأولى أن يقول بدل قوله وهو سهو ولا يصح لجان الاستدلال
 لاحتمال أن يكون عطفاه والمرء مرفوعين بمعنى محذوف وقد يدفع النظر
 بأن التمييز بالسهو ونظر إلى قوله في الخلاصة والزموا إذا انضاف إلى جملة
 الأفعال (قوله ولا كذلك التمييز) ممنوع فقد يتوقف معنى الكلام على التمييز
 نحو وما طاب زيد الانفسا معنى (قوله مبيضة لاهيات) ليس المراد بالهيئة
 الصورة المحسوسة كما يقبأ درمها والآخر خرج نحو تنكلم صا دقا ولا يردها زيد
 والشمس طالعة لأنه في معنى جاء متارنا طلوعها فالحال فيه بحسب التناوب
 مبيضة لاهية قاله الدماميني (قوله مبيضة للذوات) أي أو النسب ليوافق
 مامشي عليه سابقا وان التزم ابن الحاجب أن تمييز النسبة أيضا في الحقيقة
 تمييز لذات مقدرة كالمصرياته (قوله بخلاف التمييز) أي فانه لا يتعدد
 أي بدون عطف أما بالعطف فيجوز أن يتعدد (قوله لاهية) أي مع قطع
 النظر عما أخبر عنه بهذا المعامل (قوله فردودة) لأن الابهام قد ارتفع
 بظهور الفاعل فلا حاجة للتمييز (قوله امامه مفعول مطلق الخ) الظاهر أنه
 يصح أن يكون حالا مؤكدة من الزاد صلي قياس مافعله في قول الشاعر نعم
 الفناء الخ (قوله نعمت له) أي بحسب ما كان بدليل بقية كلامه (قوله
 نصارحالا) أي كما هو شأن صفة التكرار إذا تقدمت نحو لمية وموحشا طلل

* (حروف الجر) *

قد مر على الاضافة لما قبل ان العمل فيها للعرف المقدر وانما سميت بحروف
 الجر اما لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء أي توصلها اليها فيكون المراد
 من الجر المعنى المصدرى ومن ثم ساءها المكوفون بحروف الاضافة لانها
 تضيف معاني الافعال أي توصلها الى الاسماء واما لانها تعمل الجرف فيكون
 المراد بالجر الارباب الخصوص كافي تولهم بحروف النصب وحروف الجر
 ولا يرده إلى الاول أن مقتضاها أن لا يكون خيلا وعدا وحاشا في الاستثناء

بالنسبة إلى عامله وهو أثناعشر
 فبين وأما جازة المنبره ومن
 واقفه نعم الرجل رجلنا زيد
 فردودة وأما قوله
 تزود من زاد أسلفنا
 ففهم الزاد إذا قيل زادا

فالصحيح ان زادا مفعول لتزود امامه مفعول مطلق ان أيديه انترودا مفعول به ان أيديه التي الذي يتزوده
 من أفعال البروعايم ما قبل نعمته تقدم فصارحالا وأما قوله نعم القنطرة فتأهت فند لويدت * وذالعية نقطة أو
 بايئة * ففتاة حال مؤكدة والله أعلم * (حروف الجر) *

أحرف الجر لأن لصحة معنى الفعل عن مدخول لا لا يماله اليه لأن المدخول
 لا يمال حرف الجر معنى الفعل إلى الاسم ربطه به على الوجه الذي يتنصب
 الحرف من ثبوته أو انتفاءه عنه قاله القدماء مني (قوله هالك حروف الجر)
 هالك مصر هنا وقد عتد كمال حاتم أقروا كما يسمونه على معنى خذوا الكاف
 حرف تطلب تصرف تصرف الكاف الاسمية بحسب حال التماس من
 تذكرة وتأنيت وإفراد وتنقية وجميع الكاف في ريدك ومع اسم الإشارة
 وأرأيتك بمعنى أخرني وتحواليته قاله يس وغيره (قوله وهي من الخ) الخبر
 مجموع المتألفات والخطوط قبل الاجبار ويقال في من منا كل
 ما قيل أنها الأصل خفت لكثرة الاستعمال بخلاف الألف وسكون
 التثنية (قوله ورب) ويقال رب بفتح الراء ورب بضم الراء والياء ورب
 بضم الراء وقع الياء والتاء ورب بضم الراء وفتح الياء وسكون التاء ورب
 بفتح اللام ورب بفتح الألف وسكون التاء بضم الراء بفتح الراء
 السبعة ورب بالضم وفتح الياء المشددة ورب بالضم وسكون الراء بفتح
 قاله السكون فبفتح سبع عشرة ألفه مع (قاعدة) ماضي عليه المصنف
 من حرقه ورب هو من ذهب البصريين وذهب الاخفش والكوفيون إلى
 أنه ميثا وأيد الزعم بأن في التثنية أو التثنية مثل كم الخبرية في التثنية
 إذ معنى رب رجل قليل أو كثير من هذا الجنس كما أن معنى كم رجل كثير
 هذا الجنس ولا خلاف في أهمية كم ثم استشكل حرقه بأمور فراجع
 وجمع اليه القدماء مني أيضا قال ويمكن أن يكون سبب أنها مع اسمها ما قبل
 في كم من ثبوتها معنى الانشاء الذي حققه أن يؤتى بالحرف أو شأنها
 الحرف وضعها في بعض لغاتها أو تحقيق الياء وحمل التثنية عليه (قوله
 على التفصيل الآتي) أي من اختصاص بعضها بوقت وبعضها بالانكرات
 وبعضها بالطاهر إلى غير ذلك (قوله وقد عتد الكلام الخ) اعتدوا عن سكون
 الما لم عن الستة في التفصيل الآتي (قوله نحو كيمه) أسماها كيمه أخذت
 ألف ما وجرى بالتحول حرف الجر على ما وجرى بهاء السكت وفتحها على ما
 المدالة على الألف المحذوفة وهكذا يفعل مع سائر حروف الجر الداخلة في
 ما الاستعانة به قاله المصنف وغيره (قوله المدورة مع ملتما) كل الأولى

(هالك حروف الجر وهي)
 عشر وحر (س) و (ال)
 و (ح) و (خلا) و (حلتا)
 و (عدا) و (لي) و (ه)
 و (هل) و (مد) و (مد)
 و (رب) و (اللام) و (كي)
 و (واو) و (الكاف) و (الياء)
 و (واو) و (ح) كما هي مشركة في
 حروف الاسم على التفصيل الآتي
 وقد عتد الكلام على خلا
 وحلتا وعدا في الاستعانة
 وقيل من ذكر كي و (لعل) و (ح)
 في حروف الجر لغزاة الخبر
 بين أما كي فتعبر ثلاثة أشياء
 الأولى ما الاستعانة به
 الستة هم بها عن لغة الشيء
 نحو كيمه بمعنى له والثاني
 ما المدورة مع ملتما كقوله
 يراد القتي كيمه بضر وفتح

أي للضر والنفع قاله الاخفش وقيل (٢٦٩) ما كافة التائب أن المصدرية وصلته نحو جئت كي أكرم زيدا
إذا قدرت أن بعدها فإن والفاعل

في تأويل مصدر مجرور بها
وبدل على أن أن تضر بعدها
نحو ورها في الضرورة كقوله
قالت أكل الناس أسبجت
ماخا اسألت كما أن نضر
وتنشداه والاول أن تضر
كي مصدرية فتضد واللام
قبها بدل كثر تطهورها
مها نحو وكيلا نأوا وانا
اهل فالجر بها لغة عقيل نأوة
الاول ويحذفه مفتوحة
الآخر مكسورة ومنه قوله
اهل الله فضلكم علينا
بشي أن أقم شريم * وقوله
اهل أبي المغوار مثل قريب
* وأثنى فالجر بها لغة نزل
وهي بمعنى من الابتدائية
سمع من كلامهم آخرها ماني
كـ أي من كـ وقوله

شرب من مياه البحر ثم رفعت
معي ليج نضره لن نرج
وأما الاربعة عشر السابقة
فهي في الكلام عليها
* تنبيهان * الاول انما بدأ بـ
لأنها أقوى حرف والجر ولذلك
دخلت على ما لم يدخل عليه
فصرها نحو من عندك * الثاني

أن يقول المصدر المنسل من صلة ما وكذا يقال فيما بعده يدل على ذلك
قوله بدلي تأويل مصدر مجرور بها كذا غل البعض والوجه أن مجموعه
الحرف وصلته مجرور مجرولا بالحرف لأنه الذي تسلط عليه الحرف ودلالة
قول الشاعر في تأويل مصدر مجرور بها انما يظهر إذا قرئ مجرور
بالجر فاد قرئ بالرفع خبر ثان أقوله فأن والفعل فلا ولم يقل على هذا المجرور
لأن الراد مجموعه أن والفعل فذامل (قوله للضر والنفع) أي ضر من يستحق
الضر ونفع من يستحق النفع (قوله ونيل ما كافة) أي لكي عن جمها الجر
مناها في رجا (قوله فقالت أكل الناس الخ) كل مفعول أول لماخا
واسألت أي حلاوة اسألت المفعول الثاني كما في التضرع وغيره وإن
عكس البعض وعطف فتشدد تفسيره والخدع ارادة المكسر بالغير من حيث
لا يعلم (قوله والاولى) أي في الموضع التائب (قوله نأوة الاول الخ) حال من
النضر المجرور بالباء فهذه أربع لغات يجوز بالجر فيها ولا يجوز
في غيرها من بنية لغات اهل كانه المصريح (قوله اهل الله) فانه مرفوع
تقدير بالابتداء منع من ظهوره حركة حرف الجر الشبيه بالرائد وفضلكم
نضر وإن أممكم شريم أي مضافا يدل من شئ (قوله وهي بمعنى من
الابتدائية) قال في الجمع وتأني اسما بمعنى وسط حتى وضعها ماني كـ أي
وسطه (قوله شرب) أي السحب وضم شرب بمعنى رزق فهداه بالباء
أو هي بمعنى من وقوله لن نرج أي صوت حال من النون في شرب وهذا على
قول العرب والسحاب إن السحاب يأخذ الماء من البحر ثم يطره قال
في التضرع مجرور قال إن السحاب في بعض المواضع ينون البحر الخ فتضد بها
خرائط عظيمة تنرب من مائه فيكون اه صوت عظيم مخرج ثم تنهب صاعدة
الى الجوف فبأنف ذلك الماء ويعذب بأذن الله تعالى في زمن صعودها وترفعها
ثم تطرح حيث يشاء الله تعالى اه (قوله لأنها أقوى حروف الجر) ولأن من
معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها (قوله نحو من عندك) أي من كل
طرف ملازم التصب على الظرفية (قوله ها التنيبة) أي صورة لامعنى اذا
هي حرف قسم وكذا يقال في قوله وهمزة الاستفهام كما في سم وقوله اذا
جعلت أي كائنهما (قوله في التعويض) أي صورة تعويض ها التنيبة

عند بعضهم من حروف الجر الابتدائية وهمزة الاستفهام اذا جعلت عوضا من حرف الجر في التسم
قال في التسميل وليس الجر في التعويض

وهو من الاستقام عن اسم القسم يقال هالقة قطع الهمزة وواسما هذا
وتصريفات ثلاث أرفع وألغة المذمع الوصل وألغة بالقطع لانعوض شيء عن
الاسماء كذا في الجمع قال الحماني وضعف اللغات الأربع في هالقة حذف
أنف هالمة قطع همزة لغة قبل أن تكرر هذه اللغة أو هشام لكن قاما غير
واحد من الجرحي (قوله والروض) أي بل بالهوى عوض عن المحذوف وهو الباء
لانها أصل حروف القسم (قوله خلافا لا لا تخش ومن وافقه) أي حيث
ذهبوا إلى أن الجبر العوض وهو التجزئة عندى دليل أن الجبر بواو القسم
وإنه مع أن الواو عوض من الباء وأثناء عوض من الواو قياس هالتيه
وهمزة الاستفهام على فاء السببية وواو المعية حيث لم يكن النسب بمقابل
بأن الهمزة قياس مع الفارق لأن الفاء والواو وليستا في الحقيقة عوضين
عن أن يدل أن ما رواه بهما بخلاف هالتيه والهمزة فافهم (قوله إلى
أن آتين) بفتح الهمزة وضم الميم هذا هو الأصح والكسر فالضم وبالكسر
فالفتح بفتح تين وبقال آيم بكسر فضم وآيم بفتح فضم وآيم بكسر تين وهم
بفتح الهاء البسطة ثم الهمزة فضم ذل أبو حيان وهي أغرب لقائهما و
بكسر تين وآيم بفتح تين وآيم بفتح فضم وآيم بفتح فكمسروا بكسر فضم وآيم
بكسر ففتح ومن بفتح الحرفين وكسرها وفتحها وضمها متساوية هذه عشرة
لغة كذا في الجمع (قوله وشذ في ذلك) لاه اسم بمعنى البركة (قوله تخروم
الله) هو على هذا القول معنى على إحدى الحركات لأنه حرف جرو هذا
بمرفعا في كلام الله صراطه وما على غير فالحركة حركة يائية وحركة
الأعراب على الواو المحذوفة تخروما (قوله وليست بدلان الواو) رذلة قول
بعضهم السابق ووجهه أم لو كانت بدلا لوجب فتحها كافي التثنية قاله
الحماني وفيه أن الواو بدل من الباء ولم توقفها في الحركة لأن يقال
حالة التثنية (قوله ولا أساهما من) أي التي هي حرف قسم على رأي
جماعة منى عليه المصنف في تيسيره في مجتسم الجبر فيختص برب مضادا
إلى الباء فتكون ربى لا فعل بضم الليم وكسر هاء مع سكون التثنية فيه ما
وانما يمكن الأصل من هذه تخلفتها لأنها لا تنهز في من هذه
الاستحسان برى وأما رواية الاخفش من الله فببادة بخلافه وأما من

بالعرض خلافا للاختصاص
ومن وافته رذهب الزمان
والزمان الى أن أجد في
الاسم حرف جر وشكنا في
ذلك وعدا وهو -م منها الميم
مشتقة في الاسم نحو وافته
وحده في التسهيل بقية أيمن
قل وليست بدلا من الواو
ولا أصاها من دلا فالمرم
ذلك وذكر الغراء أن لات قد
تجر الزمان وقرئ ولات حين
مناص روع لا حش أن
بـله حرف جر -ع -خي من

التي هي لغة في أمين قلّة الحرفين كما مرّ قاله الدماميني بعضه في مجيئ من
 الجارو بعضه في مجيئ أمين (قوله والعجم أنها اسم) أي مصدر أو اسم
 فعل أو بمعنى كيف كما تقدم في المفعول المطلق (قوله أن لا حرف جر) أي
 لا يتعاقب شي كرب ولعل الجارة تنزيلا لثلاثة منزلة الجار الزائد كذا
 في المعنى وفيه نظر لا فرق باختلال أصل المعنى بخذف لولا دون رب واصل
 وهذا ضعف الرضي مذهب سيويه هذا بأن حرف الجر الأصلي لا بد له من
 متعلق ولا متعلق لولا فانهمم والضمير بعدهما في موضع رفع بالابتداء والجر
 محذوف فيكون للضمير محلان على رأي سيويه فقول الشارح وزعم
 الاخفش أنها في موضع رفع أي فقط (قوله ووضع ضمير الجرم وضع ضمير الرفع)
 أي وان كان غالب نيا به الضمائر في الضمائر المنغصة فقد وجدت في المتصلة
 كما في عاء وعاء وصافي على قول تقدم في أفعال المقاربة وانظر هل وضع
 ضمير الجرم وضع ضمير الرفع لا زعم على مذهب سيويه من حيث ان الضمير
 في محل رفع بالابتداء أو غير لازم الظاهر الثاني لما مر من أن معنى كون
 المكاف والهاء والياء ليست ضمائر رفع أنها لا تكون في محل رفع فقط
 فلا ينافي أنها تكون في محل رفع وجر كما في مجيئ من ضر بل في أواعلم
 أنك اذا عطف على مدخول لولا اسم الظاهر اتبع رفعه اجما عا لانها
 لا تجر الظاهر بدم عليه الله آمين (قوله حسن) قال العيني أراد به الحسن بن
 علي رضي الله تعالى عنهما ويروي عيسى بسكون الموحدة اسم قبيلة ويروي
 جبن (قوله وكم موطن) كم خبرية بمعنى كثير في محل نصب بطعت أو رفع
 بالابتداء خبره جملة لولا لطعت والرابط محذوف أي لطعت فيه وطعت
 بفتح التاء مع كسر الطاء أو ضمها من طاح يطح ويطوح أي هلك وقوله كما
 هوى ما صدر به وهوى بفتح الواو سقط رفعه منهوى أي ساقط والاحرام
 جميع جرم بالسكس وهو واجبة والثقة بفهم القاف وتشديد النون أعلى الجليل
 وكذا التثنية بكسر النون وبالقاف آخر فلاضافة من اضافة المعجمي الى
 الاسم (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخلة على انقص وعلية على عكس
 قوله الآتي واخصص بمذوءم تذونا اخصصت المذكورات بالظاهر
 اضعف غالبها باختصاص بعضه بالوقت وبعضه بالتمكر وبعضه بالآخر

والعجم أنها اسم وذهب
 سيويه الى أن لولا حرف جر
 اذا و لم ضمير متصل نحو
 لولاي ولولاك ولولا
 ه لضمائر مجرورة فيها عند
 سيويه وزعم الاخفش
 أنها في موضع رفع بالابتداء
 ووضع ضمير الجرم وضع ضمير
 الرفع ولا محل لولا فيها كما
 لا عمل لولا في الظاهر وزعم
 الجرد أن هذا التركيب فاسد
 لم يرد من لسان العرب وهو
 محجوب ببوت ذلك هم
 كقوله

أقطع فينا من أراق دماغنا
 ولولا لم يعرص لاحسابنا
 حسن وقوله

وكم موطن لولاي لطعت كما
 هوى * باجرامه من قنة
 التثنية منهوى * انتهى
 (بالظاهر اخصص من)

(مذوءم حتى * والمكاف والواو
 ورب والتاء) يكي واصل رمتي
 وقد سبق الكلام على هذه
 الثلاثة وما عد ذلك فيجر
 الظاهر والمضمر على ما سبق
 بيا

أو اتصل بالآخر وكون هذه موضوعاً في الاسم لأصله وغاية الجبر
 بهضم أو تأنيد إدخال المكلف على الفهم إلى إجماع كافين في نحو كذا
 وطرد بالتع (قوله واحد من عند ومنذ وقتاً) قال ابن صفور ما يبال به
 من الوقت كوقت بشرط أن يكون عاماً يستعمل نظراً فتقول منذ حكم
 ودمتي منذ أي وقت ولا تقول منذ ملان لأنك تكون نظراً من قلت سينص
 على دخوله ما على لا فمال فكيف يصح دعوى الاختصاص بالوقت أجيب
 بأن ما يجنبه نذراً في جزاءه ما في الكلام فيما إذا كان جازياً أه يس
 على أن منهم من يرى أنه ما يجنبه نذراً لأن على زمانه مضاف للجملة
 وعابه لا اشكال (قوله منذ أن الله خاتمه) أي على رواية فتح الحجة أثناء على
 رواية الكسر فتدغم قد خاتمه على الجملة (قوله ويشترط في بحر وره ما)
 وكذا في مرفوعه ما أو بقي شرط رابع وهو أن يكون مضافاً لا يجوز منذ
 محو ربه محو يومه عينه ويشترط في ما إذا أن يكون مضافاً ما مشياً متنبهاً
 نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة أو متطاولاً نحو سرت منذ يوم الخميس ولا يجوز
 قتله منذ يوم الخميس قاله يس (قوله واحد من برب يسكرا) أي في الكبير
 فلا بد قوله الآتي ولعلوا الخ على أن مذهب جماعة سكان ههنا
 والبخري أن مثل هذا الله غير منكرة لأنه عائد على واجب التشكير وقال
 جماعة كما سار مع معرفتها بجرى الشكره وقد يعطف على بحر وره ما
 مضاف إلى ضمير نحو برب رجل وأخيه لأنه منكرة تقديره إذا التفتد به وأخ
 له وانغم لم يحجر ربه أخى الرجل لأنه يغفر في السابح مالا يغفر في المتبرع
 أن برب رجل وزيد مثلاً فلا يجوز قال في التسهيل ولا يلزم وصفه أي الشكر
 المحرور به ما خلا للبرد ومن واهه (قوله والتسليم لله ربه) يومه القدوة
 في الدخول عليهما وليس كذلك فان دناهما على رب قليل وقد يؤخذ عدم
 التسوية من تقديم لفظ الجلالة (قوله ربه فتى) قال الجاهلي هذا الضمير
 عائد على مهم في الزمن يعني قبل ذكره وخرافته غير أن لا ينافي عذم هذا
 الضمير بما يوعى متأخراً فظاً ورتبة كما مر هذا ما ظهر (قوله وره عطا)
 أي شرفاً على اعطى أي أهلاً قاله العيني ولا ينافيه قوله أنفذت من
 عطيه لأن المراد أبعدته من اعطى وانما عبر بالانقضاء ما شاع بالوقوف

(واحد من عند ومنذ وقتاً)
 وأما قوله اسم ما رأيت منذ
 أن الله خلقه فتعبر به منذ
 ربه أن الله خلقه أي منذ
 زمن خلق الله أيامه عليه
 بشرط في بحر وره ما مع
 كونه وقتاً أن يكون معينا
 لا محسباً ما مشياً أو محسباً
 لا منقطعاً لا تقول ما رأيت منذ
 يوم الجمعة أو منذ يومنا ولا تقول
 منذ يوم ولا أراه مفعولاً وكذا
 في منذ أه (و) انحص
 (رب يسكرا) نحو ربه رجل
 ولا يجوز ربه الرجل (والناه
 لله وره) ما قاله السكبة أو
 لباء الله كما هو والله
 لا كبعد أمه ما كرتب
 المكبة وتربى لا تعلق وقد
 قال جرحون ونحوه أنك (وامر ووا
 من نحو ربه فتى) وقوله
 وره عطا أنفذت من عطيه
 (زر)

مباينة (قوله أي قابل) أي بالنسبة لظاهر وقيل معنى ترشاق من جهة
القباح وان كان كغيره طرد في الاستعمال (قوله الافراد والتذكير) أي
استغناء عطا بنية التمييز للتمييز المراد هو هذا المذهب البصري ويجوز
السكرية ومطابقة الضمير لظاهرها امرأة ور به رجل من وهكذا
واستندوا الى السماع (قوله والتفسير بتمييز بعده) يؤخذ منه وجوب ذكره
وهو كذلك بخلاف غيرهم وبش ولعل الفرق قوة العامل في باب نعم وبش
فاحتمل معه ترك التمييز بخلافه في ربه رجلا فانه ضيف واشء الى المخصوص
بنوع التمييز في باب نعم وبش وعدم اشء عارضي به في رب قننه (قوله دانيا) أي
ارثا دانيا أي دائما (قوله وأم وأعمال) أي أقربا (قوله دخل في الثنابات
نعمال) كناية عن غير دخل في الجار وحشي والثنابات بفتح الذال المحجمة اسم موضع
وشمالا نظير أي ناحية شماله وكناية عن الكاف والمثناة أي قريناته
والمفعول الثاني لدخول في شماله أو كناية عن حاله أو بالعكس وأم وأعمال
اسم موضع مرئع وهو منصوب عطفا على الثنابات أو مرئع
بالاستدعاء خبره كما أي كالثنابات وأقر با على الأول وهو طوف على
شمال الجار والمجرور وعلى الثاني وهو طوف على الجار ور (قوله ولا ترى
بعلا) أي زوجا ولا حلالا أي زوجات كأي كالجوار الوحشي ولا كهن
أي الاتن الا حاطلا استثناء من بعلا والحاطل المانع من التزويج
كالحاضل وكانت هادة الجاهلية اذا طافوا امرأة منهموها أن تزويج
بغيرهم الا باذنهم (قوله وهذا مختص بالضرورة) أي خلافا لما توهمه عبارة
المصنف من أن دخول الكاف على ضمائر الغيبة المتصلة قليل فقط حيث
شبهه به مع أنه قابل جدا وضرورة وبجواب أن الغيبة في أصل القلة (قوله
مطلقا) أي سواء كانت ضمائر غيبة أو تكلم أو خطاب متصلة أو منفصلة
(قوله وقد شد الخ) فرضه التورث على المتن اذا جعلت عبارته على الاحتمال
الثاني بإيهام عبارته أن دخول الكاف على ضمائر الغيبة من بقية
الضمائر كدخولها على ضمائر الغيبة مع أنه دون دخولها على ضمائر
الغيبة لانه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه بخلاف دخولها على ضمائر الغيبة
بخاترة ضرورة حتى لنا (قوله واذا الحرب شمرت) أي نهضت وكى بكسر

أي قابل بفتح و لا زهنا
الضمير المجرور بها
الافراد والتذكير
والضمير بتمييز بعده مطابق
للفني فقال ربه رجلا ور به
امرأة قال الشاعر
ربه قننه دعوت الى ما

يورث الجرد دانيا فاجابوا
وقد سبق التيميم عليه في
آخرب الفاعل (كذا كما
وضوءه أي) أي قد جرت
الكاف ضمير الغيبة قليلا
كقوله

وأم وأعمال كما أو اقربا
وقوله
ولا ترى بعلا ولا حلالا

كولا كهن الا حاطلا
وهذا مختص بالضرورة
تنبه * قوله وشعوب يحتمل
ثلاثة أوجه * الأول أن يكون
إشارة الى بقية ضمائر الغيبة
المتصلة كأي قوله كولا

كهن * الثاني أن يكون إشارة
الى بقية الضمائر مطلقا وقد
شد دخول الكاف على
ضمير التكلم والمخاطب كقوله
واذا الحرب شمرت لم تسكن كي
وكقول الحسن أنا كاك وأنت كي

الكاف تسمية التكلم كافي التمام من ميوه (قوله والله اعلم)
مقابل لحدوث أي هذا دخولها على ضمير الجر وأما الخ (قوله فمعه
في السهل) أقل) يتجلى أن المراد لا قليلا من حيث القياس وحينئذ لا يرد
عليه نظر المراد الذي سيذكره التارخ وأن وجه ما نليتة أمثال من
جهتين كون مدخول الكاف ضميرا وكون ذلك الضمير ضمير رفع أو نصب
بمختلف ما مر فاشدود من الجهة الأولى قط فاعر فمعه في غاية الغفلة
(قوله قال المراد وفيه تكرار) حاصله مع الأقلية بأنه إن لم يكن أكثر
في لغة العرب كما سار (قوله كقول) أي في حتى الجارة التي الكلام
فيها أنا حتى العاطفة قد دخل على الضمير كضربتهم حتى إليه وقال ابن
هشام انظر ما روى لا تحطف الا الظاهر كالجارة اه فأنشئ (قوله فلا والله
الخ) الفاء عاطفة ولا تارك لا في جواب القسم على ما في العيني وفيه
أن المقصود بكونه تارة بعد الأناية دون الأولى فيكون القسم مقصداً
الثاني والثاني أن يراد التوكيد التقوي ولا ينافي واه أي لا يحسبوا أناس
فاعل رقتي منقول وقوله هناك أي إليك أي إلى قبيل والمعنى لا يبعدون فتي
إلى أن يأمروا فحينئذ يبعدون الفتي هذا ما لم يركب (قوله في ذكر معاني الخ)
اعلم أن مذهب البصريين أن حروف الجر لا تنوب بعضها عن بعض قياساً
كأن تنوب حروف الجر والنصب عن بعض وما أوهم ذلك يقول على نحو
تضمن الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على شذوذه التباين فالتجوز
عندهم في غير الحرف أو في الحرف لكن على الشذوذ وجوز الكوفون
واختاره بعض المتأخرين بزيادة بعضها عن بعض قياساً كما في التصريح والمتقى
وان افتضى كلام البعض خلافة التجهيز عندهم في الحرف قال في التقى وهذا
المذهب أقل تصفاً (قوله بمن) قال في الجمع الغالب في قول من إذا أوليا
ساكن أن تكسر مع غير لام التعريف وفتح هما وحدثهما مع لام لم تفتح
قياساً ما قال ابن مالك قليل وابن عصفور ورواية وأبو حيان كثير حسن
فإن كانت اللام مدحمة لم يحذف التنوين ولا يحال في من الظالمون من الليل
الظالم يوم الليل وتظهر حذف تنوين فتي فأنهم لا يحذفون إلا إذا لم تفتح اللام
بدها وأما قول من والغالب فيها الكسر مطلقاً مع اللام وغيرها وحكي

وأما دخولها على ضمير الرفع
فمما أنا كقولنا أنا كانت
وما أنت كأننا وعلى ضمير
النصب فمما أنا كأننا وما
أنت كأننا فجعله في السهل
أقل من دخولها على ضمير
الغية المتصلة كل المراد
وفيه نظر بل إن لم يكن أكثر
فهو ساوياً والسالك أن
يكون إشارة إلى مقبلة
ما يخص بالظاهر أي أن
مقبلة ما يخص بالظاهر
مدخوله على الضمير قليل كقوله
فلا والله لا ياني أناس
فتي هناك يا أسير
وقوله
أنت هناك تصد كل فبح
ترجي منك أهما لا تحجب
اه وهذا شروعه في ذكر
معاني هذه الحروف وبعض
وبين ما يندرج في الأمثلة

الاختصاص فمعها مع اللام قال أبو حيان وليس له وجه من القياس اه
 باختصار (قوله أي تأتي من المعاني) أشار به إلى أن الأمر في كلام المصنف
 ليس على حقيقة اذ المراد الاختصار عما نقل عن العرب لا طلب ذلك وظاهر
 كلام الشارح أن المعاني العشرة حقائق والظاهر خلافه وأن الزيادة
 وماعدا التعليل من الخمسة الأخيرة مجازية لعدم تباينها التي هي علامة
 الحقيقة (قوله على الخمسة الأولى) قد ذكرنا الخامس بقوله ومن وباء يفهمان
 بدلا (قوله التبعيض) أن أريده التبعيض المخصوص المخصوص أي لكونه حاله بين
 المعاني والخروج ورآله لربط أحدهما بالآخر فلا مسحة في العبارة وإن
 أريده مطلقا التبعيض كان في العبارة مسحة لأن معنى من ليس مطلقا
 التبعيض بل التبعيض المخصوص المخصوص لما قرر أن معنى الحرف في غيره
 وقس على ذلك بقية المعاني الآتية للعرف قال في المطول والمختصر قال
 صاحب المفاتيح المراد بجملة المعاني الحروف ما يعبر بها عن ما عند تفسير
 معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكنى
 معناها الغرض فهذه ليست بمعاني الحروف وإنما كانت حروف قبل أسماء
 لأن الأسماء والحرفية إنما هي باعتبار المعنى وإنما هي تعلقات لمعانيها
 أي إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني إلى هذه بنوع
 استلزام اه وكتب على قوله معاني الحروف مائه كالأبواب الخمسة
 والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص وكتب على قوله بنوع استلزام
 مائه لأن الخواص استلزم العوام اه وبذلك يفهم أن قول الشارح أن
 يختلف بعضها أي في أصل المعنى لا من كل وجهه وأن مراده بقوله الخامس
 أن تكون بمعنى بدل توافقها في أصل المعنى وكذلك يقال في نظائر ذلك من
 العبارات المتناسخ فيها ولا خلاف في كون المعنى المستعمل فيه الحرف جزئيا
 ملحوظا للغير وإنما الاختلاف في كون هذا الجزئي هو الموضوع له أولا ذهب
 إلى الأول البعض والسيّد ومن وافقه ما قالوا معاني الحروف جزئيات
 وضعا واستعمالا فمن مثله موضوعة لكل فرد من الابداء الجزئية
 الملحوظة للغير مستحضرة بكل معناه وذهب إلى الثاني الاوائل فقالوا في
 كليان وضعا جزئيات استعمالا قال عبد الحكيم في حاشية المطول ذهب

أي تأتي من المعاني وجملة عشرة
 اقتصر منها هنا على الخمسة
 الأولى * الأولى التبعيض نحو
 تنفقوا عما تشبون وعلامتها
 أن يصح أن يتخلفها بعض
 ولهذا فرئ بعض ما تشبون
 * الثاني بيان الجنس نحو
 فاجتنبوا الرجم من
 الأوثان وعلامتها أن يصح

الاولى الى اسماء وضوءة الاماني الكلية الملوحة لغيرها فانه اذا نزل
الواضح في دلالاتها كالتبريد ما فني من مثله والابتداء لم يكن من حيث
انما لا تتوقف لغيره فلهذا وجب ذكر التبريد وهذا ما اخبره الشارح
في تصانيفه اه يعني التفتازاني وما قبل يلزم حينئذ ان لا تستعمل الا في
معان جزئية فليزمن ان تكون مجازات لا حقائق اما مع انهم تردوا في ان
المجاز يستلزم الحقيقة أولا مدحوق بان هذا انما يلزم لو كان استعمالها
في الجزئيات من حيث خصوصياتها انما اذا كان من حيث انها افراد
المعاني الكلية فلا اه باختصار وبسط الكلام على ذلك في رسالتنا
البيانبة (قوله ان يخلفها اسم موصول) أي مع ضمير يعود على ما قبله لكن
هذا ان كان ما قبلها معرفة قال كرسكرة فلامنها ان يخلفها الضمير فقط
نحو ومن اساور من ذهب أي هي ذهب ولو قال ان يعرج الاخبار بما بعدها
عما قبلها لكان احسن واهم ان من البيانبة مع مجرورها طرف مستقر
في محل نصب على الحالية ان كان ما قبلها معرفة ونعت تابع لما قبلها
في امرها ان كان نكرة (قوله ابتداء الفاية) يعني المسافة لامعناها الحقيقي
التي هي وانما التي فهو من تسمية الكل باسم الجزء وعدم لامتها ان يحسن
في مقابلتها الى او ما يجد فاندتها نحو اذ ذبقت من الشيطان الرجيم لان
معنى اذ ذبقت الضمير اليه ذلها هنا اذ ذبقت معنى الانتهاء فلهذا فني من
الرضي (قوله في الامكنة) الاولى اذ راد بها ما عدا الازمنة فيعمل باليس
زمانا ولا مكانا نحو انه من سليمان (قوله نحو لمجدد أسس على التورى من اول
يوم) ان اريد بالتأسيس البناء لا ابتداء نظاما او مجرود وضع الاساس فمن
معنى في كماله الرضى قال وس في الظروف كثيرا متبع بمعنى في نحو بحث من
قبل زيد ومن بعده وس يبتا وينتج حجاب (قوله شخير) مبني للجهول
أي اسطفيين وشخير يرجع الى السوف ويوم خليفة من أيام حروب العرب
المشورة وخليفة بنت الحرث بن أبي شمر مثة غان وجهه أبوها جيتا الى
النذر بن د السمع فخرجت لهم مليا وطيبتم فلما قد واعلى التذرة ووا
له ابتناك من عند صاحبنا وهو يدن لنا ويطيسك ما جئتك فبتاشره
وأصابعه وغفلوا بعض الغفلة فخل دلت الجيت على النذر وتقولوا وقال

ان يخلفها اسم موصول الثالث
ابتداء الفاية في الامكنة
بأنما في نحو من المسجد
الحرام الى المسجد الاقصى
(وقد تأتي ليد) الفاية في
(الازمنة) أيضا خلافا لاكثر
البصريين نحو لمجدد أسس
على التورى من أول يوم وقوله
تخبره من ازم من يوم خليفة
الى اليوم تدبر من كل
التحارب الرابع التنصيص
على اليوم أو ناكيد
التنصيص عليه وهي الزائدة

انه ارتفع في ذلك اليوم من الججاج ما غطى عين الشمس والتجارب كما جدد
 جميع بتجربة كذا في الصباح (قوله ولها شرطان) يؤخذ من الشرح شرط
 ثالث وهو كون النكرة فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ أي أو مفعولا مطلقا
 على ما يخبر به ابن هشام ومثله تعالى البقاء بقوله تعالى ما فرطنا
 في الكتاب من شيء أي من نقر يط فلا تزداد مع غير هذه الاربعة عند
 الجمهور وقيل تراد قبل الحال كقراءة من قرأ ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من
 دونك من أولياءنا يعني لا نعول ونقتد في باب الحال عن ابن هشام رده
 بأنه يلزم على الحالية اثبات الملازمة لأنفسهم الولاية وجعل ابن مالك من
 الداخلة على الظروف التي لا تصرف زائدة كما هي في محله (قوله أن
 يسبقها في أو شهره) فلا تراد في الأبيات ويستتبي منه تعيين كم الخبرية إذا
 فصل بينه وبين كم فعل متعد نحو كم تركوا من جنات كفاية التفتا زاني عن
 القوم (قوله والاستغناء) أي بطل وكذا الهمزة على الوجه فلا تزداد مع
 غيرهما لعدم السماع ولأن غيرهما لا يطلب به التصديق بل التصور
 بخلافهما فان هل اطاب التصديق فقط والهمزة له واطالب التصور
 (قوله الامتداد) أي ولو في الأصل فدخل فيه أول مفعول نحن وثاني مفاعيل
 أعلم كما قاله الدماميني (قوله أو مفعولا به) أي حقيقة فخرج ثاني مفعول نحن
 وثالث مفاعيل أعلم لانهم ما خبران في الأصل لا مفعولان حقيقة والمفعول
 حقيقة ماية ضميمة ثانيهما مضافا إلى أولهما إذا اظننوا في طننت زيد فافهم
 قيام زيد قاله الدماميني (قوله هي التي مع نكرة لا تختص بالفي) أي لانها
 قبل دخول من تشتمل في الوحدة عبر جوحية ونفي الجنس على سبيل العموم
 براجعية فندخواها منحصص على الثاني فيمتنع أن يقال ما جاني من رجل بل
 رجلا (فان قالت) إذا أفادت التخصيص فكيف تكون زائدة (قلت) المراد
 بزيادتها وقوعها في موضع يطلبه العامل بدونها فتكون مقترنة بين
 طالب ومطلوب وان كان سقوطها اشتخلا بالمقصود قاله المصريح (قوله مع نكرة
 تشتمل به) أي بالثاني أو شهره وانما كانت لتأكيد لان النكرة للملازمة
 للثاني تدل على العموم نضافا زيادة من تأكيده لذلك (قوله وذهب الكوفيون)
 أي بعضهم أما الكسائي وهشام منهم فيوافقان الاخفش في عدم اشتراط

ولها شرطان أن يسبقها في
 أو شهره وهو النهي
 والاستغناء وأن يكون
 مجرورا نكرة والي ذلك
 الإشارة بقوله (وزيد في في
 وشبهه بغير نكرة) ولا تكون
 هذه النكرة الامتداد (كالبلاغ
 من مقتر) أو فاعلا لا نحو لا يتم
 من أحد أو مفعولا به بشرط
 ترى من فطور والي
 التخصيص العموم هي التي
 مع نكرة لا تختص بالثاني
 والتي لتأكيد هي التي مع
 نكرة تختص به كاحد وديان
 وذهب الكوفيون الى عدم
 اشتراط النسبة وشبهه

وهو لموازاة في نحو قولهم
 قد كان من مطر وذهب
 الاغنى الى عدم اشتراط
 المطر فيه اما بآثارها
 في الايجاب جارة، فحسنة
 وجه من ذلك قوله تعالى
 بعد فركم من دونكم
 الحاس ان تكون عسى
 بدل عوارضهم بالحياة الدنيا
 من الآخرة وقوله
 أخذوا الحاض من
 الفصيل فلبه فلما يكتب
 لميرافلا السادس
 الظرفية بمود داخله ومن
 الارض اذا نودي صلاة من
 يوم الجمعة السابع التعليل
 بحركاتهاهم أخر قوله
 يضي حياء و يضي من
 هاتيه الثامن موافقة عن
 بحوياتنا قد كافي غفلة
 من هذه التاسع موافقة الباء
 تنوين ظرون من طرف
 حتى العاشر موافقة على نحو
 وصره من القوم الذين
 كذبوا (الانتماء نحو ولا
 والى) أي تكون هذه الثلاثة
 لانتماء الغاية في الزمان
 والمكان

الترحيل، ولما تنازع في التمهيل كذا في الجمع (قوله وجه لموازاة الخ)
 أحجب بأن من تبعه ضمة أو يانية مخدوف أي فكل شيء من مطر واعترض
 ما حذف الموصوف واقامة الجملة أو ظرف، فقامت لاسما اذا كان
 الموصوف فاعلا وأحجب أيضا بأن الفاعل ضمير مستتر وهو الذي اسم فاعل
 نعمته القبول والتقدير كرهوا أي كائن من جنس الممر والطرف مستقر حال
 من الضمير ويأثر يادها في ذلك حكاية كاهن مثل هل كان من مطر فأحجب
 بذلك على سبيل حكاية السؤال كذا لوداعنا من قربان كذا في الدماميني (قوله
 وجه من ذلك قوله تعالى الخ) أحجب بان من لشبه يضر ولا ينافيه قوله تعالى
 ان الله يفر الغيوب جميعا لا الغيوب في الاول ذنوب أمه توح عليه الصلاة
 والسلام وفي الثاني ذنوب أمه نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام على أنه
 لا ينافي الموجبة الجزئية لا السالبة الكلية لا الموجبة الكلية (قوله أخذوا
 الخ) أي عمل الزكاة والحاض النوق الحوامل لا واحد لها من اقطابها بل من
 معادها وه رخصة والتفصيل ولد الثاقفة اذا فصل عنها والقبلة بالغين المحجة
 والدم المشهور به وتعدد الموحدة الغاية والافضل قد مر الا بل لا قوله أي
 غيبته فيها ونصبه بفعل محذوف أي أدى فلان أفلا (قوله ماذا اخبرنا من
 الارض الخ) كونه الظرفية أو بمعنى من أو الباء أو على مذهب الكوفيين
 ولا حريي أن يجهلوا في هذه الآية لبيان الجنس وفي ما يولنا قد كونا
 في غفلة من هذا الاستدعاء لافادة أن ما بعد ذلك من العذاب أشد قال
 الدماميني قال ابن هشام وعلى هذا تكون متعاقبة بويل كافي فويل للسجين
 كفر وامر السائل لكن التعلق في آية ما يولنا معوى لاصناعي لأفضل أنه
 ملخصا وكذا نظرون من طرف خفي وفي نصرة من القوم الذين كذبوا
 بآياتنا على نعمهم نصر معني نجي كاقبل بكل ذلك وقال الدماميني والشمي
 ان أو يكون الظرفية لانه نظرفن معني الباء أو بعد له فهي لا بدراء
 فهو معنيان متغايران موكولان الى ارادة المستعمل (قوله موافقة عن)
 أي لا تزم موافقتها والمجاورة وكذا يقال في نظاره الآية ومن التي
 للمجاورة على أظهر أوجه في الجمع الداخلة على ثاني المتضادين نحو والله
 يعلم المقدم من المصطلح حتى يميز الخبيث من الطيب (قوله موافقة الباء) أي

بألاستعانة دماييني (قوله والى أمكن في ذلك) أى أقوى لاستعمالها
 فبالاستعمال فيه حتى بما يشتهه الشارح ولا يجوز كسب اليزيد
 وأنالى بحر وأى هو غايي وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى
 زيد وحتى بحر ولوضع حتى لا طاعة تقضى الغل قبلها شيئا فشب إلى الغاية
 وأيس ما قبل حتى فى المثالين مع صودابه التقضى ولا حتى الكوفة اضعف
 حتى فى الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية كره فى المعنى ولا ينافيه أن حتى
 قد نستهعمل فيما لم يستعمل فيه الى وهو جر أن الضمير والمضارع المنصوب
 بها نحو سرت حتى أدخلها لانه قد يلتزم أن ما انفردت به الى أكثر مما
 انفردت به حتى وطاهر كلام المصنف والشارح أن حتى الجارة لانتهاء
 دائما ويحده ما لم تدخل على المضارع المنصوب بأن الضمير والافتداء يكون له
 وقد تكون لانه لعل والاستثناء كما سيأتى قاله الدماييني (قوله لان مجرور
 حتى الخ) خافه فى التسميل فقال لا يلزم كونه آخر جز ولا ملاقى آخر جز
 خلافا لراهم ذلك (قوله أن يكون آخر الخ) أى وأن يكون ظاهرا للضمير
 الامتناع كما سيأتى قيل لانه لو دخلت على الضمير فليت أنها اياه كما فى الى
 وعلى ولدى وهى فرع عن الى فيلزم مساواة الفرع لاصله بالضرورة (قوله
 نحو وأ كات السمكة الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله ونحو سلام هى الخ) نقل
 يس عن ابن هشام أن حتى متعلقة بنقل لاسلام ويلزم عليه الفصل بين
 الاعمال والمعاني ولا يتجمل سلام هى (قوله انهاء الغاية مطلقا) أى فى الزمان
 والمكان فى الآخر المتصل بالآخر وغيرهما (قوله النافى الماحية) قال
 بذلك الكوفيون وجماعة من البصريين ومن أنكروه جعلها فى مثل الآية
 التى ذكرها الشارح لانتهاء والمعنى ولانأكلوا أموالهم مضمومة الى
 أموالهم دماييني (قوله نحو ولانأكلوا الخ) أى من كل تركيب اشتمل على
 ضم شيء الى آخر فى كونه محكما به على شيء أو محكما عليه بشيء أو متعلقا بشيء
 سواء كان من جنسه أولا فلا يجوز الى زيد مال يعنى مع زيد مال اذ ليس فيه
 ضم شيء الى آخر فى شيء مما ذكرنا كذا فى المعنى والشمى (قوله من فعل نجب
 أوامهم تفضيل) أى مشتق من افطى الحب والبغض كذا قاله الشمى
 وأقره شيخنا والبعض ويظهر لى أن المشتق مما فى معناهما كل مشتق

والى أمكن فى ذلك من حتى
 لان قلت تقول سرت البارية الى
 نصفها ولا يجوز حتى نصفها
 لان مجرور حتى يلزم أن يكون
 آخر أو متصلا بالآخر نحو
 أ كات السمكة حتى رأسها
 ونحو سلام هى حتى مطلع
 الفجر واستعمال اللام
 لانتهاء قابل نحو كل مجرى
 لأجل معنى وسياق الكلام
 على بقية معانيها فى هذا
 الباب وعلى بقية أحكام حتى
 فى باب اعراب الفعل وأما
 الى فلها اثمانية معان الاول
 انتهاء الغاية مطلقا كما تقدم
 الثانى المصاحبة نحو ولا
 تأكلوا أموالهم الى
 أموالكم الثالث التبيين
 وهى المبنية لفاعلة مجرورها
 بعد ما يفيد حيا أو بغضا
 من فعل نجب أو وامهم تفضيل
 نحو رب اسبحن أحب الى

في حتى الجارة كما هو ظاهر وان روي أيضا بالنصب على الاشتغال حتى
 ابتداء التسمية والهاء في أنها ما لا تدخل أو على العطف حتى حاله في والهاء
 لا تدخل أو الصيغة أو الثلاثة توجه ألقاها تو كيدو الرفع على الابتداء حتى
 ابتداء التسمية والهاء لا تدخل وأخرى تنه على دخول النعل فيما قبل حتى قوله ألقاها
 بناء على الظاهر من عود الهاء إلى النعل أو الثلاثة وأورد أن الذي قبل
 حتى الصيغة والزاد والنعل غير داخل فيهما قطعاً وأجيب بتأويلهما
 بالثقل وهو يشعل النعل فكأنه قال ألقى ما ينقله حتى نهله وإن كانت النعل
 متصلة بالآخر وهو أقدم جزمها حتى (قوله ثم أحموا الصيام إلى الليل)
 التسمية تنهى الشارع عن المواصلة وكون الصيام شرعاً ما هو إلا مسالك
 عن المعطر بجميع أحواله وإلى تداخلة الصيام لسكوته مما لا بد لا بدعوا لأن
 الاتمام فعل الجزئية الأخيرة فلا بد من الغيبة لأن يكون عندنا (قوله سقى الحيا)
 بالقصر وتليده أي المطر والتمر ينه دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانه طاع
 التمر عنه وقوله محدود وابتداء من ههـ ملات أي مجنوعاً وبجسم ودلين
 ههـ ملتين أو مجنوعتين أي ممتطو عا قال الدماميني ولا أعلم الرواية (قوله مطلقاً)
 أي سواء كان ما بعده ما من جنس ما قبلها أو لا وهو راجع إلى الدخول في حتى
 وعده في إلى والمقابل في الأول القول بعدم الدخول مطلقاً والقول بأن
 ما بعده ما إن كان من جنس ما قبلها أدخل نحو سرت بالنهار حتى وقت العصر
 والأفلاخ نحو سرت بالنهار حتى الليل والمقابل في الثاني القول بالدخول مطلقاً
 والقول بالثمة قبل فالأقوال الثلاثة في كل من إلى وحتى عن الصحيح خلافاً
 لما قرأ في هذا ما تنهيه به عبارة الفارسي وانظر حكم اللام إذا كانت للغة
 والاقرب أنها كالي (قوله للالك) وهي الواقعة بين ذاتين ومدخولها إيمالك
 (قوله نحو الجمل للزاية) الجمل بالضم والقض ما تليبه الهداية لثمة صان به فأموس
 (قوله وبعها) أي لام الاستحقاق وعليه فلام شبه الملك هي الواقعة
 بين ذاتين ومدخولها إيمالك وقد تسمى لام الاختصاص أقول أو بين
 ذاتين ومصاص مدخولها إيمالك نحو أنت لي وأنا لك ولزديك كما يؤخذ من
 تمثيل المسموع للام الاختصاص نحو إن له أباً ما كان له قوة فقدر (قوله
 وويل للطفقين) التثنية بمعنى على أن ويل اسم للعداوة والحق أن الهم

سقى الحيا الأرض حتى
 أمكن هزبت * أهم فلا
 زال عنها الخبز محدوداً وهل
 بها والأفلاخ يصح في حتى
 الدخول وفي إلى عده
 مطلقاً حملاً على الغائب
 فهو ما عند القرينة وزعم
 الشيخ شهاب الدين العراقي
 أنه لا خلاف في وجوب دخول
 ما بعد حتى وليس كما ذكره
 الخلاف مشهور وإنما
 الاتفاق في حتى العاطفة
 لا العاطفة والفسق أن
 العاطفة بمنزلة الواو انتهى
 (ومن وماية ههـ ما ن بدلا)
 أي نافي من والباء جمعاً يبدل
 أتمان فقد سبق إن ذلك إنما
 وأما الباء فبسي في الكلام
 عليها أقرب إن شاء الله تعالى
 (واللام للالك وشبهه موفى به تندية)
 أيضا وتعليل في (وزيد)
 أي تأتي اللام الجارة لعمان
 جلتها أحد وعشرون معنى
 * الأول انتهاء الغاية وقد هي
 * الثاني نحو المال زيد
 * الثالث شبه الملك نحو الجمل
 للزاية ويعبر عنها بالام
 الاستحقاق أيضا لكنه غير

وادعى جهنم لانه على هذا اسم ذات (قوله وقد يعبر عن الثلاث الخ) وقد
 يعبر بلام الاختصاص عن الواقعة بين ذاتين ودخولها الايمان نحو الجمل
 للامة أو بين ذاتين وصاحب مدخولها الايمان نحو زيد اس كاسر (قوله
 بلام الاختصاص) الرابع ان المراد بالاختصاص هنا التعلى والارتباط
 لا القصر (قوله الرابع التعدية) أى المجردة فلا يأتى أم فى بقية المواضع
 للتعدية لكن مع فائدة شئ آخر قاله الحنفيد (قوله بما أغرب زيد المزمور الخ)
 أى لان ضرب وجب تلا متعديان فى الاسل وبناتهما للتعجب فلا الى قبل
 يضم العين فصار قاسم بر ثم عدل بالهمزة الى زيد والتام الى عمرو وبكر
 هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أن القاعين باقيا على تعديتهما
 الى المفعول كعمرو وبكر وأنهما لم يتحلا فليست اللام للتعدية وإنما هي
 مقربة لامل اصده باستعماله فى التعجب وهذا الخلاف بنى على الخلاف
 فى فعل التعجب الموعى من متعدذ مذهب الكوفيين أنه يبقى على تعديته
 ومذهب البصريين أنه لا يبقى كذا فى التصريح وأعلم أنه سياتى فى باب
 التعجب أن هذه اللام للتبيين فلا تسكون للتعدية المجردة اللهم إلا أن يكون
 فيها خلاف فاعلم قول وما سياتى قول آخر تأمل (قوله السادس الزائدة)
 فيه أن الكلام فى عدمه فى اللام والزائدة ليست من معانى اللام بل تنس
 اللام فكانت الاولى أن يقول كما قال سابة اولاً هذا السادس التوكيد وهو
 الزائدة وقول البعض فكانت الاولى أن يقول الزائدة خبر مستقيم أيضاً
 اذا الزائدة ليست من معانى اللام فأنهم (قوله اما مجرد التوكيد) هى
 الواقعة بين فعل ومفعوله وبين التضايف نحو لا بال على أحد الوجهين
 ومائدتهم مفعولة المعنى دون العامل فقاربت المزية لتقوية العامل (قوله
 ومليك) بناء الخطاب قاله الشاعر بدرجة عبده الواحد بن سليمان بن
 عبد الملك مروان نصريح (قوله وأما التقوية الخ) ولما لم تسكن اللام
 التقوية زائدة محضة نظراً لجهة التقوية تعلقت بالعامل الذى قوته عند
 الموضع بخلاف الزائدة المحضة ولا تتعلق بشئ أفاده فى التصريح (مائدة)
 قال فى المغنى قال ابن مالك ولما لا تقوية مع عامل تعدى لا تبنى لانهما
 ان زيدت فى مفعوله فلا يمتنع فعل الى اثنين بحرف واحد وازيدت

وقد يعبر عن الثلاث بلام
 الاختصاص • الرابع
 التعدية وتشمل فى شرح
 الكتابة بمفعوله تعالى هب
 لى من لدنك وليا لمكة قال
 فى شرح التسهيل ان هذه
 اللام تشبه التاميل قال فى
 المغنى والاولى متعدي أن
 يمثل للتعدية بما أغرب زيد
 لعمرو وما أحبه ليكر
 • الخامس التعليل نحو
 لتحكم بين الناس وقوله
 وانى لتعروى كراثة مرة
 • السادس الزائدة وهى اما
 لمجرد التوكيد كقوله
 ومليك ماسن العسراق
 ويثرب ملكاً أجاز لمسلم
 ومعاذاه واما التقوية عامل
 ضعف بالناحية أو بكوه موعا
 عن غيره نحو الذين هم لهم
 برهبون ان كنتم للرويا
 تعمرون وغرمصة قلنا
 معهم فعال لما يريد هذا
 ما ذكره النالحم فى هذا
 الكتاب • السابع التعليل

في أسدهم الزم التجميع من غير مرجح وهذا الأخير ممنوع لأنه إذا تقدم
أحدهما دون الآخر وزيدت اللام في المتقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسي
في قراءة من قرأوا لكل وجهته هو مولها بإضافة كل أنه من هذا وأن المعنى
الله ولي كل ذي وجهته فقدّم المفعول الأول وزيدت فيه لام التقوية
وحذف المضاف والمفعول الثاني والضمير في مولها على هذا التولية المفهومة
من دعوى وانما لم يستغن عن تقدير المضاف ويجعل الضمير للجهة الثلاثية على
العامل الى الظاهر وضميره معا وهذا قالوا في الهاء من قوله هذا سارقة
لأنه إن يدريه ان الهاء مفعول مطلق للضمير التران اه باوضح
وبعض تصرف وأجاب الدماميني عن ابن مالك بمحمل كلامه على ما يدكر فيه
المفعولان معاً كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين عنه وأجاز
التميز في حاشية السكشاف الاستغناء عن تقدير المضاف وجعل الضمير
للجهة ودفع لزوم تعدد العامل الى الظاهر وضميره معاً بتقدير عامل للظاهر
يفسره عامل الضمير أي لكل وجهته الله مول مولها والمفعول الآخر على
هذا محذوف أي أهلها فله الشئ (قوله نحو وهبت لزبدنارا) فيه أن
التقليد مستند من الفعل لا من اللام يدل على انك لو أسقطت اللام وقات
وهبت زيداد نارا كان الكلام صحيحاً لا على التقليد ولو مثل جعلت لزبد
دينار السان أحسن (قوله شبه التقليد الخ) فديقال المفيد لشبه التقليد
بمجموع الكلام لا اللام وحدها وكذا يقال في النسب بل وفي التقليد على
التمثيل له يجعلت لزبدنارا كما هو التحقيق في التقليد اللهم إلا أن يقال
لما ساقف فهم شبه التقليد والنسب والتقليد من التركيب على اللام نهبت
الم اقتامل (قوله نحو لزبدنار) جعل في الجمع من أسئلة لام الاختصاص
أن له أبان كان له اخوة (قوله القسم والتعجب معا) قواهم في باب التعجب
ان المفيد للتعجب التركيب بتمامه يدل على أن نسبة الدلالة على التعجب هنا
الى اللام كنسبتهم الى السبب والتاء على ما حقه السيد من أنها مجاز
من نسبة مائل الى الجزاء اه ذو شري (قوله لله) بكسر اللام يعني أي
والحيد بكسر الميم على ففتح التتمية جمع حيدة كبذرة وبذر العسدة
بالوعل وتسامه بمشعرته انظيان والآس بشين ثم خاء مجعنين

نحو وهبت لزبدنارا
* النام من شبه التقليد
نحو جعل لكم من أنفسكم
أزواجاً * التاسع النسب
نحو لزبدنار واعمر وعمر
* العاشر القسم والتعجب
معا كقوله

لله يقي على الايام ذو حيد
ونحو لله لا يؤخر الاجل
ونحو بسم الله تعالى
* الحادي عشر التعجب
المجرد عن القسم وبستهمل
في التداء كقوله

ان الظاهر المشقة والتخفيف المشقة من البر والاس
 رمعروى كذا في التفسير والمعاني وقوله جميع حادثة أي: نفع فيكون كما
 صرح به التطهير بدورة ويدور وان كان القيس جمعه على فعل فيسقط مكر
 يكون على ما يفيد قول المعتز في جمع التصكير وادفعه فعل واندي
 في القاموس أن اسم العدة في قول الوجل الحيد أي: نفع فيكون ثم قال
 والجمع حيد وأحياد وحيه - وكفب اه - فعمل في المفردتين التاني
 بالياء وتركوا المعنى أن هذا الوجل لا يحتاج إلى الخروج إلى موضع يمكن
 أن يصاد فيه لأن عدده المرحى المستلزم للساغالب اوع مع هذا الابدأت يعني
 (قوله بالياء والعش) يفتح اللام على أنه ما استغاثهم ما يجازا الشبه بها
 بمن يستغاث به حقيقة أي: يا من يا عشب أقبلاؤه تذاوقه كما واللام على
 هداية مائة ما تفعل المحذوف بضمه هنا معني أن عشب وفي نحو بالزيد امرؤ
 معني التثني على خلاف ما يأتي ويكررها على أنه ما استغاث لاجله ما
 والمستغاث المحذوف واللام متعلقة بالفعل المحذوف والمعنى أده وقوى
 للياء والعشب على خلاف أيضا سابق (قوله فيالك) الاظهر حقل ما بعده
 مستهائنه مجازا والمغار اسم مفعول من أغرت الحبل فثمة فاضاؤه إلى
 المثل للباقة وقوله شئت أي: بطلت والياء في يذبل يعني في ويذبل علم
 حبل لا يصرف وانما جازء لاجل الروي والمعنى كان نخومه اطوله وعدم
 غيبتها بطلت بالحبال المقتولة في يذبل فلا تسير هذا ما طهر رى (قوله وثروة)
 أي معي (قوله الصيرورة) انكروها البصريون وجعلوا اللام في مثاها
 للتعليل الجباري حيث شبه ترتيب الاهداء والخرن لكونه نتيجة التقاطع
 بترتيب المحبة والتبني واستعيرت له اللام (قوله نحو قلت له كذا) وأذنت له
 وفمرت له ومنه وله وصلاتهم القول دما يعني (قوله التبنيين على ما سبق
 في الي) اعلم أن ما بعده إلى التبينية فاعل وما قبلها مفعول واللام التبينية
 بعكس ذلك ماذا قلت زيد أحب إلى كنت أنت المحب وزيد المحبوب وإذا
 قلت زيد أحب لي كنت أنت المحبوب وزيد المحب إذا علمت ذلك علمت أن
 كلام الشارح يوم خلاف المراد ثم اعلم أنهم جعلوا من لام التبنيين اللام
 في نحو بالزيد واللام في نحو صفاهم ووجهوا الأول لتبيين الفاعل

بالياء والعش إذا فحبوا ومن
 كثرهم أو قوله
 مياك من ليل كان نخومه
 بكل مغاراه مثل شئت يذبل
 وفي غيره كذا ولهم لله درة فارسا
 والله أ - وقوله
 شباب وشبيب واقتمار وثروة
 فله هذا الدهر كريب نرددا
 الثاني عشر الصيرورة
 نحو ما تظنه ل فرعون
 ليكونهم عدوا وخرنا وجمي
 لام العاقبة ولا م المآل
 الثالث عشر التبليغ وهي
 الجارة لام السامع نحو
 قلت له كذا ووجه الشارح
 مثلا للام التعديية الرابع
 عشر التبنيين على ما سبق في
 الي الخامس عشر موافقة
 على في الاستعلاء الحقيق في نحو

والثانية الذين المذنبون في قلوبهم وبجوارحهم غير المحذوف أي أراد في زبد
أومنه أي المحذوف أي لم يداخني فالكلام جملتان والاولى عندي جعل هذه
اللام زائدة فالتعريفية متعلقة بالمصدر فالكلام جملة واحدة فتأمل ثم
رايت الله ما ينبغي نقل عن ابن الحاجب وابن مالك ما يوافقهم نعم يتعين ما قالوه
في نحو سورة الان جعل سميا نائبيا عن اسق اذ لا يجتمع خطا بان اثنين
في جملة واحدة فان جعل نائبيا عن سقى على أن الظاهر عنى الطيب كمن الاولى
فيه أيضا ما لثاقه دبر (قوله ويحذرون للاذقان) جمع ذوق بالتحريك يجمع
اللعين من أسداهما كجاء القاسموس والمراد به طون على وجوههم وانما
ذكر الذوق لانها أقرب ما يكون من الوجه الى الارض عند الهوى للسجود
(قوله وأذكركم النحاس) انظر هل مرجع النحاس كونه باللام علاه المجازي
أو كونه باللام علاه مطاوعا لانظر الثاني عبارة الغني ونحو قوله عليه
السلام والسلام لها شئ مشترك على أهم الولاء وقال النحاس الغني من أجاهم
قال ولا يعرف في العربية لهم بمعنى علمهم اه (قوله ونحو كتيبة نخمس خلون)
الانظر ما نقله الله ما ينبغي عن بعضهم انما في المثال يعني بعد كما أنها في قولك
كتيبة ليلية بقيت بمعنى قبل وفي قولك كتيبة نقرت كذا يعني في (قوله
قراءة الجندري) في القاموس الجندري ثم قال ويحذر كيهو جندري
(قوله لا يعلموا لوهم الا هو) أي في وقتها ان قامت الساعة وقت فيلزم ظرفية
الشيء في نفسه أوجب بأنه يصح أن يراد بالساعة زمن البعث من القبور
وبالوقت اليوم الآخر كما فتكون الظرفية من ظرفية الجزاء في الكل أو المراد
لا يعلم ما فهم (قوله موافقة من) أي السياسية على خلاف يأتي في أقول
الفضل (قوله راغم) أي لاسق بالراغم بفتح الراء وهو انتراب كناية عن الذلة
والاجتهار (قوله موافقة من) جعل ابن الحاجب من هذا المعنى قوله
تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولولا ذلك
لقبل ما سبقونا يعني لو جهات اللام لا تبلغ لكن يتدفع ما قال بأمر واحد
أن يكون في الكلام التفات عن الخطاب الى الغيبة * الثاني أن يكون
اسم المقول عنهم محذوفا أي وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا
أصحت لو كان خيرا ما سبقونا اليه * الثالث أنه يجوز اعتبار اللفظ والمعنى

ويحذرون للاذقان وقوله
نخصر ربنا للبدن وللهم
والمجازي نحو وان أسأتم
فأها واشترط لهم أهم الولاء
وأذكركم النحاس * السادس
عشر موافقة بهر نحو أقوم
الصلاة للؤلؤ الشمس
* السابع عشر موافقة عند
شعوبه نخمس خلون وجعل
منه ابن جني قراءة الجندري
بل كنوا بالحق لمسا جهم
بكسر اللام وشخيف السيم
* الثامن عشر موافقة في نحو
ونضع الموازين القسط أيوم
القيام لا يعلموا لوهم الا
هو وقوله سم مضى لبدله
* التاسع عشر موافقة من
كقوله

لنا الفضل في الدنيا وانك
راغم * ونحن اصبكم يوم
القيام أفضل * النجم عشر بن
موافقة عن

في المحكي بالقول ثانياً في حكاية من قال أنا فافهم أن نقول قال زيداً فافهم رعاية
 للفظ المحكي وأن نقول قال زيد هو فافهم رعاية للمعنى وقال الحكاية بأن زيداً فافهم
 حال الحكاية وكذا إذا ما حليت شيئاً بأنك تجيدل وأردت الحكاية ثانياً
 أن نقول قلت لعمرو وأنت تجيدل وقلت لعمرو وهو تجيدل قاله الرومي (قوله نحو
 غات آخرهم لا ولاهم) يستعمل أن المعنى في شأن أولاهم وكذا ما بعده
 فلا شاهد فيها (قوله لديم) بالخال لا منه من الجماعة وهي الجمع أو معناه
 مطلق بالعام ككتاب وهو وما يحل به الوجه لتجسده (قاعدة) كسر لام الجزر
 مع الظاهر إلا المستغاث وقته مع التغير إلا الأياه والمثمر وقته مع بعض
 السرب مع الظاهر مطلقاً وكسر ما خزا مع الضمير وكسر الباء مطلقاً
 هو التثنية وقال أبو حيان وحكي أبو الفتح من بعضهم فقه مع التماس كذا
 في الجمع (قوله استين) أي المطلب ما ينه أو الدلالة عام أبداً (قوله وقد
 بين أن البيا) تدل على تحقيق بالنسبة إلى الباء ولا تقابل بالنسبة إلى التي فهي
 من المشتركة المستعمل في معنيه أو هي للتحقيق فقط فلا اعتراض بأن يسان
 اسبغ بالباء كثيراً لا قليل (قوله ومثل مع الخ) سال من الضمير المجرور بالياء
 منقذة عليه لجوارده على مذهب المذهب كسر والمراد الثانية في أصل
 المصاحفة فلا يأتى أن مدلول مع المصاحفة الذكورية المحفوظة لذاتها
 ومدلول الماء المصاحفة الجزئية المحفوظة لغيرها كما هو معنى الحرفاء على
 ما أشتهر عند المتأخرين وقد مر بيانه (قوله حقيقة) أي بأن يكون
 للظرف اختواء وللظرف تحصيل فان تعدد الظرف في علمه نفع أو الاختواء نحو
 زيد في سعة أو التحصيل نحو في صدر زيد لم يجاز وسته الزمانية فهو زيد في يوم
 كذا أو أدهس وقضية كلام المعنى والجمع أن الزمانية حقيقة قد تدبر (أن
 قلت) القرينة في قوله تعالى أن المتقين في جنات وعيون حقيقة بالنسبة إلى
 الجنات مجازية بالنسبة إلى العيون قبل أن يستعمل كلف في حقيقة ومجازاً
 فأوجه عند ما قلنا ذلك (أجيب) بأنه يعمل من محوم المجاز يعمل في مستعملة
 وطرفية مجازية تسامح ما هو مطلق الملائمة ومن المكانية الحقيقية
 أدخلت الخاتمة في أصح المعنى والقسوة في رأيي إلا أن فيها ما قاله لا سيما
 كان المناسبة قبل الظروف لا ظرف والامر هنا بالعكس قبلوا الكلام

نحو قال آخرهم لا ولاهم
 وبنهؤلاء أضلوا وتوله
 كثر وتر المساء لمن لوجه
 حسداو بفناء الله لهم
 الحادي والعشرون
 موافق مع كقول
 فلما شقراً كافي ومالكا
 لطول اجتماع لم ينفذ ليدعنا
 (والظرفية استين بيا)

وفي قوله بينا البيا
 بالاسم من وعد عرضي أن
 ومن مع ومن هو ما انطق
 أي تأتي كل واحدة من
 الباء في آسان أنما قلها
 عشرة معار كمرها هنا
 معنيين الأول الظرفية
 حقيقة وبجوارده يردى
 المجدد وهو ولد كسم في
 التماس حياة الثاني
 السمية بخولكم فيما
 أخذتم في الحديث

دخلت امرأته النارية مرة
 حسبما اوردت في انجيله
 ايضا الثالث صاحبته نحو
 قال ادخلوا في اعمم الرابع
 الاستعلاء نحو ولا صلبتكم في
 جذوع الخصل وقوله
 بطر كان نيايه في مرحلة
 انطامس القايه نحو وفيما
 ذاع الحياه الدنيا في الآخرة
 الاقلى « السادس موافقة
 الى نحو وفردوا ايديهم في
 أفواههم « السابع موافقة
 من كقوله

الأهم سباحا اليها اطلال
 البالي « وحل يعمن من كلفه
 في العصر الخالي « وهل
 يعمن من كان أحدث عهد
 ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال
 أي من ثلاثة أحوال
 « الثامن موافقة الباء كقوله
 ويركب يوم الروع منا
 فوارس « ويربون في طعن
 الاباهر والسكى « التاسع
 التعويض وهي الزائدة
 عوضا من أخرى محذوفة
 كقوله وللخضرت فيمن رغبت
 تريد خضرت من رغبت فيه
 أحل ذلك الناطم قياسا على
 قوله

رعاية لهذا الاعتبار ونظيره « الى القاب عرضت النماقة على الخوص لان
 العرض ليس له اختيار وانما الاختيار للعروض عليه فقد يقبل وقد
 يرد ليسكن اما كان المناسب ان يرقى بالعروض عند العرض عليه والامر
 هنا بانعكس في الكلام رعاية لهذا الاعتبار وقيل القاب عرفت
 الخوص على الثانية وقيل لا قلب في واحد منهما من التمامي والشمي
 (قوله دخلت امرأته الخ) الرأفة من بني اسرائيل والتبادر من يكون
 دخولها النافس ب « الهرة أنها مؤنة » (قوله لا صلبتكم في جذوع الخصل)
 أي عليها فشيء الاستعلاء المطلق بالطريقة المظلمة فمضى التثنية بطريقيات
 كل فانه يربط على هذا التثنية الحاصل بالارادة فظة في اعني على وهو
 استعلاء حرفي هذا ذهب المكوفين وذهبوا اليه بربون لاظر فية بناء على
 تشبيه المصلوب لثمة « من الجذع بالحال فيه على طريق الاستعارة
 بالكناية أو تشبيه الجذوع بالظروف فيجامع التمكن في كل على طريق
 الاستعارة أو بالكناية أيضا وفي على الوجهين تخيير وهذا التفسير يعرف
 ما في الخواشي من التماس (قوله في سرحة) أي شجرة عظيمة والمعنى أنه
 طويل كأن نيايه على شجرة عظيمة (قوله القايه) أي كونه ما قبلها
 ملحوظا بالقياس الى ما بعده وهو هي الواقعة بين مفضل سابق وفاضل لاحق
 كما في المعنى ويظهر لي صحة العكس أيضا (قوله موافقة من) أي التبعيضية
 وجها الشبي « الى الابدائية فالعسني البيت ثلاثين شهرا بعدة من
 القضاء ثلاثة أحوال فتكون المدة خمسة أعوام ونصفا وكذا عتده من جهتها
 للصاحبة ووقته « الكلام على البيت الاول في الموصول (قوله من مكان
 أحدث عهد) اهل المراد لطل كان أقل زمن مضى من تأنيه بأهله تلك المدة
 واستعمل من في خبر الماقل بجانا (قوله موافقة الباء) أي التي للاتفاق
 حقيقة أو بجانا « (قوله يوم الروع) بفتح الراء القزح والفوارس
 جمع فارس على غير قياس والاباهر جمع أبهر وهو عرق اذا انقطع مات
 صاحبه قال الجوهري وهما أبهران يخربان من القلب والسكى جمع كاية
 أو كوة بضمهما (قوله قياسا الخ) أو رده عليه أن المعنى عليه لا يتعين زيادة
 الباء فيه بل هو أن تكون من استعفاءه لا موصولة وأن الكلام تم بقوله

فاطرهم لا يتدأ مستقمة السعة ما انكار ياتوه بين تنق على أنز يادة المياه
 في مثل ذلك غير قياس ولا قياس عليه غير موقى الموع أب ابن مالك حكى
 الزيادة عوضا في الياء ومن وعلى وقام في الى وفي واقدام ومن فيقال
 عرفت عمر عجمت ولو قلت والى من أوبت وفيمن رغبتم وأن أبا حيان
 منعها في الجميع (قوله ولا يقرأ بك) وهو من القاء ذلك ابدال الأهمزة واوا
 كقوله المصمبي أى يساعرك (قوله ديا) أى أظلم يحتمل بالبناء للجمع ول
 يربحها فتح الياء والراء وسكون النون أى جلد أسود ثم قال واليريدج السواد
 وعبارة القاموس الالربح ويكسر أوله جلد أسود ثم قال واليريدج السواد
 يسوده الخف أوه والزاح اه ويحتمل أن تكون في سببية فلا شاء وفيه
 (قوله شوا) أى غرقوا والاعارة مفعول به أوله مفعول به محذوف أى غرقوا
 الاعداء والاعارة مفعول والخبر سار كركب الحيل والركبان وكل الأيل
 (قوله الطرية) أى زمنية أو مكانية وإحدى مثل بمثلين (قوله الثالث
 السببية) منها الياء التجربة بدية نحو لقيت زيدا أسدا أى بسبب لما يزيد
 فهو على حذف حضاف كقوله الرشي وقيل لها طرية وقيل للعبة والتجريد
 أن يترج من ذي سعة آخر مثله بالغة في كماله في تلك السعة كذا في
 المصمبي والتمنى (قوله الرابع التعليل) فيغني اسقاطه كفى الغنى
 وهو لانه التعليلية والسببية شئ واحد كقوله أبو حيان والسرولى
 وغيرهما يوافقه قوله في الكلام على في السببية وتسمى التعليلية أيضا
 وتفرق التسمي بحسب بين العلة والسبب بأن العلة متأخرة في الوجود متقدمة
 في الفهم وهي العلة الغائبة والفرض وأما السبب فهو متقدم فها
 وحارها لكن يجمع من توجيهه صنيع الشارع من هذا التعليل بسبب
 متقدم ولكن الموافق أن عمله بخود فترى تأثير الياء (قوله الاستعانة)
 الفرق فيما وبين السببية أن ياء السببية هي الداخلة على سبب الفعل نحو
 مات بالجوع وياء الاستعانة هي الداخلة على آفة الفعل أى الواسطتين
 الفاعل ومفعوله نحو ويرى العلم الكبرياء (قوله الثانية) أى الخامسة
 كقوله ملعبه (قوله وهي العاقبة الأهمزة) التمدد بضم ذا المعنى مخففة
 بالياء وأما التعدية بمعنى أيضا المعنى الفاعل الى الاسم فتتركه بين حروف

ولا يوافقك فيما يلي من
 حدث الأخرى فاطر
 بين تنق أى فاطر من تنق
 به العائرا التوكيد وهو
 الزائدة لغيره وليس آخر
 ذلك الفارسى في الضرورة
 كقوله
 أما يورده إذا ليل ديا
 يحتمل في سواده يربحها
 وأجابه فهم في قوله تعالى
 وذلك اركبوا فيها سم الله وأنا
 الياء لها خمسة عشر معنى
 د كسها عشرة الأول البذل
 ثم ما يشرقها جهر التعم وفوقه
 فليت لي م فوما إذا ركبوا
 شوا الاعارة رسا ثا وركبوا
 الثاني الطرية نحو ولقد
 نصركم الله بدرو وبجيشهم
 بحرف الثالث السببية
 نحو مكللا أخيه بأدسه
 الرابع التعليل نحو علة بطم
 من القدر هادوا حرا اعلمهم
 طبقات أحلت لهم النظام
 الاستعانة نحو كنت بالقلم
 السادس التعدية وتسمى
 ياء الفعل وهي العاقبة الأهمزة

الجبر التي ليست برائدة ولا في حكم الزائدة بمعنى ودمايني (قوله في تصدير
 الفاعل مفعولا) لكن مفعوليته مع الباء واسطتها ومع الهزة بلا واسطة
 (قوله وأكثر ما تعني) الرابط محذوف أي تعذبه كما جزم به الدماميني
 وقوله الفعل القاصر خبر أكثر وجعل الموق وأقره اليه نصب الفعل
 على المفعولية انتهى أولى بناء على أن ما هو مدرية وخبر أكثر محذوف أي
 ثابت ثابت عن عدم الأمل قال في المغني ومن ورد هاهنا مع المفعول دفع الله
 بعض الناس ببعض وصككت الجحر بالجحر والاصل دفع بعض الناس بعضا
 وصل الجحر الجحر قال الدماميني ويرد عليه أنه إذا كان الاصل ذلك لم تكن الباء
 داخلة على ما كان فاعلا بل على ما كان مفعولا فلا يشمله اضبط بآلة التعدية
 المتعتم ولو جعل الاصل دفع بعض الناس بعض وصل الجحر الجحر بتدعيم
 المفعول لم يرد ذلك اهـ (قوله بمعنى أذهبته) ولا فرق بينهما ما خلا قلنا
 فرق بآلة قضاء ذهب بزيد المصاحبة في الذهاب بخلاف أذهب بزيد او بما
 يرد وقوله تعالى ذهب الله بنورهم وان أجيب عن الآية بأنه يجوز أن يكون
 تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق كما وصف نفسه تعالى بالحي
 في قوله تعالى وجاء بك لانه ظاهر الاعد نعم من فرق صاحب الكشاف
 حيث قال والفرق بين أذهب وذهب به أن معنى أذهب أزاله وجعله ذاهبا
 ويقال ذهب به إذا استعجبه ومعنى معه وذهب السلطان بما له أخذه ثم
 قل والمعنى أخذ الله بنورهم وأمسكه اهـ قال التميمي ولا يخفى ما في قول
 الزمخشري والمعنى الخ من الجواب عن الآية بحمله على معنى آخر لذهب مع
 الباء لا محذور في أنبأته الى الله تعالى أصلا (قوله التعويض الخ) المناسب
 لقوله بآلة البديل أن يقول بآلة عوض والفرق بين بآلة التعويض وبآلة البديل
 كما قاله هم أن في بآلة التعويض مقابلة تبي شئ بأن يدفع شئ من أحد الجانبين
 ويدفع من الجانب الآخر شئ في مقابله وفي بآلة البديل اختيار أحد
 الشئين على الآخر فقط من غير مقابلة من الجانبين وقيل بآلة البديل أعم
 مطلعا وهو ما استظهره في الجمع فتكون هي الدالة على اختيار شئ على
 آخر أعني من أن يكون هناك مقابلة أولا والا قول أشهر وأوفق بصنيع
 الشارح (قوله نحو وأمسكت بزيد الخ) فيه لغو ونحو مررت بغيري أمسكت

في تصدير الفاعل مفعولا
 وأكثر ما تعني الفاعل
 القاصر نحو وذهب بزيد
 بمعنى أذهبته ومنه ذهب
 الله بنورهم وقري أذهب
 الله نورهم * السابغ
 التعويض نحو وذهب هذا
 بالثوب ونحو بآلة المقابلة أيضا
 * الثامن الاضاق حقيقة
 ويجازا نحو وأمسكت بزيد
 ونحو مررت به

يزيد في شئ من جسمه أو ما يحيط به من ثوب أو غيره وإلهذا كان أحد
 من أمكنة زيادة المعناه المتبع من الاتصاف بأي وجه كان ومعنى مروت
 يريد الصفت ضروري يمكن شربه فإنه في القوي وتلزم اندماجه في كون
 الاتصال في حوزة القبض على نحو الثوب حقيقة واستطراؤه بما جازي على
 الصاق الامساك بالثوب الصافي بزيادة ما به من الجواز وقد يعتد
 بالمرور بعد ذلك فتكون الاستدلال المحاذي كان المار عيار وزنه المروور
 استدل عليه (قوله وهذا المعنى لا يشاركها) التزامه بحدود في بعض
 الاماكن الى تكلف كافي ذهب اليه بنورهم وبالله لا حول (قوله نحو ما يط
 بسلام) ونحوه في بحدود بزيادة على أن المصدر مضاف له وله أي مع
 حمدك ربك وقيل للاستعانة بزيادة على أنه مضاف لغاؤه أي بما حمد الرب
 عنه فإنه في المعنى (قوله العاشر التبعيض) اختلف في الباء من قوله
 تعالى واسموا رؤسكم فقال صاحب المصنف عن مائة أهارئة
 يجب مسح كل الرأس قال وهو وإن كان عملا بالمجاز لكنه أحوط وقال بعض
 أنما هو في الاتصال فيجب أيضا الاستيعاب إذا المعنى السقوا المسح بالرأس
 وهو اسم لك لا ليه منه وقال بعض من لم يوجب الاستيعاب ككاملنا
 الشافي هي لتبعيض نحو عينا يشرب بها عباده الله تعالى في مسح لم من أه
 على الله عليه وسلم مسح بخاصيته وعلى عمامته وماتى من أي داود وقهرها
 من أنه على الله عليه وسلم مسح مقدم رأسه بدون ذكر مسح على العمامة كما
 في فتح الباري وقال بعضهم للاستعانة نحو كتبت بالقلم لكن مسح يعني
 له ولبنه وهو المزال عنه ولا خير بالباء وهو المزال لحد في الأول
 والامل واسموا أي بكم رؤسكم فلم يقع المسح بالأمور به على الرأس حتى
 يجب استيعابه بل على اليد وجعل الرأس آلة لاستعانة التبعيض على هذا
 ليس من كون اليام مرفوعة بل من كون مدخولها آلة لمسح اليد وما بين
 ملخصا (قوله نحو عينا الخ) وقيل معنى يشرب معنى يروي وقال الزمخشري
 المعنى يشربها الحمر كما تقول شربت الباء بالعسل فجعلها للصاحبة (قوله
 المجاوزة) قال بعضهم يخص هذا المعنى بالسؤال وقيل لا يختص بدليل قوله
 تعالى يهيئ نورهم بين أيديهم وبأيمانهم ويوم تفتح السعا بالانعام وإكر

وهذا المعنى لا يشاركها
 ولهذا اقتصر عليه مدويه
 التاسع للصاحبة نحو
 اهبط بسلام أي معه
 العاشر التبعيض نحو عينا
 يشربها عباده الله وقوله
 شربها المعنى ثم رفعت
 حتى لمح ضرا من نتج
 الحادي عشر المجاوزة
 كمن نحو فاسأل به خبير
 بدليل يسألون عن أبا نكم
 وإلى هذه الثلاثة الإشارة
 بقوله وشمل مع ومن ومنها
 انطق

المرس يوجب الباء للهاوية وحملوها مع السؤال على السببية ورد بأن
الكلام حينئذ لا يفيد أن الجور وهو المأول عنه مع أنه المقصود وجعلها
بمعهم في وابعائهم ظرفية أي ويكون في أعيانهم لأن أصل التنوير فيها
لأن بها أخذ السعداء حصانهم وما بين أيديهم منبسط منه وفي الغمام
للاستعانة لأن الغمام كالآلة وجعلها الباء أي سببية بتقدير مضاف فقال
بسبب طلوع الغمام منها وهو الغمام المذكور في قوله تعالى هل ينظرون
إلا أن يأتيهم الله في ظل من الغمام والملائكة اهـ (قوله هذا ما ذكره في هذا
الكتاب) اعتراض بأن المصنف لم يذكر التعليل ولهذا قال الشارح سابقا
وأما الباء فهي الخامسة عشر معنى ذكرتها عشرة وهذا مناف لقوله هذا ما ذكره
الحق لا تنهاه أن ما ذكره أحد عشر فكان الصواب تأخيرها بعد قوله هذا
ما ذكره الحق ويمكن دفعه بأن المصنف ذكر التعليل بل ذكره السبب للاتحادهما
معنى على ماسر وانما عد أول ما ذكره المصنف عشرة نظرا لاتحادهما معنى
وثانياً أحد عشر نظرا إلى اختلافهما عبارة (قوله ولذلك خصت الحق)
بقي خاصة ثالثة وهي استعمالها في القسم الاستعطافي وهو ما جوابه انشائي
نحو والله هل أقام زيد وزاد بعضهم رابعة وهي جرهما في القسم وغيره ورد بأن
اللام كذلك اهـ دلتنا بني ومنهم من لا يجعل الاستعطاف قسم الباء
فبمعنى متعلقة بأسألتك محذوفاً بأنهم (قوله نحو كفى بالله شهيد الحق) عدد
الأمثلة إشارة إلى أنها تزيد مع الفاعل ومع المفعول ومع المبتدأ ومع خبر
ليس وزيد مع غير ذلك أيضاً كما مر في فصل في ما ولا الخ والزائدة مع
التماسه قد تكون لازمة وهي المصاحبة لفاعل أن فعل في التمجيد على قول
الجمهور كما سيأتي في باب وجازة في الاختيار وهي المصاحبة لفاعل كفى
ووردة في الضرورة نحو

ألم يأتيك بالانبياء تنبي * بملائكة لا يدون بني زياد

والزائدة مع المفعول غير مقبولة وإن كان مفعول كفى نحو كفى بالمرء كذا بأن
يحدث بكل ما سمع كذا في الحق الذي وقاها الرضى في مفعول عرف وهو لم
الذي بمنزلة وجهه وسجع وأحسن وكذا مع المبتدأ نحو كيف بلغ إذا كان كذا
وبسبب درهم وكذا مع خبره نحو (ومنعها أشئ يستطاع) فلا قياس

هذا ما ذكره في هذا الكتاب
* الثاني عشر، واقفة على
نحو ومن أن تأمنه بقطار
بدليل هل آمنكم عليه إلا كما
أمتسكم على أخيه من قبل
* الثالث عشر القسم وهي
أصل حر وفه ولذلك خصت
بذكر كراهة هل معاً وأقسم
بالله والله خول على الصهير نحو
بل لا فعلن * الرابع عشر
موافقة إلى بحر وقد أحسن
في أي إلى وقبل ضمن أحسن
معنى لطف * الخامس عشر
التوكيد وهي الزائدة فتحو
كفى بالله شهيدنا ولا تقوا
بأيديكم إلى الله لك بحسبك
درهم ليس زيد بقائم (على
للاستعلاء ومعنى في وعن)

أى شئ على الحرفية لعان عشرة ذكرتها هنا لثلاثة • الأول الاستعلاء وهو الأصل فيها وبصكون
حقيقة وبجوارحه وعليها وعلى القلب شمولون وتعرفنا (٢٩٤) بهمهم على بعض الثاني

الطريقة كنى نحو على حين
ثقله • الثالث لمجاوزة
كمن كقولهم ادأرضيت على
سوقه • الرابع التعليل
كلام نحو وتكبروا الله
على ما هذا كمن وقوله
هلام تقول الرمح بقل عاتق
• الخامس المصاحبة كمن
نحو وأتى المال على حبه وان
وبلده ومدة للناس على
ظلمهم • السادس موافقة
من نحو وإذا اكثروا على
الناس يستوفون • السابع
موافقة الأبناء نحو حقيق على
أن لا أقول وقد رأيت أبي
بالأبناء • الثامن الريادة
لنحو ويض من أخرى محدودة
كقوله
أن المكرم وأبلى يعقل
أبلى يعجزوا على من بشكل
أى من بشكل عليه • التاسع
الزيادة لغيره نحو يس وهو قليل
كقوله
أبى الله إلا أن سرحة ما كان
على كل أناب الأعضاء تروق
ونبه نظر • العاشر
الاستدراك والاضراب
على أن تدرك الدار ليس بنافع • إذا كان من ثم وأه ليس يذوي (يعني يخافوا من قد ملين

• وهو ما وإن أئدة مع خبر ليس وما التافيه وكان المنقبة ومع انشركه بالتفيس
والدين مقيمة دما بيني ملخصا (قوله أى شئ على الحرفية) قيدا للمرفقة
هنا دون الكاف ومع مجي كل اسم بالعدقية المصنف الآتى على
الاحتمال فى على وتره فى الكاف ومن (قوله ويكون حقيقة وبجوارحه) قال
القارنى وأما نحو وكات على الله فهو بمعنى الاستعلاء والاستناد أى أضفت
توكلى وأسندته إلى الله ادلا يعال على الله تعالى شئ لا حقيقة ولا مجازا اه
(قوله ونحو فضانا الخ) على الدما بيني الاستعلاء المجازى الاستعلاء على
ما يقرب من المجرور نحو وأوجد على الشارهدى أى ما دبا وبه على الاستعلاء
القدوى على نفس المجرور ونحو فضانا الخ ونحو ولهم • على ذنب • حقيقة (قوله
كقوله ادأرضيت على) وقيل ضمن رضى معنى عطف (قوله على حبه) أى مع
حب المال وقيل على تعليلية والضمير لله (قوله موافقة من) من ذلك قوله
عليه الصلاة والسلام منى الاسلام على نفس أى منها وبه يستدفع ما يقال
هذه الخمسة هى الاسلام فكيف يكون مبقيا علما وأجيب أيضا بأنه من
بناء الكل على آخراته والتعابر بالكلية والجزية كلف (قوله يعقل) أى
يعمل بالاجرة وقيل أن مفعول بعد نحو وفى أى أن لم يجد شيئا ثم استأنف
سنة • ما استغفها ما السكار بأه قال على من بشكل (قوله أفتان الغشاء)
جمع من وهو الفصن والغشاء بكسر العين المهملة آخره ها بكفى الشففى
وغیره جمع عضه كعنب أو عضه كعفة أو عضاه كرسالة كل شجرة
دانت شوك أو ما عظم من أكرادى الغاموس وتروق أى تعجب وهو به شئ
بنفسه يقال راحة أى أعجبه بكفى الغاموس وإجاءع الإعجاب على الإنسان
على طريق المجاز وقيل كنى الشاعر بالسرحة عن امرأة ماثلة وبالأقارن
من حقيقة النسوة وعليه • فلا يقع حقيقى (قوله ونبيه تظر) وجهه أنه
لا يتعين كون تروق بمعنى تعجب حتى تكون على زائدة إذ يصح أن يكون بمعنى
ترية وتفضل وهو بهذا المعنى تعجزى به على كفى الغاموس وهذا لم يهرى
فى وجه النظر ولا يفتنى • منه على غيره مما قبل هنا (قوله والاضراب) أى
مما توهه الجملته قباها وه من عطف اللازم وهو اضرب انط إلى فـ قوله

كقوله بكل تدوبا فلم تنف ما بنا • على أن قرب الله من خيرين إليه • على
على أن تدرك الدار ليس بنافع • إذا كان من ثم وأه ليس يذوي (يعني يخافوا من قد ملين

على أن قرب الدار من البعد أبطل به مانوهه وقوله فلم يشف ما بينا من
 تساوى القرب والبعد من كل وجه وقوله على أن قرب الدار ليس بنافع
 أبطل به مانوهه الجملة أي أنه من أن القرب مطلقا خير من البعد وعلى التي
 بهذا المعنى يحتمل أن تكون غير متعلقة بشئ أو تكون بمنزلة حرف الاستدراك
 والاضراب كما قيل بذلك في حاشا الجارية ويحتمل أن الجار والمجرور خبر
 مبتدأ محذوف أي والتحقق كائن على أن الخ لآن ما قبلها وقع لا على وجه
 التحقيق (قوله وقد تبحر من موضع بعد) قال أبو جيان يلزم أن تكون حينئذ
 ظرا فلا أعلم أحدا قال إنها اسم إلا إذا دخل عليها حرف الجر مع (قوله كما
 على الخ) فيه وصل ما بعدية بجملة اسمية وهو جائز وإن كان قليلا (قوله
 كما رأيت) أي في قوله إذا رخصت على بنو تميم (قوله المجاوزة) هي بعد
 شئ مذكور أو رخصت كورعها بعد ما بسبب الحدث قبلها فالأول نحو
 رخصت اسمهم من اتهم أي جاوز اسمهم اتهم بسبب الرخي والثاني نحو
 رخص الله عنك أي جاوزك المؤاخضة بسبب الرضا ثم المجاوزة قارة
 فتكون حقيقة كنهين المثالين وتارة تكون مجازية نحو أخذت العلم
 عن عمر وكنهه لما علمت ما يعلمه جاوزه العلم بسبب الأخذ بهذا المخلص
 ما أفاده سم ومن المجازية سألت زيدا عن كذا كأنه لما عرفك المسؤول بالسؤال
 عنه جاوزه السؤال عنه بسبب السؤال وأنت خير بان هذا إنما يظهر
 إذا أفاد السؤال المسؤول عنه لا إذا لم يفده وأن المناسب لهذا المثال جعل
 البعد للجرور من الشئ لا جعل البعد للشئ من الجرور فلا يلزم أنهم
 المجاوزة هذا المثال فاعرف ذلك (قوله ولم يذ كرا البصريون سواء) وتكفوا
 أنها في الحال التي لا تظهر فيها المجاوزة معنى يصلح للمجاوزة ولم يركبوا
 التضمين ولا غيره مما ارتكبوا في غيرهما من الحروف (قوله أي حالا بعد حال)
 من البعث والسؤال والموت وقيل من النطقة إلى ما بعدها وقيل غير ذلك قال
 في شرح اللباب والأولى أن عن باقية على ظاهرها والمعنى طبقا مجاوزا
 في الشدة عن طبق آخر دونه (قوله لاه ابن عمك) أي لله وابن عمك تخفف
 لاه الجر واللام الأولى من اسم الجلالة ففيه شدو من وجهين وحذف
 المضاف وأتاب عنه المضاف إليه ولك أن تستغني عن تقدير المضاف أنضات

وقد تبحر من موضع (موضع بعد)

موضع (على) كما على موضع

عن قد جعلنا كما رأيت وجهه

معاني من عشرة أيضا انقصر

منها التناظم على هذه الثلاثة

* الأول المجاوزة وهي

الاضل فيها ولم يذكر

البصريون سواء نحو سافر

عن البلد ورغبت عن كذا

* الثاني البعدية وهو المشار

إليه بقوله وقد تبحر من موضع بعد

نحو سمعنا قبل ليصبح ناديين

لتركن طبقا عن طبق أي

حالا بعد حال * الثالث

الاستعلاء كما في نحو فأنما

يخيل عن نفسه وقوله

لاه ابن عمك لا أنضات في

حسب * معني ولا أنت ديان

فقطر وفي * الرابع التعليل

نحو رواه عن شاركي آلهما من قوله وما كلن استغفار ابراهيم لآلهما من موعده ومدها بآلهما الخامس
الظرفية كقوله واسرارة الحى حيث اقيمت (٢١٤) ولانك من حل الرامة واتيا

الى ردت داني اى ماكني فخر وفي اى توسنى وشهروى وهو اسكون الواو اما
تتقدم من فظة التصيب مثل ما تابشفا فخذش بالتصيب وامارقه اعطاف على
الجملة الاسمية المنفية قبله لان المعنى ما انت داني فانت تخزوني (قوله نحو
وما نحن الخ) ويحتمل ان المعنى تر كاساد را عن قولك الاساد را عن موعده
(قوله واسرارة الحى) من آساده بما له مرة اى واساءه اى اعطى انسرافهم
والرابعة بالكسر تجوم الجملة اى انسلط ما يتحصله الانسان من دة
او غير هاتين بهن في دليل ولا تنبأ في ذكرى في الغنى والظاهر ان معنى
وفي من كد اجاوره ولم يدخل فيه ووفى فيه دخل فيه وهو اى والمراد
في البيت المعنى الازل فكيف تجعدل عن فيه لظرفية (قوله من عباده)
ويحتمل ان المعنى الصادرة عن عباده (قوله بنحو وميت عن القوس) اى
ان اريد جعل القوس آله لمرعى وهى استعانتهم فيه (قوله في انكروه ان يقال
ذلك الخ) على هذا تكون الباء التعددية ويكون روى متعدها تارة بفسه وتارة
بالباء كذا يظهر (قوله انخرج عن انفس) يصح ان يفتح آله مرة على انها
مخفية من النعنية وكسرهما على انها شرطية داخلية على فعل حذف دلالة
ما بعده عليه وابقى ما بعده وهونفس اى ان هلكت نفس والحمام الموت
وقوله في الخ الاصل له لا تدفع من التي بين جنبيك فحذف الجار قيل
الموسور وزيد به موشاعه قال الدرسى طاهر كلام المغنى والتسهيل
ان شرط زيادتها التعويض وفي تفسيره على انه لم يختلفوا في قوله تعالى
يا اولئك عن الانفال قيل من عامه او قيل من سلمه وعلى هذا قرأ ابن
معهود وهذا الخلاف مبنى على ان السؤال هل هو سؤال استخبار او سؤال
استهطاء فتدسكى قولاً بالزيادة ولا تدفع من التي بين جنبيك
حاشا وهو المبادرة قال وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدل رسل
كما يدخل الوقت ذكره ابن الجباز والسيرافى وغيره ما هو مقرر بجد
اه ويمكن تخريجها على زيادة الكفاية على ما هو مدرية وقتية اى
لم وقت دخولك وصل وقت دخول الصلاة فمادة المبادرة (قوله السابق

السادس موافقة من نحو
وهو والذى يدل التوبة عن
عباده او تلك الذي ينقل
هم احسن ما علموا السابغ
موافقة الباء نحو ويطلق عن
الهوى والظاهر انها على
حقيقته وان المعنى وما يصد
قوله من الهوى الثامن
الاستعانة له لظلمه مثل
له بهو وميت عن القوس
لاهم بقولون وميت عن القوس
وقهرة على الحر يرى
انكروه ان يقال ذلك الا اذا
كانت القوس هى المرمية
التاسع البدل نحو واتقوا
يوم الاخرى نفس من نفس
شيناوى المحدث سوى من
أقول العاشر الزيادة
لتعويض من أخرى مودعة
كقوله
أخرج عن انفس انماها
حاشاها في لالتى عن بين
جنبيك تدفع

(شبه يكون بها التعليل فيه)
يعنى وزائد التوكيد ودور

اى تنجي الكفيلان وجعلها اربعة اقصر من اى النظم على ثلاثة الاول
لشبهه وهو الاصل فما نحو زيد كلامه الثاني

(التعليل) جعل قوم منه قوله تعالى وي كأمه لا يعلم الكافرون أي أعجب
 لعدم فلاح الكافرين (قوله تقتضي أن ذلك قليل) رأي بناء على التبادر
 من قد الداخلة على المضارع وتلد يقال التعليل بالنسبة إلى التشبيه فلا ينافي
 أكثره في نفسه (قوله ليس كذلك) أي بناء على رأي عزاء في المعنى إلى
 الأكثرين قالوا اذلولم تسكن زائدة لزوم المحال وهو إثبات النسب قال
 اللمة سألني في حاشية العبد لان التقى يعود إلى الحكم لا إلى المتعلقات
 وقوله ليس كإن زيد أحد يدل ظاهره على أن زيد ابنه وإن كان يستعمل أن
 يكون في المثل بناء على عدمه وقد يجب جمع إثبات مثله تعالى كيف وهو
 من قبيل الظاهر ونقصه وهو في مثله قطعي لا يمنع كثر ونز يادتها
 في الآية فمض هؤلاء قالوا المثل بمعنى الصفة وبعضهم قالوا المثل بمعنى
 الذات والحقيقة من منهم قالوا الآية من باب السكتاية للباغية في التثنية فهي
 باقية على حقيقة من في مثل مثله لكون المراد لازم ذلك وهو في مثله وانما
 كان لازماً لانه لو كان له مثل لكان هو مثلاً له فلا يصح في مثله ولان مثل
 الشيء من يكون على أوصافه فاد انفعوه من مماثلة فقد عود منه ونظيره مثلاً
 لا يجهل فأنهم نفوا اليجل عن مثله والمراد نفيه عنه فليس المسرد بالذات من
 الآية حقيقة من في مثل المثل حتى يلزم وجود المثل وقد مر جوابه لا يضر
 استعمال المعنى الحقيقي لا كناية فضلاً عن استعماله لازمه لان المعنى الحق في
 له غير مقصود منها بالذات فاعرفه (قوله لواحق الاقرب) قاله روية يصف
 شخصاً أي ضواصر الاقرب جميع قريب وضمتهين وضم فسكون الخصاصرة
 أو من الشاكاة إلى مراقب البطن كأي القاموس والضمير في فيها يرجع إلى
 التعليل الموصوفة والملقى الطول الفاحش مع رقة (قوله على خير) وقيل السكاب
 بمعنى الباء أي بخير وقد قيل في قولهم كن كما أنشأن المعنى كن على حال
 الذي أنشأ عليه وقيل ان المعنى كن كالشخص الذي هو أنت أي كن فيها
 يستقبل بما لا أنفك فيما مضى (قوله واستعمل اسماً) فيكون فاعلاً
 ومفعولاً وغيرهما وزعم ابن مضاء اسماً دائماً كأي الهمع (قوله عن كابر)د
 أي عن مثل البرد أي عن من مثل البرد والمهم يسكون النون وتشديد الميم
 النسابة الذائب أي الذي ذاب منه شيء فصغر وبجسهم في الاستشهاد

التعليل فعودوا ذكره كما هداكم
 أي لهدايتكم وعبارته هنا
 وفي التمهيد تقتضي أن
 ذلك قليل اسكنه قال في شرح
 الكافية ودلائل على التعليل
 كثيرة * الثابت التوكيد
 وهي الزائدة نحو وليس كذلك شيء
 أي ليس شيء مثله وقوله
 لواحق الاقرب فيها كالمق
 أي فيها المق أي الطول
 * الزايع الاستعمال قبل
 بعضهم كرف أصبحت قال
 كخير أي على خير وهو قليل
 أشار إلى ذلك في التمهيد
 وقوله وقد توافق على

(واستعمل) (الكاف) (اسماً)
 بمعنى مثل كأي قوله
 يفهم عن كابر منهم
 أي عن مثل البرد وقوله

باليت باحتمال أن الكاف حرف ومجسور عن محمد بن يوسف بن عوف الخلة وشبهها
 كأبجد فلا شاهد فيه حديثه فلو كان حرفه أن حذفه وصوف الخلة وشبهها
 لا يطردي مثل هذا الوضع (قوله بكثرة) أي بغرس كثافة بفتح اللام
 وكسر هاء وسكون افاق كافي العامور وهي العناب والشعواء بمجمة تميم
 العوجة المتعار وجأت من الحولان والكمنى الشعاع التكمي سلاحه
 أي التعطى به والتمتع المعطى رأسه بالبيضة قاله زكريا (قوله في الاحتبار)
 فأجازوا في زيد كالاسد أن تكون الكاف في موضع رفع والاسد مفعول وما
 بالاضافة معنى (قوله استعماله) وهم حديثه مبنيا على اسم الحرف
 في الهمز وأصل المعنى كما قاله ابن الحناجب وغيره ونقل أبو حيان عن بعض
 أنبأه أم حامير بان كذا في الهمز والقول بأعراب من الامة مع التزام
 سكونها لا يظهر له وجه وفي الهمز مع ابن الطراوة والفارسي والشلوب
 أن على اسم الدجاء عرب واستعملت على فعلها مضيا تقول لا يعلموا
 وعلى فعله فلا يبقى بقاء ولم يتعرض له لشهرته ولا على الفعلية ليس
 رسمها كرم على الحرفية لانه ترسم باللام لان أصلها علو بخلاف
 الحرفية ترسم بالياء وتسمى هذا أن على الامة ترسم بالياء وهو ما
 يظهر اذا كانت من على فعل أم اذا كانت من على فعلوا كانتا باللام
 لانهما حديثه واوية لكن يكفي في نسخة ذكره على الامة دون الفعلية
 موافقه الامة الحرفية لفظا ورسم على أحد الوجهين بخلاف الفعلية فانها
 لا توافق الحرفية رسميا في وجه أصلا معرفة ولم يتعرض المصنف لاني مع أنها
 جاءت اسمها بمعنى المنتهى ولعل ذلك لغته وجامع متنوعة بمعنى النعمة (قوله)
 من أجل ذاعلها من دخلا) استهاده على استعمالها اسمين لا لتقييد
 ولذا خص من لأنها المسجوع دخولها علمها كثيرا ومع حرصه على نادرا
 يعلم أن اسميتها لا تنقل بدخول من فهم تنعين اسميتها بدخولها أو كذا بدخول
 غيرها من حروف الجر فاذا قلنا زيد على السطح وسرت عن الملاء احتملا
 الامة والحرفية وعند دخول من تنعين اسميتها ما (قوله درية) ثم مرة بعد
 تخنية ما كتبه قول ثان لا يرى وهي الحلقة التي يتعلم علم الرمي والطعن
 قاله العيني والمصرح وفي شرح شواهد المغني للسبوطي جواز ما يدل الامة

بكثرة الشعواء جلت هم
 أسكن لا ولع الابل الكمي
 التمتع وهو محموص من
 سب وبنو الخلفين بالضرورة
 وأجازه كثيرون منهم المارسي
 والتأطيم في الاحتبار (وكذا)
 عن وعلى استعماله هي
 الاول بمعنى جاد والثاني
 معنى فرق (من أجل دا
 علمها من دخلا) في قوله
 ولقد أراي للرمح دويته
 من عن يميني نارة وأسمى

(قوله غدت) أي سارت القطاة من عليه أي الفرخ والظلم بكسر الظاء
المشاة وسكون الميم بعدها همزة مدية صبرها من الماء ونصل بفتح القوقبة
وكسر الهمزة أي تصورت أحشاؤها من العطش وقوله وعن قبض حطف
على قوله من عليه والقبض بفتح القاف وسكون القنة بعدها ضاد مججمة
قال الدماميني القشر الاله من البيض وزيرا براهين مجتمعتين مكسورة
أولاهما ونفع كما قاله السبكي أرض غليظة مجهول بفتح الميم على قاعدة اسم
المكان من مفعول أي محل بلهل السائر وقوله قال في التصريح خلاص
ابن السيد وهو مجرور بإضافة زراة اليه ولا يجوز أن يكون زراة
هذا البصريين اهـ ولأنه سبحانه بلأ (قوله ومنذومند) وكسر ميمهما لغة
هـ ص (قوله أمين وحرفين) قال الشاطبي قد بحث ملان الاسم والخرافية كما
في ما رأيت من أمين أنه أن الله خلقه بفتح الهمزة ثمان كسرت فالاسمية
متعينة (قوله كما إذا أوليا الفعل) جعل الشارح قول المصنف الفعل مثالا
لا قيد أو المراد الفعل الماضي فلا يجوز من يوم لأن عاملها لا يكون
الماضي بل لا يجتمع مع المستقبل ولم يميزوه على حكاية الحال فلا يجتمع
بجواز ناو بل المضارع بالصدر لانه مضاف اليه واستعماله في الماضي
نقله يس عن ابن هشام وبني جوار ذلك عنده من جوار اجتماع مجازين
في الحكمة قدس (قوله فلا قول) أي ما إذا رفعها اسما مفردا (قوله وهما
حبة ثم بدت آن) أي حين انرفعا ما بعدهما واساغ الابتداء بهما لانهما
معرفتان انظر ارمعني أو معنى فقط على الخلاف افعه ما امد انقطاع
الرؤية وأول امد انقطاع الرؤية وأورد على ابتدائتهما أنه لا جاز يومان
منه كما جاز يومان أم ذلك وأوجب بأنهما أجر وهما ارفعين مجراهما خافضين
في أنهما لا يندخلان الاعلى اسم الزمان فأد بعض ذلك سم وبعضه الدماميني
(قوله والتقدير امد الخ) فيه انف وشر مرتب ومثل المعدود كما في المعنى
الحاضر ثم ومنذ يومنا ابتداء على تجوز بعض العرب رفعهما الحاضر كما هو
المفهوم من قول الشارح الآتي أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر
(قوله وأول انقطاع) أي أول امد انقطاع فوافق قول المعنى وان كان أي
الزمان ما ضيا فغناهما أول المدة فافتصار البعض على الاعتراض بأن ظاهر

قوله وقوله هـ كذا في الأصل
وصوابه وتبانه بالياء كما علم
بمراجعة القاموس والصحاح
اهـ

وكقوله

غدت من عليه هـ دما تم

نظموها فصل وعن قبض

بزراة مجهول

(ومنذومند) بفتح ملان أيضا

امين وحرفين هـ هـ (اسمان

حيث رفعها) اسما مفردا

(أو أوليا) جملة كما إذا أوليا

(الفعل) مع فاعله وهو الغالب

وهذا اقتصر على ذكره أو

البتداع خبره فالاول نحو

ما رأيت من يومان أو منذ يوم

الجمعة وهما حيث ثم بدت آن

وبما بعدهما خبر والتقدير

أمد انقطاع الرؤية يومان

وأول انقطاع الرؤية يوم

الجمعة

كلام الشارح يخالف ما في المعنى تقصير (قوله وقد أشعر الخ) أي لأن
 المبتداه والرائع للغير من غير عكس على المختار (قوله وقيل بالعكس) مثل
 في التصريح وهو مذهب الاحقر وأبي اسحاق الزجاج وأبي القاسم
 الزجاجي ومعاذ بن أبي يعقوب، هذا معنى ما في القصة من يؤمن ببيت وبيت
 يؤمن أنه قال ابن الحاجب وهذا القول وهم لأن المعنى والمقظ بأية أما
 الأول فلأنه لا يتخير عن جميع المدة بأية يؤمن وذلك غير محقق على هذا
 الاغراب وأما الثاني فلأن يؤمن تذكره لا موقوف بما وليس الطرف الواقع
 خبر الطرف للبتداه حتى يكون تقديمه موقوفاً ولو كان طرفاً لكانت زائدة عليه
 وهو منافي للسر إذا المراد أنه هو اه وأنا أقول في كل من توجه به للأول
 وتوجهه لثاني طرفاً أما النظر في توجهه للأول فلأن هذا التركيب على هذا
 الاغراب وإن لم يقد أن جميع المدة يؤمن باعتبار أصل اللغة لأن كينونة
 اليوم بينه وبين لقائه لا تنافي كينونة غيرهما أيضاً لكن يفيد باعتبار
 العرف ادلا يقال مثلاً بقي وبين لقائه يؤمن عرفاً إلا إذا لم يكن إلا اليومان
 فقط وأما النظر في توجهه لثاني فممنع قوله يؤمن تذكره لا موقوف بما
 السقوف موقوف وهو تقديم الطرف المختص وتعاينه عدم كون تقديمه موقوفاً
 بأن القرى المجهول خبر ليس طرفاً للبتداه إذ لو كان مكان طرف الخ مردود
 إلى طلال المسار متاد لا يجب كون طرف الشيء زائداً عليه بل يجوز كونه
 مساوياً به بدليل صحة صحوفي يوم الخميس صوم وبين طلوع النجم وطلوع
 الشمس وقت صلاة الصبح وليست شعري كيف يحكمكم على اغراب هؤلاء
 الجماعة بالوهم مع أن التركيب المغرب كالشال الثاني المجمع على اغراب
 هذا الاغراب إذ معنى مذويمان على كلاً منهم بين وبين لقائه يؤمن أي كأن
 بين وبين لقائه يؤمن فهو كالشال الثاني فوجب أن يكون الحكم فيه كالحكم
 في الشال الثاني وقد علم من هذا التحقيق أن جماعهم مذويمان خبر بين على
 التسامح السامع في اغراب نحو زيد في الدار بقوله هم زيد مبتداه أو في الدار
 خبر وأن الخبر في الحقيقة متعلق بمذويمان على الراجح وهذا المتعلق متكررة
 وحيد لا يرد ما قيل إذا كان معنى مذويمان على هذا القول بين وبين مضافين
 إلى المعرفة كأنه مرهين فهما الحقيقة بالبتدنية قد برأ لقائه بانصاف

وقد أشعر بذلك قوله حيث
 وهذا وقيل بالعكس

والله اعلم بئني وبين آل رؤيتهم (٢٩٩) وقيل لخرافان وما بهما فاعل بفعل محذوف أي مذ كان أوله

مضى يومان واليه ذهب أكثر
الكوفيين واختاروه السهيلي
والناظم في السهيلي والثاني
(كثفت ممددا) وقوله
ما زال لم يصدق يدأ ازاره
وقوله

وما زلت أُنهي الخبر ماذا أتابع
والشهور وأما حديثه فطرفان
مضافان إلى الجملة وقيل إلى
زمن مضاف إلى الجملة وقيل
مبتدآن فيجب تقدير زمن
مضاف إلى الجملة يكون هو
الخبر (وأن يقرأ) فهما حرفنا
جرنهما كما ذلك (في مضي

فكمن بهما) في المعنى نحو
 بارأيت مذنب يوم الجمعة ومنذ
 يوم الجمعة أى من يوم الجمعة
 (وقى الضمير عني في أسنن)
 بهما فخرهما بارأيت مذنباً أو
 مذنبون أى في يومنا هذا
 مع المعرفة كإرأيت فان كان
 الجور بهما مذكراً كانا
 بمعنى من وإلى معاً كافي
 المردود نحو ما رأيت مذنباً أو
 مذنبين وكره ما إذا جاز
 حرفي جر هو ما ذهب إليه
 الأكثرون وقيل هما ظرفان
 منصوبان بالفعل قبلهما

فانه متين قال الدماميني واعترض على جعله مذومًا وتخبر بان المعنى عليه كما قالوه بيني وبين لقائه يومان وبين زمانيته هنا فكيف يكون الشيء ظرفًا لنفسه والجواب أن هذا يرد على قولك بيني وبين لقائه يومان وهو سائرًا كان جوابًا عن هذا وهو جواب عن ذلك اه وقد أسلفنا في أول باب المقول فيه ما يؤخذ منه الجواب فأعرفه (قوله والمعنى بيني الخ) أو رده عليه عدم الطمأنينة لانه لا يأتي في نحو قولك يوم الاحد مارأيتهم مني بل جمعة الا أن يجعل على حذف العاطف والمطوف أي بيني وبين رؤيته يوم الجمعة وما بعده الى الآن وفيه تكاف (قوله وقيل ظرفان الخ) على هذا القول يكون التركيب كلامًا واحدًا مشتملًا على جملتين بخلافه على الاولين فكلامان ثانٍهما وهو مذ كذا استأنف استأنفًا يانيًا كما في الدماميني (قوله مذ كن) أي وقت وجد (قوله أو مذ ضي يومان) فيه أنا اذا قدرنا كان أو مذ ضي كان مفاد الكلام انتفاء الرؤية وقت وجود اليومين ومضيهما فيصدق بالرؤية فيهما قبل تمامهما والقصود انتفاء الرؤية فيهما اللهم الا أن يقرر مضاف ولا يحفظ استمرار الانتفاء الى آل التكلم والتقدير وقت وجود أول اليومين ومضيه أي واستمر الانتفاء الى الآن فتأمل (قوله والثاني) أي ما إذا أوليا الجملة الاسمية أو الفعلية (قوله يافع) أي ناهض الحسم أو عشرين سنة على الخلاف يقال أيفع الغلام فهو يافع ولا يقال موفع وان كان هو اقياس (قوله وقيل الى زمن مضاف الى الجملة) انظر ما الداعي لتقدير الزمن على هذا القول مع كونهما ظرفي (قوله وقيل مبتدآن) هذا القول مقابل المشهور وليس معطوفًا على قيل الذي قبله ثماني (قوله يكون هو الخبر) أي لتوقف صحة الاخبار عليه حينئذ (قوله فكمن) أي الابتدائية (قوله معنى في استنب) أي المطلب بيان معنى في وهو الظرفية والدلالة عليه بهما (قوله تنكرة) أي معدودة اذ لا يجوز منيوم كما تقدم أول الباب ولا ينافي معافي البيت الآتي ومذهرا لانه متعد في المعنى وبهذا يعلم أن السكاف في قول الشارح كالفي المعداد استقصاء توفي نسج قال كان الجور وبهم ما تنكرة معدودا كناية عن من والى معان نحو مدنيومين وهو واضح (قوله نحو موارأيتهم مذ أو منيومين) فالعنى ناراأيتهم من ابتداء هذه

* تنبيهات * الاول أ كثر العرب على وجوب جرهما للعاصره وعلى ترجيح جرمه للمأثم على رفعه كقولهم

المدة الى انهاءها (قوله ورابع غنت آثاره) أي ومنزل اندرست علاماته
 وقوله منذ أول من قال سم اهل هذا من اعدده فتكون بمعنى من والى معا (قوله
 بقية البحر) القية بضم القاف وتشديد التوت أعلى الجبل والمراد بالبحر بكسر
 الطاء بحر عود وأقرب أي حال من الديار فتقدير قد والخرج بالكسر
 التوت (قوله رجوعهم الى ضم الفال) أي على الانهر وجاء كسر هاء هذا
 مساقاة الساكن لا قال يحتمل أن الضم لكسرة الكسرة بعد الضم لانا
 تقول هذا الكسر جارح مثل قم الليل فلا يكره نعم قد يقال الضم اتباع
 الجاء لا رجوع الى الاصل (قوله ولان بعضهم يقول مذ الخ) فذيقال الضم اتباع
 (قوله لم يكون) قال شيخنا السيد بضم الميم وسكون الهمزة وضم الكاف
 (قوله في الحرف وشبهه) قال الشارح هذا قول المصنف ه حرف وشبهه من
 الصرف يرى مائه المراد به الحرف الاعماء الملية والافعال الجاءة
 ودان عوى وليس ونحوه ما فامان شبه الحرف في الجود اه (قوله ويرد
 تخفيفه من ان الخ) أي وهذا التخفيف تصرف جرى في الحرف شذوذا كما
 سيد كرهه الشارح وفي أول باب التصريف فليكن تخفيفه من متضمن هذا
 التقييل (قوله الثاني) نزل شيخنا السيد أنه يفتح الهمزة (قوله بقي من الحروف
 رب) أي بقي من هاء الحروف هني وب وأما نفس رب فقد ذكرها المصنف
 ولعل المصنف ليد كرهها السابقة من الخلاف فقيل التكمير دما وقيل
 التقليل دما وعزى الى الاكثرين وقيل التكمير كثيرا والتقليل قليلا
 وقيل العكس (قوله يارب كاسية) أي مكتسبة يقال كسى بكسر السين يكسى
 به فهو كاس و كاس و بالتثنية أو النداء والتنادى تحذف وفي الدنيا حرف
 لغوه متعاقب بكسبة وعارية غير المبتدأ الذي هو كسبة هذا هو الظاهر الحق
 وقول البعض كسبة مبتدأ وفي الدنيا صفة وعارية غيره أو الظرف غير
 وعارية غير به محير وكبت بوجهه أمثالا أول فلان جعل في الدنيا حرفا
 مستقرا صفة كسبة غير مرجح في كونها كسبا في الدنيا الذي هو المراد
 وأما الثاني فلان المقسود من الحديث الاخبار عن الكسبة في الدنيا بانها
 عارية يوم القيامة لا الاخبار عن الكسبة بأنها في الدنيا كما لا يخفى على
 أحد ويجوز ان بعض في عارية الجرصة لكسبة على اللفظ والرفع صفة لها

وربع غنت آثاره منذ أزمان

وعلى ترجح رفعه منذ الماضى

على حره من التأويل مع أقوله

لمن الديار بقية البحر

أدور من الحجج ومذهبه

هو الثاني أصله من تبدل

رجوعهم الى ضم الفال من

معهند لاقاة الساكن نحو

مداليوم وتولا أن الاصل

الضم لكسر واولان بعضهم

يقول مد من طو بل فيضم

مع عدم الساكن وقال ابن

مذكور هما أسلان لاه

لا يتصرف في الحرف وشبهه

ويرد تخفيفه من ان وكان

ولكن ورب قال السابق اذا

كانت مد اسماء أصلها منذ

أورده ابنى أصله الثالث

بقي من الحروف رب وهي

للتكمير كثيرا والتقليل قليلا

والأول كقوله صلى الله عليه

وسلم يارب كاسية في الدنيا

عارية يوم القيامة وقول بعض

العرب عند انقضاء رمضان

على الجمل والتمسب على الحال المنتظرة من الضمير في كاسية والخبر على
 الثلاثة مخدوف أي ثابتة وفي الأخير نظر لأن صاحب الحال لا يقدر العري
 فكيف تكون عارية حالاً منتظرة إلا أن يجعل المعنى مقدراً صريحاً بآية
 المفعول لا مقدرة عري بآية الفاعل وإنما كانت رب في الحديث للتسكير
 لأنه مسوق للتخويف والتقبل ليناسبه وكذا قول بعض العرب (قوله
 يا رب سامع الخ) استدله الكسائي على إعمال اسم الفاعل ما ضياءً إذ لو لم
 يكن عاملاً لكانت في ضمير رمضان لكانت إضافة إليه محضة لأن إضافة
 وصف إلى غير موصولة فتعذر أن تعرف مع أثر رب لا بخبر المعرفة وقد يجاب
 بأنه حكاية حال ماضية بلغة حكايته قبل مضمها فاسم الفاعل غير ماض
 تنزيلاً وقوله لن يصومه ولن يقومه صبر بلن الاستقبال لئلا يراد أن
 يجوز ثواب صيامه وقيامه يوم القيامة أولن يعيش إلى صيام مثله وقيامه
 (قوله ألا رب مولود وليس له أب) هو عيسى عليه الصلاة والسلام وقوله وذى
 ولد الخ هو آدم عليه الصلاة والسلام وخبر لم يولد له إلى ذى ولد وأصله لم يولد
 بكسر اللام وسكون الدال فسكنت اللام تشبهاً بهاء كتف فالتقى ساكتان
 فخركت الدال بالفتح اتباعاً للياء أو بالضم اتباعاً للهاء كذا في التصريح
 وغيره وعندي أنه يجوز التثنية بالكسر على الأصل في التخلص من
 التثنية الساكنين (قوله فليقع الخ) نقل في الجمع أن ما تكف به في الأيام ومن
 ويدخلان حينئذ على الفعل (قوله نحو مما خطا بأهـم الخ) خطا بأهـم
 مجرور بكسرة مقدرة بديل ظهورها في القراءة الثانية خطيئتهم ولو
 مثل به الساكن أظهر ولا يدرج في هذا المثال وما بعده احتمال ما لا لا محسنة
 بمعنى شيء فيكون ما بعده هايدلاً لأن المثال يكفيه الاحتمال (قوله وزيد بعد
 رب الخ) فديفرق بين رب والكاف بين التثنية قبلها بأن اختصاصها
 بالأسماء أقوى لجوها كل اسم ينحرف عن الكاف والكاف فانهما انما يحتران
 بعض الأسماء فافهمها بما ذكر كفا من العمل بخلافها اسم (قوله
 فكف) أنكر أبو حيان كف الكاف بما وأول ما يؤهم ذلك يجعل ما مصدورية
 منه مكية مع الجملة بعد ما مصدر بناء على جواز وصلها بالأسماء مع (قوله
 رجما الجامل المؤمل) الجامل بالجيم التطميع من الأهل والمؤمل بالموحدة

يا رب سامع ان يصومه
 وقامه لن يقومه والذاني
 كقوله

ألا رب مولود وليس له أب
 وذى ولد لم يولد له أبوان اه

(و يعلم من وعنه واهـ زيدا
 فم رفق عن عمل قد علمها)

لعدم إزالتها الاختصاص
 نحو مما خطا بأهـم أغرقوا
 مما قليل فيما رجع من الله

(وزيد بعد رب والكاف
 فكف) من الجر غالباً وخيل

يدخلان على الجمل كقوله
 رجما الجامل المؤمل فهم
 وعنا جميع ينطق الماهر

أى رب شئ هو الجاهل المؤجل (وحذف رب) انظروا (بحرف) منوبة (بعديل) والفاء لكن على قلة كونه
 بل بالمدى والفتح فقه لا يتقرى كانه وجهه (٣٠٣) وقوله بل بالمدى صعدوا باب

وقوله
 ذلك حبلى قد طرقت ومرشح
 وقوله
 فخره وانه وثيق عين

(و بعد الوشاع دا المجل)
 بكثرة كونه
 دليل كوج البحر أرشى سدوله
 * تبيان * الاول قد بين
 بها محذوفه بدون سنده
 الاحرف كقوله

رسم دار وقفت في طرفة
 كدت أفضى الحياة من جلاء
 وهو نادر وقال في التسهيل
 تجر رب عيون وقته بعد الفاء
 كثير او بعد الواو أكثر
 وبعديل قليلا ومع التجر دأل
 ومراده بالكثرة مع الفاء
 الكثرة النسبية أى كثير
 بالنسبة إلى بل * الثاني قال
 في التسهيل وليس الجرباء
 وبل بالتشديد وحكي ابن
 عصفور أيضا الاتفاق لكن
 في الارتشاف وروى بعض
 النحويين أن الجرب هو الغاء
 وبل لسانهم عام ناب رب وأما

بمعنى ال منوبة أى رب شئ هو الجاهل المؤجل كائناتهم وانما قدر الفارسى
 شبرا محذوف ولم يجعل الجمل على حاله الصفة لما حصل الربط بين الصفة
 والوصف فترى (قوله أى رب شئ الخ) وعلى ذلك انكتب ما فقه وقوله من
 رب بخلاف ما ذكره فانها انكتب موصولة (قوله بعديل والفاء) قبل وبعد
 ثم مع (قوله الفاء) بكسر الفاء جمع فصح وهو الطريق الواضح وانتم
 بقضتين وانتم ففتح فكأنه واقتسام كحساب الغبار وقوله لا يتقرى كانه
 وجهه أى وجهه مبهمة بفاء النسب للسرورة والمراد به البسط المنوبة
 إلى جهرم بفتح الجيم فسر به فارس وقيل الجهرم ابتداء من الشعر
 والجمع به ارم ووجه وباب رب قطعت في بيت بعد من شرح شواهد المعنى
 للسيوطي (قوله ذى سنده) بضمين جمع معود بفتح الصاد العتية واسباب
 جميع ضب وهو الحيوان المعروف بالبلاء الواقعة روي في هذا البيت يجب
 اسكانها كما لا يخفى على من له الماسم من العروض (قوله ذلك حبلى) خص
 الحبلى والمرضع بالذكر لانها أزهى النساء في الرجال وقوله قد طرقت أى
 أتيت البلاء (قوله فخر) جمع حوراء وهى شديدة العيون مع شدة بياضها
 وبعين جمع عيشاء وهى الواضحة العين (قوله وليل كوج البحر) أى
 في كفافه وظلمته والسدول السور والابتلاء الاختيار (قوله رسم دار)
 أى رب رسم دار ورسم الدار ما كان من آثاره الا صفيا بالارض كالرماد
 والاطلس ما شمس من آثارها كالوتد والانافي وقوله من جلاء بفتح الجيم
 واللام الاولى أى من أجسه أو من عظم شأنه لان الجلاء يطلق بمعنى أجلى
 وعظيم وحقيق وأما بعديل بالنسبة إلى السكون فحرف بمعنى نعم من الغنى
 وشرح شواهد السيوطي (قوله وهو نادر) أى جدا كما يدل عليه ما بعده
 (قوله كثير بالنسبة إلى بل) أى وان كان قليلا بالنسبة إلى الواو فلا ينافي قول
 الشارح سابقا لكن على قلة (قوله لكن في الارتشاف الخ) يجب بأن
 المستغنى وابن عصفور لم يعتد بالتحالف لشدوذه فحكي الاتفاق (قوله
 والصحيح أن الجرب المضرة) لانه لم يهه الجربيل والفاء أصلا ولا بالواو

الواو ذهب السكونيون والمبرد إلى أن الجرب هو الصحيح أن الجرب المضرة وهو من ذهب البصريين
 (وقد يجر بسوى رب) من الحروف (الذى حذف)

وهذا انه يرى غير مطرد في تنصيره على السماع وذلك كقول روثة وقد قيل له كيف اصبحت قال نعم بما قال
الله التقدير في غير قوله اشارت كليب بالاصح كالف الاسابع وقوله حتى يندخ فارتقى الاعلام
أي الى كليب والاعلام (وهذه يرى مطردا) (٣٠٤) وذلك في ثلاثة عشر موضعا الاول

لفظ الجلالة في القسم دون
ومن غوائله لا يعلن
الثاني في ذكر الاستغماية
ادخل عليها حرف حشو
بكم درهم اشترت أي من
درهم شاعلا للزينة في
تقديره الجبر بالاضافة كما
بأقوى ماها * الثالث
جواب ما فهم من المحدث
لخو زيد في جوابين مرت
* الرابع في المعطوف على
ما فهم من المحدث بحرف
متصل نحو وفي حاكمكم وما
يث من دابة آياتهم يوم
يؤتون واختلاف الليل
والنهار أي في اختلاف الليل
وقوله
أحلق يدي العبر أن يحظى
بجاذبه * وممن افرع
للابواب أن الجاه أي وممن
* الخامس في المعطوف
عليه بحرف متفصل بلا كقوله
ما لم يجد أن يجرد
ولا حبيب رافة فيجبرا

الاقى قسم (قوله وهذا) أي الجبر يرب يدي المحدث (قوله كقول
روثة) قسم الراوي يكون الهزة ابن الجحاج من روثة كان من فهاء
العرب (قوله التقدير على غير) أي أو غير كما في التصريح (قوله حتى
تندخ) أي تكبر والاعلام الجبال (قوله وذلك) أي اليه يرب
مطردا من الجبر يرب يدي المحدث (قوله دون ووض) أي من حرف
القسم المحذوف وتبدل ذلك ليكون من الجبر بالمحذوف اتفاقا لانه مع العوض
قيل هو الجبر كما مر ذلك (قوله في جواب ما) أي سؤال تضمن مثل المحذوف
أي اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف (قوله بحرف متصل) متعلق
بالعطف وليس الجبر بالعطف على خلقكم حتى يقال الجز في المذكورة
لا المحذوفة بالجرم عليه من العطف على معمولي عاملين مختلفين وهو منوع
على الاسع الموهولان خلق وآيات والعاملان في والابتداء فعلى ما ذكره
الشارح يكون العطف من عطف الجمل (قوله أن يحظى) قال في القاموس
المطوية بالضم والكسر والحظنة كعدة المسكنة والحظ من الرزق والجمع
حظا وحظا وحظلي كل واحد من الزوجين عند صاحبه كشي واحد ظلي وهي
حظية كغنية اه ولم يجد فيه ولا في غيره حظي منه دابة بالباء فاعله على
تضمير معنى طغرا أو تنعم مثلا وقوله وممن أي مديم والولوح المذخور (قوله
أي وممن) ولم يندر الباء لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين
المعولان ذي وأن يحظى والعاملان الباء وأخلق لكن قيل قال أن يحظى
بدل اشتمال من ذي الصبر فالعامل واحد وهو الباء إلا أن يقال العامل
في البدل بابه أخرى مقدرة على ما رجحه أكثر المتأخرين من المحدثين وهو وجود
(قوله في المعطوف عليه) أي على ما فهم من المحدث (قوله ما لم يجد أن يجرد
أر يجردا) أي قوة لله جبر والشاهد في قوله ولا حبيب وقوله فيجربا انصب
على اسماء أن (قوله ولو فتة) أي ولو بفتة أي ولو بعد تهيئة وعدم حجة كون

* السادس في المعطوف عليه بحرف متفصل بلا كقوله متى قد تم بنا ولو فتة منا * الجبر
كفتم ولم تتشوا هو اتوا ولا وهنا * السابع في القرون بالهزة بعد ما فهم من المحدث ونحو أزيد بن عمرو
استه ما لمن قال مررت بزيد الثامن في القرون بلا بعده ونحو هلا دينار لمن قال جئت بدرهم * التاسع في القرون

بان هذه نحو امرر بل هي اسم أفضل ان زيد وان محض ووجهل سيؤيدها هذه الباء بعد ان أسهل منه
 اشعار رب بعد الواو وهم (٣٠٥) بذلك اطراذه العاشر في المقرون بقاء الجزاء بعده حتى

يونس مررت برجل صالح
 صالح فطالخ أي الأمر
 صالح فقدم مررت بطالخ
 والذي حكاه سيديوه الا
 صالحا فطالخ والا صالحا
 فطالها وقدره الا يكن
 صالحا فهو وطالخ والا يكن
 صالحا يكن طالها الحادي
 عشر لام التعديل اذا جرت كي
 وصلها واولها ان جمع الضومين
 يحذفون في نحو جئت كي
 تنكر مني أن تكون كي
 تعليلية وأن مضمره بعدها
 وأن تكون مصدرية واللام
 مقدرة قباهم الثاني عشر مع
 اللوا وان نحو جئت أن لا فاقم
 وأنقت على ما ذهب اليه
 الخليل والكسائي وقد سبق
 في باب تعدي الفعل ولزومه
 الثالث عشر المعطوف على
 خبر ليس وما الصالح لدخول
 الجار بأجاز سيديوه في قوله
 يداني أني لست مسدرك
 ما مضى ولا سابق شيئا اذا
 كان جانيا الخفض في سابق

الجر هنا اعطف على لان لولا تدخل الاعلى الجملة دون المفرد والغالب
 في مثل هذا النصب كقوافم التي يدايه ولو حاركا كما في الجمع (قوله بعده)
 أي بعد ما مضى مثل المحذوف وكذا الأخير في نظائره الآية (قوله أسهل
 من أخمار رب الخ) أي فيكون محلهما محذوف بعد أن أكثر ما ذكر وجهه
 كما في زكريا أن أن محذوفه بالاعمال وهي قوة الطلب للجار (قوله مررت
 برجل صالح) أي في اعتمادي وقوله الا صالح أي في نفس الامر فطالخ أي
 في نفس الامر فلا تنافي وليس اقتض صالح الاول في عبارة المرادى والامر
 عليه ساطر (قوله الا صالح فطالخ) الشاهد في فطالخ وأما جرح صالح فن
 الموضع التاسع لانه لم يقدر فيه المقرون بأن بالنكرار ولا بعدم الفصل أفاده
 شيخنا (قوله أي الأمر بر صالح فقدم مررت بطالخ) قال في التصريح هذا
 تقدير ابن مالك وقدره سيوي به الا كن مررت بر صالح فطالخ قيل وتقدير
 سيديوه هو الصواب لانه اذا قلت الأمر رتعت اخبارك أولا بالمرور
 فيما مضى لان الأمر بمعناه الا أمر فيما يستقبل فلا بد من تقدير السكون
 أي الا كن فيما يستقبل وموصوفا بكوني مررت فيما مضى بصالح فانا قد
 مررت بطالخ اه ملخصا ويمكن جعل تقدير ابن مالك على هذا بان يجعل معنى
 ان لا أمر ان لا أكن مررت (قوله على ما ذهب اليه الخليل والكسائي)
 أي من أن أن وصاتها أو أن وصاتها في موضع جرح بالخرف المقدر أمانا على
 ما ذهب اليه سيوي فوضه ما نصب بنزع الخافض (قوله الصالح لدخول
 الجار) أي بأن يكون اسمال بقض فقيه (قوله ولم يجزه جماعة من النحاة)
 وأما الجرح بالمجاورة نحو هذا جرح ضرب خرب فأنشده جمهور البصريين
 والكوفيين في نعت وتو كيد زاده فمهم وعطف ورده أبو حيان بأنه ضعيف
 لانه تابع بواسطة بخلافها وأما الآية ففي الجمع على الخلف على قول وزاد ابن
 هشام عطف البيان قياسا وسيأتي بسطه في أول النعت (قوله مررب) بفتح
 الميم اسم مفعول (قوله مشائيم) جمع مشوم وناعب بالعين المهملة أي صاحب

صبيان في على توهم وجود الباء في مدرك ولم يجزه جماعة من النحاة ومنه قوله
 أحق عباد الله أن لست صاعدا ولا هابطا الأعلى رقيب ولا سلك وحدني ولا في جماعة من الناس
 الا قبل أنت مررب وقوله مشائيم ليسوا مسلمين عشيرة ولا ناعب الابيين غيرهم

طالبه عليه لا يجوز
التمسك به من حرف الجبر
ومجروره في الاختيار وقد
يقول جنما في الانطرار
ظرف أو جبر وركه وله
أن محمداً الأخير في اليوم محرو
وقوله

وليس الى من التزلزل
ونذر الفصل بينهما في التثر
بالقسم نحو واشترى به وافته
دوره (خاتمة) يجب أن يكون
لليبار والظرف متعلق وهو
فعل أو ما يشبهه أو مؤول بما
يشبهه أو ما يشبهه الى معناه نحو
أثبت عليهم غير المقصود
عليهم وهو اقل في السموات
وفي الأرض أي وهو المسمى
بهذا الاسم ما أنت بنعمة
ربك بمجتنون أي انتفي ذلك
بنعمة ربك فلم يكن شيء
من هذه الاربع موجدوا
في الاقراط نذر الكون المطلق
معناها كما تصدم في الجبر
والهالة ويستثنى من ذلك
ثلاثة أحرف في الاول الزائد
كالباو ومن في نحو كوفي بانه
شبهه من خالق غير الله
في الثاني لعل في لغة عقيل

وبه شرف وتقع كافي المصباح والبين اليه ذو قوله غرابها أي غراب ليل
الشافعي (قوله وما زوت ليلي الخ) يقتضي اسماء طه هذا البيت اذ ليس فيه ليس
ولما العامة عملها بل الحرفية ليس من جر التوهم أصلاً بل الحرفية بسبب
العطف على أن تكون لأن محمداً جرباً لا لام المقدرة على مذهب اليه انطيل
والكسائي نعم هو من جر التوهم على المذهب الآخر فيمكن أنه مراد الشافعي
ويكون قوله سابقاً وقوله الخ أي من الجبر على التوهم أعم من أن يكون
بديلاً وما أولاً لا تنبيه (قوله يجب أن يكون لليبار والظرف متعلق) أي
لأن الحرف موضوع لا يصلح معنى الفعل الى الاسم والظرف لا يذهب من شيء
يقع فيه فالوصل معناه والواقع هو المتعلق والخصيخ أن ذلك المتعلق إنما
يعمل في الجبر ورر وأه الذي في محمل نصب بالمتعلق يعني أنه يقتضي نصب
لو كانت مذهباً اليه بنفسه متعلق الجبر ورر به تعلق محمل وأما الجار فلا يصلح
لأنه متعلق فيه ونسبة التعلق اليه معاجة أو مراده من تعلق الاتصال لأن
الحرف يوصل معاني الأفعال الى الأسماء فقولم أن المحل للجبر ورر فقط هذا
إذا لم يقع عوضاً عن العامل المحذوف والإحكام على محل جمعه مما يامرأ
العامل رفعا نحو زيد في الدار أو نصباً نحو خرج زيد بيباه أو جراً نحو
مررت برجل من الكرام أفاده الدمايني وغيره (قوله أو ما يشبهه) أي
في العدل وهو المشتق والمصدر واسمه وكذا اسم الفعل وإن لم يذكر غير
واحد كالبعض (قوله أو ما أول بما يشبهه) كلفظ الجلالة فانه مؤول بالمسمى
بهذا الاسم أو بالعبود (قوله أو ما يشبهه الى معناه) أي معنى الفعل وسياق
التفسير له بما في قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجتنون وظاهره أن ما في
المتعلق وهو مبنى على جواز التعلق بالحرف المعاني ومذهب الجاهل ورر الخ
فعل مذهبهم المتعلق هو الفعل الذي يشير اليه الشافعي كافي المعنى (قوله نحو
أثبت عليهم الخ) فيه افع وتشر مرتب (قوله أي انتفي ذلك) أي الكون
مجتنوا وهو تفسيره يعني ما ليس مراده أن المتعلق الفعل الذي دل عليه
الشافعي والاتفاق آخر كلامه أوله (قوله الاول الزائد) لأنه إنما أتى به
للتأكيد لا ليط الفعل بالمفعول لعدم احتياجه اليه في الابطال نعم استثنى
من الزائد الاسم القوي فانه لا مانع من تعلية ما بالاعمال المعزى لا فتر يادها

لأنها بمنزلة الزائد ألا ترى أن مجرورهما في موضع رفع بالابتداء

يبدل ارتفاع ما بعده على الخبرية (٢٠٧) * الثالث لولا فيمن قال لولاى ولولا لولا على قول سيدي

ان لولا جارة فانها ايضا بمنزلة
لعل في أن ما بعده ما مرفوع المحل
بالاتداء * الرابع رب في نحو
رب رجل صالح أقيمت أولعنته
لان مجرورها مفعول في
الاول ومبتدأ في الثاني أو
مفعول أيضا على حديث زيد
ضربته ويؤيد انما ما بعده
المجرور لا قبل الجار لان
رب لها المصدر من بين حروف
الجر وانما دخلت في المثالين
لأفادة التكميل والتقليل
لأنه مبدية عامل هنا قول
الرماني وابن طاهر وقال
الجمهور هي فها حرف جر
معد فان قالوا انها عادت
الفعل المذكور خطأ لأنه
يتعدى بنفسه ولا استفان
مفعوله في المثال الثاني وان
قالوا عادت مجازا فاستفاده
حصل أرخوه فقيه تدبر مالا
حاجة اليه ولم يلفظه في وقت
* الخامسة حرف الاستثناء
وهو حلا وعدا وحاشا اذا
خضعن لما سبق في باب
الاستثناء والله تعالى أعلم

* (الاضافة)

(فوائد الاعراب) وهي ثوب

ليست محضة كما مر عن ابن هشام (قوله بدليل ارتفاع ما بعدها) أي بعد
مجرورها ولو قال ما بعده أي بعد الجار وركبان أوضح (قوله لان مجرورها
مفعول) أي مفعول فعل يتعدى اليه بنفسه من غير احتياج الى توسط
الحرف والافالجور وبحرف يتعلق مفعول في المعنى فلا يتم التعليل أفاده سم
(قوله لا قبل الجار الخ) أي ولا بين الجار والمجرور لان الفعل لا يقع بعد
رب الامكنة فوجه كما مر (قوله لان ربها المصدر) أي مصدر جعلتها
فلا ينافي جواز نحو زيد رب شجاع يغلبه كما أفاده الدماميني (قوله وانما
دخلت الخ) دفع لما يوهمه من كون مجرورها مفعولا من أنها معدية
(قوله فان قالوا الخ) وأيضا لو كان كما يقولون لم يعطف على محل
مجرورها وانما ونصبها في الفصح وقد جاء العطف تقول رب رجل
وأخاه أكرمت فيجعلونها حكم الزائد في الاعراب وان لم تكن
زائدة ولا يجوز في الفصح بريد وأخاه مررت دماميني (قوله خطأ لأنه يتعدى
بنفسه) وأجاب سم بأن يتعدى الفعل بنفسه لا يمنع تعديته بحرف الجار اذا
قصده معنى لا يتوصل بدون تعديته بذلك الحرف كما هنا فانما هو تعدي بنفسه لفات
معنى التقليل والتكثير ونظيره أحدثت من الدراهم فقد تعدي الفعل بمن
لأفادة التبعيض وان كان معديا بنفسه على أن من الافعال ما يتعدى بآرة
بنفسه ونارة بحرف الجر نحو ونصحه وشكر (قوله ولا استفان مفعوله في المثال
الثاني) أجاب سم بأن ذلك لا يمنع كونه معمولا لأنه كافي زيد اضربه

* (الاضافة)

هي لغة الاسناد وعرفان نسبة تقييدية بين اسمين توجب لسانهما الجر أبدا
قال يس وصيها يا لانا مستتفة من الضيف لاستناده الى من ينزل عليه وقال
في شرح الجامع يكتفي في اضافة الشيء الى غيره أدنى ملازمة نحو قوله تعالى
عشية أو ضحاها لما كانت العشية والضحى طرفي النهار مع اضافة
أحدهما الى الآخر (قوله نونا) أي نطق بها أو لم ينطق بها كقوله لسك وذوى
مال وذوى مال (قوله تلى الاعراب) أي حرف الاعراب (قوله أومه ذرا)
وذلك في الاسم المنوع من الحرف والماتع من ظهوره مشابة للفعل
(قوله مما تضيف) أي تريد اضافته (قوله احذف) أي ان كان فيه ما ذكر

الشيء والمجهوع على حذفه وما ألحق بهما (أو توننا) ظاهرا أو مقدرا (عما تضيف احذف) كتبت يد أبي

والا لا حذف كما في لندريد الا ان يقتضيه التنوين وان كان مبنيا والمحسن
 الواحد لا ان يدعى ان الاضافة قبل دخول ال قاله ذكر يا (قوله التي تليها
 علامة الاعراب) قال البعض تبعا للمصرح هذا مبني على ان الاعراب
 متأخر من آخر الكلمة والاصح انهما قارنوه وقد يقال مراده متأخر علامة
 الاعراب للحرف تبعيتها لتبعية العارض للحرف وليس لاتباعها له في الوجود
 الا على ما تبعية ترقية لارمائية فليس كلامه مبنيا على خلاف الاصح (قوله
 قد تحذف تاء التانيث) أي جوارا فلا يريد على المصنف ان كلامه في الحذف
 الواجب الكثير وحذف هذه التاء ياتر على قوله حيث آمن اللبس والالم
 يجوز حذفها كما في غرة وجهه وتمهيد معانيه ونيل فياسي كذا في التكت
 ولا يريد على وجوب حذف التنوين المذكور قول الشاعر لا يزالون ساريين
 التباب لمصر أول الكتاب (قوله وقفا لسيويه) أي والوجه ووروس
 أدلتهم اتصال الظهير بالماضي والظهير انما يتصل بعامه (قوله لا بالحرف
 المتوي) عبارة التصريح لا بمعنى اللام خلافا للترجاء ولا بالاضافة ولا
 بحرف قد تروا ب عنه المضاف اه وهي تقتضي أن العامل مستلزح
 معنى اللام لا الحرف المتدور ويكن حمل عبارة الشارح على عبارة
 التصريح (قوله وانومعنى من) أي اليانية كما نقله الاسقاطي عن
 الجاحي أي التي لبيان جنس المضاف ويؤخذ من كلام الشارح أن ما هنا
 مشوب ببعض وهو صحيح وزاد لفظ معنى إشارة الى أن المراد أن الاضافة
 هي ملاحظة المعنى المذكور لأن لفظ الحرف مقتدر قد لا يصلح الكلام
 لتقديره واعلم أنه يصح في الاضافة التي على معنى من اتباع المضاف اليه
 للمضاف بدلا أو عطف بيان ونصبه على الحال أو التمييز قال بس والاتباع
 أقل الأوجه وفي التي على معنى في نصب المضاف اليه على الطرفية (قوله
 اذا لم يصلح الاذالك) أي بحسب القصد بان أريد بيان الطرفية أو الجنس
 فلا بد ان التي على معنى من أو في يصلح أن تكون على معنى لام الاختصاص
 لأن كلاما للطرف والبعض يصلح فيه معنى لام الاختصاص وقوله لما
 سوى ذلك أي ما لم يرد ما ذكر وبه يعلم أن مثل حصير المسجد يجوز أن يكون
 على معنى في ان أريد معنى الطرفية وأن يكون على معنى اللام الاختصاصية

التي تليها علامة الاعراب
 ماها لا تحذف بحسب ما تبين
 زيد وشيخا لمين الانس
 تبه قد تحذف تاء
 التانيث للاضافة عند أمن
 اللبس كقوله
 وأما قولك هذا الامر اني
 وعدوا أي عدة الامر
 وقراءة منهم لا عدوا وهذه
 أي عدته وجهل العرامنة
 وهم من بعدهم يجعلون
 واقام الصلاة بناء على أنه
 لا يقال دون اضافة في
 الاقامة اقام ولا في القلبية
 جلب انتهى (والثاني) من
 المتضاد وهو المضاف
 اليه (الجرر) بالمضاف وما
 لسيويه لا بالحرف المتوي
 خلافا للترجاء (واو) معنى
 (من أو) معنى (في اذا لم يصلح)
 ثم (الاذالك) المعنى فانومعنى

قوله يس (قوله فيما اذا كان) مائكة مرة موصوفة أو أوه وصول واذ اسم زائدة
والجملة بعدها موصوفة أو صلة والعائد محذوف (قوله بعضا) المراد بالبعض
ما بين الجزئي والجزء الخارج به بقوله مع حصص الخ وانما سمعنا الشايلان
استدراك قوله مع حصص الخ قاله سم (قوله مع حصص الخ) فان تقدير الشيطان
كثوب زيد وحصصه من المسجد أو الأول فقط كيوم الخميس أو الثاني فقط
كزيد فلا يس على معنى من بل هي في هذه الامثلة على معنى لام الملك
أو لام الاختصاص وسمعتا تعلم حكمة عدد اذا اشارح الامثلة في قوله نحو
ثوب زيد الخ ومثل جملة المين لما فقد فيه الشيطان ليعيد أن المراد باللام ما بين
لاي الملك والاختصاص ونقل في الله مع عن ابن كيسان والسيرافي أنه لما
لم يشترط صحة الاخبار بل اكتفيا به ~~بمعنى~~ المضاف بعضا (قوله نظرا
للمضاف) أي زمانيا أو مكانيا حقيقة أو مجازيا نحو مكر الليل بالباسح
البحر أن لا يختصام قاله شارح الجوامع (قوله واللام خذنا) أي اعمل
معنى اللام مطوفا فمساوي ذلك وليس المراد أن اللام مقصورة في نظم
الكلام إذ قد لا يصلح أن تقدرها نحو كل رجل فان معنى اللام ملحوظ فيه لانه
يعني افراد الرجل ولا يصلح نظمه لان تقديره اللام ففي الجاهلي لا يلزم صحة
التمهيد مع باللام بل تكفي إعادة مدلولها في اليوم الاحد وعلم الفقه وشعر
الاراء بمعنى اللام الاختصاصية ولا يصح اطوارها فيه وبهذا الاصل
يرفع الاشكال عن ~~كثير من مواد~~ الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى
التكافؤات البعيدة اه (قوله مساوي ذلك) دخل في عموم الاضافة
النامية فقد صرح بعضهم كابن جني بأنها على معنى اللام لكن أورد عليه
نحو زيد حسن الوجه اذ ليس حسن مضافا الى الوجه على تقدير حرف بل هو
هو كما قاله الدماميني ومن ثم صدرت السيوطي في جميع الجوامع بأنها ليست على
معنى حرف وسكني الاول بشيل وكونها ليست على معنى حرف هو قضية كلام
ابن الجاسجب وكلام ابن هشام في القطر أيضا وظهرها في نحو فعال لما
يريد لا يدل الاول وان استدل به أنه لان هذه اللام لا تقوى على اللام
التي الاضافة على معناها كما عرف (قوله اذهي الاصل) قال في الله مع ولهذا
يحكمهم ما عند صحة تقديرها وتقدر غير ما نحو زيد يعني اذ لم تقم قرينة

فما اذا كان المضاف بعضا
من المضاف اليه مع حصص
الطلاق اسمه عليه كثوب خر
وخاتم فضة التغير ثوب من
خر وخاتم من فضة الأثرى
أن الثوب بعض الخرز والخاتم
بعض الفضه وانه يقال هذا
الثوب خر وهذا الخاتم
فضة وانوه معنى في اذا كان
المضاف اليه نظرا للمضاف
نحو مكر الليل أي في الليل
(واللام خذنا مساوي ذلك)
اذهي الاصل بل نحو ثوب زيد
وحصص المسجد ويوم الخميس
ويدر زيد تبسمان الاول
ذهب بعضهم الى أن الاضافة

على تقدير غيرها وعند امتناع تقدير غيرها نحو عند و...
 (قوله لا بد من تقدير حرف) شبهة أنه لو كان كذلك لزم مساواة غلام زيد
 له لزم لزيد في المعنى وليس كذلك إذ معنى المعرفة غير معنى التكرار وأجيب
 بمنع لزوم المساواة لأن المراد يكون الاشتقاق على معنى اللام مثلا أنهم ملحوظون
 فيها معنى اللام ولا يلزم منه مساواة غلام زيد لغلام زيد في المعنى من كل
 وجه وقولهم غلام زيد بمعنى غلام زيد أي من حيث ملاحظة معنى اللام
 في كل قسط فزادهم به مجردة عن الاشتقاق في المثال المذكور من
 المنقأ أو الاختصاص (قوله ولا يشبه) عطف بتفسير (قوله إلى أن الاشتقاق
 معنى اللام) على ذلك بأن كلامنا من الطرفين والبعض يصح فيه اعتبار معنى
 اللام الاختصاصية (قوله على شكل حال) أي سواء كان المضاف طرفا
 أو مفعولا أو مفعولاً (قوله لا تعدو) أي لا تتجاوز (قوله وهو معنى الاشتقاق
 بمعنى الخ) قيل حيث اعتبر معنى اللام الاختصاصية فلا فرق بين التي بمعنى
 في والتي بمعنى من فلم اعتبر الخلل في الأولى دون الثانية وأجيب بأن التي
 بمعنى في ثلثة مرتبات إلى الاشتقاق بمعنى اللام تغليباً للاقسام يختلف التي
 بمعنى من فكتبت فاستخف جملها أقساماً متفلاً (قوله توسعاً) لأحاجة
 إليه لأن معنى اللام الاختصاصية طاهر في الظرف (قوله في إضافة
 الأعداد) أي كعشرة رجال وتبع نسوة (قوله أنها بمعنى اللام) أي
 الاختصاصية سم (قوله أنها بمعنى من) لا يخفى أنه أظهر وجوز بعضهم
 الوجهين هذه المعنيين أي بحسب القصد على ما مر (قوله والمقادير إلى
 المقدرات) أي كقصور ورؤس زيت (قوله نحو ثمانية) واحتياجه من
 الملاقاة اسم المضاف إليه على المضاف فيمدد كإلى تأويل مائة بنت لا بشر
 (قوله على أنها بمعنى من) فيه أي مانع من اعتبار معنى اللام الاختصاصية
 هنا أيضاً (قوله وأخصم أولاً) أي أحكم بخصوصه أي فقه اشتراكه في
 المراد بالتخصيص هنا مثل التعريف حتى يرد على المستغنى أنه جعل قسم
 الشيء في جملة (قوله وأعطه التعريف) أو للتقسيم لا للتبويب ومن هذا
 القسم المضاف إلى الجملة على الصميم كما قاله المرادى لاسفاني تأويل مصدر
 مضاف إلى فاعله أو مبتدأ مفعولاً مفعولاً كان الفاعل أو المبتدأ معرفة

ليست على تقدير حرف عما
 ذكر ولا يشبه ذهب بعضهم
 إلى أن الاشتقاق بمعنى اللام
 على كل حال وذهب سيوطي
 والجهمي إلى أن الاشتقاق
 لا تعدو أن تكون بمعنى
 اللام أو من وهو معنى الاشتقاق
 بمعنى في محمول على أنها
 بمعنى اللام توسعاً الشافعي
 اختلاف في إضافة الأعداد
 إلى المعدودات فذهب
 الفارسي أنها بمعنى اللام
 وذهب ابن السراج أنها
 بمعنى من واختاره في شرحه
 التمسيل والكافية فقال بعد
 ذكر المضاف إليه من
 المضاف إليه مع صحة الملاقاة
 اسمه عليه ومن هذا النوع
 إضافة الأعداد إلى المعدودات
 والمقادير إلى المقدرات وقد
 اتفقا بما إذا أضيف عدد
 إلى عدد نحو ثمانية على أنها
 بمعنى من انتهى (وأخصم
 أولاً) من المتضامين (أو
 أعطه التعريف بالذي تلا)

فإن كننكرة فالظاهر أن المضاف من النوع الأول والمراد بالتعريف
 أن يكون معرفة (فإن قلت) وقوع الجمل صفات للنكرات ينافي تعريف
 المضاف إليها (قلت) أجاب سمي بأن وقوعها كذلك باعتبار ظاهرها وقطع
 النظر عن تأويلها بالمصدر لأن وقوعها كذلك لا يتوقف على التأويل
 بخلاف وقوعها مضافا إليها لأن المضاف إليه لا يكون إلا اسما على المختار
 فاحتج إلى تأويلها بالمصدر وهو معرفة فتعرف المضاف إليها ويؤخذ من
 ذلك أن قولهم الجمل نكرات يقطع النظر عن التأويل (قوله يعني أن
 المضاف الخ) المالم يقيد المصنف بالتحصيل يكون المضاف إليه نكرة
 وحالة التعريف بكونه معرفة قال يعني الخ واختار المصنف القيد
 لشهرهما (قوله وإن يشابه المضاف بفعل) كني يفعله عن مطلق الفعل
 المضارع وخروج من كلامه المصدر واسمه وأفعلة التفضيل (قوله وصفا)
 حال من المضاف فكلام الشارح حل معني وهي حال لازمة لأن المضاف
 لا يشابه بفعله إلا إذا كان وصفا والمراد الوصف ولو باعتبار التأويل كضرب
 زيد بمعنى مضروبه (قوله بمعنى الحال أو الاستقبال) أي لا بمعنى الماضي
 أو طاق الزمن فإن اضافته محضة ومثل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال
 كونه بمعنى الاستقرار كما مر شرحه الرضي فيما سنده عنه ونقل شيخنا السيد
 عن بعضهم أن الوصف إذا أريد به الاستقرار جاز كونه بمعنى ظرفا
 للماضى وكونه انطوائية نظرا للحال والاستقبال لأن الاستقرار صادق
 بالجميع فيجوز صد أحد الاعتبارين بما يترتب عليه من تعريف التابع
 أو تنكيره ثم رأيت الله مأمينا ذكره نقلا عن شرح المكشاف للبرقي حيث
 قال اسم الفاعل المضاف إذا كان بمعنى الماضي فقط كانت اضافته حقيقية
 لنقص مشابهته المضارع التي هي الغلبة في عمله وإذا كان بمعنى الحال
 أو الاستقبال فقط كانت اضافته غير حقيقية لتسام المشابهة وما إذا كان
 بمعنى الاستقرار في اضافته اعتبارا من اعتبار الماضى فتكون محضة فيقع
 صفة للمعرفة ولا يعمل واعتبارا للحال والاستقبال فتكون غير محضة فيقع
 صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف إليه اه باختصار ورأيت الشنقي
 ذكره نقلا عن شرح المكشاف للعتباتي حيث قال الاستقرار يحتوى

يعني أن المضاف يتخصص
 بالثاني إن كان نكرة فتعوض
 وجعل وبتعريفه إن كان
 معرفة فتعوض غلام زيد (وإن
 يشابه المضاف بفعل) أي
 الفعل المضارع بأن يكون
 (وصفا) بمعنى الحال أو
 الاستقبال

على الازمنة الماضية والحال والاستقبال فتأويله يعتبر جانب الماضي فتعمل
 الاضافة الحقيقية كما في مالت يوم الدين وتأويله يعتبر جانب الاخير من فتعمل
 الاضافة غير حقيقية كما في جاعل الابل سكك لا يلزم مخالفة الظاهر بقطع
 مالت يوم الدين عن الوصفية الى البدئية ويجعل حكمته سوية بل يهدف
 والتحويل على القرائن والمعاني لهذا ما ذكره في توجيه التوفيق بين كلامي
 الرخص في الآيتين اه باختصار يتم نقل التسمية عن السيد الجرحاني
 انه اختار في توجيه التوفيق أن الاستمرار في مالت يوم الدين يتوقف في
 جاعل الابل سكاكتجدي به عاقب أفرادها فكان الثاني عاملا واضافة
 لفظة لوزود المضارع جمعناه دون الاقل هذا وقوله بمعنى الخ لا يماص
 قوله الآتي أو صفة مشبهة اذ هي ليست بمعنى الحال أو الاستقبال بل
 للثبات والدوام هم هي وان كانت كذلك لا يعرف بالاضافة أصلا
 كما في الرضى والتصریح لانها تنسب المضارع في بعض أحواله وذلك اذا أريد
 الاستمرار نحو يزود يعطى كذا مل غير واحد ويرد عليه أن الاستمرار
 في الصفة المشبهة يتوقف في المضارع بحدوث كسر في كلام السيد فلا يشبه
 فان اكتفوا بالثبات في أصل الاستمرار أشكل الفرق بينهما وبين اسم
 الفاعل الذي الاستمرار يتوقف على ماض من السيد أن اضافته معنوية
 وعلى الحلاق ماض من غيره أن اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فيه اعتباران
 فالاولي التعديل بما يأتي من الرضى أنها دائما عاملة في محل المضاف اليه إما
 رضا أو تعبدا واطافة الوصف الى معموله لفظة ثم قول صاحب التوضيح إن
 اسم الفاعل اذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة يشكك على ماض من السيد
 وعلى الحلاق ماض من غيره فتأمل وعبارة الرضى كون اضافة الصفة المشبهة
 افعالية مبني على كونها عاملة في محل المضاف اليه امارضا أو صبا فالصفة
 المشبهة بامارة الفعل دائما فاضافة لفظة دائما واما اسم الفاعل والمفعول
 فهما ما في مرفوع جازم مطلقا لان أدنى راحة فعل يكفي في عمل الرفع للثبوت
 اختصاص المرفوع بالفعل فاضافة ما الى فاعله ما معنى لفظة دائما نحو
 شامر بطنه وموقوفه واما عملها ما في المفعول به ونحوه فيحتاج الى شرط
 كونه ما بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستقبال لانها اذا نزلت بشان

اسم فاعل أو اسم مفعول أو وصفة مشبهة (فمن تشكيرا لا يعزل) بالاضافة لانه في قوة الانفصل (كرب راجينا
عظيم الامل مرقع القلب قليل الحيل) فراجي اسم فاعل ومرقع اسم مفعول وعظيم وقليل صفتان
مشبهتان وكل منهما مضاف الى معرفة ومع ذلك (٢١٣) فهو باق على تشكيرا بدليل دخول رب ومنه قوله
يا رب غارطنا لو كان يطالبكم
لا في مبادعة منكم وحرمانا
ومن أدلة بقاء هذا المضاف
على تشكيرا ان النكرة فيه
تخوذه دايما الى الصيغة
واتصاه على الجمال نحوثاني
عطفه وقوله

فأنتبه حوش الفؤاد ميطنا
سهدا اذا ما نام ليل الهوجل
والدليل على أنها لا تقيد
تخصه سبعا أن أصل قولك
ضارب زيد ضارب زيد
فالاختصاص موجود قبل
الاضافة وانما تقيد هذه
الاضافة التخفيف أو رفع
القمح أما التخفيف فيجذف
النون انما ظهر كما في ضارب
زيد وضارب عمرو وحسن
الوجه أو القدر كما في ضارب
زيد وحواج بيت الله أو نون
التثنية كما في ضارب زيد والجمع
كما في ضارب زيد وأما رفع القمح
في حسن الوجه فان في رفع
الوجه قمح خلوا الصفة عن

الماضارع الصالح اهذه المعاني الثلاثة فاضافة ما اذن له نظمية (قوله اسم فاعل)
مراد به ما يشبه صيغة المبالغة (قوله فمن تشكيرا) أشار بزيادة تشكيرا الى
ضمير المضاف الى أن تشكيرا حال الاضافة هو الذي كان قبلها فأعاد
الاضافة لانه يسهل التصحيص كما لا يتبداه التعريف قاله يس (قوله لانه في قوة
المتفصل) أي عن الاضافة لانه ضمير فاعل الوصف لان ضارب زيد في قوة
ضارب هو زيد كما سيأتي (قوله كرب راجينا) قيل هذا المثال مشكل لان
رب تصرف ما بهدا الى الماضي فتكون اضافة محضة وفيه نظر فان المذكور
في همع هو واعم انما هو ان الاكثرين يقولون يوجب مضي ما اتعاقب به رب
بناء على أنها اتعاقب لانهم يقولون يوجب مضي مجرورها وان اب السراج
يجوز كونه حالا وابن مالك يجوز كونه حالا أو متقبلا وقد قال في التسهيل
ولا يلزم وصف مجرورها خلافا للبرد ومن واقعه ولا مضي ما يتعلق به (قوله
فأنتبه) أي ولدت حوش الفؤاد ضم الحاء المهملة أي حديد ميطنا بفتح
الطاء المثناة كذا في القاموس أي ضامر البطن وهو وصف محمود في
الذكر وربما ضم السين المهملة والهاء أي قليل النوم والهوجل بالجم
اللاحق واسناد تام أي ليل مجازة على من اسناد الفعل الى زمنه والاصل اذا
نام الهوجل في الليل (قوله التخفيف) أي في اللفظ بحذف التنوين أو النون
كما سيذكره الشارح وقوله أو رفع القمح أي ازالة قمح التركيب عند الرفع أو
النصب (قوله في حسن الوجه) أي من قولك مررت بجل حسن الوجه
مثلا واعلم ان ما هو هنا مجرما هو في باب الصفة المشبهة ضيفا فلا تنافي
بين الموضوعين (قوله خلوا الصفة عن ضمير الموصوف) أي لان الكلمة لا ترفع
ظاهرا وضميرها معا (قوله اجراء وصف القاصر) أي الفعل القاصر مجرى
المتعدى (٢) أي الفعل المتعدى أي في نصبه المعرفة على الفعلية (قوله وفي
الجر تخلف منها) أي من الاجراء والخلو المذكورين فلا قمح (قوله ومن ثم)

٤٠ صبان في ضمير الموصوف وفي نصبه قمح اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى وفي الجر تخلف
منها ومن ثم امتنع الحسن وجهه أي بالجر لا تقام في الرفع أي على الفاعل لوجود الضمير ونحو الحسن وجهه أي
بالجر أيضا لا تقام في نصب (٢) قوله مجرى المتعدى الاول مجرى وصف المتعدى كما هي عبارة الشارح هـ

أى من أجل أن الاضافة قبيحة كإتمامه لرفع قبح الرق والتصيب امتنع
 الحسن وجهه والحسن وجه الجرح فيها واعتض بان الاضافة فى الضارب
 الرجل لم تعد تحققة لعدم التنوين بوجوده والى رفع قبح لان المضاف وصف
 منه مضاف فعوله فلا تقع فى نصبه وأجيب بأن العريش شبهوا الضارب
 الرجل بالحسن الوجه فى تجويز الجرح لانهما فى نعره وفى الجرحان بأل
 كما عكرانى النصب وان كان نصب المشبه فى العكس قبيحا كما علم (قوله
 لان التكررة تنصب على التمييز) أى والتعريف ينصبه المذهبى والتعريف
 (قوله رذى الاضافة) أى اضافة الوصف الى معنوه لا بحيث تنسبك الوصف
 الذى هو موضوع كلامه السابق بشرية قوله فمن تنسكه لا يعزل اليه دخل
 فى كلامه اضافة نحو الضارب الرجل فانها لفظية كما يؤخذ من الأعراس
 السابق ترويا وصرح به سم فيما كتبه بها مشى الجمع (قوله لان فانها
 الخ) على تسهيتها لفظية وقوله وهى فى تقدير الاتصال على تسهيتها الجرح
 محضة وامانة تسهيتها محاربة فعلها فى شرح التوضيح بكونها الغير الغرض
 الاصل من الاضافة كذا قال شيخنا وغيره وقد يشرب اليه تعليقه هنا فحين
 الاولى حقيقة بقوله وذلك هو الغرض الاصل من الاضافة وقال شيخنا
 السيد اعلم ان تسمية اللفظية مجازية ليست بمعنى المجاز المتعارف حتى
 تحتاج له علاقة وقرب نسبة بل المراد أنها اضافة فى الظاهر والصورة لا الحقيقة
 والمعنى اه وعلى هذا يصح أن يكون الشارح على هنا تسهيتها مجازية
 بقوله وهى فى تقدير الانفعال (قوله بتخفيف) أى بخلاف التنوين الظاهر
 أو التقدير والتنوين وقوله أو تحسن أى برفع قبح الرق أو النصب كما مر (قوله
 وثق) أى الاضافة المخالفة لضافة الوصف الى معنوه (قوله لانها خالصة
 الخ) على تسهيتها محضة وقوله وفائدتها الخ على تسهيتها معنوية وقوله
 وذلك هو الغرض الخ على تسهيتها حقيقة على ما يؤخذ مما أسلفنا من
 شارح التوضيح أو قوله لانها خالصة الخ على تسهيتها حقيقة أيضا على
 ما يؤخذ مما بحثناه سابقا بعد نقل كلام شيخنا السيد هكذا يفتى تحرير
 العبارة وان وقع البعض فى خلافه فتدبر وقوله كما رأيت أى من أهدتها
 التخصيص أو التعريف (قوله غير محضة) لا يظهر له وجه الاحمال اضافة

لان التكررة تنصب على
 التمييز (وقد اضافة
 اسمها القطبية) وغير محضة
 ومجارية لانها متعارضة
 الى اللفظ فقط بتخفيف أو
 تحسين وهى فى تقدير
 الانفعال (وثق) الاضافة
 الاولى اسمها (محضة
 ومعنوية) وحقيقة لانها
 خالصة من تقدير الانفعال
 وتامتها راحة الى المعنى
 كما رأيت وذلك هو الغرض
 الاصل من الاضافة
 تسهيات الاول ذهب ابن
 برهان وابن الطراوة الى أن
 اضافة المصدر الى مرفوعه
 أو منصوبه غير محضة والعجم
 أنها محضة لور ودال على

المعروفه لانها في تقدير الانفصال بفعل المذهب بخلاف حال اضافته لمرفوعه
 (قوله بنوعه بالمعرفة) أي اذا أضيف الى معرفة كافي الشاهد (قوله عاذرا)
 مفعول ثالث مقدم والا قول الياء والثاني من عهدت والعائد محذوف أي
 عهدت وهذا لاجل من العائد المحذوف ولا يصح أن يكون هذا لمفعول
 عهدت لما يلزم عليه من خاؤا الموصول عن العائد فقول شيخنا السيدانه
 مفعول مهمل وهو (قوله أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة) قال البعض
 لوجه له لانها ليست في تقدير الانفصال اذا أفعل التفضيل لا ينصب
 المفعول كما يأتي اه وفيه عندي نظر لانه لا يتوقف ككون الإضافة
 في تقدير الانفصال على كون الوصف ينصب المفعول بدليل جعلهم إضافة
 اسم الفاعل القاصر كقائم الآن ومسود الوجه في تقدير الانفصال مع أنه
 لا ينصب المفعول وحيداً لوجه كون إضافة أفعل غير محضة بأنها في تقدير
 الانفصال بالغير فاعل أفعل أي أنها متفصلة به في الحقيقة والتقدير وقد
 قيل في التصريح بهذا القول من أبي البقاء والكوفيين وجماعة من
 المتأخرين كالجزولي وابن أبي الربيع وابن صفور ونسبوه الى سيدونه وقال
 انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل أفضل القوم ولو كانت إضافة محضة لزم
 وصف التكرار بالمعرفة فان خرجها المخالف على البدل أطلنا به أن البدل
 بالاشتقاق قليل اه (قوله لانه ينعى بالمعرفة) أي اذا أضيف الى معرفة (قوله)
 لكنه زاد في التسمييل نوعا ثالثا قال لان الإضافة في هذا النوع الثالث
 اعتبارا بين اتصالا من حيث ان الأول غير موصول بضمير مثنوى وانفصالا
 من حيث ان المعنى لا يصح الابتساق بوجهها من ظاهرها كذا في الجمع
 والذي يظهر أنه ليس زائدا في الحقيقة هي هذين النوعين بل هو قسم من
 غير المحضة بدليل تسميته مشبها بالمحضة وحديثه لا يجوز تسميته مشبها بغير
 المحضة لانتفاءه أنه ليس من غير المحضة فتجوز البعض تبعاً لشيخنا تسميته
 مشبها بغير المحضة مبنى على تباين الثلاثة التبادر من تثلث التسمية وهو
 خلاف ما حقهناه (قوله إضافة الاسم الى الصفة) هو كعكسه غير مقيس
 كما سيأتي واعلم أنه سيأتي عند قول الناظم ولا يضاف اسم لما اعتد به معنى
 وأولها وهو اذا ورد أن هذا نوعك ونحوه مما يجب تأويلها وصرفها

بنعته بالمعرفة كقوله
 أن وجدني بهذا الشريد أراقي
 عاذرا قيل من عهدت عذولا
 وذهب ابن السراج والفارسي
 الى أن إضافة أفعل التفضيل
 غير محضة والصحيح أنها محضة
 نص عليه سيدونه لانه ينعى
 بالمعرفة الثاني ظاهر كلامه
 انحصار الإضافة في هذين
 النوعين وهو المعروف
 لكنه زاد في التسمييل نوعا
 ثالثا وهي المشبهة بالمحضة
 وحصر ذلك في سبع إضافات
 الأولى إضافة الاسم الى
 الصفة نحو معبد الجامع
 ومذهب الفارسي

عن ظاهرها على ما ساقى تقصده وباعتبار التأويل تكون الاضافة محضة
 فاعلم ان ما غير محضة قطع النظر من التأويل (قوله انها غير محضة) لانه
 بحسن الوجه فكأن أصل حسن الوجه حسن وجهه فانزيل عن الرفع أصلاً
 صلاة الاولى مثلاً الصلاة الاولى على التثنية فانزيل من حقه مدح (قوله
 انها محضة) اختاره أوجباً لانه لا يقع بعدرب ولا أول ولا يعتب بشكراً
 ولا وردة شكره ان لم يحفظ صلاة أولى مثلاً (قوله اضافة السمي الى الاسم)
 كما يقال لها ذلك باعتبار سدسجية الأول بالثاني قال اما الاضافة التي
 للبيان باعتبار سدسات الأول بالثاني ومنها هاء يوم الياقوتة وقرن غيرهم
 بأن التي للبيان بين جزأيه حموم وخصوص مطلق والياقوتة بين جزأيه حموم
 وخصوص من وجه (قوله كذوله ملازداً الخ) المتبعية أن اليقوتة ونحوه
 من اضافة الشيء الى لابه بعد تكرير العلم ووضاقت الى التخصيص اضافة
 محضة من غير تأويل بما ذكر كما أفاده الدماميني (قوله في الاضافة) أي
 الى التخصيص وقوله سابقاً القائم مقام الصفة أي في الاتصال بالموصوف فأنفع
 ما قيل بين طرفي كلامه شاف لاقتضاء أول كلامه أن خلف الصفة هو التخصيص
 واقتضاء آخره أنه الموصوف (قوله في أسماء الزمان) أي المهممة (قوله
 نحو يومئذ الخ) استظهر غير واحد أنهم من اضافة العام الى الخاص
 لتخصيص الطرف الثاني بالجمله المضاف اليها القائم مقامه التوسين وهو انما
 يجمع على الملافة اذا أريد باليوم هز من فلا خصوص المدة المحددة بطرق
 النهار والاكتفاء فيه تفصيل قد مشاء أول الكتاب في الكلام على التوسين
 فراجع (قوله قلنا انجروا) بالجمع يقال انجرت جلد البعير عنه وأنجيت
 أي سلطته والتخصيص في عنها يرجع الى التائفة التي ذهبها الشاعر لنفسه في
 قفا لانها هزولة فاعتذر له ما منه الشعر والشاهد في نجا الجلدة في النجا
 بالجمع مقصوراً الجلد والسنام بالفتح معروف والغارب أعلى القدر (قوله
 اضافة الماتى الى العتبر) معنى كونه ماتى أن الماتى يستقيم بدونه كطرف
 الزائد قبل ومثله كمن مثله في الظلمات أي كمن غوى في الظلمات مثل الجنة التي
 وعد المتقون فيها أنها رالآة أي الجنة التي وعد المتقون (قوله الى الحول)
 أي ابكاه الى الحول والخطاب بليته (قوله نحو ضرب أيمهم أسماء) انما

أنها غير محضة وعند غيره
 أنها محضة والثانية اضافة
 السمي الى الاسم نحو شهر
 رمضان والثالثة اضافة
 المدة الى الموصوف نحو
 من عمامة والرابعة اضافة
 الموصوف الى القائم مقام
 الصفة كقوله
 ولا زيد تأويل النار من زيد كم
 أي على زيد صاحب نار
 زيد صاحبكم حذف الصفتين
 وجعل الموصوف حلقاً عاماً
 في الاضافة الخامسة
 اضافة المؤكد الى المؤكد
 وأكثر ما يكون ذلك في أسماء
 الزمان نحو يومئذ وحيث
 وعاء مؤذنة يكون في غيرها
 كقوله
 قلنا انجروا عنها نجا الجلدات
 سيرض كما سنام وغاربه
 السادسة اضافة الماتى الى
 العتبر كقوله
 الى الحول ثم اسم السلام
 عليك والسابعة اضافة
 العتبر الى الماتى نحو ضرب
 أيمهم أسماء وقوله

كان المضاف اليه ماعني لان تعرف أي انما هو يصلها كغيرها من
الموصولات فلما عرفت بالاضافة لم اجتماع معرفتين على معرف واحد كذا نقل
الدم ماعني عن المصنف وبشكل على هذا ما مر في باب الموصول وسبق أن أيضا
من أن لها اسمها من جهة الجنس واسمها من جهة الشخص وأن اضافتها
الى العرفه لتعيين الجنس والاصلة لتعيين الشخص فانه يقتضى اعتبار
المضاف اليه الآن يقال الغاء المضاف اليه من حيث تعيين الشخص فتأمل
(قوله ينفذ العراق الخ) الشاهد في بغداد العراق ودمشق الشام وانما
لم يجعل الأول هو الماعني لوقوعه في مركزه والمبرح بكسر الراء المشددة لما زل
وقد يقال الاضافة في البيت كالاضافة في نجا الخالد لانه قد تم فوجه التفرقة
(قوله أهمل هنا الخ) قال سم قد يقال لاهماله لا مكان دخوله ما في قوله
واحد من أوله فانه لم يضبط هذا النوع المفيد للتخصيص بضابط فيمكن
تفسيره بما يشمل ذلك (قوله ما وقع موقع مكره الخ) لكن اضافته محضة
مفيدة للتخصيص كما في الدما ماعني والتوضيح وشرحه واقضاء ما مر قريبا
عن سم (قوله ونفعل ذلك جهده وطاقته) أي حالة كونه جاهدا ومطيقا
(قوله لان رب وكم الخ) علة لم حذف أي وانما كان المعطوف في هذه الامثلة
واقضاء وقع مكره لا تقبل التعريف لان الخ وجعل بعضهم المعطوف
في الاثرين معرفة وقال انه يقتضي في الثواني ما لا يقتضي في الاوائل (قوله كمثل
وغير وشبهه) انما كانت شديدة الابهام لانها بمعنى اسم الفاعل الذي بمعنى
الحال لانها بمعنى محال ومغاير ومثابه فاضافتها للتخفيف بقوله الدما ماعني
عن مديوبه والمبرد وهذا كمنعيب الهمع يقتضى أن اضافته لفظية لا تقديرية
تخصيصا أيضا وهو خلاف ما في التوضيح وشرحه ومقتضى كلام سم السابق
وقيل لان غير زيد يشمل كل موجود سواء ومثله وشبهه يشمل كل محال
ومثابه بذلوله شائع شيوعا غير مضبوط وفيه أن اضافة ما ذكر ان كانت
عهدية فلا شمول فتكون كالاضارب مراد به العهد أو استغراقية أو جنسية
فهو كالاضارب مراد به الاستغراق أو الجنس مع أن الاضارب معرفة بكل
حال والاضارب في عبارة الشارح لا دخال خذلن وترب بكسر أولهما وحسب
وكافي وشبههما أو ما يشبهك بغيره بغيره شيخنا السيد وفيه نظر وهذا وقال سم

انما ينفذ العراق وشونه
لاهل دمشق الشام شوقي ومرح
* الثالث أهمل هنا ما
لا يعرف بالاضافة شيئا
* أحداهما ما وقع موقع مكره
لا تقبل التعريف بخور رب
رجل وأخيه ومثابه ونفسيها
ونفعل ذلك جهده وطاقته
لان رب وكم لا يجران المعارف
والحال لا يكون معرفة
* نائم ما لا يقبل التعريف
اشداه اسماء كمثل وغير وشبهه
قال في شرح الكافية اضافة
واحد من هذه وما أشبهها

المصعب غير المين ومروى
بالكسريم غير الخليل
وقوله تعالى سراط الخين
أنعمت عليهم غير المتضرب
خلهم وكقول أبي طالب
يا رب اتخزج من طالمي
في عقب من نلكم المقاب
فليكن المقلب غير الغالب
وليكن الملوب غير الدائب
فوقوع غيريين شدين يرتفع
إمامه لأن جهة المعايير تتعين
بخلاف خسلوها من ذلك
كقولك حررت رجلا غيرك
وكذا مثل إذا أضيف إلى
معرفة دون قرية تشعر
بجمالية خاصة فالإضافة
لا تعرفه ولا تزيل إمامه فإن
أضيف إلى معرفة وقارنه
ما يشعر بجمالية خاصة تعرف
هذا كلامه وقال أيضا في شرح
التسهيل وقد يعني بغير ومثل
مقايير خاصة وجمالية خاصة
فحكم بغيريهما وأكسر
ما يكون ذلك في غيراذا وقع بين
متضادين وهذا الذي قاله في
غيره ومذهب ابن السراج
والسرافي ويشكل عليه نحو
ما خارج الذي كان يعمل فأمم وقعت بين خذين ولم تتعرف بالإضافة لأمم وصف الشكرة اه

ينبغي أن هذه الكلمات كالاتعرف بالإضافة لا سيما استثنى لا تتعرف
بال أيضا لأن المانع من تعرية ما بالإضافة مانع من تعرية ما بال اه ونقل
الشونقي عن السيد أنه صرح في حواشي الكشف بأن غيرا لا تدخل عليها
ال إلا في كلام المولى (قوله لا تزيل إمامه) أي إزالة مقتضى التعيين
فلا يقال أنه يقتضيه من الإضافة وتسمى إضافة محضة ومغزوية كذا قول
البعض وروايتهم ما مر عن التوضيح وشرحه وم وهو لا يأتي على ما مر عن
سيويه والمبرد أن إضافة نحو مثل الخفيف (قوله يا رب اتخزج من الخ)
أن شرطية ومزائدة وقوله فليكن أي الطالب جواب الشرط والمقرب
كمنع الراد هنا جماعة الخليل كإثباته حفيد السعد وطلق على مطلب
الاسد وعلى الذئب (قوله لأن جهة المقايير) أي ما المقايير (قوله وقارنه
ما يشعر بجمالية خاصة) كقولك زيد مثل حاتم فإن القرية وهي اسمها
حاتم بالجود تدل على أن المراد الجمالية في ذلك الوصف المخصوص (قوله وقال
أيضا في شرح التسهيل) تقوية لما قبله (قوله ومذهب ابن السراج
والسرافي) ومذهب المبرد إلى أن غيرا لا تتعرف أبدا ومذهب بعضهم إلى
أنها تتعرف بالإضافة مطلقا كما تقدم حكاية ذلك في باب الامتناء (قوله
لأنها وصف الشكرة) أجيب بجمع أنها أوصف بل هي على هذا القول تبدل
لا وصف كما صرح به غير واحد كتركيا (قوله بهذا المضاف المشابه بغيره)
خرج المضاف إضافة محضة فلا تدخل عليه أل لأن المضاف تم إلى معرفة
تعرف بالإضافة فلا تدخل عليه أل لئلا يلزم اجتماع معرفتين على معرفتين
واحد والمضاف فيها إلى الشكرة وهي عنونة (قوله ان وصلت بالثان) قال
بس اغما الشترطت أل في المضاف اليه مع الصفة المشبهة التي هي أصل
المسئلة لا ترفع فمع نصب ما بعدهما بالإضافة لا يحصل الاحتياج لعدم رفع
نصب الشكرة على التمييز بعد الصفة المشبهة وحل اسم الفاعل علما كما مر
ذلك اه بايضاح وأيضا ليكون دخول أل على المضاف الذي هو بخلاف
الأصل كالشأكة واختلاف في تابع المضاف اليه فيه وبه يجوز عدم وصله
بال نحو جاء الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان زيد

ما خارج الذي كان يعمل فأمم وقعت بين خذين ولم تتعرف بالإضافة لأمم وصف الشكرة اه
(ووصل أل بهذا المضاف) المشابهة بغيره (مفتقر * ان وصلت بالثان كالجملة الشعر) وقوله

وهذه الشائبات الحوائج
(أو بالذی له أضيف الثاني)

كترید الضارب رأس الحياتي
وقوله * أقدم ظفر الزوار أفضية
العدا * أو بما أضيف إلى
ضميره الثاني كقوله
الود أنت المستحقه منه فوه

ومنع المبرده (وكونه في)

الوصف كائن وقع * معني

أوجعاً سبيله أتبع / أي

وكون ل أي وجودها في

الوصف المضاف كاف في

اغتماره وقوعه معني أوجعاً

أوجع سبيل المتني وهو جمع

المذكر السالم كقوله

ان يغني أغني المستوطنا عدن

عاني است يوماً غمها بغني

وقوله * الشائتي عرضي ولم

أشتمها * وكقوله

والاستغفار كثير ما وهوا

فان انتفت الشرط المذكورة

امتنع وصل إل هذا المضاف

وأجرا القراء ذلك فيه مضافاً

إلى المعارف مطلقاً نحو

الضارب زيد والضارب هذا

عطف بيان والمبر لا يجوز ذلك بل يوجب أن يصح وقوع التابع موقع
منه ووجه الأول بأنه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع قاله
الرضي (قوله ومن) أي السيوف الشائبات الحوائج أي العطاش وأصل
المراد بالعطاش الشؤف للثقل وإنما كانت السيوف شائبات لأنها آلة
السيف وأصل الحوائج العطاش التي تحوم حول الماء ثم سمي كل عطشان
سائماً كما في القاموس (قوله أو بالذی له أضيف الثاني) أقيام وجودها فيه
مقام وجودها في الثاني لكون المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ولذلك
لا يجوز أن يكون بين الوصف ومافيه أل أكثر من مضاف واحد أماده
في التصريح فلا يجوز الضارب رأس عبد الجاني (قوله أفضية العدا) جمع
قفا (قوله أو بما أضيف إلى ضميره) نائب فاعل أضيف قوله الثاني (قوله
ومنع المبرده) وأوجب النصب وهو محجوج بالسمع والأدفع
في المسائل الثلاث النصب باسم الفاعل قاله الشارح في شرح التوضيح (قوله
معني أوجعاً) أي أو ملحقاً بهما (قوله أي وجودها) أشار به إلى أن
كون مصدر كمال التامة ويصح كونه مصدر كمال التامة وفي الوصف خبره
(قوله كالج) لأنه لما طال ناسبه التخفيف فلم يشترط وصل إل بالمضاف
اليه (قوله في اغتماره) قدره ليحصل الربط بين المبتدأ والخبر الشائتي
الغالي من الضمير لرفع الظاهر (قوله ان يغني) بفتح التون مضارع غنى
بكسر ها أي استغنى وانبات الالف مع أنه مستند إلى الظاهر على لغة
أكلوني البراغيث وعدن اسم بلد باليمن (قوله الشائتي عرضي) قد يبحث
فيه باحتمال عدم الإضافه وأن التون حذف للتخفيف كما يأتي (قوله فان
انتفت الشرط) أي وصل إل بالثاني أو بما أضيف إليه الثاني أو بما
أضيف إلى ضميره الثاني أو وقع الوصف معني أوجعاً على حذف بيان لم يوجد
واحد من الأحوال الخمسة وسماها شرطاً باعتبار أنه لا بد من وجود
واحد منها في دخول أل (قوله ذلك) أي وصل إل (قوله مضافاً إلى المعارف)
حال من الضمير المجزور بني العائد إلى المضاف وهو دخل في حيز الإجازة
بدليل قول التوضيح وجوزوا افتراء إضافة الوصف المحلى بال إلى المعارف كما
أهـ فهو لا يوجب كمال الضمير في محل جزاء أضيف الوصف المحلى بال إلى

بخلاف الضارب رجل وقال
 المبرد والرماني في الضارب بك
 وضارب بك وضع الضمير
 تنخفض وقال الاخفش
 وهذا نصب وعطف عليه
 المبرك كالتظاهر فهو منصوب
 في الضارب كالمخفوض في
 ضارب بك ويجوز في الضارب بك
 والضارب بك الوجهان لانه
 يجوز الضارب بريد والضارب
 عمرا وانه في النور في النصب
 كما تحذف في الاضافة ومنه قوله
 الحاقظ ضرورة العشرة لا
 بانهم من ورائهم وكف وقوله
 العارف الحق للادب
 والمستقلو كثير ما وهوا
 في رواية من نصب الحق
 وكثير نعم الاحسن عند
 حذف النون الجر الاضافة
 لانه المعهود والنصب ليس
 اضعف لان الوصف صلة
 فهو في قوة الفعل فطلب معه
 التخفيف واكثر بقوله سبيله
 اتبع عن جميع التكسير وجميع
 المازن السالم «تبي» قوله
 ان رقع هو بفتح ادو وضعه
 رفع على انه ما على كان على
 ما تبين أولا وقال الشارح هو
 مبتدأ ثامن وكان خبره والجملة
 خبر الاول يعني كونها

الضمير نحو الضارب بك يجوز كونه في محل نصب على الشعورية ايضا
 بخلاف المبرد والرماني كما يأتي وقوله طلقا أي رواه ابن المضاف اليه على
 أراسه إشارة أو ضميرا أو ضميرا (قوله بخلاف الضارب رجل) أي فانه
 لا يجوز لامتناع اضافة المعرفة الى التكررة (قوله وقال المبرد والرماني الخ)
 أي فيكونان موافقين للقراء في الضمير دون الظاهر لكنهما موجدان
 والقراء مجيز (قوله وعند سيبويه الضمير الخ) هذا هو الواقع لكلام
 الناحم (قوله كالتظاهر) أي غير المحلى بالبدليل انشربيع هذه (قوله
 فهو منصوب في الضارب بك) أي لانتفاء شرط اضافة الوصف المحلى بال
 (قائدة) قال في المفتي مثل هذا الضمير في النصب قولهم لا عهد لي بالأم
 فقامته ولا أوضعه بفتح العين قالها في موضع نصب كالأه في الضاربة الآن
 ذلك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لأن اسم التفضيل لا ينصب للمفعول به
 اجماعا وليس مضافا اليها والاختصاص أوضح بالكسرة وعلى هذا فإذا كانت
 مررت برجل أيضا الوحدة لا أحمره فان فتحت الراء قالها منصوبة للمحل وان
 كسرت فهي مجرورة به (قوله مخفوض في ضارب بك) أي محلا لعدم تنوين
 الوصف وعدم تخليته بال (قوله الوجهان) أي المقتض بناء على أن النون
 حذفت للاضافة والنصب بناء على أنها حذفت للتخفيف للطول وهذا
 مذهب سيبويه وقال الجرجي والمازني والمبرد وجماعة هو في موضع جر فقط
 إذا لا أصل له قوط التنوين للاضافة فلا بد له منه إذا ذهبت غيره كما في قولك
 هذا ان الضارب انما قاله الشارح في شرح التوضيح (قوله ومنه) أي من
 حذف النون للتخفيف للاضافة (قوله ضرورة العشرة) هي كل ما استخف منه
 والوكب كجبل الجور وكأنه يقل حثافي رواية من نصب ضرورة كقائل فيما
 بعده لا اتفاق الرواية على نصب ضرورة وان جوزت العربية الجر فقل (قوله
 للادب) قال شيخنا السيد بكسر الدال به وادله على هذا اسم فاعل من
 أدل تسمية دل كما في المصباح والياء بمعنى على (قوله نعم الاحسن الخ)
 استدراك على قوله ويجوز في الضارب بك لدفع توهم مساواة الوجهين (قوله
 عن جميع التكسير وجميع الوقت السالم) فان حكيمه ما حكم الفرد كجاء علم
 تامر (قوله والجملة خبر الاول) أي والرباط محذوف تقديره في اعتباره بكسر

(قوله وقال المكودي في موضع نصب الخ) فيه هندی نظران وجود آل
في المضاف اليه هو الكافي عن وجود آل في المضاف اليه وانما الكافي عن
ذلك وقوع المضاف متي أو مجموعا لان وجود آل في المضاف خلاف حقه
فيحتاج الى مسوغ له من وجود آل في المضاف اليه أو فيما أنصف اليه
المضاف اليه أو كون المضاف متي أو جمعا أو نحو ذلك مما مر قد بره (قوله
ويجوز في همزان الكسر) أي على أنها شرطية ووقع فعل الشرط والجواب
محمذوف دلالة ما سبق عليه ويرد على الكسر ما أوردناه على كلام المكودي
فافهم (قوله أو نذكر) ففي كلام المصنف اكتفاء وخص التأنيث بالذكر
لأنه الاغلب ويكتسب المضاف من المضاف اليه غيرهما أيضا كالأمر
المتقدمة من التعريف والتخصيص والتعريف ورفع التبع وكالظرفية في نحو
كل حين والمصدرية في نحو كل الميل ووجوب التصدير في نحو غلام من عندك
والاعراب في نحو هذه خمسة عشر زيد عندهم أهر به والبناء في نحو مثل
ما أنكم تطغون والتعظيم في نحو بيت الله والحقير في نحو بيت العنكبوت
والجمع في نحو

فاحب الديار شغفن قلبي * ولكن حب من سكن الديار

كذا في يس ويرد على قوله والأعراب الخ أن الأعراب في مثاله ناعضة
الاضافة بسبب البناء لا لاكتساب الأعراب من المضاف اليه بدليل أن من
يعرب هذه خمسة عشر زيد يعرب هذه خمسة عشر كما قاله الدماهيني (قوله
أي صالحا للهدف) لما كان معنى الموهل المجعول أهلا وليس هو الشرط بل
الشرط كونه في نفسه أهلا للهدف فسر تفسير مراد بقوله أي صالحا
للهدف فهو من اطلاق المسبب واردة السبب وزاد في التسهيل شرطا آخر
وهو أن يكون المضاف بعض المضاف اليه كصدر الفناة أو كعضه كمر الرياح
فان لم يكن به ضالا كعضه فلا اكتساب وان صلح للهدف فلا يجوز أن يجتبي
يوم العروبة لكن زيادة هذا الشرط لا تناسب تمثيل الشارح يوم تجدد
كل نفس وجادت عليه كل عين ثرة ولهذا قال الدماهيني بعد قول التسهيل
أو كان المضاف بعضه أو كعضه ما نصه وزاد الفارسي قسما آخر يجوز فيه
التأنيث وهو أن يكون المضاف الى المؤنث كله كقول عنترة جادت عليه كل

وقال المكودي في موضع
نصب على اسقاط لام التعديل
والتقدير وجود آل في
الوصف كاف لوقوعه متي
أو مجموعا على حدة ويجوز في
همزان الكسر وقد نبهنا
على ذلك في بعض النسخ

(وربما أكتب ثالثا) من
المضافين وهو المضاف اليه
(أولا) منهما وهو المضاف
(ثانيا) ان كان الأول
(لحذف مرهلا) أي صالحا
للهدف والاستغناء عنه
بالتالي فن الأول يوم تجدد كل
نفس وقوله

وقوله قطع بعض أصابعه
 وقوله بعضهم ثلثه بعض
 السبارة وقوله طول الألبالي
 أسرعت في خشي وقوله
 كاشرفت صدر القناع من
 الدم وقوله أنى القواش
 عندهم معروفة وله جرم ترك
 الجبل جميل وقوله
 مشج كاهن رماح نفهت
 أعاليها من الرياح التواسم
 ومن الثاني قوله
 انارة العقل مكوف بطوع
 هوى وقيل عامى الهوى
 برزادة ويراه وقوله
 رؤية الفكر ما يؤله الامر
 معين على اجتنب التواني
 ويحمله ابرحة الله قريب
 من المحسن ولا يجوز قامت
 قلام عند ولا قام امرأة زيد
 لانتفاء الشرط المذكور
 عليه أنهم قوله ورجاء أن
 ذلك قابل ومراده التقليل
 النسبي أى قليل بالنسبة الى
 ما ليس كذلك لا أنه قليل في
 نفسه فانه كثير كما مرجه في
 شرح الكافية نعم الثاني قليل
 (ولا يضاف اسم لما به اتحد
 معنى) كالمراد مع مراده
 والموصوف مع صفته

عن ثروة الى أدلة ذلك التاويح يعنى المرادى والافصح في هذا التسم
 التائيت بخلاف ما سبق (قوله جاءت عليه) أى التبت المذ كور قبله كل عين
 ثروة يقع التامى كثيرة الماء (قوله كاشرفت) بكسر الراء أى غصت صدر
 القناع أى الرمح (قوله أنى القواش) بفتح الهاء مصدر راقى بمعنى
 الاقباد (قوله مشج) أى النسوة كما اعتزت أى مشيا كما تترامح نسوة
 أى أملت أعاليها من الرياح التواسم (قوله روى الفكر كراخ) قد يقال
 الاول هناليسر صالحا للحدف أى يوجد الشرط الآن يقال المراد منه مع
 منه لقائه وإذا حذف الاول فتابع ما يتعلق به استقام الكلام ان يجمع أن
 يقال التكرم معين الخ (قوله ويحتمله) أى اكتساب المضاف من المضاف
 اليه التذكير وهو غير بالاحتمال لما في الحلقى ان كرى الله تعالى من غيره
 الأدب كذا قال البعض كغيره فيه أن التذكير ومضافه لفظ الجلالة لا لآله
 المضاف اليه لآله تعالى حتى يلزم سوء الأدب فتأمل ولا تبهده والتذكير
 حيث لا انشاء في فعل الساعة قريب ولان فيه احتمالات أخرى ومنها أن
 قريب على وزن فاعل وهو وان كان بمعنى فاعل قد يعطى ما يعنى فاعل حكم
 ما يعنى مفعول من استواء المذكر والمؤنث وقيل انه بمعنى مفعول أى
 غربة ومنها أن التذكير على تأويل الرحمة للفران ومنها ماد كراخ
 أنهم التزموا التذكير في قريب ماد المرد قرب النسب قصد التعريف (قوله
 أنهم قوله ورجاء الخ) فيه أنها محتمل أن تكون لتكثير لآلهام (قوله
 فانه كبير) التبادر أنه مطرد به مخرج بعضهم (قوله نعم الثاني) أى اكتساب
 التذكير (قوله لما به اتحد معنى) أى بحسب المرادة لآله ابن الابن وأبو
 الاب فانه صحيح وأراد بالاشهاد ما يشمل الترادف كما في البيت والولد
 والتساوى كالأب والابن والتاويح سواء كان التاويح بحسب الوضع كالنحال
 أو بحسب المرافقة كفى الله مقه والموصوف اه سم والترادف الاتحاد ما صدق
 وهو وما والتاويح الاتحاد ما صدق فانه ودخل فيما اتحد معنى ما اتحد لفظا
 ومعنى ولا يقال لبيان يزيد بالاشاعة بل بالاتباع على التوكيد وتقليل
 عن الفارسي جواز ان ضائق خرج منه ما غير معنى وان اتحد لفظا افتخروا فيه
 الاضافة نحو عين العير (قوله والموصوف مع صفته) تعذبت الصفة أو تأخرت

(قول المحشى يتخصص بالماضاف
اليه في نسخ الشارح زيادة
أو يتعرف اه

لان المضاف يتخصص او
يتعرف بالماضاف اليه فلا بد
أن يكون غيره في المعنى فلا
يقال فم بر ولا رجل فاضل ولا
فاضل رجل (وأول وهما
اذا ورد) أى اذا جاء من كلام
العرب ما يوجب جواز ذلك
وجوب تأويله فمما أوهم
اضافة الشيء الى مرادفه
قوله سم جاء في سعيد كرز
وتأويله أن يراد بالاول المسمى
وبالثاني الاسم اى جاءنى
معنى هذا الاسم وعما أوهم
اضافة الموصوف الى صفته
قوله حبة الخلقاء وصلاة
الاولى ومجدد الجامع
وتأويله

بقرينة التمثيل (قوله لان المضاف يتخصص بالماضاف اليه) أى يتخصص به
على وجه نسبة اليه وكونه بعضاً أو مظهراً أو علواً أو مظهراً أو علواً أو مظهراً
كما استفيد مما سبق وهذا لا يتأتى الا اذا تعاريف المتضاهى فان معنى فلا يرد أن الموصوف
يتخصص به فتهه فلها جاز اضافة اليها التخصيص كما جاز اضافة اليها التخصيص
وعلى بعضهم منع اضافة الموصوف الى الصفة بأن الصفة تابعة لموصوفها
في الاعراب فلما اضيف اليها الموصوف لمكانت مجرورة أبداً ولم تنسقر
التبعية المذكورة وعلى منع العكس بأن الصفة يجب أن تكون تابعة ومؤخرة
وفي الاضافة لا يمكن ذلك وعلى منع اضافة أحد المترادفين أو المتساويين الى
الآخر لعدم الفائدة اذ المقصود حاصل من لفظ المضاف مع قطع النظر عن
الاضافة فتكون الخوا لا يقال هي مقيدة للتخفيف بخذف التنوين فلان تكون
لغوا لا نقول ترك الاضافة بالكسبة أخف لان فيها حذف كلمة تامة
وهذا التعديل يقتضى امتناع ذكر المرادف الآخر أو المساوى الآخر على
وجه الاتباع أيضاً وليس كذلك أفاده سم (قوله أن يراد بالاول الخ) هذا
اذا كان الحكم مناسباً للمسمى فان كان مناسباً للاسم كان الامر بالعكس
مخوكبت سعيد كرز وعلم أن هذه الاضافة قسمها التأويل على معنى لام
الاختصاص وكذا الاضافة في نحو مسجد الجامع بالتأويل الذى ذكره
فمما أفاده سم وانما اضيف سعيد الى كرز ولم يصف اسم الى سبع لان
الاسم كثر ثبوتها فيهما من التخفيف لم يجوز في غيرهما فله يس عن
ابن الحناجب (قوله وعما أوهم اضافة الموصوف الى صفته الخ) قال
البرهانى وعلم أن اضافة الموصوف الى صفته والصفة الى موصوفها
لا تنقاس اه ومنه يعلم أن التأويل الذى ذكره الشارح لا يسوغ
اعتباره اذ كانت تلك الاضافة وانما هو مخير بين الموصوف على وجه جائز
(قوله حبة الخلقاء) بالمذمومة المسموعة بالرجلة وانما وصفته بالحق بمجاز
لانها ثبتت في مجازى السور فقررها قطوعها الاقدام وعندى
فمما ذكره الشارح من أن هذه التمايزهم جواز اضافة الموصوف الى
صفته نظر لانه انما يظهر لو كانت الحبة تطلق على الرجلة ونحوها من
القول أما اذا كانت واحدة الحب كفى القماموس كالبروز بالرجلة وسائر

أن يقتدر وصف أى حبة البقلة الحقا ومن صلاة الساعة الأولى ومجدد السكان الجامع و... أو عزم إضافة
الصفة إلى الموصوف ولهم جرد قطيعة ومعحق عمامة وتأويله (٢٢٤) أن يقتدر وصف أى

الجوب والبر ورفلا والذى فى العاموس بقسلة الحقا والبقلة الحقا
ولم يسم الأول جوارذا كزناهر (قوله أن يقتدر وصف أى يكون
الأول. صافا البه إضافة الشيء إلى جنسه ككشال الأول أو زمنه كشال
الثانى أو كة كشال الثالث وانظر ما نافع من جعل الإضافة فى حبة الحقا
من إضافة العام إلى الخاص كشجر أراك ولا يحتاج إلى التأويل (قوله
وصلاة الساعة الأولى) أى من الزوال والمراد أول ساعة أذيت فيها
الصلاة المفروضة (قوله ومجدد السكان الجامع) ويصح أن يكون الشجر
ومجدد الوقت الجامع (قوله جرد قطيعة الخ) جرد بمعنى مجردة ومعنى
عنى بالية (قوله أن يقتدر وصف أى) أى كناية عن زمانه وإن اختلف
المحل (قوله وإضافة الصفة إلى جنسها) أى جنس. وروفا أى فالإضافة
حينئذ من إضافة الشيء إلى جنسه تنقسم فضة (قوله من جنس القطيعة صرح
بن لسان أن الإضافة على معنى من (قوله ولذا والآخرة) لعل تأويله عند
المجهر ولذا الحالة الآخرة أو الحياة الآخرة أو يقولون الإنسان من
إضافة العام إلى الخاص ولعلمهم يقولون الإضافة فيما بعده من إضافة
العام إلى الخاص فالسم تمتع إضافة الخاص إلى العام كأحد اليوم لعدم
الامتداد بخلاف عكسه كيوم الأحد (قوله تمتع إضافة) أى لأنه لا يفرق
له ما يجوز إلى إضافته ولشبهه بالحرف والحرف لا يضاف (قوله وكفى رأى
الخ) بخلاف أى فأنها لازمة للإضافة لفظا أو بتقدير الضعف شبه بالحرف
بما عارضه من شدة اقترانها إلى ما تضاف إليه أو غيرها فى الأسماء (قوله
غوكل) أى إذا لم يقع توكيده أو تفصيلا لا تحبب الإضافة لفظا نحو
القوم كاهم وزيد الرجل كل الرجل كقوله المتنوسرى واهم أن كلا وبعضه عند
قطعهما للفظا من الإضافة إلى المعرفة مرفقان بينهما عند من والجمهور
ولهذا لبيان الحال منهما مؤخرة وقال الفارسي نكران كذا فى التصريح
وتعريفهما عند سيوريه والجمهور منعوا إدخال العلم سما (قوله
وأى) أى شرطية أو موصولة أو استهامة أى ألقوا أفعلة أرحلا فنعبة
الإضافة لفظا (قوله وكل فى ذلك يسبحون) أى كاهم فالتنوين عوض

وإضافة الصفة إلى جنسها أى
شئ جرد من جنس القطيعة
وشئ يحقق من جنس
العمامة تنبيهه أى
الافراء إضافة الشيء إلى
ما يجتمع له لاختلاف التقدير
وواقع ابن الطراوة وهره
ونقله فى النهاية عن الكوفيين
وجعلوا من ذلك نحو ولد
الآخرة وحق البقيين وحيل
الوريد وحيل الحسيد وظاهر
التبديل وشرح موافقته
(وبعض الأسماء) تمتع
إضافته مسك المعمرات
والإشارات وكفى رأى من
الوصولات ومن أسماء
الشرائط ومن أسماء
الاستفهام وبعضها (يضاف
أبدا) فلا يستعمل مفردا
بحال (وبعض ذا) الذى
يضاف أبدا (قديان لفظا
مفردا) أى بآنى مفردا فى
اللفظ فقط وهو مضاف فى
المعنى نحو كل بعض رأى
قال الله تعالى وكل فى ذلك
يسبحون فقلنا بعضهم على

بعض أبدا وهو تنبيهه أى شعر قوله وبعض الأسماء وقوله وبعض ذاتيات لفظا مفردا أن الأصل عن
والغالب فى الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والافراد وأن الأصل فى كل ملازم للإضافة أن لا يتقطع عنها فى اللفظ

عن المضاف اليه والمضمر للموسم والافتراق اختلافا لحوال ليجوب
 تعدد اثنائي الذات أو لتكوا كعب فان ذكرهما مشعرا قاله البيضاوي
 فابن اللبيل والتهار من مدلول الضمير كايضيد كلام البعض لانهما
 لا توصفان بالسبب في الفلك كالايتني وجعلت جميع العقول تشبهها اهابه
 انقلها من السباحة والجرى وأقر في تلك مراعاة لكل وجميع
 في يستجوبن مراعاة للمضاف اليه المحذوف فلا يقال الآية تقتضي اشياء ذلك
 الشمس والقمر على الاحتمال الاول وذلك لتكوا كعب على الثاني (قوله
 واعلم أن الالزام الخ) غرضه الدخول على المتن وتقيم أقسام ما يضاف بذكر
 ما فات المصنف وهو ما يختص بالظاهر واعلم أن جملة أقسام الاسم باعتبار
 الاضافة وعدمه اربعة ما يتصور اضافة وما يمنع وما يجب اضافة له لعملة
 فعلية فقط وما يجب اضافة له لعملة مطلقا وما يجب اضافة له لعملة
 لافرد مطلقا وما يجب اضافة له لافرد مطلقا أو لافراد فقط أو للضمير
 مطلقا أو للضمير المخاطب (قوله كلا وكذا) فانهم ما يضافان للظاهر والمضمر
 لكن لا يضافان لكل مضمر بل للفظ هما وكما وناخسة (قوله قصارى الشيء)
 بضم القاف ويقال قصارى بضم القاف وفتح الصاد وسكون الياء وقصار
 يحذف الالف الاخيرة مع فتح القاف أو ضمها وقصر بفتح الالفين مع فتح
 القاف وسكون الصاد كذلك في القاموس وبه يعلم ماني كلام شيخنا والبعض من
 القصور (قوله وحجاده) بضم الحاء المهملة وقوله بمعنى غايته راجع
 لتكاملها (قوله وذى وذات) أى وفروعها ونذر انما يصطنع المعروف من
 الناس ذووه (قوله كوحلة) قال فى الهمع هو لازم النصب على المصدرية بفعل
 من افظة حكى الاعمى وحده الرجل يجده اذا انفر دقيل لم يلفظ بفعله كالبوة
 والخولة وقبل المحذوف الزوائد من ايجاد وقيل نصبه على الحال لتأوله
 بموحده وتيل على حذف حرف الجر والاصل على وحده ولازم الافراد
 والتذكير لانه مصدر وقد يشي شذوذا أو يجر على مع جلسا على
 وحده ما وقناه ذلك وحدهنا وجلس على وحده أو اضافة نسج وقر يع على
 وزن كرم وخبث وصير معمرين اليه ملحقات بالعلامات على الاصح يقال
 هو نسج وحده وقر نسج وحده اذا قصد له نظيره في الخير وأصله في الثوب
 لانه اذا كان رفيعا لم ينسج على متواله والقر نسج السيد وهو خيش وحده

واعلم أن الالزام للاضافة على
 نوعين ما يختص بالاضافة الى
 الجملة وسياقى وما يختص
 بالمفردات وهو على ثلاثة
 أنواع ما يضاف للظاهر
 والمضمر وذلك نحو وكذا وكذا
 وعندئذ وسوى وقصارى
 الشئ وحجاده بمعنى غايته
 وما يختص بالظاهر وذلك
 نحو وأولى وأولات رضى
 وذوات وما يختص بالمضمر
 واليه الاشارة بقوله (وبعض
 ما يضاف حقا) أى وجوبا
 امتنع الا لاؤه بالظاهر
 حيث وقع وهذا النوع
 على قسمين قسم يضاف الى
 جميع الضمائر (كوحده)
 نحو وحده وحده وحده
 وحده وجاء وحده وقسم
 يختص بضمير الخطاب نحو
 (لبي ودوالى) و (سعدى)
 وحنانى وهذاذى

وعبر وحده اذا قصدت تطهيره في الشر وحده ما سفر غيره والحمار وحشر
وهو له مذهبهما المتفردين باق رأيه يقال هما نسخا واحدهما وم
مسيو وحدهم وهي نسخة وحدها وهكذا قيل لا يمتل بسبع واحده
العلامت فيقال هما نسخ وحدهما وهكذا اذا قال الشافعي رجل وحده ما
بعض اختصار (قوله يقول ليلى) اصله ألبت البابين أي أقيم لهما عندك
البابا كثيرا لان التثنية لتكرير نحو ثم ارجع اليه صر كرتب حذف الفعل
وأقيم المصروف مقامه وحذف تزواته وحذف الجار من المفعول وأضيف
المصدر اليه كل ذلك ليس ع المحجب الى التفرغ لاستقاع الامر والنهي
وتعوز أن يكون من لب معنى ألب فلا يكون محذوف الزائدة في الزمعي
ومثله في حذف الزائدة الباقى (قوله بمعنى تداولا بعد تداول) زائدة جماعه
بمعنى مداولة تداوله والامر ان متقاربان وكلاهما أحسن من قول
معنى معنى ادالة بعد ادالة لعدم ظهور مناسبة معاني الادالة كخليفة هنا
بجلاى التداول بمعنى التناوب والمداولة بمعنى المتابعة وفي الكلام حذف
مضاف أي تداولا لهما عندك فاحفظه (قوله بمعنى تحتنا عليك بعد نحن)
لوقال بمعنى حنانا عليك بعد حنانا لكان أنسب بلفظ حنانك (قوله
دعوت الخ) أي طلبت مسورا لامر الذي أماني وهو غريم ذرته فلي
أي قال ليلى وقوله فليدى مسورا أي أقامة على أجابته بعد اقامته اذا سألت
في أمرناه جزاء لمسته وحسن اليدين لان الغطاء بهما فقيه انه جار بان
مسورا أجاب بالفعل كاجابا بقول وقيل ذكر اليدين مقسم والغاء الاول
تعقيبى والثانية سببية (قوله اقلت ليلى) كان مقتضى الظاهر ليلى لك
التفت من الخطاب الى الفية وحكى بالحقى (قوله مصادر) قال شحنا
والبعض أي حقيقة لا إجماعا مصادر اه وعليه فوسى مصادر محذوفة
الروايد كمر (قوله ومعناها التكثير) لانهم لما قصدوا بها التكثير
جعلوا التثنية علما على ذلك لانها أول تضعيف العدد وتكثيره فصرح
(قوله من ألقاها) فيقدر في دوايلك أداول وفي معديك أسعد متنازع
أسعد بأعيا أي ساعد وأعلن كإلى القاموس وفي حسانيك أنتحن على
ما يقتضيه قول الشاعر سابقا بمعنى تحتنا الخ أو نحن على وهو الانسب

قول ليلى بمعنى أقامة على
اجابتك بعد اقامته من ألب
بالكان اذا أنتم ودوايلك
بمعنى تداولا بعد تداول
ومعديك بمعنى اسعادا
بعد اسعاد ولا يستعمل الا
معديك وحنايك بمعنى
تحتنا عليك بعد نحن
وهذا ذيلك من مجتبى
بمعنى اسراها لك عداسراخ
(وشننا لا يدي لبي) في قوله
دعوت لنا بنى مسورا
فلي فليدى مسورا
كشدت أضافته الى ضمير
القائب في قوله قلت ليلى
يدعوني تيبه مذهب سيبويه
أن لبيك واحوايه صادر
مثناة لظن معناها التكثير
وأم ان تصب على المدربة
بعوامل شذوذة من ألقاها
الاهل اذيك وليلى

حافظ حنا نيك (قوله من معناهما) فيقدر أسرع وأدعى لان فعلهما لم
 يستعمل ولا يضافه قوله السابق من اليبس لكان لان أخذه مما ذكر
 باعتبار المناسبة في المعنى لا يقتضى أن ما ذكره كذا قالوا وكان الحاصل
 لهم على ذلك أن لبيك ثلثة ثلاثي وأبى رباعى فلا يكون فعلا له وهو فاسد
 لوجود مثل ذلك في سبعة مع قوله وهو أسعد على أنه يقال اب ثلثة لثا معنى
 أقام كافي السماء وس وشرح الكافية للرشى كما مر فالمتجه عندي أنه
 منصوب بفعل من لفظه نعم ذكر قوم أن معنى لبيك أجابة بعد أجابة وعليه
 فالناسب لفعل من معناه اذ ليس اب وأبى بمعنى أجاب فاحفظه (قوله
 وخضا) بخاء وضاد مجعمتين أى مسرعا للقتل (قوله اذ اشق برد الخ)
 الباء في البرد بديهة قال في التصريح قال أبو عبيدة كان الرجل اذا أراد
 توكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما ببرد صاحبه يرى أن ذلك أبغى
 للمودة بينهما (قوله الحالية) أى على تأويله بالمتفق كجلبه عليه بعد (قوله
 مدواين) المناسب لتفسيره دوا لبيك بتد اوله لكان بعد تد اوله أن يقول
 مدواين (قوله أى مسرعين) تفسير لهذين فقط على الظاهر (قوله
 للتعريف) أى وحق الحال التذكير وقوله ولان المصدر الخ دفع هذا
 التعليل ما قد يقال يحتمل أن هذه الحال مما جاءه من فافظا وان كان متكررا
 معنى (قوله الوصفية) أى اضرب يا والمعنى اضرب ضربا مكررا كذا قال
 البعض تبع الشجعا ويحتمل أن المعنى على الوصفية اضرب ضربا مسرعا
 مسرعا بل هذا أنسب بما مر في معنى هذا اذ لبيك (قوله بما ذكر) أى من
 أن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه خبر كونه مفعولا مطلقا (قوله ولانه
 معرفة) في الرد به هذا على العلم بحث لانه سبذ كالمشارح عنه أنه يقول
 بحرية الكاف في لبيك وأخواته وحينئذ لا إضافة فلا تعريف على مذهبه
 وزاد بعضهم رذانا وهو أن ضربا مفعولا وهذا اذ لبيك مثنى ولا يوصف المفرد
 بالمثنى (قوله أصله ابى) أى يوزن فعلى بسكون العين كافي التصريح وقد
 يؤخذ منه أن الالف لا تانيب فتأمل (قوله كافي على الخ) أشار به الى أن
 الالف لا تبدل للاضافة ياء دائما بل تبدل فتا وعصا لك (قوله ورده عليه
 سيرويه الخ) ابوس أن يجيب بأن قوله فلي يدي مسرعا فلا يصلح للرد

في معناهما وجوز سيرويه
 في هذا اذ لبيك في قوله
 ضربا هذا اذ لبيك وطعنا وخضا
 وفي دوا لبيك في قوله
 اذ اشق برد الخ بالبردة له
 دوا لبيك حتى كما أغبر لابس
 الحالية بتدبر في قوله مدواين
 وهذا من أى مسرعين وهو
 ضعیف للتعريف ولان
 المصدر الموضوع للتكثير لم
 يثبت فيه غير كونه مفعولا
 مطلقا وجوز الاعلم في
 هذا اذ لبيك في البيت الوصفية
 وهو مردود بما ذكر ولانه
 معرفة وضربا مكررا وذهب
 يونس الى أن لبيك اسم مفرد
 مفعول أصله ابى فلي يدي
 باء الاضافة الى الضمير كافي على
 والى ولدى ورده عليه سيرويه
 بأنه لو كان كذلك لاقابت
 مع الظاهر في قوله فلي يدي
 مسرعا وقول ابن الناطم
 ان خلاص يونس في لبيك
 وأخواته

فتأمل (قوله وهم) أي بل خلافة في إيليك قسط (قوله مثلهما في ذلك) أي
في هذا القسط (قوله ورد عليه بقواهم الخ) أي لأن قيام ضمير الغيبة والاسم
اتجاه مقام الكاف يدل على اسميتها لأن الاسم انما يقوم مقامه مثله
واحبابي التصريح عن هذا بأن فيه ولي يدعى مورثا إذا كان فلا يصح
لردوعن السابق بأن التوثيق يحذفه التسمية الانسانية كما صرح به الاعلم
في تنقيح المسألة وكذا في اثني عشر وانما لم يحذف من ذلك التلاخيص (قوله
لاحابها) أي لا يدل كلف المطالب وكذا الضمير في قوله وبأنها (قوله
الجل) أي الجبرية الغير المشتملة على ضمير يرجع الى المضاف فمليني
(قوله حيث واد) الأول طرف مكان تصرفه نادر وقد يراجه الزمان وأنها
بالحرسكان الثلاث وقد تبدل بأوه وأابل قال ابن سيده هي الأصل
في الهمزة مبنية وبوقته من يعربونها ولا يضاف الى الجملة من أسماء المكان
غيرها كما في النقي والساق طرف زمان ماض لا تصرف الا اذا أشرف
اليه طرف زمان كونه مثقال جماعة منهم التماثل أو وقع منه عولاه غير
واذ كروا اذ كنتم قبلا أو بدلا منه نحو واذا كروا في الكتاب مريم اذا قيلت
فاذا تبدلت بدل اشتغال من مريم ومع ذلك الجوهروا قولوا كما سبأ في رده
للتعليل فتكون حرفا وقيل طرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام وهذا
القول لا يتناقض اذا اختلف زمانه والعلل نحو لو لم يتحقق اليوم أو لم يكن
الآية أي لمن يتحقق يوم القيامة اشتراكم في العذاب لظلمكم في الدنيا
ولما حجب هذا القول أن يجعل اذ في الآية مجردا للترقية بدلا من اليوم هل
معنى اذ ثبت ظلمكم عندكم وعلى هذا الوجه يجوز أن تكون أن ومعولها
تعاليا في محذوف لام العلة وقاعل يقع ضمير مستتر فيه وارجع الى قوله
يا ليت بيثوي ويثلك بعد الشرقي أو الى القرين ويثدها قراءة بعضهم بكرر
ان على استئناف الآية كما في المعنى والله قاذف أعدائنا ويثا وهل هي جيتند
لطرف زمان أو مكان أو حرف مفاجأة أو حرف زائد أو قال اذا قبلت بيثا أو
بيثا فانما اذ أقبل حمرة على القول بزيادة فيكون الفعل بعدها والمعامل
في بيثا أو بيثا كما يكون ذلك ولم توجد اذ بعد بيثا أو بيثا وهو لا كثر
وهل القول بأنما حرف مفاجأة فالعامل في بيثا أو بيثا هل محذوف بفسره

وهـم وزعم الاعلم أن
الكاف حرف مطالاب لا وضع
له من الالحاب مثلهما في ذلك
ورقة عليه بقواهم ليـه ولي
يدى مسور ويحذفهم التوثيق
لاحابها ولم يحذفها في ذلك
وبأنها لا تطلق الا أسماء التي
لا تلبس الحرفاء في النوع
الثاني من الأوزم للاضافة
وهو ما يجتمع بالجل على ضمير
ما يجتمع بنوع من الجمل
وسباق وما لا يجتمع واليه
الإشارة بقوله (وألزموا)
إضافة الى الجمل حيث واد
فمثل الملاحظة

ما بعد اذ وعلى القول بالظرفية قال ابن حنبل وابن ابي شاش عاملا بالفعل
الذي بعدهما لانهما غير مضافا اليه وعامل بينهما أو بينهما مجذور فيفسره الفعل
المتكوري بمعنى المثال أقبل مجرور في زمن من أوقات قيسامي وقال الشافعيين اذ
مضافا للجملة فلا يرفع عمل فيها المفعول ولا في بيتنا أو بيتنا لان المضاف اليه
لا يعمل في المضاف ولا فيمارة بل عاملا بما مجذور فيدل عليه الكلام واذا
يدل منه ما أي من أوقات قيسامي حين أقبل مجرور وافتت اقبال مجرور (واعلم)
أن اصل بين أن يكون مصدر اجمعين الفراق فمعنى جاست بيثكما جلست
مكان فراقكما ومعنى أقبلت بين خروجك ودخولك أقبلت زمان فراق
مخرجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فتبين أن بين
المضافة الى المفردة تعمل في الزمان والمكان فلما قصدوا إضافة الى الجملة
اسمية أو فعلية والإضافة الى الجملة كلا إضافة زادوا عليها تارة ما لكافة
لانها تسكون المقضي عن اقتضاة مؤشبه وانارة أخرى الفحشة فتولدت
ألف لتسكون الالف دليل على عدم إضافة المضاف اليه لانه حينئذ كالوقوف
عليه لان الالف قد يوثق بها للوقت كما في أنا والظن وتوابعين حينئذ أن لا تكون
الالزمان لما تقرر أنه لا يضاف الى الجمل من المكان الا حيث وإضافة بينهما
أو بينهما في السمية الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير
بين أوقات زيد قائم أي بين أوقات قيام زيد كذا قرره الرضي وقد يضاف بينهما
الى مصدر مصدر دون بينهما على الصحيح كذا في الدماميني والهمع وتقدر أوقات
لان بين انما مضاف لمتعدون ناقض فيه أبو حنبل بأن يضاف مصدر
المقترئ كما القيام مع أنهم لا يحذفون المضاف الى الجملة في مثل هذا قال
في الهمع وماذا كرم أن الجملة بعد بيتنا وبيتنا مضاف اليها قول الجمهور
وقيل ما را الالف كافتان فلا محل للجملة بعدهما وقيل ما كافة دون الالف
هي مجرد اشباع اه وعلى عدم إضافة ما عاملا ما في الجملة التي تليها ما
كما في المعنى (قوله الجملة الاسمية والفعلية) لكن إضافة حيث الى الفعلية
أكثر وهذا ترجيح المنصب في نحو جلست حيث زيدا أراء كذا في المعنى قال
في الهمع وتصح إضافة اذ الى اسمية مجرورها فعل راض بنحو حيثك اذ زيد قام
وربما فيه أن اذ الماضي والفعل الماضي مناسب لهما في الزمان وهما

الجمل الجملة الاسمية
والفعلية فالاسمية نحو
جلست حيث زيد جالس

في جملة واحدة فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان من أركانها أو نريد
 يتوهم بأنه محسن أم وقال في التصريح بشرط الاستيعاب عدداً لأن لا يكون خبر
 البتة ناقصاً فلا ما تضاف من أجل ذلك ميبوه وبشرط الفعلية أن يكون
 فعلها ما تضاف له لا ما هو واد كروا اذ كنتم قليلاً أو معنى لا انقطاعاً واد
 إبراهيم القواعد من البيت ثم قال وبشرط الاستيعاب بعد حيث أن لا يكون
 الخبر فيها تفصيلاً على ذلك ميبوه أم ولعل معنى قوله بشرط الاستيعاب
 بعد اذ شرط حسنهما فلا ينافي كلام الهمع وأجل معنى قوله وبشرط الاستيعاب
 بعد حيث شرط حسنهما فلا ينافي ما مر من التقى أن الشصبي في نحو حلت
 حيث زيد أراه أربع قطع ومن كلام الهمع يعرف ما في كلام الهمع وغيره
 من التلخيص (قوله واد كروا اذ كنتم قليلاً) اذ فيها رقيباً بعد ما مفعوله منه
 جابذة قول الجهم وطرقت لمفعول محذوف أي واد كروا نعمة الله عليكم
 اذ كنتم واد كنتم واد يكرر أم تصريح وقواني واد كروا في الكتاب مريم
 اذ ابتدأت أن اذنت بفتن طرفي لحدوق أي قصة مريم اذ ابتدأت وهي
 مدهم يتعين واد كروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم أئمة أكراماً فطر
 نعمة وعلى مذهب غيرهم يجوز ذلك وكونه يبدل كل من نعمة (أي نعمة هي
 هذا المضارع) أي أوفى في الجملة الاضاف إليها التباين في المضارع بعد
 حيث وقد يقال لا حاجة إلى ذلك لتصریح ابن هشام في التقى بأن اذ
 تعمل في المستقبل كما أن اذ اذنت تعمل في الماضي والجواب أن المخرج
 موافقة الواقع لأن زول الآية بعد وقوع المكرم أن الجملة ولا يشترط
 محي ما لا مستقبل ويجعلون ميبوه من تقرب المستقبل مرة للماضي
 كما في التقى (قوله أمتري) هي بصرية مفعولها ما حاد حيث طرفه يمكن
 مسي وقيل إذا أسيف إلى مفرد يكون معرباً كذا في العين وقيل مفعولها
 حيث وطال ما حل من مهيل وقيل من حيث هي معنى طالعافيه وقيل على
 مفعولها حيث وطال ما أي طالعافيه أقول أو طالعافيه مفعول أول حيث
 طرفه مستقر مفعول ثان قال وكر يا والشاهد في اضافة حيث إلى مفرد
 وقيل مهيل مفعول مفعول حيث مضافة إلى جملة فلا شاهدية والله برب حيث
 مهيل مستقر طالعافيه (قوله حيث لي العمامة) قال شيخنا أي شئت العمامة على

واذكروا اذ كنتم قليلاً
 والفعلية نحو حلت حيث
 حلت واجلس حيث
 اجلس واد كروا اذ كنتم
 قليلاً واد يكرر بل في المضارع
 كغروا ومعنى هذا المضارع
 الماضي حيث واد كروا
 أمتري حيث مهيل طالعافيه
 وقوله حيث لي العمامة فساد
 لا يقاس عليه حالة للكسائي
 بتبنيهم قوله اذ ذلك ليس
 من الاضافة إلى المفرد بل إلى
 الجملة الاستيعابية والتقدير

الرُّؤس ويُرَدُّه قول العيني أراد بمكان الرُّؤس (قوله اذ ذلك
 كذلك) أي أو ثبات أو نحو ذلك (قوله وان يتون الخ) الحق الكافي ياذ
 في ذلك اذ اذ فيروزان تقطع عن الاضافة ويؤص عن التتوين كقوله تعالى
 ولئن لم نعظم شرا منكم انكم اذ الخاسرون اه نسكت (قوله أي وان
 يتون اذ الخ) أشار الى أن الغم في يتون عائدا الى اذ وان في قوله افراد اذ
 اقامة الظاهر مقام الغم دونه فالتوهم رجوع الضمير الى غير اذ (قوله وأما
 نحو وأنت اذ صحيح فساد) هذا مقابله قوله وأكثرا ما يكون نحو به يدين
 أن أفضل التفضيل في أكثر على غير به وفي بعض النسخ استعاط قوله
 وأما الخ (قوله وما كاذ الخ) الاقرب ما أشار اليه الشارح من أن ما مبتدأ وكاذ
 صلتها والخبر كاذ الشافية وأضف جواز استئناس في موقع الاستدراك
 كما أشار اليه الشارح ويحتمل أن ما مفعول مقدم لأضف وعليه فقوله كاذ
 الثانية صفة مفعول مطلق لأضف أي اضافة كضافة اذ في كونه الى
 الجملة (قوله نظرفاهم ما) يعني بالنظر فاسم الزمان سواء كان منصوبا على
 الظرفية أم لا كافي المعنى وكما يشهد اليه تمثيل الشارح بعد يومهم بارزون
 ويوم يقع الصادقين صدقهم اذ الأول بدل من المفعول به في ليتذروهم
 التلاف والتأني خبر والمراد بانهم ما ليس محرودا عما سيدكره الشارح عما
 لا اختصه أصل له أصلا لكن ومدة ووقت وزمن أوله اختصاص بوجه دون
 وجه كغداة وعشية وأيلة ونهار وصباح ومساءمختلف المحدث كأمس وغد
 وكأسبوع وشهر وحول وسنة وعام وكيومين كذا قالوا وفيه أن يحتمل هارون
 المحمود اللهم إلا أن يراد به مطلق وقت كما قالوه في يوم كاسياني لكن يكون
 حينئذ محالا لاختصاصه له إلا أن يراد مطلق وقت شمني وفي شرح ابن غازي
 أن الحدود ما دل على عدد صراحة كيومين وأسبوع وشهر وسنة فتأمل
 ومن ذكر عدم جواز الاضافة في الستة السبوط وفي العام الله سبني
 فليحرقه قول شيخنا السيد أجروا السنة بحرق العام في جواز الاضافة
 الى الجملة ثم رأيت في الغني شاهد على اضافة العام فانه قال لا يعود ضمير
 من الجملة المضاف اليها الى المضاف فأما قوله وضمت ستة لعام ولدت فيه
 فتأذ وقد خفي هذا الحكم على أكثر النحاة اه وسبقه الى ذلك النحاة

اذ ذلك كذلك أو اذ كان ذلك

(وان يتون يحتمل افراد اذ)

أي وان يتون اذ يحتمل

افرادها لفظا وأكثر ما يكون

ذلك مع اضافة اسم الزمان

اليها كما في نحو يومئذ وحيد

و يكون التذوين عوضا من

لفظ الجملة المضاف اليها كما

تقدم بيانه في أول الكتاب

وأما نحو وأنت اذ صحيح فتأذ

(وما كاذ معني) في كونه ظرفا

مهما ما ضما بنحو حين ووقت

وزمان

(أضف) هذه (جوازاً) الى
سبق أن اذ تضاف اليه
وجوباً (تخوحيين جليلاً) وما
يؤيد به الجراح أمير ويخو
حين يجب التيقن وما يؤيد به
امراً الجراح وضاف للفرد
فان كان الطريق لهم
مسيرة بل المعنى لم يامل
معاملة اذ بل يامل معاملة
اذا تضاف الى الجملة
الاسمية قبل الى العملية كما
سيأتي وأما قوله هم على اثار
يفتنون وقوله
فكن لي شقياً يوم لا دوشقاءة
فمن قيلاً من سوابب عرب
فصار للمستقبل فيه معرلة
الماضي لثقة وقوعه هذا
مذهب يسيوه وأجاز ذلك
الناسم على أنه تمسك بطاهر
ما سبق واما غيرهم وهو
المحدود فلا يضاف الى جملة
وذلك يحوثر وحول بل لا
يضاف الا الى المفرد يحوثر
كذا (راب) أو عرب ما كاذ
قد أجرياً بما سبق أنه يضاف
الى الجملة حوازا أما
الاعراب ففي الأصل زاما

البناء

وعلا بان المضاف الى الجملة مضاف في التقدير الى مصدر منها فك لا يعود
تتم من المصدر المضاف اليه الى انضاف لا يعود منها قال الجمامبي وقضيه
امتناع العود لا ندو ولا حجة فيما استشهد به لحواز تعلق الطرف بخبر
فيكون الضمير من جملة أخرى (قوله يوم) أي اذا اريد به مطابق الزمن
لا المقدار المخصوص والا كان من المحدوداً ما دسم (وائدة) اذا قلت أنتسك
يوم لا حو ولا رد بل كذا رفع حو ورد الى أن لا ملقاء وعامة عمل ليس وانتهما
على ان لا علامة عمل ان وجرهما على أن لا زائدة حكى الاخفش الوجة
الثلاثة كذا نقلوا وفيه أن جعل لا زائدة لا يلائم المعنى اذا نرباه كبرها
زائدة كونها معترضة بين المتضابين كذا المعترضة بين الجار والمجرور
في حيث لا راد كما هو ذلك الجمامبي ولوجعل الجرح على أن لا مسمعي غير
لكان أو شمع تامل (قوله أضف هذه) أي الالفاظ المشبهة اذ لو قل هذا أي
ما كذا لكان أحسن (قوله الماسبق) اللام تعدد بقية مائة ماضف لا لتعليل
(قوله وتخوحيين جليلاً) طاهر صيدع أن هذا أيضاً مثال لاضافة ما كذا
الى ماسبق ان اذ تضاف اليه ويخو اوليس كذلك كما هو طاهر فكل الأولى
ان يقول ومثال اضافة ما كذا الى المفرد محو حين الخ (قوله مستقبل المعنى)
تق ما اذا كان لا لا نظره (قوله وأجاز ذلك الناسم على قلة) على هذا لا يكون
مشه اذا كذا يقال ما المرق يثبه ويرميه اذ حيث أعطى حكم اذ
الاضافة (قوله طاهر ماسبق) أي من الآية والبيت (قوله ولا يضاف الى
جملة) لا م حيفت عبيد انشبه باذ لا لم يسمع (قوله ما كذا قد أجرياً) تنازعه
الاعراب فيه وقد المصنف في كفايته جواز بناء ما ذكره جازاً اذ
والاوجب اقرباه ولا يتقيد بجوار بناء ما كذا حال الاضافة الى الجملة بل
يخو بناء ما كذا أضيف الى مفرد معني كيو مؤد وحيش ومنه كل اسم فاس
اله لا له لاه ما كذا كغيره ومثل ودون وبين وذهب الى أن لا يضاف
الى معني بسبب اضافة اليه أما لا تحرف ولا غيره لأن الاشياء تسمن
خصائص الاسماء التي تكسب بسبب البناء واذ فيه وكيف تكون دعاه
اليه والتعلمات فيما استشهد به حركات اعراب فقل في انه لخلق مثل ما كنكم
تنطقون بمال من غير ملقوبين ودون في القصد تنقطع بينكم ومنا دون ذلك

متصوياً

منه ويان على الظرفية فوالا على تقطع ضميره متراجعا الى مصدر القول
وبينكم حاله من مبدء ما ينفذون ذلك من غير ما أي تودون ذلك قال
سم وبشكل على التعديل بناء يوم في يوم اذا أن يوجد بالجميل على شيء وهو
اذا اه وهل مشبه اذا كسبه ما في جواز البناء والاعراب اذا أضيف الى
الجملة هي التفضل المذكور قال ابن هشام لم أر من صرح به وقياسه عليه
نظاها قال في النكت وقد صرح به الشاطبي جازما به (قوله فوالا على اد)
اعترض بأن شرط القياس وجوده في الحكم في الفرع وعلة بناء اذ مشاهتها
الحرف في الافتقار الى الجملة وهي غير موجودة في الفرع وقد يقال انما
اشترط ذلك في القياس الموجب للحكم لا المجوز له فوالا (قوله فيما تلاه
فعل مبني) أي بناء أصله أو عارضه والماثل بها ان (قوله على حين عابت
الح) أي في حين عابت على حد قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة
وكذا فيما يأتي (قوله على حين مصيبين) أي الدعوة من استصابت فلا نا
أي عددته مصيبا كذا قيل والانسب انما من استصباها أي طاب أن يصوب اليه
أي جميل (قوله وتبلى هل عراب) صريح في جواز وقوع المصارع بعد
الظرف الذي بمعنى ادوه وانما يتم اذا جعل ذلك المصارع بمعنى الماضي ولو
تنبأ بالماضي اذا وقع بعدها المصارع على ما ذكره الشارح سابقا ولا يخفى
أن الأقرب في الظرف قبل المصارع الجمع على بمعنى الماضي تنزيلا أن يجعل
بمعنى ادوه استغنى عن تكلم جعل المصارع بمعنى الماضي تنزيلا (قوله
يا محمد ركب الله) باللاتية أو بالنداء والمندى محذوف ومحم ركب على
المصدرية بمعنى التعمير ويرفع الابتداء اذا دخلت عليه اللام فيكون بمعنى
استباحة والله منصوب بنزع الخافض والاصل محمد ركب الله همرا أي دكرت
به تذكرا بعد ركب الله وحكي رفعه على الضاعلية للمصدر (قوله واحتجوا
بقراءة نافع) قال الرضي لا دليل فيها لاحتمال أن يوم نصب على الظرفية بخبرها
لهذا مشاربه للذ كونه قبله لا اليوم وأورد عليه أنه يلزم مخالفة هذه
القراءة حينئذ لقراءة الرفع والاصل عدمها (قوله ما تذكروا من سليمان) أي
الذي تذكروها وأبهم تعظيمها وتفضيها والذاني القريب (قوله
الظرفية) احتراز عن اذا الفجائية لأنها حرف على الاصع والحرف لا يضاف

فوالا على اد (واختبرنا معا)
وعلى بابا) أي أن الأراج
والخبرنا فيما تلاه فعل مبني
البناء للبناء ب كقوله
على حين عابت المشيب على
الصبي * وقوله
على حين بحتة مبني كل حليم
وقيل فعل معرب أو مبتدأ *
أعراب) وهو هذا يوم نفع
الصادق من صدقه وم كقوله
ألم تعلمي يا محمد ركب الله أنبي
كريم على حين الكرام قليل
ولم يحز البصير يوم حدث
غير الاعراب وأجاز
الدخول في البناء واليه ما
انقارسي والماطهم ولذلك قال
(ومن نحن فان يفتدا) أي ان
يغلط واحتجوا بذلك بقراءة
نافع هذا يوم بفتح الفتح وقد
روى به ما قوله * على حين
الكرام قليل * وقوله
تذكروا من سليمان
على حين التواصل غير دان
(والزموا اذا) الظرفية
إضافة

ومن أحسن ما استدله الله في حروفها أنها وردت وابطق الجواب
الشرط نحو ثم إذا دعاكم فممن الأرض إذا أنتم تخرجون فلو كانت طمرا
لألزم اقتران الجملة الجوابية في مثل ذلك بالعالم لا سيما في جملة جملة هي
نظير في زمان والتقدير في خرجت فإذا خرجت في الوقت زيد أي ضرورة
إذا لا يخبر بالزمان من الجملة ههنا أن قدرت خبرا فإن قدرت متعلقة بخبر
محدوف أي في الوقت زيد حاضر كأي متعلقة بالجملة الجوابية كور في خرجت
فإذا خرجت فلا إشكال في الاختصار وضرورة أن لا تكون إذا مضافة
للجملة الأولى بعمل شيء من المضاعف إليه في المضاف وهو خلاف المقرر في إذا
الطريقة وإن أن يجعل التقدير في ضرورة زيد أي في حاضر في زمن خرجت
فتكون الإضافة إلى جملة مقترنة وقال جماعة طرف مكان والتقدير في إذا
زيد في المكان زيد أي في الحاضرة زيد ومقتضاها كقول قبله وجعل إذا في
هذا القول مضافة لجملة مقترنة يساق به أنه لا يضاف من ظروف المكان
إلى الجملة إلا حيث كالمرو ويجوز إذا زيد جابا بانصب حالا أو مطلقا إذا
أو محذوف ولا يلزم في المعاجاة إلا الجملة الاسمية فلهذا التباس بالشرطية
ومن ثم امتنع النصب في نحو خرجت فإذا زيد في خبره صرح ووجوز كثير من
العبارة وحووز الأختش أن يلزم الفعل المقرون بتعدد المجرور منها وقد
وقع بعد ما يؤيد ما نعلم المعاد إذا التبعائية وحمل هي زائدة أو عاطفة
الجملة بعدها على الجملة قبلها أو جزائية كهي في جواب الشرط أو قال
(واعلم) أن إذا غير التبعائية ملازمة لطرفة عند الجملة وروى المصنف قد
تبعه فعولاه كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنها في
لا أعلم إذا كنت عديا رمية وإذا كنت علي غضبي وأوله غير ييجعل إذا طرفة
للمحذوف هو المقبول أي لا أعلم شألك إذا كنت الخ ويجوز رمية يفتح نحو حتى
إذا جاءوا والآية والقاية في الحقيقة ما ينسب من الجواب مرتب على فعل
الشرط فالعني وسبق الذين كفروا إلى جهنم زمرا إلى أن تفتح أبوابها
وفت بجحيمهم فيقطع السور ويجعل الجملة وورحتى في مثل ذلك ابتدائية
ومبشرة نحو وإذا يقوم صر وأى وقت قيام زيد وقت قيام صر ووقته الزمنية
من بعضهم ثم قال ولم أعثره على شاهد من كلام العرب كذا في الدماميني

ز ياد من الهمع (قوله الى جبل الاعمال) يتقل حركة اله مزة الى اللام اى
 الماضوية كثيرا والمضارعية قليلا وقد اجتمع في قوله والنفس رغبة اذا
 رغبته **ا** واذا اثر الى قليل يتبع (قوله ما تضمنته الخ) ولم تعمل لما فيها الشرط
 بهنق وقوع نالها ساقا ليس وعبارة الهمع ولكون اذا خاصة بالمتيقن
 والمظنون بخلاف ان لم يتجزم الا في الضرورة (قوله غالبا) سيأتي مقابله
 في كلام الشارح (قوله كهن اذا اعتلى) اى كن متواضعا هينا اذا تكبر
 غيرك (قوله فاذا الحرف) اى للحدث المستقبل وقد شئى للماضى نحو واذا
 رأوا عبادة الآتية على ما ذكره جماعة من اللسان في التسمي ونحو والليل اذا
 يغشى على ما ذكره جماعة لان اذا مفعول في فعل التسمي وهو انشاء والانشاء
 حال أو بكانا حال من الليل لان عامل الحال عامل صاحبها وعامة فعل
 التسمي بواسطة الحرف والاصل في الحال مقارنته ازم من حاله او يازمه ما
 كون الاقسام في وقت غشيان الليل قال الرضى وهو فاسد ولا يبعد عن طاق
 الطرف بمضاف يدل عليه القسم اذ لا يقسم بشئ الا لظلمته والتقدير
 وعظيمة الليل اذ يغشى **هـ** (قوله على المشهور) مقابله أن العامل تاليه
 لاجوابه لاقتراح جوابه بالفاء واذا التخصيصية وبما بعدهما لا يعمل فيها
 قبله ما راجح بان الظرف الجائر التأخير يتوسع فيه بالتقديم فالتنك
 بالمتنوع التأخير وبأن قولهم بعملية الجواب اذ لم يمنع منها مانع والا كان
 العامل محذوف فابدل عليه الجواب ويازم القائلين بالمقابل أن يقولوا
 لا اضافة لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف كانه منهم في المعنى وأن
 يقر قواين اذا واذا حيث بدأ اثر بط يكونها شرط كاي أين وأنى وأما اذ
 وحيث فلولا الاضافة ما حصل شرط يس بزيادة (قوله اذا باهلى الخ) نسبة
 الى باهله أرذل قبيلة من قبس وحظلية نسبة الى حظلة أكرم قبيلة من
 تميم كاي القماء وسوشنج الاسلام والتصريح وغيره اذ قول البعض أرذل
 قبيلة من تميم خطأ والمنزوع بذال محجة من أمه أشرف من أمه وقيل بالبدال
 المهمة أى المتأمل للبس اللزوع (قوله الثانية) لاحاجة اليه لجواز أن
 تكون غير شانية والاسم المرفوع وهو باهلى اسمها والجملة بعدها خبرها
 (قوله كما أضرمت الخ) أى لان أداء التخصيص لا يهاى الا الفعل (قوله وأجاز

الى جبل الاعمال) خاصة
 نظرا الى ما تضمنته من معنى
 الشرط غالبا (كهن اذا
 اعتلى) اذا جاء نصر الله فاذا
 ظرف فيه معنى الشرط
 مضاف الى الجملة بعده
 والعامل فيه جوابه على
 المشهور وأما نحو واذا السماء
 انشقت فتخل وان أحسن
 المشركون استجارك وقوله
 اذا بهلى فتحنظلية
 له ولهم أن الله المذترع
 فعل اضماعا كان الثانية
 كما أضرمت هى واسمها أضر
 الشأن فى قوله بهلى لانفس
 ليل شفه بها وهذا مذهب
 سيبويه وأجاز

(الافتش) أي تعالى للكوفيين كما أجاز وأدخل أداة الشرط على الجملة
 الاسمية ونزل ابن أبي الربيع فأجاز وقوع الاسم بعدها إذا أخبر عنه بفعل
 ومنه ما إذا أخبر عنه باسم (قوله لمكان يحجب الخ) وقوله بعضهم أنه على افتحار
 الغامر بأن الغناء لا تنفذ إلا في شروطة أن أراد من الكلام وقوله بعضهم
 أن الغمير هو كيد لا يند وأن ما بعده الجواب تعطف ومن ذلك إذا التفت بعد
 القسم نحو والليل ادايشي وأنهار اذا تجلى والقسم اذا دوى اذ لم يكن
 شرطية كان مقبلا جوابا للمعنى فيلزم تعليق القسم الانشائي وهو معشخ
 اه معنى وقوله وقوله بعضهم ذكر هذا الوجه الرشي فله جوز في الآتين
 كونهم تأكيدا أو في غضبوا أو في غير المنصوب في أساسهم وكون جواب
 اذا جملة اسمية بغير فاعل لعدم هراقة اذا في الشرطية اه وقوله تصف أي
 لأن القسم لا يقتضي تأكيد السند اليه بل اسمية الجملة هو الموافق للراد
 من أن ذلك شأنهم الدائم (قوله لما الظرفية) جرى على القول بأنها اسم بمعنى
 حين وقبل بمعنى ادواستحشد في المعنى لا اختصاصا بالماضي وذهب سبويه
 إلى أنهم أحرف وجود لوجود (قوله وتلزم الاضافة إلى الفعلية) أي الماشوية
 كفي التصريح ويكون جوابا ما مضيا وضاير عاوجه اسمية مقرونة بالغاء
 أو اذا الفعلية نحو فلما سجدوا إلى البراءة منسجم فلما ذهب عن إبراهيم
 الروح وجاءته البشري يجادلنا فلما سجدوا إلى البراءة منسجم فلما سجدوا
 إلى البراءة هم يشركون وحالف كثير في الثاني والثالث وجهه ملوا الجواب في
 الآتين محذوف أي أقبل يجادلنا وانفسه وانفسه في القسم الخ وتبع الشارح
 في كون لما الظرفية مضافة إلى الجملة بعدها ابن هشام في شرح القطر
 ومنه غير ذلك وقد مر في المعنى في ادبائهم على قول القائلين بأن العامل فيها
 شرطية غير مضافة كما في قول الجاهل فيها اذا جرت (قوله أقول لعبد الله الخ)
 قد بلغ فيه فيقال أي فعل لما وحيدان يكتب وهي بالافتح لاجل الافتاز
 كان حقه أن يكتب بالياء (قوله والمعنى لما سقط الخ) يؤمن أن جواب
 لما محذوف لتقدم دليله وأن تقديره قلت الخ وهو ممر به في المتن قال
 الدماميني انما يحتاج إليه على القول بأن لما حرف شرط أم على القول بأنها
 ظرف بمعنى حين فلا يلزمه مل متباعدة بأقول الملقوط به لأن الظاهر أنها على

الافتش اضافة إلى الجملة
 الاسمية تمسك ظاهرا لماسبق
 واختاره في شرح التسهيل
 والافتح روى غالباً عن
 شعرواد ما مضى واهم بغفرون
 والذين اذا أسامهم الذي هم
 يقتصرون فإذا انهم لم طرف
 ناهر المبتدأ بعدها ولا شرطية
 فيها والالكان يجب انتران
 الجملة الاسمية بالغاء
 هـ تقيده تمثل ادا هذا لما
 الظرفية ولا تضاف إلى جملة
 اسمية وتترد الاضافة إلى
 المعلية نحو ولما جاءهم كما
 من عند الله وأما قوله
 أقول لعبد الله لما سقاونا
 وعمر بوادي عبيد شمس
 واسم محذوف لأن أحد من
 اشركه استجاره لأن وها
 في البيت هل معنى مقطوع
 امر من قولك شتمه اذا قطعت
 إليه والمعنى لما سقط سقاونا
 قلب لعبد الله سمه

الفهم اثنين معرّف بلا تفرق اضعيف كذا (كلا) (٣٤٧) في ابي بكر الاضافة كذا وكانوا لا يضاهان الا ما استكمل

ثلاثة شروط أحدها التعريف فلا يجوز كالأرجل ولا كانتا امرأتين خلافاً للكوفيين في اجازتهم اضافة ما الى التكررة المختصة بكلارجلين عندك فاشمان وحكي كانا جارياتين عندك مقطوعة يدها أي تاركة للغزل الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص نحو وكلاهما وكانا الجنتين أو بالاشتراك كقوله كلاً ناضى عن أخيه حياته فان كلمة ناضى مشتركة بين الاثنين والجمع وانما يصح قوله ان للخبير وللشمر مدى وكلا ذلك وجه وقيل لان دامتانة في المعنى مثلهما في قوله تعالى لا فارض ولا بكرهوان بين ذلك أي وكلا ماذ كرو بين ماذ كرو الثالث أن يكون كلمة واحدة كما أشار إليه بقوله بلا تفرق فلا يجوز كالأزدي وجر وروا ما توله كلاً أخى وخايلي واجباتى عضداً في التائيات والاسام الملمات وقوله كلاً الضيقين المشنوع والضيق نائل * لدى المتى والامن في العسر والبسر * ذن الضرورات النادرة (ولا

هذا القول خالية من معنى الشرط اه وقد جمع ويؤيد المخرج أنه قبل بعد ذلك من ابن مالك أنهما طرف معنى اذ فيه معنى الشرط (قوله لفهم اثنين) متعلق بانصبغ وانراشيين يشمل الذكرين والمؤنيتين والافعال أو اثنيتين قاله يس (قوله أي مما يلزم الخ) فيه اشارة الى أن قول المصنف اضعيف أي لزوم ابدل أن الكلام في واجب الاضافة (قوله الى التكررة المختصة) قال السيوطي بناء على جواز تركيد ها وهو رأى الكوفيين وعلمه مشي الناظم في التوكيد حيث قال وان يقتو كيد منسكوب قبل فاشترط المصنف هذا التعريف مبنى على غير مختاره قاله سم (قوله عندك) هو بـ وفيما بعده مسقة لتكررة وراعى في الأول المعنى فتى الخبر وفي الثاني اللفظ فأقرده (قوله الدلالة على اثنين) أي بحسب الوضع أو بحسب القصد كما يستفهم (قوله أو بالاشتراك) بقی قسم ثالث وهو الدال على اثنين بحسب القصد كما في الجمع المراد به اثنان نحو كلاً رؤس السككيتين والمفرد المراد به اثنان نحو وكلا ذلك وجه وقيل والى هذا القسم اشارة قوله وانما يصح الخ (قوله وكلا ذلك وجه وقيل) الوجه والقبيل يفهم من الجملة أي وكلا ذلك زوجة بصرف الهماء (قوله لان دامتانة في المعنى) لان العرب اتهمت في اسم الاشارة الموضوع للمفرد البعيد فاستعملته للثنى كما ذكر ولجمع نحو وان كل ذلك لمسامحة الحياة الدنيا شاطبي (قوله لا فارض ولا بكرهوان بين ذلك) الفارض المسنة والابكر الفتية والعوان النصف (قوله فلا يجوز كلاً زيد ومحمود) لان كلا موضوع لتاكيد الثنى كما نقله يس عن ابن الجلاب (قوله اضعيفن المشنوع) أي الطغشلى المبخوض (قوله المفردة) أي غير التكررة وأخذ هذا القيد مما بعده وقياس هذا أن يقول المفرد معرّف لم يوجب الاجزاء اخذ مما بعده أيضاً (قوله مطلقاً) أي سواء كانت موصولة أو شرطية أو اسمية هامة أو زعمية أو حالاً (قوله لانها بمعنى بعض) أي حيث اضعيفت لا يعرف أي والمفرد المعرّف ثنى واحد ليس له اعضاء بخلاف ما اذا اضعيفت للتكررة فلنما حينئذ بمعنى كل كما قاله ابن الناظم (قوله وان كثرتها) أي سواء كان المجرور بها أو لا ضمير المتكلم أو غيره وأوجب بعضهم اضافة أو لا الى ضمير المتكلم وضمير كثرته يرجع الى أي لا بالاعهوم

فقلت فمئة ثمانية لسان
أي رأيت هارس الأخرى
وقوله: الأنساو الاس أي
وأياكم غداة التقينا كان
غيراً أو كماً. لأن المعنى
حببت أينا (أو تو) بالفرق
العرف الجميع بأن توى

(الاجراء) نحو أي زيد أحسن
بعضي أي أجزائه أحسن

(واحد من المعرفة موصولة

أما) أيامه. ولما كان

والعرفة متعاقبة وموصولة

حال من أي متقدم علم أي

تختص أي الموصولة بأنها

لأنها صاف إلى معرفة غير

ما سبق منه وهو المفرد نحو

أمره أي الرحيل هو أكرم

وأي الرجال هو أنصبل وأهم

أشد ولا تضاف لشكره خلافاً

لأنه مفعول (والعكس)

من الموصولة (الصفة) وهي

النعوت بها والواحدة حاله لا

تضاف إلا إلى مكررة كمررت

بفارس أي فارس ويريد أي

فني ومنه قوله

دفع عينا حبتراً أيما فتي دان

تسمى أي (شرط الموصولة)

السابق لأن التكرار لا يحى في الوصفية والحالية (قوله يا هلف) أي
بالوعد كما في التسميل (قوله بأنفس) أي أحزاساً تم إلى ما ذكر (قوله
لأن المعنى حيثما بالغ) أشار به إلى أن أيا الثانية، نحو كذا تذول
زيت الضرورة العطف على الضمير المجزوء وأن أيا والكان في المثال
مقام ثالث له على التعدد (قوله أوتوا الأجزاء) عطف على كررتها. وما
حقق أيا للجزء والعطف عليه بمعنى المضارع لا شرط وهو لا يكون
الاستقبال حصل تناسب المتعاطفين وفصل بين المطلق والمطلق عليه
قوله فأصب لأنه جواب الشرط وليس بأجنبي لا يقال المطلق له حكم
المطوق عليه فيلزم تقديم أجزائه على الشرط لأنما تقول بقدر كثر أو
الترافى لا ينفرد في الأوايل قاله بس (قوله الجميع) أي أو الجففس نحو رأي
الذي سارك أو عطف عليه بالوعد أي زيد وعمره قام صرح
الدهامي وعليه لا يشترط تكرار أي كما قاله المصنف بل يكفي تكرار المفرد
(قوله بالمعرفة) الباء داخلة على القصور عليه (قوله وهو المفرد) أي
وهو معرفة المفرد كما قاله في نظيره الآتي مع أن الذي سبق هو المعرفة المراد
استعنا هنا بكون السنتي منه المعرفة (قوله وبالعكس من الموصولة
الصفة) أي في المعنى فتدخل الحالية كمنه عليه السارح وكل الذي إلى أن
يقول والصفة لا العكس لتقبل آخر الشيء قوله وليس مراداً هنا
قوله الشامي (قوله فلا تضاف إلا إلى مكررة) لأن الموصولة من الوصفية
المدالة على الكمال والداخلة على المعرفة بمعنى بعض لا تدل عليه ويشترط
في التكرار أن تكون بمثابة للموصوف لفظاً ومعنى أو معنى فقط نحو مررت
برجل أي رجلاً ورجلاً أي إنسان ولا يجوز برجل أي عالم ومنه قوله
الدهامي وغيره (قوله مطلقاً) أي تكمه بلا مطلقاً الخ أو مطلقاً حاله من
شبهها وقد كثر الحال باعتبار أنها اللفظ لا من شبيهه يمكن لأن في الجواب
لا تدخل على أجنبي عنه وقضية جواز انصاف الشرطية للمفرد المعروف
التوحي بالاجزاء نحو أي زيد أعجبك أعجبت وهو صرح به الدهماني بل
قول المصنف أوتوا الأجزاء على الجواز في الشرطية والاستثناء هامة
لأن كلامه هناك في أي مطلقاً أي غـ بالحالية والوصفية فمع ابن عقيل

استثناء ما مطلقاً كل م (الكلام) أي تضاف

ذلك فتتوهم افاده سم ويؤخذ بمحاذ كره من أن كلام المصنف هناك في أي
مظانها جواز إضافة أي الموصولة والاستهامة والشرطية الى المفرد
المعرف اذا كررت أو تولى به الاخره وحينئذ يكون استثناء الشارح
المفرد المعرف عما نضاف اليه أي الموصولة والاستهامة والشرطية محله
بقرينة من اذ لم تذكر أو تولى الاجزاء المتماثل (قوله الى النكرة والعرفة)
بان لا إطلاق في كلام المصنف الذي هو في مقابلة التقييد في الموضوعين قبله
وقول الشارح مطلقا أي سواء كان كل من النكرة والعرفة مفردا أو مشتملا
أو مجعلا وعابدين قوله سوى ما سبق الخ (قوله ثلاثة أحوال) الاول الإضافة
الى النكرة والمعروفة وذلك في الشرطية والاستهامة مية الثاني لزوم
الإضافة الى النكرة وذلك في الوصفية والمخالفة الثالث لزوم الإضافة الى
المعرفة وذلك في الموصولة (قوله اذا كانت أي الخ) بقى قسم ثالث لا يتجوز
إضافته وهو أي المجعولة وصلة لتدعيم ما قبله أي نحو يا أيها الانسان ولم يذكره
لان المقام مقام نياضاف (قوله لدن) يقع اللام وضم الدال وفتحها وكسرهما
وضمها وتسكون التثنية ويقال فيه لدن كخبر ولدن تكمن نحن أمر الاناث من
الخطوف ولدن كقات ما مضى المخاطبة ولدن كقاتن فعل أمر من القول ولدن
كخبر ولدن كقول ولدن كتم ويقال فيها خبر بذلك أيضا كما في الهمع والقاموس
وفي باب التثنية الساكنين من الهمع أن قوله لدن تحذف الساكن ولها وشذ
كسرهما في قوله من لدن الظاهر الى العصير (قوله لبحر) فائدته بعد قوله إضافة
بيان أن عامل الجبر هو النضاف كما هو الصحيح وهذه الفائدة لم تستقد الامن
هذا وقوله في افعال المصدر وبعد جبره الذي أضيف له قاله سم وتبعه غيره
أقول ومن قوله في افعال اسم الفاعل وانصب بذى الاعمال تناولوا واخفض
ومن قوله في الصفة المشبهة باسم الفاعل فارفع بها وانصب وجزع آل
فاحفظه (قوله ونذ كر نعماء) بضم النون والقصر التعمية وكذا التعمية
بالفتح والمد واحتمل أنهما في البيت بالفتح وقصرهما بالضرورة بعيدا لاجابة
اليه والينافع الشاب (قوله صريع غوان) أي مصر وعهن راقهن ورقته
أي أن يحتمن وأن يجنبته وفي العيني تفسير رفته بأدبته لاجرا لثبته أي لاحتقنه
(قوله لا لدن وحيث) مقتضاه أن لدن عند إضافتها الى الجملة طرف مكان بل

الى التلوه والمعرفة مطلقا
سوى ما سبق منه وهو المفرد
المعرفة نحو أي رجل يأتي
فله درهم أيما الاجلين
قضيت أيكم بأنني بعرضها
فبأي حديث فظهر أن لاي
ثلاثة أحوال * تنبيه اذا
كانت أي نعماء أو حال وهي
المراد بالصفة في كلامه فهي
ملازمة للإضافة لمظا ومعنى
وان كانت موصولة أو شرطيا
أو استهامة ما فهي ملازمة لها
معنى لا لفظا وهو وظاهر
(وألزموا إضافة لدن لبحر)
ما بعده بالإضافة لفظا ان كان
معربا ومحلان كان مبنيا أو
حالة * فالاول نحو من لدن
حكيم عليم وقوله
قدم من الرصد في نظري
من لدن الظاهر الى العصير
والثاني نحو وعلمنا من
لدننا علمنا لنذر بأسا شديدا
من لدن * والثالث كقوله
ونذ كر نعماء لدن أنت يا فاع * وقوله
صريع غوان راقهن ورقته
لدن شاب حتى شاب شهود
النواب * ولم يصف من
نظروا المكان الى الجملة
الا لدن وحيث وقال ابن برهان
حيث فقط

فمن حيث ما بين له
أي وأياك فارس الأخراب
وقوله ما أنساؤن الناس أي
وأياكم غداة التقيا كان
غيراوا كما لأن لغني
حينئذ أيا أو غير ما تردد
العرف الجميع بأن قوى
(الاجزاء) عواي زيد أحسن
يعني أي اجزائه أحسن
(واحد من المعرفة موصولة
أيا) أي منه وهو بالجمع
والعلاقة موصولة وهو موصولة
حالم أي مئة ثم علم أي
تخصر أي الموصولة بأنها
لا تضاف إلا إلى معرفة غير
ما سبق منه وهو المقترن بغير
أمرر بأي الرحاب عوا كرم
وأي الرجال وأفضل وأهم
أشد ولا تضاف لكثرة خلافا
لأن عفور (والعكس)
من الموصولة (الصفة) وهي
المتعوتها والواو أداة اتصال
تضاف إلى الذكر كمررت
فارس أي فارس وبزيد أي
فتي ومنه قوله
فقد عينا جبرتا عينا فتى رات
نص (أي) (شرطا أو

استفهاما ماضيا فظنا كل ما لا كلام أي تضاف

السابق لأن التكرار لا يعني في الوصفية والحالية (قوله بالهطف) أي
بالواو كما في التسهيل (قوله فاضف) أي أحزاضا فاضف إلى ما ذكر (قوله
لأن المعنى حيثما بالغ) أشار به إلى أن أيا بالاشارة وتوسعة التناول
زيت لضرورة العطف على الضمير المجرور وأن أيا والواو كافيتان
مقاما لله على التحدد (قوله أوتوا الاجزاء) عطف على كرم فافه ردا
حذف الياء للجرم والاعطف عليه بمعنى المضارع لا شرط وهو لا يكون
الاستقبال فحصل تناسب المتعاطفة بين وصل بين المطفوف والمطوف عليه
قوله فاضف لانه جواب الشرط فليس بأجنبي لا فيقال المطوف له حكم
المطوف عليه فيلزم تقديم اجزائه على الشرط لانه أول فيلزم كثر في
التوافق ما لا ينفرد في الاوائل فله بس (قوله الجميع) أي أو الجلس نحو أي
الذي يشارك أو يوطف عليه بالواو نحو أي زيد وهو موصوف بالمرح
المتعاطفة عليه لا يشترط تكرار أي كما قاله المصنف بل يكفي تكرار المفرد
(قوله بالمعرفة) الباء داخلة على الموصوف عليه (قوله وهو المقترن) ليعمل
وهو امرأة المقترن كقوله في نظيره الآتي مع أن الذي سبق هو المعرفة المقترن
استغناء عنها بكون المستثنى منه المعرفة (قوله وبالأكس من الموصولة
الصفة) أي في الذي قد دخل الحالية كجمله عليه الشارح وكان الذي أن
يقول وبالصفة لانه العكس لانه قبل آخر الشيء أوله وليس مرادنا
قوله الشاعري (قوله فلا تضاف إلا إلى متكررة) لانه قد مضى الموصوف
الدلالة على الكمال والداخلة على المعرفة بمعنى بعض فلا تدل عليه ويشترط
في التكررة أن تكون بمثابة الموصوف لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو مررت
بمحل أي رجلا ورجل أي انسان ولا يجوز رجلا أي عالم وهكذا
الدماعيني وغيره (قوله فظنا) أي تكلمه بلا مطلقا الخ أو مطلقا حال
ضمير ما ورد كبر الحاصل باعتبار أنها لفظ لا من ضمير يمكن لأن ما الجواب
لا تدخل على أجنبي منه وتضييع جواز إضافة الشرطية للمفرد المعروف
المتوحي بالاجزاء نحو أي زيد أعجب أعجبت وهو ما صرح به الدماعيني بل
قول المصنف أوتوا الاجزاء بل على الجواز في الشرطية واللام تنهائية
لأن كلامه هناك في أي مطلقا أي غير الحال التي الوصفية فمع ابن عقيل

لسان العرب (واصب عدوه

بها عنهم) كذا في قوله

فما زال موهبي من جبال الكعب

منهم من غيرة حتى دنت

لغروبهم ولكن حينئذ

منقطعة عن الاضافة لفظا

ومعنى وغيرة بعد ما نصب

على القبر براء على التشبيه

بالفعل لشيء من باسم

الفاعل في ثبوت نوم سائره

وحذفها اخرى لكن يصحفه

معاً ان نصبها محذوفة

التوب او حبرا اصب

محذوفة مع اسمها أي لئن

كانت الساعة عدوة ويجوز

جر عدوه بالاضافة على

الأصل ولو عطف على عدوة

التصديرة جازر المعطوف

مرعاة للأصل وحار نصبه

مرعاة للفظ دسكردلث

الاحشر واستبعد الناطم

نصب المعطوف وله به بعد

عن القياس وحكي

الكوير من عدوه بعد

لئن فقبل هو مكان فاعية

محذوفة والتقدير لئن كانت

عدوة وقبل جبرلية المحذوف

والفقد براء وقت عدوة

ظاهره أنه إذا ما طرأ مكان وقت الامر بنصر يرح الرضى بأن لئن اسم

لئدا غايه زمان أو مكان ويعد انشائها إلى الجمله مطابقة لبعض الزمان وقوله

وقال ابن رها حيث نقط هو الحق (قوله هذا هو الأصل) الاشارة إلى قول

الناظم وألزموا الخ فهو دخول على قوله ونصب الخ (قوله ونصب غدوة بها)

هذا اسم للنصب على التمييز والنصب على التشبيه بالعدوة ولما كان جمل

الباء للماضي فعمل النصب بانه ما فعل أيضا (قوله من جبال الكعب)

طرف مكان متعاقب لوقف خمر الزمان قد مر من لانه كزحورا كان نصب

على الظرفية قياسا والا ككاشا كان سماعيا كما مر في محله (قوله نصب

على القيين) أي لئن فيكون من غير الفرد ويوجهه أن لئن اسم لا أول زمان

مهم ففسر بغدوة فانه الدامني (قوله لكن بضمة) أي الشبه مع الخ

وذلك لانه لو كان المقضي انصب ما دام كرم نصب عند حذف خون لئن لأن اسم

الفاعل لا نصب محذوف التوبين ولا يرد الضارب بزيد والاضارب بامر

والضارب بذكر لأن آل كالموص من التوبين في الأول والثون في الآخر

(قوله أوحبرا) عطف على قوله على التمييز وعلى هذا تكون لئن مضافة إلى

الحمله وعلى الأولين لا اضافة وقوله هذا استحسن الناظم هذا الوجه لما فيه

من ابقاء لئن على ما ثبت له من الاضافة (قوله مرعاة للأصل) أي الغالب

في نالي لئن من الجر هو وتظير نصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء

فالمقتضى للجر كون المعطوف عليه واقعا في مكان اسم مجرور في الباء لا كونه

في محل جر حتى يرد اعتراض أبي حيان على من أجاز الجرا بأن غدوة عند نصبه

ليس في محل جر حتى يراعى هذا المحل (قوله وما نصبه) لا يقال يلزم نصب

غير غدوة به لئن ونصب لم يحفظ اللفظ الا لأنه قول يعترض في التواني لا

يغفر في اللفظ (قوله واستبعد الناظم الخ) أي للزوم نصب غير غدوة بعد

لئن (قوله بهيد عن القياس) لأن القياس جرم به لئن كغيره من المظروف

ونصب عدوة بعد ما جمع على خلاف القياس بالقياس على غدوة تبعه من

القياس (قوله لئن وقت مرعدوة) يستفاد من أن لئن على هذا الوجه

مضافة إلى مقدر مثنوي وهذا هو الظاهر واد استظهر البعض منقطعة

عن الاضافة في هذه الحالة مع أنه جزم فيما بعد بقاء اقله أ ما على الوجه

الاول الذي قبله مضافه الى الجملة وأما على الوجه الثالث الا في غير مضافه
 أصلا (قوله على التشبيه بالفاعل) قال في التصريح ظاهرا أنها مرفوعة
 بل إن أي اسمها باسم الفاعل في مامر (قوله بمعنى عند) مكسر العين وفتحها
 وضعها كما في الهمع وهي للكان كثيرا ولزمن قليلا ومثله كما في الدماميني
 عن المصنف انما المصير عند الصدمة الاولى ولا يتخرج عن الظرفية الا الى
 الجرحين (قوله لمبدأ الغايات) أي لاول المسافات لعمامانفس أول
 الزمان أو المكان ومن هذا فارتقت من فاتها لابتداء الزمان أو المكان ومن ثم
 كانت حرافة ولدت اسمها أفاده سم (قوله ومن ثم) أي من أجل ان لذن ملازمة
 لمبدأ الغايات وعند تكون لمبدأ الغايات وذلك اذا دخل عليها من الابدائية
 بتعايقان في نحو الخ أي بعد كل منهما الآخر أي يخالفه (قوله وعلناه) أي
 انظر (قوله لعدم معنى الابتداء هنا) بل المراد جلست في مكان قريب
 منه (قوله أن الغالب) ومن غير الغالب لذن شب ولدن أنت يا فع (قوله أنها
 مبهمة) أي على المسكون في بعض لغاتها على ما علم مامر وانما بنيت اسمها
 بالحرف في الجمود والملازمة الظرفية أو شبهها وقيل لان بعض لغاتها على
 وضع الحرف وأجرى البقية بجرها (قوله الا في لغة قيس) قال المصريح أي
 فأنها ممرية عند ممر تشبها بعداه وخص في التسهيل والهمع اعراجها
 عند ممر ولغتها المشهورة وهي لذن بفتح اللام وضم الدال وسكون الثون (قوله
 وبأفهم قرئ من لذن) قال المصريح أي باسكان الدال مع اسمها المضم
 وكسر الثون وهي قراءة أبي بكر عن عاصم وحكي ابن السخري عن الفارسي
 أن الكسرة في هذه القراءة ليست اعراجا وانما هي للتخلص من التقاء
 الساكنين اه وفيه منافية لما في القول السابقة عن التسهيل والهمع الا
 أن يقال اسكان الدال في هذه القراءة عارض للتخفيف والاصل فتحها كما
 يرشد اليه اسماء المضم في هذه القراءة بتبنيها على أصلها ثم رأيت
 في الهمع التصريح بما ذكر من أن الاصل على هذه القراءة ضم الدال
 (قوله بجواز افرادها) أي قطعها عن الاضافة لفظا ومعنى (قوله على مامر)
 أي على التسهيل الذي مر من أنها مرفوعة على أن غدوة منصوبة على التمييز
 أو التشبيه بالمفعول به أو مرفوعة على التشبيه بالفاعل ومضافه على أن غدوة

على التشبيه بالفاعل قال
 سبويه ولا بد من سبب بعد لذن
 من الاسماء غير غدوة
 تنبيه لذن بمعنى عند الا
 أنها تختص بسنة أمور
 أحدها أنها ملازمة لمبدأ
 الغايات ومن ثم تعايقان في
 نحو جلست من عند ممر
 لذن وفي التنزيل آتيناها رحمة
 من عندنا وعلناه من لذن
 علما بخلاف جلست عنده
 فلا يجوز جلست لذن لعدم
 معنى الابتداء هنا تأنها
 أن الغالب اسمها
 بجوارزة من نالها أنها
 مبهمة الا في لغة قيس وبأفهم
 قرئ من لذن رابعها أنه
 يجوز اضافتها الى الجمل
 كسبقي خامسا جواز
 افرادها قبل غدوة على مامر
 سادسا أنها

لجمع الالفه تقول الم قر من هذا البصرة ولا تقول من هذه البصرة (٥٢) وأصله في مثل عند طائفة

تصو به حبر الكون أو حروقة حبر البند الخروف أو ناء لا تفعل الخروف
(قوله لا تتبع الالفه) أي يخالط عند تقول القوم عند البصرة فمعد
جزء من عدد العدد وهو والتعالي الخروف ما عطي المعديه (قوله في
مثل عند طائفة) يقتضي أنهم باعده بصره في المعنى لكن في شيء
الاسلام أن المصريح به خلافة وفي شرح المعنى للمعني حكاية القول
بينهم عاين الحارث (قوله لا أن جره) أي جرح الحرف أيا ما (قوله تقول
هذا القول الخ) اقتصر على القبول للمعني لا لما شمل الاتفاق (قوله ويمنع
دلت في لذي) المستظهر والبعض أنه نادر لا يمنع وقد يوجه بأنهم كثر برأيه وطول
المقول حكم المحسوس وثقول بعض الصنفين وأساله الفوز به ثم رأيت
بعضهم رد المنع بقوله تعالى ما يسهل القول لذي (قوله لا فرق بين لذي
وعند) انظر هل المراد لا فرق بين ما في كلا الإيهام السابقين أو في الثاني
نقط الاقرب الا قول فتأني (قوله وألزموا إضافة أيضا مع) أشار بذلك إلى
أن مع مطووعة على أن يكون في كلام المصنف تصريح بلزومها الإضافة في
أشياء مبتدأ أخبرها قبل ولا ياتي الأوزوم قوله الآتي فترد مع الخ لا أن محل
الأزوم إذا كانت ظرفا وهي أو فترد حال على ما يفتح (قوله لم يكن
لا صطحاب أو وثقه) المراد بالاصطحاب ما يشبه الحرب كما أن مع الحرس
يسرا (قوله وهو وقع اعراب) لشبهها بعند في وقوعها خبرا وحالا وصفة وملة
ودالا على حضور نحو غنمي ومن معي أو على قرب شحرائ مع العسر بسراقة
سم عن المصنف (قوله فرشي منكم) المراد بالريش اللباس الفاخر
أو المال لما لم يكره اللام أي وقتا بعد وقت (قوله وغنمي) بفتح الغير المحممة
وسكون الذوب (قوله فأنها مقيمة عندهم) قبل لهم ودعا للأزومها الظرفية
وقبل لتضعها معنى الماحبة وهو من المعاني التي حقه ما أن تؤذي بالحرف
والموضع أو بالحرف كلاتارة (قوله والصحيح أنها باقية على اسمها) أي
لأن المعنى في الحائرين واحد والمعنى الواحد لا يكون مستقلا وغير مستقل
(قوله هذا) أي باجمع الساكنة العين على الكون أي لم يور بينا على
الكون والافتقارها على الكون ثابتا في حال اتصالها باسكن أيضا
غاية أو مرأته حيث قد لا تخافه الصنفين في كلام الشاعر جراحة على مع

الأن جرماء: يتخالف جر
عندوا أيضا عند أنكر: بينهم
وجبه: الأول أنها تكو
ظرفا للعبان والمعاني تقول
هذا القول: يدي موافق وعند
فلان عدله ويمنع دلت في
لذي: قلها من الصبح: يرى
أما به: أنا في المنة تقول
مدي مال وإن كان غائبا مثل
ولا تفعل: ولذي مال إذا
كدها صرا: قلها الحرس يرى
وأبوها: لالعسكري وابن
الصبح: وزم: اعزى أنه
لاه: في يدي وعند قول
غيره: ولذي: ألزموا
إضافة أيضا: مع: وفي اسم
المكره: صطحاب أو وثقه
والشهور: وقع العبد وهو
فتح اعراب: (٥٢) بالبناء
على الكون: (مها قليل) كقوله
فرشي منكم وهو أي معكم
وإن كانت زيارتكم لاسما
وزم: ميمويه أن تسكني
العين ضرورية وليس كذلك
بل هي لغز يبعة وعظم فأنها
مقيمة عندهم على الكون
ورغم بعضهم أن الساكنة
العين حرف وأدعى النحاس

الاجماع عليه وهو واحد والصحيح أنها باقية على اسمها كما أشعره كلامناظم هذا حكمه إذا الساكنة
اتصل بها متحرك (رغم) فيها (فتح وكسر لسكونه) بها نحو مع الموم

الساكنة العين، مرسية قوله فالتحق طلبا للصفة والكسر على التوصل في التماس
 الساكنين ومن هذا يعلم أن الشارح حين انوجه بين الذين ذكرهما المصنف
 في الساكنة العين وهو أقرب إلى كلام المصنف من جعل بعض المشرّاح
 كلامه على التوزيع فالتحق للمعربة والكسر للساكنة وذلك لأن التفتيح
 لا يكون لأجل السكون المتصل إلا في الساكنة لأن يذهب بعض المشرّاح
 أن قول المصنف لسكون راجع لقوله وكسر فقط نعم في تمثيل قوله فالتفتيح
 طلبا للصفة الخ مانعة من آخر بها فتح العين ومن هنا ما عر السكون كسر
 لا لتمام الساكنين اه وهو ظاهر في جعل كلام المصنف على التوزيع
 وعليه يكون اسم الإشارة في قول الشارح عند راجعها إلى ما قدمه المصنف
 من فتح عين مع في التفتيح وسكونها في لغة وتكون الضمائر في كلام الشارح
 راجعة إلى مع من حيث هي ومعنى قوله من آخر بها فتح العين أبقى فتح العين
 وهذا أيضا في المقام (قوله وتزدحم) أي من الإضافة ماله كونها مرسية
 اللام لثمة وي باللام حال تطهرها عن الإضافة جبرها لما قلنا من الإضافة
 الأصل مع ما من قولك جاء الزيدان معاً معي ففعل به ما فعل بفتى ففحة العين
 على هذا ففحة بنية والأعراب مفسرة على الألف المحذوفة لانهاء الساكنين
 ههنا ما اختار ابن مالك وذهب الخليل إلى أن الفحة ففحة أعراب وليس
 من باب المنصور واختاره أبو حيان فعلى الأولى تكون مافضة في الإضافة
 تامة في الأفراد عكس أب وأخ وأما ففحة ففحة ففهم ما غالب الإسماء مافضة ففهم
 فالأقسام أربعة واحدة من مالك بقولهم الزيدان معاً والزيدون معاً كما
 يقال هم عند أولوكان باقياً على القص قبل مع كما يقال هم يد واحدة على من
 سواهم واعتراض بأن معاً ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قلناه وهو ظاهر قاله
 اللدمايني (قوله ونصب على الحال) أي دأبوا قتل كثيراً وقد تكون
 ظرفاً لخبر به (قوله بمعنى جميعاً) كذا قال المصنف يدل إليه في المعنى وفوق
 أغلب بينهم بأن جاء الزيدان معا يدل على التقاد وقت مجيئهم ما يختلف جاء
 الزيدان جميعاً (قوله وأنتي) أي الدهر والموت كما قاله الشمني وقوله
 فبادوا أي هلكوا (قوله الأولى) أي الحماسة الأولى وسبعين هذين شئني
 (قوله وقد ترادف) أي مع اللازمة للإضافة (قوله وأخهم الخ) هذا إشارة

فالتفتيح طلباً للصفة والكسر على
 الأصل في التماس الساكنين
 تفتيحهم تفرّد مع مرسية
 اللام فتخرج عن الظرفية
 وتنصب على الحال بمعنى جميعاً
 نحو جاء الزيدان معاً وتساءل
 الجميع كما تسمعه من لآلئهم كثره
 وأنتي رجال في بادوا معاً
 وقوله

إذا حئت الأولى نصبين
 إلهاماً وقد ترادف عند
 فخر بن حكى سيدي به ذهب
 من معه ومنه قراءة بعضهم
 هذا ذكر من هي (وأخهم
 بناءً فيها ان عدمت

الى أول الاحوال الاربعة في غير كقولهم وسيد كذا الشارح نفسه
 كما جعل ما في كلامه (قوله انه شيف) أي الاسم الذي أنشئ
 اليه لفظ غير ما له تجرت على غير من هي له من انشئ (قوله معنى) تميز
 محمول من ما (قوله أي من الكلمات الخ) أخذ الشارح ذلك من كون
 الكلام في واجب الاضافة فهم لاول المستوف وغير وانه اذا عرفت ما
 لم يكن أمروح لاستفادة لزوم انشاء قضاير يحا من عطف غير له من
 (قوله الملازمة للاضافة) أي على ما لا يريد أنها تقطع عنها ما و هي كما
 سياتي (قوله على غنا التعمق قبله طائفة ما مده) أي معناه انما كانت نحو
 مررت برجل غير له أو بالصفة متخوذ دخلت بوجه غير الذي خرجت و انما به
 بحقيقة قبل الشاوية دون أن يأتي ما قبل ما لا ولي أيضا أو يستطاع
 بالكلية مما لا يظهر له وجه (قوله غير تنوين) أي لثمة معنى المضاف اليه على
 البناء والتخفيف على الاعراب (قوله ثم انشأ حيث نزل) أي حين انشأ انظر
 غير من غير تنوين (قوله فتنشأه) خبر مبتدأ محذوف وهو غير عائد الى
 الفاعل المفعول منه من يضم (قوله لاها كقيل في الاسهام) أي لان معناها غير
 مختص اذ مقابلة المخاطب في شعور أي بغير جلا غير لا تختص بذات دون
 أخرى كما أن معنى الغائبان كقيل وبه و فوق وتحت غير محدود ولوعلى
 الشارح ما غير على الاسم به تشابه قبل على انضم لواء ما عليه للصف
 من صيربب ما الاسم في مشابهة الحرف وله اثر ما على ما لا انحصر
 (قوله في اسم) أي ليس في محل رفع والتقدير ليس غير ما به و ما قوله أو
 حرم أي له في على نصب والتقدير ليس المقبوض غيرها (قوله على ما أنه به
 كلامه) أي حيث قل يشاء (قوله وقال الاحفش اعربك) أي فمعناه اعرب
 ليلاتم ما قبله وحذف التنوين حيث نزل لالتخفيف وقال المصريح للاضافة
 تقدير الان المضاف اليه تأتى في التقدير اه ويرد عليه كما في المفتي
 أن هذا التركيب مطرد ولا يحدق تنوين مضاف تقدير كور بطراد لا
 في نحو قطع الله يد رجل من قالها (قوله لانها اسم) مراد بماعدا الطرف
 يدل قوله يدل لا طرف (قوله ككل وبعض) أي في جوارز انقطع عن الانساق
 وان كان المنظر غير متوحد والمنظر به متوحد (قوله وبوزها) أي الاعراب

ما له أصيب) انظروا (قوله ما
 ما عدا ما) معنى أي من
 الكلمات الملازمة للاضافة
 غير وهي اسم ال على
 محاشية ر قبل الحقيقة
 ما عدا ما واذا وقع بعد ليس
 وعلم المضاف اليه كقوله
 مشرة ليس غير ما جاز حذفه
 لفظا فيضم غير غير تنوين ثم
 احتاف حيث يقال المبرد
 ما به يشاء ثم ما كقيل في
 الاسم ما في اسم أو خبر
 وهذا ما احتاره الناطم على
 ما أنه به كلامه وقال
 الانشأ اعرب لاه اسم
 ككل وبعض لا طرف
 كقيل وبه أي اسم لا خبر
 وبوزها ما ابن خروف

وغيره لا يلافت مع -تين ودونه (٣٤٥) فهي خبر والحركة اعراب بانفاق

والبناء (قوله المتبع تنوين) أي قطعها من الاضافة لفظا ومعنى وقوله ودونه أي لنسبة لفظ المضاف اليه وفي نسخ استقام قوله ودونه وهو أولى لسلامته من تكرار قوله بعد يجوز أيضا على قلة الفتح لاتنوين (قوله والحركة اعراب بانفاق) يقل البعض من الهوى عن المبيوطى أنه يجوز كون الحركة كمة حيث ينبأ أي لضافته تقديرا الى المبني قال وعلى هذا فادعوى الاتفاق ممنوعة اه وتجويز ذلك بعيد مع التنوين لان التنوين امة لكبي والتمهيد عن مفرد وكلاما خاص بالعرب ولعله بعده لم يكثر به الشارح على أنه يحفل أنه قائل بما سئل عنه من شرح الاوضع له وأن مراده اتفاق المفرد والاختصاص المختلفين في الحركة عند الضم (قوله كالضم مع التنوين) أي في كون الحركة اعرابا والافتح في الضم والتنوين اسم ليس لاحدهما (قوله لان الاضافة لفظا تضم) أي ضمة اعراب بقرينة قوله تعينت للاسمية ولا يخفى أن ذكره حديث الضم غير محتاج اليه في توجيه المنظر وكان يكفيه أن يقول لان الاضافة لفظا حيث قمت لاتعين الخ (قوله لضافتها الى المبني) قال الشارح على الاوضع اللهم الا أن تكون الاضافة الى المبني انما تؤثر البناء اذا كان المضاف اليه مائة وانه أي لا يحدو والضعف سبب البناء بالحذف (قوله لاغير لمن) يقول قواعده وقوله غير جيد خبر قواعده (قوله والفتحة في لا غير) أي اذا انطق بها مقنونة فلا ينافي جواز ضمها اليه معنى المضاف اليه ولم يذكر لهام من قول المصنف واختم بناء غير الخ (قوله كالفتحة في لا رجل) مقتضاه أن غير ليست مضافة تقديرا بل هي مفردة والظاهر جواز كونها مضافة تقديرا والفتحة فتحة اعراب على نية لفظ المضاف اليه ومقتضاه أيضا أن لا الواقعة بعدهما غير اذا فتحت نافية للجنس وهو قضية قول الرضى لا يحذف منها أي من غير المضاف اليه الامع لا المتبرقة وليس بل قضية أن لا الداخلة على غير المحذوف معها المضاف اليه نافية للجنس سواء فتحت أو ضمت واهل وجهه أن يعمل لا عمل ليس قابل حتى منعه الفراء ومن واهمه وخصه ابن هشام في القطر بالشرار كن لا يعد جواز كونها عند ضم غير عاملة عمل ليس وضمة غير حينئذ اعراب اذا انوت وقطعت عن الاضافة بالكسبة أو لم تنون

كالضم مع التنوين - تنوين ان
الاول يجوز أيضا على قلة
الفتح لاتنوين على نية ثبوت
لفظ المضاف اليه قال في
التوضيح فهي خبر والحركة
اعراب بانفاق وفيما قاله
نظر لان الاضافة لفظا تضم
وقفتح فان ضمت تعينت
للاسمية وان فتحت لاتعين
للغيرية لاحتمال أن تكون
الفتحة بناء لضافتها الى
المبني الثاني قالت لما تمة
كثيرة لا يجوز الحذف بعد
غير ليس من ألفاظ الجحد
فلا يقال فبضت عشرة لا غير
وهي محجوزة عن قال في
القاموس وقوله لا غير لمن
غير جيد لان لا غير مسدود
في قول الشاعر
جوابه تضاوعته فوريما
لن عمل أسلفت لا غير نأل
وقد احتج ابن مالك في باب
القسم من شرح التمهيد
بهذا البيت وكان قواعده
لمن مأخوذة من قول السرياني
الحذف انما يستعمل اذا
كانت غير بعد ليس ولو كان
مكان ليس غيرها من ألفاظ
الجحد لم يجوز الحذف ولا

٤٤ سبان في يتجاوز ذلك مورد السماع اه كلامه وقد سمع انتهى كلام صاحب القاموس

والفتحة في لا غير فتحة بناء كالفتحة في لا رجل نقله في شرح الباب عن الكوفيين

ويرى لفظ المضاف اليه وباء اذ لم تنون ونوى معنى المضاف اليه ولا جواز
 كونهما ملحقة في نحو قبضت عشرة لا غير بالنصب بالانوين لنية لفظ
 المضاف اليه او بتووين لقطع من الاضافة او بالضم لنية معناه ونحو جاءني
 عشرة لا غير بالرفع او بالضم ما عرف (قوله وبناء مصدر الخ) يستعمل ان
 يكون مفعولا مطلقا على تقدير مضاف اي ضم بناء بل هذا
 أولى لان حالة المصدر ماعية (قوله قبل كغير الخ) يجوز في قبل وغير
 وحسب الضم غير تنوين حكاية لحال بناء على المضم ورفع قبل وحسب
 وجز غير تنوين السلاطة على مجزء ارادة اللفظ وبتعين الضم بالانوين
 فيما عدا الثلاثة لان الوزن لا يستقيم الا بدلا وما وقع في كلام الله من تبعها
 للشيء مالم يعمها ماقلة الخطأ (قوله وحسب) أي المشرية معنى لا غير
 لها التي تقطع عن الاضافة لفظا كما سياتي (قوله وأول) الصحيح أن أصله
 أو أول مرة بعد الواو بدليل جمعه على أوائل فقلت هذه المرة أوأا
 وأدعت فيها الواو الأولى وقيل ووال فقلت هذه مرة أوأا والواو الأولى
 همزة واما الجمع على ووائل فتدل اجتماع واوين أول الكلمة وهن
 يستلزم تابيا أولا قال في المهم مع الصحيح لاقتضول هذا أول مال اكتسبه ثم
 قد تكتسب بعد شيئا وقد لا وقيل يستلزم فلو قال ان كل أول ولد تلد فيه
 ذكر افادت طابق فقلت ذكر أولم تلد غيره وقع الطلاق على الأول دون
 الثاني ويستعمل اسم بمعنى مبدأ الشيء نحو ماله أول ولا آخر بمعنى
 السابق نحو لقبه عامأ ولا يصرف وقد تلحقه ماء التأنيث ووصفها بمعنى
 أسبق فجمع الصرف الوصفية و وزن الفعل وتلد من فيقال هذا أول من
 هدم فيكون أفضل تفضيل لأفعل له من لفظه أو جار مجراء على الخلاف
 وطرفا نحو رأيت الهلال أول الناس أي قباهم قال ابن هشام وهذا هو
 الذي اذا قطع عن الاضافة بني على الضم قاله يس وغيره (قوله ودون) مواسم
 للسكان الأدنى من مكان المضاف اليه كالمستدون زيد ثم توسع فيه باستعماله
 في الرتبة المنصولة قتيها للمفعول بالمحسوس كزيد دون عمر وفضلا ثم توسع فيه
 باستعماله في مطلق تجاوز شي الى شيء كفضلت بزياد الاكرام دون الاهانة
 وأكرمته بزياد دون عمر (قوله والجهات) أي اسماء وأما هي فوق رتحت

وبناء مصدر في نصب على
 الحال أي تابيا وغيره مفعول
 بافعه (قل كغير) و (بعد)
 و (حسب) و (أول) *
 ودون والجهات) ألت
 (أيضا)

وقد اُمروا بأمام وروا عن خلف وأسفل وكذا يمين وشمال على ما في الهمع
 وغيره وخالف الرضى فلم يجوز قطعهم ما عن الاضافة لفظا مبنيين على الضم
 أو مجرد بين بلا تنوين (قوله وعلى) بمعنى فوق على ما سبق في ومثلها علوكا في
 الرضى وقوله في أنها لازمة للاضافة أي غالباً فلا يرد أنها قد تقطع عنها
 لفظاً ومعنى بل بعضها لا يجوز اضافة لفظاً على الصحيح وهو على كما سبق في
 لا يقال المصنف لم يذكره لازمة غير للاضافة فكيف يجعلها الشارح وجه
 شبه لانه قول قد علمت سابقاً أنها تؤخذ من سياقه (قوله لفظاً دون معنى)
 أي فينبوي معنى المضاف اليه والذي يظهر لي أن معنى نية المضاف اليه أن
 يلاحظ معنى المضاف اليه ومسماه معبراً عنه بأي عبارة كانت وأي
 لفظ كان فيكون خصوص اللفظ غير ملتفت اليه بخلاف نية لفظ المضاف
 اليه وانما لم تقتض الاضافة مع نية المعنى الا ارباضعة بأختلافها عند نية
 اللفظ لقوتها بنية لفظ المضاف اليه (قوله فتبني على الضم) هذا إشارة
 الى أول الاحوال الاربعة وقوله أما اذا نوي ثبوت لفظ المضاف اليه إشارة
 الى ثانياً وقوله كالواضع به إشارة الى ثالثاً وقوله فان قطعت الخ إشارة الى
 رابعاً (قوله لفظها الخ) علة لاسل البناء وأما كونه على حركة فليعلم ان لها
 عراقية في الاعراب وأما كونها مفعلة فليكمل اها جميع الحركات وتختلف
 حركة بناءها حركة اعرابها (قوله بتجروف الجواب) كنم وجبر وبنى وإي
 (قوله في الجمود) أي لزومها استعمالاً واحداً وهو الظرفية أو شبهها أو هو
 عدم الثبوتية والجمع كذا قالوا وكلاهما لا يظهر في يمين وشمال لتصرفهما
 كثيراً وثبتت ما وجهها بل في الهمع أن تصرف قبل وبعد وأول وقد اُمروا
 وأمام وروا عن خلف وأسفل متوسط قد بر (قوله والافتقار) أي الى
 المضاف اليه فان قلت الافتقار المقضي للبناء والافتقار الى الجملة كما
 قلت ذلك في المقضي للبناء الأصلي أما المقضي للبناء العارض فقد يكتفي
 فيه بالافتقار الى المفرد هذا ما ظهر لي ولما كان وجود هذا الافتقار حال
 الاضافة لفظاً عارضاً بظهورها لم يؤثر البناء حالها وانما يثبت حيث واذا
 حال اضافة لفظاً لفظاً لان الاضافة الى الجملة كلاً اضافة عنها في الحقيقة الى
 مصادر الجملة فكأن المضاف اليه محذوف ولما أبدل التنوين في كل واحد بعض

وعلى في أنها لازمة
 للاضافة تقطع عنها لفظاً
 دون معنى فتبني على الضم
 لشيء حينئذ بتجروف
 الجواب في الاستغناء بها
 عما بعدها مع ما فيها من
 شبه الحذف في الجمود
 والافتقار نحو قوله الأمر من
 قبل ومن بعد

في قراءة الجماعة ونحو
قبض عشرة فحب أي
فحبى ذلك وحكى أبو علي
القاسمي أبداً من أول
بأنهم ومنه قوله «على أبا
تعدو الآية أول» وتقول سرت
مع الفاء ودون أي ودونهم
وجاء قدوم وزيد خاص أو
أمام أي خلفهم أو أمامهم
ومنه قوله
لأن الآية ثلثة بن سائر
لغنا يشن عليه من قدام
وقوله «أقبل من تحت» عرض
من هل «أساد أنوى ثبوت لفظ
المضاف إليه «فما تعرب» من
غير تنوين كما لو تألف به كقوله
ومن قبل نادى كل مولى نراية
أي ومن قبل ذلك ونرى قته
الأمر من قبل ومن بعد
بالجر من غير «وبن أي من
قبل الغلب ومن بعده
وحكى أبو علي أبداً من
أول بالجر «من غير تنوين
أيضا فارتفعت عن
الإضافة لفظاً معى أي لم
ينولظ المضاف إليه ولا
مباشراً عربت متونة ونصب
ما يدخل علم إجازة أشار
إليه بقوله (وأعر وانصبا إذا ما تكرا * قبلوا من بعده قد ذكر)

عن المضاف إليه لم يتبين القيام البدل مقام المبدل منه وإنما اختاروا
في هذه الظروف البناء دون التعويض لأن ما غير متصرفه فأنسب بالبناء
أذ هو ضم التصرف الأعرابي قاله الرضي (قوله في قراءة الجماعة) أي
البيعة (قوله فحب) الفاعل زائدة لترتين اللفظ وفي قول الشارح غشى
ذلك إشارة إلى أن حسب مبتدأ محذوف الخبر أو بالعكس وهو أولى لأن
حسب بمعنى اسم الناحل أي كافى فلا تعرف بالاضافة كما سيذكر
الشارح فالأولى جعله خبراً عن المعرفة وإنما جازى كما هو مبتدأ التخصيص
بالاضافة أفاده المصريح (قوله من أول) أي من أول الأمر (قوله تعدو)
بالعين الموحدة أي تسطر ويرى بالجمعة أي تصح (قوله ثلثة بن سائر)
ينفع الفوقية وكسر العين الموحدة وتشد اللام (قوله يشن) أي يصيب (قوله
أقبل من تحت) خبر محذوف كما يفيد كلام العيني أي هو أي المأمور على
ما في المفتي وشواهد العيني لكن نقل السيوطي عن الرضي شري أن البيت
في رسم بهير أقب من القاب وهو دقة النحر وهو من البطن كما في الفاء ومن
والمراد ضامر البطن كما قاله العيني وقوله عرض من عمل أي راسع الظهور
ومجرى عليه الشارح من ضم على البيت تسع فيه المفتي وقد قال السيوطي
أنه مجرور ولأن قوافي الأرجوزة مجرورة كما علمت من الآيات التي ذكرناها
مها (قوله كل مولى) أي ابن عم وقراءة معقول نادى على قرأته بالنصب
أو مضاف إليه والمفعول محذوف تقديره أقرأ به على قرأته بالجر (قوله
انصبا) أي أوجز ابن واقتصر على النصب لأنه الأصل في الظروف (قوله
إذا تكرا) مأثثة وغير متكرراً أي قيل وما ذكره بعده لأنه وإن تأخر
لفظاً متقدماً وثبة لأنه مفعول أمر بوافقط ما اعترض به هنا (قوله وما
من «دعه قد ذكرنا) اعترض بأن هذا يخرج غير الانصبا لم تذكر به قبل
مع أم اعترض بالنصب كما تقدم وأجيب بأن المراد وأعر بواضعا على انظرنية
وذلك لا يأتى فيها وهذا كاه وان أقره شيخنا والبعض انما يعمى عمل أن
المراد بما ذكر به قبل «عطف عليه ولأن قول المراد ما ذكر به قبل
ولعل غير وجه العطف فتدخل خبره كرها بعد قبل في قوله قبل «كفر
ويكون المراد بالنصب ما هو أعم من النصب على الترفيع ومع هذا فالأولى

حمل كلام المصنف على الجموع وليتدفق اعتراض الشارح بعد على المصنف
 بحسب وعمل كاستيفاع (قوله أغص) يقع الهمزة والغين المجمة من باب
 فرح وجاء في لغة من باب قتل ويتعدى يالهزة فيقال أغصته كذا
 في الصباح فعلى الثاني تضم الغين وعلى الثالث تضم الهمزة والغرات
 العذبة ويروى الخيم أى البارد من أسماء الاضداد (قوله كجود صخر)
 الجاء ود بالضم كفى العيني وهو الحجر العظيم الصلب والشاهد في من عمل
 حيث جرح من وثقن لقطعه عن الاضافة لفظا ومعنى هذا ما اقتضاه كلام
 الشارح وصرح به أرباب الحواشي وعندي فيه نظرية لأن قوله من عمل آخر
 البيت فليس مثوياً بالفاعل حتى يستشهد به على قطع عمل عن الاضافة لفظا
 ومعنى ولا دليل على أن ترك تنوينه لاجل وقف الروى فالحق أنه محتمل لأن
 يكون ترك تنوينه لفظا لفظ المضاف ايده وأن يكون لاجل وقف الروى فلا
 يصلح شاهد على القطع فاستفده (قوله بالنصب) ينبغي بالفتح لانه مجرور
 بالفتحة وهذا اضافي ما تقدم من أن الكلام ههنا فى أول التى هى طرف بمعنى
 قبل فندبر (قوله تنبيهات الخ) اعترض الشارح على المصنف فى التنبيه
 الاول اعتراضين وفى الثاني اعتراضين (قوله اقتضى كلامه) أى منطوقا
 ومعه وما كان كلامه يقتضى بمنطوقه تشكيك بحسب فى حال قطعه عن
 الاضافة رأسا كقول بعدو مفهومه تعريفا فى غير هذه الحالة كقول
 وبعدو المسلم من ذلك مجرد التنكير دون القطع والتعريف كاستيراد البه
 الشارح (قوله أن حسب الخ) لم يمنع الشارح التعريف فى غير حالة القطع
 الا بالنسبة الى حسب فيفيد أن تعريف ما عداها فى غير حالة القطع مسلم
 وهو كذلك (قوله أونوى معناها) لو قال أونوى لمعناها وأفظها كان
 حسنا (قوله اذهى معنى كافيك) دليل لمخدوف تقديره وليس كونه سامعة
 مسما اذهى الخ وكان ينبغي التصريح به (قوله فتعمل استعمال الصفات)
 أى نظرا الى كونه سامع معنى كافى والاستعمال الثانى نظرا الى لفظه الجاء
 (قوله من رجل) من باب جواز التمييز بين قوله فتعمل استعمال الاسماء
 الجاءة فتقع مبتدأ وخبر حالا أو قبل دخول الناصب فيه التثنية وهذا
 مستأنف لا ملطوف على أنه يستعمل الاولى لاقتضاء العطف تريح

كقوله

فساغلى الشراب وكنت قبلا

أ كاد أغص بالماء الفرات

وكقوله

فما شربوا بعدا على لذة خرا

وكقوله

كجود صخر خطه السيل من

عمل * وكقراءة بعضهم من

قبل ومن بعد بالجر

والثبوتين وحكى أبو على أيضا

بذامن أول بالذهب عنوما

من المصروف للوزن والوصف

* تنبيهات * الاول اقتضى

كلامه أن حسب مع الاضافة

أى لفظا أونوى معناها أو

لفظها معرفة وتكره اذا

قطعت عن الاضافة أى

لفظا ومعنى اذهى معنى

كافيك اسم فاعل مراد به

الحال فتعمل استعمال

الصفات المفردة فتكون زجرا

لتكره كمررت برجل حسبك

من رجل وحالا لمعرفة كقوله

عبد الله حسبك من رجل

وتستعمل استعمال

الاسماء الجاءة فتجوز

حسبهم جهنم فان حسبك
 الله بحسبك درهم وهذا رد
 على أنها اسم فعمل فان
 العوامل اللفظية لا تدخل
 على أسماء الأفعال وتقطع
 عن الإضافة فيجوز لها
 اشرافا معني دال على التثني
 ويتجدد لها ملازمها
 الوصفية أو الحالية أو
 الابتدائية والبناء على الصم
 تقول رأيت رجلا حسب
 ورأيت رجلا حسب قال
 الجوهري كذلك قلت حسب
 أو حسبك فأضمرت ذلك ولم
 تتوثر اه وتقول في الابتدائية
 قبضت عشرة لحسب أي
 لحسبي ذلك الثاني انقضى
 كلامه أيضا أن هل يجوز
 اضافتها أو يجوز أن تنصب
 على الظرفية أو الحالية
 وتوافق فوق في معناها
 وتنضافها في أمرين أحدهما
 لا تستعمل إلا بضرورة من
 وأم لا تستعمل مضافة فلا
 يقال أخذته من على السطح
 كما يقال

استعمال الاسم الجمادة على كونها بمعنى اسم الفاعل وهو
 لا يصح (قوله حسبهم جهنم) حسبهم مبتدأ وحسب خبره أو بالعكس وهو أولى
 لما روينا في بحسبك درهم أن حسبك مبتدأ خبره درهم ولا يجوز
 العكس لعدم وقوع الابتداء بدفعه قاله المصريح (قوله وهذا) أي ما ذكر
 من المثالين الأخيرين وكذا الأول أن جعل حسبم خبرا لأن جعل مبتدأ
 لعدم دخول عامل انقضى عليه حيث قد يصح وجوع اسم الإشارة إلى ما يصح
 مثالي استعمال حسب استعمال الصفات (قوله فان العوامل اللفظية لا تدخل
 الخ) أي باتفاق وكذا القائلون بالابتداء على الأصح من أقوال تأتي في بابها
 (قوله وتقطع عن الإضافة) أي مع استعمالها استعمال الصفات
 في الوصفية والحالية واستعمال الأسماء الجمادة في الابتدائية (قوله
 اشرافا معني دال على التثني) يعني معنى لا غير ولو قال معنى التثني لكان أخصر
 وأحسن (قوله والبناء على الضم) عطف على الوصفية أي ولازمها الابتدائية
 على الضم أي فلا تنصب مقطوعة عن الإضافة رأسا بخلاف ما يقتضيه
 كلام الناطق (قوله كذلك قلت حسب أو حسبك) أي فيجوز تقدير الضم
 إليه ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب (قوله فأضمرت ذلك) أي حذفته من
 معناه (قوله انقضى كلامه أيضا) أي منطوقه ظاهرة وما فاتتضاه الأمر
 الأول بقوله قبل كغيره والثاني بقوله وأمر بواجب الخ (قوله على الظرفية
 أو الحالية) فيه أن كلام المصنف لا يقتضي إلا التنصب وأما كونه على إحدى
 هاتين فلا (قوله وتوافق فوق الخ) هذا استئناف وقوله حذف تقديره وليس
 كذلك ولو قال وليس كذلك بل توافق الخ لكان واضحا قال شيخنا والذي
 في النسخ الصحيحة التي منها نسخة الشيخ أبي بكر المشوكاني التي هو أمه
 خطه تنبيه قال في شرح الكافية الخ وليس فيها هذان التبيينان وهما والله
 أعلم ملحقان من غير الشرح بدليل ما فهمنا من عدم التبرير كما لا يخفى على
 التحرير اه (قوله وأنها لا تستعمل مضافة) أي انقلب اغناس استعمال
 مبنية على الضم التي معنى المضاف إليه أو متويزة لقطعها عن الإضافة رأسا
 وقد مر الاستعمال في الشرح على هذين الوجهين فخصر إليه ضرورة
 استعمالها في البناء على الضم منافق لما أسلفه الشرح وقرر هو أيضا

من علوه ومن قوله لا يورث
 في هذا جملة منهم الجوهري
 وابن مالك وأما قوله
 يارب يوم لا لأطاله * أرمض
 من تحت وأضحى من عل
 فالها فيه للسكت بدل أنه
 مبني ولا وجه لئلا لو كان
 مضافاً انتهى * الثالث قال
 في شرح السكاكفة وقد ذهب
 بعض العلماء إلى أن يقال في
 قوله وكنت قبل معرفة نية
 الاضافة إلا أنه أعرب لأنه
 جعل ملحقه من التنوين
 عوضاً عن اللفظ بالمضاف
 اليه فعمل قبل مع التنوين
 ليكون عوضاً من
 المضى اليه بما يعمل به
 مع المضاف اليه كما فعل بكل
 حين قطع عن الاضافة لحقه
 التنوين عوضاً وهذا القول
 عندى حسن (وما إلى
 المضاف) وهو المضاف اليه
 (بأنى حافاً * منه في الأعراب)
 غالباً (إذا سادها) أقسام
 قرية تدل عليه شجر ورجاء
 ربل أى أمر ربل وأسال
 القرية أى أهل القرية
 * قيسان * الأول

سأهوا وانظر هل تستعمل خبر متونة نية لفظ المضاف اليه الظاهر ثم
 ويحتمل قول الشاعر كبحر خطه السيل من حل كما أسلفناه (قوله من
 علوه) يضم اثنين وكسر هاء وسكون اللام ضد السفل (قوله لا أطاله) أى
 لا أطال فيه أرمض مضارع رمض الرجل يرمض ورمضاً كفتح يفتح
 فرحاً أى أصابه حر الرمضاء وهي الجفارة الحامية من حر الشمس وأضحى من
 حره أى يضيئ حر الشمس من فوق من ضحى يضحى كضى يرضى وسعى يسعى
 أى يزرل الشمس فأصابه حرها (قوله لو كان مضافاً) لأن الاضافة من خواص
 الاسماء تنقضى الأعراب لا البناء لا يقال الاضافة إلى المبني مما يجوز
 البناء لا نأخذ قول الباء الجائز بالاضافة إلى المبني هو البناء على الفتح والاسكلام
 في البناء على الضم (قوله معرفة نية الاضافة) أى نية معنى المضاف اليه
 يدل على الاعتذار عن اعتدائهم بقوله إلا أنه أعرب الخ وهذا القول
 مقابل لما في النظم إلا أن يراد بالتسكير فيه التسكير بحسب اللفظ فقط
 (قوله وهذا القول عندى حسن) لاقضاء القياس على الظاهر المذكور
 أباه (قوله وهو المضاف اليه) أى الصالح لأعراب المضاف فلو كان المضاف
 اليه جملة لم يحذف المضاف لأنها لا تعمل فاعلا ولا مفعولاً مثلاً وكذا إذا
 كان محلي بال والمضاف منادى فلا يصح بالخطبة أى بأهل الخطبة والمراد
 المضاف اليه ولو بواسطة فيشمل ما إذا حذف الإنسان كما يأتي في التنبيه الذي
 على أن الأصح أن الحذف تدريجي كما يأتي وحذف الحاجة إلى هذه القافية
 (قوله غالباً) أخذ من البيت بعده (قوله إذا سادها) اعلم أن المضاف
 إذا حذف للقرية فتارة يكون مطروحاً وتارة يكون ملحقاً اليه ويعلم هذا
 يعود الضمير اليه وقد اجتمع في قوله تعالى ومن قرية أهل كها فاجتمع
 بأسماء أأنوع فأنزلون فارجع الضمير أولاً إلى القرية فطرح المضاف وثانياً
 إلى المضاف المتقانا اليه فإنه ليس ولا تنافي لاختلاف الوقت (قوله أقسام
 قرية تدل عليه) لأن لم تكن قرية متع الحذف ولا ساقية ما قاله في شجوة
 زيد نفسه من أن نفسه لم تقع توهم نية المضاف وإن اعترض بذلك اللغامي
 لأن باب التوهم واسع لا يقتضي جواز تركيب التوهم كما قاله سم ولأن عقل
 السامع بما يجوز وجود قرية خفيت عليه (قوله شجوة * ربل الخ)

وتحوالنج أشهر معلولات وانسكن البر من اتقى أى حج أشهر معلولات
 ورمس اتقى وهذا أولى من تقدير المضاف مع الجزر الاول كأن يقال
 مدة الحج أشهر معلولات ولكن هذا السبع من اتقى لان المضاف الذى
 بالاخر ولان التقدير مع الآخر وقت الحاجة اليه (قوله كقائم المضاف
 اليه الحج) قال سمعنا انهم المصنف على الاعراب لانه المقصود بالذات
 فى هذا القسم وقال ليس لم يعرض لغير الاعراب لانه يبقى على مرعاة
 المندوف وهو خلاف الاكثر (قوله من ورد اليه) بالصاد الموحدة اسم
 وادوردي بفتحات مبر بدهشق ولفه لثابت كفى الوهم والرحيق الخمر
 والسلسل من الماء العذب أو البارد ومن الخمر اللينة كذا فى القاموس
 وبه يعلم فى كلام البعض وبه فحاله من بردى وقوله بالرحيق السلسل
 تشبيه بليغ أى جاء كتر حيق السلسل فى المادة (قوله لئكنه أراد ما بردى)
 أى حذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه (قوله خولة) بفتح الخاء
 المحجمة وسكون الواو كما نقل عن خط الشارح علم امرأة والأردن جميع
 ردى بالقسم وهو أصل الحكم كفى التمام من ناختة بالخاء الموحدة أى فاختة
 (قوله وفى حكمه) أى الحكم عليه شئ كالحكمة فى المثال الاول
 والى لثالث فى المثال الثانى (قوله أى أهل القرى) كان الاحسن أى أهل
 تلك القرى لان المضاف اليه ثلاث القرى لئكن لما كانت تلك إشارة الى
 القرى تسمع فى التعبير قال فى المعنى وأما تركم من قرية أهل كذا فاختة
 بأسناسيا فاختة شذرا فهو يربى الأهل به من وأهل كذا جاء وخاتمة
 الرىخى فى الاوائل لان القرية ثم ثلاث وواقعهم فى فاختة لاجل أوهم فائون
 اه هذا وهب كثيرا إلى أنه لا حذف فيما ذكرنا فليل لان القرية عبر بها
 عن أهلها بحجارتها وتأييدها باعتبار فاختة وقيل اسم القرية مشتق من
 المكان وأهله (قوله وفى الحلية) مثلهما المصنف وهو مررت يقوم بأدى
 بيا ولو قال بدل الحلية التكبر كالى التسهيل لشمله ما يؤخذ من كلام
 الشارح أن الحلية العارضة فتجتمع التعريف فقه وله لان الحال لا تكون
 معرفة أى الحال بالامالة (قوله أيادى سببا) أى أيام سببا فغير بالجزء
 عن الكل أو شبه الابناء بالأيادى بجمع المعاونة (قوله تديكون الاول الحج)

قائم، مضاف اليه مقام
 ١١- فى الاعراب يقوم
 مقادير فى التذكير كقوله
 يستوفى ويرد البرص
 عليهم بردى يصدق بالرحيق
 السلسل بردى مؤنث
 فمكان حقه أى قول نصف
 بالتساوية أراد ما بردى
 وفى التأييد كقوله
 مررت بيا فى ندوة حولة
 والسلسل من أراد ما باله
 أى راحة السلسل فى حكمه
 عنوان مذهب حرام على
 ذكر رأيت أى استعمال
 هدى وذلك القصر
 أهل كذا هم أى أهل القرى
 وفى الحلية شذرة مررت
 أيادى سببا أى مثل أيادى
 سببا لالحال لا تكون
 معرفة فى الثانى قد يكون
 الاول مضافا الى مضاف

في حذف اء قول والثاني ويقام الثالث مقام الاول
وتبطلون بدل شكر فكم تكذبكم وتدور اعينكم
فأدرك ارقال العرادة طبعه

(ror)

أي ذامسة اسبع (وربما

أجروا الذي أبوا) وهو

المضاف اليه (كما قد كان قبل

حذف مائة ثلثا) وهو المضاف

(لكن بشرط أن يكون

ناحدا في عمال لسا عليه قد

عطف) سواء اتصل العاطف

بالمعطوف أو انفصل عنه بلا

كسوة

أكل امرئ شيئا بين امرأ

وناروقد بالبال ناراً

أي وكل نار وقوله

ولم أر مثل الخبير بتركه الفتي

ولا الشربانية امرؤ وهو طائع

أي ولا مثل الشر للثلاييزم

العطف على معه ولي عاملين

مختلفين بأن تجعل قوله نار

بالجر معطوفاً على امرئ

والعامل فيه كل ونار الثاني

معطوفاً على امرأ والأعمال

فيه متشبهين بتمثيله الخبر

والحالة هذه مقبولة وأيسر

وقد يحذف الثلاثة مضاعفات نحو فكان قلب قوسين أي فكان مفعلاً أو مساقاة
قربة مثل قلب فحذفت ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها ~~كما~~ فقدر
الزنجي شري وهو ظاهر على تقدير القلب بالقدرة فان فسر بما بين مقبض
الذوق وطرايه احتج في الخبر إلى تقدير مضاف نان أي مثل قدر قلب وعليه
أنيل في الآية قلب والأصل فاني قوس (قوله في حذف الأول والثاني) أي
تدريجاً على الراجح كما في التمامين وإن كان قول الشارح ويقام الثالث
مقام الأول يعني إلى أنه دفعي (قوله فأدرك ارقال الخ) ارقال بكسر
الهمزة اسم راع البير وهو مفعول مفعلة (ر) والعرادة بكسر العين المهملة
اسم فرس الشاعر وظاهرها نظامة المفعلة مفعلة ولم ساكنة وعين مفعلة
عجزها في مشيها وهو مفعول آخر وجعله وقد جعلته في الخ حال من العرادة
وخربة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاي اسم رجل أغار على أهل الشاعر
والمعنى لما تبع الشاعر خربة ولم يبق بينهما إلا ذم ومساواة أصبح أدرك
فرسه العرج فتأخر عنه فقائه خربة (قوله وربما جروا) أي استدماوا
جرو (قوله كما قد كان) أي كالجبر الذي قد كان والمغايرة بين المشبه والمشبه به
لأن الذات بل باعتبار أختلاف صورة التركيب أو على أن العرض لا يبق
زمانياً ووجه الشبه كون كل بالمضاف وفائدة قوله كما قد كان الخ دفع توسم أن
هذا جبر جديد بجماد آخر غير المضاف (قوله بشرط الخ) أي ليكون المعطوف
عليه ذليلاً على المحذوف (قوله مماثلة) أي لفظاً ومعنى (قوله لسا عليه
قد عطف) الصلة جارية على غير من هي له (قوله وقد) مضارع أصله
توقد (قوله مثل الخبير) مفعول أول ويتركه الفتي مفعول ثان (قوله
اللاييزم الخ) على المحذوف أي وانما جعل الجبر ورجورا بالمضاف المحذوف
لأن معطوفاً على امرئ أو الخبر لئلا الخ (قوله العطف على معه ولي الخ) أي

٤٥

في

أوله والعرادة بكسر العين الميمى في القاموس العرادة كسبابة وقال في باب الراء وقول الجوهري في العرادة

اسم فرس تصيف وانما هي العرادة بالمدال المهملة قاله نصر الجوهري وقد ذكره الجوهري أيضاً في

باب المدال على أحيته كما في باقي عبارة القاموس فيكون قد ذكر في بابي المدال والراء والأول هو الصواب اه

من اشروط محذوف لا يماز عليه كالجزيدون عطف (٢٥٤) في قوله رأيت النبي ترحم على أي

وذلك مجموع عند سيدي ومن وافقه والأعمالان في البيت الثاني أو مثل
والله مولانا الخير وجهه يتركه القتي والمطوف في الخير الشر وهو يتركه
الفتي يأتيه امرؤ (قوله من الشرط) أي الماطف رحمة الماطف المحذوف
للمطوف عليه وعدم الانفصال الا بلا وجه يعلم أن الإضافة في قول المصنف
بشرط الخ ليعنس (قوله كالجزيدون عطف) فانه الكونين (قوله أي
أحدثني عندي) الدليل على هذا المحذوف استحالة أن يكون انتهى بنفس
القبيلة أذهروا واحد منهم (قوله ومع العاطف المفعول بغيره) قول سمع
مقبس عندنا لا كثيرين (قوله كقراءه ابن جهمز) قال في التوضيح من
مخالفة للقياس من وجه آخر وهو أن المضاف ليس مطوف بل الماطف محذوف
في المضاف (قوله أي عرض الآخرة) المراد بالعرض بالنسبة إلى الآخرة
ما عرض وحديثه كان بقاء وإشارة بتعبيره للثبات كما فيكون المذكور
دليل المحذوف (قوله فيبقى الأزل) أي حال الأول وقوله كتحاله في المماثلة
بين المشبه والمثبه ما مر ووجه التشبه كون كل المضاد (قوله أدا به يتصل)
أي إذا اتصل الأزل بالتالي أو العكس (قوله بشرط عطف) أي على ذلك
الأول ولو بغير الواو وسد معرفة وحدهما آخر (قوله وإضافة) أي إضافة
المعطوف ومثل الإضافة عمل المعطوف في مثل ما أضيف إليه الأول كقوله
بمثل أو أحسن من شمس الضحى (قوله إلى مثل) أي لا تظاير في (قوله لأن
بذلك) اسم أن ضمير الشأن (قوله يامن رأي) المنادي محذوف أي ياتهم
ومن استهامة ويحتمل أن تكون موصولة وهي المنادي فلا حلف اه
دعابني وقوله عارضاً أي محاباً معترضاً وقوله أسره أي لو وثق بقطره وقوله
بين دراعى صفة مناسبة لعراضا والاسد مجموع كواكب على صورة الاسد
والقراع كوكبان يبران يتراهما القمر والجهة أربعة أنجيح بمنزلة أيضاً
القمر قال السيوطي قال ابن كثير يصف الشاعر محاباً اعترض بينه وبينه
القراع ونحو الجهة وهما من أنواء الاسد وأنواء أحد الأنواء ذكر القراعين
والنوء للقراع المقبوضة لا شراً كهما في الاسد وفي التسمية كقوله يخرج
هما الأناز والرجان والرجان يخرج من أحدهما اه ونقل الدماميني عن

أحدثني عندي ومع العاطف
المفعول بغيره كقراءه
جهاز تزيين مرض الدنيا
واقتريد الآخرة أي عرض
الآخرة كذا فذكره الشاظم
وجماعة من قبل الله قد روي
الآخرة أرجم الآخرة به
قد روي ابن أبي الربيع في
شرحه أنباض وعمل هذا
فالمحذوف ليس مما تلاها
عليه قد عطف بل بمماثلة
انتهى (ويحذف الثاني)
وهو المضاف إليه ونحو
ثبوت المعطوف (فيبقى الأول)
وهو المضاف (كتحاله أدا به
يتصل) دلالة ولا تزد إليه
النون أو كل مثني أو مجرعا
لكن لا يكون ذلك في العالب
الا (شرط عطف وإضافة
إلى مثل الذي له أضعت
الأول) لأن بذلك يصير
المحذوف في قوله النطوق به
وذلك كقوله هم قطع انتيد
ورجل من قالها الأصل قطع
القديم قالها ورجل من

قاله المحذوف ما أضف إليهم وهو من قالها دلالة ما أضف إليهم وجعل عليه وكملوه
يامن رأي عارضاً أسره بين دراعى ووجه الاسد ووجه الاسد وقوله

ومن ثم اتيان الفصل أن قصده وصف مدوحه بالشجاعة حيث سماه
أبو داود قائمه بالاسماحة حيث سماه سبحانه (قوله وخزنا) ضد السهل (قوله
ومن قبل) أي من قبل ذلك وقيل الاصل ومن قبل في حذف الياء وأبقيت
المكسرة وليلا علمها وعلمه فلا شاهد فيه لان حذف ياء المتكلم المضاف اليها
جائز كغيره دون الشروط المذكورة (قوله فلا خوف عليهم) أي بالضم من
غير تنوين مع كراهاءه فتكون لاعامة على محل ليس أو مهمله وقرأ يعقوب
بفتح الفاء من غير تنوين مع ضم الهاء فان قدرت الفتحة فتحة اعراب ففهم
شاهد أيضا وأنه بناء فلا وعلى قراءة تكون لاعامة عمل ان (قوله هو
مذهب المبرد) قال البعض تبعنا للمصرح جعلها المبرد من باب التنازع
فأعمل الثاني اقربيه وحذف معمول الاول لانه فضله فهي جائزة تيسا
اه وقد يسا فيه قول الشارح سابقا الاصل قطع الله يد من قالها أو رجل
من قالها اذ جعلها من باب التنازع يقتضي ان الاصل قطع الله يده
ورجل من قالها مع أنه يشترط في عامه الى التنازع أن يكونا فعلاين أو اسمين
يشبهانهم أو العا مع لان هاتيا كذلك فتدبر (قوله وذهب سيوبه الخ)
اعل الحاصل له على ذلك أن الحذف أدق بالتواني لكنه مع ما قبله من
التكاف يذهب عنه قول الشاعر

بنو بناتنا كرام فمن نوى * مصاعره فقلب أن لم يكن كفوا

وأول الآخر بمثل أو أحسن من شمس الضحى اذ لا يفصل بين
المتضايفين اذ كان الثاني ضميرا ولان مطلوب أحسن من ومجرورها ومطلوب
ممثل مضاف اليه كذا في الله مامني وأما ضعيفه بأنه يلزم عليه الفصل بين
المضاف والمضاف اليه بغير الامور الثلاثة الآتية وذلك مختص بالضرورة
ففيه أن سيوبه لا يلزم الحذف في الثلاثة وذلك أن تجعل كلام المصنف صالحا
لذهب سيوبه بغيره أيضا بان تجعل معنى قوله واضافة الى مثل الخ أي الى
مضاف اليه مذكورا ثم المحذوف أضيف اليه المضاف الاول كما هو مذهب
المبرد وأما مضاف اليه المحذوف مماثل للمذكور أضيف اليه المضاف الاول
كما هو مذهب سيوبه بهنم المتبادر من كلامه هو الاول (قوله ثم أحق الخ) قال
ابن الحارث انما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليقى المضاف

سقى الارضين الغيث سهل
وخزناها أي سهاها وخزنا
وقد يكون ذلك بدون الشرط
المذكور كما مر من نحوه وقوله
ومن قبل نادى كل مولى قرابة
وقد قرئ شذوذ فلا خوف
عليهم أي فلا خوف شيء عليهم
* تنبيه ان * الاول ما ذكره
التناظم هو مذهب المبرد
وذهب سيوبه الى أن الأصل
في قطع الله يد ورجل من
قالها قطع الله يد من قالها
ورجل من قالها حذف
ما أضيف اليه رجل فصار
قطع الله يد من قالها ورجل
ثم أحق برجل بن المضاف
الذي هو يد والمضاف اليه
الذي هو من قالها اقل بعض
شراح المكناب

وعند القراء الايمان مشاكنا الى من ثمة ولا حذف (٢٥٦) في الكلام الثاني ثمة بل مذكرين

الحذف مع مضاف مضاف مطوف
على مضاف الى مثرا محذوف
وهو عكس الاول كقول ابي
برزة الاسلمي رضى الله تعالى
عنه غفر وابع رسول الله صلى
الله عليه وسلم سبع غزوات
وشحاني بفتح الباء دون توين
والاصل شحاني غزوات
هكذا ضبطه الحافظ في
صحح البخاري (فصل مضاف
شبه بهل مائصب ومعولا او
ظرفا آخر) فصل مفعول باجر
مقدم وهو مصدر مضاف
الى مفعوله وشبه بهل نفت
لمضاف وما ماب هو مصدر
وصلته في موضع رفع بالما ملية
وعائد الموصول محذوف أى
نصبه ومفعولا أو ظرفا حال
من ما أو من الضمير المحذوف
وتقدير البيت أجزأني فعل
المضاف منه بهل حال كونه
مفعولا أو ظرفا أو انشارة
بذلك الى أن من الفصل بين
المتضامين ما هو ويجازى في
السعة خلافا للجرىين في
تخصيصهم ذلك بالشرع ما هنا
فالجازى في السعة ثلاث مسائل
الاولى أن يكون المضاف

اليه ان كور في القنظ عوضا عما ذهب اليه معني وانما احتج الى ذلك لان
تمام الاسم الذي ليس بالالتوين أو الاضافة ولهم المحجوز الى الاعتراض
في المبتدأ والخبر نحو زيد وعمر وتام جملة سيويه من باب الحذف من
الاول ادلو كان قائم خبرا عنه لقدم على العطف اذ لا حاجة الى تأخيرها لعدم
الجمع في زيد قائم وعمر و (قوله وعند القراء الايمان الخ) خصه كقول
السويدي بالصحيحين كاليد والرجل والربع والذهب وقيل و بعد لانها
كانت الواحد فكأن المضاف العامل في المضاف اليه شي واحد فلا يزو
أه لا يتوارد عاملان على معمول واحد بخلاف نحو دار وقلام (قوله وهو
عكس ادول) أى على مذهب المبرد وثمة عبارة انظم كعلم بما هو ثمة
به صلاحية النظم لمذهب سيويه (قوله فصل مضاف) أى من المضاف
اليه بشرط أن لا يكرر ثمة عمرا اه يس (قوله شبه مفعول) أى مصدر أو اسم
فاعل (قوله مائصب) خرج المرفوع عن الفصل به يخص بالضرورة كما
سأقي وذلك لانه متكرر في موضعه بخلاف المنسوب اليه في ثمة التأخير
فالفصل به كذا فصل (قوله مفعولا الخ) أى غير مفعول لا يجوز أن يجزأني قول
عبد الله منطوقه لا طول قال سم انظر هل يجوز الفصل بمجموع الامور
التي حار الفصل بكل ما قال البعض القياس على ما تقدم في قوله ولم فصل
بغير طرف أو كطرف أو جعل يقتضي جوار الفصل بالمجموع الا أن يفرق
وانا أقول مقدمي تعليلهم منع الفصل بالمفعول الجملة بالطول في الجوز
وا فرق بين ما هنا ومثله عليه غزاة الفصل بين المتضامين لكونهم ما
كانت الواحد بخلاف الفصل فيما قاس عليه فكتبه (قوله في موضع رفع)
لوقته على الصلاة مكان أولى لان الموضع للوصول قطب (قوله خلافا
لغيره يبر الخ) ولما تبع الزخشي من فهمهم ردقراءة ابن عامر الآتية
ولا عرفة مع ثبوتها بالواتر (قوله طامقا) أى سواء لكن ذلك بالامور
اللاثة أو غيرها (قوله مصدرا) أى مقدر بان والفاء على ساطع (قوله
والمضاف اليه فاعله) لوقال مع مفعوله لمخل المصدر المتصوّل بهل سيويه
مفعوله بالظرف وبه عمل به فهم متحرك يوم تفعل وهو اعا أى ترك كذا وما
نفسك وبه التارح من المتصوّل بهل سيويه فاعله والغنى عليه ترك نفسك

[illegible]

تسقى انشا الحدى والثرى منها * أى تسقى ندى ريقها المروا أو نطرنا كقولك كاخط الكتاب
بكوب يواه يهودى قارب أو زبل الثانية الفصل ثلث المضاف كقوله ولئن حلفت على ذلك لأحلفن
بين أصدق من بينك منهم أى بين مقسم أصدق من بينك (٣٥٨) وقوله من ابن أوشع الابطع

طالب * أى من ابن أوى
طالب شيخ الإطعم الثالثة
الفصل بالذات كقوله
كان ردون أباء سام

ريد حاردي بالجام أى كان
ردون زيد أباء سام وقوله
ولاقى كعب بجبرمقة لثمن
نجيل ثم لثمة والخلد - قمر
أى وفاق بجبريا كعب
تبيينه * من المحص
بالضرورة أيضا الفصل
بفعل المضاف كقوله
نرى أسما لولت نصمى ولا
نقى * ولا نرى من نقى
أهو أو الثالعزم وقوله

سالك وجدنا له وى من لمب
ولا علمنا به وجدنا
والامر فى هذا أسهل منه فى
الفعل الأجنبى كقوله
أعجب أيام والماء به البيت
ويحتمل أن يكون منه وأن
يكون من الفعل بالمعول وقوله
فان نكاحها ماطر حرام
بدليل أم بروى أيضا نصب
مطر وروعه والتقدير فان
نكاح مطر ياها أو هو

(قوله تسقى امتياحا) أى وقت امتياح أو عند الحاجة والامتناع الاستبالة (قوله
كاخط) مصدر يخط ويخطى أى من حروف الكناه أو زبل مفعول
أوله أى ياء دينا والجملة مفعلة لم يودى كقوله العيني والتصريح القهبرى
الهاميل وقوله أبيض الضمير فيها للخط خطأ وخص اليهودى لأنه من
أهل الكتاب والمفعول رسم هذا المار كخط الكتاب (قوله من ابن الخ)
صدره شجرت وقيل المرادى - يه قله معاوية حين اتفق ثلاثة من
الحوارح على قتل معاوية ومحمرون العاص وعلى بن أبى طالب برضى الله
عنه فلم إلا ولان وقيل على قتله عبد الرحمن بن ملجم بكسر الميم وقتلها
(٤) المرادى بفتح الميم نسبة الى مرادة بيلة قاله يس ويرى الشارح أن
القاصد ليس بعتا للمضاف بل لمجموع المضاف والمضاف اليه وقد يقال لما
كل المتأثر بالعوامل المحتاجة الجزء الأول جعل التعتله (قوله كل يذون
الخ) قال ابن هشام يحتمل أن أباء شاف اليه على لغة القصر وزيد بل
أو عطف بيان فلا شاهد به (قوله وفاق كعب بجبر الخ) بجبر أخو كعب بن
رهمير صاحب بنة سعد أسلم بجبر قبل أخيه كعب وصار يدعه الى
الاسلام الى أن أسلم وكعب نادى حذف منه حرف النداء (قوله نرى)
بالثون كقوله الله مسمى نصمى من أصميته اذ أرميته فقتله بحيث نراه
ولا تنهى من أغنيته اذ أرميته فغاب عنه ثم مات والمعنى نرى أسما لولت تقتل
ولا تطوى والارواء الكف عن القبيح (قوله فان نكاحها ماطر حرام) أى
فى رواية خض مطر باضافة نكاح اليه والفعل بالهاء وهى محتملة للقاعدة
والفعولية لما ذكره الشارح فعلى إغصاءه يكون من أناة ضمير غير الرفع
مناب ضمير الرفع وان لم تدهد النياية الا فى الضمائر المنفصلة وهذا ان تقرير
يعرف ما فى كلام البعض ويعرف أيضا أن الهاء ليست فى موضع جر بالاضافة
حتى يتوجه استشكل صاحب التوضيح خض مطر بالاضافة بأن المنان
لا يغيب لشينين ومطر اسم رجل كان من أفع الناس وكانت زوجته من
أهل النساء وكانت تريد فرقه ولا برضى بذلك وصدر البيت لئن كان النكاح

(٤) قوله المرادى بفتح الميم يخالف لقول القاموس ومراد كغراب أو بوقيلة لأنه تمرد وكعباب وكاب العنقاء أهل

بما جعل بالفعل الثاني كقوله وبأى تراهم الأرضين حلوا * أى بأى الأرضين زاده فى الله سبحانه وبأى زاده غيره
 الفصل فى قوله لا جله كقوله (٣٥٩) معاود جراً وقت الهوى * أى كآمره بل عبوس
 أراد معاود وقت الهوى

جرأة وحكى ابن الأنبارى
 هذا غلام أن شاء الله أخيراً
 تفصل بان شاء الله اه * خاتمة *
 قال فى شرح الكافية المضاف
 الى الشئ يتكامل بما
 أضيف اليه متكامل الموصول
 بعلة والعلة لا تسهل فى
 الموصول ولا فيما قبله وكذا
 المضاف اليه لا يعبر فى المضاف
 ولا فيما قبله فلا يجوز فى نحو
 أنا مثل ضارب زيد أن يتقدم
 زيد على مثل وإن كان المضاف
 غير وقصد بها التثنية جاز أن
 يتقدم عليها معمول ما أضيفت
 اليه كما تقدم معمول المنفى
 بلا فأجازوا أنا زيداً غير
 ضارب كما يقال أنا زيداً
 لا أضرب ومنه قوله
 إن امرأ أخصنى صمداً وذه
 على التثنية لا عندى غير
 مكفور * فتقدم عندى وهو
 معمول مكفور ومعاً فاقه غير
 اليه لأنهم ادل على نفي فكأنه
 قال عندى لا يكفر ومنه قوله

أهلئى (قوله بالفعل الثاني) أى الذى يستقيم المعنى المراد بدونه وليس
 المراد الثاني بالمعنى المصطلح لأن ترى فى البيت عامل فى المعنويين وهما
 الضمير وحلوا فادفع اعتراض النورى (قوله معاود جرأة وقت الهوى) أى
 فى شواهد القبح أن صدره أشم كأنه رجل عبوس وكذا فى الهمع وفى بعض
 نسخ المشرح جعله مجزواً والاشم من الشعم وهو التكبر يصف الشاعر
 رجلاً بأنه يظهر التكبر وبعاود الحرب وقت ظهروا الهوى جمع هاد
 أى أعاننى الخيل لاجل جرأته فى الحرب والجرأة بضم الجيم (قوله فلا يجوز
 فى نحو أنا مثل الخ) أى عند الجمهور وكذا يمنع التقدم عندهم إذا كان
 المضاف فقط أول أو حق وقوله مع كل من الثلاثة بعض فإن كان المضاف غير
 مثل أول وحق وغيرهما منع التقدم اتفاقاً فأفاده الدمامينى (قوله وقصد بها
 التثنية) بأن مع حلول حرف التثنية والمضارع محل غير متخوفة منها (قوله معمول
 ما أضيفت اليه) ولو كان غير ظرف أو جار ومجرور كما يدل عليه التثنية هذا
 مذهب السيرافى والزمخشري وابن مالك وقال ابن السراج يمنع تقدمه
 مطلقاً أو بغيره مع جواز تقدمه بكونه ظرفاً أو جاراً ومجروراً قاله الدمامينى
 (قوله ومنه قوله تعالى الخ) أى على أن على الكاف من متعلق بيسير ويصح
 تقدمه بغير فلا يكون فيه شاهد (قوله غير ضارب زيداً) أى الأشخاص ضرب
 زيداً (قوله لعدم قصد التثنية) أى لأنه لا يصح وضع حرف التثنية والمضارع
 موضع غير ومجرورهما فلا يقال قاموا ولا يضرب زيداً لعدم الرباط للجملة
 الحالية ويؤخذ منه أن المضاف اليه غير لو كان جهاً نحو قاموا وغير ضارب
 زيداً جازاً تقدم معمول الجملة المندرجة وراذ يصح أن يقال قاموا
 لا يضربون زيداً بجملة المضارع حال مرتبطة بالضمير كما كانت غير
 فى المثال حالا وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمى وعلى آله وصحبه وسلم

تم الجزء الثانى وبأية الجزء الثالث قوله (المضاف الى ياء المتكلم)

تعالى على الكافر من غير ضمير فإن لم يقصد ضمير نفي لم يتقدم عليها معمول ما أضيفت اليه فلا يجوز فى قولك قاموا
 غير ضارب زيداً قاموا زيداً غير ضارب لعدم قصد التثنية بغير هذا كلامه والله أعلم

تسقى امتياحا في الدوا الزرقها • أي تسقى غدي يقفها الدواك أو ظرفا كقولك كياخط الكا
بك يويها يوردي بقارب أو يزيل الثانية الفصل بعت المضاف كقوله ولئن حلفت على يديك لأعقبن
بين أصدق من يملك نفسه أي يعيد مقسم أصدق من يملك (٣٥٨) وقوله من ابن أبي شيخ لا يطمح

طالب • أي من ابن أبي
طالب شيخ الألبان الثالثة
الفصل بالنداء كقوله

كان بردون أبا عامر
زيد حاردي بالعام • أي كان

بردون زيدا أبا عامر وقوله
وفاني كعب بجير مبتدأ من

تجمل ثم كانا والخلاف في قرا
أي وفاق بجيرا كعب

• تبيينه • من المختص
بالضرورة أيضا اتصل
بفاعل المضاف كقوله

نرى أمهما للآلوت تسمى ولا
تسمى • ولا زعمى عن تنص

أه وأونا العزم • وقوله
ما كان وجدنا له وي من طب

ولا عدمنا تهر وجد نص
والامر في هذا السهل منه في

الفاعل الأجني كأي قوله
أجني أيام والداه البيت

ويجمل أن يكون منه وأن
يكون من الفعل بالمعول قوله

فان نكحاهم مطر حرام
بدليل أنه يورى أيضا بنصب

مطر ورده والتقدير فان
نكح مطرا باها أو هي

(٤) قوله المرادى بفتح الم يخالف لقول العامة وسمراد كغراب أو توتيلة لأنه يتردد وكسحاب وكاب العنقاء

(قوله تسقى امتياحا) أي وقت امتياح أو غناحة والامتياح الاستباحت (قوله
كياخط) ما مصدرية يوردي يقارب أي من حروف الكتابة أو يزيل
أوله أي يباعديها والجاءة مسقاة لم يوردي كأي العبي والتصرف في التعبير
العامية له وقول البعض الضعيف من القاطط خطأ ونص الموردي لأنه من
أهل الكتاب والمعنى أرسم هذه الحروف كخط الكتاب (قوله من ابن أبي
مردود نخوت وقديل المرادى سيرة قاله معاوية حين اتفق الثلاثة من
اللوارج على قتل معاوية ومجرون العاص وعلي بن أبي طالب رضي الله
عنه قتل الاقوان وقيل على قتل عبد الرحمن بن ملجم بكسر الجيم ونقها
(٤) المرادى بفتح الميم نسبة الى مرادة بيلة قاله يسور يوردي على الشارح أن
الفاعل ليس نعتا للمضاف بل لمجموع المضاف والمضاف اليه وقد يقال لما
كان المتأثر بالعوامل المختلفة للجزء الاول جعل النعت له (قوله كان بردون
الم) قال ابن هشام يحتمل أن أبا. مضاف اليه على أنه القصر وزيد بدل
أو عطف بيان فلا شاهد فيه (قوله وفاق كعب بجيرا) بجيرا أو كعب
زير صاحب بانته سعاد سلم بجير قبل أخيه كعب وساربه وهو الى
الاسلام الى أن أسلم وكعب منادى حذف منه حرف النداء (قوله نرى
بالنون) كما قاله العامة يسمي تسمى من اسميته اذ اسميته فثقت به بحيث نراه
ولا تسمى من اسميته اذ اسميته فثقت به ثم مات والمعنى نرى أمهما للآلوت يقتل
ولا يطمح والارواء الكف عن القبيح (قوله فان نكحاهم مطر حرام) أي
في رواية خفض مطر بإضافة نكاح اليه والفصل بالهاء وهي محذوفة لفاعلية
والفعولية لما ذكره الشارح فعلى إضاعلية يكون من انابة غير غير الرفع
مناب غير الرفع وإن لم نهد انبائية الا في الضمائر المنقولة وبهذا التقدير
يعرف ما في كلام البعض ويعرف أيضا أن الهاء ليست في موضع جر بالإضافة
حتى يتوجه استشكل صاحب التوضيح خفض مطر بالإضافة بأن المضاف
لا يضاف لشقين ومطر اسم رجل كان من أتباع الناس وكانت زوجته من
أجل النساء وكانت تريد فرقة ولا يرضى بذلك وصدر البيت أن كان النكاح

(٤) قوله المرادى بفتح الم يخالف لقول العامة وسمراد كغراب أو توتيلة لأنه يتردد وكسحاب وكاب العنقاء

ومنه الفصل بالفاعل المنفي كقوله بأى تراهم الارضين حلوا * أى بأى الارضين زاده فى الله قبل وزاد غيره
 والقول بالمتعول لاجله كقوله (٢٥٩) معاود جرة وقت الهوادى * أنتم كانه رجل عبوس
 أراد معاود وقت الهوادى

جرة وحكى ابن الانبارى
 هذا غلام ان شاء الله أخذك
 تفصل بان شاء الله اه * خاتمة *
 قال فى شرح الكفاية المضاف
 الى الشئ بتم كمل بها
 أضيف اليه تكميل الموصول
 بعلة والعلة لا تسمل فى
 الموصول ولا فيما قبله وكذا
 المضاف اليه لا يجر فى المضاف
 ولا فيما قبله فلا يجوز فى نحو
 أنا مل ضارب زيدا أن يتقدم
 زيدا على مثل وان كان المضاف
 غير وقصدها النفي جاز أن
 يتقدم عليها معمول ما ضيفت
 اليه كما يتقدم معمول المنفى
 بلا فأجازوا أنا زيدا غير
 ضارب كما يقال أنا زيدا
 لا أضرب ومنه قوله
 ان امرأ أخصنى هذا وذنه
 على التثنية لانه قدى غير
 مكفور * فقدم عندى ومنه
 معمول مكفور مع إضافة غير
 اليه لان مادته على نفي فكانه
 قال اعتدى لا يكفر ومنه قوله

أحل شئ (قوله بالفاعل المنفى) أى الذى يستقيم المعنى المراد به وليس
 المراد بالمتعول المصطلح لان ترى فى البيت عامل فى المضعوفين وهما
 الضمير وحلوا فاندفع اعتراض النحوى (قوله معاود جرة وقت الهوادى)
 فى شواهد المعنى أن صدره أنهم كانه رجل عبوس وكذا فى الهمع وفى بعض
 نسخ الشارح جعله مجزوا لانهم من الشتم وهو التكبر يصف الشاعر
 رجلا بأنه يظهر التكبر ويعاود الحرب وقت ظهر ور الهوادى جمع هاد
 أى أعناق الخيل لاجل جرانه فى الحرب والجراة ضم الجيم (قوله فلا يجوز
 فى نحو أنا مل الخ) أى عند الجمع وكذا يمنع التقديم عندهم اذا كان
 المضاف لفظ أول أو حق وجوز مع كل من الثلاثة ببعض فان كان المضاف غير
 ملز وأول وحق وغير امتنع التقديم اتفاقا فاده الدمامى (قوله وقصدها
 المنفى) بأن مع حلول حرف النفي والمضارع محل غير وشبهه (قوله معمول
 ما أضيفت اليه) ولو كان غير ظرفا وجارا ومجرورا كما يدل عليه التقديم هذا
 مذهب السيرافى والريشى وابن مالك وقال ابن السراج يمنع تقدمه
 مطاقا وقيد بعضهم جواز تقدمه بكونه ظرفا أو جارا ومجرورا قاله الدمامى
 (قوله ومنه قوله تعالى الخ) أى على أن على الكافرين متعلق بيسير ويصح
 تعلقه بيسير فلا يكون فيه شأ هذا (قوله غير ضارب زيدا) أى الاشخصا ضرب
 زيدا (قوله لعدم قصد النفي) أى لانه لا يصح وضع حرف النفي والمضارع
 موضع غير ومجرورهما فلا يقال قام ولا يضرب زيدا لعدم الرابط للجملة
 الحالية ويؤخذ منه أن المضاف اليه غير لو كان جمعا نحو قاموا وغير ضاربين
 زيدا جاز تقديم المعمول لجملة الحلول المستكورة اذ يصح أن يقال قاموا
 لا يضربون زيدا لجملة المضارع حال مرتبطة بالضمير كما كانت غير
 فى المثال حالا وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم

تم الجزء الثانى وبأيه الجزء الثالث قوله (المضاف الى ياء التثنية)

تعالى على الكافرين غير يسير فان لم يتقدم عليها معمول ما ضيفت اليه فلا يجوز فى قولك قاموا
 غير ضارب زيدا قاموا زيد غير ضارب لعدم قصد النفي بغير هذا كلامه والله أعلم